

الجامع الصحيح

وهو

سُنَنُ التِّرْمِذِيِّ

لِأَبِي عِيسَى مُحَمَّدَ بْنَ عِيسَى بْنِ سُوْرَةَ

٢٠٩ - ٢٧٩ هـ

مَنْ كَانَ فِي بَيْتِهِ
هَذَا الْكِتَابُ فَكَأَنَّهُ
فِي بَيْتِي يَتَكَلَّمُ

بِتَحْقِيقِ كَاتِبِهِ

إِبْرَاهِيمَ بْنَ شَيْكَةَ

القاضي الشرعي

مكتبة الطبع والنشر
مكتبة مؤسسية مصطفى الماوي الحلي وأولاده بمصر
محمد محمود الحلي وشركاه - القاهرة

الجامع الصحيح

وهو

سُنَنُ التِّرْمِذِيِّ

لِأَبِي عِيسَى مُحَمَّدَ بْنَ عِيسَى بْنِ سُوْرَةَ

٢٠٩ - ٢٧٩ هـ

مَنْ كَانَ فِي بَيْتِهِ
هَذَا الْكِتَابُ فَكَأَنَّهُ
فِي بَيْتِي يَتَكَلَّمُ

بِتَحْقِيقِ كَلِمَتِهِ

إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ

الْقَاضِي الشَّرْعِيُّ

الجزء الأول

مطبعة الطبع والنشر
شركة مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر
محمد محمود الحلبي وشركاه - خفايا

الطبعة الثانية

١٣٩٨ هـ = ١٩٧٨ م

المقدمة

بقلم

أبي الأشبال

أحمد محمد شاكر

فيها

بحث واف عن التصحيح

والفهارس وأعمال المستشرقين

ومعها

ترجمة المؤلف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ
وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ

الحمد لله رب العالمين . وصلى الله على أشرف خلقه محمد بن عبد الله بن عبد المطلب . الذي بعثه هادياً ونذيراً . أنقذ به الفروع الإنساني من ظلمات الجهالة إلى نور العلم ، وبصرهم طريق الهدى والرشاد ، فكان بذلك رحمة للعالمين . وأنزل عليه الكتاب هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان ، وأمره بأن يبين للناس ما نزل إليهم ، فكانت سنته هي البيان الواضح المنير ، وأمر الناس كلهم بطاعة الرسول في شأنهم كله ، « فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَوَاجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً ^(١) » .

« فصلي الله على نبينا كما ذكره هذا كرون ، وغفل عن ذكره الغافلون ، وصلى الله عليه في الأولين والآخرين ، أفضل وأكثر وأزكى ماصلي على أحد من خلقه . وزكنا وإياكم بالصلاة عليه ، أفضل مازكى أحداً من أمته بصلاته عليه ، والسلام عليه ورحمة الله وبركاته ، وجزاه الله عنا أفضل ما جزى مرسلًا عن من أرسل إليه ، فإنه أنقذنا من المهلكة ، وجعلنا في خير أمة أخرجت للناس ، دائنين بدينه الذي ارتضى ، واصطفي به ملائكة . ومن أنعم عليه من

(١) سورة النساء (٦٥) :

خلقه ، فلم تُنْسَ بها نعمة ظَهَرَتْ ولا بَطُغَتْ ، نِلْنَا بها حظاً في دينٍ ودنيا ،
أو دُفِعَ بها عَنَّا مكروهٌ فيها وفي واحدٍ منهما - إلا وعِهدٌ صلى الله عليه سَدَبُهَا ،
القَائِدُ إلى خَيْرِهَا ، والْمُهَادِي إلى رُشْدِهَا ، الذَائِدُ عن الْمَاسِكَةِ ، ومَوَارِدُ
السُّوءِ في خِلَافِ الرُّشْدِ ، الْمُنْبِئَةُ لِلْأَسْبَابِ الَّتِي تَوْرِدُ الْمَسَكَةَ ، الْقَائِمُ بِالنَّصِيحَةِ
فِي الْإِرْشَادِ وَالْإِنْذَارِ فِيهَا . فَصَلَّى اللهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ ، كَمَا صَلَّى عَلَى
إِبْرَاهِيمَ وَآلِ إِبْرَاهِيمَ ، إِنَّهُ حَيِّدٌ حَيِّدٌ^(١) .

أما بعد :

فإني منذ بضع وعشرين سنة ، أو على التحقيق ، في أواخر جمادى الآخرة
سنة ١٣٢٩ - : شرعتُ في كتابة شرح على [سنن الترمذی] ولم أكُ أبدأ
حتى وضعتُ القلم ، إذا وجدتني أقدم على عمل لم تنهني إلى أسبابه ، وكان نزوة
من نزوات الشباب . وما أقدمت عليه إلا من حثي لهذا الكتاب ، ثم صار فكرةً
تدور في رأسي ، وأمنيةً تهول في خاطري ، وكنت أرجو أن أوفق إلى إخراجها
في يوم من الأيام ، لما أيقنتُ في نفسي ، عن مراسم وخبرة وتجربة : أن هذا
الكتاب (كتاب الترمذی) أنفعُ كتب الحديث لعلماء هذا العلم ومعلميه ،
إذ جعله مؤلفه - رحمه الله - معلماً لتعليل الأحاديث تعالماً عملياً ، فيكشف
للقارئ عن درجة الحديث من الصحة أو الضعف ، مبيناً ما قيل في رجاله ممن
تُكَلِّمُ فيهم ، مرجعاً بين الروايات إذا اختلفت . فإن فنَّ تعليل الأحاديث
أعوصُ أنواع (علوم الحديث) ، وأكبرها خطراً ، وأدقها مسالكاً ، لا يُعْقَدُ
إلا من رسخت قدمه في معرفة الطرق والرجال ، واستنارت بصيرته بالكتاب
والسنة . وكان أبو عيسى الترمذی من أساطين هذا الفن وأساتذته الكبار ،
تخرج فيه وتدرَّب بين يدي أعرف الناس به في ذلك العصر - عصر النور والعلم

(١) اقتباس من كتاب [الرسالة] للإمام الشافعي (رقم ٣٩) .

في القرن الثالث - وفي مقدمتهم أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل ، وأبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ، وأبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي .

ثم قوض الله إذا إخواننا الأفاضل أولاد المرحوم السيد مصطفى الحلبي فتحدثنا في شأن [سنن الترمذي] ورغبوا في طبعه طبعة علمية محققة ، وأن يُشرح الكتاب شرحاً وسطاً ، فاتفقنا على ذلك ، وتُملت هذه الأمانة المحظيرة ، مستعيناً بالله ، مهتدياً به ، متوكلاً عليه ، ولست أدري أفادتني السنن علماء إلى علم ، أم هي الثقة بالنفس والغرور بها ؟ ولكني أقدمت وأمرى إلى الله ، وظنى بربى أن يجعل نيتي خالصة لوجهه الكريم ، وبإخلاص النية يُقبلُ العملُ ، و « إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى »^(١) .

« فتسأل الله المبتدئ لنا بنعمه قبل استحقاقها ، المديها علينا ، مع تقصيرنا في الإتيان على ما أوجب به من شكره بها ، الجاعلنا في خير أمة أخرجت للناس : أن يرزقنا فهماً في كتابه ، ثم سنة نبيه ، وقولاً وعملاً يؤدّي به عنا حقه ، ويوجب لنا نافلة مزيده »^(٢) .

نُسَخُ الكتاب التي بيدي في التصحيح

طُبِعَ كتابُ الترمذي في مصر مرة واحدة ، بطبعة بولاق سنة ١٢٩٢ بدون شرح ، في مجلدين لطيفين ، وسنعود لذكر هذه الطبعة فيما بعد . وقد طبع أخيراً بمصر مرة ثانية ، ومعه الشرح المسحوق [عارضة الأحوذى] للقاضي أبي بكر بن العربي ، في ١٣ جزءاً ، طبع منها ٧ أجزاء بالطبعة المصرية سنة ١٣٥٠ و طبع

« (١) حديث صحيح معروف ، رواه الشيخان : البخاري ومسلم في صحيحهما ، ورواه سائر أصحاب الكتب الستة وغيرهم .

« (٢) اقتباس من كتاب [الرسالة] للشافعي (رقم ٤٧) .

الباقى بمطبعة الصاوى سنة ١٣٥٢ وهذه الطبعة لا يوثق بشيء منها ، لكثرة الغلط والخلط فيها من المصححين ، وقد كان صديقى محمد أفندى محمد عهد اللطيف صاحب المطبعة المصرية استعار منى المجلد الأول من نسختى من طبعة بولاق ، ليصحح الكتاب عليها ، ثم لما رأيت الجزء الأول من المطبوع الجديد خشيت أن تكون لى يد فى إفساد كتب المسنة والتلاعب بها ، إذ وجدت الأغلاط فيه لا حصر لها ، حتى لقد وجدت مصححيه أدخلوا فى متن الكتاب بعض التعليقات التى كتبها بحاشية نسختى ، وجعلوها من كلام الترمذى ^(١) ، فاستعدت ما عرته إياهم ، أسفا متألما ، ولذلك أعرضت عن ذكر هذه الطبعة فى اختلاف النسخ التى سأذكرها من كتاب الترمذى ، وإنما أشرت إليها فى هذا الموضع اضطراراً ، نصيحة للمسلمين ، والنصيحة لهم فرض لا يقضى تركه ، وإذراك نافلة خير لا يدعها إلا من سفة نفسه ، وترك موضع حفظه ^(٢) .

وطبع الكتاب أيضاً فى بلاد الهند سراراً ، مع تعليقات مفيدة لبعض الأفاضل المتقنين من العلماء هناك ، وقد طبع أيضاً مع شرح وافٍ اسمه [نسخة الأحوذى] .

والذى اعتمدته من نسخ الكتاب المخطوطة والمطبوعة سبع نسخ ، ذكرت رموز ستقر منها مع وصفها باختصار فى أول الكتاب (ص ٤) وصافها كلها هنا وصفاً مفصلاً ، وهى :

- (١) من أمثلة ذلك أننا نجد فى الجزء الأول (ص ١٣ س ٣) : « وأبو هريرة يختلف [على نحو ثلاثين قولاً] فى اسمه » فإن جملة « على ثلاثين قولاً » ليست من كلام الترمذى ، بل هى من تعليقاتى نقلها عن الشيخ الرفاعى . وفى (ص ٨٠ س ٨) جملة « رواه أحمد وأبو داود » وهذه من تعليقاتى أيضاً ، وظاهر بداهة أنها ليست من قول الترمذى .
- (٢) اقتباس من كلام الشافعى فى (الرسالة رقم ١٧٠) .

١ - نسخة من طبعة بولاق سنة ١٢٩٢ كانت في ملك الأستاذ العالم الكبير الشيخ أحمد الرفاعي المالكي ، من كبار علماء الأزهر ، وقد ضمت هي وسائر كتبه إلى مكتبة الجامع الأزهر ، صونا لها من الضياع ، تبرعا من ابنه الأستاذ الفاضل الشيخ علي الرفاعي (القاضي بالحاكم الشرعية الآن) ، وهي نسخة نفيسة جليلة ، قرأ الأستاذ الرفاعي الكبير الكتاب كله فيها قراءة درس وعناية ، ومصححها تصحيحاً جيداً ، وضبط بقله كل ما كان موضعاً للإشكال والاشتباه .

وكتب في أولها بخطه ما نصه : « قال أحمد الرفاعي المالكي : أروى سنن الإمام الترمذي عن مشايخ ، منهم شيخنا العلامة الشيخ إبراهيم السقا الشافعي ، وهو يرويه عن مشايخ ، منهم الشيخ الأمير الصغير ، عن والده العلامة الأمير الكبير ، عن الشيخ العدوي ، عن الشيخ عقيلة المالكي ، عن الشيخ حسن العجبي ، عن الشيخ أحمد بن محمد النقاش ، عن الشيخ أحمد بن علي الشناوي ، عن والده الشيخ علي بن عبد القدوس الشناوي ، عن الشيخ عبد الوهاب الشعراني ، عن الشيخ زكريا بن محمد ، عن زين الدين المراغي العثماني ، عن شرف الدين إسماعيل بن إبراهيم الجبرتي ، عن أبي الحسن علي بن عمر الوائلي ، عن الشيخ محيي الدين محمد بن علي بن عربي الطائي الحاتمي ، عن عبد الوهاب بن علي بن سكيئة البغدادي ، عن أبي الفتح عبد الملك بن عبد الله الكروخي ، عن أبي إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري المروزي ، عن عبد الجبار الجراحي ، عن أبي العباس محمد بن أحمد بن محبوب ، عن مؤلفه الترمذي أبي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرَة بن موسى الضعك السلي الضرير البوغعي نسبة إلى : بوغ : قرية من قرى ترمذ ، ضبط بفتح اللام والميم ، وبكسرهما ، وبضمهما ، والمتداول على ألسنة تلك المدينة فتح اللام وكسر الميم ، والمعروف قديماً بكسر اللام

والصالحين . توفي الترمذي بترمذ سنة تسع وسبعين ومائتين ، ومولده سنة تسع ومائتين
والله سبحانه وتعالى أعلم .

وكتب في آخر الجزء الأول بخطه ما نصه : « انتهى تصحيح هذا السفر
بحسب الطاقة مع عدة نسخ والمراجعة ، في ٣ رمضان من سنة ١٣١١ على يد
كاتبه أحمد الرافعي المالكي ، أحسن الله له وإخوانه والمسلمين بحسن الختام ،
وصومه منا جمع كثير من الإخوان ، لطف الله بنا وبهم » .

وكتب في آخر الجزء الثاني بخطه ما نصه : « قد تم تصحيح هذا الجزء
مع التصحيف والمقابلة على عدة نسخ ، فصار كأصل سابقه بحسب الإمكان ،
في الثالث والعشرين من شوال سنة ألف وثلاثمائة وأحد عشر ، وكان ابتداء
القراءة مع جم كثير من الإخوان إلى المنتهى ، في رجب سنة تاريخه ، على
يد مالكه أحمد الرافعي المالكي الأزهرى ، لطف الله به وبالمسلمين » .
وهذه النسخة نرملها بحرف (ب) .

٢ - نسختي الخاصة من نفس طبعة بولاق ، وقد عنيت بها أشد العناية ،
وسمعت الكتاب فيها كله - إلا فواتاً يسيراً - من والدي الأستاذ الأكبر الشيخ
محمد شاكر وكيل الجامع الأزهر سابقاً ، وكتبت في أولها على الجزء الأول
في وقت السماع ما نصه : « ابتداء سيدي الأستاذ الوالد السيد محمد شاكر وكيل
مشيخة الأزهر في قراءة هذه السنن ، يوم الأحد ١٣ محرم سنة ١٣٣١ هجرية ،
وأنا وأخي الشيخ علي^(١) نسمع منه ، وأنا مع ذلك أصحح هذه النسخة على

(١) هو شقيق السيد علي محمد شاكر ، ولد بالقاهرة وقت أذان العصر من يوم
السبت ٢٦ ذي الحجة سنة ١٣١١ ونال شهادة العالمية من الجامع الأزهر
الشريف في يوم الإثنين ١٤ محرم سنة ١٣٣٩ وعين قاضياً بالمحاكم الشرعية
في رمضان سنة ١٣٤٠ وهو الآن قاض بمحكمة الزقازيق الابتدائية الشرعية
حفظه الله .

نسخة الأستاذ العلامة الشيخ أحمد الرفاعي للملكى ، فإنه قرأها وضبطها تمام الضبط ، وكتب عليها سنده . ثم نقلت صورة ما كتبه العلامة الرفاعي .

وكتبتُ عليها في آخر الجزء الأول مانصه : « بسم الله الرحمن الرحيم . الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، آمين وبعد : فقد فرغ مولانا الأستاذ الوالد السيد محمد شاكر وكيل مشيخة الأزهر الشريف ومدير القسم الأولى للأزهر الشريف من قراءة هذا الجزء يوم الاثنين تاسع شهر المحرم من سنة ١٣٣٢ هجرية ، وقد سمعته منه عبر فوت يسير من أول : باب ما جاب في المرأة تعتق ولها زوج ، إلى آخر : باب حدثنا الحسن بن عرفة . وكانت قراءته في نسخة مسموعة على الأستاذ الشيخ أحمد الرفاعي ، وهى طبع الهند ، وكانت معى في الدرس نسخة الأستاذ الرفاعي نفسه ، وعليها خطه ، وكلها مضبوطة بخطه ، فكنت أضبط نسختي هذه عليها ، وما اشتبهنا فيه من الرجال والألناظ بحثنا عنه في مظائنه ، حتى برزت هذه بالنسخة تختلف من الصحة والضبط في برد قشيب ، لا توازيها أخرى ولا تدانيها ، بل قد فانت - والحمد لله - نسخة مولانا الأستاذ الرفاعي رضى الله عنه ورحمه ، هذا عدا السهو والخطأ ، وفقنا الله تعالى لما فيه رضاه ، وأصلح أحوال أهل الإسلام ، ووفقنا للتمسك بكتابه وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، آمين . »

وكتبتُ في آخر الجزء الثانى مانصه : « ختم مولانا الأستاذ الوالد السيد محمد شاكر قراءة هذا الجزء يوم الثلاثاء ٦ ربيع الثانى سنة ١٣٣٢ هجرية ^(١) ، وكانت قراءته في النسخة الهندية ، وكنت أقابل وأصحح هذه ، ومعى نسخة الشيخ الرفاعي رحمه الله ، فصارت هذه من أصح النسخ التى يعتمد عليها ، وفقنا الله سبحانه وتعالى إلى الخيرات ، وأصلح أحوال المسلمين ، آمين . »

(١) من طرائف الموافقات ومحاسنها أنى أنقل هذا الكلام هنا في يوم الأحد ٦ ربيع الثانى سنة ١٣٥٧ أى بعد ٢٥ سنة كاملة .

وهذه النسخة هي التي نرزم لها بحرف (س) .

٣ — نسخة مطبوعة في مدينة دهلي في الهند سنة ١٣٢٨ هـ وبمحاشرتها شرح يسمى [نفع قوت المغتذى] للبحر جمعوى ، وتعليقات لبعض الأفاضل من علماء الهند .

وهذه النسخة التي نرزم إليها بحرف (هـ) .

٤ — نسخة مطبوعة في دهلي أيضاً سنة ١٣٤١ — ١٣٥٣ في أربعة مجلدات كبار ، ومعها شرح [تحفة الأحوذى] تأليف العالم العلامة الشيخ محمد عبد الرحمن بن الحافظ عبد الرحيم المبارك كفورى ، من كبار علماء الحديث بالهند ، وهو شرح نفيس جداً ، وقد توفى مؤلفه منذ عامين تقريباً فيما بلغنا ، رحمه الله ورضى عنه ، والمفهوم من كلامه في مواضع من الشرح أنه كان يعتمد في تصحيح متن الترمذى على النسخة السابقة المطبوعة بالهند وعلى نسخ أخرى مخطوطة . وقد ذكر في أثنائه أنه كتب مقدمة لهذا الشرح ، وأمله وصف فيها النسخ التي اعتمدها ، ولكن هذه المقدمة لم تصل إلينا ، وبلغنى أنها طبعت بالهند .

وهذه النسخة هي التي نرزم لها بحرف (ك) .

٥ — نسخة مخطوطة في أربعة مجلدات ، بقلم واضح جميل ، محفوظ بدار الكتب المصرية ، برقم (٦٤٨ حديث) والمجلد الأول والثالث ناقضان من أول كل منها ، وأول المجلد الأول فيها (باب ما جاء في مباشرة الخائض) في الصفحة (٢٣٩) في الجزء الأول من هذه الطبعة ، وعدد أوراق كل جزء منها كما ذكر بفهرس دار الكتب (٢٢٣ ، ٢٦٥ ، ٢٢٥ ، ٢٣٧) وقد تمت كتابة هذه النسخة في ٣ رجب سنة ٧٢٦ وهى نسخة جيدة ، يغلب عليها الصعة ، وخطوها قليل .

وهذه النسخة هي التي نرزم لها بحرف (م) وقد كتب خطأ في كشف الرموز (ص ٤) من هذا الجزء أنه حرف (مى) .

٦ - نسخة هي العمدة في تصحيح الكتب ، وهي ضمن مجموعة نفيسة ،
وقعت لي بالشراء في ربيع الأول سنة ١٣٥٥ : مجلد واحد ضخم ، فيه من
الكتب ما ذكره : الموطأ ، وصحيح البخاري ، وصحيح مسلم ، وسنن أبي داود ،
وسنن الترمذي ، وسنن النسائي . ومجموع أوراقه ٥٧٥ ورقة ، وتفصيلها :
الموطأ (٥٠) ، والبخاري (١٥٤) ، ومسلم (١٢٠) ، وأبو داود (٦٤) ،
والترمذي (٩٩) ، والنسائي (٨٨) ، وذلك غير ما فيه من الأوراق البيضاء
والفهارس وبعض فوائد وأسانيد ، وطول الورقة من أوراقه ٣١ ر٥ سنتي ،
وعرضها ٢١ سنتي ، وهو مكتوب بخطوط مختلفة دقيقة ، وكلها مصحح مقابل
على أصول معتمدة ، قابلها العالم للعظيم الشيخ محمد عابد السندي ، محدث
المدينة المنورة في القرن الماضي ، وقابلها كلها في نحو سبعة أشهر من سنتي
١٢٢١ ، ١٢٢٢ فقد أتم مقابلة الموطأ في يوم ٢٢ رمضان ١٢٢١ مع أن النسخ
أكمل نسخه في ١١ رمضان من تلك السنة ، وأتم مقابلة النصف الثاني من مسلم
في ٢٤ شوال ، والنسائي في ١٠ ذي القعدة ، والترمذي في ١٥ ذي الحجة ، كل
ذلك من سنة ١٢٢١ وأتم مقابلة أبي داود في صفر ، والنصف الأول من مسلم
في ٢ ربيع الأول ، والبخاري في ٤ ربيع الثاني ، كل ذلك من سنة ١٢٢٢
وكتب على الموطأ ما يفيد أن مقابلته كانت (في جامع صنعاء) .

ويظهر لي من كل هذا أن المجموعة كلها كتبت وقوبلت في صنعاء ،
لأن من المعروف أن أكثر شيوخ الشيخ عابد السندي من اليمنيين ، ولأن
المدة ما بين ٢٢ رمضان سنة ١٢٢١ و ٤ ربيع الثاني ١٢٢٢ لا تكفي لكتابة
الكتب الخمسة ومقابلتها مع السفر من صنعاء إلى المدينة . ومن الواضح أن
الناسخين كانوا يكتبون في وقت واحد تقريباً في هذه الكتب . وكلما أتموا
شيئاً قابله وصححه الشيخ عابد السندي ، الذي ينسخون الكتب برسم ، ولذلك
ترى أن النصف الثاني من صحيح مسلم قوبل قبل النصف الأول .

والشيخ عابد ذكره شيخنا الحافظ الكبير السيد عبد الحى الكتاني
في كتابه [فهرس للفهارس والأثبات] المطبوع بفاس سنة ١٣٤٦ ووصفه
بقوله (ج ١ ص ٢٧٠) : « شيخ شيوخنا ، محدث الحجاز ومسنده ، عالم
الحنفية به ، الشيخ محمد عابد بن أحمد بن علي السندي الأنصاري المدني الحنفي ،
المتوفى بالمدينة المنورة سنة ١٢٥٧ » .

وهذه النسخة هي أصح النسخ التي وقعت لي من كتاب الترمذي ، على بعض
أغلاط قليلة فيها ، مما لا يخلو منه كتاب ، وفيها زيادات صحيحة ليست في سائر
النسخ ، تظهر للقارئ من الاطلاع على هذا الشرح ، وكتب ناسخها في آخرها
ما نصه : « حرر في النصف الأول من شهر الله الحرام القعدة عام إحدى
وعشرين ومائتين وألف من الهجرة النبوية ، على صاحبها وآله وصحبه أفضل
الصلوات ونوامي البركات ، في البُكر^(١) والمشيات » ولم يذكر فيها اسم
ناسخها ، لأنها مكتوبة بخط كاتبين ، ثم كتب الشيخ عابد السندي بخطه
ما نصه : « باغت مقابلته على أصل صحيح متمد بحسب الطاقة البشرية ، وأرجو
الصحة ، وكان ذلك في ١٥ شهر الله الحرام ذي الحجة سنة ١٢٢١ » .

وهذه النسخة هي التي نرمرز إليها بحرف (ع) .

٧ — نسخة مخطوطة وقعت لي بالشراء بعد الشروع في طبع هذا الشرح ،
ابتداء من الباب (رقم ٨٥ ج ١ ص ١٩٨) وهي نسخة جديدة ، يظهر من
ورقها وخطها أنها مكتوبة في القرن العاشر أو الحادي عشر ، ويظهر أن ناسخها
نقلها من نسخة لأحد تلاميذ الحافظ ابن عساكر ، لأن في أولها ما نصه :
« أخبرنا الشيخ الإمام العالم الحافظ الثقة أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله
الشافعي^(٢) أيده الله ، قراءة عليه ونحن نسمع ، في شهر رعدة ثمان وخمسين

(١) « البكر » بضم الباء وفتح الكاف : جمع « بكرة » بضم الباء وإسكان
الكاف ، كغرفة وغرف .

(٢) هو الحافظ الكبير ، محدث الشام ، ابن عساكر الإمام صاحب التصانيف =

وخمسة ، بمدينة دمشق ، في جامعها ، قيل له : أخبركم الشيخ أبو الفتح عبد الملك بن أبي القاسم بن أبي سهل الأزرجي الهروي قراءة عليه وإنا نسمع ببغداد ، فأقرأني^(١) ، قال : أخبرنا القاضي أبو عامر محمود بن القاسم بن محمد الأزدي وأبو نصر عبد العزيز بن محمد الترياق وأبو بكر أحمد بن عبد الصمد الفورجي ، قالوا : أخبرنا أبو محمد عبد الجبار بن محمد الجراحي المروزي ، قال : أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب بن فضيل التاجر المروزي المحبوبي قال : أخبرنا أبو عيسى محمد بن عيسى بن سؤرة الترمذي الحافظ رحمه الله « قالذي يروي السككاب عن ابن عساكر سنة ٥٥٨ ليس كاتب النسخة قطعاً ، لأن خطها وورقها لا يناسب ذلك التاريخ ، وإنما نقل ناسخها الإسناد الذي وجدته فيها ينقل عنه ، ولو كان آخر النسخة موجوداً لتبين ذلك في الغالب .

وهذه النسخة ناقصة من موضعين : أولهما : من أثناء أبواب الحج ، مما يوازي السطر ١١ من الصفحة ١٦١ من الجزء الأول من طبعة بولاق ، إلى أثناء أبواب الجنائز ، مما يوازي السطر ١٧ من الصفحة ١٨١ من نفس الجزء . ثانيهما : من أثناء كتاب العلل ، مما يوازي السطر ٣ من الصفحة ٢٣٨ إلى آخر الكتاب ص ٣٤١ من الجزء الثاني من طبعة بولاق .

وهي نسخة مفهومة الصيغة ، ليست مما يعتمد عليه في التصحيح ، ولكنها أفادتني كثيراً في مواضع متعددة ، خصوصاً في الترجيح عند اختلاف النسخ ، وقد لاحظت أنها كثيراً ما توافق النسختين للطبوعتين في الهند ، ولم أأنبه على ما فيها من خطأ إلا في القليل النادر ، وإنما يُحفظُ الفاظُ على مَنْ غلب عليه الصواب .

= والكتب ، ومؤلف تاريخ دمشق ، في نحو من خمسين مجلداً كبيراً ، وهو موجود بالمكتبة التيمورية بدار الكتب المصرية ، ولد ابن عساكر في أول سنة ٤٩٩ ومات في ١١ رجب سنة ٥٧١ ، وانظر ترجمته في تذكرة الحفاظ للذهبي (٤ : ١١٨ - ١٣) .

(١) كذا في النسخة ، وهو خطأ من الناسخ ، صوابه « فأقرأه » كما هو ظاهر واضح .

وهذه النسخة هي التي نرمنز إليها بحرف (هـ) .

تصحيح الكتب

تصحيح الكتب وتمحيقها من أشق الأعمال وأكبرها تبعاً ، وأقد صور
أبو عمرو الجاحظ ذلك أقوى تصوير ، في كتاب (الحيوان) فقال (ج ١
ص ٧٩ من طبعة أولاد السيد مصطفى الخاوي بمصر) :

« ولربما أراد مؤلف الكتاب أن يَصْلِحَ تصحيحاً ، أو كلمة ساقطة ،
فيكون إنشاء عشر ورقات من حُرِّ اللفظ وشريف المعاني : أيسرَ عليه من
إتمام ذلك النقص حتى يردّه إلى موضعه من أمثلة الكلام ، فكيف يطبق
ذلك المعارض المستأجر ، والحكيم نفسه قد أعجزه هذا الباب ! وأعجب من ذلك
أنه يأخذُ بأمرين : قد أصلحَ الفاسدَ وزاد الصالحَ صلاحاً ، ثم يصيرُ هذا
الكتابُ بعد ذلك نسخةً للإنسانِ آخرَ ، يفسدُ فيه الوراق الثاني سيرة الوراق
الأول ، ولا يزال الكتابُ تداوله الأيدي الجانية ، والأعراضُ المفسدة ، حتى
يصير غلطاً صريحاً ، وكذباً مضيقاً ، فما ظنكم بكتاب تعاقبه المترجمون
بالإفساد ، وتعاورهُ الخطاطُ بشرٍّ من ذلك أو بمثله ، كتاب متقادِم الميلاد ،
ذُهرى الصنعة ! » .

وقال الأخفش : « إذا نُسخَ الكتابُ ولم يُعارضْ ، ثم نُسخَ ولم
يُعارضْ - : خَرَجَ أعجمياً (١) » .

وصدق الجاحظُ والأخفشُ ، وقد كان الخطر قديماً في الكتب المخطوطة ،
وهو خطر محصور ، لفلة تداول الأيدي إياها ، مهما كثرت وذاعت ، فإذا كانا
خائِلَيْنِ لو رأيا ما رأينا من المطابع ، وما تجترحه من جرائم تسميها كتباً ! !

(١) عن كتاب علوم الحديث لابن الصلاح طبعة المطبعة العلمية بحلب سنة ١٣٥٠
(ص ١٧٦) .

الموقف من النسخ من كل كتاب، تُنشر في الأسواق والمكتبات، تنافوا لها أيدي
الناس، ليس فيها صحيح إلا قليلاً، يقرؤها العالم المتمكن، والمتعلم المستفيد،
والعامي الجاهل، وفيها أغلاط واضعة، وأغلاط مشككة، ونقص وتحريف:
فيضطرب العالم المثبت، إذا هو وقع على خطأ في موضع نظر وتأمل، ويظن
بما علم الظنون، ويخشى أن يكون هو المخطئ، فيراجع ويراجع، حتى
يستبين له وجه الصواب، فإذا به قد أضاع وقتاً نفيساً، وبذل جهداً هو أحوج
إليه، ضحية لعب من مصحح في مطبعة، أو عميد من ناشر أمي، يأتي إلا
أن يؤسد الأمر إلى غير أهله، ويأتي إلا أن يركب رأسه، فلا يكون مع
رأيه رأي: ويشتهبه الأمر على المتعلم الناشئ، في الواضح والمشكل، وقد
يثق بالكتاب بين يديه، فيحفظ الخطأ ويطمئن إليه، ثم يكون إقناعه بغيره
عسيراً، وتصور أنت حال العامي بعد ذلك . . .

وأى كتب تبتلى هذا البلاء؟ كتب هي ثروة ضخمة من مجد الإسلام،
ومنفرة للمسلمين، كتب الدين والعلم: التفسير والحديث، والأدب
والتاريخ، وما إلى ذلك من علوم آخر . . .

وفي غمرة هذا العبث تضيء رقعة من الكتب، طبعت في مطبعة بولاق
قديماً، عند ما كان فيها أساطين المصححين، أمثال الشيخ محمد قطة العلوي،
والشيخ نصر الموريني، وفي بعض المطابع الأهلية كمطبعة الحلبي والخلانجي .
وشيء نادر عني به بعض المستشرقين في أوروبا وغيرها من أقطار
الأرض، يمتاز عن كل ما طبع في مصر بالمحافظة الدقيقة - غالباً - على ما في
الأصول المخطوطة التي يطبع منها، مهما اختلفت، ويذكرون ما فيها من خطأ
وصواب، يضمنونه تحت أنظار القارئ، فرب خطأ في نظر مصحح الكتاب
هو الصواب الموافق لما قال المؤلف، وقد يتيبته شخص آخر، عن فهم ناقص
أو دليل ثابت .

وتتمتاز طبعاتهم أيضاً بوصف الأصول التي يطبعون عنها ، وصفاً جيداً ،
يُظهرُ القارئ على مبلغ الثقة بها ، أو الشكَّ في صحتها ، ليكون على بصيرة
من أمره .

وهذه ميزة إن تجدها في شيء مما طبع بمصر قديماً ، بلغ ما بلغ من الصحة
والإتقان ، فهذا هي الطباعات الصحيحة المتقنة من نفائس الكتب المطبوعة
في بولاق ، أمثال الكشاف والفخر والطبري وأبي السعود وحاشية زاده
على البيضاوي وغيرها من كتب التفسير ، وأمثال البخاري ومسلم والترمذي
والقسطلاني والنووي على مسلم والأم للإمام الشافعي وغير ذلك من كتب
الحديث والفقه ، وأمثال لسان العرب والقاموس والصحاح وسيدويه والأغاني
والمزهر والخزانة الكبرى والعقد الفريد وغيرها من كتب اللغة والأدب ،
 وأمثال تاريخ ابن الأثير وخطط المقرئ ونفح الطيب وابن خلكان وذيله
والجبرتي وغيرها من كتب التاريخ والتراجم ، إلى غير ذلك مما طبع من
الهداوين الكبار ، ومصادر العلوم والفنون : - أتجد في شيء من هذا دليلاً أو
إشارة إلى الأصل الذي أخذ عنه ؟ !

وأقربُ ممثِّل لذلك [كتاب سيدويه] : طبع في باريس سنة ١٨٨١ م
(توافق سنتي ١٢٩٨ ، ١٢٩٩ هـ) ثم طبع في بولاق في سني ١٣١٦ - ١٣١٨ هـ
وتجد في الأولى اختلاف النسخ تفصيلاً بالحاشية ، ومقدمة باللغة الفرنسية
فيها بيان الأصول التي طبع عنها ، ونص ما كتب عليها من تواريخ
وسماعات ومصطلحات وغير ذلك حرفياً باللغة العربية ، ثم لا تجد في طبعة بولاق
حرفاً واحداً من ذلك كله ، ولا إشارة إلى أنها أخذت عن طبعة باريس .
فكان عمل هؤلاء المستشرقين مرشداً للباحثين من المحدثين ، وفي مقدمة
من قلدهم وسار على نهجهم العلامة الحاج أحمد زكي باشا رحمه الله ، ثم من سار
سيرته واحتذى خطوه .

وعن ذلك كانت طبقات المستشرقين نفائس تُفتنى وأعلاماً تُدَّخر ، وتعالى
الناس وتعالىنا في اقتنائها ، على علو ثمنها ، ونعتر وجود كثير منها على رغبة .
ثم غلّا قومنا غلوّاً غير مُستَساغٍ ، في تعجيد المستشرقين ،
والإشادة بذكرهم ، والاستخذاء لهم ، والاحتجاج بكل ما يصدر
عنهم من رأى : خطأ أو صواب ، يتقلّدونه ويدافعون عنه ،
ويجعلون قولهم فوق كل قول ، وكلمتهم عالية على كل كلمة ،
إذ رأوهم أتقنوا صناعة من الصناعات : صناعة تصحيح الكتب ،
فظنوا أنهم بلغوا فيما اشتغلوا به من علوم الإسلام والعربية الغاية ،
وأنهم اهتدوا إلى ما لم يهتد إليه أحد من أساطين الإسلام وباحثيه ،
حتى في الدين : التفسير والحديث والفقه .

وجهلوا أو نسوا ، أو علموا وتناسوا - : أن المستشرقين طلائعُ
المبشرين ، وأن جُلَّ أبحاثهم في الإسلام وما إليه إنما تصدر عن هوى
وقصد دفين ، وأنهم كسابقيهم (يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ)
وإنما يفضّلونهم بأنهم يحافظون على النصوص ، ثم هم يحرفونها
بالتأويل والاستنباط .

نعم : إن منهم رجالاً أحرار الفكر ، لا يقصدون إلى التعصب ،
ولا يعملون مع الهوى ، ولكنهم أخذوا العلم عن غير أهله ، وأخذوه
من الكتب ، وهم يبحثون في لغة غير لغتهم ، وفي علوم لم تخرج
بأرواحهم ، وعلى أسس غير ثابتة وضـمها متقدموهم ، ثم لا يزال
ما نشئوا عليه واعتقدوا ، يغلبهم ثم ينحرف بهم عن الجادة ، فإذا هم

قد ساروا في طريق آخر ، غير ما يؤدّي إليه حرية الفكر
والنظر السليم .

ومعاذ الله أن أبخس أحداً حقه ، أو أنكر ما للمستشرقين من
جهد مشكور في إحياء آثارنا الخالدة ، ونشر مفاخر أئمتنا العظام .
ولكنني رجلٌ أريد أن أضع الأمور مواضعها ، وأن أقر الحق
في نصابه ، وأريد أن أعرف الفضل لصاحبه ، في حدود ما أسدى
إلينا من فضل ، ثم لا أجوز به حدّه ، ولا أعلوّ به عن مستواه .
ولكنني رجلٌ أتعصب لديني ولغتي أشدّ العصبية ، وأعرف معنى
العصبية ، وحدّها ، وأن ليس معناها العدوان ، وأن ليس في الخروج
عنها إلاّ الدلّ والاستسلام ، وإعنا معناها الاحتفاظ بآثرنا ومفاخرنا ،
وحواطها والدود عنها ، وإعنا معناها أن العزة لله ولرسوله والمؤمنين ،
وأعرف أنه « ما غزى قوم قط في عُقر دارهم إلاّ ذلّوا » وقد - والله -
غزينا في عُقر دارنا ، وفي نفوسنا ، وفي عقائدنا ، وفي كل ما يقدره
الإسلام ويفخر به المسلمون .

وكان قومنا ضعافاً ، والضعيف مُغرّى أبداً بتقليد القوى وتمجيده ،
فأوا من أعمال الأجانب ما بهر أبصارهم ، فقلّبهم في كل شيء ،
وعظّمهم في كل شيء ، وكادت أن تمصّف بهم العواصف ، لولا
فضل الله ورحمته .

غرّ الناس ما رأوا من إتقان مطبوعات المستشرقين ، فظنوا أن
هذه خطة اخترعوها ، وصناعة ابتكروها ، لا على مثال سبق ، ليس

لهم فيها من سلفٍ ، ووقع في وهمهم أن ليس أحـد من المسلمين
 بمسـتطيع أن يأتي بمثل ما أتوا ، بله أن يـبـزهم ، إلا أن يكون تقليداً
 واتباعاً ، وراحوا يشقون بالأجنبي ، ويزدرون ابن قومهم ودينهم ،
 فلا يمهّدون له بجلال الأعمال وعظيـمها ، بل دائماً : المستشرقون !
 المستشرقون !! ويا لى الأجنبي منهم كل عون وتأيد ، إلى ماله
 في قومه وبلاده من عون وتأيد وقد يلتفتون للمسلم والمصري فضلات
 من الثقة ، على أن يكون ممن يعلنون اتباع المستشرقين ، والاقتداء بهم
 والاهتداء بهديهم على أن يكون ممن درسوا وتعلموا باللغات الأجنبية ،
 حتى فيما كان من العلوم إسلامياً وعربياً خالصاً ، وعلى أنه إذا عهد
 لأجنبي ومصري بعمل واحد : كان الاسم كله للأول ، والثاني تابع ،
 ولعله أن يكون الثاني أرسخ قدماً فيما عهد إليهما على قاعدة « علّمه
 وأطع أمره » !!

وما كان هذا الذي نصفُ خاصاً بالعمل في الكتب وحدها ،
 وإنما هي ذلة ضربت على المسلمين في شأنهم كله ، عن خطط تبشيرية
 ثم استعمارية ، رُسمت ونُفذت ، في كل بلد من بلدان الإسلام ، وليس
 المقام مقام تفصيل ذلك ، ولكننا نعود إلى ما نحن بسببه من
 تصحيح الكتب .

لم يكن هؤلاء الأجانب مبتكري قواعد التصحيح ، وإنما
 سبقهم إليها علماء الإسلام المتقدمون ، وكتبوا فيها فصولاً نفيسة ،
 نذكر بعضها هنا ، على أن يذكر القارئ أنهم ابتكروا هذه القواعد

لتصحيح الكتب المخطوطة ، إذ لم تكن المطابع وُجدت ، ولو كانت
لديهم لأتوا من ذلك بالعجب للعجاب ، ونحن وارثو مجدهم وعزيم ،
وإلينا انتهت علومهم ، فاعلمنا نحفزهم هذا لإتمام ما بدءوا به .

تَبَنِّيْ كَمَا كَانَتْ أَوَائِلُنَا تَبَنِّيْ وَنَفْعَلْ مِثْلَ مَا فَعَلُوا

قال أبو عمرو بن الصلاح^(١) في كتاب (علوم الحديث) ، (ص ١٧١ -
١٨٥ من طبعة حلب سنة ١٣٥٠) : « إن على كتّبة الحديث وطائفة حرفة
الهمة إلى ضبط ما يكتبونه أو يحصلونه بخط الغير من مروياتهم ، على الوجه
الذي رواه ، شكلاً ونقلاً يؤمن بهما الالتباس . وكثيراً ما يتهاون بذلك
الواثق بذهنه وتيقظه ، وذلك وخيم العاقبة ، فإن الإنسان ممرض للنسيان ،
وأول ناس أول الناس^(٢) ، وإعجام المكتوب يمنع من استيعامه ،
وشكلكه يمنع من إشكاله . ثم لا ينبغي أن يتعنى بتقييد الواضح الذي لا يكاد
يلتبس ، وقد أحسن من قال : إنما يُشكَلُ ما يُشكَلُ .

وقرأت بخط صاحب كتاب [سمات الخط ورقومه] علي بن إبراهيم

(١) هو الإمام الحافظ المفتي شيخ الإسلام تقي الدين أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن
الشهرزوري الشافعي ، ولد سنة ٥٧٧ هـ ، ومات في ٢٥ ربيع الآخر سنة ٦٤٣ هـ
وترجمه الحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ (٤ : ٢١٤ ، ٢١٥) . ويفهم
من كلام الحافظ زين الدين العراقي - المتوفى سنة ٨٠٦ هـ - أن كثيراً مما
في هذا الفصل ، أو أكثره - : أخذه ابن الصلاح من كتاب [الإلماع
في ضبط الرواية وتقييد السماع] للقاضي عياض ، وهو الحافظ الإمام العلامة
عالم المغرب القاضي أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن
موسى اليحصبي ، ولد سنة ٤٧٦ هـ وتوفي ليلة الجمعة ٩ ربيع الآخر سنة ٥٤٤ هـ
بمراكش ، وهو صاحب كتاب [الشفا بتعريف حقوق المصطفى] .

(٢) إشارة إلى قوله تعالى : (وَلَقَدْ عَمِدْنَا إِلَى آهِمٍ مِنْ قَبْلُ فَنَنْسِيْ وَلَمْ نَجِدْ
لَهُ عَزْمًا) سورة طه آية ١١٥ .

البغدادى ، فيه - : إن أهل العلم بكرهون الإعراب إلا في الملتبس .
وحكى غيره عن قوم : أنه ينبغي أن يشكّل ما يشكّل ومالا يشكّل ،
وذلك لأن المبتلى وغير المتبحر في العلم لا يميز ما يشكّل مما لا يشكّل ،
ولا صواب الإعراب من خطئه ، والله أعلم .

وهذا بيان أمور مفيدة في ذلك :

أحدها : ينبغي أن يكون اعتناؤه من بين ما يكتسب بضبط الملتبس من
أسماء الناس أكثر ، فإنها لا تدرك بالمعنى ، ولا يستدل عليها بما قبل وبعد .
الثاني : يستحب في الألفاظ المشككة أن يُكرّر ضبطها : بأن يضبطها
في متن الكتاب ، ثم يكتبها قبالة ذلك في الحاشية ماردة مضبوطة ، فإن ذلك
أبلغ في إباتها ، وأبعد من التباسها ، وما ضبطه في أثناء الأسطر ربما داخله
نقط غيره وشككه ، مما فوقه وتحتة ، لاسيما عند دقة الخط وضيق الأسطر ،
وبهذا جرى رسم جماعة من أهل الضبط^(١) ، والله أعلم .

الثالث : يكره الخط الدقيق من غير عذر يتمضيه . روي عن حنبل

(١) هذا من أدق أنواع الاحتياط في الضبط ، وأقدم ما رأيت من ذلك في خطوط
العلماء : خط الربيع بن سليمان صاحب الشافعي ، في كتاب [الرسالة]
للشافعي ، المكتوب كله بخط الربيع في حياة الشافعي ، أي في المدة بين سنة
١٩٩ وسنة ٢٠٤ ، فإنه عند ما تشبه الكلمة في السطر ويخشى أن يخطئ
فيها قارئها ، يكتبها واضحة مرة أخرى بالحاشية . وقد اختار بعض العلماء
طريقة أدق من هذه : قال الحافظ الوراق في شرحه على كتاب ابن الصلاح :
« اقتصر المصنف على ذكر كتابة اللفظة المشككة في الحاشية مفردة مضبوطة
ولم يتعرض لتقطيع حروفها ، وهو متداول بين أهل الضبط ، وفائدته
ظهور شكل الحرف بكتابته مفردا ، كالنون والياء إذا وقعت في أول الكلمة
أو في وسطها ، ونقله ابن دقيق العيد في الاقتراح عن أهل الإتيان فقال :
ومن عادة المتقنين أن يباليغوا في إيضاح المشكل ، فيفرقوا حروف الكلمة
في الحاشية ويضبطوها حرفا حرفا » .

بن إسحق^(١) قال : رآني أحمد بن حنبل وأنا أكتب خطأ دقيقاً ، فقال :
لا تفعل ، أحوج ما تكون إليه بخونك^(٢) .

وبلغنا عن بعض المشايخ أنه كان إذا رأى خطأ دقيقاً قال : هذا خط من
لا يوقن بالخلف من الله ! والمذر في ذلك هو مثل أن لا يجد في الورق سعة ،
أو يكون رَحَلاً يحتاج إلى تدقيق الخط ليخف عليه عمل كتابه ، ونحو هذا ،
والله أعلم .

الرابع : يُختار له في خطه التحقيق ، دون المشق والتعليق . بلغنا عن
ابن قتيبة قال : قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : شرُّ الكتابة المشق ،
وشرُّ القراءة الهذمة ، وأجود الخط أبينه . والله أعلم .

الخامس : كما تضبط الحروف المعجمة بالنقط : كذلك ينبغي أن تضبط
المهملات غير المعجمة بعلامة الإهمال ، لدل على عدم إعجامها . وسبيل الناس
في ضبطها مختلف : فمنهم من يقلب النقط الذي فوق المعجمات تحت ما يشاء كلها
من المهملات ، فينقط تحت الزاء والصاد والطاء والعين ونحوها من المهملات^(٣) .
وذكر بعض هؤلاء أن النقط التي تحت السين المهملة تكون مبسوطة
حفاً ، والتي فوق الشين المعجمة تكون كالأثافي^(٤) .

(١) هو الحافظ حنبل بن إسحق بن حنبل بن هلال بن أسد ، ابن عم الإمام
أحمد بن محمد بن حنبل ، وهو تلميذه أيضاً ، مات في جمادى الأولى سنة
٢٧٣ وقد قارب الثمانين من عمره .

(٢) يعني أنه إذا كبرت سنه وضعف بصره ، واحتاج أن يعود إلى ما سمع في شبابه
ليسمعه منه تلاميذه - : خانه الكتاب الدقيق ، فعسرت عليه قراءته .

(٣) قال الحافظ العراقي في تعليقه : « أطلق المصنف في هذه العلامة قلب النقط
العلوية في المعجمات إلى أسفل المهملات ، وتبع في ذلك القاضي عياض ،
ولابد من استثناء الحاء المهملة ، لأنها لو نقطت من أسفل صارت جima .

(٤) الأثافي : حجارة ثلاثة توضع عليها القدر ، واحدها « أثفية » يضم الهمزة
أو كسرهما مع إسكان الثاء المثناة وكسر الفاء وتشديد الياء .

ومن الناس من يجعل علامة الإهمال فوق الحروف المهملة كعلامة الظفر مضجعة على قفاها ، ومنهم من يجعل تحت الحاء المهملة حاء مفردة صغيرة ، وكذا تحت الدال والطاء والصاد والسين والعين ، وسائر الحروف المهملة الملتبسة مثل ذلك .

فهذه وجوه من علامات الإهمال شائعة معروفة .
وهناك من العلامات ما هو موجود في كثير من الكتب القديمة ، ولا يظن له كثيرون ، كعلامة من يجعل فوق الحرف المهمل خطأ صغيراً ، وعلامة من يجعل تحت الحرف المهمل مثل الهمزة^(١) ، والله أعلم .

السادس : لا ينبغي أن يصطلح مع نفسه في كتابه بما لا يفهمه ، فيوقع غيره في حيرة ، كفعل من يجمع في كتابه بين روايات مختلفة ، ويرمز إلى رواية كل راوٍ بحرف واحد من اسمه أو حرفين ، وما أشبه ذلك . فإن بين في أول كتابه أو آخره مراده بتلك العلامات والرموز فلا بأس ، ومع ذلك فالأولى أن يتجنب الرمز ، ويكتب عند كل رواية اسم راويها بأكمله مختصراً ، ولا يقتصر على العلامة ببعض . والله أعلم .

السابع : ينبغي أن يجعل بين كل حديثين دارة تفصل بينهما وتميز ، ومن بلغنا ذلك من الأئمة : أبو الزناد ، وأحمد بن حنبل ، وإبراهيم

(١) قال الحافظ العراقي : « اقتصر المصنف في هذه العلامة على جعل خط صغير فوق الحرف المهمل ، وترك فيه زيادة ذكرها القاضي عياض في [الإلماع] فحكى عن بعض أهل المشرق أنه يعلم فوق الحرف المهمل بخط صغير يشبه النبرة ، فحذف المصنف منه ذكر النبرة ، والمصنف إنما أخذ ضبط الحروف المهملة بهذه العلامات من [الإلماع] للقاضي عياض ، وإذا كان كذلك فحذفه لقوله : يشبه النبرة : يخرج هذه العلامة عن صفتها ، فإن النبرة هي الهمزة ، كما قال الجوهري وصاحب المحكم ، ومقتضى كلام المصنف أنها كالنصبة لا كالهمزة . والله أعلم . »

بن إسحاق الحراني ، ومحمد بن جرير الطبري ، رضى الله عنهم
واستحب الخطيب الحافظ أن تكون الدارات غفلاً ، فإذا عارض فكل
حديث يفرغ من عرضه ينقط في الدارة التي تليه نقطة ، أو ينقط في وسطها خطأ .
قال : وقد كان بعض أهل العلم لا يعتقد من سماعه إلا بما كان كذلك
أو في معناه ، والله أعلم .

الثامن : يكره في مثل « عبد الله بن فلان بن فلان » أن يكتب « عبد »
في آخر سطر والباقي في أول السطر الآخر ، وكذلك يكره في « عبد الرحمن
بن فلان » ، وفي سائر الأسماء المشتملة على التعيين لله تعالى - : أن يكتب « عبد »
في آخر سطر واسم « الله » مع سائر النسب في أول السطر الآخر .
وهكذا يكره أن يكتب « قال الرسول » ، ويكتب في السطر الذي يليه
« الله صلى الله عليه وسلم » وما أشبه ذلك . والله أعلم ^(١) .

التاسع : ينبغي له أن يحافظ على كهيئة الصلاة والتسليم على رسول الله
صلى الله عليه وسلم عند ذكره ، ولا يسأم من تكرير ذلك عند تكرره ،
فإن ذلك من أكبر الفوائد التي يتمججها طلبية الحديث وكتبته ، ومن
أغفل ذلك حرم حظاً عظيماً . وقد روينا لأهل ذلك منامات صالحة ،
وما يكتبه من ذلك فهو دعاء يشبهه ، لا كلام يرويه ، فلذلك لم يقتيد فيه
بالرواية ، ولا يقتصر فيه على ما في الأصل .

وهكذا الأمر في الثناء على الله سبحانه عند ذكر اسمه ، نحو « عز وجل »

(١) قال الحافظ العراقي : « اقتصر المصنف في هذا على الكراهة ، والذي ذكره
الخطيب في كتاب [الجامع] امتناع ذلك ، فإنه روى فيه عن أبي عبد الله
ابن بطة أنه قال : هذا كله غلط قبيح ، فيجب على الكاتب أن يتوقاه
ويتأمله ويتحفظ منه . قال الخطيب : وهذا الذي ذكره أبو عبد الله صحيح
فيجب اجتنابه ، انتهى . واقتصر ابن دقيق العيد في [الاقتراح] على جعل
ذلك من الآداب ، لامن الواجبات . والله أعلم .

و « تبارك وتعالى » وما ضاهى ذلك ، وإذا وُجد شيء من ذلك قد جاءت به الرواية كانت العناية بإثباته وضبطه أكثر .

وما وُجد في خط أبي عبد الله أحمد بن حنبل رضي الله عنه من إغفال ذلك عند ذكر اسم النبي صلى الله عليه وسلم - : فلهل سببه أنه كان يرى التقيد في ذلك بالرواية ، وعز عليه اتصالها في ذلك في جميع من فوقه من الرواة . قال الخطيب أبو بكر : وبلغني أنه كان يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم نطقاً لا خطأ . قال : وقد خالته غيره من الأئمة المتقدمين في ذلك . وروى عن علي بن الديني وعباس بن عبد العظيم العنبري قالا : ما تركنا الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل حديث سمعناه ، وربما عجلنا فنبيض الكتاب في كل حديث حتى يرجع إليه . والله أعلم .

ثم ليجتنب في إثباتها نقصين : أحدهما : أن يكتبها منقوصة صورة ، راءراً إليها بحرفين أو نحو ذلك . والثاني : أن يكتبها منقوصة معنى بأن لا يكتب « وسلم » ، وإن وُجد ذلك في خط بعض المتقدمين .

سمعت أبا القاسم منصور بن عبد المنعم وأم المؤيد بنت أبي القاسم بقراءتي عليهما ، قالا : سمعنا أبا البركات عبد الله بن محمد الفراءى لفظاً ، قال : سمعت المقرئ ظريف بن محمد يقول : سمعت عبد الله بن محمد بن إسحق الحافظ يقول : سمعت أبي يقول : سمعت حمزة الكِنَافِي يقول : كنت أكتب الحديث ، وكنت أكتب عند ذكر النبي « صلى الله عليه » ولا أكتب « وسلم » فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم في المنام ، فقال لي : مَا لَكَ لَا تُتِمُّ الصَّلَاةَ عَلَيَّ؟ فما كتبت بعد ذلك « صلى الله عليه » إلا كتبت « وسلم » .

ووقع في الأصل في شيخ المقرئ ظريف « عبد الله » ، وإنما هو « عُبَيْد الله » بالقصير ، ومحمد بن إسحق أبوه هو « أبو عبد الله بن منده » فحمله « الحافظ » إذن مجروراً .

قلت : وبكره الاقتصار على قوله « عليه السلام » ، والله أعلم .
العاشر : على الطالب مقابلة كتابه بأصل سماعه وكتاب شيخه الذي
يرويه عنه ، وإن كان إجازة .

روينا عن عروة بن الزبير رضى الله عنهما أنه قال لابنه هشام : كتبت ؟
قال : نعم ، قال : عرّضت كتابك قال : لا ، قال : لم تكتب !
وروينا عن الشافعي الإمام وعن يحيى بن أبي كثير قال : من كتب ولم
يعارض كن دخل الماء ولم يستنج^(١) . وعن الأخفش قال : إذا نسخ
الكتاب ولم يعارض ، ثم نسخ ولم يعارض - : خرج أعجمياً .

(١) قال الحافظ العراقي : « هكذا ذكره المصنف عن الشافعي ، وإنما هو
معروف عن الأوزاعي وعن يحيى بن أبي كثير ، وقد رواه عن الأوزاعي
أبو عمر بن عبد البر في كتاب [جامع بيان العلم] من رواية بقيّة عن
الأوزاعي ، ومن طريق ابن عبد البر رواه القاضي عياض في كتاب
[الاماع] بإسناده ، ومنه يأخذ المصنف كثيراً ، وكأنه سبق قلمه من
[الأوزاعي] إلى [الشافعي] . وأما قول يحيى بن أبي كثير فرواه ابن
عبد البر أيضاً ، والخطيب في كتاب [الكفاية] وفي كتاب [الجامع] من
رواية أبان بن يزيد عن يحيى بن أبي كثير ، ولم أر لهذا ذكراً عن الشافعي
في شيء من الكتب المصنفة في علوم الحديث ، ولا في شيء من مناقب
الشافعي . والله أعلم .

وانظر كتاب ابن عبد البر [جامع بيان العلم وفضله] (ج ١ ص ٧٧) ،
(٧٨) ففيه ما ذكره العراقي هنا ، وزاد فيه أيضاً مانصه : « وذكر الحسن
الخلواني في كتاب [المعرفة] قال : سمعت عبد الرزاق يقول : سمعت
معمرًا يقول : لو عرّض الكتاب مائة مرة ما كاد يسلم من أن يكون فيه
سقط ، أو قال : خطأ » . وابن عبد البر ولد بقرطبة في ٢٥ ربيع الآخر
سنة ٣٦٨ ، ومات ليلة الجمعة آخر ربيع الآخر سنة ٤٦٣ بمدينة شاطبة
بالأندلس ، فعاش ٩٥ سنة . والحسن الخلواني مات سنة ٢٤٢ وعبد الرزاق
مات سنة ٢١١ ومعمر مات سنة ١٥٤ .

ثم إن أفضل المعارضة أن يعارض الطالبُ بنفسه كتابه بكتاب الشيخ مع الشيخ في حالة تحديثه إياه من كتابه ، لما يجمع ذلك من وجوه الاحتياط والإتقان من الجانبين ، وما لم تجتمع فيه هذه الأوصاف نقص من مرتبته بقدر ما فاته منها ، وما ذكرناه أولى من إطلاق أبي الفضل الجارودي الحافظ المروى قوله : أصدق المعارضة مع نفسك .

ويستحب أنه ينظر معه في نسخته من حضر من السامعين ممن ليس معه نسخة ، لاسيما إذا أراد النقل منها .

وقد روى عن يحيى بن معين أنه سئل عن لم ينظر في الكتاب والمحدث يقرأ : هل يجوز أن يحدث بذلك ؟ فقال : أما عندي فلا يجوز ، ولكن عامة الشيوخ هكذا سمعهم .

قلت : وهذا من مذهب أهل التشديد في الرواية ، وسيأتي ذكر مذهبهم شاء الله تعالى .

والصحيح أن ذلك لا يشترط ، وأنه يصح السماع وإن لم ينظر أصلاً في الكتاب حالة القراءة ، وأنه لا يشترط أن يقابله بنفسه ، بل يكفيه مقابلة نسخته بأصل الراوى ، وإن لم يكن ذلك حالة القراءة ، وإن كانت المقابلة على يدي غيره ، إذا كان ثقة موثقاً بضبطه .

قلت : وجائز أن تكون مقابلته بفرع قد قوبل المقابلة المشروطة بأصل شيخه أصل السماع ، وكذلك إذا قابل بأصل الشيخ المقابل به أصل الشيخ ، لأن الفرض المطلوب أن يكون كتاب الطالب مطابقاً لأصل سماعه وكتاب شيخه ؛ فسواء حصل ذلك بواسطة أو بغير واسطة ، ولا يجزئ ذلك عند من قال : لا تصح مقابلته مع أحد غير نفسه ، ولا يقلد غيره ، ولا يكون بينه وبين كتاب الشيخ واسطة ، وليقابل نسخته بالأصل بنفسه حرفاً حرفاً حتى

يصكون على ثمة ويتبين من مطابقتها له ، وهذا مذهب متروك ، وهو من مذاهب أهل التشديد المرفوضة في أعصارنا ، والله أعلم .

أما إذا لم يقابل أصله بالأصل أصلاً فقد مثل الأستاذ أبو إسحق الإسفرائيني عن جواز روايته منه فأجاز ذلك . وأجازه الحافظ أبو بكر الخطيب أيضاً ، وبين شرطه ، فذكر أنه يشترط أن تكون نسخة نقلت من الأصل ، وأن يبين عند الرواية أنه لم يعارض ، وحكى عن شيخه أبي بكر البرقاني أنه سأل أبا بكر الإسماعيلي : هل لارجل أن يحدث بما كتب عن الشيخ ولم يعارض بأصله ؟ فقال : نعم ، ولكن لا بد أن يبين أنه لم يعارض ، قال : وهذا مذهب أبي بكر البرقاني ، فإنه روى لنا أحاديث كثيرة قال : فيها : أخبرنا فلان ولم يعارض بالأصل .

قلت : ولا بد من شرط ثالث ، وهو : أن يكون ناقل النسخة من الأصل غير سقيم النقل ، بل صحيح النقل قليل السقط . والله أعلم . ثم إنه ينبغي أن يُراعى في كتاب شيخه بالنسبة إلى من فوقه - : مثل ما ذكرنا أنه يراعيه من كتابه ، ولا يكون كطائفة من الطلبة إذا رأوا سماع شيخ لكتاب قرأوه عليه من أية نسخة اتفقت . والله أعلم .

الحادي عشر : المختار في كيفية تخرج الساقط في الحواشي ، ويسمى « اللحق » بفتح الحاء - : أن يخط من موضع سقوطه من السطر خطاً صاعداً إلى فوق ، ثم يعطفه بين السطرين عطفاً يسيرةً إلى جهة الحاشية التي يكتب فيها اللحق .

ويبدأ في الحاشية بكتابة اللحق مقابلاً للخط المنعطف ، وليكن ذلك في حاشية ذات اليمين ، وإن كانت تلي وسط الورقة إن اتسعت له فليكتبه صاعداً إلى أعلى الورقة ، لا نازلاً به إلى أسفل .

قلت : وإذا كان اللحق سطرين أو سطوراً ، فلا يبتدىء بسطوره من

أسفل إلى أعلى ، بل يتبدى بها من أعلى إلى أسفل ، بحيث يكون منهاها إلى
جهة باطن الورقة ، إذا كان التخرج في جهة اليمين ، وإذا كان في جهة الشمال
وقع منهاها إلى جهة طرف الورقة .

ثم يكتب عند انتهاء اللاحق « صح » ، ومنهم من يكتب مع « صح »
« رجع » . ومنهم من يكتب في آخر اللاحق الكلمة المتصلة به داخل الكتاب
في موضع التخرج ، ليؤذن باتصال الكلام ، وهذا اختيار بعض أهل الصنعة
من أهل المغرب ، واختيار القاضي أبي محمد بن خلاد ، صاحب كتاب [الفاصل
بين الراوى والواعى ^(١)] من أهل المشرق ، مع طائفة . وليس ذلك بمرضى ،
إذ رب كلمة تجيء في الكلام مكررة حقيقة ، فهذا التكرير يوقع بعض الناس
في توهم مثل ذلك في بعضه .

واختار القاضي ابن خلاد أيضاً في كتابه أن يمد عطفة خط التخرج
من موضعه حتى يلحقه بأول اللاحق بالحاشية . وهذا أيضاً غير مرضى ، فإنه
وإن كان فيه زيادة بيان فهو تسخير للكتاب ، وتسويد له ، لاسيما عند كثرة
الإلحاقات والله أعلم .

وإنما اخترنا كتابة اللاحق صاعداً إلى أعلى الورقة - : لئلا يخرج بعده
نقص آخر فلا يجد ما يقابله من الحاشية فارغاً له لو كان كتب الأول نازلاً إلى

(١) هو كتاب [المحدثات الفاصل بين الراوى والواعى] و « الفاصل » بالصاد
المهمل ، ويكتب في أكثر الكتب المطبوعة بالضاد المعجمة ، وهو خطأ
وتصحيف : وهو أول كتاب ألف في علوم الحديث « المصطلح » على غالب
الظن ، ومؤلفه : الحافظ الإمام البارع أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن
ابن خلاد الفارسي الرامهرمزي القاضي ، له ترجمة في [تذكرة الحفاظ]
(١١٣ : ٣) وذكر فيها أنه أول سماعه للحديث كان في سنة ٢٩٠ ونقل
عن ابن منده أنه عاش إلى قرب سنة ٣٦٠ وجزم صاحب كشف الظنون
(٢ : ٣٩١) أنه مات سنة ٣٦٠ .

أسفل . وإذا كتب الأول صاعداً فما يجد بعد ذلك من نقص يجد ما يقابله
من الحاشية فارغاً له .

وقلنا أيضاً : يخرج في جهة اليمين - لأنه لو خرج إلى جهة الشمال فرمما
ظهر بعده في السطر نفسه نقص آخر؛ فإن خرج قدّامه إلى جهة الشمال أيضاً
وقع بين التخريجين إشكال ، وإن خرج الثاني إلى جهة اليمين التفت عطفة
تخرج جهة الشمال وعطفة تخرج جهة اليمين أو تقابلتا ، فأشبه ذلك الضرب
على ما بينهما ، بخلاف ما إذا خرج الأول إلى جهة اليمين فإنه حينئذ يخرج
الثاني إلى جهة الشمال ، فلا يلتقيان ولا يلزم إشكال .

اللهم إلا أن يتأخر النقص إلى آخر السطر فلا وجه حينئذ لإتخريجه إلى
جهة الشمال ، لقربه منها ، ولانتفاء العلة المذكورة ، من حيث إنا لا نخشى
ظهور نقص بعده . وإذا كان النقص في أول السطر تأكد تخريجه إلى جهة اليمين ،
لما ذكرناه من القرب مع ما سبق .

وأما ما يخرج في الحواشي من شرح أو تنبيه على غلط أو اختلاف رواية
أو نسخة أو نحو ذلك مما ليس من الأصل - : فقد ذهب القاضي الحافظ عياض
رحمه الله إلى أنه لا يخرج لذلك خط تخرج ، أثلاً يدخل اللبس ويحسب من
الأصل ، وإنه لا يخرج إلا لما هو من نفس الأصل ، لسكن ربما جعل على
الحرف المقصود بذلك التخرج كالضبة أو التصحيح ، إيداناً به .

قلت : التخرج أولى وأدل ، وفي نفس هذا المخرج ما يمنع الإلباس . ثم
هذا التخرج يخالف التخرج لما هو من نفس الأصل في أن خط ذلك التخرج
يقع بين الكلمتين اللتين بينهما سقط الحافظ ، وخط هذا التخرج يقع على نفس
الكلمة التي من أجلها خرج المخرج في الحاشية . والله أعلم .

الثاني عشر : من شأن الحذاق المتقنين العناية بالتصحيح ، والنضيب ،
والتمريض .

أما التصحيح فهو : كتابة « صح » على الكلام أو عنده ، ولا يفعل ذلك إلا فيما صح رواية ومعنى غير أنه عرضة للشك أو الخلاف ، فيكتب عليه « صح » ليُعزَف أنه لم يفعل عنه ، وأنه قد ضبط وصح على ذلك الوجه .

وأما التصويب ، ويسمى أيضاً « التريض » فيجمل على ما صح وروده كذلك من جهة النقل ، غير أنه فاسد لفظاً أو معنى ، أو ضعيف ، أو ناقص ، مثل أن يكون غير جائز من حيث العربية ، أو يكون شاذاً عند أهلها بأباه أكثرهم ، أو مُصحَّفاً ، أو يغقص من جملة الكلام كلمة أو أكثر ، وما أشبه ذلك ، فيمدُّ على ما هذا سبيله خطأً ، أو له مثل الصاد ، ولا يلزق بالكلمة للمعنى عليها ، كيلا يُظَنَّ ضرباً ، وكأنه صاد التصحيح بمدِّها دون حائِها ^(١) كُتِبَت كذلك ليعرف به ما صح مطلقاً من جهة الرواية وغيرها . وبين ما صح من جهة الرواية دون غيرها ، فلم يكمل عليه التصحيح ، وكتب حرف ناقص على حرف ناقص ، إشاراً بعقسه ومرضه ، مع صحة نقله وروايته ، وتبييناً بذلك لمن ينظر في كتابه على أنه قد وقف عليه ، ونقله على ما هو عليه ، وأمل غيره قد يخرج له وجهاً صحيحاً ، أو يظهر له بعد ذلك في صحته ما لم يظهر له الآن ، ولو غير ذلك وأصلحه على ما عنده ، لكان متعريضاً لما وقع فيه غير واحد من المتجاسرين ، الذين غيروا ، وظهر الصواب فيما أنكروه ، والصاد فيما أصلحوه .

وأما تسمية ذلك ضبة فقد بلغنا عن أبي القاسم إبراهيم بن محمد اللغوي ، المعروف بابن الإقليلي : أن ذلك لكون الحرف مقفلاً بها ، لا يتبعه لقراءة ، كما أن الضبة مقفلة بها . والله أعلم .

(١) يعني ترسم هكذا . صد ، فوق الكلمة . وهذه في معنى ما يكتبه المصححون في المطابع الآف من كلمة « كذا » عند المواضع التي من هذا النوع .

قلت : ولأنها لما كانت على كلام فيه خلل أشبهت الضبة التي تجعل على كسر أو خال ، استُعير لها اسمها ، ومثل ذلك غير مستنكر في باب الاستعارات ^(١) .
ومن مواضع التضييب أن يقع في الإسناد إرسال أو انقطاع ، فمن عادتهم تضييب موضع الإرسال والانقطاع ، وذلك من قبيل ما سبق ذكره ، من التضييب على الكلام الناقص . ويوجد في بعض أصول الحديث القديمة ، في الإسناد الذي يجتمع فيه جماعة معطوفة أسماءهم بعضها على بعض - : علامة تشبه الضبة فيما بين أسمائهم ، فيتوهم من لا خبرة له أنها ضبة ، وليست بضبة ، وكأنها علامة وصل فيما بينها ، أثبتت تأكيذاً للعطف ، خوفاً من أن تجعل « عن » مكان « الواو » . والعلم عند الله تعالى .

ثم إن بعضهم ربما اختصر علامة التصحيح ؛ فجاءت صورتها تشبه صورة التضييب . والفطنة من خير ما أوتيته الإنسان . والله أعلم .

الثالث عشر : إذا وقع في الكتاب ما ليس منه فإنه يُنْفَى عنه بالضرب أو الحك أو المحو أو غير ذلك ، والضرب خير الحك والمحو .
روينا عن القاضي أبي محمد بن خلاد رحمه الله قال : قال أصحابنا :
الحك نُهْمَةٌ .

وأخبرني من أخبر عن القاضي عياض قال : سمعت شيخنا أبا بحر سفيان ابن العاصي الأسديّ يحكي عن بعض شيوخه أنه كان يقول : كان الشيوخ

(١) قال العراقي : « قلت : وفي هذا نظرو بعد ، من حيث إن ضبة القدح وضعت جبراً للكسر ، والضبة على المكتوب ليست جابرة ، وإنما جعلت علامة على المكان المغلق وجهه ، المستبهم أمره ، فهي بضبة الباب أشبه ، كما تقدم نقل المصنف عن أبي القاسم الإقليلي ، وقد حكاه أبو القاسم هذا عن شيوخه من أهل الأدب ، كما وجدته في كلامه ، وحكاها القاضي عياض في [الإلماع] فقال : من أهل المغرب ، بدل قوله : من أهل الأدب ، والمذكور في كلام أبي القاسم ما ذكرته ، والله أعلم . »

يكرهون حضور السكّين مجاس السماع ، حتى لا يُبشّرُ شيء ، لأن ما يُبشّرُ
منه ربما يصحّ في رواية أخرى ؛ وقد يُسمع الكتابُ مرةً أخرى على شيخ آخر ،
يكون ما يُبشّرُ وحكّ من رواية هذا صحيحاً في رواية الآخر - : فيحتاج إلى
إلحاقه بعد أن يُبشّر ؛ وهو إذا خُطّ عليه من رواية الأول ، وصحّ عند
الآخر - : اكتفى بعلامة الآخر عليه بصحته .

ثم إنهم اختلفوا في كيفية للضرب :

فروينا عن أبي محمد بن خلاد قال : أجود للضرب أن لا يطمس المضروب
عليه ؛ بل يخطّ من فوقه خطأ جيداً بيناً ، يدلّ على إبطاله ، ويُقرأ من تحته
ما خُطّ عليه .

وروينا عن القاضي عياضٍ ما معناه : إن اختيارات الضابطین اختلفت في الضرب :
فأكثرهم على مدّ الخط على المضروب عليه ، مختلطاً بالكلمات المضروب عليها ،
ويسمى ذلك « الشقّ » أيضاً^(١) . ومنهم من لا يخطّه ، ويُثبتته فوقه ، لكنه
يعطف طرفي الخط على أول المضروب عليه وآخره . ومنهم من يستقبح هذا ؛
ويراه تسويداً وتطليساً . بل يُحوّط على أول الكلام بنصف دائرة ، وكذلك

(١) قال العراقي : « الشقّ » : بفتح الشين المعجمة وتشديد القاف : وهذا
الاصطلاح لا يعرفه أهل المشرق ، ولم يذكره الخطيب في [الجامع] ولا
في [الكفاية] ، وهو اصطلاح لأهل المغرب ، وذكره القاضي عياض ،
في [الإلماع] ، ومنه أخذ المصنف . وكأنه مأخوذ من الشقّ ،
وهو الصدع ، أو من شقّ العصا ، وهو التفريق ، فكأنه فرق بين الكلمة
الزائدة وبين ما قبلها وبعدها من الصحيح الثابت - : بالضرب عليها والله أعلم .
ويوجد في بعض نسخ [علوم الحديث] : النشق : بزيادة نون مفتوحة
في أوله وسكون الشين ، فإن لم يكن تصحيحاً وتغييراً من النساخ - :
فكأنه مأخوذ من نشقّ الظبي في حبالته : إذا علق فيها ، فكأنه إبطال
لحركة الكلمة وإعمالها ، يجعلها في صورة وثاق يمنعها من التصرف :
والله أعلم .

في آخره ؛ وإذا كثر الكلام المضروب عليه فقد يفعل ذلك في أول كل سطر
منه وآخره ، وقد يكتفى بالتحويق على أول الكلام وآخره أجمع ومن الأشياء
من يستقيم الضرب والتحويق ؛ ويكتفى بدائرة صغيرة أول الزيادة وآخرها ،
ويسمى « صفراً » كما يسميها أهل الحساب ^(١) . وربما كتب بعضهم عليه
« لا » في أوله و « إلى » في آخره ؛ ومثل هذا يحسن فيما صح في رواية
وسقط في رواية أخرى . والله أعلم .

وأما الضرب على الحرف المكرر ؛ فقد تقدم بالكلام فيه أبو محمد بن خلاد
الرامهرمزي رحمه الله ^(٢) ؛ على تقدمه ؛ فروينا عنه قال : قال بعض أعمامنا :
أولاهما بأن يُبطل الثاني ؛ لأن الأول كتب على صواب ، والثاني كتب على
الخطأ ؛ والخطأ أولى بالإبطال .

وقال آخرون : إنما الكتاب علامة لما يُقرأ ؛ فأولى الحرفين بالإبقاء
أدلهما عليه وأجودهما صورة .

وجاء القاضي عياض آخرًا ففصل تفصيلاً حسناً : فرأى أن تكرر الحرف
إن كان في أول سطر فليضرب على الثاني ؛ صيانةً لأول السطر عن التسويد
والتشويه . وإن كان في آخر سطر فليضرب على أولها ، صيانةً لآخر السطر ، فإن
سلامة أوائل السطور وآخرها عن ذلك أولى . فإن اتفق أحدهما في آخر سطر
والآخر في أول سطر فليضرب على الذي في آخر السطر ؛ فإن أول السطر أولى

(١) رسم الصفر دائرة عند أهل الحساب إنما هو في اصطلاح أهل المغرب ، الذين
منهم القاضي عياض ، وهم كانوا ولا يزالون إلى الآن يكتبون أرقام الحساب
برسم الأرقام المعروفة عند الإفرنج ، بخلاف أرقام أهل المشرق .

(٢) « الرامهرمزي » قال السمعاني في الأنساب : « بفتح الراء والميم بينهما
الآلف وضم الهاء وسكون الراء الأخرى وضم الميم وفي آخرها الزاي المعجمة
هذه النسبة إلى رامهرمز ، وهي إحدى كور الأهواز من بلاد خوزستان »
وقد سبق الكلام على ترجمته في (ص ٣١) .

بالمرعاة . فإن كان التكرار في المضاف أو المضاف إليه ؛ أو في الصفة أو في الموصوف ، أو نحو ذلك : لم تُراع حينئذ أول السطر وآخره . بل يراعى الاتصال بين المضاف والمضاف إليه ونحوهما في الخط ، فلا تفصل بالضرب بينهما . ونضرب على الحرف المتطرف من التكرار ، دون الوسط .

وأما المهر فيقارب الكشط في حكمه الذي تقدم ذكره ؛ وتتنوع طرقه : ومن أغربها - مع أنه أسهل - : ما روى عن سحنون بن سعيد التنوخي الإمام المالكي^(١) : أنه ربما كان كتب الشيء ثم لعقه . وإلى هذا يؤي ما روينا عن إبراهيم النخعي رضي الله عنه أنه كان يقول : من المروءة أن يرى في ثوب الرجل وشفتيه مداد ؛ والله أعلم .

الرابع عشر : ليكون فيما يختلف فيه الروايات قائماً بضبط ما يختلف فيه ، في كتابه ، جيد التمييز بينهما ، كيلا يختلط وتشبه فيفسد عليهما أمرهما . ونحبه : أن يجعل أولاً متن كتابه على رواية خاصة ، ثم ما كانت من زيادة لرواية أخرى الحقها ، أو من نقص أعلم عليه ، أو من خلاف كتبه ، إما في الحاشية ، وإما في غيرها ، معيّناً في كل ذلك من رواه ، ذا كراً اسمه بتمامه ، فإن رمز إليه بحرف أو أكثر فعليه ما قدمنا ذكره ، من أنه يبين المراد بذلك في أول كتابه أو آخره ، كيلا يطول مهدئه به فينمى ، أو يقع كتابه إلى غيره فيقع من رموزه في حيرة وعمى .

(١) « سحنون » بفتح السين المهملة وضمها وسكون الحاء وضمّ النون ، وفي فتح السين وضمها كلام من جهة العربية ، وأصله اسم طائر حديد الدهن بالمغرب ، ولقب به تشبيهاً له به ، واسمه « عبد السلام بن سعيد التنوخي أبو سعيد » ولد في أول رمضان سنة ١٦٠ وقرأ على ابن القاسم وابن وهب وأشهب ، ومات يوم الثلاثاء ٩ رجب سنة ٢٤٠ وانظر ترجمته في ابن خلكان (١ : ٣٦٠ - ٣٦٧) .

وقد يُدْفَعُ إلى الاختصار على الرموز عند كثرة الروايات المختلفة، واكتفى بعضهم في التمييز بأن خصَّ الرواية الملعنة بالجرَّة ، فعل ذلك أبو ذرَّ الهروي من المشاركة ، وأبو الحسن القاسبي من المغاربة ، مع كثير من المشايخ وأهل التقييد. فإذا كان في الرواية الملحقة زيادةٌ على التي في متن الكتاب كتبها بالجرَّة. وإن كان فيها نقصٌ ، والزيادةُ في الرواية التي في متن الكتاب - : حَوْقٌ عليها بالجرَّة . ثم على فاعل ذلك تبيينٌ مَنْ له الرواية الملعنة بالجرَّة في أول الكتاب أو آخره ، على ما سبق والله أعلم .

الخامس عشر : غلب على كُتَّبة الحديث الاختصار على الرمز في قولهم « حدثنا » و « أخبرنا » ، غير أنه شاع ذلك وظهر ، حتى لا يكاد يلتبس . أما « حدثنا » فيكتب منها شطرها الأخير ، وهو الثاء والنون والألف ، وربما اقتصر على الضمير منها ، وهو النون والألف (١) . وأما « أخبرنا » فيكتب منها الضمير المذكور مع الألف أولاً (٢) . وليس بحسن ما يفعله طائفةٌ ، من كتابة « أخبرنا » بألف مع علامة « حدثنا » للذكورة أولاً (٣) ، وإن كان الحافظ البيهقي ممن فعله . وقد يكتب في علامة « أخبرنا » راء بعد الألف ، وفي علامة « حدثنا » دال في أولها (٤) . ومن رأيت في خطه الدال في علامة « حدثنا » الحافظ أبو عبد الله الحاكم ، وأبو عبد الرحمن الشافعي ، والحافظ أحمد البيهقي ، رضي الله عنهم . والله أعلم (٥) .

(١) يعني تكتب « ثنا » أو « نا » .

(٢) يعني تكتب « أنا » .

(٣) أي تكتب « أبا » بدون نقط ، لأنها توقع القارى في الاشتباه واللبس .

(٤) يعني أن تختصر « حدثنا » « دثنا » ، و « أخبرنا » « أرنا » .

(٥) وأقدم ما رأيت أنا في اختصار « أخبرنا » - : خط الربيع بن سليمان

صاحب الشافعي ، في كتاب [الرسالة] للشافعي ، فهو يختصرها « أرنا » .

وإذا كان للحديث إسنادان أو أكثر فإنهم يكتبون عند الانتقال من إسناد
 إلى إسناد ماسورته مع وهي حاء مفردة مهملة ، ولم يأتنا عن أحد ممن يعتمد بيان
 لأمرها ، غير أني وجدت بخط الأستاذ الحافظ أبي عثمان الصابوني ، والحافظ
 أبي مسلم عمر بن علي اللوثي البخاري والفقهاء المحدث أبي سعد الخليلي رحمهم الله
 في مكانها بدلاً عنها : « صح » صريحة . وهذا يُشعر بكونها رمزاً إلى
 « صح » ، وحسن إثبات « صح » ههنا لئلا يقوم أن حديث هذا الإسناد
 سقط ، ولئلا يُركب الإسناد الثاني على الإسناد الأول فيجعل الإسناد واحداً .
 وحكي لي بعض من جمعت وإياه الرحلة بخراسان ، عن وصفه بالفضل
 من الإصبهانيين : أنها حاء مهملة من التعويل ، أي من إسناد إلى إسناد آخر .
 وإذا كثرت فيها بعض أهل العلم من أهل المغرب ، وحكى له عن بعض من
 نقيت من أهل الحديث أنها حاء مهملة إشارة إلى قولنا « الحديث » ، فقال لي :
 أهل المغرب - وما عرفت بينهم اختلافاً - يجعلونها حاء مهملة ، ويقول أحدهم
 إذا وصل إليها : « الحديث » ، وذكر لي أنه سمع بعض البغداديين يذكر أيضاً
 أنها حاء مهملة . وأن منهم من يقول إذا انتهى إليها في القراءة - : « حاء » ويمر .
 وسألت أبا الحافظ الرحال أبا محمد عبد القادر بن عبد الله الرهاوي
 رحمه الله عنها ؟ فذكر أنها حاء من « حائل » أي : تحول بين الإسنادين ،
 قال : ولا يلفظ بشيء عند الانتهاء [إليها] في القراءة ، وأفكر كونها من
 « الحديث » وغير ذلك ، ولم يعرف غير هذا عن أحد من مشايخي ، وفيهم
 عدد كانوا حفاظ الحديث في وقته .

قال المؤلف : وأختار أنا - والله الموفق - أن يقول القارئ عند الانتهاء
 إليها « حاء » ويمر ، فإنه أحوط الوجوه وأعدلها . والعلم عند الله تعالى .
 السادس عشر : ذكر الخطيب الحافظ : أنه ينبغي للطلاب أن يكتب بعد
 تليسملة اسم الشيخ الذي سمع الكتاب منه ، وكنيته ونسبه ، ثم يسوق ماسمه

منه على لفظه . قال : وإذا كتب الكتاب المسموع فينبغي أن يكتب فوق
سطر التسمية أسماء من سمع معه ، وتاريخ وقت السماع ، وإن أحب كتب
ذلك في حاشية أول ورقة من الكتاب ، فكلاً قد فعله شيوخنا .

قلت : كتبت التسميع جنب ذكره أخوط له وأحرى بأن لا يحنى على من
يحتاج إليه . ولا بأس بكتبه آخر الكتاب ، وفي ظهره ، وحيث لا يحنى موضعه .
وينبغي أن يكون التسميع بخط شخص موثوق به ، غير مجهول الخط ،
ولا ضير حينئذ في أن لا يكتب الشيخ المسموع خطه بالتصحيح . وهكذا
لا بأس على صاحب الكتاب - إذا كان موثقاً به - أن يقتصر على إثبات
سماعه بخط نفسه ، فطالباً فعل الثقات ذلك .

وقد حدثني بمرؤ الشيخ أبو المظفر بن الحافظ أبي سعد المروزي عن
أبيه عن حدثه من الأصهبانية : أن عبد الرحمن بن أبي عبد الله بن مندة قرأ
ببغداد جزءاً على أبي أحمد الفرضي ، وسأله خطه ، ليكون حجة له ، فقال له
أبو أحمد : يا بني ، عايك بالصدق ، فإنك إن عرفت به لا يكذبك أحد ،
وتصدق فيما تقول وتنقل ، وإذا كان غير ذلك فلو قيل لك : ما هذا خط
أبي أحمد الفرضي ، ماذا تقول لهم ؟ ! .

ثم إن على كاتب التسميع التحري والاحتياط ، وبيان السامع والمسموع
منه بلفظ غير محتمل ، ومجانبة التساهل فيمن ثبت اسمه ، والحذر من إسقاط
اسم واحد منهم لفرض فاسد . فإن كان مثبت السماع غير حاضر في جميعه ،
فكن أثبتة معتمداً على إخبار من يشق بحره من حاضريه - : فلا بأس بذلك
إن شاء الله تعالى . .

ثم إن من ثبت سماعه في كتابه فقيح كتابه إياه ، ومنعه من نقل
سماعه ومن نسخ الكتاب ، وإذا أعاره إياه فلا يبطئ به .

روينا عن الزهري قال : إِيَّاكَ وَغُلُولُ السُّكَّابِ ، قيل له : وما غُلُولُ
السُّكَّابِ ؟ قال : حبسُها عن أصحابها .

وروي عن القُضَيْلِ بْنِ عِيَّاضٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : لَيْسَ مِنْ أَعْمَالِ
أَهْلِ الْوَزْعِ وَلَا أَعْمَالِ الْحُكَّامِ - : أَنْ يَأْخُذَ سَمَاعٌ رَجُلًا وَكِتَابَهُ ، فَيَحْبِسَهُ
عَنْهُ ، وَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ .

فَإِنْ مَنَعَهُ إِيَّاهُ : فَقَدْ رَوَيْنَا أَنَّ رَجُلًا ادَّعَى عَلَى رَجُلٍ بِالْكَوْفَةِ سَمَاعًا مَنَعَهُ
إِيَّاهُ ، فَتَجَاكَمَا إِلَى قَاضِيهَا حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ ، فَقَالَ لِصَاحِبِ السُّكَّابِ : أَخْرِجْ
إِلَيْنَا كِتَابَكَ ، فَإِنْ كَانَ مِنْ سَمَاعٍ هَذَا الرَّجُلِ بِحُطِّ يَدِكَ أَلْزَمْنَاكَ ، وَمَا كَانَ
بِحُطِّهِ أَهْمَيْنَاكَ مِنْهُ .

قَالَ ابْنُ خَلَّادٍ : سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ الزُّبَيْرِيَّ عَنْ هَذَا ، فَقَالَ : لَا يَجِيءُ
فِي هَذَا الْبَابِ حُكْمٌ أَحْسَنُ مِنْ هَذَا ، لِأَنَّ حُطَّ صَاحِبِ السُّكَّابِ دَالٌّ عَلَى
رِضَاهُ بِاسْتِمَاعِ صَاحِبِهِ مَعَهُ . قَالَ ابْنُ خَلَّادٍ : وَقَالَ غَيْرُهُ : لَيْسَ بِشَيْءٍ .
وَرَوَى الْخَطِيبُ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ مِنْ إِسْمَاعِيلِ بْنِ إِسْحَاقَ الْقَاضِي : أَنَّهُ
تَحَوَّكَمَ إِلَيْهِ فِي ذَلِكَ ، فَأُطْرُقَ مَلِيًّا ، ثُمَّ قَالَ لِلدَّعَى عَلَيْهِ : إِنْ كَانَ سَمَاعُهُ
فِي كِتَابِكَ بِحُطِّكَ فَيَلْزِمُكَ أَنْ تَعِيرَهُ ، وَإِنْ كَانَ سَمَاعُهُ فِي كِتَابِكَ بِحُطِّ
غَيْرِكَ فَأَنْتَ أَعْلَمُ .

قُلْتُ : حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ مَعْدُودٌ فِي الطَّبَقَةِ الْأُولَى مِنْ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ (١) ،
وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ الزُّبَيْرِيُّ مِنْ أُمَّةِ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ (٢) ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ لِسَانُ

(١) هُنَا فِي ابْنِ الصَّلَاحِ « جَعْفَرُ بْنُ غِيَاثٍ » وَهُوَ خَطَأٌ . وَقَدْ مَضَى قَرِيبًا عَلَى
الصَّوَابِ « حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ » وَهُوَ مِنْ تَلَامِيذِ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَمِنْ شُيُوخِ
أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ ، وَلَدَ سَنَةَ ١١٧ هـ وَوَلِيَ قَضَاءَ الْكُوفَةِ ١٣ سَنَةً ، وَقَضَاءَ
بَغْدَادَ سَنَتَيْنِ ، وَمَاتَ سَنَةَ ١٩٤ هـ .

(٢) هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الزُّبَيْرِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سُلَيْمَانَ الزُّبَيْرِيُّ صَاحِبُ كِتَابِ [الْكَافِي] —

أصحاب مالك وإمامهم^(١) ، وقد تعاضدت أقوالهم في ذلك ، ويرجع حاصلها إلى أن سماع غيره إذا ثبت في كتابه برضاه فيلزمه إعارته إياه . وقد كان لا يتبين لي وجهه ، ثم وجهته بأن ذلك بمنزلة شهادة له عنده ، فعليه أدائها بما حوته ، وإن كان فيه بذل ماله ، كما يلزم متعمل الشهادة أدائها ، وإن كان فيه بذل نفسه بالسمي إلى مجلس الحكم لأدائها . والعلم عند الله تعالى .

ثم إذا نسخ الكتاب فلا ينقل سماعه إلى نسخته إلا بعد المقابلة المرضية . وهكذا لا ينبغي لأحد أن ينقل سماعاً إلى شيء من النسخ ، أو يثبتها فيها عند السماع ابتداءً - : إلا بعد المقابلة المرضية بالسموع ، كيلا يفتر أحد بطلب النسخة غير القابلة ، إلا أن يبين مع النقل وعنده كون النسخة غير مقابلة . والله أعلم .



هذا آخر ما قال أبو عمرو بن الصلاح في هذا الفصل ، وقد طال جداً ، ولكنه نفيس كله ، وفيه فوائد جمة ، ودقائق بديعة ، وقد كتب العلماء بعده في ذلك الشيء الكثير ، منهم المختصر ، ومنهم المطيل ؛ وذكروا وجوهاً وتفاصيل أخر ؛ وكلها في تصحيح المخطوطات كما أسلفنا ؛ ولسنا نحب أن نطيل فيه أكثر من هذا الآن ؛ خشية الملل والسآمة .

وهذه القواعد التي ذكر ابن الصلاح يصلح أكثرها في تصحيح

- في فقه الشافعي : قال النووي : « مات قبل سنة ٣٢٠ » وله ترجمة في [تاريخ]

بغداد [للخطيب (٨ : ٤٧١)] و [تهذيب الأسماء] للنووي (٢ : ٢٥٦) .

(١) هو إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد بن درهم ، ولد سنة ٢٠٠

ومات في أواخر ذي الحجة سنة ٢٨٢ ، وله ترجمة في [الديباج المذهب]

(ص ٩٢ - ٩٥) .

الكتب المطبوعة ، وهي كلها إرشاد للمصحح عند النقل من الكتب
المخطوطة ، حتى يعرف قيمة الأصول التي يطبع عنها ؛ أهي مما يوثق
به ؛ أم مما يحاط في الأخذ عنه ؟

ولو كانت الفرص مواتية لحررت قواعد التصحيح المطبعي ؛
ووضعت له القوانين الدقيقة على أساس مارسم لنا أئمتنا المتقدمون ؛
وعلمائنا الأعلام الثقات ؛ لتكون دستوراً للمطابع كلها ؛ ومرشداً
للمصححين أجمع ؛ وعسى أن أفعل ؛ إن شاء الله ؛ بتوفيقه ؛ وهدايته
وعونه .

الفهارس المعجمة

ومما امتازت به مطبوعات المستشرقين أن عُنُوا بوضع الفهارس المرشدة
للقارئ أتم عناية ، في أغلب أحيانهم وتفننوا في أنواعها ، مرتبة على حروف
المعجم : فمن فهرس للأعلام ، ومن فهرس للأشياء ، ومن فهرس للقبائل ، ومن
فهرس للأسانيد ، ومن فهرس الآيات القرآنية ، ومن فهرس للألفاظ النبوية ،
ومن فهرس المسائل العلمية - على اختلاف مناحي الكتب التي تعمل لها الفهارس ،
واختلاف علومها^(١) . وهذا عمل قيم جليل ، لا يدرك خطره وفائدته ، إلا
من ابتلى بالعناء في البحث والمراجعة ، وعجز أو وصل إلى ما يريد البحث عنه .
وقد تبهم في ذلك كثير من المصححين المحدثين عندنا ، تقليداً لهم ، على

(١) ومن المستغرب النادر أن أجل الكتب وأصحها بعد كتاب الله ، وهو :
صحيح البخاري ، وهو أشد الكتب حاجة إلى الفهارس المعجمة ، لصعوبة
البحث فيه إلا على من تحقق به ، وطالت له ممارسته - : هذا الصحيح
طبعه المستشرقون ولم يضعوا له الفهارس كمعادتهم !!

اضطراب فيما يصنعون وتقليل ، فمنهم من يُتقن ، ومنهم من يعجز ، ومنهم من يوفق ، ومنهم من يَفشل ، ومَرَدُّ ذلك إلى إسعاد العمل لغير أهله أحياناً ، وإلى ضنّ الناشرين بالنفقة والأجر غالباً .

وأما دور الطباعة القديمة عندنا - وفي مقدمتها مطبعة بولاق - فلم يُعَنَّ مصححوها بهذا النوع من الفهارس أصلاً ، وما أظنهم فكروا في شيء منه ، مع أن مطبوعات المستشرقين كانت موجودة معروفة . ومن أمثلة ذلك : [سيرة ابن هشام] نشرها المستشرق [وستنفلد] في سنتي ١٨٥٩ - ١٨٦٠ ومعهما فهرس مفصلة ، ثم طبعت في بولاق سنة ١٢٩٥ هـ (توافق سنة ١٨٧٨ م) بدون فهرس . وأنا أستبعد جداً أن لا تكون طبعة [وستنفلد] في يد مصححي مطبعة بولاق عند طبع الكتاب !!

وصنع الفهارس على هذا النحو ابتكار طريف ، والفهارس مفاتيح الكتب ، والمستشرقين الفضل الأول في تطبيقه على المطبوعات العربية ، أعانهم على ذلك وجود المطابع .

وكما اغترّ النحس بصناعة المستشرقين في التصحيح اغترّوا بصناعتهم في الفهارس ، بل كانوا أشد بهم اغتراراً ، وأكثرهم خنوعاً وخضوعاً ، ووقع في وهمهم اليقين بأن هذه الفهارس شيء لم يعرفه علماء الإسلام والعربية ، بل ظنوا أن أنواع المعاجم كلها من ابتكار الإفرنج ، وأن ما عندنا منها تقليد لهم واقتباس منهم .

وأول من علمناه نفي هذه الأسطورة ، وأكذب هذا الوهم - : صديقنا الأخ العلامة الأستاذ « محمد أحمد الغمراوي » المدرس بكلية الطب المصرية ، في كتاب [مرشد المتعلم ^(١)] الذي ترجمه عن اللغة الإنكليزية ، وألحق به فصلاً بقلمه في « كتب المراجعة في اللغة العربية » وصف فيه كثيراً من المعاجم

(١) طبع بمطابع دار الكتب المصرية سنة ١٩٣٤ .

العربية ، وذكر تاريخ مؤلفيها ، ثم قال (ص ٢٧٥ - ٢٧٧) : « ولعلك لاحظت في وصف هذه القواميس ^(١) أنها هجائية ، أي مرتبة ترتيباً هجائياً على حروف المعجم : الألف فالباء فالفاء وهلم جرا ، في جميع حروف الكلمة ، على نسق المعاجم الإفرنجية . لكن المعاجم الإفرنجية في هذا تابعة غير متبوعة ، فهي في ذاتها متأخرة النشوء ، نشأت بعد عهد النهضة ، أي بعد القرن الخامس عشر ، والترتيب الهجائي جاء بعد ذلك ، كخطوة في تاريخ نشوئها ، حتى أن أول قاموس هجائي إنجليزي لم يظهر إلا في القرن السابع عشر ، ولم يكن قاموساً بالمعنى المعروف ، إنما كان مجموعة كلمات صعبة دراسية . وإذا تنزلنا في استعمال كلمة « قاموس » وأطلقناها على مثل هذه المجموعة - : فإن مولد القواميس الهجائية في اللغة العربية قديم جداً . لكن استعمال « قاموس » بهذا المعنى فيه تجاوز كبير ، ولا داعي له فيما نحن بصدده ، من أي الاثنين أسبق إلى الترتيب الهجائي : الشرق أم الغرب ؟ فإن أقدم القواميس العربية التي ذكرنا لك ظهرت في القرن الخامس الهجري ^(٢) ، أو الحادي عشر الميلادي . ثم قال « فتاريخ القواميس العربية الهجائية يرجع على الأقل إلى القرن العاشر ، أي نحو سبعة قرون قبل تاريخ أول مجموعة كلمات إنجليزية هجائية ، وأكثر من ثلاثة قرون قبل أول قاموس هجائي لاتيني ظهر في أوروبا حين كانت اللاتينية لغة الأدب في أوروبا ، قبل أن يكون لأوروبا لغات أدبية . فالعرب هم أسبق الأمم الحديثة قاطبة إلى القواميس تأليفاً واستعمالاً لترتيب الهجائي ، ومع ذلك فإن أكثر المتأدبين بمتقدمون أن الترتيب الهجائي شيء ابتدعه الإفرنج ، واختصت به القواميس الإفرنجية » .

(١) اقرأها دائماً : « المعاجم » .

(٢) يشير بذلك إلى كتاب [المفردات في غريب القرآن] للراغب الأصفهاني ، الحسين بن محمد المتوفى سنة ٥٠٢ هـ ولكن سنذكر فيما يأتي معاجم عربية أقدم منه كثيراً .

فإذن : أول معجم لَاطِينِيٍّ (١) ظهر في أوربة كان في القرن الثالث عشر
للميلادي أو بعده ، وأول مجموعة هجائية للكلمات الانجليزية ظهرت في القرن
السابع عشر أو بعده .

فالشرق شرقٌ ، والغرب غربٌ ، الشرق دائماً ابتكارٌ وإنشاءٌ ،
والغرب دائماً تقليدٌ ثم تنظيمٌ . . .

وإنما أعان الغرب على الظهور ؛ وعلى تثبيت قدمه في العلوم
والصناعات ، وعلى امتلاك أعنة الدنيا - : أن نهضته - المكتسبة من
الشرق - اقترنت باختراع الآلات الميكانيكية وباختراع البارود ،
والذين عرفوا البارود أولاً هم العرب ، وحاربوا الإفرنج بالمدافع
في أواخر عهد الفردوس المفقود « الأندلس » ، وعرف العرب أيضاً
مبادئ الميكانيكا ، ولو تأخرت كارثة هزيمتهم وتفرقهم قليلاً حتى
يتمياً لهم استكمال ما عرفوا أو بدءوا في معرفته - : ما قامت للإفرنج
قائمة ؛ ولكانت أوربة كلها بلاداً إسلامية ؛ أو في حماية الإسلام .
ولكن هكذا قدر فكان ، وربما دار الفلك دورته ، فوصل
المسلمون من أسباب مجدهم وعزم ما انقطع ، وهاهي البشائر تلوح
في الآفاق ، لا يحجبها إلا غيايات من الضعف والتفرنج ، إذا ما هبت
عليها نسيمات الإسلام انقشعت ، ثم يثب الأسد وثبته ، إن شاء الله .
ونعود إلى ابتكار العرب المعجم والفهارس :

(١) هذا هو التعريب الصحيح للقديم لكلمة « لاتيني » .

فأول من فعله فكر في ذلك : الخليل بن أحمد^(١) ، إمام اللغة والعربية ،
ومخترع العروض ، في أواسط القرن الثاني الهجري ، فإنه ألف [كتاب العين]
في اللغة^(٢) وفي أوله ما نصه :

« هذا ما ألفه الخليل بن أحمد البصري ، رحمة الله عليه ، من حروف
ا ب ت ث مع ما تمكنت به ، فكان مدار كلام العرب وألفاظهم ، ولا يخرج
منها عنه شيء . وقد أراد أن تعرف بها العرب أسماءها وأمثالها ومخاطباتها ،
وأن لا يشذ عنه شيء من ذلك . فأعمل فكره فيه ، فلم يمكنه أن يبتدئ
بالتأليف من أول ا ب ت ث وهو الألف ، لأن الألف حرف معقل .
فلما فاتته الحرف الأول كره أن يبتدئ بالثاني ، وهو الباء ، إلا بعد حجة
واستقصاء النظر ، فدبر ونظر إلى الحروف كلها ، وذاقها ، فصير أولها بالابتداء
أدخل حرف منها في الحلق . وإنما كان ذوقه إياها أنه كان يفتح فاه بالألف
ثم يظهر الحرف ، نحو : أب ، أت ، أث ، أخ ، أع ، أغ . فوجد العين
أدخل الحروف في الحلق ؛ فجعلها أول الكتاب ، ثم ما قرب منها ، الأرفع
فالأرفع ، حتى أتى على آخرها ، وهو الميم . فإذا شئت عن كلمة وأردت أن
تعرف موضعها ، فانظر إلى حروف الكلمة ، فهما وجدت منها واحداً
في الكتاب المقدم فهو في ذلك الكتاب . وقلب الخليل ا ب ت ث فوضعها

(١) هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي ، ولد سنة ١٠٠ ومات
سنة ١٧٠ ، وقيل ١٧٥ . أي في القرن الثامن الميلادي ، لأن سنة ١٧٥ هجرية
توافق سنة ٧٩١ - ٧٩٢ ميلادية . وقد نقل علاء الدين البسنوي
في [محاضرة الأوائل] (ص ٦٩) عن السيوطي قال : « أول من وضع
اللغة على الحروف الخليل بن أحمد » .

(٢) هو من كنوز العرب النادرة المفقودة ، وكان العلامة الأب أنستاس الكرمل
قد شرع في طبع ما وجدته منه قبل الحرب العظمى ، منذ بضع وعشرين
سنة ، فطبع ببغداد قطعة منه في ١٤٤ صفحة ، وهي عزيزة الوجود .

على قدر مخرجها من الحلق ، وهذا تأليفه : ع ح ه ، خ غ ، ق ك ، ج ش ض ،
ص س ز ، ط ث د ، ظ ذ ث ، ر ل ن ، ف ب م ، و ا ي .

هذا ما في صدر [كتاب العين] وسواء أكان من قول تلميذه وراوية
كتابه الليث بن المظفر بن نصر بن سيار ، أم من قول الخليل نفسه ، على عادة
المتقدمين في كتبهم في التحدث عن أنفسهم بضمير الغائب - : فإن ذلك
لا ينقص من دلالة شيئاً ، إنه يدل على أن الخليل أول من فكر في التأليف
على حروف المعجم ، ووضع اللغة عليها .

وقد حكى تلميذه الليث حكاية تأليف الكتاب ، نقلها محمد بن إسحاق
النديم [في الفهرست]^(١) عن الكسروي (ص ٦٤ - ٦٥ طبعة مصر سنة ١٣٤٨)
وحكاها ياقوت أيضاً في [معجم الأدباء] عن الكسروي (٦ : ٢٢٧ طبعة
مرجلبوت سنة ١٩٣٠) وبين الروايين فروق ضئيلة في الألفاظ ، وشيء من
الخطأ والتعريف ، جمعت ما بينهما ، وأصلحت ما استقطمت إصلاحه :

قال ابن النديم : « قال أبو الحسن علي بن مهدي الكسروي^(٢) : حدثني
محمد بن منصور المعروف بالزاج^(٣) المحدث ، قال : قال الليث بن المظفر بن نصر

(١) الفهرست ألفه ابن النديم سنة ٣٧٧ .

(٢) له ترجمة في [معجم الأدباء] (٥ : ٤٢٧ - ٤٣٢) وكان موجوداً سنة ٢٩٨
وقال ابن أبي طاهر : « وكان الكسروي أديباً ظريفاً حافظاً ، راوية شاعراً
علماً بكتاب [العين] خاصة » .

(٣) « زاج » بالزاي والجيم ، كما في القاموس وكتب الرجال ، وفي ياقوت « راج »
بالمهملتين ، وهو خطأ مطبعي . ويظهر أن الكسروي أخطأ اسم شيخه
فسماه « محمد بن منصور » والصحيح أنه « أحمد بن منصور » وله ترجمة
في [تاريخ بغداد] للخطيب (٥ : ١٥٠ - ١٥١) و [التهذيب] (١ : ٨٢ -
٨٣) ومات الزاج هذا في يوم الخميس ١٠ ذي الحجة سنة ٢٥٧ .

بن سيار : كنت أصير^(١) إلى الخليل بن أحمد ، فقال لي يوماً : لو أن إنساناً قصد وألف حروف ا ب ت ث على ما أمثله لاستغوب في ذلك جميع كلام العرب ، فتهيأ له أصل لا يخرج عنه شيء منه بته . قال : ففعلت له : وكيف يكون ذلك ؟ قال : يؤلفه على الثنائي والثلاثي والرابعي والخماسي ، وإنه ليس يعرف للعرب كلام أكثر منه . قال الليث : فجعلت أستفهمه ويصف لي ، ولا أقف على ما يصف . فاخفقت إليه في هذا للمعنى أياماً ، ثم اعتل وحبجت ، فما زلت مشفقاً عليه ، وخشيت أن يموت في عاقبه ، فيبطل ما كان يشرحه لي ، فرجعت من الحج وصرت^(٢) إليه ، فإذا هو قد ألف الحروف كلها ، على ما في صدر هذا الكتاب ، فكان يعلّي على ما يحفظ ، وما شك فيه يقول لي : سأل عنه ، فإذا صح فأنبئته ، إلى أن عملت الكتاب^(٣) ، قال علي بن مهدي : فأخذت

(١) في الفهرست « أسير » بالسين ، وهو تصحيف .

(٢) في الفهرست « وسرت » بالسين ، وهو تصحيف .

(٣) هكذا هذه الرواية ، وليس من هنا أن نحقق الخلاف في تأليف كتاب [العين] ، وهو خلاف قديم معروف ، ولكن الذي أراضاه وأرجحه ؛ مما قرأت وفهمت : أن الخليل وضع الكتاب جملة ، فرسم حدوده ، وبني هيكله ، وملاً أكثر المواد بمفرداتها ، أو كثيراً منها ، إملأه على تلميذه الليث بن المظفر ، ثم زاد فيه الليث ما صح عنه مما أذن له به الخليل . وقد وجدت عند كتابة هذا ما يشير إلى قوته وتأنيده ؛ فيما نقل ابن خلكان في ترجمة الخليل (١ : ٢١٦) عن حمزة بن الحسن الأصبهاني قال :

« وبعد ، فإن دولة الإسلام لم تُخرج أبدع للعلوم التي لم يكن لها عند علماء العرب أصول - من الخليل ، وليس على ذلك برهان أوضح من علم العروض ، الذي لا عن حكيم أخذ ، ولا على مثال تقدمه ، وإنما اخترعه من تمرّنه بالصفارين ، من وقع مطرقة على =

من محمد بن منصور نسخة هذا الكتاب ، وهي [العين] انتسخها محمد بن منصور بن المظفر بن المظفر .

ثم جاء العلماء بعد الخليل ، فوضعوا كتب اللغة على حروف المعجم ، إذ وجدوا أن ترتيب الحروف على ما صنع الخليل فيه عنت وإرهاق ، لا يتقنه إلا من كان مثل الخليل ، ورأوا أن الألف كما تكون حرفاً معتللاً تكون همزة ، أي حرفاً غير معتل ، وأنها لا تكون حرف علة في أول الكلمة ، فقلدوا الخليل في أصل اللفظ والفكر ، فرتبوا على ترتيب المعجم ، وكلهم اعتبر أصل الكلمة بعد نفي الزوائد عنها ، ثم رتبوا : فمنهم من رتب على أوائل الكلمات ، فبدأ بما أوله الهمزة ، وهكذا ، كترتيب [الصباح المنير] مثلاً ، ومنهم من رتب على أواخر الكلمات ، فقسم الكلمات إلى أبواب على عدد الحروف ، ثم رتب كل باب على فصول باعتبار أوائل الكلمات ، وهكذا ، كترتيب [الصحاح] و [القاموس] مثلاً . وكلهم راعى الترتيب في الحروف المتوسطة في الكلمات أيضاً ، فما كان ثانياً ب مقدم على ما كان ثانياً ت وهكذا .

= طست ، ليس فيها حجة ولا بيان يؤديان إلى غير خليتهما ، أو يفتران غير جرهما ، ولو كانت أيامه قديمة ، ورسومه بعيدة - : لشك فيه بعض الأمم ، لصنعتهم ما لم يصنعه أحد ، منذ خلق الله الدنيا ، من اختراعه العلم الذي قدمت ذكره ، [ومن تأسيسه بناء كتاب العين] ، الذي يحضر لغة أمة من الأمم قاطبة ثم من إمداده سيديه من علم النحو بما صنف منه كتابه ، الذي هو زينة لدولة الإسلام .

وإن شئت الإسهاب بعد هذا فاقرأ الفهرست لابن النديم (٦٣ - ٥٥) ومعجم الأدباء لياقوت (: ١٨١ - ١٨٣ و ٦ : ١٩٧ - ١٩٨ و ٢٢٢ - ٢٢٧) وبغية الوعاة للسيوطي (٢٤٣ - ٢٤٥ و ٣٨٣) ومفتاح السعادة لطاش كبرى زاده (١ : ٩٤ - ٩٦) وكشف الظنون (٢ : ٢٨٩ - ٢٩١ طبعة الاستانة) .

ومعاجم اللغة بعسر حصرها ، وليس هذا أيضاً بموضعه ، وإنما يهمننا أن يعرف القارئ أن المعاجم المرتبة على أوائل الكلمات قديمة وكثيرة ، لما وقع في وهم كثير من الناس أن جملتها مرتب على أواخر الكلمات ، لما اشتهر بينهم من الصحاح والقاموس ولسان العرب .

وفي كلام الأخ الأستاذ الفيراي - الذي نقلنا آناً (ص ٤٥) - ما يوم القارئ أن كتاب [المفردات] للراغب الأصفهاني أقدم المعاجم المرتبة على أوائل الكلمات وليس كذلك ، فإن هذا الترتيب قديم جداً ، ومن أقدم ما وصل إلينا منه كتاب [جمهرة اللغة] لابن دريد ، وهو أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد ، مات في رمضان سنة ٣٢١ ، وهو مطبوع في حيدر آباد ، في ثلاث مجلدات كبار ضخام ، طبع في سنة ١٣٤٤ - ١٣٤٦ ، وقد قال في خطبته ما نصه :

« فارتجلت الكتاب النسوب إلى [جمهرة اللغة] ، وابتدأت فيه بذكر الحروف المعجمة ، التي هي أصل تفرع منها جميع كلام العرب ، وعليها مدار تأليفه وإليها مآل أبنائه . وبها معرفة مقاربه من متباينه ، ومنقاده من جامع ، ولم أجر في إنشاء هذا الكتاب إلى الإزراء بعلمائنا ، ولا الطعن في أسلافنا ، وأنى يكون ذلك ؟ وإنما على معالم نحذ ، وبسبيلهم نقسدي ، وعلى ما أصلوأ نبتني . وألف أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي رضوان الله عليه [كتاب العين] فأنعب من تصدي لغايته ، وعنى من سما إلى نهايته ، فالنصف له بالغلب معترف ، والمعادن مكلف ، وكل من بعده له تبع ، أقر بذلك أم جحد ، ولكن رحمة الله تعالى ألف كتاباً مشكلاً ، لثقوب فهمه ، وذكاء فطنه ، وحادّة أذهان أهل دهره . وأملينا هذا الكتاب والنقص في الناس فاش ، والمعجز لهم شامل ، إلا خصائص كدرارى النجوم ، في أطراف الأفق ، فسهلنا وعزّه ، ووطأنا شأزه^(١) . وأجرينا على تأليف الحروف المعجمة ، إذ

(١) « الشأز » : المكان الغليظ المرتفع .

كانت بالقلوب أعقب^(١) ، وفي الأسماع أنفذ ، وكان علم العامة بها كعلم الخاصة ، وطالبها من هذه الجهة بعيداً من الخيرة ، مُشْفِياً على المراد . . .
 وكتاب [غريب القرآن] لأبي بكر محمد بن عَزِير^(٢) السجستاني ،
 اتوفى سنة ٣٣٠ ، وهو كتاب معروف ، طبع بمصر في سنة ١٣٢٥ ، وأوله
 بعد الحمد والصلاة : « هذا تفسير غريب القرآن ألف على حروف المعجم ،
 ليقرب تناوله ويسهل حفظه على من أراد » . وذكر الخافظ عبد الغنى الأزدي
 المصري المتوفى سنة ٤٠٩ في كتاب [المؤلفات والمختلفات] : ابن عَزِير هذا
 فقال : « صاحب كتاب غريب القرآن على حروف المعجم » .

وترتيب اللغة على حروف المعجم هو الأساس والأصل للفهارس ، ثم
 اخترع علماء الإسلام - قياساً عليه - ترتيب الأعلام على حروف المعجم ، وأول
 من علمناه فعل ذلك الإمام أبو عبد الله البخاري^(٣) في كتابه [الجامع الصغير]
 قال : « باب تسمية مَنْ سُمِّيَ مِنْ أَهْلِ بَدْرٍ ، في الجامع الذي وَضَعَهُ »

(١) « أعقب » أي ألزق .

(٢) « عَزِير » بضم العين المهملة وفتح الزاي وآخره راء ، هذا هو الراجح ،
 وضبطه بعضهم كذلك ولكن آخره زاي . قال الذهبي في المشتبّه (ص
 ٣٦١) : « قال ابن ناصر وغيره : من قال بزايين صحف » . وقال أبو البركات
 ابن الأنباري في نزّه الألباء (ص ٣٨٦) : « وسمعت شيخنا أبا منصور
 موهوب بن أحمد الجواليقي يحدّث عن أبي زكرياء يحيى بن علي التبريزي
 أنه قال : رأيت بخط أبي بكر بن عَزِير ، عليه علامة الراء غير معجمة ،
 وصنف كتاب غريب القرآن ، وأجاد فيه ، ويقال : إنه صنّفه في خمس
 عشرة سنة ، وكان يقرأه على أبي بكر بن الأنباري ، فكان يصلح له فيه
 مواضع » . وانظر أيضاً بغية الوعاة للسيوطي (ص ٧٢ - ٧٣) .

(٣) توفي البخاري ليلة السبت أول شوال سنة ٢٥٦ (٢ سبتمبر سنة ٨٧٠) .

أبو عبد الله ، على حروف المعجم^(١) ، فذكر أولاً النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ،
ثم ساق أسماء الصحابة على الحروف ، وفي بعض روايات البخاري ذكر أبو بكر
وعمر وعثمان وعليّ - وحدهم قبل سائر الصحابة . ولعله قد سبق البخاري
غيره إلى ذلك مما لم أعلم به ، أو مما غاب عني علمه الآن .

ثم ألف العلماء ما لا حصر له من الكتب في التراجم على اختلاف أنحائها
ومراميها - : على حروف المعجم . وأول من عني بذلك فيما علمت علماء
الحديث ، فقد صنعوا ما لم يصنع أحد ، ووصلوا إلى ما لم يصل إليه أحد ، ألفوا
في تراجم رجال الحديث والرواية مؤلفات ضخمة واسعة ، صغيرة وموجزة ،
لم يطبع منها إلا النزر اليسير ، وهذا النزر في ذاته كثير خطير ، وعندى
في مكتبتى من ذلك لمؤلف واحد ٣٢ مجلداً^(٢) . وهو الإمام الكبير الحافظ
أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المصري ، شيخ الإسلام وقاضي القضاة ، المقوف
ليلة السبت ٢٨ ذي الحجة سنة ٨٥٢ (٢٢ فبراير سنة ١٤٤٩ ميلادية)
وله في ذلك مؤلفات أخرى لم تطبع .

وأقدم كتاب عرفتُهُ في تراجم الحديث مرتب على الحروف - : [كتاب
الضعفاء الصغير] للبخاري الإمام ، وهو مطبوع على الحجر بالهند . طبعة قديمة
بدون تاريخ ، في ٣٤ صفحة ، ثم [كتاب الضعفاء والمتروكين] للنسائي صاحب
السنن^(٣) ، وهو مطبوع مع كتاب البخاري أيضاً ، في ٢٢ صفحة ، ثم كتاب :

(١) البخاري (٥ : ٨٧ من الطبعة السلطانية و ٧ : ٢٥١ من فتح الباري
طبعة بولاق) .

(٢) بيانها : الإصابة في تمييز الصحابة ٨ مجلدات ، تهذيب التهذيب ١٢ مجلداً ،
لسان الميزان ٦ مجلدات ، الدرر الكامنة ٤ مجلدات ، تقريب التهذيب
مجلد واحد ، تعجيل المنفعة ، مجلد واحد .

(٣) هو أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي ، ولد سنة ٢١٥ ، ومات
بفلسطين يوم الاثنين ١٣ صفر سنة ٣٠٣ .

[الكامل في معرفة ضعفاء المحدثين وعطل الحديث] للإمام الحافظ عبد الله بن عدي الجرجاني ، المتوفى في أول جمادى الآخرة سنة ٣٦٥ (٥ فبراير سنة ٩٧٦ م) ، وهو كتاب كبير لم يطبع ، ومنه أجزاء مخطوطة بدار الكتب المصرية .

وقد كانت كتب التراجم في العصور الأولى مرتبةً على السنين والطبقات^(١) ، مثل [كتاب الطبقات الكبير] لمحمد بن سعد المتوفى في جمادى الآخرة سنة ٢٣٠ (فبراير أو مارس سنة ٨٤٥) وهو مطبوع في أوربة في ثمانية مجلدات كبار ، ومثل تواريخ البخاري الثلاثة : الكبير والأوسط والصغير ، وهذا الصغير مطبوع في الهند .

ومن مارس كتب التراجم وأطال القراءة فيها وجد أن مراتب منها على السنين والطبقات أجلُّ نفعاً وأعلى فائدة المستفيد ، من الكتب المرتبة على الحروف ، لأن القارئ يدرس رجال العصر الواحد وأحوالهم متقارنةً متقاربةً ، ومتتابعةً متواليةً ، فيعرف النظائر والأقران ، والشيوخ والتلاميذ ، فيستفيد صورة مجموعة غير مفرقة ، بخلاف ما رتب على الحروف ، فقد يرغب هذا الترتيب المؤلف على أن يأتي برجل من الطبقة الأولى بعد رجل من الطبقة المباشرة مثلاً ، فلا يجد القارئ فيها تناسباً بين ما يقرأ .

وإنما اضطر المتقدمون - رحمهم الله - إلى معاجم الأعلام ، لأن المطابع لم تكن وجدت ، وأرادوا التيسير على القراء والباحثين ، لأن الكتب والمعاجم أسرع دلالة للباحث على ما يطلب من التراجم . وأنا أظن - بل أكاد أوقن - أنه لو وجدت المطابع في العصور السالفة ،

(١) وصنع ذلك بعض المتأخرين أيضاً كالحافظ الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨ في كتابه [تاريخ الإسلام] و [تذكرة الحفاظ] ،

بين أيدي أئمتنا المتقدمين^(١)، لكانوا أكثر انتفاعاً بها مِنَّا، ولو ضَمُّوا
كتبهم في التراجم - كلها أو جلها - على الطبقات، ثم ألحقوا بها ما شاءوا
من فهرس؛ تسهيلاً للمستفيد والباحث .

ومنه كتب رجال الحديث أكثرها وُضِعَتْ كتباً على معنى الفهارس،
فإنك تجدهم يذكرون الراوى للترجم، ويذكرون ابن روايته من كتب السنة،
خصوصاً فيما صنَّع لتراجم الرواة في الصحاح الستة أو السبعة المعروفة^(٢)، وفيما
ألحق بها من مؤلفات مؤلفيها، واصطلحوا على رموز لهذه الكتب يضعونها
بجوار اسم الراوى المذكور فيها، فتجد في كتاب [تهذيب التهذيب] للحافظ
ابن حجر - مثلاً - الرموز التي اعتمدها الحافظ المزني مؤلف أصله، وهو [تهذيب
الكامل^(٣)]، وهي (ع) للكتب الستة، و (د) لأصحاب السنن، و (خ)
للبخاري، و (م) لمسلم، و (د) لأبي داود، و (ت) للترمذي،
و (س) للنسائي، و (ق) لابن ماجه، و (خت) للبخاري في التهذيب،
و (بخ) له في الأدب المفرد، و (ي) له في جزء رفع اليدين، و (عخ) له
في جزء خلق أفعال العباد، و (ز) في جزء القراءة خلف الإمام،
و (مق) لمسلم في مقدمة كتابه، و (مد) لأبي داود في المراسيل، و (قد)
له في جزء القدر، و (خد) له في الناسخ والمنسوخ، و (ف) له في التفرد،

(١) البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه،
وقد يلحق بها الموطأ .

(٢) [تهذيب التهذيب] لابن حجر في ١٢ مجلداً، وهو اختصار إلى الثلث من
[تهذيب الكمال] للمزني، وهو الحافظ الأوحده، محدث الشام، الإمام
جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف القضاعي الكلبي
المزني - بكسر الميم والزاي، نسبة إلى «المزة» وهي قرية بجوار دمشق -
ولد سنة ٦٥٤ ومات في ١٢ صفر سنة ٧٤٢ .

و (ض) له في فضائل الأنصار ، و (ل) له في المسائل ^(١) ، و (كد) له في مسند مالك ، و (تم) للترمذي في الثمائل ، و (سى) للنسائي في عمل اليوم والليلة ، و (كن) له في مسند مالك ، و (ص) له في خصائص علي ، و (وعس) له في مسند علي ، و (وق) لابن ماجه في التفسير . ثم إذا أراد أن يترجم راوياً وضع بجوار اسمه رموز الكتب التي له فيها رواية ، ثم يذكر بعض شيوخه وبعض تلاميذه . وقد تبع في ذلك ما صنعه الحافظ المزني ، ولكنه اختصر منه وحذف ، فإن المزني يذكر في كتابه كل شيوخ الراوي وكل تلاميذه ، ويضع فوق اسم كل شخص منهم بالحرارة رمز الكتب التي فيها روايته ، وهذا أقرب إلى نوع فهارس ، لأن الراوي قد يروي عن عشرين شيخاً مثلاً ، وروايته في كل الكتب الستة ، ولكنه يروي عن فلان في البخاري ، وعن فلان في مسلم ، وهكذا ، ويكون لكل شيخ من شيوخه تلاميذ آخرون رَوَوْا عنه في أبي داود أو الترمذي

(١) هو كتاب [مسائل الإمام أحمد] تأليف أبي داود صاحب السنن ، سليمان ابن الأشعث ، المولود سنة ٢٠٢ ، والمتوفى يوم ١٦ شوال سنة ٢٧٥ (قبره سنة ٨٨٩ م) . وهذا الكتاب أسئلة لأبي داود سأل عنها شيخه الإمام أحمد بن حنبل في الحديث والفقه ، فكتب أبو داود المسائل وأجوبتها ، وقد طبع في مصر بمطبعة المنار سنة ١٣٥٣ بتفقه الأخ الشيخ إبراهيم بن حمد الصنيع التاجر بمجدة . ومنه في المكتبة الظاهرية بدمشق نسخة عتيقة كاملة ، هي من أقدم الكتب المخطوطة في الدنيا ، لأنها بخط أحمد تلاميذ المؤلف ، وكتبت في حياته سنة ٢٦٦ وقد أخبرت عنها صديقي الأستاذ الكبير العلامة الدكتور منصور فهمي بك مدير دار الكتب المصرية ، ورجوته أن يأمر باستحضار نسخة منها مصورة بالتصوير الشمسي ، فأجاب حفظه الله الرجاء ، وجاءت النسخة المصورة إلى دار الكتب ، ولا أعرف كتاباً مخطوطاً أقدم منها ، إلا كتاب [الرسالة] للشافعي ، المحفوظ بدار الكتب ، بخط الربيع بن سليمان ، كتبه في حياة الشافعي ، أي قبل آخر شهر رجب سنة ٢٠٤ (يناير سنة ٨٢٠ م) .

- مثلاً - فيكون تحديد موضع الرواية في كل راوٍ أشدَّ تقريباً لمعنى الفهارس ،
يدرك ذلك تمام الإدراك من عانى هذه الصناعة ، وولج مضايقتها ، ودرس طرقها .
ولذلك كثيراً ما أتمنى أن أوفق إلى ناشر يعينني على طبع [تهذيب السكال]
للزّي ، لأبين فيه موضع رواية كل راوٍ في الكتب الستة وغيرها بأرقام
الصحف ، ليكون الكتاب كتاباً وفهرساً لها معاً ، ويكون هذا تحقيقاً
لمقصد مؤلفه من التسهيل والتيسير .

ومما يؤيد أن هذه الكتب في الرجال إنما وضعت على معنى الفهارس ،
وأنه لم يمتنعهم من جعلها فهارس تامة إلاّ عدم وجود المطابع - : أنهم كثيراً
ما يذكرون في ترجمة الراوي موضع حديثه في الكتاب الذي روى له ، إذا
كان الراوي حديث أو حديثان ، ولم يذكروا مواضع أحاديث الرواة الذين
في روايتهم كثرة ، ومع ذلك فقد يدُّلون على بعضها إذا كان في الإسناد
معنى يحتاج إلى نقدٍ أو إيضاح .

ومثل ذلك : أن الحافظ أبا الفضل محمد بن طاهر المقدسي ^(١) ألف [كتاب
الجمع بين كتابي أبي نصر الكلاباذي وأبي بكر الأصبهاني في رجال البخاري
ومسلم ^(٢) مرتباً على الحروف ، والتزم في كل راوٍ مُقِلٌّ أن يدل على موضع
حديثه من الصحيحين ، فيقول مثلاً في ترجمة « سعيد بن محمد » : « سمع
ابن عباس عند البخاري ، والبراء عند مسلم . روى عنه مطروق بن طريف
عند البخاري في فضل الصحابة ، ومالك بن مِغْوَلٍ عند مسلم في الفرائض » .
فهو في المقلين فهرسٌ تامٌّ ، لا ينقصه إلاّ الدلالة على موضعه برقم الصفحة ، ولم
يكن ذلك ميسوراً في المخطوطات وقد يدل على موضع بعض الحديث من رواية

(١) ولد سنة ٤٤٨ ومات يوم الجمعة منتصف ربيع الأول سنة ٥٠٧ (٣٠)

أغسطس سنة ١١١٣ م) .

(٢) طبع في حيدرآباد سنة ١٣٣٣ .

الراوى الكثير ، افائدة ، كما فى ترجمة « أحمد بن محمد بن حنبل الإمام »
 إذ يقول : « روى عنه مسلم بغير واسطة بينهما ، وروى البخارى عن أحمد
 بن الحسن الترمذى عنه حديثاً واحداً فى آخر المغازى ، فى مسند يزيد بن قيس :
 إنه غزا مع النبى صلى الله عليه وسلم ست عشرة غزوة . وقال فى كتاب
 الصدقات : حدثنا محمد بن عبد الله الأنصارى ثنا أبى ثناء كتمانة ، الحديث ،
 ثم قال عتيبه : وزادنى أحمد بن حنبل عن محمد بن عبد الله الأنصارى . وقال
 فى كتاب النكاح : قال لنا أحمد بن حنبل رحمه الله ، ولم يقل حدثنا ولا
 أخبرنا ، وهو حديث الثورى عن حبيب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس
 رضى الله عنهما قال : حرم من النسب سبع ، الحديث . فهذا فهرس من
 وجه ، ولا ينقصه أيضاً إلا رقم الصفحة .

ثم لم يكتف علماء الحديث بهذا ، فى سبيل الترفيع على الناس والتيسير
 لهم ، إذا ما أرادوا البحث عن الأحاديث فى دواوينها ، فابتدعوا نوعاً آخر
 طريفاً من الفهارس ، سَمَّوه « الأطراف » ، فيجمع أحاديث
 الصحيحين - البخارى ومسلم - أو أحاديث السنن الأربعة - لأبى داود
 والترمذى والنسائى وابن ماجه - أو أحاديث كتب غيرها ، أو يجمع أحاديث
 الكتب الستة ، ثم يُفرد روايات كل صحابى وحده ، ويرتب أسماء الصحابة
 على حروف المعجم ، ويذكر أحاديثهم حديثاً حديثاً باختصار ، ويبين موضع
 كل حديث فى الكتاب الذى هو فيه ، كأن يكون فى البخارى فى أبواب الصلاة ،
 أو فى مسلم فى أبواب الطهارة ، وهكذا ، ويشير إلى إسنادة باختصار أيضاً ،
 وإذا تكرر الحديث بأسانيد متعددة أشار إليها كلها وبين مواضعها .

ومن أقدم هذه الكتب : كتاب [أطراف الصحيحين] للإمام الحافظ
 خَلَف بن خَدُون الواسطى ، المتوفى سنة ٤٠١هـ (سنة ١٠١٠ - ١٠١١ م) .
 وكتاب [أطراف الفرائد والأفراد] للإمام الحافظ أبى الفضل محمد بن طاهر

المقدسى ، المتوفى سنة ٥٠٧ هـ ، وهو يجمع أطراف الكتب الستة ، رتب فيه كتاب [الأفراد] للدارقطنى على حروف المعجم ، وكتاب [الأطراف] للحافظ الكبير أبى القاسم على بن عساكر الدمشقى المتوفى ليلة الاثنين ٢١ رجب سنة ٥٧١ هـ (فبراير سنة ١١٧٦ م) .

ومن أحدث كتب الأطراف : كتاب [ذخائر المواريث فى الدلالة على مواضع الأحاديث] للعلامة الصالح العارف بالله الشيخ عبد الغنى بن إسماعيل النابلسى المتوفى يوم الأحد ٢٤ شعبان سنة ١١٤٣ (مارس سنة ١٧٣٠) ، وهو أكثر كتب الأطراف فائدة ، مع الإيجاز القام ، وقد جمعه أطرافاً للكتب الستة وموطأ مالك .

وكان هذا الكتاب نادر الوجود جداً ، وحين كنت ببلد الله الحرام لأداء فريضة الحج فى سنة ١٣٤٧ هـ وجدت نسخة جيدة منه ، مكتوبة بخط أحد أحفاد المؤلف ، وتاريخ نسخها سنة ١٢١٥ هـ ، فاستعرتها من صاحبها الصديق الفاضل النبيل الشيخ عبد الوهاب الدهلوى ، أحد كبار الأعيان والعلماء من الهند بمكة ، على أمل أن أبذل فى وسعى فى السعى لطبعه ، وقد وفق الله لأشركه الأخ الشيخ محمود ربيع أحد علماء الأزهر ، ولكنه طبعه طبعاً على غير ما كنت أرجو . وكتب الأطراف كثيرة ، بعضها مخطوط بدار الكتب المصرية ، وبعضها فى مكان آخر ، ولم يطبع منها إلا [ذخائر المواريث] .

ثم لم يكتب العلماء بهذا أيضاً ، فاخترع الحافظ جلال الدين السيوطى^(١) نوعاً آخر من الفهارس لكتب الحديث ، رتب الأحاديث فيه على حروف المعجم ، باعتبار أوائل اللفظ النبوى الكريم ، وعمل فى ذلك كتباً كثيرة ،

(١) توفى السيوطى ليلة الجمعة ١٩ جمادى الأولى سنة ٩١١ (أكتوبر سنة

أشهرها [الجامع الكبير] أو [جمع الجوامع] ولم يتبع ، و [الجامع الصغير] وقد طبع مراراً^(١) .

وأنا أعتقد أن المطابع لو كانت معروفة في مصر السيوطي لوضع عمله عملاً كاملاً ، ولجعل هذه الكتب فهارس لكتب السنة على الطراز الحديث . ومنذ بضع عشرات من السنين صنع محمد الشريف بن مصطفى القوقادي من علماء الاستانة ، كتابين ، هما [مفتاح صحيح البخاري] و [مفتاح صحيح مسلم] ، فرغ من تأليفهما سنة ١٣١٢ ، وطبع في الاستانة سنة ١٣١٣ ، رتب أحاديث كل واحد منهما على الحروف ، باعتبار أوائل اللفظ النبوي الكريم ، وأشار إلى موضع كل حديث في [مفتاح البخاري] بالأبواب والكتب ، وأرقام الأجزاء والصفحات ، لمثل البخاري وشرحه لابن حجر والعيني والقسطلاني ، وفي [مفتاح مسلم] كذلك لمثل مسلم وشرحه للنفوس .

وهذه أثارة من علم عَمَّا عمل علماء الإسلام في سبيل الفهارس ، يوقن قارئها أنهم فكروا كثيراً وعملوا كثيراً ، وأنهم بذلوا كل الجهد في هذا السبيل ، فوصلوا على ضوِّلة ما بأيديهم من الآلات ، وأن الإفرنج لم يصنعوا إلا أن اقتبسوا عملهم في المخطوطات فقلدوه في المطبوعات ، مع شيء من التحوير والتنظيم ، ثم راح ناسٌ منّا ؛ جهلوا آثار سلفهم الصالح ؛ واستهوتهم أوربةٌ بجبروتها وقوتها حتى عبدوها ، وحتى كادوا أن يفقدوا مقومات الأمم ؛ من دينٍ ولغةٍ ؛ وعصبيةٍ

(١) السيوطي هو أول من ابتدع هذا النوع ، ولم يسبق إليه ، كما نصّ على ذلك العلامة علاء الدين البسنوي ، في كتابه [محاضرة الأوائل ومسامرة الأواخر] الذي فرغ من تأليفه سنة ٩٩٨ (ص ٦٧ طبعة بولاق سنة ١٣٠٠) .

ومجدد، ليكونوا - زعموا - مجددين ومثقفين !! راح هؤلاء هجيراً ثم
 ودَّيْنَهُم الإِشَادَةُ بالمستشرقين، ولا تصحيح إلا ما صحح المستشرقون؛
 ولا فهارس إلا ما صنع المستشرقون ! ولا علم إلا ما قال المستشرقون،
 ولا لغة إلا ما ارتضى المستشرقون، الرأى الصحيح في فهم القرآن
 ما فهم المستشرقون؛ والحديث الثابت ما أثبت المستشرقون !! وقروا
 في نفوسهم؛ وأشربوا في قلوبهم أن كل المستشرقين « حذام »؛
 والقول ما قالت حذام !!

بالله لقد تعبتُ أياماً طويلاً؛ في إقناع بعض إخواني بأن نسخة
 [الرسالة] للشافعي؛ القديعة المحفوظة بدار الكتب المصرية -
 مكتوبة كلها بخط الربيع بن سليمان صاحب الشافعي؛ وأنه كتبها
 في حياة مؤلفها؛ على كثرة ما جادلتهم بالدلائل الصحاح؛ والحجج القائمة؛
 حتى اقتنعوا أو كادوا؛ وهم ذوو نظر ثاقب؛ وفكر سليم؛ وعلم
 ومعرفة؛ وليسوا من عبّاد الإفرنج؛ وما كان بهم إلا أن القواعد التي
 زعم المستشرقون لتأريخ الخطوط العربية لا تستقيم مع ما ادّعى؛ وإلا
 أن المستشرق « موريتس » أرّخ هذه النسخة في مجموعة الخطوط
 العربية بأنها كتبت نحو سنة ٣٥٠ فكان من العسير الاقتناع
 بما يخالف ما وُجد من القواعد؛ وما قال رجل يقلده مثات وألوف
 من العلماء والباحثين^(١)؛ وهكذا أثر التقليد . واستهواؤه للنفوس؛

(١) سأفصل القول في شأن [الرسالة] بإسهاب إن شاء الله، في مقدمتها، إذ أقوم
 بتحقيقها وطبعها عن نسخة الربيع بمطبعة أولاد السيد مصطفى الحلبي رحمه الله.

عَصَمَنَا اللَّهُ وَإِيَّاكُمْ مِنْهُ . وَقَدِيمًا قَالَ الشَّافِعِيُّ : « وَبِالتَّقْلِيدِ أَغْفَلَ مِنْ
أَغْفَلَ مِنْهُمْ ؛ وَاللَّهُ يَغْفِرُ لَنَا وَلَهُمْ ^(١) » .

عملي في تصحيح الكتاب

والقد اتبعتُ في تصحيح كتاب الترمذي هذا أصحَّ قواعد التصحيح
وأدقَّها ، واجتهدتُ في إخراج نصِّه صحيحًا كاملاً ، على ما في الأصول التي وصفتُ
من اضطراب واختلاف ، وعلى أنه لم يقع لي منه نسخة يصحُّ أن تُسمَّى
« أصلاً » بحق ، كأن تكون قريبةً من عهد المؤلف ، أو تكون ثابتة القراءة
والأسانيد ، على شيوخ ثقات معروفين ، ولكن مجموع الأصول التي في يدي
يخرج منها نصُّ أقرب إلى الصحة من أيٍّ واحدٍ منها . ولم أكتب فيه حرفاً
واحداً إلا عن ثبت ويقين ، وبعد بحثٍ واطمئنان ، وذكرتُ كلَّ ما في هذه
النسخ من زيادات ، بين قوسين هكذا [] مع الإشارة في التعليق إلى مصدر
الزيادة ، إلا أن تكون الزيادة خطأ صرفاً ، فإني لا أزيدُها في المتن ، ولكن
أذكرُها في التعليق ، مبيناً وجه الخطأ فيها . وذكرتُ كلَّ ما في النسخ من
اختلاف ، سواء أكان صحيحاً أم خطأ ، وإنما أذكر في المتن ما أراه أصحَّ
من غيره في نظري ؛ مع إيضاح وجه الترجيح ، إن كان هناك وجه له .
وقد فعلتُ هذا كله احتياطاً ، فقد يكون ما رأيتُه خطأً براه غيري
صواباً ، وأكون أنا الخطيئ ، وقد يكون ما ظننتُه راجحاً مرجوحاً في الحقيقة ،
ولمَّا احتطتُ في عملي أشدَّ الاحتياط ، وبذلتُ ما في وسعي من جهدٍ .
ولا أستثنى من النسخ شيئاً فيما فعلتُ إلا النسخة المرموز لها بحرف (هـ)

(١) عن كتاب [الرسالة] في الفقرة (١٣٦) .

فإني لم أذكر جميع ما فيها من مخالفة لغيرها ، إذ لم أثق بصحتها ، كما قلت
آنفاً في وصفها .

وكان القارئ في هذه الطبعة من [سنن الترمذي] يقرأ في جميع النسخ التي
وصفت ، عن ثقة ويقين واطمئنان نفس ، إن شاء الله .

وقد جعلت للكتاب نوعين من الأرقام ، من أوله إلى آخره : أحدهما
للأبواب الكتاب ، ليكون حصراً صحيحاً لها ، ولانستعين به في أنواع من
الفهارس ، والآخر للأحاديث ، ليكون حصراً لها أيضاً ، ولتكون أكثر
الفهارس عليه ، فإني أرى أن عدد الأحاديث بالأرقام المسلسلة في طبع كتب
السنة واجب ، لتكون فهارسها منظمة متقنة ، ولتختلف الفهارس
باختلاف الطبقات ، ولتكون الأرقام كأنها أعلام للأحاديث ، وليسهل
أيضاً على الكتّابين والمؤلفين إذا أرادوا الإشارة إلى حديث - : أن يشيروا
إليه برقم ، وفوائد أخرى يدركها القارئ والباحث .

أما للفهارس فإني لم أضع مع هذا الجزء الأول إلا الفهارس الأبواب التي فيه ،
وشيئاً يسيراً عن بعض أبحاث في الشرح ، تخيرتها من الأبحاث التي لي فيها رأي
خاص ، أو تحقيق لم أجده غيري صنعه فيما قرأت ، وكذلك سأفعل إن شاء الله
في سائر الأجزاء ، ثم أضع للفهارس العامة المفصلة جملة واحدة في آخر الكتاب ،
إن شاء الله ، وستكون على أنواع مختلفة ، منها : فهرس للصحابة الذين لهم
أحاديث في الكتاب ^(١) ، وآخر للصحابة الذين أشار إليهم بقوله « وفي الباب » ،
وآخر لرجال الإسناد الذين تسلم عليهم الترمذي أو تكلمت عنهم في الشرح ،
من جهة التوثيق والتضعيف ^(٢) ، وسأفكر في أنواع أخرى من الفهارس عند
أوانها إن شاء الله ، ولست أعد بشيء من ذلك الآن ، فكل شيء في أوانه .

(١) فيكون هذا الفهرس كأنه مسند للصحابة الذين روى لهم الترمذي ، ويستفاد
منه أيضاً معرفة عدد ما لكل صحابي من الأحاديث عنده .

(٢) فيكون هذا الفهرس كأنه كتاب « معجم » في الجرح والتعديل .

إنما أرجو أن يجد القارئ هذا الكتاب تحفة من التحف ؛
ومثالا يحتذى في التصحيح والتنقيح ؛ وأصلاً موثقاً به حجة ؛ وليعلم
الناس أننا نتقن هذه الصناعة ؛ من تصحيح وفهارس ونحوهما - :
أكثر مما يتقنها كل المستشرقين ؛ ولا أستثنى . وما أبغى بهذا
نخراً ؛ ولا أقوله غروراً بالنفس ؛ وإنما أقول ما أراه حقاً ؛ لي أو على ؛
وقد صححت قبل هذا الكتاب كتباً ؛ منها كتابان كادا أن يبلغا من
الاتقان الغاية ؛ في نظري ورأيي على الأقل ؛ وفي نظر كثير من
إخواني من أهل العلم والمعرفة .

أولهما : كتاب [الخراج] تأليف يحيى بن آدم القرشي ؛
المتوفى سنة ٢٠٣ ؛ وقد كان أول ما نشر ؛ بمطبعة بريل في مدينة ليدن ؛
نشره المستشرق العلامة الدكتور « ث . و . جوينبول » سنة ١٨٩٦ م
(١٣١٤ هـ) ثم رغبت المطبعة السلفية في إعادة نشره في سنة ١٣٤٧ ؛
فعهد إلي الصديقان الأخوان ؛ السيد محب الدين الخطيب حفظه الله ؛
والسيد عبدالفتاح قتلان رحمه الله - : بتحقيقه وتصحيحه ؛ ولم يكن
معي من الأصول منه إلا النسخة المطبوعة في ليدن ؛ فصححته ،
وحققت كل كلمة منه ، وكتبت عليه حواشي نفيسة مختصرة ،
وهاهو في أيدي الناس ، فمن شاء فليقرأه وليقارن بينه وبين طبعة
أوربة ، ثم ليحكم بما يرى ، وقد ألحقت به فهرس متقنة دقيقة ؛
للأبواب ، ثم للرجال ، ثم لشيوخ يحيى بن آدم ، ثم للقبائل والأمم ،

ثم للأما كن ، ولم تكن هذه الفهارس كلها في الطبعة الأولى ، بل كان فيها بعضها غير صحيح ولا مستوفى .

ثانيهما : كتاب [لباب الآداب] تأليف « الأمير أسامة بن منقذ » المولود سنة ٤٨٨ والمتوفى سنة ٥٨٤ ، نشره صديقي الفاضل الأديب لويس سر كيس : في سنة ١٣٥٤ ، ولم يكن يبدى منه إلا صورة شمسية عن نسخة كتبت في حياة المؤلف ، في (صفر سنة ٥٧٩) وأهداها لابنه « الأمير مرهف بن أسامة » وعليها وثيقة الإهداء بخط الأمير مرهف ، ثم وجدتُ بدار الكتب المصرية نسخة أخرى في أثناء طبع الكتاب ، وهي نسخة جديدة غير جيدة ولا صحيحة . وقد ألحقت به من الفهارس فهرس الأبواب ، وآخر للأعلام ، وآخر لأيام العرب وآخر للأما كن ، وآخر للقوافي ، ولست أقول في مدحه إلا أن أحيل القارئ عليه .

وقبل أن أختم هذا البحث أرى واجباً على - لمناسبة الكلام في الفهارس - أن أنوّه برجل نابغة مدهش؟ مجهول مغمور في هذا البلد ، هو الأستاذ الشيخ مصطفى على بيومي . هذا الرجل قد نبغ في فن الفهارس وصناعاتها نبوغاً عجبياً ، وأنا أشهد له - شهادة خالصة لله - أنه قد فاق في هذا كل من علمناه ، ممن تقدم أو تأخر . هذا الرجل لو كان في بلد لم يُبْتَلْ بتقديس الأجانب ، وعلم الأجانب ،

وعمل الأجانب ، ولغة الأجانب - : لكان له شأن أي شأن ، ولعهد
إليه بوضع الفهارس لدور الكتب ، ولما فيها من علوم ومعارف ،
وتراجم وتواريخ . ولو كان لي شيء من الساطان لعرفت كيف أظهر
علمه ونبوغته ، ولعرفت كيف أنظم عمله ، وكيف أوجه التوجيه
الصحيح ، ولكن ...

طريقتي في الشرح

كتاب الترمذي يمتاز بأمر ثلاثة ، لا تجددها في شيء من كتب السنة
الأصول ، الستة أو غيرها :

أولها : أنه بعد أن يرَوِّي حديث الباب يذكر أسماء الصحابة الذين رُوي
عنهم أحاديث فيه ، سواء أكانت بمعنى الحديث الذي رواه ، أم بمعنى آخر ،
أم بما يخالفه ، أم بإشارة إليه ولو من بعيد . وهذا أصعب ما في الكتاب على
من يريد شرحه ، وخاصة في هذه العصور ، وقد عَدِمَت بلاد الإسلام نبوغ
حفاظ الحديث ، الذين كانوا مفاخر العصور السابقة فمن حاول استيفاء هذا ،
وتخريج كل حديث أشار إليه الترمذي أعجزه ، وفاته شيء كثير ^(١) . وقد حاول
الشيخ المبارك كفوري رحمه الله ذلك في شرحه ، فلم يمكنه تخريج كل الأحاديث .
وقد فكرت في أن أتبعه فيما صنع ، ثم وجدته سيكون عملاً ناقصاً ، ووجدتني

(١) رأيت في ترجمة الحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢ أنه ألف كتاباً
سماه « اللباب : في شرح قول الترمذي : وفي الباب » ولم أره ، ولا أعلمه
موجوداً في مكتبة من المكاتب : ولو وجد هذا الكتاب أغنى عن كثير
من العناء ، وأفاد أكبر الفائدة ، لحفظ مؤلفه وسعة اطلاعه والثقة بنقله .

مما نسب أحاديث إلى كتب لم أرها فيها بنفسى ، وما كون فيها مقبلاً
غيرى ، فأبَيْتُ^(١) .

ثانيها : أنه في أغلب أحيانه يذكر اختلاف الفقهاء وأفواهم في المسائل
الفقهية ، وكثيراً يشير إلى دلائلهم ، وبذكر الأحاديث المتعارضة في المسئلة .
وهذا مقصد من أعلى المقاصد وأهمها ، إذ هو الغاية الصحيحة من علوم الحديث ،
تمييز الصحيح من النضيف ، للاستدلال والاحتجاج ، ثم الاتباع والعمل .
وقد بدا لي أول الأمر أن أوفى القول في ذلك ، ثم أحجمت ، إذ لو فعلتُ
طال الكتابُ جدّاً ، ونخرج عن كل تقديرٍ قدرناه له في طبعه ، ولم أجِدْ من
الوقت ما يَسَعُ القيام به على الوجه الذى أريد ، فاقترعتُ على مسائل قليلة ، من
دقائق مسائل الخلاف ، مما اختلفت فيه أنظارُ العلماء ، ودقَّ وجهُ الصوابِ
فيه ، وجملتها كالآثارِ المألوفة ، يَحْتَذِيهِ العالمُ والمتعلِّمُ ، والمفيدُ والمستفيدُ .

وعلى النهج القويم سارَ عليه أئمتنا من أهل الحديث سِرْتُ
فيما عرضتُ له من مسائل الخلاف : لاحتجة إلا فيما قال الله أو قال
رسوله ، وكلُّ أحدٍ يؤخذُ من قوله ويُردُّ إلا رسول الله ، (وما كانَ
لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة
من أمرٍم^(٢)) . (فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يَحْكُمُواكَ فِيمَا شَجَرَ

(١) والشيخ المباركفوري رحمه الله إنما خرج ماخرج من الأحاديث مقلداً
غيره أيضاً من أصحاب الكتب الجامع والمخرجات ، كالمنتقى للمجددين تيمية ،
وشرحه نيل الأوطار للشوكاني ، والتلخيص والفتح للحافظ ابن حجر ،
ولم أفعل مثل ما فعل إلا متعجلاً أو لضرورة .

(٢) سورة الأحزاب (٣٦) .

بينهم، ثُمَّ لَا يَحْدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا^(١).
 لَا تَقْلُدْ دِينَنَا الرِّجَالُ، وَلَا تَفَرِّقْ بَيْنَ مَا جُمِعَ رَسُولُ اللَّهِ، وَلَا تَجْمَعْ
 مَا فَرَّقَ بَيْنَهُ، وَلَا تَقُولُ: مَا فَرَّقَ بَيْنَ كَذَا وَكَذَا؟ [لَأَنَّ قَوْلَ
 مَا فَرَّقَ بَيْنَ كَذَا وَكَذَا؟ وَفِي مَا فَرَّقَ بَيْنَهُ رَسُولُ اللَّهِ - : لَا يَعْتَدُو أَنْ يَكُونَ
 جَهْلًا مِمَّنْ قَالَ، أَوْ ارْتِيَابًا شَرًّا مِنَ الْجَهْلِ، وَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا طَاعَةُ اللَّهِ
 بِاتِّبَاعِهِ^(٢)].

فَقَدْ أَمَرَنَا اللَّهُ بِاتِّبَاعِ نَبِيِّهِ، وَجَعَلَ طَاعَتَهُ وَالرِّضَا بِحُكْمِهِ شَرْطًا
 فِي صِحَّةِ الْإِيمَانِ بِهِ، فَجَاءَ مِنْ سُنَّتِهِ فِي مَا فِيهِ نَصٌّ كِتَابٌ فَهُوَ بَيَانٌ لِلْكِتَابِ،
 بَيَانٌ لِعَامَّةٍ وَخَاصَّةٍ، وَنَاسِخُهُ وَمَنْسُوخُهُ، وَنَحْوُ ذَلِكَ. [وَمَا سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ
 فِي مَا لَيْسَ اللَّهُ فِيهِ حَكْمٌ - : فَبِحُكْمِ اللَّهِ سُنَّةٌ. وَكَذَلِكَ أَخْبَرَنَا اللَّهُ
 فِي قَوْلِهِ: (وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ. صِرَاطِ اللَّهِ^(٣)) وَقَدْ
 سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ مَعَ كِتَابِ اللَّهِ، وَمَنْ فِي مَا لَيْسَ فِيهِ بَعِينُهُ نَصٌّ كِتَابٌ
 وَكُلُّ مَا سَنَّ فَقَدْ أَلْزَمَنَا اللَّهُ اتِّبَاعَهُ، وَجَعَلَ فِي اتِّبَاعِهِ طَاعَتَهُ، وَفِي
 الْعُنُودِ^(٤) عَنْ اتِّبَاعِهَا مَعْصِيَتَهُ الَّتِي لَمْ يَعْذِرْ بِهَا خَلْقًا، وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ
 اتِّبَاعِ مَنْ رَسُولُ اللَّهِ مَخْرَجًا، لِمَا وَصَفْتُ، وَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ.

(١) سورة النساء (٦٥) :

(٢) من كلام الشافعي في [الرسالة] رقم (٥ / ٥) .

(٣) سورة الشورى (٥٢ - ٥٣) .

(٤) العنود - بضم العين المهملة - : العتو والطغيان ، أو الميل والانحراف ؛
 وفعله من أبواب : « نصر وسمع وكرم » وأما العنود فإنه مصدر سماعي .

أخبرنا سفيان عن سالم أبو النضر^(١) مولى عمر بن عبد الله سمع
عبد الله بن أبي رافع يحدث عن أبيه أن رسول الله قال : « لا ألفين
أحدكم متكئا على أريكته يأتيه الأمر من أمري ، مما أمرت به
أو نهيت عنه . » فيقول لا أدري ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه^(٢)]
وقال الشافعي أيضا : [فيما وصفت من فرض الله على الناس اتباع أمر
رسول الله دليل على أن سنة رسول الله إنما قبلت عن الله ، فمن اتبعها
فبكتاب الله تبعها ، ولا نجد خبراً ألزمه الله خلقه نصاً بيناً : إلا كتابه
ثم سنة نبيه ، فإذا كانت السنة كما وصفت ، لا شبهة لها من قول
خلق من خلق الله - : لم يجوز أن ينسخها إلا مثلها ، ولا مثل لها غير
سنة رسول الله ، لأن الله لم يجعل لأدعي بعده ما جعل له ، بل فرض
على خلقه اتباعه ، فألزمهم أمره ، فالخلق كلهم له تبع ، ولا يكون للتابع
أن يخالف ما فرض عليه اتباعه ، ومن وجب عليه اتباع سنة رسول الله
لم يكن له خلافها ، ولم يقدّم مقام أن ينسخ شيئاً منها^(٣)] .
فلا عذر لأحد يعلم حديثاً صحيحاً أن يخالفه ، لا تقليداً
ولا اجتهاداً ، ولا استحصاناً ولا استنباطاً ، كما قال الشافعي - وهو

(١) هكذا في أصل الربيع من [الرسالة] ، وهو صحيح عربية ، كما أوضحناه
في شرحنا عليها .

(٢) من كلام الشافعي في [الرسالة] رقم (٢٩٢ - ٢٩٥) وهذا الحديث
الذي رواه الشافعي حديث صحيح .

(٣) [الرسالة] رقم (٢٢٦) .

ناصر الحديث حقاً - : [لا يجوز لأحدٍ علمه من المسلمين - عندي - أن يتركه إلا تاسياً أو ساهياً^(١)] . وكما قال أيضاً : [وأما أن يخالف حديثاً عن رسول الله ثابتاً عنه - : فأرجو أن لا يؤخذ ذلك علينا إن شاء الله . وليس ذلك لأحدٍ ، ولكن قد يجهل الرجل السنة فيكون له قولٌ يخالفها ، لا أنه عمداً خلافاً ، وقد يغفل المرء ويخطئ في التأويل^(٢)] .

ثالثها : أنه - أعني للترذلي - يُعنى كل العناية في كتابه بتعليل الحديث ، فيذكر درجته من الصحة أو الضعف ، ويفصل القول في التعليل والرجال تفصيلاً جيداً ، وعن ذلك صار كتابه هذا كأنه تطبيق همل لقواعد علوم الحديث ، خصوصاً علم الرجال ، وصار أنفع كتاب للعالم والمتعلم ، والمشتفيد والباحث ، في علوم الحديث .

ولقد عُنيت بهذا الأمر كما عُنِي ، ورأيت أن أجل خدمة لهذا الكتاب التوسع في تحقيق دقائق التعليل ، تقريباً لها في أذهان القارئ ، وإرشاداً للمشتفين ، وتسهيلاً للباحثين ، ليكون ذلك حافزاً لطلاب الحديث علي أن يغوصوا في أعماق فنونه ، ويستخرجوا منها الدرر الغالية ، التي بها يفقهون كتاب الله حقَّ فقهه ، ويؤدُّون أمانة الله حقَّ أدائها ، حتى يسمُّوا بذلك إلى الذروة العليا في العلم

(١) كتاب [اختلاف مالك والشافعي] تأليف الشافعي ، وهو ملحق بكتاب [الأم] (ج ٧ ص ١٨٦) .

(٢) [الرسالة] رقم (٥٩٨ - ٥٩٩) .

والعمل في الدين والدنيا ، [فإن من أدرك علم أحكام الله في كتابه
نصاً واستدلالاً ، ووفقه الله للقول والعمل بما علم منه : فاز بالفضيلة
في دينه ودنياه ، وانتفت عنه الرّيب ، ونوّرت في قلبه الحكمة ،
واستوجب في الدين موضع الإمامة ^(١)] .

وَلْيَعْلَمْ مَنْ يَرِيدُ أَنْ يَعْلَمَ : مِنْ رَجُلٍ أَسَاسَ لِمَصْبِيَةِ الْمَذْهَبِيَّةِ
قِيَادَهُ : حَتَّى مَلَكَتْ عَلَيْهِ رَأْيُهُ ، وَغَلَبَتْهُ عَلَى أَمْرِهِ ، فَخَادَتْ بِهِ عَنْ
طَرِيقِ الْهُدَى : أَوْ مِنْ رَجُلٍ قَرَأَ شَيْئًا مِنَ الْعِلْمِ فِدَاخَلَهُ الْغُرُورُ ،
إِذَا أُعْجِبَتْهُ نَفْسُهُ ، فَتَجَاوَزَ بِهَا حَدَّهَا وَظَنَّ أَنَّ عَقْلَهُ هُوَ الْعَقْلُ الْكَامِلُ ،
وَأَنَّهُ « الْحَكَمُ التَّرَضَى حُكُومَتُهُ » فَذَهَبَ يَلْعَبُ بِأَحَادِيثِ النَّبِيِّ .
يُصَحِّحُ مِنْهَا مَا وَافَقَ هَوَاهُ وَإِنْ كَانَ مَكْذُوبًا مُوضُوعًا ، وَيُكَذِّبُ
مَا لَمْ يَعْجِبْهُ وَإِنْ كَانَ الثَّابِتَ الصَّحِيحَ : أَوْ مِنْ رَجُلٍ اسْتَوَلَى الْمُبْشَرُونَ
عَلَى عَقْلِهِ وَقَلْبِهِ ، فَلَا يَرَى إِلَّا بِأَعْيُنِهِمْ ، وَلَا يَسْمَعُ إِلَّا بِأَذَانِهِمْ ،
وَلَا يَهْتَدِي إِلَّا بِهَدْيِهِمْ ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَّا عَلَى ضَوْءِ نَارِهِمْ بِحَسْبِهَا نَوْرًا ،
ثُمَّ هُوَ قَدْ تَمَّاهُ أَبْوَاهُ بِاسْمِ إِسْلَامِيٍّ ، وَقَدْ عُذَّ مِنَ الْمُسْلِمِينَ - أَوْ عَلِيمٍ -
فِي دِفَاقِ الْمَوْلِيدِ وَفِي سِجِلَاتِ الْإِحْصَاءِ ، فَيَأْتِي إِلَّا أَنْ يَدَافِعَ عَنْ هَذَا
الْإِسْلَامِ الَّذِي أَلْبَسَهُ جِنْسِيَّةً وَلَمْ يَمْتَقِدْهُ دِينًا ، فَتَرَاهُ يَتَأَوَّلُ الْقُرْآنَ
لِيَخْضَعَهُ لِمَا تَعْلَمُ مِنْ أُسْتَاذِيهِ ، وَلَا يَرْضَى مِنَ الْأَحَادِيثِ حَدِيثًا يَخَالَفُ
آرَاءَهُمْ وَقَوَاعِدَهُمْ ، يَخْشَى أَنْ تَكُونَ حُجَّتُهُمْ عَلَى الْإِسْلَامِ قَائِمَةً ! إِذْ هُوَ

(١) [الرسالة] رقم (٤٦) :

لا يفقه منه شيئاً : أو من رجلٍ مثل سابقه ، إلا أنه أراح نفسه ،
 فاعتنق ما نشوه في روحه من دين وعقيدة ، ثم هو يأتي أن يعرف
 الإسلام ديناً أو يعترف به ، إلا في بعض شأنه ، في التسمي بأسماء
 المسلمين ، وفي شيء من الأنكحة والموارث ودفن الموتى : أو من
 رجلٍ مسلمٍ عُلِّمَ في مدارسٍ منسوبةٍ للمسلمين ، فعرف من أنواع العلوم
 كثيراً ، ولكنه لم يعرف من دينه إلا نزرأً أو قشوراً ، ثم خدعته
 مدنية الإفرنج وعلومهم عن نفسه ، فظنهم بلغوا في المدنية الكمال
 والفضل ، وفي نظريات العلوم اليقين والبداهة ، ثم استخفّه الغرور ،
 فزعم لنفسه أنه أعرف بهذا الدين وأعلم من علمائه وحفظته
 وخلصائه ، فذهب يضرب في الدين يميناً وشمالاً ، يرجو أن ينقذه
 من جهود رجال الدين !! وأن يصفيه من أوهام رجال الدين !! : أو من
 رجلٍ كشف عن دخيلة نفسه ، وأعلن إلحاده في هذا الدين وعداوته ،
 ممن قال فيهم القائل : « كفروا بالله تقليداً » : أو من رجلٍ ممن ابتليت
 بهم الأمة المصرية في هذا العصر ، ممن يسميهم أخواننا النابغة الأديب
 الكبير كامل كيلاني « المجددينات »^(١) ... أو من رجلٍ -

أو من رجلٍ .

(١) هكذا - والله - سماهم هذا الاسم العجيب ، وحين سألته سائل عن معنى هذه
 التسمية ، أجاب بجواب أعجب وأبدع : هذا جمع مخنث سالم !! فأقسم
 له سألته أن اللغة العربية في أشد الحاجة إلى هذا الجمع في هذا الزمن !!

لِيَعْلَمُوا هَؤُلَاءِ كُلُّهُمْ ، وَلِيَعْلَمَ مَنْ شَاءَ مِنْ غَيْرِهِمْ : أَنَّ الْمُحَدِّثِينَ
 كَانُوا مُحَدِّثِينَ مُلَهِّمِينَ ، تَحْقِيقًا لِمُعْجَزَةِ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ ، حِينَ اسْتَنْبَطُوا
 هَذِهِ الْقَوَاعِدَ الْحَكَمَةَ لِنَقْدِ رَوَايَةِ الْحَدِيثِ ، وَمَعْرِفَةِ الصَّحَّاحِ مِنَ
 الزِّيَافِ ، وَأَنَّهُمْ مَا كَانُوا هَازِلِينَ وَلَا مُخْدُوعِينَ ، وَأَنَّهُمْ كَانُوا جَادِّينَ
 عَلَى هَدًى وَعَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ، فَكَانَتْ تِلْكَ الْقَوَاعِدُ الَّتِي ارْتَضَوْهَا
 التَّوَثُّقُ مِنْ صِحَّةِ الْأَخْبَارِ أَحْكَمَ الْقَوَاعِدِ وَأَدَقَّهَا ، وَلَوْ ذَهَبَ الْبَاحِثُ
 الْمُسَبِّتُ يُطَبِّقُهَا فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ لَا إِثْبَاتَ لَهَا إِلَّا صِحَّةُ النُّقْلِ فَقَطْ - :
 لَأَتَتْهُ ثَمَرَتُهَا لِلنَّاضِجَةِ ، وَوَضَعَتْ يَدَهُ عَلَى الْخَبَرِ الْيَقِينِ . وَعَلَى ضَوْءِ
 هَذِهِ الْقَوَاعِدِ سَارَ عُلَمَاؤُنَا الْمُتَقَدِّمُونَ فِي إِثْبَاتِ مَفْرَدَاتِ اللُّغَةِ
 وَشَوَاهِدِهَا ، وَفِي تَحْقِيقِ الْوَقَائِعِ التَّارِيخِيَةِ الْخَطِيرَةِ ، وَلَنْ تَجِدَ مِنْ
 ذَلِكَ شَيْئًا ضَعِيفًا أَوْ بَاطِلًا إِلَّا مَا أَبْطَلَتْهُ قَوَاعِدُ الْمُحَدِّثِينَ ، وَإِلَّا فِيمَا
 لَمْ يَنْلِ الْعَنَاءَ بِتَطْبِيقِهَا عَلَيْهِ ^(١) .

(١) انظر فيما يتصل بهذا البحث وتفصيله باب « الرواية والرواة » ج ١
 ص ٢٧٣ وما بعدها من كتاب [تاريخ آداب العرب] لإمام الكتاب في هذا
 العصر وحجة العرب ، السيد مصطفى صادق الرافعي رحمه الله ورضي عنه .

أما بعد :

فقد حدثت أمورٌ لا خيارَ لي فيها ، أرغمتني على المدول عن إتمام هذا الشرح الآن : اكتفاءً بتصحيح متن الترمذى وتحقيقه فقط ، وأرجو أن أوفق لإتمام ذلك على النحو الذى رسمتُ ، وعلى النحو الذى ظهر به هذا الجزء الأول ، غيرَ مقيّدٍ بالشرح والتحقيق والتخريج . وأسأل الله العونَ والتوفيقَ والسدادَ .

وكتب
بوالأشبال
أحمد محمد شكيل

عن كوبرى النبة بمصر
فى يوم الثلاثاء { جادى الثانية سنة ١٣٥٧
٩ أغسطس سنة ١٩٣٨

ترجمة الترمذی

١٠

الحمد لله رب العالمين

مصادر ترجمة الترمذی

- ١ — تهذيب الكمال للحافظ المزي . مخطوط بدار الكتب
- ٢ — تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر ٣٨٩ - ٣٨٧ : ٩
- ٣ — ميزان الاعتدال للحافظ الذهبي ١١٧ : ٣
- ٤ — تذكرة الحفاظ للذهبي ١٨٨ - ١٨٧ : ٢
- ٥ — الأنساب للسمعاني ورقة ٩٥ ، ١٠٦
- ٦ — وفيات الأعيان لابن خلكان ٦١٣ - ٦١٢ : ١
- ٧ — فكت المهيان للصلاح الصفدي ص ٢٦٤ - ٢٦٥
- ٨ — معجم البلدان لياقوت ٣٨٣ ، ٣٠٧ : ٢
- ٩ — الكامل لابن الأثير ١٦٥ - ١٦٤ : ٧
- ١٠ — النجوم الزاهرة لابن تغري بردی ٨٢ - ٨١ : ٣
- ١١ — مفتاح السعادة لمطاش كبرى زاده ١١ : ٣
- ١٢ — شذرات الذهب لابن العماد ١٧٥ - ١٧٤ : ٢
- ١٣ — شروط الأئمة أصحاب الكتب الستة للحافظ أبي الفضل المقدسي مخطوط
- ١٤ — شروط الأئمة الخمسة للحازمي جزء صغير مطبوع
- ١٥ — كشف الظنون ٣٧٥ : ١
- ١٦ — الفهرست لابن النديم ص ٣٢٥
- ١٧ — شرح ملا علي القاري على الشمايل ٨ - ٧ : ١
- ١٨ — شرح محمد بن قاسم جشوس على الشمايل ٤ : ١
- ١٩ — عارضة الأخوذي للقاضي أبي بكر العربي ٦ - ٥ : ١

ترجمة الترمذی

نسبه ومولده ونسبته

أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرَة^(١) بن موسى بن الضحَّاك السُّلَمي^(٢)
أبو غي التَّرمذی الضرير .

هكذا ذكر نسبه في أكثر الروايات ، وهو الذي اعتمدته الأئمة العلماء ،
وحكي في نسبه قولان آخران : « محمد بن عيسى بن سَوْرَة بن شدَّاد^(٣) »
و « محمد بن عيسى بن يزيد بن سَوْرَة بن السَّكَن^(٤) » .

ولد سنة ٢٠٩ ولم أجد من نصَّ على ذلك صريحاً إلا ما كتبه العلامة
الشيخ محمد عبد السندى بخطه على نسخه من كتاب الترمذی ، التي وصفنا
آفاقاً^(٥) ، ولعله نقل ذلك استنباطاً من كلام غيره من المتقدمين ، أو من كتاب
آخر لم يصل إلينا ، وقد صرح بذلك أيضاً جَسُّوس في شرحه على الشَّماثل ،
وشأنه شأنُ سابقه . وقد ذكر الحافظ الذهبي في [ميزان الاعتدال] أنه مات
سنة ٢٧٩ وقال : « وكان من أبناء السبعين » . وقال العلامة ملا علي القاري
في شرح [الشَّماثل] بعد أن ذكر وفاته سنة ٢٧٩ : « وله سبعون سنة » .
وقال الصَّلاح الصَّفَّدي في [نكت الهميان] : « ولد سنة بضع ومائتين »
قاله أعلم بصحة ذلك .

(١) سورة : بفتح السين المهملة وإسكان الواو .

(٢) السُّلَمي : بضم السين المهملة وفتح اللام .

(٣) الأنساب للسمعاني ، ورقة (٩٥) وورقة (١٠٦) .

(٤) تهذيب الكمال للمزي .

(٥) ص (١٣ - ١٤) من هذه المقدمة .

وقد قيل إنه ولد أكرم^(١) ، وهذا خطأ يردّه ما عرف من ترجمته ،
مما سيأتى إن شاء الله .

ولا نعرف أين ولد ، أفى قرية « بُوغ » أم فى بلدة « ترمذ » ؟ فقد قال
السمعاني فى تعليل نسبه إلى « بوغ » : « إمّا أنه كان من هذه القرية ،
أو سكن هذه القرية إلى أن مات^(٢) » . ونقل ملا على القارى عن الترمذى
أنه قال : « كان جدّى مروزيّاً فى أيام ليث بن سيار ، ثم انتقل منـه
إلى ترمذ^(٣) » .

و « بوغ » بضم الباء الموحدة وإسكان الواو وآخرها غين معجمة ،
قرية من قرى « ترمذ » بينهما ستة فراسخ ، فمن المحتمل أن يكون من أهل
هذه القرية فينسب إليها أو إلى مدينتها ، وهو الأقرب ، إذ يبعد أن يكون
من أهل البلدة فينسب إلى قرية من قرأها من غير أن تكون له بها صلة .
و « ترمذ » اختلف فى ضبطها كثيراً ، والمعروف المشهور على الألسنة
كسر التاء والميم وبينهما راء ساكنة ، بوزن « إمّذ » كما ضبطها صاحب
القاموس . قال السمعي فى الأنساب (ورقة ١٠٥) : « والناس مختلفون
فى كيفية هذه النسبة : بعضهم يقول بفتح التاء المنقوطة بنقطتين من فرق ،
وبعضهم يقول بكسرها ، والمتداول على لسان تلك البلدة ، وكنت أقتُ بها
اثنى عشر يوماً - : فتحُ التاء [وكسر الميم^(٤)] ، والذى كنا نعرفه قديماً فيه

(١) نقل ذلك الحافظ المزى فى التهذيب وابن العماد فى الشذرات وغيرهما .

(٢) الأنساب ورقة (٩٥) .

(٣) شرح الشئائل (١ : ٨) .

(٤) الزيادة لم تذكر فى نسخة الأنساب ، ولعلها سقطت من الناسخ ، وقد أثبتنا

ابن خلكان (١ : ٥٧٩) وياقوت فى معجم البلدان (٢ : ٣٨٢)
والفيروز ابادى فى القاموس فى مادة « ترمذ » : نقلوها عن السمعي .

كسر التاء والميم جميعاً ، والذي يقوله المتنوقون^(١) وأهل المعرفة بضم القاء والميم ، وكل واحد يقول معنى لما يدعيه . وقال الحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ : « قال شيخنا ابن دقيق العيد : وترمز بالكسر هو المسقيض على الألسنة ، حتى يكون كالتواتر^(٢) » .

وهذه البلدة « ترمذ » قال السمعاني : « مدينة قديمة على طرف نهر بلخ الذي يقال له جيحون^(٣) » . وقال ابن خلكان : « سألت من رآها . هل هي في ناحية خوارزم ، أم في ناحية ما وراء النهر ؟ فقال : بل هي في حساب ما وراء النهر من ذلك الجانب^(٤) » . وقال ياقوت : « مدينة مشهورة من أمهات المدن ، رابكة على نهر جيحون من جانبه الشرقي ، متصلة العمل بالصغانيان^(٥) ، ولها قهندز^(٦) وربض ، يحيط بها سور ، وأسواقها مفروشة بالآجر ، ولهم شرب يجري من الصغانيان ، لأن جيحون يستقل عن شرب قرأهم » .

(١) في القاموس : « تنيق في مطعمه وملبسه : تجود وبالع كتنوق » والكلمة كتبت خطأ في الأنساب « المفتسون » وفي معجم البلدان « المتأنقون » والصواب ما هنا نقلا عن ابن خلكان .

(٢) (٢ : ١٨٨) .

(٣) ورقة (١٠٥) .

(٤) وفيات الأعيان (١ : ٥٧٩) ،

(٥) قال ياقوت في المعجم : « صغانيان : بالفتح وبعد الألف نون ثم ياء مثناة من تحت وآخره نون ، والعجم يبدلون الصاد جيم ، فيقولون : صغانيان ، ولاية عظيمة بما وراء النهر متصلة الأعمال بترمذ » ثم قال : « وقد نسبوا إليها على لفظين : صغاني ، وصاغاني » .

(٦) هكذا ضبطت الكلمة في القاموس ، بضم القاف والهاء والdal ، وقال ياقوت في المعجم : « بفتح أوله وثانيه وسكون النون وفتح الدال وزاي ، وهو في الأصل اسم الحصن أو القلعة في وسط المدينة ، وهي لغة كأنها لأهل خراسان وما وراء النهر خاصة ، وأكثر الرواة يسمونه قهندز - يعني كحبط القاموس - وهو »

شيوخه وتلاميذه

أدرك الترمذى كثيراً من قدماء الشيوخ وسمع منهم ، وكان عصره عصر النهضة العلمية العظيمة في علوم الحديث ، وهي النهضة التي نرى أن الذي أثارها أو كانت له اليد الطولى في إحيائها وبعثها - : هو الإمام محمد بن إدريس الشافعى المطلبى ناصر الحديث (١) ، إذ علم الناس عامة ، وأهل العراق ثم مصر خاصة ، معنى الاحتجاج بالسنة ، ومعنى العمل بها مع القرآن ، وحدد أصول ذلك وحررها ، وأقام الحججة على مناظريه بوجوب الأخذ بالحديث وألفهم ، وعن ذلك ترى أن الأئمة أصحاب الكتب الستة نبغوا في الطبقة التالية لعصر الشافعى مباشرة ، وإن لم يدركوه رؤية وسماعاً ، لتقدم موته ، ولكنهم أدركوا أقرانه ومعاصريه ومناظريه وكبار تلاميذه ، وهناك بياناً عن تواريخ مولد كلٍ منهم ووفاته ، لتظهر المقارنة بينهم واضحة .

البخارى محمد بن إسماعيل أبو عبد الله : ولد في شوال سنة ١٩٤ ، ومات يوم السبت غرة شوال سنة ٢٥٦ .

مسلم بن الحجاج القشيري أبو الحسين : ولد في سنة ٢٠٤ ، ومات في ٢٥ رجب سنة ٢٦١ .

الترمذى محمد بن عيسى أبو عيسى : ولد في سنة ٢٠٩ ، ومات في ١٣ رجب سنة ٢٧٩ .

= تعريب كهنذر ، معناه القلعة العتيقة ، وفيه تقديم وتأخير ، لأن كهن : هو العتيق ، و : دز : قلعة ، ثم كثر حتى اختص بقلاع المدن ، ولا يقال في القلعة إذا كانت مفردة في مدينة غير مشهورة .

(١) ولد الشافعى سنة ١٥٠ ومات سنة ٢٠٤ .

أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني : ولد سنة ٢٠٢ ، ومات في ١٦
شوال سنة ٢٧٥ .

النسائي أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن : ولد سنة ٢١٥ ، ومات في ١٣
صفر سنة ٣٠٣ .

ابن ماجه محمد بن يزيد بن ماجه أبو عبد الله : ولد سنة ٢٠٩ ، ومات
في ٢٢ رمضان سنة ٢٧٣ .

وقد روى هؤلاء الأئمة الستة عن شيوخ كثيرين ، فنفرد بعضهم
بالرواية عن بعض الشيوخ ، واشترك بعضهم مع غيره في الرواية عن آخرين ،
واشتركوا جميعاً في الرواية عن تسعة شيوخ قط ، وهم :

محمد بن بشار : بُذَارٌ : ولد سنة ١٦٧ ومات سنة ٢٥٢

محمد بن المثنى أبو موسى : « » ١٦٧ « » ٢٥٢

زياد بن يحيى الحسائي : مات سنة ٢٥٤

هباش بن عبد العظيم العنبري : « » ٢٤٦

أبو سعيد الأشج : عبد الله بن سعيد الكندي : « » ٢٥٧

أبو حفص عمرو بن علي الفلاس : ولد بعد سنة ١٦٠ ومات سنة ٢٤٩

يعقوب بن إبراهيم الدورقي : ولد سنة ١٦٦ « » ٢٥٢

محمد بن مَعْنَر القَيْسِي البَحْرَانِي : مات سنة ٢٥٦

نصر بن علي الجَنْهَضَمِيُّ : « » ٢٥٠ (١)

(١) حصر هؤلاء الشيوخ وجدته في [مجموعة فوائد حديثية] مخطوطة قديمة ،
بخط أحد تلاميذ الحافظ أبي المعالي محمد بن رافع الهلالي - يتشبه باللام -
(لما ورد في ذي الفعدة سنة ٧٠٤ والمتوفى في ١٨ جمادى الأولى سنة ٧٧٤)
وأظن أنها بخط الحافظ ابن حجر العسقلاني ، لأنها تشبه خطه شها قويا ،
وهي في مكتبة أستاذنا العلامة الكبير أحمد تيمور باشا رحمه الله ، وقد نقلت =

وقد أدرك أبو عيسى الترمذى شيوخاً أقدم من هؤلاء ، وسمع منهم
وروى عنهم فى كتابه هذا ، منهم :

عبد الله بن مداوية الجعفى : مات سنة ٢٤٣ وقد جاوز المائة .

على بن حجر المروزى : مات سنة ٢٤٤ وقد قارب المائة .

سويد بن نصر بن سويد المروزى : مات سنة ٢٤٠ عن ٩١ سنة .

قتيبة بن سعيد الثقفى أبو رجاء : ولد سنة ١٥٠ ومات سنة ٢٤٠ .

أبو مصعب أحمد بن أبى بكر الزهرى المدنى : ولد سنة ١٥٠ . ٢٤٢

محمد بن عبد الملك بن أبى الشوارب : مات سنة ٢٤٤ .

إبراهيم بن عبد الله بن حاتم الهروى : ولد سنة ١٧٨ ومات سنة ٢٤٤ .

إسماعيل بن موسى الفزارى الصدى : مات سنة ٢٤٥ .

وغير هؤلاء أيضاً ، وكثير منهم من شيوخ البخارى . والترمذى تلميذ
البخارى وخريجُه ، وعنه أخذ علم الحديث ، وتفقه فيه ومَرَنَ بين يديه ،
وسأله واستفاد منه ، وناظره فوافقه وخالفه ، كمادة هؤلاء العلماء ، فى اتباع الحق
حيث كان ، وفى إنكار التقليد والإعراض عنه ، كما ترى فى الحديث (رقم ١٧)
من هذا الكتاب ، إذ يرى الترمذى اختلاف الرواة فى حديث ، فيسأل عنه

= المجموعة بخطى فى شهر ربيع الثانى سنة ١٣٣٤ ، وفى ضمتها جزء صنفه
فى شروط أصحاب الكتب الستة لأبى الفضل محمد بن طاهر المقدسى ، وهو
أحد مصادر هذه الترجمة . وهذه الفائدة التى هنا سبق أن نشرتها فى المجلة
السلفية فى العدد الأول منها ، الذى صدر فى شهر ربيع الثانى سنة ١٣٣٥
(فبراير سنة ١٩١٧) . وفى هذه الفائدة هناك أيضاً شيخ عاشر ، وهو
إبراهيم بن سعيد الجوهري ، وذكر كاتبها أن فى رواية البخارى عنه
نزاعاً ، ولم أذكره هنا ، لأنى لم أجد أى دليل يدل على أن البخارى
روى عنه .

الحافظ الدارمي عبد الله بن عبد الرحمن ، ويسأل عنه البخاري : أي الروايات فيه أصح ؟ فلم يرجع واحداً منها شيئاً ، ثم تَرَى البخاري يختار إحدى الروايات ويضعها في كتابه « الجامع الصحيح » ، ثم لا يرضى الترمذي أن يقلد شيخه البخاري فيما رآه أشبه ، فيرجع هو رواية أخرى ، بما قام لديه من دليل .

وقد طاف أبو عيسى البلاد ، وسمع خلقاً من الخراسانيين والعراقيين والحجازيين ، كما في التهذيب ، ولكن لا أظنه دخل بغداد ، إذ لو دخلها لسمع من سيد الحرمين وزعيمهم : الإمام أحمد بن محمد بن حنبل (الولود سنة ١٦٤ والمتوفى سنة ٢٤١^(١)) ، ولترجم له الحافظ أبو بكر الخطيب في [تاريخ بغداد] . والرواة عن أبي عيسى الترمذي كثيرون ، ذكر بعضهم في تذكرة الحفاظ وفي التهذيب ، وأهمهم عندنا ذكر المحبوني راوي كتاب الجامع عنه ، ترجم له ابن العماد في شذرات الذهب (٢ : ٣٧٣) فقال : « أبو العباس المحبوني محمد بن أحمد بن محبوب المروزي ، محدث مرو ، وشيخها ورئيسها ، توفي في رمضان [سنة ٣٤٦] وله سبع وتسعون سنة ، روى جامع الترمذي عن مؤلفه ، وروى عن سعيد بن مسعود صاحب الفضر بن شميل وأمثاله . ووصفه السمعاني في الأنساب (ورقة ٥١١) بأنه « شيخ أهل الثروة من العجماء بخراسان ، وإليه كانت الرحلة » .

وقد أراد البخاري أن يشهد لتلميذه الترمذي شهادة قيمة فسمع منه حديثاً واحداً ، كعادة كبار الشيوخ في سماعهم ممن هو أصغر منهم ، رحم الله الجميع .

(١) ذكرت فيما مضى في ص (٧) من هذه المعلقة ما يفهم منه أن الترمذي لقي الإمام أحمد بن حنبل ، وهذا خطأ أعترف به وأستغفر الله منه .

قول العلماء فيه وفي كتابه

قال الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي^(١): «أخبرنا الحسن بن أحمد أبو محمد السمرقندي مناولاً، أخبرنا أبو بشر عبد الله بن محمد بن محمد بن عمرو، حدثنا أبو سعيد^(٢) عبد الرحمن بن محمد الإدريسي الحافظ قال: محمد بن عيسى بن سورة الترمذي الحافظ للضرير، أحد الأئمة الذين يقتدى بهم في علم الحديث، صنف كتاب الجامع والتواريخ والعلم، تصنيف رجل عالم متقن، كان يضرب به المثل في الحفظ. قال الإدريسي: سمعت أبا بكر محمد بن أحمد بن الحرث المروزي الفقيه يقول: سمعت أحمد بن عبد الله أبا داود المروزي يقول: سمعت أبا عيسى محمد بن عيسى الحافظ يقول: كنت في طريق مكة، وكنت قد كتبت جزءين من أحاديث شيخ، فرأيت بنا ذلك الشيخ، فسألت عنه؟ فقالوا: فلان، فذهبت إليه وأنا أظن أن الجزءين معي، وسمعت معي في عملي جزءين كنت أظن أنهما الجزءان اللذان له، فلما ظفرت به وسألته أجابني إلى ذلك، أخذت الجزءين فإذا هما بياض، فتحيرت، فحمل الشيخ يقرأ علي من حفظه ثم ينظر إلي، فرأى البياض في يدي، فقال: أما تسمعي مني؟ قلت: لا، وقصصت عليه القصة وقلت: أحفظه كله، فقال: اقرأ، فقرأت جميع ماقرأ علي على الولاء، فلم يصدقني، وقال: استظهرت قبل أن نمجي! قلت: حدثني بغيره، فقرأ علي أربعين حديثاً من غرائب حديثه، ثم قال: ها، اقرأ، فقرأت عليه

(١) في الجزء المخطوط في شروط الأئمة الحفاظ أصحاب الكتب الستة، الذي أشرت إليه في التعليق رقم (١) من الصفحة (٨١) من هذه المقدمة.

(٢) في الأصل «أبو سعد» وهو خطأ، والإدريسي هذا هو محدث سمرقند ومصنف تاريخها، مات سنة ٤٠٥ وله ترجمة في الأنساب (ورقة ٢٢).

وتذكرة الحافظ (٣: ٢٤٩ - ٢٥٠).

من أوله إلى آخره كما قرأ ، فما أخطأت في حرفٍ ! فقال لي : ما رأيتُ
مثلك (١) ! ! » .

ووصفه السمعاني في الأنساب بأنه « إمام عصره بلا مدافعة » ، صاحب
التصانيف « وبأنه « أحد الأئمة الذين يقتدى بهم في علم الحديث » .
ونحو ذلك ، قال ابن خلكان .

ونقل الذهبي في تذكرة الحفاظ ، والصفدي في نكت الحميان ، والمزني
في التهذيب أن ابن حبان ذكره في الثقات وقال : « كان بمن جمع وصنف ،
وحفظ وذاكر » .

ووصفه المزني في التهذيب بأنه « الحافظ صاحب الجامع وغيره من
المصنفات ، أحد الأئمة الحفاظ المبرزين ، ومن نفع الله به المسلمين » .
وقال الذهبي في الميزان « الحافظ العَلَم ، صاحب الجامع ، ثقة مجمع عليه ،
ولا الثقات إلى قول أبي محمد بن حزم فيه في الفرائض من كتاب الإيصال :
إنه مجهول (٢) ، فإنه ما عَرَف ولا دَرَى بوجود الجامع ولا العِلَال له » .
وقال الحفاظ بن حبير في تهذيب التهذيب : « وأما أبو محمد بن حزم فإنه

(١) هذه الحكاية منقولة أيضا في الأنساب وتذكرة الحفاظ والتهذيب .

(٢) ابن حزم هو الإمام الحفاظ الحجة الفقيه المجتهد أبو محمد علي بن أحمد
ابن سعيد بن حزم الأندلسي ، ولد بقرطبة سنة ٣٨٤ ومات في ٢٨ شعبان
سنة ٤٥٦ وكتابه [الإيصال] ذكره الحفاظ الذهبي في تذكرة الحفاظ
(٣ : ٣٢٢) وسماه [الإيصال إلى فهم كتاب الخصال الجامعة لجمل شرائع
الإسلام والحلال والحرام والسنة والإجماع] وقال : أورد فيه أقوال الصحابة
فمن بعدهم والحجة لكل قول » ووصفه في (ص ٣٢٦) بأنه ٢٤ مجلدا ،
مع أنه ذكر قبل ذلك أن المحلى ٨ مجلدات ، والمحلى مطبوع معروف ،
فالإيصال ثلاثة أضعاف المحلى . وقد ذكر ابن حزم في المحلى الحديث الذي
في إسناده الترمذي (٩ : ٢٩٥ - ٢٩٦) وضعفه ، ولكن لم يذكر مطعنا
في الترمذي .

نادى على نفسه بعدم الاطلاع ، فقال في كتاب الفرائض من الإيصال^(١) محمد بن هيسى بن سورة مجهول . ولا ية وأن قائل : له ما عرّف الترمذى ولا اطلع على حفظه ولا على تصانيفه - : فإن هذا الرجل قد أطلق هذه العبارة في خلق من المشهورين من الثقات الحفاظ ، كآبي القاسم البغوي ، وإسماعيل بن محمد الصفار ، وأبي العباس الأصم ، وغيرهم . والعجب أن الحافظ بن الفرضى ذكره في كتابه المؤلفات والمختلف ونبة على قدره ، فكيف فات ابن حزم الوقوف عليه فيه ! . وأنا أظن أن هذا تحامل شديد من الحافظ بن حجر على ابن حزم ، ولعله لم يعرف الترمذى ولا كتابه ، بل لعل الحافظ الذهبي أخطأ نظره حين نقل ما نقل عن كتاب الإيصال ، وما أظن ابن حجر رأى كتاب الإيصال ونقل منه ، وإنما أرجح أنه نقل من الذهبي ، والله أعلم .

وقال العلامة طاش كبرى زاده^(٢) في كتاب مفتاح السعادة : « وهو أحد العلماء الحفاظ الأعلام ، وله في الفقه يدٌ صالحة ، أخذ الحديث عن جماعة من الأئمة ، واتى الصدر الأول من المشايخ » .

وقال ابن العماد الحنبلي^(٣) في شذرات الذهب : « كان مبرزاً على الأقران ، آية في الحفظ والإتقان » .

ونقل الحاكم أبو أحمد^(٤) عن أحد شيوخه قال : « مات محمد بن إسماعيل

(١) في التهذيب « الانصال » وهو تصحيف .

(٢) هو المولى أحمد بن مصطفى المعروف بطاش كبرى زاده ، توفي سنة ٩٦٢

(٣) هو أبو الفلاح عبد الحى بن أحمد بن محمد المعروف بابن العماد ، ولد

في ٨ رجب سنة ١٠٣٢ ، ومات في ١٦ ذى الحجة سنة ١٠٨٩ .

(٤) هو محدث خراسان الإمام الحافظ الجيهذا الحاكم أبو أحمد محمد بن محمد بن أحمد

ابن إسحق النيسابورى مات سنة ٣٧٨ عن ٩٣ سنة ، وله ترجمة في التذكرة

(٣: ١٧٤-١٧٦) وهو غير تلميذه الحاكم أبي عبد الله صاحب المستدرک ، =

البخاري ولم يختلف بخراسان مثل أبي عيسى في العلم والحفظ والورع والزهد ،
بكى حتى عُمي ، وبقى خريراً سنين » .

وفي التهذيب : « قال أبو الفضل البيهقي : سمعتُ نصرَ بن محمد الشيركوهي
يقول : سمعت محمد بن عيسى الترمذي يقول : قال لي محمد بن إسماعيل - يعني
البخاري - ما انتفعتُ بك أكثر مما انتفعتُ بي » .
وهذه شهادة عظيمة من شيخه إمام المسلمين وأمير المؤمنين في الحديث
في عصره .

ونقل في التهذيب عن يوسف بن أحمد البغدادي الحافظ قال : « آخرُ
أبو عيسى في آخر عمره » .

وهذا مع ما تقدم مما نقل الحاكم أبو أحمد ومن حكاية الترمذي مع
الشيخ الذي اختبر حفظه - : يرد على من زعم أنه وليد أكمة .
وقال ابن الأثير في تاريخه : « كان إماماً حافظاً ، له تصانيف حسنة ،
منها الجامع الكبير ، وهو أحسن الكتب » .

وفي كشف الظنون في الكلام عن [الجامع الصحيح] للترمذي :
« وهو ثالث الكتب الستة في الحديث ، وقد اشتهر بالنسبة إلى مؤلفه ، فيقال :
جامع الترمذي ، ويقال له : السنن أيضاً ، والأول أكثر » .

وقال الحافظ أبو الفضل المقدسي : « سمعتُ الإمامَ أبا إسماعيلَ عبد الله بن محمد
الأنصاري^(١) بهراة ، وجري بين يديه ذكرُ أبي عيسى الترمذي وكتابهِ ،

= ذاك أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد النيسابوري المعروف بابن البيع
وبالحاكم ، ولد في ربيع الأول سنة ٣٢١ ومات في صفر سنة ٤٠٥ وله
ترجمة في التذكرة (٣ : ٢٢٧ - ٢٣٣) .

(١) هو شيخ الإسلام الهروي ، الحافظ الإمام الزاهد ، صاحب منازل السائرين
سمع جامع أبي عيسى من عبد الجبار بن محمد الجراحي عن محبوب بن
الترمذي ، ولد سنة ٣٩٦ ، ومات في ذي الحجة سنة ٤٨١ ، وله ترجمة
في تذكرة الحفاظ (٣ : ٣٥٤ - ٣٦٠) .

فقال: كتابه عندي أنفع من كتاب البخاري ومسلم، لأن كتابي البخاري ومسلم لا يقف على الفائدة منهما إلا المتبحر للعالم، وكتاب أبي عيسى يصل إلى فائدة كل أحد من الناس».

ونقل أبو علي منصور بن عبد الله الخالدي عن الترمذي أنه قال في شأن كتابه [الجامع]: «صنفت هذا الكتاب فرضته على علماء الحجاز والعراق وخراسان فرضوا به، ومن كان في بيته هذا الكتاب فكأنما في بيته نبي يتكلم»^(١).

وقال العلامة طاش كبرى في ترجمة الترمذي: له تصانيف كثيرة في علم الحديث، وهذا كتابه الصحيح أحسن الكتب وأكثرها فائدة، وأحسنها ترتيباً، وأقلها تكراراً، وفيه ما ليس في غيره من ذكر المذهب ووجوه الاستدلال، وتبيين أنواع الحديث، من الصحيح والحسن والغريب، وفيه جرح وتعديل، وفي آخره كتاب الغلل، وقد جمع فيه فوائد حسنة، لا يخفى قدرها على من وقف عليها.

وقال الحافظ أبو الفضل المقدسي: «وأما أبو عيسى الترمذي وحده فكتاباه على أربعة أقسام: قسم صحيح مقطوع به، وهو ما وافق فيه البخاري ومسلم، وقسم على شرط الثلاثة دونهما^(٢)، كما بيناه، وقسم آخر للضعيفة، أبان عن علمه ولم يغفل، وقسم رابع أبان هو عنه، وقال: ما أخرجت في كتابي إلا حديثاً قد عمل به الفقهاء^(٣)، وهذا شرط واسع، فإن على هذا الأصل كل حديث

(١) نقل ذلك الذهبي في التذكرة، وابن حجر في التهذيب، وطاش كبرى زاده في مفتاح السعادة.

(٢) يريد أبا داود والنسائي وابن ماجه، ولسنا نوافق أبا الفضل على هذا التقسيم بتفصيله، ونظن أنه أراد به التقريب والتمثيل فقط.

(٣) نقل الذهبي في التذكرة من هـ هذه القطعة إلى هنا، ولكنه نسبها إلى أبي نصر عبد الرحيم بن عبد الحق اليوسفي، وأظنه خطأ في اسمه،

احتج به محتج أو عمل بموجبه عامل أخرجه ، سواء صح طريقة أو لم يصح .
وقد أزاح عن نفسه الكلام ، فإنه شفى في تصنيفه ، وتكلم على كل حديث
بما يقتضيه ، وكان من طريقته - رحمه الله - أن يترجم الباب الذى فيه
حديث مشهور عن صحابى قد صح الطريق إليه وأخرج من حديثه فى الكتب
الصحيح ، فيورد فى الباب ذلك الحكم من حديث صحابى آخر لم يخرجوه من
حديثه ، ولا يكون الطريق إليه كالطريق إلى الأول ، إلا أن الحكم صحيح ،
ثم يتبعه بأن يقول : وفى الباب من فلان وفلان ، وبعد جماعة فيهم ذلك
الصحابى المشهور وأكثر ، ولعلما يسلك هذه الطريقة إلا فى أبواب
معدودة . والله أعلم .

وللقاضى أبى بكر بن العربى فى أول شرحه على الترمذى ، الذى سماه
[عارضة الأحوذى ^(١)] - : فصل نفيس فى مدح كتاب الترمذى ووصفه ،
واسكن طابعه حروفه حتى لا يكاد يفهم ، وسأنقله هنا بشيء من الاختصار
والنصرف ، لتصل إلى المراد منه ، قال : « اءعلوا - أنار الله أوئدتك - أن كتاب
الجعفى ^(٢) هو الأصل الثانى فى هذا الباب ، والموطأ هو الأول والباب ، وعليهما
بقاء الجميع ، كالفشيرى ^(٣) والترمذى فن دونهما . . . وليس فيهم مثل كتاب

- وأنه « عبد الرحيم بن عبد الخالق بن أحمد أبو نصر البوسنى » وهو
أخو « عبد الحق بن عبد الخالق » كما فى الشذرات (٤ : ٢٤٨) .
وعبد الرحيم هذا مات بمكة سنة ٥٧٤ ، ويظهر أنه نقل هذه الجملة عن
أبى الفضل المقدسى ، فظنها الذهبى من كلام أبى نصر :
(١) قال ابن خلكان (١ : ٦١٩) : « أما معنى عارضة الأحوذى : فالعارضة
القليلة على الكلام ، يقال : فلان شديد العارضة : إذا كان ذا قدرة على
الكلام : والأحوذى : الخفيف فى الشيء لحذقه ، وقال الأصمعى : الأحوذى
المشمر فى الأمور القاهر لها ، الذى لا يشد عليه منها شيء . وهو بفتح الهمزة
وسكون الحاء المهملة وفتح الواو وكسر الذال المعجمة وفى آخره ياء مشددة . -
(٢) يريد به صحيح البخارى . (٣) يريد به صحيح مسلم .

أبي عيسى، حلاوة مقطع، ونفاضة منزج، وعدوثة مشرع. وفيه أربعة عشر
 علماً، وذلك أقرب إلى العمل وأسلم: استند، وصحح، وضعف، وعدد
 الطرق، وجرح وعزل، وأسمى، وأكنى^(١)، ووصل، وقطع،
 وأوضح المصول به والمترك، وبين اختلاف العلماء في الرد والقبول
 لآثاره، وذكر اختلافهم في تأويله، وكل علم من هذه العلوم أصل في بابه،
 وفرد في نصابه. فالفارسي له لا يزال في رياض مونية، وعلوم متفقة متسقة،
 وهذا شيء لا يعمه إلا العلم الفزير، والتوفيق الكثير، والفراغ والعدير.

كتبه الأخرى

وصفه العلماء فيما مضى بأنه «صاحب التصانيف» وسموا كتباً من مؤلفاته،
 ولكننا لم نر منها إلا كتابين: [الجامع الصحيح] وكتاب [الشمايل] وهو
 كتاب نفيس معروف مشهور، ولعل باقي كتبه فقد فيما فقد من نفائس
 المؤلفات، وكنوز الأئمة العلماء. وفي التهذيب: «ولأبي عيسى كتاب الزهد،
 مفرد، لم يقع لنا، وكتاب «الأسماء والأكنى». وهذا بيان مؤلفاته،
 كما ظهر لنا من أقوال العلماء:

١ الجامع الصحيح.

٢ الشمايل.

٣ العلل^(٢).

٤ التاريخ^(٣).

٥ الزهد.

(١) يقال: «سماه وسماه وأسماه» بمعنى. ويقال: «كناه وكناه»

وأكناه» بمعنى.

(٢، ٣) ذكرهما ابن النديم في الفهرست، وكتاب العلل هذا غير

«كتاب العلل» الذي في آخر الجامع الصحيح.

٦ الأسماء والكنى .

ولعل له كتباً أخرى لم يصل إلى خبرها حين أكتب هذا .

وفاته

اختلف في تاريخ وفاته اختلافاً غير جيد ، فقال السمعاني في الأنساب في مادة « الترمذى » : « توفي بقرية بوع سنة نيف وسبعين ومائتين ، إحدى قرى ترمذ » وقال في مادة « البوغى » : « مات بقرية بوع سنة ٢٧٥ » وياقوت قلّد السمعاني في الأولى ، وابن خلكان قلده في الثانية . وذكر الشيخ عابد السندى بخطه على نسخة الترمذى أنه ولد سنة ٢٠٩ ، وعاش ٦٨ سنة ، ومات سنة ٢٧٧ ، وهذا خطأ .

والصواب ما نقل الحفظ المزي في التهذيب عن الحافظ أبى العباس جعفر بن محمد بن المعتز^(١) المستغفرى أنه قال : « مات أبو عيسى الترمذى بترمذ ليلة الاثنين لثلاث عشرة ليلة مضت من رجب سنة ٢٧٩ » وهو الذى اعتمده العلماء ، فأرخوه في هذه السنة ، والمستغفرى مؤرخ كبير ، وقد رحل إلى خراسان ، وأقام طويلاً بتلك النواحي ، كما يدل على ذلك ترجمته في الأنساب للسمعاني (ورقة ٥٢٨) وتذكرة الحفاظ للذهبي (٣ : ٢٨٣) .

ومن كل ما تقدم نرجح أن الترمذى ولد بقرية « بوع » ومات بها ، وأن الذين قالوا إنه ولد ومات ببلدة « ترمذ » - إنما تجاوزوا ، فأرادوا القرية القريبة منها ، التابعة لها ، ومثل هذا كثير .

(١) « المعتز » بالعين المهملة والتاء المثناة الفوقية والزاي ، كما ضبطه الذهبي في المشتبه (ص ٤٨٩) وقد كتب محرفاً في كثير من الكتب ، كتذكرة الحفاظ والأنساب ، والصواب ما كتبنا ، والحمد لله رب العالمين ؟

كلمة عن والدي

الأستاذ الأكبر الشيخ محمد شاك

وأرى من الواجب علىَّ قبل أن أختم هذه المقدمة أن أترجم ترجمة موجزة لوالدي، تنويهاً بقدره، وإشادةً بذكوره، ورعايةً لحقه، إذ هو والدي وأستاذي ومعلمي، وله علىَّ وعلى مئاتٍ - بل ألوفٍ - من إخواني ومشايخي الأيادي البيضاء، والنعم، السابغات، وبمناسبة أنه أستاذي في هذا الكتاب، كتاب الترمذي، قرأه لي ولإخواني قراءة درسٍ وتحقيقٍ .
هو الإمام الجليل، والناطقة العظيم، والكاتب القدير، والشاعر الملمهم، والسياسي الخطير، شيخُ الشيوخ، وزعيمُ العلماء، مجددُ مجد الأزهر، العالم العلامة، السيد الشريف : محمد شاكر بن أحمد بن عبد القادر بن عبد الوارث، من آل أبي علياء : أسرة كريمة معروفة، من أشرف الأسر وأكرمها بمدينة « جرجا » .

ولد بها في منتصف شوال سنة ١٢٨٢ (مارس سنة ١٨٦٠ م) وحفظ بها القرآن، وتلقى مبادئ التعليم . ثم رحل إلى القاهرة، إلى الأزهر الشريف، فتلقى العلم عن كبار الشيوخ في ذلك العهد، ثم صار أميناً للفتوى^(١)، مع أستاذه العظيم، الشيخ العباسي المهدي، وأصهر إلى جدتي، لأخي، العلامة الكبير، إمام العربية غير مدافع، العارف بالله « الشيخ هرون بن عبد الرازق »^(٢) .

(١) صدر قرار تعيينه في ١٥ رجب سنة ١٣٠٧ (مارس ١٨٩٠) .

(٢) ولد بقرية « بنجا » وهي قرية قديمة من قرى مركز طهطا بمديرية جرجا، في يوم الخميس ٢٥ جمادى الأولى سنة ١٢٤٩، وتوفي فجر يوم السبت ٢٦ جمادى الأولى سنة ١٣٣٦ رضي الله عنه .

ثم ولى منصب « نائب محكمة مديرية القليوبية »^(١) ومكث فيه نحو سبع سنين ، إلى أن اختير قاضياً لقضاء السودان في سنة ١٣١٧^(٢) .

وهو أول من ولى هذا المنصب ، وأول من وضع نُظْم القضاء الشرعي في السودان ، على أوثق الأسس وأقواها .

ثم عُيِّنَ في سنة ١٣٢٢ شيخاً لعلماء الإسكندرية ، فوضع القواعد الثابتة لتنظيم المعاهد الدينية الإسلامية ، حتى تؤتى ثمرها ، وتخرج المسلمين رجالاً هداة ، يعيدون للإسلام مجده في أنحاء الأرض .

ثم عُيِّنَ وكيلاً لشيخة الجامع الأزهر الشريف^(٣) ، فبذَرَ فيه بذور الإصلاح ، وتعهَّد غرسه حتى قوى واستوى ، أو كاد .

إلى أن سُمِّ الدسائس تُحاك حوله ، داخل الأزهر وخارجه ، فانتَهَزَ فرصة إنشاء الجمعية التشريعية في (سنة ١٩١٣ م) فسعى إلى أن صار عضواً فيها ، معيّناً من قِبَل الحكومة المصرية ، وبذلك ترك المناصب الرسمية ، وأبى أن يعود إلى شيء منها ، ولم يخضع بعد ذلك لشيء من مغرياتِها ، بل فضَّل أن يمشي حرّاً الرأي والعمل ، والقلب والقلم .

وكانت له في الصحف ، أثناء الحرب العظمى ، جولاتٌ صادقة ، ومقالاتٌ كثيرة ، لا يزال صداها يدوي في أذهان كثير ممن عُنُوا بالشئون السياسية في ذلك الوقت ، إذ كان مرمى كتاباته كلها إلى الدفاع عن بيضة الإسلام ، وردِّ كيد المهاجمين ، من المعتدين والخائنين ، خشية أن يكون ما كان ، من تقطُّع أوصال

(١) صدر بذلك الأمر العالي في ٧ شعبان سنة ١٣١١ (١٣ فبراير سنة ١٨٩٤) .

(٢) صدر بذلك الأمر العالي في ١٠ ذى القعدة سنة ١٣١٧ (١١ مارس سنة ١٩٠٠) .

(٣) صدرت بذلك الإرادة السنية في ٩ ربيع الثاني سنة ١٣٢٧ (٢٩ أبريل سنة ١٩٠٩) .

الأمة الإسلامية ، وتفرقها أئمة متباينة ، بيدعة القوميات التي اخترعتها أوربة ،
 لتفرق بها كلمة المسلمين ، وتضرب بعضهم ببعض ، ولتفتنهم عن المبدأ السياسي
 والاجتماعي السليم ، الذي وضعه الله لهم ، وأمرهم باتباعه والعض عليه بالنواجذ :
 (إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ، وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ ^(١)) . (وَإِنْ هَذِهِ
 أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ، وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ ^(٢)) . (مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ،
 وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ ، تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا
 يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا ، سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ،
 ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ ، وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ
 فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَمْوَى عَلَى سُوقِهِ ، يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ ،
 وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ^(٣)) .

ثم قامت الثورة المصرية في سنة ١٩١٩ م ، فضرب فيها بسهم وافر ،
 وتبعه أهل الأزهر قاطبة ، فكان هو الروح الوثابة فيهم ، وكان هو القائد ،
 وكان هو الزعيم .

وكتب في الشؤون السياسية المصرية عشرات من المقالات في الصحف ، أبانت
 عن بعد نظره ، وصدق فراسته ، حتى لقد توقع فيها كثيراً مما حصل بعد سنين ،
 إذ درس مرأى السياسة الإنكليزية في شؤون الأمة المصرية والأمة الإسلامية ،
 وعرف كيف يستعون إلى نيل مقاصدهم ، حتى لقد كنا في العهد القريب ، إذا
 أدلهم الخاطب ، واضطربت الأمور : رجعنا إلى مقالاته في الظروف المشابهة

(١) سورة الأنبياء (٩٢) .

(٢) سورة المؤمنون (٥٢) .

(٣) سورة الفتح (٢٩) .

لها ، فوجدنا أنه يكاد يصف ما نحن فيه ، وكأنه يكتب حين قرأناه ، وكأنه ينظر إليه بنور الله .

ولم يفكر يوماً واحداً في خوض معترك الأحزاب المصرية ، بل كان يترفع عن أن يسلم مقادفه إلى أحد من الناس ، كأنه من كان ، كما أنى من قبل أن يعود إلى إسماعيل المصائب الحكومية ، وكان يقول للزعماء والقادة قولة الحق ، فينقد خطأ الخطي ، ويمدح صواب المصيب ، وعن ذلك كان يظن كثير من الناس أن له هوى أو ضلعاً مع بعض الأحزاب أو الزعماء ، إذ كان يكثر خطأ الخطي ، فيكثر من نقده والنصيحة له ، فيظن المنقذ أو أنصاره وأتباعه أن الناقد من خصومه ، أو من أنصار خصومه .

وبجانب هذا لم يدع مسألة شرعية أو اجتماعية أثرت في الصحف مما يتعلق بشئون الإسلام والمسلمين - : إلا قال فيها ما يراه حقاً وصواباً ، وصدع بما أمر الله به الهداة والهداة ، وأعرض عن المنكرين ، ثقة بربه ، وتوكلاً عليه ، إذ كان أبرز سجايه أنه صلب في دينه ، صلب في عقيدته ، صلب في رأيه ، شجاع غير جبان ، لا يهرب أحداً من الناس : ولا يخشى إلا الله . أما من الوجهة العلمية فإنه أقوى رجل ظهر في الأزهر في العلوم العقلية كلها ، ولذلك لم يكن بضمد له أحد في مناظرة أو جدال ، لإبداعه في إقامة الحجج وإلزام المناظر ، لخصب ذهنه وتسلسل أفكاره ، وانتظامها على قواعد المنطق الصحيح السليم .

وقد قرأ لنا من الكتب والعلوم الكثير الطيب ، قرأ لنا التفسير مرتين : تفسير البغوى ، وتفسيره الذي . وقرأ لنا من كتب السنة : صحيح مسلم ، وسنن الترمذى ، وسنن النسائى ، وشيئاً من صحيح البخارى . ومن العلوم الأخرى :

الهداية في فقه الحنفية ، وجمع الجوامع في الأصول ، والخبيص في للنطق ،
والرسالة البيانية في البيان ، وكثيراً من الرسائل الصغيرة في علوم مختلفة .

وهذا غير ما قرأه من الكتب ، ولم أكن من حاضريه ، بعد إتمامي
الدراسة واشتغالي بالمناصب الحكومية .

ومند بضع سنين اعتزل الدنيا ، فأقعدته المرض في المنزل ، بل ألزمت
الفراش ، إذ أصابه الفالج ، فأحمله صابراً محتسباً ، راضياً عن ربه وعن نفسه ،
حوقلاً أنه قضى دينه ، فقام بما وجب عليه خير قيام ، نحو دينه ونحو أمته ،
منتظراً دعوة ربه لعباده الصالحين : (يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ . ارْجِعِي
إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً . فَادْخُلِي فِي عِبَادِي . وَادْخُلِي جَنَّتِي ^(١)) .

تولاه الله بموئنه ورعايته ، وتغمدته بمفوه ورحمته .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

وكتب

أبو الأشبال

عفا الله عنه

الثلثاء } ٢٧ جادى الثانية سنة ١٣٥٧
٢٣ أغسطس سنة ١٩٣٨

(١) سورة الفجر (٢٧ - ٣٠) .

جريدة المراجع

التفسير

الكتاب	الأجزاء	المؤلف ووفاته	الطبع وتاريخه
تفسير الطبري	٣٠	محمد بن جرير	٣١٠ بولاق ١٣٢٣
» البيضاوي		القاضي البيضاوي	٦٨٥ » ١٢٨٣
حاشية الشهاب	٨	الشهاب الخفاجي	١٠٦٩ مصر ١٣١٤
الدر المنثور	٦	الجلال السيوطي	٩١١ » ١٣٥٥
المصاحف	١	ابن أبي داود	٣١٦

الحديث والمصطلح

الكتاب	الأجزاء	المؤلف ووفاته	الطبع وتاريخه
صحيح البخاري	٩	البخاري	٢٥٦ بولاق ١٣١٣
فتح الباري ^(١)	١٣	ابن حجر العسقلاني	٨٥٢ » ١٣٠١
شرح المعنى على البخاري	٢٥	المعنى	٨٥٥ مصر ١٣٤٨
شواهد التوضيح على البخاري	١	ابن مالك	٦٧٢ الهند ١٣١٩
صحيح مسلم	٢	مسلم بن الحجاج	٢٦١ بولاق ١٢٩٠
» »	٨	» » »	الاستقانة ١٣٣٤

(١) كل ما أشرنا فيه إلى صفحات البخاري فإنما نريد به المتن الذي بحاشية [فتح الباري] وإذا أردنا غيره ذكرناه صريحاً :

الكتاب	الأجزاء	المؤلف ووفاته	الطبع وتاريخه
شرح النووي على مسلم	١٨	النووي ٦٧٦	مصر ١٣٤٩
سنن أبي داود ^(١)	٤	أبو داود السجستاني ٢٧٥	الهند ١٣٢٣
عون المعبود	٤	شمس الحق العظيم آبادي	حلب ١٣٥١
معالم السنن	٤	أبو سليمان الخطابي ٣٨٨	
سنن الترمذي		ذكرنا نسخها تفصيلاً في أول المقدمة	
سنن النسائي	٢	النسائي ٣٠٣	مصر ١٣١٢
ابن ماجه	٢	ابن ماجه ٢٧٣	» ١٣١٣
الموطأ	٣	الإمام مالك ١٧٩	» ١٣٤٣
شرح السيوطي		جلال الدين السيوطي ٩١١	
الموطأ	١	محمد بن الحسن ١٨٩	الهند ١٣٢٨
مسند أحمد ^(٢)	٦	الإمام أحمد بن حنبل ٢٤١	مصر ١٣١٣
مسند الطيالسي	١	أبو داود الطيالسي ٢٠٤	الهند ١٣٢١
المستدرک	٤	الحاكم أبو عبد الله ٤٠٥	» ١٣٣٤
سنن الدارمي	٢	الدارمي ٢٥٥	دمشق ١٣٤٩
المنتقى	١	ابن الجارود ٣٠٧	الهند ١٣٠٩
سنن الدار قطني	١	الدار قطني ٣٨٥	» ١٣١٠
السنن الكبرى	١٠	البيهقي ٤٥٨	» ١٣٤٤
الجواهر النقي		ابن التركاوي ٧٤٥	
شرح معاني الآثار	٢	الطحاوي ٣٢١	» ١٣٠٢

(١) كل ما أشرنا فيه إلى صفحات أبي داود فإنما أردنا به هذه الطبعة التي مع الشرح .

(٢) نذكر في الشرح كثيراً أرقاماً للأحاديث التي من مسند أحمد ، وهذه الأرقام إنما وضعناها في نسختي من أجل الفهارس المفصلة التي شرعت في عملها للمسند منذ بضع سنين .

الكتاب	الأجزاء	المؤلف ووفاته	الطبع وتاريخه
اختلاف الحديث	١	الإمام الشافعي	٢٠٤ بولاق ١٣٢٦
التحقيق في أحاديث الخلاف	١	ابن الجوزي	٥٩٧ خط ٦٢٤
المنتقى	١	المجد بن نيمية	٦٥٢ خط ٧١١
»	٢	D D D	١٣٥٠ مصر
نيل الأوطار	٩	الشوكاني	١٢٥٥ مصر ١٣٤٤
قيام الليل	١	ابن نصر المروزي	٢٩٤ الهند ١٣٢٠
تأويل مختلف الحديث	١	ابن قتيبة	٢٧٦ مصر ١٣٢٦
عمل اليوم والليلة	١	ابن السني	٣٦٤ الهند ١٣١٥
العمل	٢	ابن أبي حاتم	٣٢٧ مصر ١٣٤٣
بلوغ المرام	١	الحافظ ابن حجر	٨٥٢ مصر ١٣٥٢
تلخيص الحبير	١	D D D	الهند ١٣٠٣
جمع الفوائد	٢	ابن سليمان القاسمي	١٠٩٤ الهند ١٣٤٥
مجمع الزوائد		الحافظ الهيثمي	٨٠٧ مصر ١٣٥٢
الترغيب والترهيب	٤	الحافظ المنذري	٦٥٦ مصر الطبعة الأخيرة
نصب الرابة	٢	الحافظ الزيلعي	٧٦٢ الهند ١٣٠١
المخارج	١	يحيى بن آدم	٢٠٣ مصر ١٣٤٧
ذخائر الواريث	٤	العلامة النابلسي	١١٤٣ مصر ١٣٥٢
مفتاح البخاري	١	محمد الشريف للتوقادي	{ الأستانة ١٣١٣
مفتاح مسلم		الحافظ العراقي	٨٠٦
طرح التثريب	٨	وابنه أبو زرعة	{ مصر ١٣٥٣
الجامع الصغير	٢	السيوطي	٩١١ D ١٣٥٢
علوم الحديث		ابن الصلاح	٦٤٣
وشرحه	١	الحافظ العراقي	{ حلب ١٣٥٠

الكتاب	الأجزاء	المؤلف ووفاته	المطبع وتاريخه
تدريب الراوى	١	السيوطى	مصر ١٣٠٧
الألفية فى المصطلح وشرحنا عليها	١	» أحمد محمد شاكر	» } ١٣٥٣
اختصار علوم الحديث لابن كثير وشرحنا عليه	١	الحافظ ابن كثير أحمد محمد شاكر	» } ١٣٥٥

الفقه على المذاهب

الكتاب	الأجزاء	المؤلف ووفاته	المطبع وتاريخه
الرسالة	١	الإمام الشافعى	مصر ١٣٥٧
الأم	٧	» »	بولاق ١٣٢٦
مختصر المزنى		المزنى	بهامش الأم
المدونة	١٦	سجنون بن سعيد	مصر ١٣٢٤
المغنى	١٢	ابن قدامة	» ١٣٤١
بداية المجتهد	٢	ابن رشد	» ١٣٢٩
الحلى	١١	ابن حزم	» ١٣٤٧
المجموع	٩	النووى	» ١٣٤٥
مسائل أبى داود	١	أبو داود السجستانى	» ١٣٥٣

التراجم ورجال الحديث

الكتاب	الأجزاء	المؤلف ووفاته	المطبع وتاريخه
تهذيب السكال	١٢	الحافظ المزنى	خط بدار الكتب
تهذيب التهذيب	١٢	الحافظ ابن حجر	الهند ١٣٢٧
تقريب التهذيب	١	» » »	» ١٣٢٠

الكتاب	الأجزاء	المؤلف ووفاته	الطبع وتاريخه
الإصابة	٨	الحافظ ابن حجر	مصر ١٣٢٧
تعجيب المعقمة	١	» » »	الهند ١٣٢٤
لسان الميزان	٦	» » »	» ١٣٢٩
خلاصة أسماء الرجال	١	الخزرجي ألفه	بولاق ١٣٠١
ميزان الاعتدال	٣	الحافظ الذهبي	مصر ١٣٢٥
تذكرة الحفاظ	٤	» »	الهند ١٣٣٣
المشبه	١	» »	ليدن ١٨٦٣ م
الجمع بين رجال الصفيين	٢	ابن طاهر المقدسي	الهند ١٣٢٣
التاريخ الصغير	١	البخاري	» ١٣٢٥
الأنساب	١	السماعاني	ليدن ١٩١٢ م
الطبقات	٨	ابن سعد	» ١٣٢٢
المؤلف والمختلف	١	عبد الغني الأزدي	الهند ١٣٢٧
تاريخ بغداد	١٣	الخطيب البغدادي	مصر ١٣٤٩
وفيات الأعيان	٢	ابن خلكان	بولاق ١٢٥٩
الديباج المذهب	١	ابن فرحون	مصر ١٣٢٩
معجم الأدباء	٧	ياقوت الحموي	» ١٣٢٣
يفية الوعاة	١	السيوطي	» ١٣٢٦
حطبقات علماء أفريقيا	١	أبو العرب الإفريقي بعد	باريس ١٣٢٢
الاشتقاق	١	ابن دريد	غوتنجن ١٨٥٤ م
الاستيعاب	٢	ابن عبد البر	الهند ١٣١٨
أسد الغابة	٥	ابن الأثير	مصر ١٢٨٠
تاريخ أصبهان	١	أبو نعيم الأصبهاني	ليدن ١٩٣١ م
الكنى والأسماء	١	الدولابي	الهند ١٣٢٢
فتوح مصر	١	ابن عبد الحكم	ليدن ١٩٢٠ م

اللغة

الكتاب	الأجزاء	المؤلف ووفاته	الطبع وتاريخه
لسان العرب	٢٠	ابن منظور	٧١١ بولاق ١٣٠٠
مشارك الأنوار	٢	القاضي عياض	٥٤٤ فاس ١٣٢٨
الصحيح	٢	الجوهري	٣٩٣ بولاق ١٢٨٢
الجمهرة	٣	ابن دريد	٣١١ الهند
غريب القرآن	١	ابن عَزَير السجستاني	٣٣٠ مصر ١٣٢٥
مفردات القرآن	١	الراغب الأصفهاني	٥٠٥ مصر ١٣٢٤
المعين	١	الخليل بن أحمد	١٧٥ بغداد
القاموس	١	الفيروز آبادي	٨١٧ خط ١٠٤٣
القاموس	٢	» »	بولاق ١٢٧٢
شرح القاموس	١٠	الزبيدي	١٢٠٥ مصر ١٣٠٧
النهاية	٤	ابن الأثير	٦٠٦ مصر ١٣١١
الفائق	٢	الزنجشري	٥٣٨ الهند ١٣٣٤

علوم مختلفة

الكتاب	الأجزاء	المؤلف ووفاته	الطبع وتاريخه
الحيوان	٧	الجاحظ ٢٥٥	مصر ١٣٥٧
جامع بيان العلم	٢	ابن عبد البر ٤٦٣	مصر ١٣٤٦
محاضرة الأوائل	١	علاء الدين البسنوي في العاشر	بولاق ١٣٠٠
مرشد المعلم	١	الدكتور الفمراوي حفظه الله	دار الكتب ١٩٣٤ م
شرح الأشموني على الألفية	٣	أبو الحسن الأشموني ٩٠٠	بولاق ١٢٧٣
شرح ابن يعرب على المفصل		أبو البقاء بن يعرب ٦٤٢	مصر الطبعة المنيرة
المزهر		السيوطي ٩١١	بولاق ١٢٨٢
معجم البلدان	٨	ياقوت الحموي ٦٢٦	مصر ١٣٢٣
الفهرست	١	ابن التديم من أواخر الرابع	مصر ١٣٤٨
مفتاح السعادة	٢	طاش كبرى زاده ٩٦٢	الهند ١٣٢٩
كشف الظنون	٢	حاجي خليفة ١٠٦٧	الأستانة ١٣١٠
نتيجة الجيب الرسمية للحكومة المصرية			١٣٤٥ ، ١٣٥٦

الجامع الصحيح

وهو

سُنةُ الترمذي

لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة

٢٠٩ - ٢٧٩ هـ

مَنْ كَانَ فِي بَيْتِهِ
هَذَا الْكِتَابُ فَكَأَنَّهُ
فِي بَيْتِ نَبِيِّكُمْ

بمحقق وأستاذ

أحمد محمد شاكش

القاضي الشرعي

الجزء الأول

مكتبة الطبع والنشر
شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر
محمد عبد الحميد وشركاه - خافض

قال أبو عيسى الترمذی :

« صَنَّفْتُ هَذَا الْكِتَابَ وَعَرَضْتُهُ عَلَى عُلَمَاءِ الْحِجَازِ وَالْعِرَاقِ
وخراسانَ فَرَضُوا بِهِ . وَمَنْ كَانَ فِي بَيْتِهِ هَذَا الْكِتَابُ
فَكَأَنَّمَا فِي بَيْتِهِ نَبِيٌّ يَقُولُ » .

تذكرة الحفاظ (٢ : ١٨٨) .

تهذيب التهذيب (٩ : ٣٨٩) .

مفتاح السعادة (٢ : ١١) .



قال الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي في (شروط الأئمة أصحاب الكتب الستة)
وهو جزء مخطوط :

« سَمِعْتُ الْإِمَامَ أَبَا إِسْمَاعِيلَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيَّ بِهَرَاةَ ،
وَجَرَى بَيْنَ يَدَيْهِ ذِكْرُ أَبِي عَيْسَى التِّرْمِذِيِّ وَكِتَابُهُ :
كِتَابُهُ عِنْدِي أَنْفَعُ مِنْ كِتَابِي الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمَ ، لِأَنَّ كِتَابِي
لِلْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمَ لَا يَقِفُ عَلَى الْفَائِدَةِ مِنْهُمَا إِلَّا الْمُهَيِّجَرُ الْعَالِمُ ،
وَكِتَابُ أَبِي عَيْسَى يَصِلُ إِلَى فَائِدَتِهِ كُلِّ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ » .
وأبو إسماعيل الأنصاري . هو شيخ الإسلام المروى صاحب كتاب « منازل السائرين » .

رموز نسخ الترمذی التي اعتمدنا عليها في التصحيح وأشرنا إلى اختلافها في التعليق

- ب طبعة بولاق سنة ١٢٩٢ وقد تلقيت الكتاب فيها سماها من مولای الوالد الأستاذ الأكبر الشيخ محمد شاكر ، مع مقابلتها على نسخ أخرى مطبوعة في الهند ومخطوطة ، وذلك في سنتي ١٣٣١ و ١٣٣٢ .
- ب طبعة بولاق سنة ١٢٩٢ نسخة الأستاذ العلامة الشيخ أحمد الرفاعي المالكي ، وقد قرأ الكتاب فيها درساً وصححها وضبطها بخطه في سنة ١٣١١ .
- ج مخطوطة الشيخ فابند السندی عمت المدينة المنورة في القرن الماضي ، وقد قرأها وصححها بنفسه في سنة ١٢٢١ ، وهي من أصح النسخ .
- د مخطوطة بدار الكتب المصرية وتاريخها سنة ٧٢٦ .
- ه طبعة دهل بالهند سنة ١٣٢٨ .
- و طبعة الهند بفخر [العلامة المباركفوري سنة ١٣٤١ - سنة ١٣٥٣ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال أبو عيسى محمد بن سَوْرَةَ الترمذی :

أبواب الطهارة

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

باب

مَا جَاءَ لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طَهْوَرٍ

١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَاثَةَ عَنْ سَمَّاكِ بْنِ حَرْبٍ (١) وَحَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ سَمَّاكِ عَنْ مُطَهِّبِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ ابْنِ عُمرَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طَهْوَرٍ »

(١) هذه حاء مهمله مفردة ، يكتبها علماء الحديث عند الانتقال من إسناد إلى إسناد . وهي مأخوذة من التحويل . أو من الحائل بين الإسنادين . أو عبارة عن قوله « الحديث » قال ابن كثير في اختصار علوم الحديث (ص ١٦٣) : « ومن الناس من يتوهم أنها حاء معجمة ، أي إسناد آخر ، والاشهور الأول ، وحكى بعضهم الإجماع عليه » . فالمراد هنا أن الترمذی روى الحديث عن قتيبة بإسناده إلى سمالك ، ثم تحول منه إلى إسناد آخر رواه به عن هناد إلى سمالك أيضا ، ثم اجتمع الإسنادان في سمالك بن حرب ، وقس على هذا كل ما تراه في هذا الكتاب وفي سائر كتب الحديث .

وَلَا صَدَقَةٌ مِنْ غُلُولٍ^(١) . قَالَ هَذَا^(٢) فِي حَدِيثِهِ : « إِلَّا بِطُهْرٍ^(٣) » .
 قَالَ أَبُو عِيَسَى : هَذَا الْحَدِيثُ أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَحْسَنُ^(٤) . وَفِي
 الْبَابِ عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ عَنْ أَبِيهِ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، وَأَنَسَ . وَأَبُو الْمَلِيحِ بْنُ
 أَسَامَةَ أَنَّهُ « عَامِرٌ^(٥) » وَيُقَالُ « زَيْدُ بْنُ أَسَامَةَ بْنِ عُمَيْرٍ الْمُدَلِّيُّ » .

٢ بَاب

مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الطُّهُورِ

٢ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَوْسَى الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنُ بْنُ عِيَسَى [الْقَزَازِ^(٦)]،

(١) طهور : يجوز فيها ضم الطاء وفتحها . والغلول - بضم الغين - : الحياطة في المئتم ،
 والسرقة من الغنيمة ، وكل من خان في شيء خفية فقد غل . وسميت غلولا لأن الأيدي
 فيها مغلولة أي ممنوعة . قال القاضي أبو بكر بن العربي : « فالصدقة من مال حرام
 في عدم القبول واستحقاق العقاب كالصلاة بغير طهور في ذلك » . وفي صحيح مسلم
 (١ : ٨٠) في رواية هذا الحديث : أن عبد الله بن عمر دخل على ابن عمر يعوده
 وهو مريض ، فقال : « ألا تدهو الله لي يا ابن عمر » فروى له هذا الحديث ، ثم قال :
 « وكنت على البصرة » يعني أنك كنت والياً على البصرة . وخشى ابن عمر أن يكون
 ابن عمر أصاب في ولايته شيئاً من المظالم التي لا يخلو منها الولاية ، وأن يكون ما في يده
 من الأموال دخله شيء مما يدخل على الولاية من المال من غير حله . وامل ابن عمر أراد
 بترك الدعاء له وبهذا التلميل أن يؤدبه ، وبينه له ما يحشى عليه من الفتنة ، ويحمله على
 الخروج مما في ماله من الحرام ، ليطيق الله ثوباً طاهراً .

(٢) في نسخة هند ب « وقال » .

(٣) الحديث رواه : مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه .

(٤) سيأتي قريباً أن في الباب عن أبي هريرة ، وهو ما أخرجه البخاري ومسلم عنه مرفوعاً :

« لا يقبل الله صلاة أحكم إذا أحدث حتى يموضاً » وهو أصح من حديث ابن عمر هذا .

فوصف الترمذي له بأنه أصح شيء في الباب ، فيه نظر .

(٥) في ح « عامر بن أسامة » .

(٦) الزيادة من ح ونسخة هند ب .

حدثنا مالك بن أنس^(١)، ع حدثنا قتيبة عن مالك عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِذَا تَوَضَّأَ الْعَبْدُ الْمُسْلِمُ، أَوْ الْمُؤْمِنُ، فَغَسَلَ وَجْهَهُ خَرَجَتْ مِنْ وَجْهِهِ كُلُّ خَطِيئَةٍ نَظَرَ لَهَا بَيْنَهُ مَعَ الْمَاءِ، أَوْ مَعَ آخِرِ قَطْرِ الْمَاءِ، أَوْ نَحْوِ هَذَا^(٢)، وَإِذَا^(٣) غَسَلَ يَدَيْهِ خَرَجَتْ مِنْ يَدَيْهِ كُلُّ خَطِيئَةٍ بَطَشَتْهَا يَدَاهُ مَعَ الْمَاءِ، أَوْ مَعَ آخِرِ قَطْرِ الْمَاءِ^(٤)، حَتَّى يَخْرُجَ نَتِيجًا مِنَ الذُّنُوبِ».

[قال أبو عيسى^(٥): هذا حديث حسن صحيح، وهو حديث مالك عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة.

وأبو صالح والد سهيل هو «أبو صالح السَّمان»، واسمُهُ «ذَكْوَان» وأبو هريرة اُخْتَلِفَ^(٦) فِي اسْمِهِ، فَقَالُوا: «عَبْدُ شَمْسٍ» وَقَالُوا: «عَبْدُ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو» وَهَكَذَا قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، وَهُوَ الْأَصَحُّ^(٧).

[قال أبو عيسى^(٥): وفي الباب عن عثمان [بن عفان^(٥)]، وثوبان، والضراري، وعمر بن عبدسة، وسلمان^(٨)، وعبد الله بن عمرو.

(١) هو في الموطأ رواية يحيى في «باب جامع الوضوء» (١ : ٥٣).

(٢) قوله «أو نحو هذا» ليس في الموطأ.

(٣) في نسخة عند س و ع «فإذا»، وهو الموافق للموطأ.

(٤) في الموطأ زيادة: فإذا غسل رجله خرجت كل خطيئة مشتها رجلاه مع الماء، أو مع

آخر قطر الماء، وهذه الزيادة في مسلم أيضا (١ : ٨٥).

(٥) الزيادة من ع.

(٦) في ع «اختلفوا».

(٧) في ع «وهذا أصح».

(٨) سلمان لم يذكر في ع.

والصَّنَابِجِيُّ الَّذِي رَوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ لَيْسَ لَهُ سَمَاعٌ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَأَسْمُهُ «عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عُسَيْلَةَ» وَيُكْنَى «أَبَا عَبْدِ اللَّهِ» رَحَلَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ^(١) فَقَبِضَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ فِي الطَّرِيقِ ^(٢) . وَقَدْ رَوَى عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَادِيثَ . وَالصَّنَابِجِيُّ بْنُ الْأَعْمَرِ الْأَحْمَسِيُّ صَاحِبُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُقَالُ لَهُ الصَّنَابِجِيُّ ، أَيْضًا . وَإِنَّمَا حَدِيثُهُ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : «إِنِّي مُكَاثِرٌ بِكُمْ الْأُمَمَ فَلَا تَقْتَتِلُنِي بَعْدِي» ^(٣) .

٣

باب

مَا جَاءَ أَنَّ مِفْتَاحَ الصَّلَاةِ الطُّهُورُ ^(٤)

٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَهَنَّادٌ وَمَحْمُودُ بْنُ غَزْيَلَانَ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ وَحْدَنَةَ مُحَمَّدِ بْنِ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ [بْنُ مَهْدِيٍّ] ^(٥) حَدَّثَنَا

(١) فِي نَسْخَةِ بَهَامِشَ ب : «وَالصَّنَابِجِيُّ هَذَا الَّذِي رَوَى عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي فَضْلِ الطُّهُورِ هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الصَّنَابِجِيُّ ، وَأَسْمُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عُسَيْلَةَ ، هُوَ صَاحِبُ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ، وَلَمْ يَلْقَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، رَحَلَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» .

(٢) حَدِيثُ الصَّنَابِجِيِّ فِي الْمَوْعِظَاتِ (١ : ٥٢) وَسَمَاءُ «عَبْدُ اللَّهِ الصَّنَابِجِيُّ» . وَتَقِلُّ السِّيَاطِلُ عَنْ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ قَالَ : «سَمِعْتُ ابْنَ مَعِينٍ عَنْ أَحَادِيثِ الصَّنَابِجِيِّ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ فَقَالَ : مَرْسَلَةٌ ، لَيْسَ لَهُ صَحِيحَةٌ ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ ، وَلَيْسَ هُوَ عَبْدًا لَهُ» .

(٣) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (٤ : ٣٥١) وَابْنُ مَاجَهَ (٢ : ٢٤٠ ، ٢٤١) .

(٤) يَضُمُّ لِلطَّاءِ ، وَيَجُوزُ فَتْحُهَا ، وَالْمُرَادُ بِهِ أَيْضًا الْمَصْدَرُ .

(٥) الزِّيَادَةُ عَنْ نَسْخَةِ عِنْدَ ب وَ ج .

سفيان عن عبد الله بن محمد بن عَمِيلٍ عن محمد بن الحنفية^(١) عن علي بن النضر
صلى الله عليه وسلم قال^(٢) : « مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الظَّاهِرُ ، وَتَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ ،
وَتَحْدِيدُهَا التَّسْلِيمُ »^(٣) .

قال أبو عيسى : هَذَا الْحَدِيثُ^(٤) أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَحْسَنُ^(٥) .
وعبد الله بن محمد بن عَمِيلٍ هُوَ صَدُوقٌ ، وَقَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ
مِنْ قَبْلِ حَفِظِهِ .

[قال أبو عيسى^(٦)] : وَسَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقُولُ : كَانَ أَحَدُ
ابْنِ حَنْبَلٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَالْحَمِيدِيُّ يَحْتَجُّونَ بِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
مُحَمَّدٍ بْنِ عَمِيلٍ . قَالَ مُحَمَّدٌ : وَهُوَ مُقَارِبُ الْحَدِيثِ^(٧) .
[قال أبو عيسى^(٦)] : وَفِي الْبَابِ هُنَّ جَابِرٌ وَأَبِي سَعِيدٍ .

(١) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ ، وَأُمُّهُ : خَوْلَةُ بِنْتُ جَنْفَرٍ الْخَنْفِيَّةُ ، أُمٌّ مِنْ
بَنِي خَنْفَةَ ، فَاشْتَهَرَ مُحَمَّدٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى أُمِّهِ .

(٢) فِي ع « قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » .

(٣) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ وَأَحْمَدُ وَالشَّافِعِيُّ وَالْبَزَّازُ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَابْنُ الْبَلْكِينِ .

(٤) فِي ع « حَدِيثٌ عَلَى رِضَى اللَّهِ عَنْهُ أَصَحُّ شَيْءٍ وَأَحْسَنُ فِي هَذَا الْبَابِ » .

(٥) هَذَا هُوَ الصَّوَابُ . وَرَجَّحَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْعَرَبِيِّ حَدِيثَ جَابِرٍ ، وَهُوَ غَيْرُ جَيِّدٍ ،
فَإِنْ حَدِيثَ جَابِرٍ رَوَاهُ أَحَدُ بَرَنَمَ [(١٥٧١٥ هـ / ٣٤٠ م)] مِنْ طَرِيقِ أَبِي يَحْيَى
الْقَتَاتِ ، وَهُوَ صَدُوقٌ فِي حَدِيثِهِ لَيْتَ . وَسَيَأْتِي فِي آخِرِ الْبَابِ مِنْ رِوَايَةِ الْمُؤَلِّفِ .

(٦) الزِّيَادَةُ مِنْ ع .

(٧) « مُقَارِبٌ » يَجُوزُ فِيهِ فَتْحُ الرَّاءِ ، بِمَعْنَى أَنْ غَيْرَهُ يُقَارَبُهُ فِي الْحِفْظِ . وَيَجُوزُ كَسْرُهَا [] ،
بِمَعْنَى أَنَّهُ يُقَارَبُ غَيْرَهُ [] فَهُوَ فِي الْأَوَّلِ مَفْعُولٌ ، وَفِي الثَّانِي فَاعِلٌ ، وَلِلْعَنَى وَاحِدٌ ، قَالَ
ابْنُ الْعَرَبِيِّ . وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَمِيلٍ بْنُ أَبِي طَالِبٍ لَقَّبَهُ ، لِأَحْيَاةٍ لَمْ تَكَلَّمْ فِيهِ . بَلْ
هُوَ أَوْثَقُ مِنْ كُلِّ مَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ ، كَمَا قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ .

٤ - [حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ مُحَمَّدُ بْنُ زَنْجَوَيْهِ الْبَغْدَادِيُّ وَغَيْرُهُ وَاحِدٌ، قَالَ ^(١) حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ قَرْمٍ عَنْ أَبِي يَحْيَى الْقَتَّانِ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مِفْتَاحُ الْجَنَّةِ الصَّلَاةُ ، وَمِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الْوُضُوءُ » ^(٢)] .

٤

بَاب

مَا يَقُولُ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ

٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَهَنَادٌ قَالَا حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : « كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ قَالَ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ - قَالَ شُعْبَةُ : وَقَدْ قَالَ ^(٣) مَرَّةً أُخْرَى : أَعُوذُ ^(٤) بِكَ - مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبِيثِ . أَوْ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ ^(٥) » .

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ وَالصَّوَابُ « نَالُوا » .

(٢) الزِّيَادَةُ مِنْ ح . وَيُؤَيِّدُ صَحَّتُهَا أَنَّ الْحَافِظَ ابْنَ حَجَرَ فِي التَّائِيخِ (ص ٨٠) نَسَبَهُ إِلَى التِّرْمِذِيِّ . وَأَبُو بَكْرٍ شَيْخُ التِّرْمِذِيِّ هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ زَنْجَوَيْهِ الْفَرَزِالِيُّ .

(٣) فِي ح « وَقَالَ » .

(٤) فِي ح وَنُسْخَةٌ عِنْدَ ب « أَعُوذُ بِاللَّهِ » .

(٥) « الْحَبْثُ » الْأَوَّلِيُّ بِإِسْكَانِ الْبَاءِ الْمَوْحَدَةِ ، وَالثَّانِيَةُ بِضَمِّهَا « هَكَذَا ضَبَعَهُ الْحَافِظُ فِي

الْفَتْحِ فِي رَوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ . وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ فِي مَعَالِمِ السُّنَنِ : « الْحَبْثُ بِضَمِّ الْبَاءِ : جَاعَةٌ

الْحَبِيثِ ، وَالْخَبَائِثُ : جَمْعُ الْخَبِيثَةِ ، يَرِيدُ ذِكْرَ الشَّيَاطِينِ وَإِنَائِهِمْ . وَغَامَةُ أَصْحَابِ

الْحَدِيثِ يَهْوِلُونَ : الْحَبْثُ هَا كُنَّةُ الْبَاءِ ، وَهُوَ غَلَطٌ ، وَالصَّوَابُ مَضْمُومَةُ الْبَاءِ ، وَقَالَ

ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ : أَصْلُ الْحَبْثِ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ : الْمَكْرُوهُ ، فَإِنْ كَانَ مِنَ الْكَلَامِ فَهُوَ

مَالِشْتَمٌ ، وَإِنْ كَانَ مِنَ الْمَلَلِ فَهُوَ الْكَفَرُ ، وَإِنْ كَانَ مِنَ الطَّعَامِ فَهُوَ الْحَرَامُ ، وَإِنْ كَانَ مِنَ

[قال أبو عيسى ^(١)] : وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَزَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ وَجَابِرِ
مُؤَنِ مَسْعُودٍ .

قال أبو عيسى : حَدِيثُ أَنَسٍ أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَحْسَنُهُ .
وَحَدِيثُ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ فِي إِسْفَادِهِ أَضْطِرَابٌ ، رَوَى ^(٢) هِشَامُ الدَّسْتَوَائِيُّ
وَسَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ : [فَقَالَ سَعِيدٌ ^(٣)] : عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ هَوَافٍ
الشَّيْبَانِيِّ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ . وَقَالَ هِشَامُ [الدَّسْتَوَائِيُّ ^(٤)] : عَنْ قَتَادَةَ عَنْ
زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ . وَرَوَاهُ شُعْبَةُ وَمَعْمَرٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ . فَقَالَ ^(٥)
شُعْبَةُ : عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ . وَقَالَ مَعْمَرٌ عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ أَبِيهِ [عَنْ
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] ^(٦) .

[قال أبو عيسى : سألتُ محمداً عن هذا ؟ فقال : يحتمل أن يكون قَتَادَةُ
رَوَى عَنْهُمَا جَمِيعاً ^(٧)] .

٦ — أَخْبَرَنَا ^(٧) أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الضُّبِّيُّ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ
عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ ضَهَبٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ^(٨)

= من العراب فهو الضار » وزعم الخطابي أن رواية المحدثين خطأ ليس بجيد ، فإن
لهذا نظائر في اللغة ، مثل « كذب وكتب » بإسكان الناء وضمها . والرواية حاكمة
على الرأي . وتفسير الحبب والحبائث بالمعنى الأهم القوي قلله عن ابن الأعرابي هو الأولى
بالصواب ، ولا دليل على تقييده بنوع خاص مما يدخل تحت المعنى الوضعي .

(١) الزيادة من ع ونسخة عند ب .

(٢) في ع « وروى » .

(٣) الزيادة من ع ونسخة عند ب وفي أخرى « وقال » .

(٤) الزيادة من ع .

(٥) في ع « وقال » .

(٦) الزيادة من نسخة بهامش ب .

(٧) في ع ونسخة عند ب « حدثنا » .

(٨) ما هنا هو الذي في ع ونسخة في ب وفي أصل ب « عن النبي صلى الله عليه وسلم » .

كَانَ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ قَالَ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخُبَائِثِ .
[قال أبو عيسى ^(١)] : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ^(٢) .

٥

باب

ما يقول ^(٣) إذا خرج من الخلاء

٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ^(٤) عَنْ إِسْرَائِيلَ
[بن يونس ^(١)] عَنْ يَوْسَفَ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا
قَالَتْ : « كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ قَالَ : غُفْرَانُكَ » ^(٥) .
[قال أبو عيسى ^(١)] : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ ^(٦) ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ
حَدِيثِ إِسْرَائِيلَ عَنْ يَوْسَفَ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ .

(١) الزيادة من ع .

(٢) رواه أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه .

(٣) في نسخة عند ب « ما يقول الرجل » .

(٤) محمد بن إسماعيل هو البخاري ، ومالك بن إسماعيل هو ابن درهم الترمذي الحافظ ، وفي ت

« حدثنا محمد بن إسماعيل حدثنا حميد حدثنا مالك بن إسماعيل » وفي هـ و ك « حدثنا

محمد بن حميد بن إسماعيل حدثنا مالك بن إسماعيل » وكلاهما خطأ ، فإنه ليس في الشيوخ

شيخ يدعى « حميدا » ويروى عن مالك بن إسماعيل ، ويروى عنه البخاري ، وليس فيهم

أيضا من يدعى « محمد بن حميد بن إسماعيل » والصواب ما هنا ، وهو الموافق لما في ع .

(٥) الحديث رواه أيضا أحمد وأبو داود وابن ماجه والدارمي ، وأخرجه ابن حبان وابن

خزيمة وابن الجارود والحاكم في صحاحهم ، وصححه أبو حاتم ، وقال الذهبي في شرح

المهذب : « هو حديث حسن صحيح » . وغرابته لا تفراد إسرائيل به ، وإسرائيل

ثقة حجة .

(٦) في هـ « غريب حسن » .

وأبو بردة بن أبي موسى ^(١) اسمه: (الحاكم بن عبد الله بن قيس الأشعري)،
وَلَا نَعْرِفُ ^(٢) فِي هَذَا الْبَابِ إِلَّا حَدِيثَ عَائِشَةَ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا] مِنْ
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ^(٣) .

باب

[فِي ^(٤)] النَّهْيِ عَنْ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ

٨ — حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَخْزُومِيُّ حَدَّثَنَا سَيْفِيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ
عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ ^(٥) اللَّيْثِيُّ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: قَالَ:
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « إِذَا أَقْبَضْتُمُ الْغَائِطَ فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ
وَلَا بَوْلٍ ، وَلَا تَسْتَقْبِلُوا بِرُوحَا ، وَلَكِنْ شَرِّقُوا أَوْ غَرِّبُوا » ، فَقَالَ ^(٦)
أَبُو أَيُّوبَ: قَدِمْنَا الشَّامَ فَوَجَدْنَا مَرَجِيضَ قَدْ بُنِيََتْ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ
فَنَحَرَفُ عَنْهَا وَنَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ^(٧) .

[قَالَ أَبُو عِيسَى ^(٨)] : وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَرِثِ بْنِ جَزْءٍ

(١) فِي ب « وَأَبُو بَرْدَةَ بْنُ مُوسَى » وَهُوَ خَطَأٌ .

(٢) فِي ه و ك « وَلَا يَعْرِفُ » بِالْبَاءِ لِلْمَجْهُولِ .

(٣) الزِّيَادَةُ مِنْ ح .

(٤) الزِّيَادَةُ مِنْ ح . وَفِي نَسْخَةٍ عِنْدَ ب « مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ » .

(٥) فِي ب « عَطَاءُ بْنُ أَبِي يَزِيدَ » وَهُوَ خَطَأٌ .

(٦) فِي ح وَنَسْخَةٍ عِنْدَ ب « قَالَ » .

(٧) رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالشَّيْخَانُ .

(٨) الزِّيَادَةُ مِنْ ح وَنَسْخَةٍ عِنْدَ ب .

الرُّبَيْدِيُّ ، وَمَعْقِلُ بْنُ أَبِي الْهَيْثَمِ ^(١) ، وَيُقَالُ مَعْقِلُ بْنُ أَبِي مَعْقِلٍ ،
وَأَبِي أَمَامَةَ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، وَسَهْلُ بْنُ حَنْفٍ .

[قال أبو عيسى ^(٢)] : حديث أبي أيوب أحسنُ شئٍ في هذا الباب وأصحُّ .
وأبو أيوب اسمه « خالد بن زيد » . والزُّهْرِيُّ اسمه « محمد بن مسلم »
بن عُبَيْدِ اللَّهِ بنِ شِهَابِ الزُّهْرِيِّ ^(٣) [وكنيته ^(٤)] « أبو بكر » .
قال أبو الوليد المَكِّيُّ : قال أبو عبد الله [محمد بن إدريس ^(٥)] الشافعيُّ :
إِنَّمَا مَعْنَى قَوْلِ الْعَبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « لَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ وَلَا
بَبُولٍ ^(٦) » وَلَا تَسْتَذِيرُوهَا : إِنَّمَا هَذَا فِي الْفَيَافِي ، وَأَمَّا ^(٧) فِي الْكَثْفِ
الْمَبْنِيَّةِ لَهُ رُخْصَةٌ فِي أَنْ يَسْتَقْبِلَهَا . وَهَكَذَا قَالَ إِسْحَقُ [بن إبراهيم ^(٨)] .
وقال أحمد بن حنبل [رحمه الله ^(٩)] : إِنَّمَا الرُّخْصَةُ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي اسْتِعْدَابِ الْقِبْلَةِ بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ . وَأَمَّا ^(١٠) اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ
فَلَا يَسْتَقْبِلُهَا ^(١١) . كَأَنَّهُ لَمْ يَرِ فِي الصَّحْرَاءِ وَلَا فِي الْكَثْفِ أَنْ يَسْتَقْبِلَ
الْقِبْلَةَ ^(١٢) .

(١) هنا في ب زيادة « وأبي أمامة » وهو خطأ ، لأنه سيذكره فيها بعد .

(٢) الزيادة من ج ونسخة عند ب .

(٣) الزيادة من نسخة عند ب .

(٤) في نسخة عند ب « ولا بول » .

(٥) في ج « فأما » .

(٦) الزيادة من ج .

(٧) في ج ونسخة عند ب « فأما » .

(٨) يجوز فيه الرفع والجزم .

(٩) ج « أن تستقبل للقبلة » بالبناء للمجهول .

٧

باب

[ما جاء من ^(١) الرخصة في ذلك]

٩ — حدثنا محمد بن بشارٍ ومحمد بن أثنى قالَا حدثنا وهبُ بن جَرِيرٍ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ أَهْمَانَ بْنِ صَالِحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : « نَعَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ ^(٢) بِبَوْلٍ ، فَرَأَيْتُهُ قَبْلَ أَنْ يُقْبِضَ بِعَامٍ يَسْتَقْبِلُهَا ^(٣) » .

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ وَعَائِشَةَ وَصَّارٍ [بَنِي يَسِيرٍ ^(٤)] .

[قَالَ أَبُو عِيسَى ^(١)] : حَدِيثُ جَابِرٍ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ .

١٠ — وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ ابْنُ لُحَيْمَةَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ : « أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَبُولُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ ^(٢) » حَدَّثَنَا بِذَلِكَ قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا ابْنُ لُحَيْمَةَ .

وَحَدِيثُ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ لُحَيْمَةَ .

(١) الزيادة من م .

(٢) مكنا روايتنا سماها ، وهو موافق لبعض النسخ ، وفي م و ب « تستقبل القبلة » بالبناء للمفعول .

(٣) رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والبرار وابن الجارود وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطني ، وحسنه البرار وصححه ابن السكن ، كما نقله الشوكاني .

وابن لهيعة ضعيف عند أهل الحديث . ضعفه يحيى بن سعيد القطان وغيره
[من قبل حفظه ^(١)]

١١ - حدثنا هناد حدثنا عبدة [بن سليمان ^(٢)] عن عبيد الله
بن عمر ^(٣) عن محمد بن يحيى بن حبان ^(٤) عن حمه واسم بن حبان عن
آبن ^(٥) عمر قال : « رقيت يوماً على بيت حفصة ، فرأيت النبي صلى الله
عليه وسلم على حاجته مستقبلاً الشام مستقبراً الكعبة » .
[قال أبو عيسى ^(٦)] : هذا حديث حسن صحيح ^(٧) .

(١) الزيادة من ع . وابن لهيعة - بفتح اللام وكسر الهاء - هو عبد الله بن لهيعة بن
عقبة الغافقي ، أبو عبد الرحمن المصري القاضي الفقيه ، وهو ثقة صحيح الحديث . وقد
تكلم فيه كثيرون بغير حجة من جهة حفظه ، وقد ثبتنا كثيراً من حديثه ، وثبتنا
كلام العلماء فيه ، فترجع لدينا أنه صحيح الحديث ، وأن ما قد يكون في الرواية من
الضعف إنما هو من فرقه أو من دونه ، وقد يخطئ هو كما يخطئ كل عالم وكل راو .
وروى أبو داود عن أحمد بن حنبل قال : « ومن كان مثل ابن لهيعة بمصر في كثرة
حديثه وضبطه وإتقانه ؟ » . وقال سفيان الثوري : « عند ابن لهيعة الأصول وعندنا
الفروع » . وهذا الحديث الذي أخرجه الترمذي وابن لهيعة إنما أخرجه لأنه رواه عن أبي الزبير
عن جابر عن أبي قتادة ، وغيره رواه عن مجاهد عن جابر فقط ، ولا مانع من صحة
الروایتين ، كما تراه في كثير من الأحاديث ، وليست إحداهما بناقضة للأخرى .

(٢) الزيادة من ع .

(٣) في ب « عمرو » وهو خطأ .

(٤) « حبان » بفتح الحاء المهملة . وضبطت في بعض الطباعات بالكسر ، وهو تصحيف
وخطأ .

(٥) في ب « عن عمر » وهو خطأ ، صححه في نسخنا من نسخ خطية ، وكذلك صححناه
عن ع . والحديث معروف في كتب السنة أنه حديث ابن عمر .

(٦) الحديث رواه أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه ، كلهم من حديث
ابن عمر .

٨ باب

[ما جاء في ^(١)] النَّهْيُ عَنِ الْبَوْلِ قَائِمًا

١٢ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ أَخْبَرَنَا شَرِيكَ عَنْ الْمُقْدَامِ بْنِ شُرَيْحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : « مَنْ حَدَّثَكُمْ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَبُولُ قَائِمًا فَلَا تُصَدِّقُوهُ . مَا كَانَ يَبُولُ إِلَّا قَاعِدًا ^(٢) » :

[قال ^(١)] : وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ ، وَبُرَيْدَةَ ^(٣)] وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَنَةَ ^(٤) .

[قال أبو عيسى ^(١)] : حَدِيثُ عَائِشَةَ أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي الْبَابِ وَأَصَحُّ .

وَحَدِيثُ عُمَرَ إِنَّمَا رُوِيَ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ أَبِي الْمُخَارِقِ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنْ عُمَرَ قَالَ : « رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [وَأَنَا ^(١)] يَبُولُ قَائِمًا ، فَقَالَ : يَا عُمَرُ ، لَا تَبُولُ قَائِمًا . فَمَا بُلْتَ قَائِمًا بَعْدُ .

[قال أبو عيسى ^(١)] : وَإِنَّمَا رَفَعَ هَذَا الْحَدِيثَ عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ

(١) الزيادة من ج .

(٢) رواه أحمد والنسائي وابن ماجه .

(٣) في ب « عن عمرو بن بريدة » وهو خطأ غريب ، صححه في نسخة ، وكذلك هو على الصواب في سائر الأصول .

(٤) الزيادة من ج وهي صحيحة ، وحديثه في مسند أحمد (٤ : ١٩٦) وكذلك رواه

أبو داود والنسائي وابن ماجه . وقال الحافظ في الفتح (١ : ٢٨٢) . « هو حديث صحيح ، صححه الدارقطني وغيره » .

أَبِي الْخَارِقِ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ : ضَعَّفَهُ أَيُّوبُ السَّخْتِيَّانِيُّ
وَتَكَلَّمَ فِيهِ (١) .

وَرَوَى عَبْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عَمْرِو قَالَ : قَالَ عَمْرُ [رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ (٢)] : مَا بُلْتُ قَائِمًا مُنْذُ أُسَلِّمْتُ (٣) .

وهذا أصحُّ من حديث عبد الكريم .

وحديث بُرَيْدَةَ فِي هَذَا غَيْرُ مُحْفُوظٍ (٤) .

ومعنى النهي عن البول قائماً : على التأديب لا على التحريم . وقد

رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ : إِنْ مِنْ الْجَفَاءِ أَنْ تَبُولَ وَأَنْتَ قَائِمٌ (٥) .

(١) حديث عمر هذا رواه ابن ماجه (١ : ٦٧) والبيهقي في السنن الكبرى (١ : ١٠٢) وأبو أمية عبد الكريم بن أبي الخارق متفق على ضعفه .

(٢) الزيادة من ع .

(٣) هذا الأثر نقله الهيثمي في مجمع الزوائد (١ : ٢٠٦) ونسبه للبخاري وقال : « رجاله ثقات » ، وقال الحافظ في الفتح (١ : ٢٨٣) : « قد ثبت من عمر وعلى وزيد بن ثابت وغيرهم أنهم جالوا قائماً ، وهو دال على الجواز من غير كراهة إذا أمن الرعاش والله أعلم . ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في النهي عنه شيء » .

(٤) قال العيني في شرح البخاري (٣ : ١٣٥) : « قول الترمذي هذا نظر ، لأن البخاري أخرجه بسند صحيح قال : حدثنا نصر بن علي حدثنا عبد الله بن داود حدثنا سعيد ابن عبيد الله حدثنا عبد الله بن بريدة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من الجفاء أن يبول الرجل قائماً » . الحديث . وقال : لأعلم رواه عن ابن بريدة إلا سعيد بن عبيد الله » .

قال العلامة المباركفوري : « الترمذي من أئمة هذا الشأن ، فقوله حديث بريدة في هذا غير محفوظ . يعتمد عليه ، وأما إخراج البخاري حديثه بسند ظاهره الصحة فلا ينافي كونه غير محفوظ » .

(٥) هذا الأثر معلق بدون إسناد ، قال المصنف : لم أقف على من وصله .

٩ باب

الرخصة في ذلك

١٣ - حَدَّثَنَا هَذَا حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ عَنِ الْأَنْعَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ
حُذَيْفَةَ : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَى سُبَّاطَةَ ^(١) قَوْمٍ قَبَالَ عَلَيْهَا
قَائِمًا ، فَأَتَيْتُهُ بِوَضُوءٍ ^(٢) فَذَهَبْتُ لِأَتَأَخَّرَ عَنْهُ ^(٣) ، فَدَهَانِي حَتَّى كُنْتُ
عِنْدَ عَقْبِيهِ ^(٤) [فَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خَفِيهِ ^(٥)] .

قال أبو عيسى : وَسَمِعْتُ ^(٦) الْجَارُودَ يَقُولُ : سَمِعْتُ وَكَيْعًا يُحَدِّثُ بِهَذَا
الْحَدِيثِ عَنِ الْأَنْعَشِ ؛ ثُمَّ قَالَ وَكَيْعٌ : هَذَا ^(٧) أَصَحُّ حَدِيثٍ رَوَى
[عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَسْحِ ؛ وَسَمِعْتُ أَبَا عَمَّارَ الْحُسَيْنِ بْنَ حُرَيْثٍ

(١) السباطة - بضم السين - : المكناسة .

(٢) بفتح الواو ، وهو الماء الذي يتوضأ به .

(٣) كلمة « عنه » ليست في ع .

(٤) في س « عقبه » بالإفراد ، والصواب ما في سائر الأصول .

(٥) الزيادة من ح و ه و ك ونسخة عند ب . والحديث رواه أحمد والبخاري ومسلم
وأبو داود والنسائي وابن ماجه ، وقد زعم بعضهم أن جواز البول قائما منسوخ بحديث
عائشة الذي سبق في الباب الماضي ، قال ابن حجر في الفتح (٧ : ٢٨٥) : « والصواب
أنه غير منسوخ ، والجواب عن حديث عائشة أنه مستند إلى علمها ، فيعمل على ما وقع
منه في البيوت ، وأما في غير البيوت فلم تطلع على علمه ، وقد حفظه حذيفة ، وهو من
كبار الصحابة » . وما قاله هو الحق والصواب .

(٦) في ح « سمعت » .

(٧) في س « هو » .

بقول : سمعتُ وَكَيْمًا ، فذكر نحوه^(١) .

[قال أبو عيسى^(٢)] وَهَذَا كَذَا رَوَى^(٣) مَنْصُورٌ وَعُبَيْدَةُ الضُّبِّيُّ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ حُذَيْفَةَ مِثْلَ رِوَايَةِ الْأَعْمَشِ .

وَرَوَى حَمَادُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ وَعَاصِمُ بْنُ بُهْدَلَةَ^(٤) عَنْ وَائِلٍ عَنِ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَحَدِيثُ أَبِي وَائِلٍ عَنْ حُذَيْفَةَ أَصَحُّ^(٥) .

وَقَدْ رَخَّصَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْبَوْلِ قَائِمًا .

[قال أبو عيسى : وَعُبَيْدَةُ بْنُ عَمْرِو السَّلْمَانِيِّ رَوَى عَنْهُ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ .

(١) الزيادة من ع . ومن أول قوله « قال أبو عيسى وسمعت الجارود » إلى هنا لا يوجد عند ه ولا ك ، والذي في س « ثم قال وكيع : هو أصح حديث روى عنه عليه السلام » وهذا خطأ واضح ، وما هنا هو الصواب .

(٢) الزيادة من ع .

(٣) في ع « رواه » .

(٤) في س « عاصم بن أبي بهدلة » وهو خطأ .

(٥) قال الحافظ في الفتح (٦ : ٢٨٣) : « روى ابن ماجه من طريق شعبة أن عاصما رواه له عن أبي وائل عن المغيرة ، قال عاصم : وهذا الأعمش يرويه عن أبي وائل عن حذيفة ، وما حفظه ، يعني أن روايته هي الصواب ، قال شعبة : فسألت عنه منصورا فحدثني عن أبي وائل عن حذيفة ، يعني كما قال الأعمش . وقال الترمذی : حديث أبي وائل عن حذيفة أصح ، يعني من حديثه عن المغيرة ، وهو كما قال ، وإن جنح ابن خزيمة إلى تصحيح الروایتين ، لكون حماد بن أبي سليمان وافق عاصما على قوله عن المغيرة فجاز أن يكون أبو وائل سمعه منهما ، فيصح القولان معاً ، لكن من حيث الترجيح رواية الأعمش ومنصور لانفاهما : أصح من رواية عاصم وحماد ، لكونهما في حفظهما مقال « اهـ شيء من الاختصار . أقول : والذي رجحه ابن خزيمة هو الصواب ، لأن احتمال الخطأ في الحفظ من عاصم رابعة متتابعة حماد له ، كما هو ظاهر ، ويبدو أن يتفقا معاً على الخطأ ، والراوي الثقة إذا خيف من خطئه وتابعه غيره من الثقات تأيدت روايته وصحت .

وَعَبِيدَةٌ مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ ؛ يُرْوَى عَنْ عَبِيدَةٍ أَنَّهُ قَالَ : أَسَلِمْتُ قَبْلَ وَفَاةِ
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِسَنَتَيْنِ . وَعَبِيدَةُ الضَّبِّيُّ صَاحِبُ إِبْرَاهِيمَ : هُوَ
عَبِيدَةُ بْنُ مُعْتَبٍ ^(١) لِلضَّبِّيِّ ، وَيَكْنَى أَبُو عَبْدِ الْكَرِيمِ ^(٢) .

١٠

باب

[ما جاء ^(٣)] فِي الاسْتِثَارَةِ هُنْدِ الْحَاجَةِ

١٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ^(٤) حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ جَرَّبٍ [الْمَلَانِي ^(٥)]
عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَنَسٍ قَالَ : « كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَرَادَ
الْحَاجَةَ لَمْ يَرْفَعْ ثَوْبَهُ حَتَّى يَدْنُو مِنَ الْأَرْضِ ^(٦) » .

[قَالَ أَبُو عِيسَى ^(٧)] : هَكَذَا رَوَى ^(٨) مُحَمَّدُ بْنُ رَبِيعَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ
عَنْ أَنَسٍ هَذَا الْحَدِيثَ .

(١) « معتب » بضم الميم وفتح العين المهملة وتشديد التاء المثناة المكسورة وآخره باء موحدة
وفي الأصل « مفيرة » وهو خطأ .

(٢) الزيادة من ع . والترمذي يريد بهذا البيان الفرق بين شيخين يهشي من اللطيفين ،
أحدهما شيخ لإبراهيم النخعي ، والآخر قلميذ للنخعي ، فالأول « عبيدة » بفتح العين
المهملة « بن عمرو السلمي » والآخر « عبيدة » بضم العين المهملة « بن معتب للضبي »
والأول من كبار التابعين الثقات ، والآخر من أتباع التابعين ، وهو سبيء الحافظ
ضعيف الرواية .

(٣) الزيادة من ع .

(٤) « بن سعيد » لم تذكر في ع و ه و ه .

(٥) الزيادة من ع وهو بضم الميم وتخفيف اللام .

(٦) رواه الهاربي في السنن (١ : ١٧١) .

(٧) الزيادة من ع و ه .

(٨) في ع « رواه » وما هنا أحسن .

وَرَوَى وَكِيعٌ وَ [أَبُو يَحْيَى] (١) الْحِمْيَانِيُّ عَنْ الْأَعْمَشِ قَالَ : قَالَ ابْنُ عُمَرَ :
« كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَرَادَ الْحَاجَةَ لَمْ يَرْفَعْ نَوْبَهُ حَتَّى
يَذْنُوبَ مِنَ الْأَرْضِ » (٢) .

وَكِلَا الْحَدِيثَيْنِ مُرْسَلٌ ، وَيُقَالُ : لَمْ يَسْمَعْ الْأَعْمَشُ مِنْ أَنَسٍ وَلَا مِنْ
أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَقَدْ نَظَرَ إِلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ،
قَالَ : رَأَيْتُهُ يُصَلِّي . فَذَكَرَ مِنْهُ حِكَايَةً فِي الصَّلَاةِ .

وَالْأَعْمَشُ أَمُّهُ « سُلَيْمَانُ بْنُ مِهْرَانَ » (٣) أَبُو مُحَمَّدٍ الْكَاهِلِيُّ ، وَهُوَ مَوْلَى
كُتْمٍ (٤) . قَالَ الْأَعْمَشُ : كَانَ أَبِي جَمُودًا (٥) فَوَرَّثَهُ بِسُرُوقٍ .

(١) للزيادة من ح و ه الحمانى ، بكسر الحاء المهملة وتثنية الميم .

(٢) حديث وكيع رواه أبو داود في السنن (١ : ٧) عن وكيع عن الأعمش عن رجل
عن ابن عمر ، ثم قال : « رواه عبد السلام بن حرب عن الأعمش عن أنس بن مالك
وهو ضعيف » يعنى لأن الأعمش لم يسمع من أنس .

(٣) « مهران » بكسر الميم .

(٤) يعنى : مولى لبنى كامل .

(٥) الحميل - بفتح الحاء المهملة - : الذى يحمل من بلاد صغيرا ولم يولد فى الإسلام ، ومنه
قول عمر رضى الله عنه فى كتابه لى شريح : « الحميل لا يورث إلا بيته » ، سمي حميلا لأنه
يحمل صغيرا من بلاد العدو ولم يولد فى الإسلام ، قاله فى اللسان ، وقال القسارج : « وفى
تورثه من أمه التى جاءت معه وقالت إنه هو ابنها : خلاف » فعند مسروق أنه يرثها ،
فلذلك ورث والد الأعمش ، أى جعله وارثا ، وعند الحنفية أنه لا يرث من أمه .
قال محمد بن الحسن فى الموطأ (ص ٣٢١) : « أخبرنا مالك أخبرنا بكير بن عبد الله بن
الأشج عن سعيد بن المسيب قال : أبى عمر بن الخطاب أن يورث أحدا من الأعاجم إلا
ما ولد فى العرب ، قال محمد : وبهذا تأخذ ، لا يورث الحميل الذى يسبى وتسمى معه امرأة
فتقول : هو ولدى ، أو تقول : هو أخى ، أو يقول : هى أختى ، ولا نسب من الأنساب
يورث إلا بيته إلا الوالد والولد ، فإن ادعى الوالد أنه ابنه وصدقه فهو ابنه ، ولا يحتاج
فى هذا إلى بيته » .

١١

باب

[ما جاء ^(١)] في [كراهة ^(٢)] الاستنجاء باليمين

١٥ - حدثنا محمد بن أبي عمر النخعي حدثنا سفيان بن عيينة عن معمر بن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه: «أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يمس الرجل ذكره بيمينه» .
وفي [هذا ^(٣)] الباب عن عائشة ، وسلمان ، وأبي هريرة ، وسهل بن حنيف .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ^(٤) .
وأبو قتادة [الأنصاري ^(١)] أنبأه الحرث بن ربیع ^(٢) .
والعمل على هذا عند [عامة ^(٣)] أهل العلم : كراهوا الاستنجاء باليمين .

(١) الزيادة من ج .

(٢) قال الشارح : وأخرجه الشيخان بلفظ « إذا شرب أحدكم فلا ينفذ في الإناء » ، وإذا أتى الخلاء فلا يمس ذكره بيمينه ، ولا يمسح بيمينه » . أقول : وأما الرواية التي هنا فأخرجها أبو داود (١٢ : ١) من طريق أبيان عن يحيى بن أبي كثير . قال المنذري : « وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه مطوّلًا ومختصرًا » .

(٣) « ربیع » بكسر الراء وإسكان الباء الموحدة وكسر العين المهملة وتشديد الباء آخر الحروف .

١٢

باب

الاستنجاء بالحجارة

١٦ - حَدَّثَنَا هَذَا حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ^(١) عَنِ الْأَمْشَسِيِّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ
 بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدٍ قَالَ : « قِيلَ لِسَلْمَانَ : قَدْ عَلَّمَكُمُ نَبِيُّكُمْ
 [صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] ^(٢) كُلَّ شَيْءٍ حَتَّى الْخِرَاءَةَ ؟ فَقَالَ ^(٣) سَلْمَانُ : أَجَلٌ ؛
 نَهَانَا أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ ^(٤) ؛ وَأَنْ ^(٥) نَسْتَنْجِيَ بِالْيَمِينِ ؛
 أَوْ [أَنْ] ^(٦) نَسْتَنْجِيَ أَحَدُنَا بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ ، أَوْ [أَنْ] ^(٧)
 نَسْتَنْجِيَ بِرَجِيمٍ أَوْ بِعَظْمٍ ^(٧) .
 [قَالَ أَبُو عِيسَى ^(٢)] : وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ ، وَخُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ ؛
 وَجَابِرٍ ، وَخَلَادِ بْنِ السَّائِبِ عَنْ أَبِيهِ .
 قَالَ أَبُو عِيسَى : [وَ ^(٢)] حَدِيثُ سَلْمَانَ - [فِي هَذَا الْبَابِ ^(٢)] حَدِيثٌ
 حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَنْ

(١) فِي نَسْخَةٍ عِنْدَ عِزِّ الزِّيَادَةِ « وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ خَلَزَمٍ » وَ « خَلَزَمٌ » بِالْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ .

(٢) الزِّيَادَةُ مِنْ عِزِّ .

(٣) فِي هِ « قَالَ » .

(٤) فِي هِ « أَوْ بِبَوْلٍ » .

(٥) فِي هِ « أَوْ أَنْ » .

(٦) الزِّيَادَةُ مِنْ هِ .

(٧) فِي سِ « أَوْ عَظْمٍ » . وَالرَّجِيمُ : هُوَ الرُّوثُ وَالْمُذْرَةُ .

بَعْدَهُمْ : رَأَوْا أَنْ الاسْتِنْجَاءَ بِالْحِجَارَةِ يُجْزَى ؛ وَإِنْ لَمْ يَسْتَنْجِ بِالمَاءِ ؛ إِذَا
أُنْتَقَى أَثَرُ الغَائِظِ وَالبَوْلِ ، وَيَدُ يَقُولُ القُورِيُّ وَابْنُ المَبَارَكِ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحَدُ
وَأَسْحَقُ .

١٣

بَابُ

[مَا جَاءَ فِي ^(١)] الاسْتِنْجَاءِ بِالحَجَرَيْنِ

١٧ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ وَقُتَيْبَةُ ^(٢) قَالَا حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ
أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : « خَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ لِحَاجَتِهِ ؛ فَقَالَ : التَّمِيسُ لِي ثَلَاثَةٌ أَحْبَابٌ . قَالَ : فَأَتَيْتُهُ بِحَجَرَيْنِ
وَرَوْثَةٍ ، فَأَخَذَ الْحَجَرَيْنِ وَأَلْقَى الرَّوْثَةَ ، وَقَالَ : إِنَّهَا رِكَسٌ ^(٣) . »
[قَالَ أَبُو عِيسَى ^(١)] : وَهَكَذَا رَوَى قَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ هَذَا الْحَدِيثَ

(١) الزيادة من ع .

(٢) هكذا في أكثر الأصول وهو الصواب ، وقُتَيْبَةُ هو ابن سعيد ، وفي ب « قُبَيْبَةُ » .
يفتح القاف وبالصاد ، بدل « قُبَيْبَةُ » وهو خطأ ، وليس في هذه الطبقة من يسمى
« قُبَيْبَةُ » إلا قُبَيْبَةُ بْنُ عَطِيَّةِ السَّوَّائِي ، وهو لم يرو عن وكيع ، وإنما روى عن الجراح
والد وكيع ، وكذلك لم يرو عنه أحد من أصحاب الكتب الستة مباشرة إلا البخاري .

(٣) الرِكَسُ - بكسر الراء وإسكان السكاف - شبهة المعنى بالرجيم . قاله أبو عبيد ، وقال
المحافظ في الفتح (١ : ٢٢٥) « قيل هي لغة في رجيس بالميم ، ويدل عليه رواية ابن
ماجة وابن خزيمة في هذا الحديث ، فإنها عندهما بالميم » .

عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله بن نجر حديث إسرائيل .
 وروى مظهر وعمار بن رزاق^(١) عن أبي إسحاق عن علقمة عن عبد الله .
 وروى زهير عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه
 [الأسود بن يزيد^(٢)] عن عبد الله .

وروى زكريا بن أبي زائدة عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن يزيد
 عن الأسود بن يزيد عن عبد الله .
 وهذا حديث فيه اضطراب .

حدثنا محمد بن بشار [المعدي^(٣)] حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة^(٤)
 عن عمرو بن مرة قال : سألت أبا عبيدة بن عبد الله : هل تدرك من
 عبد الله شيئا ؟ قال : لا^(٥) .

[قال أبو عيسى^(٦)] : سألت عبد الله بن عبد الرحمن^(٧) : أي
 الروايات^(٨) في هذا [الحديث^(٩)] عن أبي إسحاق أصح ؟ فلم يقض فيه شيء .
 وسألت محمدا^(٩) عن هذا ؟ فلم يقض فيه شيء . وكأنه رأى حديث زهير

(١) بتقديم الراء على الزاي وبالضغير .

(٢) للزيادة من نسخة هند ب ومن ه .

(٣) الزيادة من ع .

(٤) في ع و ه عن شعبة .

(٥) هذا الإسناد مؤخر في ع و ه في آخر الباب . وفي ع هنا زيادة نصها : قال
 أبو عيسى : وأبو عبيدة لا يعرف اسمه ، ولا داعي إليها لأنها تكرار لما سبق .

(٦) الزيادة من ع و ه .

(٧) هو أبو محمد الدارمي الحافظ صاحب السنن .

(٨) في ع للروايتين وهو غير جيد ، فإن الروايات هنا أكثر من اثنتين .

(٩) هو محمد بن إسماعيل البخاري الإمام .

عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن عبد الله : أشبهه ،
بوضعه في كتاب « الجامع »^(١) .

[قال أبو عيسى^(٢)] : وأصح مني في هذا عندي^(٣) حديث إسرائيل
يوقيس عن أبي إسحاق [عن أبي عبيدة عن عبد الله ، لأن إسرائيل أثبت
وأحفظ لحديث أبي إسحاق^(٤)] من هؤلاء ، وتابعه على ذلك قيس بن الربيع .
[قال أبو عيسى^(٥)] : وسمعت أبا موسى محمد بن المثنى يقول : سمعت
عبد الرحمن بن مهدي يقول : ما فاتني الذي فاتني من حديث سفيان الثوري من
أبي إسحاق إلا إنا أنككت به على إسرائيل ، لأنه كان يأتي به أنتم^(٥) .

(١) في ع و ه « كتابه الجامع » ، والكتاب هو « الجامع الصحيح للبخاري » والحديث
من رواية زهير في صحيح البخاري في « باب لا يستجى بروث » انظر فتح الباري
(١ : ٢٢٦) وترجيح البخاري رواية زهير عن أبي إسحاق أقوى من ترجيح الترمذي
- فيما سيأتي - رواية إسرائيل عن أبي إسحاق ، ورواية زهير موصولة ، ورواية
إسرائيل منقطعة ، لأن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه عبد الله بن مسعود ، وقد أطال الحافظ
ابن حجر في مقدمة فتح الباري (من ٣٤٦ - ٣٤٨ طبعة بولاق) في بيان طرق الحديث
والترجيح بينها حتى قام الدليل الناصح على صحة ما رجحه البخاري ، فارجع إليه فانه بحث
نفيس دقيق .

(٢) الزيادة من ع .

(٣) هنا في ع زيادة « في هذا الباب » ، وليست بحيدة .

(٤) الزيادة من ع و ه وهي ضرورة ، بدونها يفسد معنى الكلام .

(٥) إسرائيل هو ابن يونس بن أبي إسحاق ، فأبو إسحاق جده لأبيه ، وكان كثير الرواية
عن جده . قال أخوه عيسى : « كان أصعابنا سفيان وشريك - وهما - يوماً - إذا
اختلفوا في حديث أبي إسحاق يجيئون إلى أبي ، فيقول : اذهبوا إلى ابني إسرائيل ،
فهو أزوى عنه مني ، وأجتن لها مني ، هو كان قائد جده » . وبظهر فن مجموع
الروايات أن هذا الحديث كان عند أبي إسحاق بأسانيد متعددة عن عبد الله بن مسعود
ويؤيده رواية البخاري « عن أبي إسحاق : ليس أبو عبيدة ذكره ولكن عبد الرحمن
ابن الأسود » الخ . قال ابن حجر في المنتج : « إنما عدل أبو إسحاق عن الرواية عن =

قال أبو عيسى : وزهير في أبي إسحاق^(١) ليس بذلك^(٢) لأن سماعه منه بآخرة^(٣) .

[قال : و^(٤)] سمعتُ أحمد بن الحسن [الترمذی^(٥)] يقول : سمعت أحمد بن حنبل يقول : إذا سمعت الحديث عن زائدة وزهير فلا تُبالي أن لا [تسمعه^(٥)] من غيرها إلا حديث أبي إسحاق .

وأبو إسحاق اسمه : عمرو بن عبد الله السديعيُّ الهمدانيُّ .
وأبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود لم يسمع من أبيه^(٦) . ولا يُعرف اسمه^(٧) .

= أبي عبيدة إلى الرواية عن عبد الرحمن مع أن رواية أبي عبيدة أعلى له - : لكون أبي عبيدة لم يسمع من أبيه على الصحيح فتكون منقطعة ، بخلاف رواية عبد الرحمن فإنها موصولة ... فراد أبي إسحاق هنا بقوله : ليس أبو عبيدة ذكره - : أي لست أرويه الآن عن أبي عبيدة ، وإنما أرويه عن عبد الرحمن .

(١) في ع « عن أبي إسحاق »

(٢) في ح « بذلك » .

(٣) هكذا الرواية والضبط الصحيح . قال الشارح : « أي في آخر عمره ، وفي نسخة قديمة صحيحة بآخرة » .

(٤) الزيادة من ع .

(٥) في ب « تسمع » .

(٦) في ب : « ولم يسمع أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه » .

(٧) كذلك قال الترمذی ، وفي هامش ع مائمه : « سمع مسلم بن الحجاج في الكنى بأنه عامر » وهذا هو الصحيح ، انظر التهذيب وغيره من كتب التراجم .

١٤

باب

[ما جاء في ^(١)] كراهية ما يُستنجى به

١٨ — حَدَّثَنَا هناد بن حذافا حفص بن غياث عن داود بن أبي هند عن الشعبي عن علقمة عن عبد الله بن مسعود قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لَا تَسْتَنْجُوا بِالرَّوْثِ وَلَا بِالْعِظَامِ ، فَإِنَّهُ زَادُ إِخْوَانِكُمْ مِنَ الْجِنِّ » .

وفي الباب عن أبي هريرة ، وسلمان ، وجابر ، وابن عمر .
[قال أبو عيسى ^(٢)] : وقد روى هذا الحديث إسماعيل بن إبراهيم وغيره عن داود بن أبي هند عن الشعبي عن علقمة عن عبد الله : « أَنَّهُ كَانَ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْلَةَ الْجَنَّةِ » الحديث بطوله ، فقال ^(٣) : « إِنَّ النَّبِيَّ ^(٤) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا تَسْتَنْجُوا بِالرَّوْثِ وَلَا بِالْعِظَامِ فَإِنَّهُ زَادُ إِخْوَانِكُمْ مِنَ الْجِنِّ » .
وَكَانَ رِوَايَةَ إِسْمَاعِيلَ أَصَحُّ مِنْ رِوَايَةِ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ ^(٥) .

(١) الزيادة من ع .

(٢) الزيادة من ع و ه .

(٣) هـ ع « مع رسول الله » .

(٤) هكذا في ع و ه وهو أحسن ، وفي ب « وقال » .

(٥) في ع و ه « رسول الله » .

(٦) رواية إسماعيل بن إبراهيم وهو المعروف بابن عليه : صديقه المؤلف بإسناده فيما يأتي =

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ .
وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ ، وَابْنِ هُرَيْرٍ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ^(١)] .

١٥

بَابُ

[مَا جَاءَ فِي ^(٢)] الْاسْتِنْجَاءِ بِالْمَاءِ

١٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَّازِ [الْبَصْرِيُّ ^(٣)]
قَالَا حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ مُعَاذَةَ ^(٤) عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : « مَرُنَّ

== فِي كِتَابِ التَّفْسِيرِ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ الْأَعْقَافِ (٢ : ٢١٩ طَبْعَةُ بُولَاق وَ ٤ : ١٨٣
مِنَ الشَّرْحِ) ، وَكَذَلِكَ رَوَاهَا مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ (١ : ١٣١) وَالْفَرَقُ بَيْنَ الطَّرِيقَيْنِ
أَنَّ رِوَايَةَ حَفْصٍ عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ جَعَلَ فِيهَا الْحَدِيثَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فِي النَّهْيِ عَنِ الْاسْتِنْجَاءِ بِالرُّوْثِ وَالْعِظَامِ مُوصُولًا بِذِكْرِ ابْنِ مَسْعُودٍ ، وَرِوَايَةُ ابْنِ عُلْيَةَ
وَمَنْ مَعَهُ فِيهَا أَنَّ هَذَا الْقِسْمَ مَرْسُومٌ مِنَ الشَّعْبِ لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ ابْنُ مَسْعُودٍ ، وَقَدْ رَجَحَ
الترمذِيُّ هَذَا رِوَايَةَ ابْنِ عُلْيَةَ ، وَهُوَ غَيْرُ جَيِّدٍ ، فَإِنَّ حَفْصَ بْنَ غِيَاثٍ ثِقَةٌ حَافِظٌ وَالرَّوَايَةُ
قَدْ بَصُلَ الْحَدِيثُ وَقَدْ يَرْتَدُّهُ ، وَلَمْ يَنْفَرِدْ حَفْصٌ بِوَصْلِ هَذَا النَّهْيِ فِيهَا رَوَاهُ عَنْ دَاوُدَ ،
فَقَدْ تَابَعَهُ أَيْضًا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى ، وَهُوَ ثِقَةٌ ، فَرَوَاهُ عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ
مُوصُولًا ، وَهُوَ هُنْدُ مُسْلِمٌ (١ : ١٣١) فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ، قَالَ فِيهِ :
« فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : فَلَا تَسْتَنْجُوا بِهَا فَإِنَّهَا طَعَامُ إِخْوَانِكُمْ » وَهَذَا
يُؤَيِّدُ رِوَايَةَ حَفْصٍ .

(١) الزيادة من ع . وقوله « وفي الباب » الخ كذا في جميع الأصول وهو تكرار لما سبق .

(٢) الزيادة من ع .

(٣) هذا هو الصواب ، وفي ح . « معاذة » وهو خطأ ، ومعاذة هي بنت عبد الله العدوية .

أَزْوَاجَكُمْ أَنْ يَسْتَطِيعُوا بِالْمَاءِ^(١) ، فَإِنْ أَمْتَحَنِيهِمْ ؛ فَإِنْ^(٢) وَرَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَفْعَلُهُ^(٣) .

وَفِي الْبَابِ عَنْ جَرِيرٍ^(٤) بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ^(٥) وَأَنْسٍ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، [قَالَ أَبُو عِيْسَى^(٦)] : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ،

وَعَلَيْهِ السَّمْعُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ : يَخْتَلِفُونَ فِي السَّنَجَاءِ بِالْمَاءِ ، وَإِنْ كَانَ السَّنَجَاءُ بِالْحِجَارَةِ يُجْزَى عَنْهُمْ ، فَإِنَّهُمْ اسْتَحَبُّوا^(٧) السَّنَجَاءَ بِالْمَاءِ وَرَأَوْهُ أَفْضَلَ . وَبِهِ يَقُولُ سَهْمَانُ الثَّوْرِيُّ^(٨) وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ .

١٦

باب

مَا جَاءَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا أَرَادَ الْحَاجَةَ أَبْعَدَ فِي الْمَذْهَبِ .
٢٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ

(١) الاستطابة والإطابة : كناية عن الاستنجاء ، سمي بها من الطيب ، لأنه يطيب جده .
بإزالة ما عليه من الخبث بالاستنجاء ، أي يطهره ، فلهذا في النهاية .

(٢) كذا في أكثر الأصول ، وفي س « وإن » .

(٣) الحديث رواه أحمد وأحمد والنسائي .

(٤) في س « جابر » وهو خطأ .

(٥) كلمة « البجلي » ليست في س .

(٦) الزيادة من س و هـ .

(٧) في س « وإنيهم يستحبون » ، وما هنا أحسن ، وهو النهي في سائر الأصول ونسخة .

هذه س .

(٨) كلمة « الثوري » لم تذكر في س .

بن عمرو عن أبي سلمة عن المغيرة بن شعبة قال : « كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ ، فَأَتَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَاجَّتَهُ فَأَهْدَى فِي الْمَذْهَبِ ^(١) . »

[قال ^(٢)] : وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي قُرَادٍ ، وَأَبِي قَتَادَةَ ، وَجَابِرٍ ، وَيَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ ، وَأَبِي مُوسَى ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَبِلَالِ بْنِ الْحَارِثِ .
[قال أبو عيسى ^(٣)] : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَيُرْوَى ^(٤) عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَنَّهُ كَانَ يَرْتَادُ لِبَوْلِهِ مَكَانًا كَمَا يَرْتَادُ مَنْزِلًا ^(٥) » .

وَأَبُو سَلَمَةَ : اسْمُهُ : عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ الزَّهْرِيُّ .

١٧

بَابُ

مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْبَوْلِ فِي الْمَغْتَسَلِ

٢١ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ وَأَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ مُوسَى مَرْدَوِيٌّ ^(٦)

(١) « المذهب » إما مصدر ميمي ، وإما مكان الذهاب . . والأول هو المقبول عن أهل العربية والقدى إجماع به صاحب النهاية . والحديث رواه أيضاً الدارمي وأبو داود والنسائي وابن ماجه .

(٢) الزيادة من ع .

(٣) الزيادة من ع و ه ونسخة عند س .

(٤) في ع و ه « وروى » .

(٥) « يرتاد لبوله » : أى يطلب لبوله مكاناً ليناً لئلا يرجع عليه رشاش بوله ، قاله في النهاية وهذا الحديث لم أجده من رواه بهذا اللفظ .

(٦) كلمة « مردوي » ليست في ه . وفي س « بن مردويه » وهو خطأ ، فإن « مردويه » لقب عرف به أحمد بن محمد بن موسى السمار .

قَالَا أَخْبَرَنَا [عبد الله^(١)] بن المبارك رَعَى مَعْمَرٌ عَنْ أَشْعَثَ [بن عود الله^(٢)] عَنْ الْحَسَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُخَمَّلٍ : « إِنْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ يَبُولَ الرَّجُلُ فِي مُسْتَحَمٍّ . » وَقَالَ : إِنَّمَا عَامَّةُ الْوَسْوَاسِ^(٣) مِنْهُ .

[قال^(٤)] : وَفِي الْبَابِ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

قَالَ أَبُو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ ، لَا نَعْرِفُهُ مَرْغُومًا إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَشْعَثَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ . وَيَقَالُ لَهُ : أَشْعَثُ الْأَنْعَمِ^(٥) .

وَقَدْ كَرِهَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ الْبَوْلَ فِي الْمَغْتَسَلِ ، وَقَالُوا : عَامَّةُ الْوَسْوَاسِ حُثَّةٌ وَرَخَّصَ فِيهِ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ ، مِنْهُمْ : ابْنُ سِيرِينَ ، وَقِيلَ لَهُ : إِنَّهُ يُقَالُ لِمَنْ عَامَّةُ الْوَسْوَاسِ مِنْهُ ؟ فَقَالَ : رَبُّكَ اللَّهُ لَا غَرْبَ لَكَ بِهِ .

وَقَالَ^(٦) ابْنُ الْمُبَارَكِ : قَدْ وُسِّعَ فِي الْبَوْلِ فِي الْمَغْتَسَلِ إِذَا جَرَى فِيهِ الْمَاءُ .

[قَالَ أَبُو عِيسَى^(٧)] : حَدَّثَنَا بِذَلِكَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَمَلِيُّ^(٨) عَنْ حَبِيبِ بْنِ حَبِيبٍ^(٩) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ .

(١) الزيادة من ع و ه .

(٢) الزيادة من ع .

(٣) الوسواس : يجوز في الواو الأولى الفتح والكسر ، وهو بالكسر المصدر وبالفتح الاسم ، والحديث رواه أحمد وأبو داود والبيهقي وابن ماجه . وسكت عنه أبو داود والترمذي ، ورواه أيضا الضياء في المختارة .

(٤) أشعث : نقه . والإستاد صحيح .

(٥) في ع « قال » بدون الواو .

(٦) الزيادة من ع و ه ونسخة عند س .

(٧) الأملي : بالمد وضم الميم ، نسبة إلى « أمل » مدينة بطبرستان .

(٨) حبان : بكسر الحاء المهملة وتشديد الباء الموحدة . وهو ابن موسى بن سوار الخراساني .

(٩) ل ع « بن » بدل « من » وهو خطأ واضح .

١٨

باب

مَا جَاءَ فِي السُّوَالِكِ

٢٢ - حَدَّثَنَا أَبُو كَرَيْبٍ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سَالِمَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو
 عَنْ (١) أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
 « تَوَلَّوْا أَنْ أَسْأَلَ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرَتِهِمْ بِالسُّوَالِكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ » .
 [قَالَ أَبُو عَيْسَى (٢)] : وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ مُحَمَّدِ
 بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .
 [وَحَدِيثُ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (٣)] كِلَاهُمَا عِنْدِي صَحِيحٌ ، لِأَنَّهُ قَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ
 أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذَا الْحَدِيثُ . وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ
 إِنَّمَا صَحَّ (٤) لِأَنَّهُ قَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ .
 وَأَمَّا مُحَمَّدُ [بْنُ إِسْمَاعِيلَ (٥)] فَزَعَمَ أَنَّ حَدِيثَ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ زَيْدِ
 بْنِ خَالِدٍ أَصَحُّ .

(١) في ع « بن » بدل « عن » وهو خطأ .

(٢) الزيادة من ع و ه .

(٣) الزيادة من ع و ه ، وهي زيادة ضرورية ، بدونها لا يستقيم الكلام .

(٤) كذا في ع . وهو الصواب . وفي ه « وحديث أبي هريرة إنما صح » ولا بأس

بها . وفي س « وحديث أبي هريرة أصح » . وهو خطأ ، لأن الترمذي اختار صحة

الحديثين جميعاً ، فلا يستقيم أن يرجح أحدهما على الآخر بمد ذلك .

(٥) الزيادة من ع . ومحمد بن إسماعيل : هو البخاري الإمام .

[قال أبو عيسى^(١)] : إَوْفَى الْبَابِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصُّدِّيقِ ، وَعَلِيٍّ ، وَوَعَائِشَةَ ،
وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَحُذَيْفَةَ ، وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ ، وَأَنْسٍ ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ،
وَابْنِ عَمْرٍ^(٢) ، وَأُمِّ حَبِيبَةَ ، وَأَبِي أُمَامَةَ ، وَأَبِي أَيُّوبَ ، وَتَمَّامِ بْنِ عَبَّاسٍ^(٣) ،
وعبد الله بن حنظلة ، وأم سلمة ووائللة [بن الأسقع^(٤)] وأبي موسى .

٢٣ - حَدَّثَنَا هَذَا حَدَّثَنَا عَبْدَةُ [بن سليمان^(١)] عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ
إِسْحَاقَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ [الجهني^(٤)] قَالَ :
سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « لَوْ لَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي
لَأَمَرْتُهُمْ بِالسُّوَالِكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ ، وَلَأَخَّرْتُ صَلَاةَ الْعِشَاءِ إِلَى ثُلُثِ
اللَّيْلِ . قَالَ : فَكَانَ زَيْدُ بْنُ خَالِدٍ يَشْهَدُ الصَّلَاةَ فِي الْمَسْجِدِ وَيَتَوَاكَّهُ
عَلَى أَذُنِهِ مَوْضِعَ الْقَلَمِ مِنْ أَذُنِ الْكَاتِبِ ، لَا يَقُومُ إِلَى الصَّلَاةِ إِلَّا أَسْتَنَّ
ثُمَّ رَدَّهُ^(٥) إِلَى مَوْضِعِهِ » .

[قال أبو عيسى^(١)] : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^(٦) .

(١) الزيادة من ع .

(٢) ابن عمر لم يذكر في ع ، وذكر في هـ بعد أم حبيبة .

(٣) تمام : بفتح التاء المثناة وتشديد الميم ، وهو ابن العباس بن عبد المطلب ، أصغر أولاده
للعشرة ، رأى النبي صلى الله عليه وسلم ، ولكن لم يسمع منه فروايته عنه مرسله .
وحديثه هذا الذي أشار إليه الترمذي رواه أحمد في المسند (رقم ١٨٣٥ ج ١ ص ٢١٤)
وفي إسناده أبو علي المصنف الزراد ، وهو مجهول .

(٤) الزيادة من ع و هـ .

(٥) في ع « يرده » . واستن : معناه استعمل الدواك ، من الاستفان ، وهو افعال من
الأحنان ، أي يمره عليها .

(٦) الحديث رواه أحمد وأبو داود ، ونقل في عون المعبود (١ : ١٧) من المنذرى أن
النسائي رواه أيضاً ، ولم أجده في سائر النسائي .

١٩

باب

[ما جاء^(١)] إذا استيقظ أحدكم من منامه^(٢)

فلا يمس يده في الإناء حتى يغسلها

٢٤ - حدثنا أبو الوليد أحمد بن بكر بن بكار الدمشقي [يقال : هو^(٣)]

من ولد بشر بن أرطاة صاحب النبي صلى الله عليه وسلم^(٤) حدثنا الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا استيقظ أحدكم من الليل فلا يدخل يده في الإناء حتى يفرغ عنها مرتين أو ثلاثا ، فإنه لا يدري أين باتت يده^(٥) » .

وفي الباب عن ابن عمر ، وجابر ، وعائشة .

[قال أبو عيسى : و^(٦)] هذا حديث حسن صحيح .

قال الشافعي : وأحب لكل من استيقظ من النوم ، قائلته كانت أو غيرها :

(١) الزيادة من ع و ه .

(٢) في س د من نومه .

(٣) الزيادة من ع .

(٤) هو أحمد بن عبد الرحمن بن بكر بن الوليد بن بكر بن أرطاة . وانظر

ترجمته في التهذيب (١ : ٥٢) وتاريخ بغداد (٤ : ٢٤١) .

(٥) الحديث رواه أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه .

(٦) الزيادة من ع و ه .

أَن لا يَدْخُلَ يَدَهُ فِي وَضُوئِهِ حَتَّى يَغْسِلَهَا بِمَاءٍ أَوْ خَلَّ بِمَاءٍ قَبْلَ أَنْ يَغْسِلَهَا
بِكُرْبَةٍ فَتُذَلِّكَ لَهُ وَلَمْ يُغْسِلْهَا^(١) مَوْلَاهُ الْمَلِكُ إِذْ لَمْ يَأْمُرْهُ عَلَى مِثْلِهِ لِيَسْأَلَهُ
وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ : إِذَا اسْتَيْقَظَ [عَنِ النَّوْمِ] ^(٢) فَدَخَلَ فِيهِ الْغَيْثُ
فَادْخُلْ^(٣) فِي وَضُوئِهِ قَبْلَ أَنْ يَتَسَاءَلَ فِي أَغْصَابِ الْإِلَهِ^(٤) يَهْرَبُ الْإِنْسَانُ

وقال استحق : إذا استيقظ من النوم بالليل يؤتى بالتمائم فلا يكمل
يدته في وضوءه حتى يغسلها إذا كان في النوم أو في اليقظة : لا يكمل

٢٠

باب

٢٥ — حَدَّثَنَا نَضْرَبُ بْنُ عَلِيٍّ [الْمَنْصُورِيُّ] (٢) وَإِسْرَافِيلُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْقَدِيدِيُّ (٥)
قَالَا حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَرْمَلَةَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الْمَرْعِيُّ (٦)

[illegible]

عن رباح^(١) بن عبد الرحمن بن أبي سفيان بن حوَيْطِب^(٢) عن جَدِّهِ عن أبيها قالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله تعالى^(٣) » .

[قال^(٤)] : وفي الباب عن عائشة ، وأبي سعيد ، وأبي هريرة^(٥) ، وسهل بن سعد ، وأنس .

قال أبو عيسى : قال أحمد بن حنبل : لا أعلم في هذا الباب حديثاً له إسناده جيد^(٦) .

وقال إسحاق : إن ترك التسمية عامداً أعاد الوضوء ، وإن^(٧) كان ناسياً أو متأولاً : أحزاه .

(١) بفتح الراء وتخفيف الباء الموحدة .

(٢) حوَيْطِب : بضم الحاء المهملة وفتح الواو وكسر الطاء المهملة .

(٣) رواه أيضاً ابن ماجه (١ : ٨١) وزاد في أوله : « لأصلاة لمن لا وضوء له » ونسبه الحافظ في التلخيص أيضاً (ص ٢٢) إلى أحمد والبخاري والدارقطني والحقيل والحاكم . ورواه البيهقي في السنن الكبرى بإسنادين (١ : ٤٣) .

(٤) الزيادة من ع .

(٥) في هـ تقديم أبي هريرة على أبي سعيد .

(٦) إسناده حديث الباب ، وهو حديث سعيد بن زيد : إسناده جيد حسن ، فأبو ثمال المري ذكره ابن حبان في الثقات وقال : « في القلب من حديثه هذا » ، فإنه اختلف فيه عليه . ورباح بن عبد الرحمن قاضي المدينة ذكره ابن حبان في ثقات أتباع التابعين وجدته هي « أسماء بنت سعيد بن زيد » قال الحافظ في التلخيص : فقد ذكرت في الصحابة وإن لم يثبت لها صحبة فتلها لا يسأل عن حالها » وقال أيضاً بعد تخريج ماورد في الباب من الأحاديث : « والظاهر أن مجموع الأحاديث يتحدث منها قوة تدل على أن له أصلاً » وقال أبو بكر بن أبي شيبة : ثبت لنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله .

(٧) في ب « فإن » .

قال محمد [بن إسماعيل ^(١)] : أحسن شيء في هذا الباب حديث رباح بن عبد الرحمن .

قال أبو عيسى : ورباح بن عبد الرحمن عن جده ^(٢) عن أبيها . وأبوها سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل .

وأبو ثفال المري اسمه « ثمامة بن حصين ^(٣) » .

ورباح بن عبد الرحمن هو « أبو بكر بن حويطب » منهم من روى هذا الحديث ، فقال « عن أبي بكر بن حويطب » فنسبه إلى جده .

٣٦ - حديث ^(٤) الحسن بن علي الحلواني حدثنا يزيد بن هرون ^(٥)

عن يزيد بن عياض ^(٦) عن أبي ثفال المري عن رباح بن عبد الرحمن

بن أبي سفيان بن حويطب عن جده بنت سعيد بن زيد عن أبيها عن النبي صلى الله عليه وسلم : مثله ^(٧) .

(١) الزيادة من ع و ه .

(٢) جدته اسمها أسماء ، كما صرح بذلك البيهقي في السنن وابن حجر في التلخيص نقلا عنه

ومن الحاكم ، وكذلك سماها في التهذيب والإصابة . ونقل في الإصابة (٨ : ٦ - ٧)

أن الدارقطني روى حديثها في كتاب المال وجعله من روايتها عن النبي صلى الله عليه

وسلم سماعا منه .

(٣) هو « ثمامة بن وائل بن حصين » فنسبه المؤلف إلى جده .

(٤) في ع و وحدتنا .

(٥) في ب « بشر بن هرون » وهو خطأ ، فإنه ليس في رواة الكتب الستة من هذا

اسمه ، وإنما هو يزيد بن هرون ، وهو الذي يروى عن يزيد بن عياض ، ويروى عنه

الحسن بن علي الحلواني .

(٦) يزيد بن عياض هذا ضعيف جدا ، رماه مالك وابن معين وغيرها بالكذب ، وكان

الأجدر بالترمذي أن يدع رواية حديثه ، وقد سبق أن رواه بإسناد جيد ، لأن

عبد الرحمن بن حرمة راوى الإسناد الأول ثقة ، فلا حاجة إلى الانتقال بعده إلى راو

آخر غير ثقة .

(٧) هذا الإسناد لا يوجد في ه ولا هـ .

٢١

باب

ما جاء في المضمضة والاستنشاق

٣٧ - حدثنا قتيبة [بن سعيد^(١)] حدثنا حماد بن زيد وجريز عن منصور عن هلال بن يساف^(٢) عن سلمة بن قيس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِذَا تَوَضَّأْتَ فَأَنْتِزْ^(٣)، وَإِذَا اسْتَجَمَرْتَ فَأَوْتِرْ^(٤)» قال^(٥): وفي الباب عن عثمان، وأقيط بن صبرة^(٦)، وأبي عباس، وإمام بن مقدي كرب، ووائل بن حجر^(٧)، وأبي هريرة. قال أبو عيسى: حديث سلمة بن قيس حديث حسن صحيح. واختلف أهل العلم فيمن ترك المضمضة والاستنشاق، فقالت طائفة منهم: إذا تركهما في الوضوء حتى صلى أعاد الصلاة. ورأوا ذلك في الوضوء والمطهرة.

- (١) الزيادة من . . .
- (٢) بكسر الياء وتخفيف السين المهملة، على الأشهر، وقال أيضا بفتح الياء، وقال «يساف» بكسر الهمزة. وصرح النووي بأنه الأشهر عند أهل اللغة، كما قال الزبيدي في شرح اللاموس، ولكن الأشهر عند رواة الحديث «يساف» بكسر الياء.
- (٣) قال القاضي أبو بكر بن العربي: «أنى أدخل الماء في الأنف»، أخوذ من الخثرة وهو الأنف.
- (٤) الحديث رواه النسائي (١: ٢٧) وابن ماجه (١: ٨٢)، ورواه أحمد في المسند (٤: ٣١٣ و ٣٣٩).
- (٥) كلمة «قال» ليست في هـ.
- (٦) «أقيط» بفتح اللام وكسر القاف وآخره طاء مهملة، و«صبرة» بفتح الصاد المهملة وكسر الياء الموحدة.
- (٧) يضم الحاء المهملة وإسكان الجيم.
- (٨) في نسخة واحدة من نسخة (٧) . . .

سواء . وبه يقول ابن أبي ليلى ، وعبد الله بن المبارك ، وأحمد ، وإسحق .
وقال أحمد : الاستنشاق أو كد من المضضة .

قال [أبو عيسى ^(١)] : وقالت طائفة من أهل العلم : يعيد في الجنابة «
ولا يعيد في الوضوء . وهو قول سفيان الثوري وبعض أهل الكوفة .
وقالت طائفة : لا يعيد في الوضوء ولا في الجنابة ، لأنهما سنة من ^(٢)
الذي صلى الله عليه وسلم ، فلا تجب الإعادة علي من تركهما في الوضوء ولا
في الجنابة . وهو قول مالك والشافعي [في آخره ^(٣)] .

٢٢

باب

للمضضة والاستنشاق من كفة واحد

٢٨ - حدثنا يحيى بن موسى حدثنا إبراهيم بن موسى [الرازي ^(٤)]
حدثنا خالد بن عبد الله ^(٥) عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن عبد الله بن زيد ^(٦) قال :

- (١) الزيادة من به .
 - (٢) في النسخة المطبوعة مع شرح ابن العربي (هـ) وهو خطأ لا يوافق أي أصل من الأصول .
 - (٣) الزيادة من به .
 - (٤) الزيادة من به .
 - (٥) هو إبراهيم بن عبد الله بن يحيى .
 - (٦) هو عبد الله بن زيد بن عبد ربه بن ثعلبة الخزرجي .
- أنهما واحد فقد أخطأ .

« رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَضْمُضًا وَاسْتَنْشَقَ مِنْ كَفِّ وَاحِدٍ ^(١) ،
فَعَلَ ذَلِكَ ثَلَاثًا » .

قال [أبو عيسى ^(٢)] : وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ .

(١) في جميع الأصول « واحد » بالتذكير إلا في ب فإن فيها « واحدة » بالتأنيث وأخفى أن يكون هذا من تصرف المصحفين في مطبعة بولاق ، ومن المتغرب أن عنوان الباب في كل النسخ بما فيها ب « من كف واحد » بالتذكير ، والكف يذكر ويؤنث ، كما لله في عون المعبود (١ : ٤٦) عن أبي حاتم البجلي ، ونقل السيد مرتضى في شرح القاموس عن شيخه ابن الطيب الفارسي قال ، « هي مؤنثة » وتذكيرها غلط غير معروف ، وإن حوزة بعضهم تأويل . وقال بعض : هي إمعة قليلة . فالصواب أنه لا يعرف ، ومالم يعرفه ابن الطيب عرفه غيره ، والعبرة بالأصول الصحيحة ، أما صحيح مسلم فإن جميع الأصول التي عندي من مخطوطة ومطبوعة فيها هذا الحديث « كف واحدة » بالتأنيث (انظر طبعة بولاق ١ : ٨٣) وأما صحيح البخاري فإن في النسخة اليونانية (الطبعة السلطانية ١ : ٤٩) « كفة واحدة » بالتأنيث فيها وبهاشيتها « كف واحدة » وروى لها برز ابن عساكر ، وكتب بجوارها « قال الأصمعي ، بوصابه من كف واحد » من الفرع ، وعندي نسخة أخرى مخطوطة تاريخها سنة ٨٣٤ وهي مقروءة على المافظ إبراهيم بن محمد الخنجي بشيراز ، وفيها أن رواية ابن عساكر « كف واحد » بالتذكير ، وفي سلك أبي داود في أكثر النسخ « واحدة » بالتأنيث ، وفي بعضها « واحد » بالتذكير ، كما نقله في شرح عون المعبود . وفي سنن النسائي في حديث عبد خير عن علي في صفة الرضوء بإسنادين « ثم مضمض واستنشق بكف واحد » (١ : ٢٧) وكذلك هو في نسخة مخطوطة منه صححها محدث المدينة الشيخ عابد السندي . وفي أبي داود في رواية أخرى من حديث عبد خير عن علي (١ : ٤١) « فمضمض ونثر من الكف الذي يأخذ فيه » وفي رواية النسائي لهذا الحديث « ثم مضمض واستنشق ثلاثا من الكف الذي يأخذ به الماء » (١ : ٢٧) وكذلك في مخطوطة الشيخ عابد السندي ، فكل هذه الأصول الصحيحة تؤيد أن « الكف » يذكر ويؤنث ، وتكون الأصول التي هنا بتذكير كلمة « واحد » : صحيحة معتدلة . والحديث رواه أيضا ابن ماجه (١ : ٨٢) .

(٢) الزيادة من ح و ه .

قال أبو عيسى : وحديثُ عبد الله بن زيدٍ حسنٌ غريبٌ ^(١) .
وقد رَوَى مالِكٌ وابنُ عيينةٌ وغيرُ واحدٍ هذا الحديثُ عن عمرو بن يحيى
ولم يذكروا هذا الحرفَ : « أن النبي صلى الله عليه وسلم مض مض واستنشق
من كَفٍّ واحدٍ ^(٢) » ، وإنما ذكره خالد بن عبد الله ، وخالد [بن عبد الله ^(٣)]
ثقةٌ حافظٌ عند أهل الحديث ^(٤) .
وقال بعض أهل العلم : المضضة والاستنشاق من كَفٍّ واحدٍ ^(٥) مجزئٌ ،
وقال بعضهم : تفرقةُهما ^(٥) أحبُّ إلينا . وقال الشافعي : إن جمعهما في كَفٍّ
واحدٍ ^(٦) فهو جائزٌ ، وإن فرقهما فهو أحبُّ إلينا .

(١) تبين لك مما مضى أن الحديث رواه البخاري ومسلم وغيرهما من طريق خالد بن عبد الله
فهو حديث صحيح .
(٢) في س « واحدة » .
(٣) الزيادة من ع .
(٤) قال القاضي أبو بكر بن العربي : « إذا انفرد الحافظ بزيادة فهي مسألة من أصول الفقه
والصحيح قبولها ووجوب العمل بها ، كما بيناه هناك . وانظر تفصيل القول في ذلك
في اختصار علوم الحديث لابن كثير وشرحنا عليه (ص ٥٥ - ٥٨) وإنما استغرب
الترمذي هذا الحديث لزيادة خالد هذا الحرف ، والرابطة لاتنافي الصحة كما هو معروف
في علم المصطلح ، وقد قال الترمذي في كتاب الملل من هذا الكتاب (٢ : ٣٤٠ طبعة
بولاق) : « ورب حديث إنما يستغرب لزيادة تكون في الحديث ، وإنما تصح إذا كانت
الزيادة ممن يعتمد على حفظه » فهذا وجه صنعه هنا .
(٥) في ه « يفرقهما » .

٢٣

باب

ما جاء في تخليل الأحيّة

٢٩ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ^(١) حَدَّثَنَا سَفِيَّانُ بْنُ عَمِيْنَةَ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ أَبِي الْمُخَارِقِ أَبِي أُمَيَّةَ عَنْ حَسَّانَ بْنِ عَلِيٍّ قَالَ : « رَأَيْتُ عَمَّارَ بْنَ يَاسِرٍ تَوَضَّأَ فَيُخَلِّلُ الْحَيَّةَ ، يَقُولُ : « أَوْقَالَ بِقُضَيْتِهِ » : لَتُخَلَّلَ لِحَيَّتِكَ ؟ قَالَ ^(٢) : « وَمَا يَمْنَعُنِي ؟ وَلَقَدْ ^(٣) رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُخَلِّلُ لِحَيَّتِهِ » .

٣٠ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سَفِيَّانُ بْنُ عَمِيْنَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ حَسَّانَ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَمَّارٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ ^(٤) مَثَلَهُ

« يُقْبَضُ شَيْئًا مِنْهُ »

« يُقْبَضُ شَيْئًا مِنْهُ »

(١) هو محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني - بالعين والهمزة المهملة المفتوحة - وفي بعض

النسخة حديثنا ابن عمر وهو خطأ من بعض النسخة حديثنا ابن عمر وهو خطأ من بعض النسخة

(٢) في نسخة « يُقْبَضُ شَيْئًا مِنْهُ » وفي نسخة « يُقْبَضُ شَيْئًا مِنْهُ » وفي نسخة « يُقْبَضُ شَيْئًا مِنْهُ »

(٣) في نسخة « وَلَقَدْ » وهو يوافق ما في المستدرک له وفي نسخة « وَلَقَدْ » وهو يوافق ما في المستدرک له

(٤) الحديث رواه ابن ماجه (١ : ٢٨٥) بالإسنادين عن ابن أبي عمير ، ورواه الحاكم في المستدرک (١ : ١٤٩) من طريق هرون بن يوسف عن ابن أبي عمير بالإسنادين

أيضاً . ورواه أبو داود الطيالسي (رقم ٦٤٥) عن سفيان بن عيينة بالإسناد

الأول فقط .

« يُقْبَضُ شَيْئًا مِنْهُ »

قال [أبو عيسى^(١)] : وفي الباب من عثمان^(٢) ، وعائشة ، وأم سلمة ، وأنس ، وابن أبي أوفى ، وأبي أيوب .
قال أبو عيسى : وسَمِعْتُ إسحاق بن منصور يقول : قال أحمد بن حنبل : قال ابن عيينة : لَمْ يَسْمَعْ عبد الكريم من حسان بن بلال حديث التَّخْلِيلِ^(٣) .
وقال محمد بن إسماعيل : أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثُ عَامِرِ بْنِ شَقِيقٍ
عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عُثْمَانَ .

- (١) الزيادة من ج .
(٢) « عثمان » لم يذكر في هـ ولا ك . وفي ب « وعن عائشة » ، وذكر عثمان هنا جيد ، لأن حديثه سيرويه الترمذي نفسه في هذا الباب .
(٣) أما عبد الكريم فإنه أبو أمية عبد الكريم بن أبي المخارق البصري ، وهو ضعيف جدا وفي طبقاته عبد الكريم بن مالك الجزري أبو سعيد ، وهو ثقة ، وراوى هذا الحديث هو الأول ، أعني أبو أمية ، كما صرح به المؤلف هنا ، وكذلك في إسناده ابن ماجه « من عبد الكريم أبي أمية » . وقد نقل الترمذي هنا عن ابن عيينة أن عبد الكريم لم يسم هذا الحديث من حسان بن بلال ، وكذلك ابن حجر في التهذيب نقل مثله في ترجمة أبي أمية (٦ : ٣٧٧) من ابن عيينة والبخارى . وأما رواية الحاكم في المستدرک ففيها « عن عبد الكريم الجزري » وهذا خطأ ، لمخالفته سائر الروايات الأخرى . وأما الإسناد الثاني - رواية سعيد من قتادة - فإنه إسناده صحيح لا مطن فيه ، وقد نقل ابن أبي حاتم في كتابه العلل (١ : ٢٢) عن أبيه أنه أعلم بطلان تراجمه فادحة في صحته ، لأنه قال : « لم يحدث بهذا أحد سوى ابن عيينة عن ابن أبي عروبة » . قال ابن أبي حاتم : « قلت : صحيح » قال : لو كان صحيحا لكان في مصنفات ابن أبي عروبة . ولم يذكر ابن عيينة في هذا الحديث ؟ وهذا أيضاً مما يوهنه « وآخر الكلام كمنطرب » ولعل جوابه : « ولم يذكر ابن عيينة في هذا الحديث سماعا » أو نحو هذا . وأعله الحافظ ابن حجر بطله ضعيفا أيضا فقال في التلخيص (ص ٣٦) : « لم يسمه ابن عيينة من سعيد ، ولا قتادة من حسان » وهذه دعوى ! وأين الدليل عليها ؟ ومع ذلك فقد صرح ابن عيينة فيه بالسماع ، ففي رواية الحاكم في المستدرک : « قال شفيان : وحدثنا سعيد بن أبي عروبة » ولذلك صحح الحاكم الحديث وأقره الذهبي فلم يتعقبه في تصحيحه .

[قال أبو عيسى ^(١)] : وقال بهذا أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم : رأوا تخليد اللحية . وبه يقول الشافعي . وقال أحمد : إن سمها عن تخليد اللحية فهو جائز .

وقال إسحاق : إن تركه ناسياً أو متأولاً أجزاءه ، وإن تركه عامداً أعاد .

٣١ - حديث ^(٢) يحيى بن موسى حدثنا عبد الرزاق عن إسرائيل

عن عامر بن شقيق عن أبي وائل عن عثمان بن عفان : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يُخَدِّلُ لِحْيَتَهُ » .

[قال أبو عيسى ^(٣)] : هذا حديث حسن صحيح ^(٤) .

(١) الزيادة من ع .

(٢) الحديث مقدم في هـ قبل قوله « وقال أحمد بن إسماعيل » الخ .

(٣) الزيادة من ع و هـ .

(٤) الحديث رواه ابن ماجه (١ : ٨٥) وابن الجارود في المنتقى مطولاً (٤٣ : ٤٣) والمحاكم في الاستدراك مطولاً أيضاً من طريق أحمد بن حنبل (١ : ١٤٩) وقال : « هذا إسناد صحيح ، قد احتجنا - يعني البخاري ومسلم - بجميع روايته غير عامر بن شقيق ، ولا أحمد بن حنبل في عامر بن شقيق طعنا بوجه من الوجوه » . و نسبه الحافظ في التلخيص (٣١ : ٣١) لابن خزيمة وابن حبان والدارقطني ، ونقل في التهذيب (٥ : ٦٩) تصحيحه عن ابن خزيمة وابن حبان ، ونقل فيه عن العليل الكبير للترمذي : « قال محمد : أصبح شيء في التخليل عندى حديث عثمان . قلت : إنهم يتكلمون في هذا ؟ فقال هو حسن » ، وعامر بن شقيق ضعفه ابن معين ، وقال النسائي : « ليس به بأس » وذكره ابن حبان في الثقات . وقد روى عنه شعبة ، وهو لا يروى إلا عن ثقة .

٢٤

باب

ما جاء [في ^(١)] مَسَحِ الرَّأْسِ

أَنَّهُ ^(٢) يَبْدَأُ بِمُقَدِّمِ الرَّأْسِ إِلَى مُؤَخَّرِهِ

٣٢ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنُ [بْنُ عِدَى الْقَزَّازِ] ^(٣) حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ بَحِيٍّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَسَحَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ ، فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَدْبَرَ : بَدَأَ بِمُقَدِّمِ رَأْسِهِ ، ثُمَّ ذَهَبَ بِهِمَا إِلَى قَفَاهُ ، ثُمَّ رَدَّهُمَا [حَتَّى رَجَعَ ^(٤)] إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ ^(٥) » .

قال أبو عيسى : وفي الباب عن مُعَاوِيَةَ ، وَالْمُقَدِّمِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ ، وَعَائِشَةَ .

قال أبو عيسى : حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ أَصَحُّ شَيْءٍ فِي الْبَابِ وَأَحْسَنُ . وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ .

(١) الزيادة من ع و ه .

(٢) في ب « أَنْ » .

(٣) الزيادة من ب .

(٤) هذا مختصر من حديث في اللوطاً رواية يحيى (١ : ٣٩ - ٤١) واللفظة هنا موافق لما

هناك . وهو في موطأ محمد بن الحسن (ص ٤٦ - ٤٧) مع خلاف في بعض الألفاظ .

والحديث رواه أيضاً أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والنبائي وابن ماجه وغيرهم .

٢٥

باب

ما جاء أنه يبدأ بموخر الرأس

٣٣ - حديث قتيبة [بن سعيد^(١)] [حدثنا بشر بن المفضل عنعبد الله بن محمد بن عقيل عن الربيع بنت معوذ بن عفراء^(٢) : « أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح برأسه مرتين : بدأ بموخر رأسه ثم بمقدمه ، وبأذنيه كلتيهما : ظهورهما وبطونيهما^(٣) » .قال أبو عيسى : هذا حديث حسن . وحديث عبد الله بن زيد أصح من هذا وأجود إسنادا^(٤) .

وقد ذهب بعض أهل الكوفة إلى هذا الحديث ، منهم وكيع بن الجراح .

(١) الزيادة من ع .

(٢) « الربيع » بضم الراء وفتح الباء الموحدة وتشديد الياء المكسورة . و « معوذ » بضم الميم وفتح العين المهملة وتشديد الواو المكسورة وآخره ذال معجمة . و « عفراء » بفتح العين المهملة وإسكان الفاء . والربيع صحابة أنصارية كانت من المبايعات تحت الشجرة ، وأبوها « معوذ بن الحرث بن رفاعه بن الحرث بن سواد » ونسب إلى أمه عفراء بنت عبيد بن ثعلبة « فاشتهر بذلك » .

(٣) الحديث رواه أحمد في المسند (٦ . ٣٥٨ - ٣٥٩) بأسانيد وألفاظ مختلفة . ورواه أبو داود مطولا (١ : ٤٨) عن مسدد عن بشر ، ورواه ابن ماجه (١ : ٨٦) وروى الحاكم منه مسح الأذنين فقط (١ : ١٥٢) .

(٤) حديث الربيع حديث صحيح ، وإنما اقتصر الترمذی على تحسينه ذهابا منه إلى أنه يعارض حديث عبد الله بن زيد ، ولكنهما عن حادثين مختلفين ، فلانعارض بينهما =

٢٦

باب

مَا جَاءَ أَنْ مَسَحَ الرَّأْسَ مَرَّةً

٣٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ مُضَرَ عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ مَعُوذٍ [ابْنِ عَفْرَاءَ^(١)] : « أَنَّهَا
رَأَتْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَوَضَّأُ ، قَالَتْ : مَسَحَ رَأْسَهُ ، وَمَسَحَ مَا أَمْلَأَ
مِنْهُ وَمَا أَذْبَرَ ، وَصُدْغَيْهِ وَأَذْنَيْهِ مَرَّةً وَاحِدَةً » .

قال : وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ ، وَجَدْتُ طَلْحَةَ بْنَ مُهْرَبٍ [ابْنَ عَمْرِو^(٢)] .
قال أبو عيسى : [و^(٣)] حَدِيثُ الرَّبِيعِ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وقد رَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَنَّهُ مَسَحَ
بِرَأْسِهِ مَرَّةً » .

= حن يحتاج إلى الترجيح ، فكان النبي صلى الله عليه وسلم يبدأ بمقدم الرأس ، وكان
يبدأ بمؤخره ، وكل جائز .

وأما المارح العلامة الميرزا كاشغري رحمه الله فإنه فهم أن الترمذي حثه للخلاف في عبد الله
ابن محمد بن عقييل ، وليس كذلك ، لأن ابن عقييل ثقة ، وقد سبق الكلام عليه في
الحديث (رقم ٣) . وآية ذلك أن الترمذي في الباب الآتي صحيح حديث الربيع من طريق
ابن عقييل ، وهو نفس هذا الحديث برواية أخرى .

(١) الزيادة من ع و ه .

(٢) الزيادة من ه و ك .

(٣) الزيادة من ع .

والعملُ على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
ومن بعدهم . ویدر يقول جعفر بن محمد ، وسفيان الثوري ، وابن المبارك ،
والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق : رأوا مسح الرأس مرة واحدة .
حدثنا محمد بن منصور المكي قال : سمعت سفيان بن عيينة يقول :
سألت جعفر بن محمد ^(۱) عن مسح الرأس : أيجزى مرة ؟ فقال : إياي والله .

۲۷

باب

ما جاء أنه يأخذ لرأسه ماء جديداً

۳۵ - حدثنا علي بن خنوص أخبرنا عبد الله بن وهب حدثنا
عمر بن الحرث عن حبان بن واسع ^(۲) عن أبيه عن عبد الله بن زيد :
« أنه رأى النبي ^(۳) صلى الله عليه وسلم تَوَضَّأَ ، وأنه مسح رأسه بماء غير
فصل يديه ^(۴) » .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

(۱) هو جعفر الصادق بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، رضى الله عنهم .

(۲) حبان : بفتح الحاء المهملة .

(۳) في ع « أن النبي » .

(۴) رواه مسلم مطولاً (۱ : ۸۳) من طريق ابن وهب ، ورواه أبو داود من طريقه

مختصراً (۱ : ۴۶ - ۴۷) .

وَرَوَى آئِنُ لَهَيْعَةَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ حَبَّانَ بْنِ وَاسِعٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ : « أَنْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ ، وَأَنَّهُ مَسَحَ رَأْسَهُ بِمَاءٍ غَيْرِ فَضْلٍ يَدَيْهِ ^(١) » .

(١) هكذا في ح وهي من أصح الأصول . وفي هـ و ك « بما غير فضل يديه » وفي س « بماء غير من فضل يديه » . وهذا الموضع من المواضع المشككة في كتاب الترمذى ، وتحقيقه عسير ، فإن الترمذى عقد الخلاف في هذا الحرف بين عمرو بن الحرث وبين ابن لهيعة ، فعنده أن رواية كل منهما تخالف الأخرى ، ولذلك رجح رواية ابن الحرث ، ويفهم من كلامه أن رواية ابن لهيعة تدل على أن مسح الرأس لم يكن بماء جديد ، بل كان بفضل الماء ، أعني بالليل الذي في اليدين ، وقد اضطرب الشراح هنا في ضبط الكلمة ، فبعضهم ضبطها « بما غير فضل يديه » وجعل « ما » موصولة و « غير » بفتح الغين والباء ، أى فعلا ماضيا . وأعرب « فضل » بالجر بدلا من « ما » الموصولة وهو تكلف شديد . والذي أظنه أن نسخة الترمذى إما أن تكون « بما غير من فضل يديه » أى بما بقى ، لأن « غير » معناها « بقى » والناظر : الباقى . هذا إذا ثبت في النسخ حرف « من » ، وإذا لم يثبت كان الراجح « بماء غير فضل يديه » وتضبط « غير » بضم الغين وإسكان الباء ، وهي بمعنى الباقى ، قال في اللسان : « وغير كل شيء بقيته » . وهذا كله لضبط الرواية عند الترمذى على ما فهمه هو من التباير بين روايتى ابن الحرث وابن لهيعة . وقد أخطأ الترمذى في هذا ، أو أخطأ أحد شيوخه الذين بينه وبين ابن لهيعة في الرواية ، وهو لم يذكرهم حتى نعرف درجاتهم من الضبط والإتقان . والصواب أن رواية ابن لهيعة كرواية عمرو بن الحرث . فقد رواه الدارمى في سننه (١ : ١٨٠) قال : « حدثنا يحيى بن حسان ثنا ابن لهيعة ثنا حبان بن واسع عن أبيه عن عبد الله بن زيد المازنى قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوضأ بالجعفة ، فتمضمض واستنشق ، ثم غسل وجهه ثلاثا ، ثم غسل يديه ثلاثا ثم مسح رأسه ، وغسل رجليه حتى ألقاهما ، ثم مسح رأسه بماء غير فضل يديه » قال أبو محمد - هو الدارمى - : يريد به تفسير مسح الأول . هذا نص رواية الدارمى ، وهو إمام ثقة حجة ، وشيخه يحيى بن حسان كان ثقة مأمونا عالما بالحديث . وقد فهم الدارمى الحديث على وجهه ، وأنه كرواية عمرو بن الحرث ، ولذلك جعل عنوان الباب الذى ذكره فيه « باب : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأخذ لرأسه ماء جديرا » ورواه أحمد في المسند (٤ : ٣٩ و ٤٠) صريحا عن موسى بن داود عن ابن لهيعة ، وفيه « بماء غير فضل يديه » ورواه أيضاً مرة ثالثة (ص ٤١) عن =

ورواية عمرو بن الحرث عن حبان أصح ، لأنه قد روي من غير وجه
هذا الحديث عن عبد الله بن زيد وغيره : « أن النبي صلى الله عليه وسلم
أخذ لرأسه ماءً جديداً » .

والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم رأوا أن يأخذ لرأسه ماءً جديداً .

٢٨

باب

[ما جاء في ^(١) مسح الأذنين ظاهرهما وباطنهما]

٣٦ - حدثنا حدثنا عبد الله بن إدريس عن [محمد ^(٢)]
بن عجلان عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس : « أن النبي
صلى الله عليه وسلم مسح برأسه وأذنيه : ظاهرهما وباطنهما ^(٣) » .
[قال أبو عيسى ^(٤)] : وفي الباب عن الربيع .

= الحسن بن موسى عن ابن لهيعة ، قريبا من رواية الدارمي ، ورواه مرة رابعة
(ص ٤٦ - ٤٧) عن علي بن إسحق وعطاء بن ابن المبارك عن ابن لهيعة ، وفيه :
« بماء من غير فضل يده » . فظهر لنا من كل هذا أن نقل الترمذي عن ابن لهيعة أن
روايته بخلافه لرواية ابن الحرث : نقل غير صواب ، والله أعلم .

(١) الزيادة من ع و ب .

(٢) الزيادة من ع .

(٣) رواه النسائي وابن ماجه والحاكم والبيهقي وابن حبان ، وصححه ابن خزيمة وابن منده .

(٤) الزيادة من ع .

قال أبو عيسى: [و^(١)] حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ مُطَوِّعٌ .
وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ : يَرَوْنَ مَسْحَ الْأُذُنَيْنِ : ظُهُورَهَا
وَبَطُونِهَا .

٢٩

باب

ما جاء أن الأذنين من الرأس

٣٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ مِثْمَانَ بْنِ رَبِيعَةَ عَنْ
شَهْرِ^(٢) بْنِ حَوْشَبٍ عَنْ أَبِي أَمَامَةَ قَالَ : « تَوَضَّأَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فَفَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا ، وَيَدَيْهِ ثَلَاثًا ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ ، وَقَالَ : الْأُذُنَانِ
مِنْ الرَّأْسِ » .

[قال أبو عيسى^(٣)] : قَالَ : قُتَيْبَةُ قَالَ حَمَادٌ : لَا أَدْرِي ، هَذَا مِنْ قَوْلِ
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ مِنْ قَوْلِ أَبِي أَمَامَةَ ؟
قَالَ : وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ .

قال أبو عيسى: هذا حديث [حسن^(٤)] ليس إسناده بذلك^(٥) القائم^(٦) .

-
- (١) الزيادة من ع .
(٢) شهر : بفتح العين المعجمة وإسكان الهاء .
(٣) الزيادة من ع و ه .
(٤) الزيادة من ع .
(٥) في ع « بذلك » .
(٦) الحديث رواه أبو داود (١ : ٥٠) عن مسدد وقتيبة عن حماد بن زيد . ونقله هـ =

والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم

== حماد كما نقله الترمذی . ورواه أيضا عن سليمان بن حرب عن حماد ، وقال : « قال سليمان بن حرب : يقولها أبو أمامة » . ورواه ابن ماجه (١ : ٨٧) عن محمد بن زياد عن حماد بن زيد بإسناده بلفظ : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : الأذنان من الرأس ، وكان يمسح رأسه مرة ، وكان يمسح المأفئ » . وهذا اللفظ لا يحتمل أن تكون كلمة « الأذنان من الرأس » مدرجة في الحديث ، بل هو نص في أنها من اللفظ النبوي . وقد أطال العلماء البحث في هذه الكلمة : وهل هي مدرجة من كلام أبي أمامة أو مرفوعة ؟ ورجح كثير منهم الإدراج . انظر التلخيص (ص ٣٣) ونصب الراية (١ : ١٠ - ١٢) والراجح عندي أن الحديث صحيح . فقد روى من غير وجه بأسانيد بعضها جيد ، ويؤيد بعضها بعضا . ونقل الزيلعي في نصب الراية عن كتاب الإمام لابن دقيق العيد أنه قال في حديث أبي أمامة : « وهذا الحديث معلول بوجهين : أحدهما الكلام في شهر بن حوشب ، والثاني الشك في رفعه . ولكن شهر وثقه أحمد ويحيى والعجلي ويعقوب بن شيبه . وسنان بن ربيعة أخرج له البخاري ، وهو وإن كان قد لين فقال ابن عدي : أرجو أنه لا بأس به ، وقال ابن مهين : ليس بالقوي » بالحديث عندنا حسن ، والله أعلم . ثم نقل عن البيهقي في سننه أنه قال : « حديث الأذنان من الرأس » أشهر إسناد فيه حديث حماد بن زيد عن سنان بن ربيعة عن شهر بن حوشب عن أبي أمامة ، وكان حماد يشك في رفعه في رواية قتيبة عنه ، فيقول : لأدري من قول النبي صلى الله عليه وسلم أو من قول أبي أمامة ؟ . وكان سليمان بن حرب يرويه عن حماد بن زيد ويقول : هو من قول أبي أمامة » ثم قال الزيلعي : « قلت : وقد اختلف فيه على حماد ، فوقفه ابن حرب عنه ، ورفعه أبو الربيع ، واختلف أيضا على مسدد عن حماد » فروى عنه الرافعي ، وروى عنه الوقف ، وإذا رفع ثقة حديثا ووقفه آخر ، أو فلهما شخص واحد في وقتين - ترجح الرفع ، لأنه أتى بزيادة ، ويجوز أن يسم الرجل حديثا فيفتي به في وقت ويرفعه في وقت آخر . وهذا أولى من تغليب الراوي » . ثم نقل حديث « الأذنان من الرأس » من حديث عبد الله بن زيد مرفوعا من سنن ابن ماجه ، وقال : « وهذا أمثل إسناد في الباب لاتصاله وثقة رواه » وهو كما قال . ثم نقله من حديث ابن عباس مرفوعا أيضا من سنن الدارقطني من طريق أبي كامل الجعدي عن غندر عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس . ثم قال : « قال ابن القطان : لإسناده صحيح لاتصاله وثقة رواه ، قال : وأعله الدارقطني بالاضطراب في إسناده ، وقال : إن إسناده وهم » . ثم أخرجه عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم

وَمَنْ بَعْدَهُمْ : أَنَّ الْأَذْنَيْنِ مِنَ الرَّأْسِ . وَبِهِ يَقُولُ سَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ ، وَابْنُ
الْمُبَارَكِ ، وَالشَّافِعِيُّ ^(١) ، وَاحِدٌ ، وَإِسْحَاقُ .

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ : مَا أَقْبَلَ مِنَ الْأَذْنَيْنِ فَمِنْ الْوَجْهِ ، وَمَا أَدْبَرَ
فَمِنْ الرَّأْسِ .

قَالَ إِسْحَاقُ : وَأُخْبِرْتُ أَنَّ بَشَّاحَ مَقْدَمَهُمَا مَعَ الْوَجْهِ ^(٢) ، وَمُوَحَّرَهُمَا
مَعَ الرَّأْسِ .

[وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : هَا سُنَّةٌ عَلَى جَمِيعِهِمَا : يَمْسَحُهُمَا بِمَا جَدِيدٌ ^(٣)]

== عليه وسلم مرسلًا ، وتبعه عبد الحق في ذلك وقال : إن ابن جريج الذي دار الحديث
عليه يروى عنه عن سليمان بن موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا ، قال : وهذا
ليس يقدح فيه ، وما يمنع أن يكون فيه حديثان : مسند ومرسل . انتهى . ثم قال
الزبلي : « فانظر كيف أعرض البيهقي عن حديث عبد الله بن زيد وحديث ابن عباس
هذين ، واشتغل بحديث أبي أمامة ؟ ! وزعم أن إسنادهم أشهر لإسناد لهذا الحديث ،
وترك هذين الحديثين وهما أثبت منه ! ومن هذا يظهر جهالة » . وكتب الحافظ
ابن حجر بخطه على نسخة نصيب الراية المحفوظة بدار الكتب المصرية ما نصه : « البيهقي
لمّا قال إن حديث أبي أمامة أشهرها ، ولا يلزم من الشهرة الصحة ولا غيرها » . ولما
كون حديث ابن عباس وابن زيد أثبت منه فلا يلزم منه الشهرة الموجودة في حديث
أبي أمامة ، فأمله » . وهذا من الحافظ تكلف واضح في الدفاع عن البيهقي ، ولما كان
يفهم منه أنه موافق على صحة حديثي ابن عباس وعبد الله بن زيد ، ولأنه قاله الزبلي دقيق
مطابق للقواعد الصحيحة عند علماء هذا الفن .

(١) لم يذكره الشافعي في هـ و هـ .

(٢) في هـ « مع وجهه » .

(٣) الزيادة من ع .

٣٠

باب

[ما جاء ^(١) في تَخْلِيلِ الأصابع]

٣٨ - حَدَّثَنَا قَتِيبَةُ وَهَنَّادٌ قَالَا حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سَفْيَانَ عَنْ
أَبِي حَاشِمٍ عَنْ عَاصِمِ بْنِ لَقِيطٍ بْنِ صَبْرَةَ ^(٢) عَنْ أَبِيهِ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ^(٣)
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا تَوَضَّأْتَ فَخَالَ الْأَصَابِعَ »
قَالَ ^(٤) : وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَالْمُسْتَوْرِدِ ، وَهُوَ ^(٥) ابْنُ شَدَادٍ
الْقَهْرِيُّ ^(٦) ، وَأَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيُّ .
قَالَ أَبُو هَاشِمٍ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ^(٧) .

- (١) الزيادة من ج .
(٢) « لقيط » : بفتح اللام وكسر القاف ، و « صبرة » : بفتح الصاد المهملة وكسر الباء
الموحدة وفتح الراء .
(٣) في ج « رسول الله » .
(٤) كلمة « قال » ليست في هـ و كـ .
(٥) في ج « هو » بدون حرف المطف .
(٦) قوله « وهو ابن شداد القهري » ليس في هـ و كـ .
(٧) الحديث رواه أحمد (٤ : ٣٣) عن وكيع . ورواه أبو داود مطولاً (١ : ٥٤) -
٥٥ . ورواه النسائي (١ : ٣٠ - ٣١) وابن ماجه (١ : ٨٧) كلاهما بإفظ
« أصبح الوضوء وخلل بين الأصابع » . ورواه الحاكم (١ : ١٤٧ - ١٤٨)
مطولاً بأسانيد متعددة وصححه ، ورواه مختصراً (١ : ١٨٢) . ورواه ابن الجارود
(ص ٤٦) والبيهقي (١ : ٥١ و ٧٦) ونسبه الشارح أيضاً لابن خزيمة وابن
حبان ، وقال : « صححه البغوي وابن القطان » . ورواه ابن حجر في الإصابة في ترجمة
القيط (٦ : ٨) بإسناده من طريق الفضل بن دكين عن الثوري ، وقال : « هذا حديث
صحيح » .

والعمل على هذا عند أهل العلم لأنه يُخَلَّلُ أصابع رجليه في الوضوء. وبه يقول أحمد وإسحاق. وقال إسحاق: يُخَلَّلُ أصابع يديه ورجليه في الوضوء. وأبو هاشم اسمه «إسماعيل بن كثير المكي»^(١).

٣٩ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ [هُوَ^(٢)] الْجَوْهَرِيُّ^(٣) حَدَّثَنَا

سَعْدُ^(٤) بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الزُّنَادِ عَنْ مُوسَى

ابْنِ عُقْبَةَ عَنْ صَالِحٍ مَوْلَى التَّوَّامَةِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا تَوَضَّأْتَ فَخَالَ بَيْنَ أَصَابِعِ يَدَيْكَ وَرِجْلَيْكَ».

قال أبو عيسى^(٥): هذا حديث حسن غريب^(٦).

٤٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا ابْنُ لَهَيْمَةَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَمْرٍو^(٧) عَنْ

أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبَلِيِّ^(٨) عَنْ الْمُشْتَمُورِدِ بْنِ شَدَّادِ الْفَهْرِيِّ قَالَ: «رَأَيْتُ

النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا تَوَضَّأَ ذَلِكَ^(٩) أَصَابِعَ رِجْلَيْهِ بِمَخْنَصَرِهِ».

(١) كلمة «المكي» ليست في ه و ك.

(٢) الزيادة من ب.

(٣) قوله «هو الجوهري» ليس في ه و ك.

(٤) في ع «سعيد» وهو خطأ.

(٥) الزيادة من ع و ه.

(٦) في ب «غريب حسن». والحديث رواه ابن ماجه (٨٧: ١) عن إبراهيم سعيد.

شيخ الترمذي بهذا الإسناد، ونقظه: «إذا قمت إلى الصلاة فأسبغ الوضوء وأجعل

الماء بين أصابع يديك ورجليك». والحديث في إسناده صالح مولى التوأمة، وقد

اختلف في آخر عمره، ولكن موسى بن عقبة سمع منه قبل اختلاطه، ولذلك حسنه

البخاري كما نقل الحافظ في التلخيص (ص ٣٤).

(٧) في ع «عمر» وهو خطأ.

(٨) «الحبلي» بالماء المهلة والباء الموحدة المضمومتين.

(٩) في ب «يخال» وما هنا هو الموافق لسائر الأصول، وهو أصح، لأن الحافظ نقل

في التلخيص (ص ٣٤) أن «يخال» رواية ابن ماجه.

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن^(۱) غريب لا نعرفه^(۲) إلا من حديث ابن لهيعة^(۳).

۳۱

باب

ما جاء : « وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ »

٤١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ » .

قال^(٤) : وفي الباب عن عبد الله بن عمرو ، وعائشة ، وجابر ، وعبد الله

(١) كلمة « حسن » ليست في ه و ك .

(٢) في ب « حتى لا نعرفه » وكلمة « حتى » لا موضع لها هنا .

(٣) الحديث رواه أحمد (٤ : ٢٢٩) بإسناد أسانيد ، وأبو داود (١ : ٥٧) وابن ماجه (١ : ٨٧) كلهم من طريق ابن لهيعة . وقد صرح الترمذی بإسرااده به ، ولكنه ليس كذلك ، فقد قال الحافظ في التلخيص (ص ٣٤) : « تابعه الليث بن سعد وعمرو بن الحرث ، أخرجه البيهقي وأبو بشر الدولابي والدارقطني في غرائب مالك من طريق ابن وهب عن الثلاثة ، وصححه ابن القطان » . ورواه أيضاً ابن عبد الحكم في فتوح ميسرة (ص ٢٦١ طبعة لندن سنة ١٩٢٠) من طريق ابن لهيعة .

(٤) كلمة « قال » ليست في ه و ك .

بن الحرث هو ابن^(١) جزء الزبيدي^(٢)، ومُعَيْتَيْب^(٣)، وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ،
وَشَرْحَبِيلُ بْنُ حَسَنَةَ^(٤)، وَعَمْرُو بْنُ الْعَاصِ^(٥)، وَيَزِيدُ بْنُ أَبِي سَفْيَانَ.
قال أبو عيسى: حديثُ أبي هريرة حديث حسن صحيح^(٦).
وقد رُوِيَ^(٧) عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ
وَبُطُونِ الْأَقْدَامِ مِنَ النَّارِ»^(٨).

(١) في ع « وابن » وهو خطأ واضح .

(٢) « جزء » بفتح الجيم وإسكان الزاي ، و « الزبيدي » بضم الزاي وفتح الموحدة .
وكلمة « الزبيدي » ليست في ع وقوله « هو ابن جزء الزبيدي » ليس في هـ و ك .
(٣) « معيتيب » بضم الميم وفتح العين المهملة وقبل اللغاف وبهـ ياءان مثانان ، وهو معيتيب
بن أبي فاطمة الدوسي وفي ع « ومعيتيب بن خالد بن الوليد » وهو خطأ .

(٤) « شرحبيل » بضم الشين المعجمة وفتح الراء وإسكان الحاء المهملة ، وهو شرحبيل
ابن عبد الله بن المطاع . و « حسنة » بحاء وسين مهملتين مفتوحتين - : قيل لأنها أمه
وقيل لأنها تبنته هو وأخاه عبد الرحمن .

(٥) في ب « العاصي » .

(٦) رواه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه .

(٧) في ع و هـ « وروى » .

(٨) قال المنذرى في الترغيب (١ : ١٠٤) . « هذا الحديث الذي أشار إليه الترمذي رواه
الطبراني في الكبير وابن خزيمة في صحيحه من حديث عبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدي
مرفوعاً ، ورواه أحمد موقوفاً عليه » . وكذلك نسبة الهيثمي في مجمع الزوائد (١ : ٢٤٠)
إلى الطبراني مرفوعاً وأحمد موقوفاً . ولكن الحديث في مسند أحمد (٤ : ١٩١)
في موضعين من طريق ابن لهيعة عن حيوة بن شريح عن عقبة بن مسلم عن عبد الله
ابن الحرث قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم « وهذا إسناده صحيح »
وكذلك رواه البيهقي في السنن الكبرى (١ : ٢٠) من طريق يحيى بن بكير عن
الليث عن حيوة عن عقبة بن مسلم ، وكذلك رواه ابن عبد الحكم في فتوح مصر
(ص ٢٩٩) من طريق الليث بن سعد وابن لهيعة ونافع بن يزيد كلهم عن حيوة عن
عقبة . وهذه أسانيد صحيح كلها .

قال: ^(١) وَفَقَهُ هَذَا الْحَدِيثُ : أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْقَدَمَيْنِ إِذَا لَمْ يُمْكُنْ عَلَيْهِمَا خُفَّانِ أَوْ جَوْرَبَانِ ^(٢) .

٣٢

باب

ما جاء في الوضوء مرةً مرةً

٤٢ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَهَذَا وَفَقِيهٌ قَالُوا حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ [ع قال] ^(٣) : وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ^(٤) عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَّارٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً ^(٥) » .
قال أبو عيسى ^(٦) : وَفِي الْبَابِ مِنْ عُمَرَ ، وَجَابِرٍ ^(٧) ، وَزَيْدَةَ ، وَأَبِي رَافِعٍ ، وَابْنِ الْفَرَكَ ^(٨) .

- (١) كلمة « قال » ليست في هـ و هـ .
(٢) في ب « خفين أو جوربين » وهو الخن .
(٣) زيادة « ح » من ع و هـ وزيادة « قال » من ع .
(٤) في ب « من سفیان » . وسفيان هو الثوري .
(٥) الحديث رواه أحمد والبخاري وأبو داود والنسائي وابن ماجه .
(٦) قوله « قال أبو عيسى » ليس في هـ .
(٧) في ع « من جابر وعمر » .
(٨) ابن الفاكه هو : سبرة - بفتح السين المهملة وإسكان اللام الواحدة - بن الفاكه .

قال [أبو عيسى ^(١)] : وحديث ^(٢) ابن عباس أحسن شيء في هذا الباب وأصح .

وروى رشدين بن سعد ^(٣) وغيره هذا الحديث عن الضحاك بن شرحبيل عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر بن الخطاب : « أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ مرة مرة » .

قال ^(٤) : وليس هذا بشيء ^(٥) . والصحيح ما روى ابن عجلان ، وهشام بن سعد ^(٦) ، وسفيان الثوري ، وعبد العزيز بن محمد عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم .

== وحديثه رواه البغوي في معجمه ، كما ذكره العيني في شرح البخاري (ج ٣ ص ٣) وفي إسناده عدي بن الفضل التيمي ، وهو ضعيف جدا .

(١) الزيادة من ع و هـ

(٢) في هـ « حديث » بدون واو العطف .

(٣) « رشدين » بكسر الراء وإسكان الشين المعجمة وكسر الدال .

(٤) كلمة « قال » ليست في هـ .

(٥) رواية رشدين التي أشار إليها الترمذي رواها ابن ماجه (١ : ٨٧) وإسناده ضعيف ، لضعف رشدين بن سعد . ولكن الشارح أشار إلى أن ابن لهيعة رواها أيضاً عن الضحاك ، ولم أطلع عليها ، فإن ثبت هذا صح إسناده ، لأن ابن لهيعة ثقة .

(٦) في ع « هشام بن سعيد » وهو خطأ .

٣٣

باب

ما جاء في الوضوء مرَّتين مرَّتين

٤٣ - حَدَّثَنَا أَبُو كَرِيبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ قَالَا حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ^(١) عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَابِتِ بْنِ ثَوْبَانَ قَالَ : حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْفَضْلِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمُزٍ [هُوَ^(٢)] الْأَعْرَجُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ^(٣) » .
[قَالَ أَبُو عِيسَى : وَفِي الْبَابِ مِنْ جَابِرٍ^(٤)] .

قَالَ أَبُو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ ثَوْبَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَضْلِ ، وَهُوَ إِسْنَادٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^(٥) .

- (١) « حباب » بضم الحاء المهملة وتخفيف الباء الموحدة وآخره موحدة أخرى .
(٢) الزيادة من ع .
(٣) الحديث رواه أبو داود (١ : ٥٢) عن أبي كريب محمد بن العلاء ، ورواه البيهقي (١ : ٧٩) من طريق الحسن بن علي بن عفان العاصمي ، كلاهما عن زيد بن حباب . ورواه ابن الجارود (ص ٤٣) عن محمد بن يحيى عن غيبة الله بن صالح الجعفي عن عبد الرحمن بن ثابت .
(٤) كتب العلامة الشيخ أحمد الرفاعي بخطه بمحاشية لسخته عند قوله « حسن غريب » مانعه « قلنا متعلق بالحديث ، وما يعمد بالإسناد ولا يلزم من قرابة الحديث قرابة الإسناد ولا عكسه ، وإيضاحه في مصطلح الحديث » .
وهذا غير جيد ، لأن المتن معروف من غير هذا الإسناد ، ولأننا القرابة في الإسناد =

قال أبو عيسى: [وَقَدْ رَوَى هَمَّامٌ عَنْ عَامِرِ الْأَحْوَلِ عَنْ عَطَاءٍ] عَنْ
بِى هُرَيْرَةَ (١) أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا .

٣٤

باب

ما جاء في الوضوء ثلثًا ثلثًا

٤٤ — حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ
سَفْيَانَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي حَبِيَّةَ (٢) عَنْ عَلِيٍّ : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا (٣) » .

= حيث انفرد به ابن ثوبان ، ثم صحح الترمذى الإسناد نفسه ، ولا منافاة بين الغرابة
والصحة . وفي هذا الموضع في جميع الأصول : « وفي الباب عن جابر » حتى في نسخة ع .
مع أنه سبق ذلك من قبل فيها ، والصواب حذفه إذا أثبتنا الأول ، أو حذف الأول
والثبات الثاني .

(١) هذا نص ما في ع . وفي باقي الأصول « وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ » وحديث أبي هُرَيْرَةَ
من رواية هَمَّامٍ عَنْ عَامِرِ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (رقم ٨٥٢٠ ج ٢ ص ٢٤٨) وإسناده
صحيح . ولأبي هُرَيْرَةَ حديث آخر في الباب عند ابن ماجه (١ : ٨٣) من طريق
ميمون بن مهران عن عائشة وأبي هُرَيْرَةَ ، وإسناده صحيح أيضا .

(٢) « حبة » بفتح الحاء المهملة وتشديد الباء المثناة التحتية . وأبو حبة هو ابن قيس الزاهدي
الهمداني الحارقي ، وهو ثقة ، ولا يعرف اسمه .

(٣) الحديث رواه أيضا أبو داود والنسائي وابن ماجه ، وإسناده صحيح ، وصيغتي مطوَّلا
برقم (٤٨) .

قال أبو عيسى ^(١) : وفي الباب عن عثمان ، وقائشة ^(٢) والرابع ،
 وابن عمر ، وأبي أمامة ، وأبي رافع ، وعبد الله بن عمرو ، ومعاوية ،
 وأبي هريرة ، وجابر ، وعبد الله بن زيد ، وأبي [بن كعب ^(٣)] .
 قال أبو عيسى : حديث على أحسن شيء في هذا الباب وأصح ، [لأنه
 قد روى من غير وجه عن علي رضوان الله عليه ^(٤)] .
 والعمل على هذا عند عامة أهل العلم : أن الوضوء يجزئ مرة ^(٥) [مرة ^(٥)]
 ومرة ^(٦) أفضل . وأفضله ثلاث . وليس بعده شيء .
 وقال ابن المبارك : لا آمن إذا زاد في الوضوء على الثلاث أن يائتم .
 وقال أحمد وأحمد : لا يزيد على الثلاث إلا رجل مبتلي .

- (١) قال أبو عيسى : لم يذكر في هـ و ك .
 (٢) عائشة ذكرت في هـ و ك بعد ابن عمر ، وفي ب بعد أبي أمامة .
 (٣) الزيادة من ج . وفي هـ و ك « وأبي ذر » بدلا من أبي بن كعب ، وهو خطأ ،
 ويؤيد أن الصواب ما هنا أن الشوكاني في نيل الأوطار نقله عن الترمذي كما هنا .
 (٤) الزيادة من ج .
 (٥) الزيادة من ج . و هـ .
 (٦) كذا في جميع الأصول ، وهو جائز : أن يكون معطوفا على ما قبله ، ولكن الأولى أن
 يكون مبتدأ مرفوعاً .

٣٥

باب

[ما جاء^(١)] في الوضوء مرة ومرتين وثلاثاً

٤٥ — حدثنا إسماعيل بن موسى الفزاري حدثنا شريك عن ثابت بن أبي صفية قال : قلت لأبي جعفر : حدثك جابر : « أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ مرة مرة ، ومرتين مرتين ، وثلاثاً ثلاثاً^(٢) » قال : نعم .

٤٦ — قال أبو عيسى : وروى وكيع هذا الحديث عن ثابت بن أبي صفية قال : قلت لأبي جعفر : حدثك جابر : « أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ مرة مرة^(٣) » قال نعم^(٤) . [و^(٥)] حدثنا بذلك هناد وقتيبة . قال : حدثنا وكيع عن ثابت [بن أبي صفية^(٦)] .

[قال أبو عيسى^(٥)] : وهذا أصح من حديث شريك ، لأنه قد روي

(١) الزيادة من ع و ه .

(٢) رواه أيضاً ابن ماجه من طريق شريك (١ : ٨٣) .

(٣) في ب « توضأ بعد وضوئه مرة مرة » وزيادة « بعد وضوئه » خطأ صرف ، لا معنى لها في الكلام ، وليست في الأصول الصحيحة .

(٤) الفرق بين رواية وكيع ورواية شريك أن وكيعاً ذكر الوضوء مرة مرة ، وشريكاً ذكره ثلاثاً الأحوال .

(٥) الزيادة من ع .

(٦) الزيادة من ب .

من غير وجه هذا من ثابت نحو رواية وكيع . وشريك كثير الفاظ^(١) .
وثابت بن أبي صفية هو « أبو خزيمة الثمالي »^(٢) .

٣٦

باب

[ما جاء^(٣)] فيمن يتوضأ^(٤) بعد وضوئه مرتين

وبعضه ثلاثاً

٤٧ - حدثنا [محمد^(٣)] بن أبي عمر حدثنا سفيان بن عيينة عن عمرو
بن يحيى عن أبيه عن عبد الله بن زيد : « أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ :
فغسل وجهه ثلاثاً ، وغسل يديه مرتين مرتين ، ومسح برأسه ، وغسل
رجليه [مرتين^(٥)] .

(١) شريك هو ابن عبد الله النخعي الكوفي القاضى ، وهو ثقة مأمون كما قال ابن سعد .
والخطأ لا يأتى منه لسان ، ولكن زيادة الثقة مبهولة ، وإنما تلجأ إلى الترجيح بين
الثقات إذا خالف بعضهم بعضاً ، أما إذا زاد أحدهم شيئاً لم يروم الآخر ، ولم يكن بين
الروايين تعارض : فلا موضع للترجيح ، بل نقبل الراء ، إذ هو بمثابة حديث آخر
رواه الثقة .

(٢) « الثمالي » بضم التاء للثلاثه وتخفيف الميم ، نسبة إلى « ثمالة » بطن من الأزد . وثابت
هذا ضعيف الحديث .

(٣) الزيادة من ج .

(٤) ن ه و ك « توضأ » .

(٥) الزيادة نقلها الشارح من « نسخة قديمة عتيقة صحيحة » كما وصفها بذلك .

قال أبو عيسى: [و^(١)] هذا حديث حسن صحيح^(٢).
وقد ذكر في غير حديث: «أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ
بعض وضوئه مرة وبعضه ثلاثاً». .
وقد رخص بعض أهل العلم في ذلك: لم يروا بأساً أن يتوضأ الرجل
بعض وضوئه ثلاثاً، وبعضه مرتين أو مرة^(٣).

٣٧

باب

[ما جاء^(٤)] في وضوء النبي صلى الله عليه وسلم كيف كان؟

٤٨ - حدثنا هناد وقتيبة^(٥) قال حدثنا أبو الأحوص عن أبي إسحق
عن أبي حية قال: «رأيت علياً توضأ فغسل كفيه حتى أنقأهما، ثم
مضمض ثلاثاً، واستنشق ثلاثاً، وغسل وجهه ثلاثاً، وذراعيه ثلاثاً، ومسح
برأسه مرة، ثم غسل قدميه إلى الكعبين، ثم قام فأخذ فضل طهوره^(٦)»

(١) الزيادة من س .

(٢) قال الشارح: «أخرجه البخاري ومسلم مطولاً». .

(٣) في ع هنا زيادة «قال أبو عيسى: حديث عبد الله بن زهد في هذا حسن صحيح»
وكذلك في س ولكن بدون كلمة «في» . وهذا تكرار لم نجد وجها لإثباته
في أصل الكتاب .

(٤) الزيادة من ع و س .

(٥) في ه و ه «قتيبة وهناد» .

(٦) في س «فضل وضوئه» وما هنا هو الذي في سائر الأصول .

فَشَرِبَهُ وَهُوَ قَائِمٌ ، ثُمَّ قَالَ : أَحْبَبْتُ أَنْ ^(١) أَرِيَكُمْ كَيْفَ كَانَ طَهُورُ
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ^(٢) .

[قَالَ أَبُو عِيسَى ^(٣)] : وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَانَ ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ ،
وَأَبْنِ عَبَّاسٍ ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، وَالرُّبَيْعِ ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَيْسٍ ، وَعَائِشَةَ
[رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ ^(٤)] .

٤٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَهَنَّادٌ قَالَا حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ
عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ : ذَكَرَ عَنْ عَلِيٍّ مِثْلَ حَدِيثِ أَبِي حَيَّةَ ، إِلَّا أَنَّ عَبْدَ خَيْرٍ
قَالَ : « كَانَ إِذَا فَرَغَ مِنْ طَهُورِهِ أَخَذَ مِنْ فَضْلِ طَهُورِهِ بِكَفِّهِ ^(٥) فَشَرِبَهُ » .
قَالَ أَبُو عِيسَى : حَدِيثُ عَلِيٍّ رَوَاهُ أَبُو إِسْحَقَ الْهَمْدَانِيُّ عَنْ أَبِي حَيَّةَ
وَعَبْدِ خَيْرٍ وَالْحَارِثِ ^(٦) عَنْ عَلِيٍّ .

وَقَدْ رَوَاهُ ^(٧) زَائِدَةُ بْنُ قُيَامَةَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ عُلْقَمَةَ ^(٨) عَنْ
عَبْدِ خَيْرٍ عَنْ عَلِيٍّ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ^(٩)] حَدِيثُ الْوُضُوءِ بِطَوِيلِهِ .

(١) في ع بحذف « أن » .

(٢) الحديث مضي مختصراً برقم (٤٤) .

(٣) الزيادة من ع . وفي هـ و ك بحذف « قال أبو عيسى » .

(٤) الزيادة من ع . وعائشة ذكرت في ب بعد ابن عباس ، وفي هـ و ك بعد
عبد الله بن عمرو .

(٥) في ب « بكفيه » وهو خطأ ومخالف لسائر الأصول .

(٦) عبد خير هو الهمداني الكوفي ، والحارث : هو ابن عبد الله الأعور الهمداني الكوفي .

(٧) في ب « وقد روى » .

(٨) خالد بن علقمة كنيته « أبو حية » وهو وادعي همداني ، وهو غير « أبي حية بن قيس » .

الذي روى عن علي مباشرة حديث الوضوء فيما مضي (رقم ٤٤) .

(٩) الزيادة من ع .

وهذا حديث حسن صحيح .

[قال] : وَرَوَى شُعْبَةُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ خَالِدِ بْنِ عَاقِمَةَ ، فَأَخْطَأَ فِي اسْمِهِ وَأَسَمَ أَبَيْدَ ، فَقَالَ : « مَالِكُ بْنُ عُرْفُطَةَ » ^(١) ، [من عبد خير عن علي ^(٢)] .
 قال : وَرَوَى عَنْ أَبِي عَوَانَةَ : عَنْ خَالِدِ بْنِ عَاقِمَةَ عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ عَنْ عَلِيٍّ .
 [قال ^(٣)] : وَرَوَى عَنْهُ : عَنْ مَالِكِ بْنِ عُرْفُطَةَ ، وَمِثْلَ رِوَايَةِ شُعْبَةَ .
 وللصحيح : « خَالِدُ بْنُ عَاقِمَةَ » ^(٤) .

(١) « عُرْفُطَةُ » بِهَمْزٍ عَلَى الْمُهْمَلَةِ وَاحْتِكَانِ الرَّاءِ وَضَمِّ الْقَاءِ وَفَتْحِ الطَّاءِ الْمُهْمَلَةِ .

(٢) الزيادة من ح .

(٣) الزيادة من ت . وقوله « عن عبد خير عن علي » لم يذكر في ح .

(٤) هكذا ذهب الترمذي إلى أن شُعْبَةَ أَخْطَأَ فِي اسْمِ شُعْبَةَ ، وَكَذَلِكَ قَالَ النَّسَائِيُّ فِي سُنَنِهِ

(١ : ٢٧) فَإِنَّهُ رَوَى حَدِيثَ أَبِي عَوَانَةَ عَنْ خَالِدِ بْنِ عَاقِمَةَ ، ثُمَّ رَوَى حَدِيثَ شُعْبَةَ

عَنْ مَالِكِ بْنِ عُرْفُطَةَ ، ثُمَّ قَالَ : « هَذَا خَطَأٌ ، وَالصَّوَابُ خَالِدُ بْنُ عَاقِمَةَ » ، لَيْسَ مَالِكُ

ابن عُرْفُطَةَ . وَكَذَلِكَ صَنَعَ أَبُو دَاوُدَ فِي سُنَنِهِ (١ : ٤١ ، ٤٢) فَرَوَى الْحَدِيثَ

مِنْ طَرِيقَيْنِ عَنْ خَالِدِ بْنِ عَاقِمَةَ ، ثُمَّ رَوَاهُ مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ . قَالَ : سَمِعْتُ مَالِكَ بْنَ

عُرْفُطَةَ . ثُمَّ قَالَ أَبُو دَاوُدَ : « وَمَالِكُ بْنُ عُرْفُطَةَ لَأَعْلَاهُ خَالِدُ بْنُ عَاقِمَةَ » ، أَخْطَأَ فِيهِ

شُعْبَةُ . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : قَالَ أَبُو عَوَانَةَ يَوْمًا : حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ عُرْفُطَةَ عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ ،

فَقَالَ لَهُ عَمْرُو الْأَغْضَبِ : رَحِمَكَ اللَّهُ أَيَا عَوَانَةَ هَذَا خَالِدُ بْنُ عَاقِمَةَ ، وَلَيْكِنْ شُعْبَةُ

مِثْلُ غَطْلِيٍّ فِيهِ ؟ فَقَالَ أَبُو عَوَانَةَ : هُوَ فِي كِتَابِي خَالِدُ بْنُ عَاقِمَةَ ، وَلَيْكِنْ قَالَ شُعْبَةُ هُوَ

مَالِكُ بْنُ عُرْفُطَةَ . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَمْرٍو قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ مَالِكِ

ابن عُرْفُطَةَ . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : وَسَمِعْتُهُ قَدِيمًا . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ قَالَ حَدَّثَنَا

أَبُو عَوَانَةَ عَنْ خَالِدِ بْنِ عَاقِمَةَ . وَسَمِعْتُهُ مَتَأَخَّرًا ، كَأَنَّهُ جَعَلَ ذَلِكَ رَجَعَ إِلَى الصَّوَابِ .

وهذا الذي قاله أبو داود في شأن مَالِكِ بْنِ عُرْفُطَةَ لَمْ يَوْجَدْ فِي كُلِّ نَسْخِ السَّنَنِ ، وَلِأَنَّهُ

وَجَدَ فِي رِوَايَةِ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ أَبِي دَاوُدَ ، كَمَا ذَكَرَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حِجْرٍ فِي

الْمُتَهَذِّبِ (٣ : ١٠٨) وَكَأَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ فِي صَوْنِ الْمُبْرَدِ عَنْ كِتَابِ الْأَطْرَافِ لِلْحَافِظِ الْمَزِينِ .

وقال أبو زرعة الحافظ فيما نقله عنه ابن أبي حاتم في كتاب الملل (رقم ١٤٥ ج ١ ص ٥٦) =

« وهم فيه شعبة » . قال ابن حجر في التهذيب : « وقال البخاري وأحمد وأبو حاتم وابن حبان في الثقات وجماعة : « وهم شعبة في تسميته ، حيث قال مالك بن عرفة ، وطاب بعضهم على أبي عوانة كونه كان يقول خالد بن علقمة مثل الجماعة ، ثم رجع عن ذلك ، حين قيل له : إن شعبة يقول مالك بن عرفة ، وقال : شعبة أعلم مني . وحكاية أبي داود تدل على أنه رجع عن ذلك ثانياً إلى ما كان يقول أولاً ، وهو الصواب » .

وهذا الإسناد قد جعله علماء المصطلح مثالا لتصحيف السماع ، أي أن الراوي يسمي الاسم أو الكلمة فتقع في أذنه على غير ما قال محدثه ، فيرويها عنه مصحفة . انظر مقدمة ابن الصلاح بشرح العراق (ص ٢٤١) وتدريب الراوي (ص ١٩٧) وشرحنا على ألفية الصيوطي (ص ٢٠٥) وشرحنا على اختصار علوم الحديث لابن كثير (ص ٢٠٧) . وقد روى أحمد بن حنبل في مسنده (٦ : ١٧٢) عن محمد بن جعفر وحجاج عن شعبة عن مالك بن عرفة عن عبد خير عن عائشة : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الدباء والحنم والمزفت » ثم رواه أيضا (٦ : ٢٤٤) عن روح عن شعبة قال : حدثنا مالك بن عرفة « وقال أحمد : « إنما هو خالد بن علقمة الحمداي ، وهم شعبة » . وأما التردد كثيرا فيما قالوه هنا : أما زعم أن تغيير الاسم إلى « مالك بن عرفة » من باب التصحيف فإنه غير مفهوم ، لأنه لا شبه بينه وبين « خالد بن علقمة » في الكتابة ولا في النطق . ثم أين موضع التصحيف ؟ وشعبة لم ينقل هذا الاسم من كتاب ، وإنما الشيخ شيخه ، وآه بنفسه ، وسمع منه بإذنه ، وتحقق من اسمه ! ! نعم قد يكون عرف اسم شيخه ثم أخطأ فيه ، ولكن ذلك بعيد بالنسبة إلى شعبة ، فقد كان أعلم الناس في عصره بالرجال وأحوالهم ، حتى لقد قالوا عنه : إنه لا يروى إلا عن ثقة ، وفي التهذيب عن عبد الله بن أحمد عن أبيه قال : « كان شعبة أمة وحده في هذا الشأن ، يعني في الرجال ويصره بالحديث وتبته وتثبتته لرجال » . وفيه عن تاريخ ابن أبي خيثمة : قال شعبة : ما رويت عن رجل حديثاً إلا أثبتته أكثر من مرة ، والذي رويت عنه ، عشرة أثبتته أكثر من عشر مرار » فمثل هذا الرجل في تحريره وتوثيقه في شيوخه لا يظن به أن يجهل اسم شيخه الذي روى عنه وأثابه أكثر من مرة كما يقول . نعم قد يخلط في شيء من رجال الإسناد ممن فوّق شيخه ، أما في شيخه نفسه فلا . أما الحكاية عن أبي عوانة التي نقلها أبو داود ، فإنها إن صحت لا تدل على خطأ شعبة ، بل تدل على خطأ أبي عوانة ، وأنا أظنها غير صحيحة ، فإن أبا داود لم يذكر من حديثها عن أبي عوانة . وإنما الثابت لإسناده أن أبا عوانة روى عن خالد بن علقمة ، وروى عن مالك بن عرفة ، فأظهر عندهما راويان . وأن أبا عوانة سمع من كل واحد منهما .

٣٨

باب

[مَا جَاءَ فِي] ^(١) النَّضْحِ بَعْدَ الْوُضُوءِ

٥٠ - حَدَّثَنَا نَعْمَانُ بْنُ عَلِيٍّ [الْجَهْضَمِيُّ ^(٢)] وَأَحَدُ بَنِي أَبِي عُبَيْدٍ اللَّهِ ^(٣) السَّلَمِيُّ ^(٤) الْبَصْرِيُّ قَالَا حَدَّثَنَا أَبُو قَتَيْبَةَ سَلَّمَ ^(٥) بْنُ قَتَيْبَةَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْهَاشِمِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « حَاءُ نِي جَبْرِيلُ فَقَالَ : يَا مُحَمَّدُ ، إِذَا تَوَضَّأْتَ فَأَنْتَضِحْ ^(٦) » .
 قَالَ أَبُو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ [قَالَ ^(٧)] : وَصَحَّحْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ :
 الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْهَاشِمِيُّ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ ^(٨) .

(١) الزيادة من ج .

(٢) الزيادة من ج . و « الجهضمي » بفتح الجيم وإسكان الهاء وفتح الصاد المعجمة .

(٣) بفتح السين المهملة وكسر اللام وبعدها ياء ثم ميم . وكذلك هو في ج . وفي سائر الأصول « السلمي » بحذف الياء التي بعد اللام ، وهو خطأ .

(٤) « سلم » بفتح السين المهملة وإسكان اللام . وفي ج « سالم » وهو خطأ .

(٥) الحديث رواه ابن ماجه (١ : ٨٩) عن أبي هريرة مرفوعا : « إِذَا تَوَضَّأْتَ فَأَنْتَضِحْ » ليس فيه ذكر جبريل . والانتضاح : هو أن يأخذ قليلا من الماء فيرش به مذا كبره بعد الوضوء ، لينقى عنه الوضوء . قاله في النهاية .

(٦) الزيادة من س .

(٧) هو الحسن بن علي بن محمد بن ربيعة بن نوقل بن الحارث بن عبد اللطيف . وهو ضعيف جدا ، ليس له في الكتب الستة إلا هذا الحديث هنا وفي ابن ماجه . وكان البخاري رفيق العبارة فيما يجرح به الرواة ، وأقوى ما يقول في الراوي : « منكر الحديث » . وقد لال ابن القطان عن البخاري قال : « كل من قلت فيه منكر الحديث فلا تحمل الرواية منه » . نقله الذهبي في الميزان (١ : ٥) في ترجمة أبيان بن جبلة .

قال^(١): وفي الباب عن أبي الحكم^(٢) بن سفيان، وابن عباس، وزيد بن حارثة، وأبي سعيد^(٣) الخدرى، وقال بعضهم: سفيان بن الحكم، أو الحكم بن سفيان، واضطربوا في هذا الحديث^(٤).

٣٩

باب

ما جاء^(٥) في استبأغ الوضوء

٥١ - حدثنا علي بن حجر أخبرنا إسماعيل بن جعفر عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله^(٦) صلى الله عليه وسلم قال:

(١) كلمة قال ليست في هـ و ك .

(٢) في ح عن الحكم .

(٣) الزيادة من ب .

(٤) أي اضطربوا في حديث الحكم بن سفيان . فقد اختلفوا في اسمه فنوق حديثه ، وبعضهم

سماه «أبا الحكم بن سفيان» وبعضهم «الحكم بن سفيان» وبعضهم «سفيان بن

الحكم» . وقال بعض الرواة : «عن ابن الحكم عن أبيه» . والصحيح أن اسمه

«الحكم بن سفيان» وأنه ليست له صحبة ، بل روى عن أبيه ، كما نقل في الإصابة

(٢ : ٢٨) وكما روى أحمد في المسند (رقم ١٥٤٥٠ ج ٣ ص ٤١٠) عن شريك

قال : «سألت أهل الحكم بن سفيان فذكروا أنه لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم» .

وحديثه هذا رواه أبو داود (١ : ٦٤ ، ٦٥) وابن ماجه (١ : ٨٩) وأحمد

(٣ : ٤١٠) وانظر عل ابن أبي حاتم (رقم ١٠٣ ج ١ ص ٤٦) .

(٥) قوله «ما جاء» ليس في هـ و ك .

(٦) في ح «أن النبي» .

« أَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى مَا يَمْحُو اللَّهُ عَنْهُ الْخَطَايَا وَيَرْفَعُ بِهِ الدَّرَجَاتِ ؟ قَالُوا : بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ : إِسْتَبَاغُ الْوُضُوءِ عَلَى الْمَكَارِهِ ، وَكَثْرَةُ الْخُطَا إِلَى الْمَسَاجِدِ ، وَانْتِظَارُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ ، فَذَلِكَ الرُّبَاطُ » .

٥٢ - وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَزِينِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ الْعَلَاءِ نَحْوَهُ ، وَقَالَ قُتَيْبَةُ فِي حَدِيثِهِ : « فَذَلِكَ الرُّبَاطُ ، فَذَلِكَ الرُّبَاطُ ، فَذَلِكَ الرُّبَاطُ » ثَلَاثًا ^(١) .

قال [أبو عيسى ^(٢)] : رَوَى لِلْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ^(٣) ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَعَبِيدَةَ - وَيُنَالُ عُبَيْدَةَ - ابْنُ عَمْرٍو ^(٤) ، وَعَائِشَةُ ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَائِشٍ الْخَضْرَمِيُّ ، وَأَنْسٍ .

قال أبو عيسى : [و ^(٥)] حَدَّثَ أَبِي هُرَيْرَةَ [فِي هَذَا الْبَابِ ^(٥)] حَدِيثٌ

حَسَنٌ صَحِيحٌ .

(١) الحديث رواه مالك في الموطأ (١ : ١٧٦) عن العلاء بن عبد الرحمن ، ورواه أيضا مسلم والنسائي وابن ماجه . وانظر الترغيب والترهيب (١ : ٩٧) .

(٢) الزيادة من ح ، والجملة كلها ليست في ه و ك .

(٣) كذا في ح و ه و ك « عبد الله بن عمرو » بفتح العين ، يعني ابن عباس ، وفي ب « عبد الله بن عمر » بضم العين ، يعني ابن الخطاب ، ولكل منهما حديث في إسباغ الوضوء ، حديث ابن عمرو بن العاص رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه ، انظر الترغيب (١ : ١٠٤) ، وحديث ابن عمر بن الخطاب رواه ابن خزيمة في صحيحه ، انظر الترغيب (١ : ٩٢) .

(٤) الخطب في اسمه ، فقل « عبدة » بالتصغير وبدون الهاء ، وقيل « عبدة » بالصغير وزيادة الهاء ، وقيل « عبدة » بفتح العين وبالهاء في آخره . وهو ابن عمرو الكلابي ، وحديثا في مسند أحمد بأسانيد رجالها ثقات (٣ : ٤٨١ و ٤ : ٧٨ ، ٧٩) .

(٥) الزيادة من ح .

والعلاء بن عبد الرحمن هو ابن يَغْقُوبَ الْجَمَّيِّ [الْحَرْقِيُّ ^(١)] وهو ثقةٌ
عند أهل الحديث .

٤٠

باب

ما جاء في التَّهْدِيلِ بعد الوضوء ^(٢)

٥٣ - حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ بْنُ الْجَرَّاحِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ
عَنْ زَيْدِ بْنِ حُبَابٍ ^(٣) عَنْ أَبِي مُعَاذٍ عَنْ الزَّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ :
« كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خِرْقَةٌ يُنَشِّفُ ^(٤) بِهَا بَعْدَ الْوُضُوءِ » .
قال أبو عيسى : حَدِيثُ عَائِشَةَ لَيْسَ بِالْقَائِمِ . وَلَا يَصِحُّ هَذَا مِنَ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هَذَا الْبَابِ شَيْءٌ .

(١) الزيادة من ح و س . و « الحرق » بضم الحاء المهملة وفتح الراء ، نسبة إلى
« الحرق » بطن من جهينة ، كما رجحه ابن السمعاني في الأنساب ، ويؤيده ما قال
ابن دريد في الاشتقاق (ص ٣٢١) : « ومن قبائل جهينة : بنو حميس » يقال لهم
الحرق . وحميس : تصغير حمس ، والحرق : فعله من التحريق .

(٢) هكذا في ح . وفي ب « باب ما جاء في التهديل بعد الوضوء » ، وفي هـ و هـ
« باب التهديل بعد الوضوء » . و « التهديل » بكسر الميم ويفتحها ، و « التهديل » بكسر
الميم مع فتح الدال : الفع الذي يمسح به . قيل هو من « التهديل » الذي هو الوسخ ،
وقيل من « التهديل » بمعنى التناول . و « تهديت » بالتهديل و « تهديت » : أي تمسحت
به من أثر الوضوء أو الطهور . قاله في اللسان .

(٣) « حباب » بضم الحاء المهملة وتخفيف الباء الموحدة .

(٤) في ب « يستنشف » .

وَأَبُو مُعَاذٍ يَقُولُونَ : هُوَ « سُلَيْمَانُ بْنُ أَرْقَمَ » وَهُوَ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ ^(١) .

قَالَ : وَفِي الْبَابِ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ ^(٢) .

٥٤ — حَدَّثَنَا قَتِيبَةُ حَدَّثَنَا رِشْدِينَ ^(٣) بْنُ سَعْدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادٍ بْنِ أَنْعَمٍ ^(٤) عَنْ عُثْبَةَ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ نُسَيْبٍ ^(٥) عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنَمٍ ^(٦) عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ : « رَأَيْتُ النَّبِيَّ ^(٧) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا تَوَضَّأَ مَسَحَ وَجْهَهُ بِطَرَفِ ثَوْبِهِ » ^(٨) .

(١) إسناده المؤلف هنا فيه « سفيان بن وكيم بن الجراح » وهو في نفسه ثقة صادق ، إلا أن ورأفة أفسد عليه حديثه فادخل عليه ما ليس منه . ونصح بغيره فلم يقبل ، فضعف حديثه باختلاطه بما ليس منه ، ولكنه لم يتفرد برواية هذا الحديث ، فقد رواه الحاكم في المستدرک (١ : ١٥٤) من طريق محمد بن عبد الله بن عبد الحكم عن ابن وهب . ورواه البيهقي (١ : ١٨٥) عن الحاكم وغيره من طريق ابن عبد الحكم ، وقد ضعف الترمذي هذا الحديث من أجل « سليمان بن أرقم » فإنه ضعيف ، ولكن الترمذي لم يجزم بأن أبا معاذ هو سليمان بن أرقم ، بل قال : « يقولون » ، والبيهقي تبع الترمذي في ذلك ، غير أنه جزم بأنه سليمان ، وأما الحاكم فقال : « أبو معاذ هذا هو الفضيل بن مبصرة ، بصرى ، روى عنه يحيى بن سعيد وأثنى عليه » . وأقره الذهبي على ذلك ثم يتعقبه فيه . وبذلك يكون إسناده الحديث صحيحا . و « الفضيل » بالتصغير ، ووقع في نسخة المستدرک المطبوعة « الفضل » بالكبير ، وهو خطأ مطبعي .

(٢) كلمة « قال » ليست في هـ و ك . والجملة كلها مقدمة فيهما وفي ح غايب حديث عائشة . وكلام الترمذي على حديث عائشة مؤخر في هـ و ك فوضع فيهما بعد الكلام على حديث معاذ ، وقبل قوله « وقد رخص قوم » الخ .

(٣) « رشدين » بكسر الراء وإسكان الشين المعجمة وكسر الدال المهملة .

(٤) « أنعم » بفتح المعزة وإسكان النون وضم العين المهملة .

(٥) « نسي » بضم النون وفتح السين المهملة وتشديد الياء .

(٦) « غنم » بفتح الغين المعجمة وإسكان النون .

(٧) في هـ و ك « رسول الله » .

(٨) الحديث رواه البيهقي (١ : ٢٢٦) من طريق أبي العباس محمد بن إسحاق اللخني عن ==

قال أبو عيسى : هذا حديث غريب ، وإسناده ضعيف . لا رشدين
 بن سعد وعبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي يضعفان في الحديث (١) .
 وقد رخص قوم من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن
 بعدهم في التمسك بعد الضوء .

= أبو رجاء قتيبة بن سعيد . ثم قال : وقال أبو العباس : سمعت أبا رجاء يقول : سألتني
 أحمد بن حنبل عن هذا الحديث فكنتبه ، وقد بحثت عنه في مسند أحمد فلم أجده .
 (١) أما رشدين بن سعد فإن ضعفه محتمل ، فقد روى الميموني أنه سمع أحمد بن حنبل يقول :
 « رشدين بن سعد ليس يبالى عن روى ، ولكنه رجل صالح . قال : فوثقه الميموني بن
 خارجة ، وكان في المجلس ، فبسم أبو سعيد الله ، ثم قال : ليس به بأس في أحاديث
 الرقاق ، وقال أحمد أيضاً : « أرجو أنه صالح الحديث » . وقال ابن يونس : « كان
 رجلاً صالحاً لا يشك في صلاحه وفضله ، فأدركته غفلة الصالحين ، فغلط في الحديث »
 ومثل هذا يكون حديثه حسناً إذا لم نوقن بأنه أخطأ فيه . وأما عبد الرحمن بن زياد
 بن أنعم فإنه ثقة ، ومن ضعفه فلا حاجة له . قال أبو داود : « قلت لأحمد بن صالح :
 يحتاج بحديث الإفريقي ؟ قال : نعم . قلت : صحيح الكتاب ؟ قال : نعم » . وقال
 أبو بكر بن أبي داود : « إنما تكلم الناس في الإفريقي وضعفه لأنه روى عن مسلم
 بن يسار ، فقليل له : أين رأيت ؟ فقال : بإفريقية ، قالوا له : ما دخل مسلم بن يسار
 إفريقية قط ، يعنون البصري ، ولم يعلموا أن مسلم بن يسار آخر يقال له أبو عثمان
 الطنيزي ، وكان الإفريقي رجلاً صالحاً » . وقال أبو العرب التميمي في كتاب طبقات
 علماء إفريقية (٢٧) : « سمع من جلة التابعين ، وكان قد ولي قضاء إفريقية ،
 وكان عدلاً صلباً في قضائه ، وأنسكروا عليه أحاديث » ثم ذكر الأحاديث الستة التي
 أنكرت عليه . وروى أبو العرب عن عيسى بن مسكين عن محمد بن سحنون قال :
 « قلت لسحنون : إن أبا حفص الفلاس قال : ما سمعت يحيى ولا عبد الرحمن يحدثان عن
 عبد الرحمن بن زياد بن أنعم ؟ فقال سحنون : لم يصنع شيئاً ، عبد الرحمن ثقة » .
 وأهل بلد الرجل أعرف به وأعلم ، والذي ظهر لي بالتبني أن كثيراً من علماء الجرح
 والتعديل من أهل المغرب كانوا أحياناً يخطئون في أحوال الرواة والعلماء من أهل
 المغرب : مصر وما يليها إلى المغرب .

وَمَنْ كَرِهَهُ إِنَّمَا كَرِهَهُ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ قِيلَ : إِنَّ الْوُضُوءَ يُوزَنُ .
وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ وَالزَّهْرِيِّ :

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ [الرَّازِيُّ ^(١)] حَدَّثَنَا جَرِيرٌ قَالَ : حَدَّثَنِيهِ عَلِيُّ بْنُ مُجَاهِدٍ عَنِّي ، وَهُوَ عِنْدِي ثِقَةٌ ^(٢) عَنْ ثَعْلَبَةَ ^(٣) عَنْ الزَّهْرِيِّ قَالَ : إِنَّمَا كُرَّةُ الْمَذَلِّ بَعْدَ الْوُضُوءِ لِأَنَّ الْوُضُوءَ يُوزَنُ ^(٤) .

٤١

باب

فِي ^(٥) يُقَالُ بَعْدَ الْوُضُوءِ

٥٥ - حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَمْرَانَ الشَّعْلَبِيُّ ^(٦) الْكُوفِيُّ حَدَّثَنَا زَيْدُ

(١) الزيادة من ع .

(٢) هذا الإسناد من باب « من حدث ونسى » فإن جريرا روى الأثر عن ثعلبة ، ثم حدث به فسمع منه علي بن مجاهد ، ثم نسيه جرير وسمعه من علي فحدث به عن نفسه عن ثعلبة به .

(٣) هو ثعلبة بن سهيل الدبسي الطاهوي - بضم الطاء المهملة وفتح الهاء ، نسبة إلى « طيبة » - وهو ثقة .

(٤) هذا تعاميل غير صحيح . فإن ميزان الأعمال يوم القيامة ليس كموازين الدنيا ، ولا هو مما يدخل تحت الحس في هذه الحياة . وإنما هي أمور من الغيب التي يؤمن به كما ورد . واعلم أن القاضي أبا بكر بن العربي ذكر في شرحه هنا عقب هذا الباب « باب ما يستحب من الثمين في الظهور » وهو أذهب بها ، ويظهر أنه في روايته أو نسخه في هذا الموضع . ولكنه في كل الأصول التي بأيدينا مذكور في أواخر كتاب الصلاة فهو في - (ج ١ ص ١١٨ - ١١٩) وفي هـ (ج ١ ص ٧٨) وفي هـ (ج ١ ص ٤١٤ ، ٤١٥) .

(٥) كذا في ع . وفي سائر الأصول « ما يقال » .

(٦) بالثاء المثناة والعين المهملة وفتح اللام ، نسبة إلى « الشعابية » بمنزلة العجاج بالبادية ، أو إلى قبيلة « ثعلبة » .

بْنُ حُبَابٍ عَنْ معاوية بن صالح عن ربيعة بن يزيد الدمشقي عن أبي إدريس الخولاني، وأبي عثمان عن عمر بن الخطاب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الوُضوءِ ثُمَّ قَالَ : أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا ^(١) عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ . اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ الْقَوَّامِينَ ، وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ . : فَتُحْتَلَفُ لَهُ ثَمَانِيَةُ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ ^(٢) يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ . »

قال [أبو عيسى ^(٣)] : وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ ، وَعُقَيْبَةَ بْنِ عَامِرٍ ^(٤) .
قال أبو عيسى : حديث عمر قد خولفَ زيدُ بنُ حُبَابٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ .
قال ^(٥) : وَرَوَى ^(٦) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ وَغَيْرُهُ عَنْ معاوية بن صالح عن ربيعة بن يزيد عن أبي إدريس عن عُقَيْبَةَ بْنِ عَامِرٍ عَنْ عُمَرَ ، وَعَنْ ربيعة عن أبي عثمان عن جُبَيْرِ بْنِ نَفِيرٍ ^(٧) عَنْ عُمَرَ .
وهذا حديث في إسناده اضطرابٌ . ولا يصحُّ عن النَّبِيِّ صلى الله عليه .

- (١) ق ع « وَأَنَّ مُحَمَّدًا » .
(٢) هذا هو الصواب بالإضافة ، وهو الموافق لسلك الروايات أو أكثرها ، وفي ب ه ه و ه « ثمانية أبواب من الجنة » ولعله خطأ من الناسخين أو من بعض الرواة .
(٣) للزيادة من ع . والجملة كلها لم تذكر في ه و ه .
(٤) أما حديث أنس فرواه ابن ماجه (١ : ٨٩ ، ٩٠) وأحمد في المسند (رقم ١٣٨٢٨ ج ٢ ص ٢٦٥) وفي إسناده زيد العمى وهو صدوق تسلموا في حفظه . وقد تسلمت على إسناده مفصلاً في تطبيقى على المسند ، وأما حديث عقبة بن عامر فهو نفس الحديث الذي رواه الترمذى هنا كما سيظهر بيانه .
(٥) كلمة « قال » في ب فقط .
(٦) في ب « ورأوا » وهو خطأ واضح .
(٧) « جبير بن نفير » بالتصغير فيهما .

وسلم في هذا الباب كبير^(١) شيء .

قال محمد^(٢) : وأبو إدريس لم يسمع من عمر شيئاً^(٣) .

(١) كذا في ب « كبير » بالوحدة ، وفي هـ و ك « كثير » بالثنية وكلاهما صحيح .

(٢) في ب « أبو محمد » وهو خطأ .

(٣) أبو إدريس الحولاني اسمه « حائذ الله بن عبد الله » وهو من كبار التابعين ، وقد اختلف في سماه من معاذ بن جبل ، وقال ابن عبد البر : « سماع أبي إدريس من معاذ عندنا صحيح من رواية أبي حازم وغيره » . وهو يهمل إلى ما رواه مالك عن أبي حازم عن أبي إدريس قال : « دخلت مسجد دمشق فإذا أنا بفتى براق الثنايا ، فسألت عنه ؟ فقالوا : معاذ ، فلما كان الفد هجرت فوجدته يصلي ، فلما انصرف سلمت عليه » . الحديث . ومعاذ مات سنة ١٨ ومهرمات سنة ٢٣ فقد أدركه أبو إدريس يقيناً ، والبخاري يشدد في شرطه في الرواية ، ويشترط اللقي ، وسائر المحدثين يخالفونه ، ويكتفون بالمعاصرة ، إذا كان الراوي ثقة وبرئاً من التباس ، وهكذا أبو إدريس رحمه الله ، ومع ذلك فإنه لم يرو هذا الحديث عن عمر ، بل رواه عن عقبة بن عامر ، كما سيأتي .

وأبو عثمان : اختلف فيه من هو ؟ فقال أبو بكر بن منجيويه « يجب أن يكون سعيد بن حاني » الحولاني المصري ، وكذلك قال أبو علي الصائغ . وقال ابن حبان « يجب أن يكون حريز » يفتح الحاء المهملة وكسر الراء وآخره زاي - بن عثمان الرحبي . وأيا كان فإنه تردد بين اثنين ، لا أثر له في صحة الإسناد .

وقد أخطأ الترمذي فيما زعم من اضطراب الإسناد في هذا الحديث ، ومن أنه لا يصح في الباب كبير شيء . وأصل الحديث صحيح مستقيم الإسناد ، وإنما جاء الاضطراب في الأسانيد التي نقلها الترمذي - منه أو بمن حدثه بها . قال أحمد بن حنبل في المسند (٤ : ١٤٥ ، ١٤٦) : « ثنا أبو العلاء الحسن بن سوار ثنا ليث - يعني الليث بن سعد - عن معاوية - هو معاوية بن صالح - عن أبي عثمان عن جبير بن نفير ، وربيعة بن يزيد عن أبي إدريس الحولاني ، وعد الوهاب بن بخت عن الليث بن سليم الجهني ، كلهم يحدث عن عقبة بن عامر . قال : قال عقبة : كنا نخدم أئمتنا ، وكنا نداول =

== رعية الإبل بيننا ، فأصابني رعية الإبل ، فروحتها بعشي ، فأدركت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو قائم يحدث الناس ، فأدركت من حديثه وهو يقول : ما منكم من أحد يتوضأ فيسبغ الوضوء ثم يقوم فيركع ركعتين يقبل عليهما بقلبه ووجهه إلا وجبت له الجنة وغفر له . قال فقلت : ما أجود هذا ! قال فقال قائل بين يدي : التي كانت قبلها بإعقبة أجود منها ، فنظرت فإذا عمر بن الخطاب ، قال فقلت : وما هي يا أبا حفص ؟ قال : إنه قال قبل أن تأتي : ما منكم من أحد يتوضأ فيسبغ الوضوء ثم يقول : أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله إلا غفرت له أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء . هذا أصل الحديث ، وهذا أجود أسانيد وأوضحها . وأنت ترى من هذا الإسناد أن الحديث بعضه من سماع عقبة بن عامر عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وبعضه من سماع عقبة عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد رواه عن عقبة ثلاثة نفر : جبير بن نفير ، وأبو إدريس الخولاني ، والليث بن سليم الجهني . وأنه رواه عن هؤلاء الثلاثة ثلاثة آخرون ، فرواه أبو عثمان عن جبير ، ورواه ربيعة . يزيد عن أبي إدريس ، ورواه عبد الوهاب بن بخت عن الليث . وأن معاوية بن صالح رواه عن الثلاثة الآخرين : أبي عثمان وربيعة وعبد الوهاب . كل منهم رواه له عن شيخه . ثم رواه الناس عن معاوية بن صالح ، فمن رواه عنه : الليث بن سعد وعبد الرحمن بن مهدي ، وزيد بن الحباب ، وعبد الله بن صالح ، وعبد الله بن وهب . وخرجه علماء السنة في دواوينهم عن هؤلاء العلماء ، فمنهم من ذكر كل أسانيد معاوية بن صالح فيه ، ومنهم من اقتصر على بعضها ، ومنهم من ذكر الحديث مطولاً ، ومنهم من اختصره ، ومنهم من ذكر رواية عقبة عن عمر ، ومنهم من لم يذكرها وجعل الحديث من رواية عقبة ، فيكون مرسل صحابي ، وهو خجة عند العلماء . وسنذكر لك الله أسانيد في كتب السنة لتوفيق بما قلنا ، ولترجع إليهم إن شئت . فقد رواه أيضاً أحمد في المسند (٤ : ١٥٣) عن عبد الرحمن بن مهدي عن معاوية عن ربيعة عن أبي إدريس ، وعن معاوية عن أبي عثمان عن جبير ، كلاهما عن عقبة . ورواه مسلم في صحيحه (١ : ٨٢ ، ٨٣) عن محمد بن حاتم عن عبد الرحمن بن مهدي ، وعن أبي بكر ابن أبي شيبة عن زيد بن الحباب : كلاهما عن معاوية عن ربيعة عن أبي إدريس ، وعن معاوية عن أبي عثمان عن جبير ، كلاهما عن عقبة . ورواه أبو داود (١ : ٦٥ ، ٦٦ -) عن أحمد بن سعيد الهمداني عن عبد الله بن وهب عن معاوية عن ==

== أبي عثمان عن جبير ، وعن معاوية عن ربيعة عن أبي إدريس ، كلاهما عن عقبة .
ورواه البيهقي في السنن الكبرى (١ : ٧٨ و ٢ : ٢٨٠) من طريق أحمد بن حنبل
بإسناديه التي ذكرناها . ورواه أيضا (١ : ٧٨) من طريق يعقوب بن سفيان عن
عبد الله بن صالح الجهني عن معاوية بن صالح عن أبي عثمان عن جبير ، وعن معاوية عن
ربيعة عن أبي إدريس ، وعن معاوية عن عبد الوهاب بن نخت عن الليث بن سليم الجهني
ثلاثهم عن عقبة .

وهذه الروايات كلها مظنة على أن معاوية بن صالح رواه عن أبي عثمان مباشرة وأن
أبا عثمان رواه عن جبير عن عقبة ، وعلى أن معاوية رواه أيضا عن ربيعة عن أبي
إدريس عن عقبة ، وكذلك رواه زيد بن الحباب عن معاوية بالطريقين عند مسلم في
صحيحه على الصواب . ولكن جاءت بعض الروايات عن زيد بن الحباب تخالف ذلك ،
فلا ندري هل الاضطراب فيها من زيد بن الحباب أو من الرواة عنه ؟ ! فروى أبو داود
قطعة منه (٢ : ٣٤١) عن عثمان بن أبي شيبة عن زيد بن الحباب عن معاوية
عن ربيعة عن أبي إدريس عن جبير عن عقبة . وهذا خطأ ، لأن أبا إدريس يرويه
عن عقبة مباشرة ، وأما جبير فإنه شيخ أبي عثمان . وروى النسائي منه قطعة أيضا
(١ : ٣٦) عن موسى بن عبد الرحمن المسروقي عن زيد عن معاوية قال : « حدثنا
ربيعة بن يزيد الدمشقي عن أبي إدريس الحولاني وأبي عثمان عن جبير بن نفير الحضرمي
عن عقبة » . وهذا خطأ أيضا ، لأن عصف « وأبي عثمان » بالجر يفهم منه أن ربيعة
يروي عنه وعن أبي إدريس معا ، وأنها كلاهما يروياه عن جبير . والصواب كما تقدم
أن أبا إدريس يروي عن عقبة ، وأن معاوية يروي عن أبي عثمان عن جبير عن عقبة .
ورواه البيهقي (١ : ٧٨) من طريق العباس بن محمد الدوري وأبي بكر بن أبي شيبة
كلاهما عن زيد بن الحباب عن معاوية عن ربيعة عن أبي عثمان عن عقبة . وهذا خطأ
جدا . لأن معاوية إنما يروي عن ربيعة عن أبي إدريس عن عقبة ، ويروي عن أبي
عثمان ، عن جبير عن عقبة ، وأبو عثمان لم يروه عن عقبة مباشرة . وأبو بكر بن أبي
هيبة لم يخطئ في هذه الرواية ، إنما أخطأ فيها من رواها عنه ، لأن مسلما رواه عنه
على الصواب كما سبق . وهذا الخلط في الرواية عن زيد بن الحباب مع إيهام بعض
الأسانيد في هذا الحديث أوجب أن يخطئ الحافظ للزى في التهذيب وأن يتبعه الحافظ
تابن حجر في تهذيب التهذيب (١٢ : ١٦٤) فقد زعموا أن معاوية بن صالح لم يرو عن ==

= أبي عثمان مباشرة ، وأن « الصحيح عن معاوية عن ربيعة عنه » وهذا خطأ واضح والصحيح من مقابلة الأسانيد بعضها ببعض ، وتفهم ألقاظها في الدواوين المختلفة : أن معاوية رواه عن أبي عثمان مباشرة كما أوضحنا .

وأما الرواية التي رواها الترمذی عن جعفر بن محمد الثعلبي فإنها خطأ ، لا توافق نصيبا من الروايات الصحيحة . وكذلك الرواية التي نقلها معافة عن عبد الله بن صالح ورواية عبد الله بن صالح رواها البيهقي على الصواب .

فيظهر أن الخطأ في روايات هذا الحديث جاء من بعض شيوخ الترمذی ، أو أنه نسي وهم ، ثم زعم أن الحديث في إسناده اضطراب . وقد نقل النووي في شرح مسلم (٣ : ١١٩) عن أبي علي الفسائي الخيلاني قال : « وهذا الحديث يرويه معاوية بن صالح بإسنادين ، أحدهما : عن ربيعة بن يزيد عن أبي إدريس عن عقبة ، والثاني : عن أبي عثمان عن جبير بن نفير على عقبة . وعلى ما ذكرنا من الصواب خرجه أبو مسعود الدمشقي فصرح وقال : قال معاوية بن صالح : وحدثني أبو عثمان عن جبير عن عقبة » ثم نقل عنه أيضاً (٣ : ١٢٠) قال : « وقد خرج أبو عيسى الترمذی في مصنفه هذا الحديث من طريق زيد بن الحباب ، عن شيخ له لم يقم لإسناده عن زيد وحمل أبو عيسى في ذلك على زيد بن الحباب ، وزيد برئ من هذه العهدة ، والوهم في ذلك من أبي عيسى أو من شيخه الذي حدثه به ، لأننا قدمنا من رواية أئمة حفاظ عن زيد بن الحباب ما يخالف ما ذكره أبو عيسى . والحمد لله » .

واعلم أن لهذا الحديث إسنادين آخرين يؤيدان الروايات الصحيحة السابقة ، وإن كانا في أنفسهما ليسا من صحاح الأسانيد . أحدهما : رواية أبي عتبيل زهرة بن معبد التيمي ، وهو تابعي ثقة ، عن ابن عم له أخى أبيه ، ولم يذكر اسمه ولم يعرف : « أنه سمع عتبة بن عامر » وعله هذا الإسناد جهالة الراوي له عن عتبة . وقد رواه عن أبي عتبيل راويان : حيوة بن شريح وسعيد بن أبي أيوب ، ورواه عنهما عبد الله بن يزيد المقرئ . ورواه أحمد بن حنبل (٤ : ١٥٠ - ١٥١) عن عبد الله بن يزيد عن سعيد بن أبي أيوب . ورواه أيضاً (رقم ١٢١ ج ١ ص ١١٩) ، وكذلك الدارمي (١ : ١٨٢) كلاهما عن عبد الله بن يزيد عن حيوة بن شريح . ورواه أبو داود (١ : ٦٦) عن الحسين بن عيسى ، ورواه ابن السني في عمل اليوم والليلة (رقم ٢٩) عن النسائي عن سويد بن نصر : كلاهما عن عبد الله عن حيوة . والإسناد التالي : رواه ابن ماجه (١ : ٩٠) عن عثمة بن عمرو الدارمي عن أبي بكر بن عياش عن =

٤٢

باب

[في (١)] الوضوء بِالْمُدِّ

٥٦ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالَا حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ

== أَبِي إِسْحَاقَ السَّبْيَمِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَطَاءٍ الْجَلِيِّ عَنْ عَقْبَةَ بْنِ طَامِرٍ الْجَهَنِيِّ عَنْ عُمَرَ
ابْنِ الْخَطَّابِ ، وَهَذَا إِسْنَادٌ جَيِّدٌ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَطَاءٍ ثِقَةٌ ، وَلَكِنَّهُمْ عَلَّلُوا رَوَايَتَهُ عَنْ
عَقْبَةَ بْنِ طَامِرٍ بِأَنَّهَا مَرْسَلَةٌ ، أَيْ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ . وَاقَّةٌ أَعْلَمُ الصَّوَابَ .

تنبيه : كل الروايات التي ذكرنا ليس فيها قوله « اللهم اجعلني من التوابين واجعلني
من المتطهرين » إلا في رواية الترمذي وحدها . ولا يكتفي ذلك في صحتها ، لما علمت
من الاضطراب والخطأ ايها ، وإنما جاءت في حديث بهذا المعنى عن ثوبان مرفوعاً ،
نقله الهيثمي في مجمع الزوائد (١ : ٢٣٩) وقال : « رواه الطبراني في الأوسط والكبير
باختصار ، وقال في الأوسط : تفرد به مسور بن مريم ، ولم أجده من ترجمه وفيه أحمد
بن سهيل الوراق ، ذكره ابن حبان في الثقات . وفي إسناد الكبير : أبو سعيد البقال ،
والأكثر على تضعيفه ، ووثقه بعضهم » .

قائده : قال الشارح المباركفوري (١ : ٥٩) : « ثم اعلم أن ما ذكره الحنفية
والشافعية وغيرهم في كتبهم من الدعاء عند كل عضو ، كقولهم : يقال عند غسل الوجه :
اللهم بيض وجهي يوم تبيض وجوه وتسود وجوه ، وعند غسل اليد اليمنى : اللهم أعطني
كتابي يميني وحسابي حساباً يسيراً ، الخ - : فلم يثبت فيه حديث . قال الحافظ
في التلخيص : قال الرافعي : ورد بها الأمر من الصالحين . قال النووي في الروضة : هذا
الدعاء لا أصل له ، وقال ابن الصلاح : لم يصح فيه حديث . قال الحافظ : روى فيه
عن علي من طرق ضعيفة جداً ، أوردهما المستفري في الدعوات ، وابن عساكر في أماليه .
انتهى ، وقال ابن القيم في الهدى : ولم يحفظ عنه أنه كان يقول على وضوئه شيئاً غير
التسمية ، وكل حديث في أذكار الوضوء الذي يقال عليه فكذب مخلق ، لم يقل رسول
الله صلى الله عليه وسلم شيئاً منه ، ولا علمه لأمره ، ولا يثبت عنه غير التسمية في أوله ،
وقوله : أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ،
اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين - : في آخره ، انتهى » .

(١) الزيادة من الخ و س .

عَلِيَّةٌ^(١) عَنْ أَبِي رِيحَانَةَ عَنْ سَفِينَةَ^(٢) : « أَنْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقَوِّضُ بِالْمُدِّ ، وَيَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ^(٣) » .
 قَالَ^(٤) : وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ ، وَجَابِرٍ ، وَأَنْسِ بْنِ مَالِكٍ .
 قَالَ أَبُو عِيْسَى : حَدِيثُ سَفِينَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^(٥) . وَأَبُو رِيحَانَةَ اسْمُهُ « عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَطَرٍ » .

وَهَكَذَا رَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ الْوُضُوءَ بِالْمُدِّ ، وَالْغَسْلَ بِالصَّاعِ .
 وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ : لَيْسَ مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى^(٦)
 التَّوْقِيتِ : أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَكْثَرُ مِنْهُ وَلَا أَقَلُّ مِنْهُ : وَهُوَ قَدَرُ مَا يَكْفِي .

٤٣

بَابُ

[مَا جَاءَ فِي^(٧)] كَرَاهِيَةِ الْإِسْرَافِ فِي الْوُضُوءِ بِالْمَاءِ^(٨)

٥٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ^(٩) حَدَّثَنَا خَارِجَةُ

(١) هُوَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مِقْسَمٍ الْأَسَدِيُّ ، عَرَفَ بَابْنِ عَلِيَّةٍ ، وَمِأَمَةٍ ، أَوْ جَدَّتَهُ لَأُمِّهِ .

(٢) بَفَتْحِ السِّينِ الْمُهْمَلَةِ . وَهُوَ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(٣) بَضْمِ الِيمِ وَتَشْدِيدِ الدَّالِ الْمُهْمَلَةِ - مَكِّيَالٌ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ، يَسَعُ رَطْلًا وَثَلَاثَ رَطَلٍ بِالْبَنْدَادِيِّ . وَالصَّاعُ : مَكِّيَالٌ آخَرُ لَهُمْ ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ ، أَيْ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثَلَاثَ رَطَلٍ .

(٤) كَلِمَةُ « قَالَ » لَيْسَتْ فِي هـ وَكَ .

(٥) الْحَدِيثُ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ وَابْنُ مَاجَةٍ .

(٦) فِي ب « عَنْ » وَهُوَ خَطَأٌ .

(٧) الزِّيَادَةُ مِنْ ع .

(٨) فِي ب « الْإِسْرَافُ فِي الْمَاءِ » وَفِي هـ وَكَ « الْإِسْرَافُ فِي الْوُضُوءِ » .

(٩) كَلِمَةُ « الطَّيَالِسِيُّ » لَمْ تَذْكَرْ فِي هـ وَكَ .

بن مُصَعبٍ عن يونس بن عُبيدٍ عن الحسن بن عُتيٍّ بن ضَمْرَةَ (١) السَّعْدِيِّ
عن أبي بن كعبٍ عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إِنَّ الْوُضُوءَ شَيْطَانًا
يُقَالُ لَهُ : الْوَلَهَانُ (٢) ، فَاتَّقُوا وَسْوَاسَ (٣) الْمَاءِ (٤) » .

قال : وفي الباب عن عبد الله بن عمر (٥) ، وعبد الله بن مُغَفَّلٍ .
قال أبو عيسى : حديث أبي بن كعب حديث غريب ، وليس إسناده
بِالْقَوِيِّ [وَالصَّحِيحُ (٦)] عند أهل الحديث ، لَأَنَّا (٧) لَا نَعْلَمُ أَحَدًا أَسَنَدَهُ غَيْرَ
خَارِجَةٍ . وقد رُوِيَ هذا الحديثُ من غير وَجْهِ عن الحسن : قَوْلُهُ (٨) . وَلَا يَصِحُّ

(١) « عتي » بضم العين المهملة وفتح التاء المثناة وتفيد الياء . وفي « ب » غني « بالغين
المعجمة والتون ، وهو تصخيف . و « ضمرة » بفتح الصاد المعجمة وإسكان الميم . وهو
« عتي بن زيد بن ضمرة » كما في طبقات ابن سعد (ج ٧ ق ١ ص ١٠٦ .
(٢) بالواو واللام المفتوحتين ، كما ضبطه المعنى ، والزبيدي في شرح القاموس ، وغيرهما .
وأصله مصدر « وله » بكسر اللام . ومصدره أيضا « الوله » بفتح اللام . وهو الحزن
أو ذهاب العقل والتجبر من شدة الوجد ، وغاية العشق . وسمى به شيطان الوضوء
لإيقاظه الناس بالوسوسة في مهواة الحيرة ، حتى يرى صاحبه حيران لا يدري كيف يلعب
الفيضان ، ولا يعلم هل وصل الماء إلى العضو أولا ، كما ترى عيانا في الموسوسين
في الوضوء .

(٣) بكسر الواو الأولى : المصدر ، وبفتحها : الاسم ، مثل : « الزلزال والزلزال » بفتح
الزاي وكسرها . وفي « و-ساوس » بالجمع . والصواب ما في سائر الأصول .
(٤) الحديث في مسند الطيالسي مختصرا (رقم ٥٤٧) ورواه أيضا ابن ماجه (٨٤ : ١)
عن محمد بن إشار بهذا الإسناد . ورواه أحمد (٥ : ١٢٦) عن محمد بن المثنى عن الطيالسي .
(٥) في أكثر الأصول « عمرو » بفتح العين ، وأبعد الله بن عمرو حديثان في الباب عند
ابن ماجه (٨٤ : ١) . وفي « ب » « عمر » بضم العين ، وأبعد الله بن عمر حديث في الباب
أيضا عند ابن ماجه .

(٦) الزيادة من « ب » .

(٧) كلمة « لَأَنَّا » لم تذكر في « ب » .

(٨) أي إنه روى موقوفا من كلام الحسن البصري .

في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء . وخارجة ليس بالقوى عند أصحابنا ، وضعفه ابن المبارك^(١) .

٤٤

باب

[مَا جَاءَ فِي^(٢)] الوضوء لكل صلاة

٥٨ - حدثنا محمد بن حميد الرازي حدثنا سلمة^(٣) بن الفضل عن

محمد بن إسحاق عن حميد عن أنس : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ لكل صلاة : طاهراً أو غير طاهر^(٤) . قال : قلت لأنس : فكيف كنتم تصنعون أنتم^(٥) ؟ قال : كنا نتوضأ وضوءاً واحداً .

قال أبو عيسى : [و^(٢)] حديث [حميد عن^(٣)] أنس [حديث^(٦)]

(١) وقال ابن معين : « ليس بشيء » وقال النسائي وغيره : « متروك الحديث » وقال ابن حبان : « لا يجوز الاحتجاج بخبره » . وقال ابن أبي حاتم في العلل (رقم ١٣٠) : « مثل أبو زرعة عن هذا الحديث » . فقال : رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم منكر .

(٢) الزيادة من ح .

(٣) في ت « أبو سلمة » وهو خطأ .

(٤) في س « وغير طاهر » بالعطف بالواو .

(٥) في س « تصنعون لكل صلاة أنتم » . وزيادة « لكل صلاة » : لا معنى لها ، بل هي خطأ يفسد المعنى .

(٦) الزيادة من ح و ه و ك .

حسن غريب من هذا الوجه^(١) ، والمشهور عند أهل الحديث حديث عمرو بن قَامِرٍ [الأنصاري^(٢)] عن أنس .

وقد كان بعض أهل العلم يرى الوضوء لكل صلاة استحباباً ؛ لا إلى الوجوب .

٥٩ - وقد روى في حديث عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « مَنْ تَوَضَّأَ عَلَى طَهْرٍ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِهِ عَشْرَ حَسَنَاتٍ » قال : وروى هذا الحديث الإفريقي^(٣) عن أبي غطفان^(٤) عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم . حدثنا بذلك الحسين بن حريش المروزي حدثنا محمد بن يزيد الواسطي عن الإفريقي^(٥) . وهو إسناد ضعيف^(٦) .

قال علي [بن المديني^(٧)] : قال يحيى بن سعيد القطان : ذكر لي هشام بن عروة هذا الحديث فقال : هذا إسناد مشرق^(٨) .

(١) في ب « حسن غريب من حديث جيد » وفي ه و ك « حسن غريب » فقط .

(٢) أن زيادة من ع . وحديث عمرو هذا سيأتي برقم (٦٠) .

(٣) الإفريقي : هو عبد الرحمن بن زياد بن أنعم . وهو ثقة .

(٤) بضم الغين المعجمة وفتح الطاء المهملة ، وهو أبو غطفان الهذلي له ولا يعرف اسمه ، ويقال « غطفان » ويقال « غطفان » بالضاد بدل الطاء . ليس له في الكتب الستة إلا هذا الحديث .

(٥) هنا في ع زيادة « عن النبي صلى الله عليه وسلم » وهو خطأ ، لأن الإفريقي لم يروه مرفوعاً مباشرة .

(٦) لأنفراد أبي غطفان به ، وهو مجهول الحال ، لم أجده فيه جرحاً ولا تمديلاً ، إلا قول البخاري في حديثه هذا : « لم يتابع عليه » . والحديث رواه أبو داود (١ : ٢٢ - ٢٣) وابن ماجه (١ : ٩٥) من طريق الإفريقي .

(٧) الزيادة من ع .

(٨) في ع « إسناده » . وقال الشارح : « أي رواة هذا الحديث أهل المشرق » وم =

[قال : سمعتُ أحمد بن الحسن يقول : سمعتُ أحمد بن حنبل يقول : ما رأيتُ بعيني مثل يحيى بن سعيد القطان ^(١)] .

٦٠ - حَدَّثَنَا ^(٢) محمد بن بشار حدثنا يحيى بن سعيد ، وعبد الرحمن [هو ^(٣) ابن مَهْدِيٍّ] قالا حدثنا سفيان [بن سعيد ^(٤)] عن عمرو بن عامر الأنصاري قال : سمعت أنس بن مالك يقول : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ عند كل صلاة . قلتُ : فأنتم ما كنتم تصنعون ؟ قال : كُنَّا نُصَلِّي الصلوات كلها بوضوء واحدٍ ما لم نُحْدِثْ » .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ^(٥) ، [وحديث حميد عن أنس حديث جيد غريب حسن ^(٦)] .

= أهل الكوفة والبصرة . كذا في بعض الخواشي . وهو كلام غير مفهوم ، إلا إن كان يريد أن الحديث معروف عندهم من رواية أبي غطفان ، ويعتمد أن يريد رواية الأفریقی ، لأنه أولاً : مغربي ، وثانياً متأخر الوفاة بعد هشام بنحو ١٥ سنة .

- (١) الزيادة من ح .
- (٢) هذا الحديث إلى قوله « حسن صحيح » مقدم في هـ و ك بعد قوله فيما مضى « استحبنا » لأعلى الوجوب .
- (٣) الزيادة من س .
- (٤) الزيادة من هـ و ك .
- (٥) رواه أحمد والطبراني والدارمي والبخاري وأبو داود والنسائي وابن ماجه .
- (٦) الزيادة من ح . وهي زيادة لأبأس بها . وحديث حميد عن أنس مقابلة جيدة لرواية عمرو بن عامر ، واستغراب الترمذي له أوافقه عليه ، فإن الحديث الغريب هو الذي يفرد به أحد الرواة ، وهذا لم يفرد به حميد ، إلا إن كان يريد غرابته عن حميد نفسه ، ولذلك قيد قوله « غريب » في بعض النسخ بأنه « من هذا الوجه » وفي بعضها بأنه « من حديث حميد » . ولا عبرة بقول الشارح « تفرد به محمد بن إسحق » =

٤٥

باب

ما جاء أنه يُصَلَّى الصَّلَوَاتِ بِوُضوءٍ وَاحِدٍ

٦١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ سَفْيَانَ
عَنْ عُلُقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : « كَانَ النَّبِيُّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقَوِّضُ لِكُلِّ صَلَاةٍ ، فَلَمَّا كَانَ عَامُ الْفَتْحِ صَلَّى الصَّلَوَاتِ
كُلَّهَا بِوُضوءٍ وَاحِدٍ وَمَسَحَ عَلَى خَفَّيْهِ فَقَالَ عُمرُ : إِنَّكَ فَعَلْتَ شَيْئًا لَمْ
تَكُنْ فَعَلْتَهُ ؟ قَالَ : عَمْدًا فَعَلْتَهُ ^(١) » .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَلِيُّ بْنُ قَادِمٍ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ ، وَزَادَ فِيهِ :
« تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً » .

[قال ^(٢)] وَرَوَى سَفْيَانَ الثَّوْرِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ أَيْضًا عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ

= وهو مدلس ، ورواه عن حميد معنعنا . فإن ابن إسحق ثقة حجة جليل القدر ،
ومن تكلم فيه فلم يصنع شيئا . قال شعبه : « محمد بن إسحق أمير المؤمنين في الحديث »
وقال أبو زرعة الدمشقي : « ابن إسحق رجل له أجمع الكبراء من أهل العلم على
الأخذ عنه ، وقد اختبره أهل الحديث فرأوا صدقا وخيرا » .

(١) الحديث رواه مسلم (١ : ٩١) وأبنا داود (١ : ٦٦ - ٦٧) والنسائي (١ :
٣٢ - ٣٣) كلهم من طريق سفيان الثوري عن علقمة بن مرثد . ورواه ابن ماجه
(١ : ٩٥) من طريق وكيع عن الثوري عن محارب بن دثار عن سليمان بن بريدة
عن أبيه . وهي الطريق التي يشير إليها المؤلف فيما يأتي .

(٢) الزيادة من .

عن سليمان بن بريدة: «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ لكل صلاة». ورواه^(١) وكيع عن سفيان عن محارب عن سليمان بن بريدة عن أبيه. قال^(٢): ورواه^(٣) عبد الرحمن بن مهدي وغيره عن سفيان عن محارب بن دثار عن^(٤) سليمان بن بريدة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل^(٥). وهذا أصح من حديث وكيع.

والعمل على هذا عند أهل العلم: أنه يُصلى الصلوات بوضوء واحد عالمٌ يُحدث. وكان بعضهم يتوضأ لكل صلاة: استحباباً وإرادة الفضل.

(١) في «وروى».

(٢) كلمة «قال» ليست في هـ و هـ.

(٣) في ج و هـ و هـ «وروى».

(٤) في ج «وعن» وهو خطأ.

(٥) كذا في ج ونسخة مخطوطة صحيحة عند ك. وفي صائر الأصول «مرسل» بالرفع، كأنه خبر مبتدأ محذوف، تقديره: وهذا مرسل، أو: وهو مرسل ولعله منسوب كعب بدون ألف على لغة ربيعة من الوقف على المنصب بصورة المرفوع والمجرور. وانظر ما كتبه على المحلى لابن حزم (٦: ١٢٢) وشرح ابن عيش على الفصل (٩: ٦٩ - ٧٠).

وخلاصة البحث فيما تعرض له الترمذی من أسانيد هذا الحديث: أن سفيان الثوري رواه عن شيخين: أحدهما علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه مرفوعاً موصولاً، وهذا لم يختلف فيه الرواة عن الثوري أنه موصول. والشيخ الثاني للثوري: محارب بن دثار عن سليمان بن بريدة، ولكن الرواة عن الثوري اختلفوا فيه. فبعضهم يقول: «عن سليمان بن بريدة عن النبي صلى الله عليه وسلم» وهذا مرسل، لأن سليمان ليس صحابياً، وبعضهم يقول: «عن سليمان بن بريدة عن أبيه» مرفوعاً، وهذا متصل، والذي رواه عن الثوري هكذا هو وكيع، وروايته عند ابن ماجه، كما قلنا آنفاً، وهذه الرواية جعلها الترمذی مرجوحة، ورأى أن رواية من رواه عن الثوري عن محارب عن سليمان مرسلًا - أصبح. ولنا نوافقه على ذلك، لأن الحديث معروف عن سليمان عن أبيه، وكيع ثقة حافظ، فالظاهر أن الثوري كان تارة يروي الحديث عن محارب موصولاً، كما رواه عنه وكيع، وتارة مرسلًا، كما رواه عنه غيره.

وَبُرُوزَى عَنِ الْإِفْرِيقِيِّ عَنْ أَبِي غُطَيْفٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ تَوَضَّأَ عَلَى طَهْرٍ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِهِ عَشْرَ حَسَنَاتٍ . وَهَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ ^(١) » .

وفي الباب عن جابر بن عبد الله : « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ » .

٤٦

باب

ما جاء ^(٢) في وضوء الرجل والمرأة من إناء واحد

٦٢ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ هُرَيْثٍ عَنْ أَبِي الشَّعَثَاءِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : حَدَّثَنِي مَيْمُونَةُ قَالَتْ : « كُنْتُ أُغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ مِنَ الْجَنَابَةِ ^(٣) » .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح . وهو قول عامة الفقهاء : أن لا بأس أن يغتسل الرجل والمرأة من إناء واحد . [قال ^(٢)] وفي الباب عن عليٍّ وعائشة ^(٤) ، وأنسٍ ، وأم هانئٍ ،

(١) هذا الحديث سبق الكلام عليه في رقم (٥٩) .

(٢) الزيادة من ع .

(٣) الحديث رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه ، بألفاظ مختلفة .

(٤) في ع « وعائشة » .

وَأُمُّ صُبَيْتَةَ [الْجَمْعِيَّةُ ^(١)] وَأُمُّ سَلَمَةَ ، وَابْنُ عُمَرَ .

[قَالَ أَبُو عِيسَى ^(٢)] : وَأَبُو الشَّعْثَاءِ اسْمُهُ « جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ » .

٤٧

بَابُ

[مَا جَاءَ ^(٣)] فِي كِرَاهِيَةِ فَضْلِ طَهُورِ الْمَرْأَةِ

٦٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ ^(٤) قَالَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سَفْيَانَ عَنْ
سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ عَنْ أَبِي حَاجِبٍ عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي غِفَّارٍ ^(٥) قَالَ : « نَهَى
رَسُولُ اللَّهِ ^(٦) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ فَضْلِ طَهُورِ الْمَرْأَةِ ^(٧) » .
قَالَ ^(٨) : وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَرْجَسٍ ^(٩) .

قَالَ أَبُو عِيسَى : وَكَرِهَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ الْوُضُوءَ بِفَضْلِ طَهُورِ الْمَرْأَةِ : وَهُوَ
قَوْلُ أَحَدٍ وَإِسْحَاقُ : كَرِهَا فَضْلَ طَهُورِهَا ، وَلَمْ يَرَيَا بِفَضْلِ سُورِهَا - أَسَاءَ .

(١) الزيادة من ع . و « صبية » بضم الصاد المهملة وفتح الباء الموحدة وتشديد الياء المشددة
المتعذبة المفتوحة .

(٢) الزيادة من س . ولكن فيها « أبو الشعثاء » بدون حرف العطف .

(٣) الزيادة من ع . وفي هـ و ك بحذف « ق » .

(٤) في ع زيادة « ومحمد بن بشار » . وأخشى أن تكون خطأ .

(٥) هو الحكم بن عمرو الغفاري ، كما سيأتي في الحديث التالي .

(٦) في ع « النبي » .

(٧) رواه أيضا أحمد في المسند (٥ : ٦٦) عن محمد بن جعفر عن سليمان التيمي ، وسبقنا
الكلام على الحديث في الرواية التالية .

(٨) كلمة « قال » ليست في هـ و ك .

(٩) « سرجس » يجوز فيه الصرف والمنع من الصرف .

٦٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ قَالَا حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ^(١) عَنْ شُعْبَةَ عَنْ عَاصِمٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا حَاجِبٍ يُحَدِّثُ عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عَمْرِو الْفِغَارِيِّ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ يَتَوَضَّأَ الرَّجُلُ بِفَضْلِ طَهُورِ الْمَرْأَةِ » أَوْ قَالَ : « بِسُورِهَا ^(٢) » .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن . وأبو حبيب اسمه « شَوَادَةُ » بن عاصم .

وقال محمد بن بشار في حديثه : « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَتَوَضَّأَ الرَّجُلُ بِفَضْلِ طَهُورِ الْمَرْأَةِ » . ولم يشك فيه محمد بن بشار ^(٣) .

(١) أبو داود هو الطيالسي ، وهو سليمان بن داود بن الجارود ، أحد أعلام السنة ، وحفاظ الإسلام .

(٢) الحديث في مسند الطيالسي الذي رواه عنه يونس بن حبيب برقم (١٢٥٢) ولكن ليس في روايته تسمية الحكم بن عمرو ، بل فيه : « سَمِعْتُ أَبَا حَاجِبٍ يُحَدِّثُ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » ، ثم قال يونس عقب الحديث : « هَكَذَا حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ . قال عبد الصمد بن عبد الوارث عن شعبة عن عاصم عن أبي حبيب عن الحكم بن عمرو » . ورواه أحمد في المسند (٥ : ٦٦) عن الطيالسي عن شعبة ، وسمى فيه الصحابي « الحكم بن عمرو » وكذلك رواه أبو داود (١ : ٣٠ - ٣١) وابن ماجه (١ : ٧٨) كلاهما عن محمد بن بشار عن الطيالسي ، كما رواه أحمد . فيظهر أن الطيالسي كان في بعض أحيائه يصرح باسم الصحابي ، وفي بعضها يبهمه .

(٣) أما محمد بن بشار فإنه لم يشك في اللفظ ، كما حكى عنه الترمذي ، وكما هو في روايته أبي داود وابن ماجه . وكذلك لم يشك أحمد ويونس بن حبيب عن الطيالسي . ورواه أحمد (٤ : ٢١٣) عن عبد الصمد بن عبد الوارث عن شعبة ، على الشك . ورواه أيضا (٤ : ٢١٣) عن وهب بن جرير عن شعبة ، فقال : « نَهَى أَنْ يَتَوَضَّأَ الرَّجُلُ مِنْ سُورِ الْمَرْأَةِ » والمفهوم من الروايات أن المراد بالسور هو فضل الطهور ، لا فضل الشراب ، فإن أصل السور هو البقية من كل شيء . وهذا الحديث حديث صحيح ، قال الحافظ في الفتح (١ : ٢٦٠) : « أَخْرَجَهُ أَصْحَابُ السُّنَنِ ، وَحَسَنَهُ التِّرْمِذِيُّ ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ ، وَأَغْرَبَ الزُّوَيْ فَيَقَالُ : اتَّفَقَ الْحَفَازُ عَلَى تَضْعِيفِهِ » .

٤٨ باب

ما جاء في ^(١) الرخصة في ذلك

٦٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ مِنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ مِنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : « أَغْتَسَلَ بَعْضُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي جَنَّةٍ ، فَأَرَادَ رَسُولُ اللَّهِ ^(٢) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَتَوَضَّأَ مِنْهُ ^(٣) ، فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي كُنْتُ جُنُبًا ، فَقَالَ ^(٤) : إِنَّ الْمَاءَ لَا يُجْنِبُ ^(٥) » .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ^(٦) .
وهو قول سفيان الثوري ومالك والشافعي .

(١) الزيادة من ع .

(٢) في ع : « فأراد النبي » .

(٣) أي من الماء الذي في الجنة .

(٤) في س « قال » .

(٥) يجوز فيها ضم الياء مع كسر النون ، وفتح الياء مع ضم النون . يقال « أجنب » و « جنب » على وزن « قرب » . والمراد أن الماء لا يصير جنبا باغتسال الجنب من الإناء الذي فيه الماء .

(٦) الحديث رواه أيضا أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه والدرقطني ، وصححه ابن خزيمة ورواه الحاكم في المستدرک (١ : ١٥٩) من طريق الثوري وشعبة عن سماك بن حرب . وقال : « هذا حديث صحيح في الظاهرة ولم يختر جاء ، ولا يحفظ له غلّة » ووافقه الذهبي . وقال الحافظ في الفتح (١ : ٢٦٠) : « وقد أعمله قوم بسماك بن حرب ، لأنه كان يقبل التلقين ، لكن قد رواه عنه شعبة ، وهو لا يحمل من مشايخه إلا صحيح حديثهم » .

٤٩

باب

ما جاء أن الماء لا ينجسه شيء

٦٦ - حدثنا هناد والحسن بن علي الخلال وغير واحد قالوا حدثنا

أبو أسامة عن الوليد بن كثير عن محمد بن كعب عن عبيد الله بن عبد الله بن رافع بن خديج عن أبي سعيد الخدري قال : « قول : يا رسول الله ، أتتوضأ^(١) من بئر بضاعة^(٢) ، وهي بئر يلقى فيها الحيض^(٣) ولحوم

(١) « أتتوضأ » بالنون ، أي نحن . كذا في الأصول المخطوطة والمطبوعة من الترمذي . وكذلك هو في النسخ التي كانت بين يدي الشارح . وقال الحافظ في التلخيص (ص ٤) « أتتوضأ : بناء من مشتاتين من فوق ، خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم » ثم استدلل لصحة ذلك بما رواه النسائي (١ : ٦٢) من طريق أخرى عن أبي سعيد قال : « مررت بالنبي صلى الله عليه وسلم وهو يتوضأ من بئر بضاعة ، فقلت : أتتوضأ منها ؟ » الخ .

(٢) « بضاعة » بضم الباء ، وقد كسرهما بعضهم ، والأول أكثر . وهي : دار بني ساعدة بالمدينة ، وبئرها معروفة ، قاله ياقوت . وقال أبو داود في سننه (١ : ٢٥) : « سمعت قتيبة بن سعيد قال : سألت قيم بئر بضاعة عن عمقها ؟ قال : أكثر ما يكون فيها الماء إلى العانة ، قلت : فإذا تمس ؟ قال : دون العورة . قال أبو داود : وقد رت أنا بئر بضاعة بردائي : مددته عليها ثم فرغته ، فإذا مرضها ستة أذرع ، وسألت الذي فتح لي باب البستان فأدخلني إليه : هل غير بناؤها عما كانت عليه ؟ قال : لا . ورأيت فيها ماء متغير اللون » .

(٣) بكسر الحاء المهملة وفتح الياء : جمع « حيضة » بكسر الحاء مع مصدر الياء ، وهي الحرة التي تستعمل في دم الحيض .

السِّكْلَابِ وَالنِّتْنُ^(١) ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّ الْمَاءَ
ظَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن . وقد جَوَّدَ أَبُو أُسَامَةَ هذا الحديث ،
فَلَمْ يَرْوِ^(٣) أَحَدٌ حَدِيثَ أَبِي سَعِيدٍ فِي بئرِ بَضَاعَةَ أَحْسَنَ مِمَّا رَوَى أَبُو أُسَامَةَ .
وقد رَوَى هذا الحديثُ من غير وجهٍ عن أبي سعيدٍ^(٤) .

(١) يفتح التون ولما سكان التاء ، وهو الشيء اللين . ويجوز كسر التاء أيضا .
(٢) قال الخطابي في معالم السنن (١ : ٣٧) : « قد يتوهم كثير من الناس إذا سمع هذا
الحديث أن هذا كان منهم عادة ، وأنهم كانوا يأثمون هذا الفعل قصداً وتعمداً ، وهذا
لا يجوز أن يظن بذي ، بل بوثنى ، فضلاً عن مسلم . ولم يزل من عادة الناس قديماً
وحديثاً ، مسلمهم وكافرهم - : تنزيه المياه وصونها عن النجاسات ، فكيف يظن
بأهل ذلك الزمان ، وهم أعلى طبقات أهل الدين ، وأفضل جماعة المسلمين ، والمياه
في بلادهم أعز ، والحاجة إليه أوس - : أن يكون هذا صنيعهم بالماء وامتنانهم له ؟
وقد لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم من تقوط في موارد المياه ومشارعه ، فكيف
من اتخذ عيون المياه ومنابعه رسداً للأنجاس ، ومطرباً للأقذار ؟ هذا مما لا يليق
بمحالهم ، وإنما كان هذا من أجل أن هذه البئر في حدود من الأرض ، وأن السيول
كانت تسكب هذه الأقذار من الطرق والأقنية ، وتحملها فتلقيها فيها ، وكان الماء
لكثرته لا يؤثر فيه وقوع هذه الأشياء ولا يغيره . فسألوا رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن شأنها ، ليعلموا حكمها في الطهارة والنجاسة ، فكان من جوابه لهم : إن
الماء لا ينجسه شيء ، يريد الكثير منه ، الذي صفته صفة ماء هذه البئر ،

وكثرة جماعه ، لأن السؤال إنما وقع عنها بعينها ، فخرج الجواب عليها . وهذا
لا يخالف حديث الثقلين ، إذ كان معلوماً أن الماء في بئر بضاعَةَ يبلغ الثقلين ، فأبعد
الحديثين بوافق الآخر ولا يناقضه ، والخاص يقضى على العام ، وبينه ولا ينسخه .
(٣) في هـ و هـ « لم يرو » .

(٤) نسبة ابن حجر في التلخيص (ص ٣ - ٤) للشافعي وأحمد وأصحاب الدين والدارقطني
والحاكم والبيهقي . وقال : صححه أحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين وأبو محمد بن حزم ،
وأطال الكلام في طرده وتعليقه ، وانظر بعض طرده في مسند أحمد (١١٣٦ و
١١٢٧٧ و ١١٨٣٨ ج ٣ ص ١٥ و ٣١ و ٨٦) .

[illegible][illegible]

راجعاً إلى الله أولاً وصلى على سيدنا محمد وآله
 (١) **فَمَنْ دَعَا إِلَى عَصَاةٍ فَإِنَّ عَذَابَهُ**
 (٢) **كَلِمَةً نَقَالَ: لَيْسَتْ فِي عَمَلِهِ وَجْهٌ**
 (٣) **الزَّيَادَةُ مِنَ الرَّاحَةِ** فَمَنْ دَعَا إِلَى عَصَاةٍ فَإِنَّ عَذَابَهُ
 (٤) **أَلَيْسَ فِي عَمَلِهِ وَجْهٌ** فَمَنْ دَعَا إِلَى عَصَاةٍ فَإِنَّ عَذَابَهُ
 (٥) **قَالَ الْخَطَّابِيُّ فِي الْمَعَامِلِ (١) بِ (٣٤) :** وَقَدْ تَكُونُ الْقَوْلُ الْإِيمَانُ الْقَصِيرُ الَّذِي يَقُولُ الْإِيمَانُ
 (٦) **(٧ - ٨ - ٩ - ١٠ - ١١ - ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥**

قال أبو عيسى : وهو قول الشافعي وأحمد وإسحق ، قالوا : إذا كان للماء

== ويتعاطى فيه القرب ، كالكيزان ونحوهما . وقد تكون القلة الجرة الكبيرة التي يقلها القوي من الرجال ، إلا أن يخرج الخبر قد دل على أن المراد به ليس النوع الأول لأنه إنما سئل عن الماء الذي يكون بالقلاة من الأرض ، في المصانع والوهاد والفدران ونحوها . ومثل هذه المياه لا تحمل بالكوز والكوزين في العرف والمادة ، لأن أدنى النجس إذا أصابه نجسه ، فلم أنه ليس معنى الحديث . وقد روى من غير طريق ابن داود من رواية ابن جريج : إذا كان الماء قلتين بقلال هجر . أخبرناه محمد بن هاشم حدثنا الديلمي عن عبد الرزاق عن ابن جريج ، وذكر الحديث مرسلًا ، وقال في حديثه : بقلال هجر . فقال : وقلال هجر مشهورة الصنعة ، معلومة المقدار ، لا تختلف ، كما لا تختلف المسكائل والصيغان والقرب المنسوبة إلى البلدان ، المحدودة على مثال واحد ، وهي أكبر ما يكون من القلال وأشهرها ، لأن الحد لا يقيم بالجهول ، وتلك قيل : قلتين ، على لفظ التثنية ، ولو كان وراء ما قلته في الكبر لأحككت دلالة ، فلما تناهت دل على أنه أكبر القلال ، لأن التثنية لا بد لها من قاعدة ، وليست فائدتها إلا ما ذكرناه . وقد قدّر العلماء القلتين بنحو خمس قرب ، ومنهم من قدرها بخمسمائة رطل . وبمعنى قوله : لم يحصل الخبث : أي يدفعه عن نفسه ، كما يقال : فلان لا ينجس الضيم : إذا كان يأباه ويدفعه عن نفسه . فأما من قال : مضاه أنه يضاف على حله فينجس - : فقد أحوال ، لأنه لو كان كما قال لم يكن إذن فرق بين ما بلغ من الماء قلتين وبين ما لم يبلغهما ، وإنما ورد هذا مورد الفصل والتحديد بين المسددين الذي ينجس والذي لا ينجس ، ويؤكد ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : فإنه لا ينجس . من رواية عاصم بن المنذر .

أقول : لم يتكلم الترمذي على هذا الحديث ، وإنما ذكر أقوال العلماء الذين أخذوا به . وهذا يشير إلى صحته عندئذٍ وعند . وهو حديث صحيح ، أطال العلماء القول في تعليقه ، لاختلاف طرقه ورواته . وليس الاختلاف فيه مما يؤثر في صحته . وقد نسبته الحافظ في التلخيص (ص ٥) إلى الشافعي وأحمد وأصحاب السنن وابن خزيمة وابن حبان ولحاكم والدارقطني والبيهقي . وقال : قال ابن منده : إسناداه على شرط مسلم ، ومداره على الوليد بن كثير ، فقبل عنه : عن محمد بن جعفر بن الزبير ، وقبل عنه : عن محمد بن عباد بن جعفر ، وتارة عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر ، وتارة عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر . والجواب : أن هذا ليس اضطراباً قادحاً ، فإنه - على تقدير أن يكون الجميع محفوظاً - : انتقل من ثقة إلى ثقة ، وعند التحقيق : الصواب =

قُلْتَيْنِ لَمْ يُنَجِّسْهُ شَيْءٌ ، مَا لَمْ يَتَغَيَّرْ رِيحُهُ أَوْ طَعْمُهُ ، وَقَالُوا : يَكُونُ نَحْوًا
مِنْ خَمْسِ قِرَابٍ .

عن أبي عبد الله عليه السلام عن محمد بن عباد بن جعفر عن عبد الله بن عبد الله بن عمر

عن أبي عبد الله عليه السلام عن محمد بن عباد بن جعفر عن عبد الله بن عبد الله بن عمر

= أنه عند الوليد بن كثير عن محمد بن عباد بن جعفر عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن
- لشكبه - وعن محمد بن جعفر بن الزبير عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر - المصنف -
ومن رواه على غير هذا الوجه فقد وهم ، ولقد رواه جماعة عن أبي أسامة عن الوليد
ابن كثير على الوجهين . وما قاله الحافظ من التحقيق غير جيد ، والذي يظهر من تتبع
الروايات أن الوليد بن كثير رواه عن محمد بن جعفر بن الزبير وعن محمد بن عباد بن جعفر
وأتهما كما رواه عن عبد الله وعبيد الله ابني عبد الله بن عمر عن أبيهما .

وللعديث إسناد آخر صحيح ، رواه أبو داود (١ : ٧٠) من طريق حاد بن سلمة
قال : « أخبرنا عاصم بن النضر عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر قال حدثني أبي أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إذا كان الماء لثنتين فإنه لا ينجس . قال أبو داود :
حاد بن زيد وقفه عن عاصم » . ورواه أيضاً الحاكم والبيهقي وغيرهما . ونقل
الدارقطني أن إسماعيل بن علي رواه عن عاصم عن رجل لم يسمه عن ابن عمر موقوفاً .
ونقل المنذرى قال : « سئل يحيى بن معين عن حديث حاد بن سلمة عن عاصم بن
النضر ؟ فقال : هذا جيد الإسناد . فقليل له : فإن ابن علي لم يرفعه ؟ قال يحيى :
وإن لم يحفظه ابن علي فالحديث جيد الإسناد » . وهذا قول حق : من حفظ حجة على
من لم يحفظ . وأما قول ابن منده الذي نقله الحافظ وزعمه أن مدارج علي الوليد بن كثير
فإنه غير صحيح ، لأن الترمذي رواه هنا من طريق أبي إسحاق عن محمد بن جعفر
ابن الزبير ، وهو مؤيد صحيح لرواية الوليد بن كثير ، ويدل على أنه لم ينفرد به
ثم زاده تأييداً رواية حاد بن سلمة عن عاصم عن عبيد الله بن عمر . وقال الحاكم عن
رواية الوليد بن كثير : « هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ، فقد احتجنا جيباً
بجسيم رواه » ، وواقفه الذهبي ، وهو الصواب . وانظر بعض أسانيد الحديث
والكلام عليه في المستدرک (١ : ١٣٢) والسنن الكبرى للبيهقي (١ :
٢٦٦ - ٢٦٧) والتلخيص (ص ٥ - ٦) وعون الجود (١ : ٢٣ - ٢٤) وشرح
الباركفوري على الترمذي (١ : ٧٠ - ٧١) .

اتخذوا من هذه الآية دليلاً على أن النبي صلى الله عليه وسلم قد استخبر في بيعة

باب

في بيعته

[ما جاء في (١)] كراهية البولي في الماء الراكد

٦٨ - حدثنا محمود بن غيلان حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن

عقار عن جندب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا يبولون

في الماء الراكد

في الماء الراكد

في الماء الراكد

في الماء الراكد

في الماء الراكد

في الماء الراكد

في الماء الراكد

في الماء الراكد

في الماء الراكد

في الماء الراكد

في الماء الراكد

في الماء الراكد

في الماء الراكد

في الماء الراكد

في الماء الراكد

في الماء الراكد

في الماء الراكد

في الماء الراكد

في الماء الراكد

في الماء الراكد

في الماء الراكد

في الماء الراكد

في الماء الراكد

في الماء الراكد

في الماء الراكد

في الماء الراكد

في الماء الراكد

قال-^(١) : كوفي الباب عن جابر، والفراسي.

وهو قول أئمة الفقهاء من أئمة الشريعة صلى الله عليه وسلم :

(۶) فی القیاس (۱: ۴۴-۴۵) و من آله بنی الاثر و فی حوالہ "درمناں" ۱۰

(٢) الزيادة من م. وى المرحا ن. أمتوا ب. .

(٣) ق ح ه والخ ه بزيادة الواو ، وما هنا موافق للقولا : *ق ح ه* وهو قول الجمهور

(٤) كَلِمَةً ، قَالَ ، لَيْسَتْ فِي هَذَا . » (١) فَمِنْ بَابِ رَجَاءٍ نَحْنُ لَكَ

(٥) الحديث رواه أبو داود (٣١ : ١) والنسائي (٢١ : ١) وابن ماجه (٧٩ : ١)

والداري (١ : ١٨٦) وابن الجارود (ص ٣٠) والحاكم في المستدرک (١ : ١٤٠)

من ماریق ملک لندون و لندون لندون (۱۹۱۹ء) میں طبع ہوا

اسحق بن يزيد بن أبي حبيب عن الجلاح - بضم الجيم وتخفيف اللام - أنه قال (٢)

المغيرة بن أبي بردة عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: **المرء إذا أخطأ فيه فقال:**

« عبد الله بن سعيد » وقال : « المغيرة عن أبيه عن أبي هريرة » . مع أن المغيرة سمعه

من أي حريرة. كل الرواة عن مالك، وكذلك رواه الحاكم (١٤١ هـ).

من طريق البيت عن محمد بن أبي حبيب عن الجلاح . أن ابن سيرة انخرع يده أه

المضرة بين أن يرده أخيراً أنه سيم أ. حسين ، وهذا هو الصواب الموافق للرواية

والحديث صحيحه الحاكم وروى متابعاه و
 ولال ابن حجر في التلخيص (٤٢٤)

٨٧٦ - فيها حكاية عنه الترمذي في المعلى المفرد - : حديثه ، وكذا صحيحه

این خریجه و این جانی و غیر واحد .

أبو بكر، وعمر، وابن عباس : لم يروا بأساً بماء البحر .
وقد كره بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الوضوء بماء البحر ،
منهم : ابن عمر ، وعبد الله بن عمرو . وقال عبد الله بن عمرو : هو نار^(١) .

٥٣

باب

[ما جاء في^(٢) التشديد في البول]

٧٠ - حدثنا حماد وقتيبة وأبو كريب ، قالوا : حدثنا وكيع
عن الأعمش قال : سمعت مجاهداً يحدث عن طاووس عن ابن عباس :
« أن النبي صلى الله عليه وسلم مر على قهريين ، فقال : إنهما يعذبان ،
وما يعذبان في كبير : أما هذا فكان لا يستتر^(٣) من بوله ، وأما هذا
فكان يمشي بالغممة^(٤) » .

(١) هذا رأى لعبد الله بن عمرو ، إل صح إسناده إليه .

(٢) الزيادة من ح .

(٣) « يستتر » بتاءين مثنتين فوقيتين ، من الاستتار ، كذا في أكثر الأصول هنا ،
وقى ح « يستتره » بتون ساكنة بعدها زاي ثم هاء ، من التتره وهو البعد . وهو
يوافق رواية في مسلم وأبي داود ، ومعنى « لا يستتر » أى لا يجعل بينه وبين بوله سترة
تحفظه من رشاشه ، فهو بمعنى « لا يستتره » ونقل المافظ في الفتح (١ : ٢٧٤) أن
في رواية أبي نعيم في المستخرج « لا يحرق » وهي مفسرة المراد .

(٤) اختصر المؤلف آخر الحديث ، ولفظه في رواية البخارى (١ : ٢٧٨ فتح) « ثم أخذ
جريدة رطبة شققها لصفين ففرز في كل قبر واحدة ، قالوا : يا رسول الله : لم فعلت ؟ »

قال [أبو عيسى^(١)] وفي الباب^(٢) عن أبي هريرة ، وأبي موسى ،
وعبد الرحمن بن حنبل ، وزيد [بن ثابت^(٣)] ، وأبي بكر^(٤) .
[قال أبو عيسى^(٥)] : هذا حديث حسن صحيح .
وروى منصور هذا الحديث عن مجاهد عن ابن عباس ، ولم يذكر
فيه عن طاووس . ورواية الأعمش أصح .

== قال : لعله يخفف عنهما ما لم ييبسا . قال الخطابي في معالم السنن (١ : ١٩ - ٢٠)
« وقوله لعله يخفف عنهما ما لم ييبسا : فإنه من ناحية القبرك بأثر النبي صلى الله عليه وسلم
ودعائه بالتخفيف عنهما ، وكأنه صلى الله عليه وسلم جعل مدة بقاء النداوة فيهما حداً
لما وقعت به المسئلة من تخفيف العذاب عنهما ، وليس ذلك من أجل أن في الجريد
الرطب معنى ليس في اليابس . والعامة في كثير من البلدان تفرش الخوص في قبور موتاهم ،
وأراهم ذهبوا إلى هذا ، وليس لما تعاطوه من ذلك وجه » . وصدق الخطابي ، وقد
ازداد العامة إصراراً على هذا العمل الذي لأصل له ، وغلوا فيه ، خصوصاً في بلاد
مصر ، تقليداً للنصارى ، حتى صاروا يضعون الزهور على القبور ، ويتمادونها بينهم ،
فيضعها الناس على قبور أقاربهم ومعارفهم تحية لهم ، ومجاملة للأحياء ، وحتى صارت
عادة شبيهة بالرسمية في المجاملات الدولية ، فتجد الكبرام من المسلمين ، إذا نزلوا بلدة
من بلاد أوروبا ذهبوا إلى قبور عظمائها ، أو إلى قبر من يسمونه : الجندي الجاهل :
ووضعوا عليها الزهور ، وبعضهم يضع الزهور الصناعية التي لا نداوة فيها ، تقليداً
للأفرنج ، واتباعاً لسنن من قبلهم . ولا ينكر ذلك عليهم العلماء أشباه العامة ، بل
تراهم أنفسهم يصنعون ذلك في قبور موتاهم ، ولقد علمت أن أكثر الأوقاف التي تسمى
أوقافاً خيرية - : موقوف ريعها على الخوص والريحان الذي يوضع في القبور . وكل هذه
بدع ومنكرات لأصل لها في الدين ، ولا مستند لها من الكتاب والسنة ، ويجب على
أهل العلم أن يشكروها ، وأن يطلوا هذه العادات ما استطاعوا .

(١) الزيادة من ع . وجملة « قال أبو عيسى » لم تذكر في هـ و ك .

(٢) في ع « وفي هذا الباب » .

(٣) الزيادة من ع و هـ و ك .

(٤) ترتيب هذه الأسماء مختلف بالتقديم والتأخير في النسخ .

(٥) الحديث رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه وغيرهم .

قال (١) وسيف أبو بكر محمد بن أركان البلخي [منقول في (٢)]
يقول : سمعت وكيعاً يقول : أخطأ لأحمد بن إبراهيم من منصور (٣)
[منقول في (٤)]

المرسل في (٥) [منقول في (٦)]

٥٤

باب

[ما جاء في (٧)] نصح يول الغلام قبل أن يطعم

٧١ - حدثنا قتيبة وأحمد بن منيع ، قال : حدثنا سفيان بن عيينة
عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن مثنى عن أبيه عن ثوبان عن أنس بن مالك
عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن مثنى عن أبيه عن ثوبان عن أنس بن مالك

عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن مثنى عن أبيه عن ثوبان عن أنس بن مالك

(١) كلمة قال ، ليست في هـ و هـ .

(٢) للزيادة من هـ .

(٣) رواية منصور من مجاهد رواها البخاري (٢٧٣ : ١) وقال الحافظ في التلخيص : مجاهد
هو ابن جبر صاحب ابن عباس ، وقد سمع الكثير منه ، واشتهر بالأخذ عنه . لكن
روى هذا الحديث الأعمش عن مجاهد ، فأدخل بينه وبين ابن عباس طائفة كما أخرجه
المؤلف - يعني البخاري - بعد الليل ، وأخرجه له على الوجهين يقتضي صحتهما عنده ،
فيجعل على أن مجاهداً سمعه من طاوس عن ابن عباس ثم سمعه من ابن عباس بلا واسطة
أو العكس . ويؤيده أن في سنده عن طاوس زيادة على ما رواه عن ابن عباس .
ومصرح ابن حبان بصحة الطريقين معاً . ويؤيد صحة الروایتين أن شعبة رواه أيضاً
عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس بدون واسطة ، كما رواه أبو داود الطيالسي
في مسنده عن شعبة (رقم ٢٦٤٦) . وشعبة حجة كبير ، فروايته تؤيد أن الأعمش
رواه على الوجهين معاً .

(٤) الزيادة من ع و هـ و هـ .

(٥) محسن ، بكسر ليم وإسكان الماء المهملة وفتح الصاد المهملة ، وهي أخت مكاشفة
ابن محسن .

٥٥

باب

ما جاء في بول ما يؤكل لحمه

٧٢ - حدثنا الحسن بن محمد الزعفراني حدثنا عفان بن مسلم حدثنا
 حماد بن سلمة حدثنا حميد وقتادة وثابت عن أنس: «أن ناساً من عريضة^(١)
 قد جؤوا المدينة فاجتووها^(٢)، فبعثهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في إبل

= بول الذكر ويضلل من بول الأنثى . . وتحدث أبي السمع عند أبي داود والنسائي
 وابن ماجه مرفوعاً : « يغسل من بول الجارية ويرش من بول الغلام » . فإن تأول
 هؤلاء النضج والرش بأنه الفل يحيل معنى الحديثين إلى أنه يغسل بول الجارية ويغسل
 بول الغلام ، وما أظن أن أحداً له مداس بالعلم ، أو معرفة باللغة : يرعى أن يحمل
 كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم على هذا المعنى . ونفس حديث الباب - حديث
 أم قيس بنت محسن - : في رواية البخاري فيه « فنضجه ولم يغسله » ، فهل معنى هذا
 أيضاً : يغسله ولم يغسله ؟ ! وقال العلامة ابن القيم في إعلام الموقعين : « وهذا من
 عاين الصريفة وتمايم حكمتها ومصلحتها . والفرق بين الصبي والصبية من ثلاثة أوجه :
 أحدها : كثرة حل الرجال والنساء للذكر ، فتم البلوى ببوله ، فيشق عليه غسله .
 والثاني : أن بوله لا يزل في مكان واحد ، بل ينزل متفرقا ههنا وههنا ، فيشق غسل
 ما أصابه كله ، بخلاف بول الأنثى . الثالث : أن بول الأنثى أخبث وأثمن من بول
 الذكر ، وسببه حرارة الذكر ورطوبة الأنثى ، فالحرارة تخفف من فتن البول وتذيب
 منها ما يحصل مع الرطوبة . وهذه سنان مؤثرة يحسن اعتبارها في الفرق » . وسواء
 أسلم لابن القيم هذا التعليل أم لم يسلم ، وسواء أعرفنا الحكمة في الفرق بينهما أم لم
 نعرف . فإن الواجب على الفقيه أن يتبع أمر رسول الله حيث وجده ، ولا يضرب
 له الأمثال .

(١) « عريضة » بضم العين وفتح الراء : حى من بحيلة .

(٢) أى أصابهم البلوى ، وهو : رض وداء الجوف إذا تطاول ، وذلك إذا لم يوافقهم
 هواؤهم واستوخموا ، ويقال : اجتويت البلد : إذا كرهت المقام فيه وإن كنت
 في نعمة . قاله في النهاية .

الصَّدَقَةِ ، وَقَالَ : اشْرَبُوا مِنْ أَلْبَانِهَا وَأَبْوَاهَا . فَتَقَتَّلُوا رَاعِي رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : وَأَسْتَعَاقُوا الْإِبِلَ ، وَآرَتَدُّوا عَنِ الْإِسْلَامِ ، فَأَتَنِي بِهِمْ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَطَعَ أَبْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ مِنْ خِلَافٍ ، وَتَمَرَّ^(١) أَعْيُنَهُمْ ، وَأَلْقَاهُمْ بِالْحَرَّةِ^(٢) . قَالَ أَنَسٌ : فَكُنْتُ^(٣) أَرَى أَحَدَهُمْ يَكُدُّ^(٤) الْأَرْضَ بِفِيهِ ، حَقٌّ مَا تَوَا . وَرُبَّمَا قَالَ مُخَادٌّ : « يَكُدُّمُ الْأَرْضَ »^(٥) بِفِيهِ ، حَتَّى مَاتُوا .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح . وقد رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجَدٍ عَنْ أَنَسٍ^(٥) .

وهو قول أكثر أهل العلم ، قالوا : لا بأس ببول ما يؤكل لحمه .

٧٣ - حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ الْأَعْرَجُ [الهمداني^(٦)] حَدَّثَنَا بِحَبِي بن غِيلَانَ قَالَ : حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا سَالِمَانُ الشَّيْمِيُّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ

(١) مكفأ هو في كل الأصول « وسمر » بالراء ، قال الشارح : « وفي نسخة صحيفة قلبية : وسمل ، باللام » . والمعنى واحد . قال في النهاية في مادة « سمر » : « أي أحمى لهم مسامير الحديد ثم كحلهم بها » . وقال في مادة « سمل » : « أي فقأها بهديده شخاة أو هيرها . وقيل : هو فقؤها بالشوك ، وهو بمعنى السمر ، وقد تقدم . ولأنه فعل بهم ذلك لأنهم فعلوا بالرعاة مثله وقتلوه ، فجازاهم على صنيعهم بمثله . وقيل : إن هذا كان قبل أن تنزل الحدود ، فلما نزلت نهى عن المثلة » .

(٢) الحررة : أرض ذات حجارة سود معروفة بالمدينة .

(٣) في ع « وكنت » .

(٤) « الكد » : الحك ، وبابه « رد » : و « الكدم » : المض ، وبابه « نصر » و « ضرب » .

(٥) الحديث رواه الطيالسي (رقم ٢٠٠٢) عن هشام الدستوائي عن قتادة ، وأحمد في المسند (رقم ١٤١٠٦ و ١٤١٠٧ و ١٤١٣١ ج ٣ ص ٢٨٧ و ٢٩٠) ورواه أيضا البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه وغيرهم . وقد رواه الترمذي في مسأني مرته : في كتاب الأطعمة (١ : ٣٣٩) وفي كتاب الطب (٢ : ٣) .

(٦) الزيادة من ب .

قال : إنما سئل النبي صلى الله عليه وسلم لأفمنهم سألوا الله
الرحمة قال : نعم . [حديث (١٢)] فوجب ، لا نعلم بعد ذلك كونه (١٣)
غير هذا للشيخ عن يزيد بن زريع (١٤) عن حماد بن عمار (١٥) عن
يونس بن قوه : (والجروج قصاص) (١٦) و [قد] روى عن
محمد بن سيرين قال : إنما قل بهم النبي صلى الله عليه وسلم هذا (١٧) قيل
أن تؤول الحدود (١٨) .

عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام : من أتى منزلاً فوجد فيه ماءً فغسل يديه به ثم شرب منه لم يضره شيء .
باب

[ما جاء في الوضوء من التيمم]
٧٤ - عن أحمد بن محمد بن عيسى عن أبي عبد الله عليه السلام : إذا أتى الرجل وضوءه فوجد الماء فغسل يديه به ثم شرب منه لم يضره شيء .
٧٥ - عن أبي عبد الله عليه السلام : إذا أتى الرجل وضوءه فوجد الماء فغسل يديه به ثم شرب منه لم يضره شيء .

٧٥ - عن أبي عبد الله عليه السلام : إذا أتى الرجل وضوءه فوجد الماء فغسل يديه به ثم شرب منه لم يضره شيء .
٧٦ - عن أبي عبد الله عليه السلام : إذا أتى الرجل وضوءه فوجد الماء فغسل يديه به ثم شرب منه لم يضره شيء .

قال (١) : [وفي الباب عن عبد الله بن زيد ، وعلي بن طلحة ، وعائشة ،

وإسحاق بن عمار ، وأبي بصير ، وأبي عبد الله عليه السلام] .

(١) للزيادة من حديث أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام : من أتى منزلاً فوجد فيه ماءً فغسل يديه به ثم شرب منه لم يضره شيء .

(٢) في نسخة من حديث أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام : من أتى منزلاً فوجد فيه ماءً فغسل يديه به ثم شرب منه لم يضره شيء .

(٣) في نسخة من حديث أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام : من أتى منزلاً فوجد فيه ماءً فغسل يديه به ثم شرب منه لم يضره شيء .

(٤) في نسخة من حديث أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام : من أتى منزلاً فوجد فيه ماءً فغسل يديه به ثم شرب منه لم يضره شيء .

(٥) في نسخة من حديث أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام : من أتى منزلاً فوجد فيه ماءً فغسل يديه به ثم شرب منه لم يضره شيء .

(٦) في نسخة من حديث أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام : من أتى منزلاً فوجد فيه ماءً فغسل يديه به ثم شرب منه لم يضره شيء .

(٧) في نسخة من حديث أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام : من أتى منزلاً فوجد فيه ماءً فغسل يديه به ثم شرب منه لم يضره شيء .

(٨) في نسخة من حديث أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام : من أتى منزلاً فوجد فيه ماءً فغسل يديه به ثم شرب منه لم يضره شيء .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

وهو قول العلماء : أن لا يجب عليه الوضوء إلا من حدث : يستمع صوتاً أو يجد ريحاً .

وقال [عبد الله] بن المبارك : إذا شك في الحدث فإنه لا يجب عليه الوضوء حتى يثبتين استيقاناً بقدر أن يخلف عليه . وقال : إذا خرج من قبل المرأة ريح وجب عليها الوضوء . وهو قول الشافعي وإسحق .

٧٦ - حدثنا محمود بن غيلان حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر

من همام بن منبه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن الله لا يقبل صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ »^(١) .

قال أبو عيسى : هذا حديث [غريب]^(٢) [حسن صحيح]^(٣)

= للزوائد (١ : ٢٤٢ - ٢٤٣) بالفظن ، وقال في الأول : « رواه الطبراني في الكبير وفيه الحجاج بن أرطاة ، وهو ثقة إلا أنه مدلس ، ولم يصرح بالسماع » وقال في الثاني : « رواه الطبراني ، ورجاله موثقون » .

(١) خالفت النسختان . و . ك سائر الأصول في موضع هذا الحديث ، فإنه فيها عقب الحديث (رقم ٧٥) . ثم جاء عقبه قوله « هذا حديث حسن صحيح » ثم بعد ذلك قوله « وفي الباب » الخ ، ثم بعد ذلك أعاد قوله « هذا حديث حسن صحيح » وقال الفارح : « كذا في النسخ الموجودة ، وهو تكرار » ونتج من هذا أن الحديث (رقم ٧٥) صار عندهما بدون بيان درجة صحته ، مع التكرار الذي لا موجب له ، ثم ختم الباب عندهما بقوله : « وهو قول العلماء » الخ . وللتريب الذي هنا أصح وأجود .

(٢) الزيادة من .

(٣) الحديث رواه أحمد والبخاري ومسلم وغيرهم .

٥٧

اب

[ما جاء في ^(١) الوضوء من النوم]

٧٧ - حدثنا إسماعيل بن موسى [كوفي ^(١)] وعطاء ومحمد بن عبيد اللعاري ، الملقى واحد ^(٢) ، قالوا . حدثنا عبد السلام بن حرب [اللأني ^(٣)] عن أبي خالد الديلمي ^(٤) عن قتادة عن أبي العالبي عن ابن عباس : « أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم نكح وهو ساجد ، حتى غطأ أو ففتح ، ثم قام يصلي ، فقالت : يا رسول الله ، إنك قد نكحت ؟ قال ^(٥) : إن الوضوء لا يجب إلا على من قام مضطجعا ، فإنه إذا اضطجع استرخت مفاصله ^(٦) . »

(١) الزيادة من ج .

(٢) يعني أن الفاظهم فيها اختلاف ، واللقى واحد ، فاختار بعضها مكثفا به .

(٣) الزيادة من ج ، و « اللاني » بضم اليم وتخفيف اللام ، نسبة إلى بيم اللام ، وهو جمع « ملالة » بضم اليم فيها ، وهي اللعنة . أو وقع في الأنساب لسمان ضبطه بفتح اليم ، وهو خطأ .

(٤) « الديلمي » بفتح الدال وتخفيف اللام وبالنون ، نسبة إلى « دالان » وهي قرية من همدان .

(٥) في ج « قال » .

(٦) الحديث رواه أحمد في المسند (رقم ٢٣١٥ ج ١ من ٢٥٦) ، وأبو داود (٨٠ : ١) والبيهقي (١ : ١٢١) كلام من طريق عبد السلام بن حرب . ولم يحكم الترمذي هنا =

قال أبو حنيفة ، وأبو خالد اسمه يزيد بن عبد الرحمن .

٧٥

== على هذا الحديث يعني من جهة أو ضعف إلا قوله فيما سباني : إن سعيد بن أبي مروة
رواه موقوفا ولم يذكر فيه أبا العالية ، وإنما هو حديث ضعيف ، قال أبو داود : وقوله
الوضوء على من قام مضطجعا : هو حديث منكر ، لم يروه إلا يزيد أبو خالد الدالاني
من قتادة ، وروى أثره جماعة عن ابن عباس لم يذكروا شيئا من هذا ، وقال
شريح بن عبيد بن الجراح عن أبي الجراح عنه : كثر النبي صلى الله عليه وسلم عفو ظميرها وقالت
عائشة : قال النبي صلى الله عليه وسلم : تنام هينأى ولا ينام قلبى . وقال شعبة : إنما
يسمى صلاة النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الخصال : حديث يونس بن عيسى ، وحديث ابن عمر
في الصلاة ، وحديث : القضاء للأقرب ، وحديث ابن عباس حمثي رجاله من طهرون منهم من
وكرضام غندي عمر . قال أبو داود : وذكر حديث يزيد الدالاني لأحد بن حنبل
في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : ما لي يزيد الدالاني يدخل على أصحاب قتادة ، ولم يلق
بالحديث . وقال البيهقي : وقد تفرق بهذا الحديث على هذا الوجه ، يزيد بن عبد الرحمن
أبو خالد الدالاني . قال أبو حنيفة النعمان : يعني هو المال الفردي : قال محمد بن
إسماعيل البخاري عن هذا الحديث : قال : هذا لا شيء ، كما ورد في الحديث : إن أبي حنيفة
من قتادة عن ابن عباس قوله ، ولم يذكر فيه أبا العالية ، ولا أعرف لأبي خالد الدالاني
سماها من قتادة . ونقل في عون المعبود عن المافظ الميموني قال : قال أبو حنيفة :
تفرقه به يزيد وهو الدالاني عن قتادة ، ولا يصح . وذكر ابن حبان البستي أن يزيد
الدالاني كان كثير الخطأ ، فاحش الوهم ، يخالف الثقات في الرواية ، حتى إذا سمعها
المتدني في هذه الصناعة علم أنها معلولة أو مطلوبة ، لا يجوز الاحتجاج بها إذا وافق
الثقات ، فكيف إذا اختلف عنهم بالصلوات ؟ وذكر أبو أحمد الكوفي : قال الدالاني
في هذا : قال بخلافه في بعض أخباره . ومثل أبو حنيفة الرازي عن سلمان عن قتادة :
حدثني عن أبي حنيفة : قال : إن الله عز وجل لا يحب من أحببت إليه وأبو
عبد الرحمن النعمان : ليس به بأس . وقال البيهقي : فأما الحديث المحدث في هذا الكره
فمنه على أحمد خالد الدالاني جميع الحفاظ ، وأما كونه من قتادة فيجوز أن يكون من
إسماعيل البخاري وغيرهما . ولعل الشافعي وقف على هذا الأثر فخرج منه في
الجديد . هذا آخر كلامه . ولو فرض استقامة حال الدالاني كان في القدم من الاستقامة
(٨) في الاستقامة ، وأما ما ذكره من ضعفه من الأمانة ، فهو من رواية أبي حنيفة
== راجع إلى أبي حنيفة بن أبي حنيفة أبو داود في كلامه (أنه يرواه جماعة عن أبي حنيفة) ==

قال : وفي الباب من عائشة ، وابن مسعود ، وأبي هريرة .

٧٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ قَتَادَةَ

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : « كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يَنَامُونَ ثُمَّ يَقُومُونَ فَيُصَلُّونَ ، وَلَا يَتَوَضَّؤْنَ ^(١) » .

[قال أبو عيسى ^(٢)] : هذا حديث حسن صحيح .

[قال : و ^(٣)] وسميت صالح بن عبد الله يقول : سألت عبد الله

بن المبارك عن ^(٤) نام قاعداً معتدياً ؟ فقال ^(٥) : لا وضوء عليه .

قال [أبو عيسى ^(٦)] : وقد روى حديث ابن عباس سميح بن

أبي عمرو بن قنادة عن ابن عباس قوله ، ولم يذكر فيه أنها العالية ، ولم يرفعه .

واختلف العلماء في الوضوء من النوم : فرأى أكثرهم أن ^(٧) لا يجب

عليه الوضوء إذا نام قاعداً أو قائماً ^(٨) حتى ينام مضطجعا . وبه يقول

الثوري وابن المبارك وأحمد .

= ولم يذكرنا فيه شيئاً مما انفرد به الدالاني : هو ما رواه أحمد ومسلم وأبو داود عن

ابن عباس قال : « بت عند خالتي ميمونة فقام النبي صلى الله عليه وسلم من الليل ، وفيه

« ثم اضطجع فقام حتى نفخ ، وكان إذا نام نفخ ، فأنه بلال فأذنه بالصلاة ، فقام ف صلى

ولم يتوضأ » . وهذا صحيح .

(١) الحديث رواه مسلم وأبو داود .

(٢) الزيادة من ع و ه و ك .

(٣) الزيادة من ع و س .

(٤) في ع « من » .

(٥) في ع « قال » .

(٦) الزيادة من ع .

(٧) في ه و ك « أنه » .

(٨) في ع « قائماً أو قاعداً » .

[قال ^(١)] : وقال بعضهم : إذ نام حتى غلب على عقله وجب عليه
الوضوء ، وبه يقول إسحاق .
وقال الشافعي : من نام قاعداً فرأى رؤيا أو زالت مقعدته لوسن
القوم : فعليه الوضوء .

٥٨

باب

[ما جاء في ^(٢)] الوضوء مما غيرت النار

٧٩ - حدثنا ابن أبي عمر قال حدثنا سفيان بن عيينة ^(٣) عن محمد
بن عمرو ^(٤) عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم : «الوضوء مما مسَّت النار ، ولو من نور أقط ^(٥)» . [قال ^(٦)] : فقال له

(١) الزيادة من ب .

(٢) الزيادة من ج .

(٣) في ب « سفيان الثوري » وهو خطأ ، لأن محمد بن يحيى بن أبي عمر - شيخ الترمذي -
لم يروى عن ابن عيينة ، ولم يذكر في ترجمته أنه روى عن الثوري ، وأيضاً فإن هذا
الحديث رواه ابن ماجه (١ : ٩٢) مختصراً عن محمد بن الصباح عن سفيان بن عيينة
بهذا الإسناد .

(٤) هو محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي .

(٥) « الأقط » بفتح الهمزة وكسر القاف : لبن مجفف يابس ، كانه نوع من الجبن .
والنور : القطعة منه .

(٦) الزيادة من ب و ه و ك .

ابن عباس : يا أبا هريرة ، أنتوضأ^(١) من الدهن ؟ أنتوضأ^(٢) من الخميم^(٣) ؟ قال : فقال أبو هريرة : يا ابن أخي ، إذا سمعت حديثاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا تضرب له مثلاً^(٤) .

(١) في « أنوضأ » بحذف النون من أوله .

(٢) « الخميم » : الماء الحار .

(٣) في ح « من رسول الله » وفي هـ و ك « عن النبي » .

(٤) لم أجد هذا الحديث بهذا السياق إلا عند ابن ماجه (١ : ٩٢) مع شيء من الاختصار وإسناده هنا وهناك لإسناد صحيح . وفي مسند أحمد حديث يشبهه في معناه ، رواه في مسند ابن عباس (رقم ٣٤٦٤ ج ١ ص ٢٣٦) قال : « حدثنا عبد الرزاق وابن بكر قالوا أخبرنا ابن جريج قال أخبرني محمد بن يوسف أن سليمان بن يسار أخبره : أنه سمع ابن عباس ورأى أبا هريرة يتوضأ ، فقال : أتدري مما أنتوضأ ؟ قال : لا ، قال : أنتوضأ من أنوار أقطأ كآتها . قال ابن عباس : ما أبالي مما توضأت . أشهد لرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل كتف لحم ثم قام إلى الصلاة وما توضأ . قال : وسليمان حاضر ذلك منهما جميعاً . وهذا إسناد صحيح ، رواه أئمة الثقات ، وهو مع رواية الترمذي يدلان على أن الجدل في هذا كان شديداً بين ابن عباس وأبي هريرة ، وأنه لم يقتنع أحدهما بحجة الآخر . ويؤيد ذلك ما رواه أحمد في المسند (رقم ١٠٨٦٠ ج ٢ ص ٥٢٩) والنسائي (١ : ٣٩) واللفظ له ، من طريق يحيى بن أبي كثير عن الأوزاعي أنه سمع المطلب بن عبد الله بن حنطب يقول : « قال ابن عباس : أنتوضأ من طعام أجدته في كتاب الله حلالاً ، لأن النار مسقه ؟ الخميم أبو هريرة حصي فقال : أشهد عدد هذا الحصي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : توضئوا مما مست النار . » وروى البيهقي في السنن الكبرى (١ : ١٥٣) من طريق أبي أسامة عن الوليد بن كثير عن محمد بن عمرو بن عطاء قال : « كنت مع ابن عباس في بيت ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد ، فجعل يعجب ممن يزعم أن الوضوء مما مست النار ، ويضرب فيه الأمثال ، ويقول : إنما نستعم بالماء المسخن وتوضأ به ، وندهن بالدهن المطبوخ ، وذكر أشياء مما يصيب الناس مما قد مست النار ، ثم قال : لقد رأيته في هذا البيت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد توضأ ثم لبس ثيابه فجاء المؤذن ، فخرج إلى الصلاة ، حتى إذا كان في الحجرة خارجاً من البيت لقيته هدية عضو من شاة ، فأكل منها لقمة أو اثنتين ، ثم صلى وما من ماء » .

[قال ^(١)] : وفي الباب عن أم حبيبة ، وأم سلمة ، وزيد بن ثابت ، وأبي طلحة ، وأبي أيوب ، وأبي موسى .

قال أبو عيسى : وقد رأى بعض أهل العلم الوضوء مما غيرت النار ، وأكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين ومن بعدهم : على ترك الوضوء مما غيرت النار .

٥٩

باب

[ما جاء ^(٢)] في ترك الوضوء مما غيرت النار

٨٠ - حدثنا ابن أبي عمير حدثنا سفيان بن عيينة قال حدثنا عبد الله بن محمد بن عقيل سمع جابر ^(٣) ، قال سفيان : وحدثنا ^(٤) محمد بن المنكدر عن جابر قال : « خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا معه ، فدخل على امرأة من الأنصار ، فذبحت له شاة فأكل ، وأنته يقناع ^(٥) من رطب

= وهذا حديث صحيح . رواه مسلم (١ : ١٠٨) عن أبي كريب عن أبي أسامة ، ولكنه لم يذكر لفظه ، بل أحال على حديث غيره . وسننكم على نسخ ذلك في آخر الباب الآتي ، إن شاء الله .

(١) الزيادة من ع و ب .

(٢) الزيادة من ع .

(٣) في ع « سمع جابر بن عبد الله » .

(٤) في ب « وحدثناه » .

(٥) القناع - بكسر القاف - : الطبق القوي يؤكل عليه .

فَأَكَلَ مِنْهُ ، ثُمَّ تَوَضَّأَ لَظْهَرِ وَصَلَّى ، ثُمَّ انْصَرَفَ ، فَأَتَتْهُ بِعُلَّالَةٍ مِنْ حُلَّةٍ ^(١) الشَّاةِ ، فَأَكَلَ ، ثُمَّ صَلَّى الْمَصْرَ وَلَمْ يَقْوَضْ ^(٢) .

- (١) العلالة - بضم العين لظلمة - : البقية ، أو ما يتطل به شيئاً بعد شيء ، من العمل - بفتح العين - وهو الشرب بعد الشرب . وفي ح « غلالة » بالمعجمة . وهو خطأ .
- (٢) هذا حديث صحيح ، ليست له علة . وقد حاول بعضهم أن يعلله ، فنقل البيهقي في المعرفة عن العاصمي أنه قال : « لم يسمع ابن المنكدر هذا الحديث من جابر ، لأننا سمعنا من عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر » . وهو مردود برواية ابن جريج عند أحمد (رقم ١٤٥٠٥ ج ٣ ص ٣٢٢) وأبي داود (١ : ٧٥) قال : « أخبرني محمد بن المنكدر قال : سمعت جابر بن عبد الله يقول : قربت للنبي صلى الله عليه وسلم خبزاً ولحماً فأكل ثم دعا بوضوء فتوضأ به ، ثم صلى الظهر ، ثم دعا بفضل طعامه فأكل ثم قام إلى الصلاة ولم يتوضأ » . وهذا مختصر من حديث الباب . والذي دفعهم إلى هذه الشبهة في التعليل أن سفيان بن عيينة شك في سماع ابن المنكدر هذا الحديث من جابر ، كما روى أحمد (رقم ١٤٣٤٩ ج ٣ ص ٣٠٧) عن سفيان : « سمعت ابن المنكدر غير مرة يقول : عن جابر ، وكأني سمعته مرة يقول : أخبرني من سمع جابراً ، وظننته سمعه من ابن عقيل ، وابن المنكدر وعبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر : أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل لحماً ثم صلى ولم يتوضأ ، وأن أبا بكر أكل لباً ثم صلى ولم يتوضأ ، وأن عمر أكل لحماً ثم صلى ولم يتوضأ » . واللبأ - بكسر اللام وفتح الباء - : أول اللبن في النتاج . فهذا الإسناد يفهم منه أن سفيان سمعه من ابن المنكدر وابن عقيل كلاهما عن جابر ، ثم شك في أن ابن المنكدر سمعه من جابر ، ولكن غيره لم يشك ، واليقين مقدم على الشك . وحديث جابر في هذا الباب روى عنه مختصراً ومطولاً بألفاظ مختلفة ، وبأسانيد صحيحة ، ومن الروايات المفصلة رواية الطيالسي (رقم ١٦٧٠) عن زائدة عن ابن عقيل ، وهي بنحو رواية الترمذي ، ورواه أحمد مطولاً عن أبي سعيد مولى بني هاشم عن زائدة (رقم ١٥٢٢٣ ج ٣ ص ٣٨٧) ، ومنها رواية البيهقي (١ : ١٥٦) من طريق ابن وهب عن أسامة بن زيد وابن جريج عن ابن المنكدر . ومن الروايات المختصرة رواية أحمد من طريق علي بن زيد عن ابن المنكدر (رقم ١٤٣١٢ ج ٣ ص ٣٠٤) وعن سفيان عن ابن عقيل (رقم ١٥١٤١ ج ٣ ص ٣٨١) ورواية ابن ماجه من طريق ابن عيينة عن ابن المنكدر وعمر بن دينار وابن عقيل : ثلاثهم عن جابر (١ : ٩٢) ومن أوضح الروايات من جابر ما رواه أحمد (رقم ١٥٠٨٠ ج ٣ ص ٣٧٤) من طريق محمد بن إسحاق قال : « حدثني عبد الله بن =

[قال ^(١)] : وفي الباب عن أبي بكر الصديق ^(٢) ، وابن عباس ،
وأنس هُريرة ، وابن مسعود ، وأبي رافع ، وأمّ الحَكَم ، وعمر بن أمية ،
وأمّ عامر ، وسُوَيْد بن النُعمان ، وأمّ سلمة ^(٣) .

= محمد بن عقيل بن أبي طالب قال : دخلت على جابر بن عبد الله الأنصاري أخى بنى سلمة ،
ومع محمد بن عمرو بن حسن بن علي ، وأبو الأسباط مولى لعبد الله بن جعفر كان يقيم
العيلم ، قال : فسألناه عن الوضوء مما مست النار من الطعام ؟ فقال : خرجت أريد
رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسجده ، فلم أجده ، فسألت عنه ، فقيل لي : هو
بالأسواف عند بنات سعد بن الربيع أخى بلعوث بن الحرث بن الخزرج ، يقسم بينهما
ميراثهن من أبيهن ، قال : وكان أول نسوة ورثن من أبيهن في الإسلام ، قال :
فخرجت حتى جئت الأسواف ، وهو مال سعد بن الربيع ، فوجدت رسول الله صلى الله
عليه وسلم في صور من نخل ، قد رش له فهو فيه ، قال : أتى بفداء من خبز ولحم قد
صنع له ، فأكل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأكل القوم معه ، قال : ثم بال ثم
توضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم للظهر ، وتوضأ القوم معه ، قال : ثم صلى بهم
الظهر ، قال : ثم قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض ما بقي من نسائه لمن ،
حتى حضرت الصلاة ، وفرغ من أمره منهن ، قال : فردوا على رسول الله صلى الله
عليه وسلم فضل غداء من الخبز واللحم ، فأكل وأكل القوم معه ، ثم نهض فصلى
بنا المصن ، وما مس ماء ولا أحد من القوم . وهذا حديث مفصل ، وكأنه تفصيل
لرواية الترمذي ، أو هو اليقين عندي . وقوله فيه « الأسواف » آخره «اء» وهو
وضع بعينه بالقياس بالمدينة ، وبذلك ضبطه ياقوت وصاحب القاموس : ووقع في المسند
« الأسواف » بالفاء ، وهو خطأ . وقوله « في صور من نخل » الصور - بفتح الصاد
المهمل وإسكان الواو - : الجماعة من النخل ، ولا واحد له من لفظه . وسنذكر في آخر
الباب حديث جابر أيضا : « كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك
الوضوء مما مست النار » .

(١) الزيادة من ع و ب

(٢) كلمة « الصديق » لم تذكر في ع .

(٣) من أول قوله « وابن عباس » إلى قوله « وأم سلمة » ذكر في ع في هذا الموضع
وذكر في سائر الأصول بعد قوله فيما يأتي « ولم يذكر فيه عن أبي بكر وهذا أصح »
ثم قال : « وفي الباب عن ابن عباس » الخ ، وما هنا السبب لعادة الترمذي في كتابه .

[قال أبو عيسى ^(١)] : ولا يصح حديث أبي بكر في هذا [الباب ^(٢)]
 مِنْ قِبَلِ إِسْنَادِهِ ، إِنَّمَا رَوَاهُ حُسَّامُ بْنُ مُصَلِّ بْنِ سِيرِينَ عَنْ
 ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ [الصديق ^(٣)] عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .
 وَالصَّحِيحُ إِنَّمَا هُوَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . هَكَذَا
 رَوَى الْخَفَاطُ ^(٤) ، وَرَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ
 عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَرَوَاهُ عَطَاءُ بْنُ يَسَّارٍ وَعُكْرَةُ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ
 عَطَاءٍ ، وَعَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ : « عَنْ أَبِي بَكْرٍ [الصديق ^(٥)] » ،
 وَهَذَا أَصَحُّ .

قال أبو عيسى : وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ ، مِثْلُ : سُفْيَانُ [الثَّوْرِيُّ ^(٦)] ،

(١) الزيادة من ع .

(٢) الزيادة من ع و س .

(٣) « مصك » بكسر الميم وفتح الصاد المهملة وتشديد الكاف . وحسام بن مصك هذا
 ضعيف ، ضعفه عامة العلما .

(٤) الزيادة من ه و ك .

(٥) الروايات التي أشار إليها الترمذي من حديث ابن عباس كلها في مسند أحمد ، وأرقامها
 (١٩٨٨ ، ٢٠٠٢ ، ٢١٨٨ ، ٢٢٨٦ ، ٢٢٨٩ ، ٢٣٣٩ ، ٢٣٤١ ، ٢٤٠٦ ، ٢٤٦٧ ، ٢٥٤٥ ، ٢٩٤١ ، ٣٠١٤ ، ٣١٠٨ ، ٣٢٨٧ ، ٣٢٩٥ ، ٣٣١٢ ، ٣٣٥٢ ، ٣٤٣٣ ، ٣٤٥٣) وفيه أيضا روايات
 عن أبي جعفر محمد بن علي ، وعن يحيى بن يعمر ، وعن عمر بن عطاء بن أبي الخوار .
 كلهم عن ابن عباس ، وأرقامها (١٩٩٤ ، ٢٥٢٤ ، ٣٤٠٣ ، ٣٤٦٣)
 وأما رواية حسام بن مصك التي ضعفها الترمذي فهي في مجمع الزوائد (١ : ٢٥١)
 ونسبها لأبي يعلى والبخاري .

(٦) الزيادة من س .

وابن المبارك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق: رأوا ترك الوضوء مما مست النار .
وهذا آخر الأئمة من رسول الله صلى الله عليه وسلم . وكأن هذا
الحديث ناسخ للحديث الأول : حديث الوضوء مما مست النار (١) .

(١) اختلف العلماء في وجوب الوضوء مما مست النار . والذي ترجحه ونذهب إليه عدم
الوجوب - إلا في لحوم الإبل - وأن أحاديث الرخصة ناسخة للأمر السابق لها بإيجاب
الوضوء منه . وقد تناول بعض أصحابنا من أهل العلم أحاديث الرخصة بأنها ليست نصاً
في نسخ الأمر ، لاحتمال أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك خصوصية له ،
ويرد عليه أن الخصوصية لا تثبت إلا بدليل صريح ، وأيضاً فإن حديث جابر المفصل
الذي نقلناه من مسند أحمد (ج ٣ ص ٣٧٤) صريح في أن النبي صلى الله عليه وسلم
« أكل وأكل القوم معه » ثم نهض فصلى بنا العصر ، وما مس ماء ولا أحد من القوم ،
وهذا قاطع في نفي احتمال الخصوصية .

وأما الدليل على النسخ فعديتان : أولهما : رواه أحمد في المسند (رقم ٢٣٧٧ ج ١
٢٦٤) عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن ابن إسحاق : « حدثنا محمد بن عمرو
ابن عطاء قال : دخلت على ابن عباس بيت ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم بعد
يوم الجمعة ، قال : وكانت ميمونة قد أوصت له به ، فكان إذا صلى الجمعة بسط له فيه
ثم انصرف إليه فجلس فيه للناس ، قال : فسأله رجل وأنا أسمع عن الوضوء مما مست
النار من الطعام ؟ قال : فرغم ابن عباس يده إلى عينيه ، وقد كف بصره ، فقال :
بصر عيناى هاتان ، رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ لصلاة الظهر في بعض
حجره ، ثم دعا بلال إلى الصلاة فنهض خارجاً ، فلما وقف على باب الحجرة لقيته
هدية من خبز ولحم بث بها إليه بعض أصحابه ، قال : فرجع رسول الله صلى الله
عليه وسلم بمن معه ، ووضعت لهم في الحجرة ، قال : فأكلوا كلوا معه ، قال :
ثم نهض رسول الله صلى الله عليه وسلم بمن معه إلى الصلاة ، وما مس ولا أحد ممن
كان معه ماء . قال : ثم صلى بهم . وكان ابن عباس لما عتق من أمر رسول الله
صلى الله عليه وسلم آخره . وهذا فيه أيضاً رد على زعم الخصوصية . وقال الشافعي
فيما رواه عنه الزهري : « إنما قلنا : لا يتوضأ منه ، لأنه عندنا منسوخ ، ألا ترى أن
عبد الله بن عباس ، وإنما صحبه بعد الفتح : يروى عنه أنه رآه يأكل من كتف شاة
ثم صلى ولم يتوضأ ، وهذا عندنا من أبين الدلالات على أن الوضوء منه منسوخ ،
أو أن أمره بالوضوء منه بالغسل للتنظيف . والثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم =

• • • • •

= أنه لم يتوضأ منه ، ثم أبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلي ، وابن عباس ، وعامر ابن ربيعة ، وأبي بن كعب ، وأبي طلحة : كل هؤلاء لم يتوضأوا منه « نقله البيهقي (١ : ١٥٥) .

وقد روى كثير من الصحابة حديث الأمر بالوضوء مما مست النار ، وروى غيرهم أحاديث الرخصة في ذلك ، ولكن الذي كان يجادل منهم في المسئلة أبو هريرة وابن عباس ، فالأول يشدد في الوجوب ، والثاني يشدد في بيان الرخصة ، وكل منهما يرد على صاحبه ، ومع هذا فإن أبا هريرة روى أيضا حديث الرخصة ، ورد ذلك عنه بإسناد صحيح ، فقد روى أحمد (٢ : ٣٨٩) حديثنا عن عفان عن وهيب عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة ، ثم قال : « وبهذا الإسناد : أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل كتف شاة فضض وغسل يده وصلى . وبهذا الإسناد أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل ثور أقط فتوضأ منه وصلى » . وهذا إسناد صحيح . وقد روى الطيالسي أيضا حديث الرخصة هذا (برقم ٢٤١١) ورواه غيرها كذلك . فيظهر من هذا أن أبا هريرة سمع الحديثين من غيره من الصحابة ، ولعل إصراره على التشديد في الوجوب لاضطراب الروايتين عنده وعدم يقينه برجعان النسخ ، أو لعله رأى الوضوء وسمع الأمر به ، ولم يشاهد الحديث الآخر بل سمعه سماعاً فلم يطمئن قلبه إلى ترك ما رآه بنفسه . وأصرح من كل هذا في النسخ حديث جابر قال : « كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار » . وهو حديث صحيح ، رواه أبو داود (١ : ٧٥) والنسائي (١ : ٤٠) وابن الجارود (ص ٢١ - ٢٢) والبيهقي (١ : ١٥٥ - ١٥٦) كلهم من طريق شعيب بن أبي حمزة عن محمد بن المنكدر عن جابر . وهو حديث صحيح ، ليس في إسناده لمطعن ، وليست له علة . وقد أعله بعض الحفاظ بما لا يصح تعليلا ، فقال أبو حاتم فيما رواه عنه ابنه في الملل (رقم ١٦٨) : « هذا حديث مضطرب المتن ، لما هو : أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل كتفا ولم يتوضأ . كذا رواه الثقات عن ابن المنكدر عن جابر ، ويحتمل أن يكون شعيب حدث به من حفظه فوهم فيه » . وقال أبو داود في السنن عقب روايته : « وهذا اختصار من الحديث الأول » يعني الحديث الذي رواه قبله من طريق ابن جريج عن ابن المنكدر عن جابر « قربت للنبي صلى الله عليه وسلم خبزا ولحما فأكل ، ثم دعا بوضوء فتوضأ به ، ثم صلى الظهر ، ثم دعا بفضل طعامه . فأكل ، ثم قام إلى الصلاة ولم يتوضأ » . فكان أبا داود يريد أن يفهم أن قول جابر - في رواية شعيب - « آخر الأمرين » يعني به آخر الفعلين في هذه الواقعة المعينة : كان عمله الأول فيها أن توضأ بعد الأكل ، وعمله الثاني أن صلى =

٦٠

باب

[ما جاء ^(١) في الوضوء من لحوم الإبل]٨١ - حدثنا هذا حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن عبد الله ^(٢) بن

بعد الأكل ولم يتوضأ . ومن الواضح أن هذا تأويل بعيد جداً ، يخرج به الحديث عن ظاهره ، بل يحيل معناه عما يدل عليه لفظه وسياقه . ورمى الرواة الثقات الحفاظ بالوهم بهذه الصفة ، ونسبة لأصرف الباطل في ألتاظ الحديث لإيهام حتى يحيلوها عن معناها - : قد يرفع من قفوس ضعفاء العلم الثقة بالروايات الصحيحة جملة . وشعيب بن أبي حمزة الذي رواه عن ابن المنكدر : « ثقة متفق عليه حافظ أثني عليه الأئمة » كما قال الحليل ، وعلى بن عياض الذي رواه عن شعيب : « ثقة حجة » كما قال الدارقطني . ونسبة الوهم إلى مثل هذين الراويين أو إلى أحدهما : يحتاج إلى دليل صريح أقوى من روايتهما ، وهيمات أن يوجد . ولذلك قال ابن خزم في المحلى (١ : ٢٤٣) : « القطع بأن ذلك العصر يختصر من هذا : قول بالظن ، والظن أكذب الحديث . بل هما حديثان كما وردا » . ثم إن التأويل الذي ذهب إليه أبو داود باختصار حديث شعيب من الحديث الآخر ، بمعنى أن المراد من « آخر الأمرين » آخر الفعلين في الواقعة الواحدة المعينة - : يردده ما نقلنا عن المسند (رقم ١٥٠٨٠) من طريق محمد بن إسحاق عن ابن عقيل ، فإن فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل هو ومن معه ، ثم بال ثم توضأ . لاظهر ، وأنه أكل بعد ذلك هو ومن معه ثم صلوا العصر ولم يتوضئوا . فهذا يدل دلالة واضحة على أن الوضوء الأول كان للحديث ، وليس من أكل ما مسمت النار ، حتى يصح أن يسمى الفعل الثاني بأكله ثم صلواته من غير أن يتوضأ « آخر الأمرين » لأنهما فعلان ليسا من نوع واحد . وأرى أن هذه الرواية فاطمة في نفي التأويل الذي ذهب إليه أبو داود . والحمد لله .

(١) الزيادة من ع .

(٢) في ع « عبيد الله » بالصغير ، وهو خطأ .

عبد الله [الرازي^(١)] عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب قال : « سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٢) عَنِ الْوُضُوءِ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ ؟ فَقَالَ^(٣) : تَوَضَّؤُوا مِنْهَا . وَسُئِلَ عَنِ الْوُضُوءِ مِنْ لُحُومِ الْغَنَمِ ؟ فَقَالَ : فَقَالَ : لَا تَتَوَضَّؤُوا^(٤) مِنْهَا^(٥) » .

[قال^(٦)] : وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ ، وَأُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ .
قال أبو عيسى : وَقَدْ رَوَى الْحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ^(٧) .
وَالصَّحِيحُ حَدِيثُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ . وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ .

(١) الزيادة من ب .

(٢) في ع « سئل النبي صلى الله عليه وسلم » .

(٣) في ب « قال » .

(٤) في ع « لا توضحوا » بحذف إحدى التاءين ، وهو جائز .

(٥) حديث البراء رواه أحمد عن أبي معاوية (٤ : ٢٨٨) وعن عبد الرزاق عن سفيان

(٤ : ٣٠٣) كلاهما عن الأعمش . ورواه الطيالسي عن شعبة عن الأعمش (رقم

٧٣٤ و ٧٣٥) . ورواه أبو داود (١ : ٧٢ - ٧٣) وابن ماجه (١ : ٩٢)

كلاهما من طريق أبي معاوية عن الأعمش . ورواه ابن الجوزي (ص ٢٢) من طريق

محاضر الهمداني عن الأعمش . ونسبه الشوكاني أيضاً لابن حبان وابن خزيمة ، ونقل

عن ابن خزيمة قال : « لم أر خلافاً بين علماء الحديث أن هذا الخبر صحيح من جهة

النقل بعدالة ناقله » .

(٦) الزيادة من ع و ب .

(٧) رواية الحجّاج بن أرتاة هذه رواها أحمد في المسند (٤ : ٣٥٢) : ثنا محمد بن مقاتل

المروزي أنا عباد بن العوام ثنا الحجّاج عن عبد الله بن عبد الله مولى بني هاشم ، قال :

وكان ثقة ، قال : وكان الحكم يأخذ عنه ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أسيد

ابن حضير . . وعبد الله بن عبد الله مولى بني هاشم هو الرازي .

وَرَوَى عُبَيْدَةُ الضُّبِّيُّ^(١) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّازِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ ذِي الْغُرَّةِ [الْجُهَنِيِّ]^(٢) .

وَرَوَى حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ ، فَأَخْطَأَ فِيهِ ، وَقَالَ [فِيهِ^(٣)] : عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ^(٤) .

وَالصَّحِيحُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّازِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى مِنَ الْبَرَاءِ [بْنِ عَازِبٍ]^(٥) .

(١) « عبدة » مصنف ، وهو ابن معتب : بضم الميم وفتح العين المهملة وتشديد اللام المكسورة .

(٢) الزيادة من س . ورواية عبدة هذه رواها عبد الله بن أحمد في مسنده أبيه (٤ : ٦٧ و ٥ : ١١٢) عن عمرو الناقد ، ولكن في (٤ : ٦٠) أن عبد الله رواه عن أبيه عن عمرو الناقد ، وهو خطأ من النسخ أو الطبع ، فإن الحديث معروف أنه من زيادات عبد الله على المسند ، كما ذكره ابن حجر في الإصابة (٢ : ١٧٦ - ١٧٧) ولبه أيضاً للبغوي وابن السكن .

(٣) الزيادة من س .

(٤) رواية حماد بن سلمة رواها أحمد في المسند (٤ : ٣٥٢) عن عفان بن حماد .

(٥) الزيادة من ع و ه و ك . وقال ابن أبي حاتم في العلل (رقم ٣٨ ج ١ ٢٥) : سألت أبي عن حديث رواه عبدة الضبي عن عبد الله بن عبد الله الرازي عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن ذِي الْغُرَّةِ الطَّائِي عن النبي صلى الله عليه وسلم في الوضوء من لحم الإبل ، قال : توضؤا . ورواه جابر الجعفي عن حبيب بن أبي ثابت عن سليك التطفائي عن النبي صلى الله عليه وسلم . وحدثنا سعدويه قال : حدثنا عناد بن العوام عن الحجاج بن أرتاة عن عبد الله عن ابن أبي ليلى عن أسيد بن حضير عن النبي صلى الله عليه وسلم . قلت لأبي : فأيهما الصحيح ؟ قال : مارواه الأعمش عن عبد الله بن عبد الله الرازي عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء عن النبي صلى الله عليه وسلم ، والأعمش أحفظ . وهذا موافق لما رجحه الترمذی .

قال إسحاق : صحَّ في هذا الباب ^(١) حديثان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : حديثُ البراء ، وحديثُ جابر بن سمرة ^(٢) .
[وهو قولُ أحمد وإسحاق ^(٣) . وقد روى عن بعض أهل العلم من التابعين وغيرهم : أنهم لم يَرَوْا الوضوء من لحوم الإبل . وهو قولُ سفيان الثوري وأهل الكوفة ^(٤)] .

(١) في هـ و ك « أصح ما في هذا الباب » .

(٢) حديث جابر بن سمرة رواه مسلم في صحيحه (١ : ١٠٨) : « أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم : أتؤمضاً من لحوم النمل ؟ قال : إن شئت فتوضأ ، وإن شئت فلا تتوضأ . قال : أتؤمضاً من لحوم الإبل ؟ قال : نعم فتوضأ من لحوم الإبل » . ورواه الطيالسي (رقم ٧٦٦) وأحمد في المسند (٥ : ٨٦ و ٨٨ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٦ و ٩٨ و ١٠٠ و ١٠٢ و ١٠٥ و ١٠٦ و ١٠٨) .

(٣) وهذا القول هو الصحيح المؤيد بالأحاديث . قال النووي في شرح مسلم (٤ : ٤٩) : « وهذا المذهب أقوى دليلاً ، وإن كان الجمهور على خلافه . وقد أجاب الجمهور عن هذا الحديث بحديث جابر : كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار . ولكن هذا الحديث عام ، وحديث الوضوء من لحوم الإبل خاص ، والخامس مقدم على العام » . وقال القاضي أبو بكر بن العربي في شرح الترمذي (١ : ١١٢) : « وحديث لحم الإبل صحيح مشهور ، وليس بقوى عندي ترك الوضوء منه » . وحاول بعضهم أن يتلمس حكمة لوجوب الوضوء من لحوم الإبل ، ولنا نذهب هذا المذهب ، ولكن نقول كما قال الشافعي في الأم (١ : ١٤) : « إنما الوضوء والفعل تعبد » .

(٤) الزيادة من ح .

٦١

باب

الوضوء من مس الذكر

٨٢ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ بُسْرَةَ بِنْتِ صَفْوَانَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلَا يُصَلِّ حَتَّى يَتَوَضَّأَ » (١) .

(١) أصل الحديث رواية مالك في الموطأ (١ : ٦٤) : « عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد ابن عمرو بن حزم : أنه سمع عروة بن الزبير يقول : دخلت على مروان بن الحكم فتذاكرنا ما يكون منه الوضوء ، فقال مروان : ومن مس الذكر الوضوء ، فقال عروة : أعلمت هذا ، فقال مروان بن الحكم : أخبرني بسرة بنت صفوان أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ » . رواه الشافعي في الأم (١ : ٧٥) عن مالك . ورواه أبو داود (١ : ٧١) والنسائي (١ : ٣٧) من طريق مالك .

وروى أحمد (٦ : ٤٠٧) والنسائي (١ : ٣٨) من طريق شعيب عن الزهري قال : « أخبرني عبد الله بن أبي بكر بن حزم الأنصاري أنه سمع عروة بن الزبير يقول : ذكر مروان في إمارته على المدينة أنه يتوضأ من مس الذكر إذا أفضى إليه الرجل بيده فأنكرت ذلك عليه ، فقلت : لا وضوء على من مسه ، فقال مروان : أخبرني بسرة بنت صفوان أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر ما يتوضأ منه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ويتوضأ من مس الذكر . قال عروة : فلم أزل أماري مروان حتى دعا رجلاً من حرسه فأرسله إلى بسرة يسألها عما حدثت من ذلك ؟ فأرسلت بسرة بمثل الذي حدثني عنها مروان » .

ثم أخذ عروة بن الزبير بهذا الحديث وصار يفتي به وينظر عليه ، فروى ابن الجارود في المنتقى (ص ١٩) من طريق سفيان بن عيينة : « عن عبد الله بن أبي بكر قال : تذاكر أبي وعروة ما يتوضأ منه » فذكر عروة وذكر ، حتى ذكر الوضوء من مس =

الذكر ، قال أبي : لم أسمع به ، فقال : أخبرني مروان عن بسرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من مس ذكره فليتوضأ ، قلنا : أرسل إليها ، فأرسل إليها حرسيا ورجلا فجاء الرسول بذلك . ورواه أحمد في المسند (٦ : ٤٠٦) مختصرا عن صفوان وعن إسماعيل بن علي ، كلاهما عن عبد الله بن أبي بكر بنحوه .

وبسرة هي بنت صفوان بن نوفل بن أسد بن عبد العزى ، وكانت من الباطيات المهاجرات ، وعمها ورقة بن نوفل . وهي جدة عبد الملك بن مروان . أم أمه . كما قال مالك بن أنس فيما رواه الحاكم عنه (١ : ١٣٨) .

وقد أراد عروة أن يزداد توثقا في الحديث ، فسأل عنه بسرة ، فصدقت ما روى عنها مروان ، وصار الحديث عند عروة من روايته عن مروان عن بسرة ، ومن روايته عن بسرة نفسها ، وكان الرواة يسمعون منه ويرويه عنهم غيرهم . فمنهم من يحكي الحديث تاما على وجهه ، ومنهم من يختصر القصة ويروي أصل الحديث ، فتارة يجعلونه « عن عروة عن مروان عن بسرة » وتارة يجعلونه « عن عروة عن بسرة » ثم أخطأ بعض العلماء فجعل هذا الاختلاف علة يضيف بها الحديث ، وهو صحيح لعله له كما ترى ، وزاد بعضهم أن هشام بن عروة لم يسمعه من أبيه ، وهو خطأ أيضا ، فإن رواية الترمذي هنا صريحة في أن هشام سمعه من أبيه ، ثم لو صحت هذه العلة ما أثرت ، لأن غير هشام من الثقات رواه سمعا عن عروة ، كما سبق من رواية عبد الله بن أبي بكر بن حزم .

وأما سماع عروة من بسرة فقد ثبت ذلك من رواية شعيب بن إسحق الدمشقي وربيعة ابن عثمان ، والمنذر بن عبد الله الحزامي ، وعنبسة بن عبد الواحد القرشي ، وأبي الأسود حميد بن الأسود البصري : كلهم عن هشام بن عروة عن أبيه عن مروان عن بسرة ، وأن عروة سأل بسرة فصدفته . وهذه الروايات كلها في مستدرک الحاكم (١ : ١٣٦ - ١٣٧) وبعضها رواه البيهقي (١ : ١٢٩ - ١٣٠) ورواية ربيعة بن عثمان رواها ابن الجارود (ص ١٩ - ٢٠) وأوضحها كلها رواية عنبسة بن عبد الواحد عن هشام عن أبيه قال : « فأثبت بسرة فحدثني كما حدثني مروان عنها : أنها سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول ذلك » .

وروى أحمد في المسند (٦ : ٤٠٦ - ٤٠٧) عن يحيى بن سعيد عن هشام بن عروة قال : « حدثني أبي أن بسرة بنت صفوان أخبرته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من مس ذكره فلا يصل حتى يتوضأ » . وهو إسناد صحيح متصل بسامع هشام من أبيه ، وسماع أبيه عروة من بسرة .

[قال^(١)] : وفي الباب عن أم حبيبة ، وأبي أيوب ، وأبي هريرة ، وأروى ابنة^(٢) أنيس ، وعائشة ، وجابر ، وزيد بن خالد ، وعبد الله بن عمرو .

= وهذه مناظرة جرت بين أئمة الحديث وأعلام هذا الشأن في عصرهم : فروى الحاكم في المستدرک (١ : ١٣٩) من طريق رجاء بن مرجى الحافظ ، وكان ثقة ثبتاً إماماً في علم الحديث وحفظه والمعرفة به . قال : « اجتمعنا في مسجد الخيف أنا وأحمد بن حنبل وعلي بن المديني ، ويحيى بن معين ، فنناظرنا في مس الذكر . فقال يحيى بن معين : يتوضأ منه ، وقال علي بن المديني بقول الكوفيين وتقلد قولهم - يعني التزمه في المناظرة - واحتج يحيى بن معين بحديث بسرة بنت صفوان ، واحتج علي بن المديني بحديث قيس ابن طلق عن أبيه ، وقال ليحيى بن معين : كيف تتفقد إسناد بسرة ؟ ومروان إنما أرسل شرطياً حتى رد جوابها ؟ فقال يحيى : ثم لم يقنع ذلك عروة حتى أتى بسرة فسألها وشافته بالحديث ، ثم قال يحيى : ولقد أكثر الناس في قيس بن طلق ، وإنه لا يحتج بحديثه . فقال أحمد بن حنبل : كلا الأمرين على ما ألتما ، فقال يحيى : مالك عن نافع عن ابن عمر : أنه توضأ من مس الذكر ، فقال علي : كان ابن مسعود يقول : لا يتوضأ منه ، وإنما هو بضعة من جسدك . فقال يحيى : عن من ؟ فقال : عن سفیان بن أبي قيس عن هزيل عن عبد الله ، وإذا اجتمع ابن مسعود وابن عمر واختلفا ، فابن مسعود أولى أن يتبع . فقال له أحمد بن حنبل : نعم ، ولكن أبو قيس الأودي لا يحتج بحديثه . فقال علي : حدثني أبو نعيم ثنا مسعر عن عمير بن سعيد عن عمار بن ياسر قال : ما أبالي مسسته أو أتى . فقال أحمد : عمار وابن عمر استويا ، فمن شاء أخذ بهذا ، ومن شاء أخذ بهذا . فقال يحيى : « بين عمير بن سعيد وعمار مفازة » ورواها البيهقي أيضاً (١ : ١٣٦) .

وروى البيهقي عن علي بن المديني قال : « اجتمع سفیان وابن جريج فتذاكرا مس الذكر . فقال ابن جريج : يتوضأ منه . وقال سفیان : لا يتوضأ منه . فقال سفیان : أرايت لو أن رجلاً أمسك بيده منياً ، ما كان عليه ؟ فقال ابن جريج : يضل يده . قال : أيهما أكبر ؟ المني أو مس الذكر ؟ فقال : ما ألقاها على لسانك إلا الشيطان ا ا » .

وفي مسائل أبي داود لأحمد بن حنبل (س ٣٠٩) وهي مسائل سأل أبو داود عنها شيخه أحمد بن حنبل في الفقه والحديث ، وأصلها موجود بدمشق بالمسكنية الظاهرية ، وهو مكتوب في حياة أبي داود سنة ٢٦٦ قال : « قلت لأحمد : حديث بسرة ليس بصحيح في مس الذكر ؟ قال : بلى هو صحيح ، وذلك أن مروان حدثهم ثم جاءهم الرسول عنها بذلك » .

(١) الزيادة من ع و ب .

(٢) في س « بنت » .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

[قال ^(١)] : هكذا رواه ^(٢) غير واحد مثل هذا ^(٣) عن هشام بن عروة عن أبيه [عن بُسْرَةَ ^(٤)] .

٨٣ — [وَرَوَى أَبُو أُسَامَةَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ ^(٥)] عَنْ مَرْوَانَ عَنْ بُسْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [نَحْوَهُ ^(٦)] .
حدثنا بذلك إسحاق بن منصور حدثنا أبو أسامة بهذا ^(٧) .

٨٤ — وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ أَبُو الزُّنَادِ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ بُسْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . حدثنا بذلك علي بن حجر [قال ^(٨)] حدثنا عبد الرحمن بن أبي الزُّنَادِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ بُسْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ^(٩) نَحْوَهُ .

وَهُوَ قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ^(٩) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْقَائِمِينَ .
وبه يقول الأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحق .

قال محمد : [و ^(٥)] أصبح شيء في هذا الباب حديث بُسْرَةَ .

(١) الزيادة من ع و س .

(٢) هكذا في ع وهو أ ، و س و ه و ك ، روى .

(٣) في س « مثل هذا الحديث » ، وما هنا أجود وأصح .

(٤) الزيادة من ع و ه و ك .

(٥) الزيادة من ع .

(٦) رواية أبي أسامة هذه رواها ابن الجارود أيضا (ص ١٩) عن إسحاق بن منصور كرواية الترمذي .

(٧) الزيادة من س .

(٨) الإسناد من أول قوله « حدثنا بذلك علي بن حجر » إلى هنا سقط من ع .

(٩) في ع « رسول الله » .

[و^(١)] قال أبو زرعة : حديث أم حبيبة في هذا الباب صحيح^(٢) ،
وهو حديث الملا بن الحرث عن^(٣) مكحول عن عنبسة بن أبي سفيان
عن أم حبيبة .

وقال محمد : لم يسمع مكحول من عنبسة بن أبي سفيان ، وروى
مكحول عن رجل عن عنبسة غير هذا الحديث .
وكأنه لم ير هذا الحديث صحيحاً^(٤) .

(١) الزيادة من ح و ه و ك .

(٢) ل ه و ك ه أصح ، وما هنا أجود .

(٣) في ح ه بن ، وهو خطأ .

(٤) حديث أم حبيبة رواه ابن ماجه (١ : ٩١) والبيهقي (١ : ١٣٠) من طريق
الميم بن حميد عن الملا بن الحرث ، وسبه مجد الدين بن تيمية في المنتقى أيضاً للأثرم ،
ونقل تصحيحه عن أحمد وأبي زرعة ، ونقل ابن حجر في التلخيص (ص ٤٥) أن
الحاكم صححه ، وأن الحلال نقل في الدلائل تصحيحه عن أحمد ، وأن ابن السكن قال :
« لأعلم له علة » ورد قول من قالوا : إن مكحولاً لم يسمع من عنبسة : بأن دحيماً خالفهم
« وهو أعرف بحديث الثاميين ، فأثبت سماع مكحول من عنبسة » .

فائدة : أشار الترمذی إلى حديث عبد الله بن عمرو في هذا الباب . وهو حديث
عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يا أيها
رجل من فرجه فليتوضأ ، وأيما امرأة مسّت فرجها فلتتوضأ » رواه ابن الجارود
(ص ٢٠) من حديث بقية بن الوليد قال « حدثني الزبيدي قال حدثني عمرو بن شعيب »
وهذا إسناد صحيح ، لأن بقية بن الوليد ثقة ، وإما يخفى من تدليس ، وقد صرح
هنا بالسماع من محمد بن الوليد الزبيدي ، وهو ثقة فجاء ، ورواه أحمد (رقم ٧٠٧٦
ج ٢ ص ٢٢٢) من طريق بقية عن الزبيدي ولكن ليس فيه التصريح بالسماع .

باب

ما جاء [في (١)] ترك الوضوء من مس الذكركر

٨٥ - حدثنا هناد حدثنا ملازم بن عمرو (٢) عن عبد الله بن بدر عن قيس بن طلق بن علي [هو (٣)] الحنفي (٤) عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « وهل هو إلا مضغة منه ؟ أو بضعة (٥) منه (٦) ؟ » . [قال (٧)] : وفي الباب عن أبي أمية .

قال أبو عيسى : وقد روي عن غير واحد من أصحاب النبي صلى الله

- (١) للزيادة من ج .
 (٢) هو ملازم بن عمرو بن عبد الله بن بدر السجسي ، فهو يروي عن جده لأبيه وحماته .
 (٣) للزيادة من ب .
 (٤) نسبة إلى « بني حنيفة » قبيلة من البجيلة .
 (٥) « البضعة » بفتح الباء للوحدة وإسكان الضاد للمعجمة : القطعة من اللحم . وقد تكسر الباء أيضا في هذا المعنى ، كما في النهاية واللسان .
 (٦) الحديث رواه النسائي (١ : ٣٨) عن هناد شيخ الترمذي فيه ، وهو مطول ، ويظهر أن الترمذي اختصره ، ولفظ النسائي : « أخبرنا هناد عن ملازم قال حدثنا عبد الله بن بدر عن قيس بن طلق بن علي عن أبيه قال : خرجنا وقدأ حتى قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فبايعناه وضمينا معه ، فلما قضى الصلاة جاء رجل كأنه يدوي . فقلل : يا رسول الله ، ما ترى في رجل مس ذكره في الصلاة ؟ قال : وهل هو إلا مضغة منك ، أو بضعة منك ؟ » . ورواه أبو داود (١ : ٧٢) وابن الجارود (٢٠ : ٢٠) والبيهقي (١ : ١٢٤) من طريق ملازم بن عمرو بنحوه .
 (٧) للزيادة من ج و ب .

عليه وسلم وبعض التابعين : أنهم لم يَرَوْا الوضوء من مس الذكر . وهو قول أهل الكوفة وأبي المبارك .

وهذا الحديث أحسن شيء روي في هذا الباب .

وقد روي هذا الحديث أيوب بن عتبة ومحمد بن جابر عن قيس بن طلق عن أبيه (١) .

وقد تكلم بعض أهل الحديث في محمد بن جابر وأيوب بن عتبة . وحديث ملازم بن عمرو عن عبد الله بن بدر أصح وأحسن (٢) .

(١) رواية أيوب بن عتبة عند الطيالسي (رقم ١٠٩٦) وأحمد في المسند (٤ : ٢٢) .
ورواية محمد بن جابر عنده أيضا بإسنادين (٤ : ٢٣) وعند ابن ماجه (١ : ٩١)
وأبي داود وابن الجارود .

(٢) حديث طلق من طريق ملازم حديث صحيح . وقد تكلم بعض أهل الحديث في قيس بن طلق ، فروى الزعفراني عن الهافمي قال : « سألنا عن قيس فلم نجد من يعرفه بما يكون لنا قبول خبره » نقله البيهقي (١ : ١٣٥) .

ولكن عرقه غيره ، فوثقه ابن معين والعجلي وابن خبان .
وقد اضطربت أقوال العلماء بين حديثي بسرة وطلق : في ترجيح أحدهما على الآخر من جهة الصحة ، وفي الجمع بينهما ، وأكثر علماء الشافعية ومن ذهب مذهبهم يضعفون حديث طلق بن علي ، ولكنه حديث صحيح ، كما قلنا ، وقد صححه ابن حزم في المحلى ، وذهب الكثير من أهل العلم بالحديث والفقهاء إلى أنه منسوخ بإيجاب الوضوء من مس الذكر ، واستدلوا لذلك ببعض الروايات التي تدل على أن طلق بن علي إنما جاء المدينة في السنة الأولى من الهجرة ، حينما كان المسلمون يبنون مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم . وأحسن ما رأيت في الدلالة على نسخه ما قال ابن حزم في المحلى (١ : ٢٣٩) . « وهذا خبر صحيح ، إلا أنهم لاحتاجة لهم فيه ، لوجوه : أحدها أن هذا الخبر موثق لما كان الناس عليه قبل ورود الأمر بالوضوء =

[مَا جَاءَ فِي (١)] تَرْكِ الْوُضُوءِ مِنَ الْقُبْلَةِ

٨٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، وَهَنَّادٌ ، وَأَبُو كُرَيْبٍ ، وَاحِدُ بْنُ مَنِيعٍ ،
وَعُمُودُ بْنُ غَيْلَانَ ، وَأَبُو هَرَارٍ [الْحَسَنِ بْنُ حُرَيْثٍ (١)] قَالُوا : حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ
عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ : أَنَّ النَّبِيَّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ بَعْضِ نِسَائِهِ ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ .
قَالَ : قُلْتُ : مَنْ هِيَ إِلَّا أَنْتِ ؟ [قَالَ (٢)] : فَضَحِكْتُ (٣) .

== من مس الفرج ، هذا لا شك فيه ، فإذا هو كذلك فحكه . فسوخ يقينا حين أمر
رسول الله صلى الله عليه وسلم بالوضوء من مس الفرج ، ولا يحل ترك ما يقين أنه
ناسخ ، والأخذ بما يقين أنه منسوخ . وثانيها : أن كلامه عليه السلام « هل هو إلا
بضعة منك » دليل بين على أنه كان قبل الأمر بالوضوء منه ، لأنه لو كان بعده لم يقل
عليه السلام هذا الكلام ، بل كان يبين أن الأمر بذلك قد نسخ ، وقوله هذا يدل على
أنه لم يكن سلف فيه حكم أصلا ، وأنه كسائر الأعضاء .

(١) الزيادة من ح .

(٢) الزيادة من ب .

(٣) رواه أبو داود (١ : ٧٠) عن عثمان بن أبي شيبة ، وابن ماجه (١ : ٩٣ - ٩٤)
عن أبي بكر بن أبي شيبة وعلى بن محمد ، والطبري في التفسير (٥ : ٩٧) عن
أبي كريب ، وأحمد في المسند (٦ : ٢١٠) كلهم عن وكيع عن الأعمش ، بهذا الإسناد .
ورواه الدارقطني (ص ٥٠) من طريق أبي هشام الرافعي وحاجب بن سليمان ويوسف
ابن موسى ، كلهم عن وكيع عن الأعمش . ورواه الطبري عن إسماعيل بن موسى
السدي عن أبي بكر بن عياش عن الأعمش . ورواه الدارقطني (ص ٥١) من طريق =

قال أبو عيسى : وقد روى نحو هذا عن ^(١) غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين . وهو قول سفيان الثوري وأهل الكوفة ، قالوا : ليس في القبلة وضوء .

وقال مالك بن أنس والأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحق : في القبلة وضوء ^(٢) ، وهو قول غير واحد [من أهل العلم ^(٣)] من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين .

ولما ترك أصحابنا ^(٤) حديث عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا لأنه لا يصح عندهم لحال الإسناد .

قال : وسمعت أبا بكر العطّار البصري يذكّر عن علي بن المدبني قال : ضعف يحيى بن سعيد القطّان هذا الحديث [جدا ^(٥)] ، وقال : هو شبيه لاشيء ^(٦) .

إسماعيل بن موسى أيضا ، ورواه كذلك من طريق محمد بن الحجاج عن أبي بكر بن عياش عن الأعمش . ورواه (ص ٥٠) من طريق علي بن هاشم وأبي يحيى الخثعمي عن الأعمش . وكل هذه الروايات لم يذكر فيها نسب عروة ، إلا في رواية أحمد وابن ماجه ، فإن فيهما « عن حبيب بن أبي ثابت عن عروة بن الزبير » . وهذا حديث صحيح لأعله له ، وقد علله بعضهم بما لا يظن في صحته ، وسيأتي تفصيل ذلك إن شاء الله .

(١) في ع و ك « من » بدل « عن » .

(٢) في ع « الوضوء » .

(٣) الزيادة من ع و ه و ك .

(٤) يريد بهم أهل الحديث .

(٥) الزيادة من ع .

(٦) روى الدارقطني (ص ٥١) عن أبي بكر النيسابوري عن عبد الرحمن بن بصر قال :

« سمعت يحيى بن سعيد يقول - وذكر له حديث الأعمش عن حبيب عن عروة - =

قال : وسمعت محمد بن إسماعيل يضعف هذا الحديث ، وقال : حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من عروة ^(١) .

فقال : أما إن سفيان الثوري كان أعلم الناس بهذا ، زعم أن حبيباً لم يسمع من عروة شيئاً . ثم روى عن محمد بن مخلد عن صالح بن أحمد عن هلي بن المديني قال : « سمعت يحيى - وذكر عنه حديثاً الأعمش عن حبيب عن عروة عن عائشة : تصلي وإن قطر الدم على الحصر ، وفي نسخة - : قال يحيى : احك عني أنهما شبه لاشيء » . وقال أبو داود في السنن : « قال يحيى بن سعيد القطان لرجل : احك عني أن هذين - يعني حديث الأعمش هذا عن حبيب ، وحديثه بهذا الإسناد في المستعاضة أنها تتوضأ لكل صلاة - قال يحيى : احك عني أنهما شبه لاشيء » .

(١) قال أبو داود : « وروى عن الثوري قال : ما حدثنا حبيب إلا عن عروة المزني ، يعني لم يحدثهم عن عروة بن الزبير يعني » . قال أبو داود : « وقد روى حصة الزيات عن حبيب عن عروة بن الزبير عن عائشة حديثاً صحيحاً » ، والحديث الذي يشير إليه أبو داود رواه الترمذي في الدعوات (٢ : ٢٦١ طبعة بولاق ، و ٢ : ١٨٦ طبعة الهند) وقال : هذا حديث حسن غريب . قال : سمعت عمداً يقول : حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من عروة بن الزبير شيئاً . وهذا يدل أولاً على أن عروة في هذا الإسناد هو عروة بن الزبير ، كما صرح بذلك في رواية أحمد وابن ماجه ، خلافاً لمن وهم فزعم أن عروة هنا هو عروة المزني ، لما روى أبو داود من طريق عبد الرحمن ابن مغراء . قال : « ثنا الأعمش قال : ثنا أصحاب لنا عن عروة المزني عن عائشة بهذا الحديث » . وهذا ضعيف لأن عبد الرحمن بن مغراء وإن كان من أهل الصدق إلا أن فيه ضعفاً ، وقد أنكر عليه ابن المديني أحاديث يزويها عن الأعمش لا يتابعه عليها للثقات ، وقال الحاكم أبو أحمد : « حدث بأحاديث لا يتابع عليها » . وقد خالفه في روايته هنا الثقات من أصحاب الأعمش الحفاظ كما بينا في أسانيد الحديث ، ويدل كلام أبي داود ثانياً على أنه يرى صحة رواية حبيب عن عروة ، وبؤيده أن حبيب بن أبي ثابت لم يعرف بالتدليس ، بل هو ثقة حجة ، وقد أدرك كثيراً من الصحابة ، وسمع منهم ، كابن عمر ، وابن عباس ، وأنس . وابن عمر مات سنة ٧٤ ، وابن عباس سنة ٦٨ ، وهما أقدم وفاة من عروة ، فقد توفي بعد التسعين ، وحبيب مات سنة ١١٩ وعمره ٧٣ سنة أو أكثر . وقال الزيلعي في نصب الراية (١ : ٣٨) : « وقد مال أبو عمر ابن عبد البر إلى تصحيح هذا الحديث . فقال : صححه الكوفيون وثبتوه ، لرواية =

= الثقات من أئمة الحديث له ، وحبيب لا ينكر لغاؤه عروة ، لروايته عن هو أكبر ، من عروة وأقدم موتاً . وقال في موضع آخر : لاشك أنه أدرك عروة . انتهى .
ولما صرح من صرح من العلماء بأنه لم يسمع هذا الحديث من عروة ، تقليداً لسفيان الثوري ، وموافقة للبخارى في مذهبه .

وقد بين بما مضى أن سفيان أرسل الكلمة لإرسالا من غير دليل يؤيدها ، وأن أبا داود خالفه وأثبت صحة رواية حبيب عن عروة . والبخارى شرطه في الرواية معروف ، وهو شرط شديد ، خالفه فيه أكثر أهل العلم .

ومع كل هذا فإن حبيباً لم ينفرد برواية هذا الحديث ، ولقد تابعه عليه هشام بن عروة عن أبيه عروة بن الزبير . فروى الدارقطنى (ص ٥٠) : « حدثنا أبو بكر النيسابورى نا حاجب بن سليمان نا وكيم عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم بعض نسائه ثم صلى ولم يتوضأ ، ثم ضحكت » قال الدارقطنى : « تفرد به حاجب عن وكيم ، وهم فيه ، والصواب عن وكيم بهذا الإسناد : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل وهو صائم . وحاجب لم يكن إلا كتاب ، إنما كان يحدث من حفظه . وهذا الإسناد صحيح لا معطن فيه . فإن النيسابورى إمام مشهور ، وحاجب بن سليمان المنبجى - بفتح الميم وإسكان الفنون وكسر الباء الموحدة - ؛ ذكره ابن حبان في الثقات ، وروى عنه النسائى وقال : « ثقة » ولم يظن فيه أحد من الأئمة إلا كلمة الدارقطنى هذه ، وهو تحكم منه بلا دليل ، وحكم على الراوى بالخطأ من غير حجة ، فإن المعين مخطئان : بعض الرواة روى في قبلة الصائم ، وبعضهم روى في قبلة المتوضئ ، فهما حديثان لا يبال أحدهما بالآخر . وقد تابع أبو أويس وكيعا على روايته عن هشام عن أبيه . فروى الدارقطنى عن الحسين بن إسماعيل عن علي بن عبد العزيز الوراق : « نا عاصم بن علي نا أبو أويس حدثني هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة : أنها بلغها قول ابن عمر : في القبلة الوضوء : فقالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل وهو صائم ثم لا يتوضأ » ثم علله الدارقطنى بقوله غريبة فقال : « لأعلم حدث به عن عاصم بن علي هكذا غير علي بن عبد العزيز ! » .

أما علي بن عبد العزيز ، فهو الحافظ أبو الحسن البغوى ، شيخ الحرم ومصنف المسند ، عاش بضعا وتسعين سنة ، ومات سنة ٢٨٦ وهو ثقة حجة ، وقال الدارقطنى : « ثقة مأمون » وانظر تذكرة الحفاظ (٢ : ١٧٨) ومثل هذا يقبل منه ما ينفرد بروايته ، بل ينظر فيما يخالفه فيه غيره من الثقات ، فلهذا يكون أحفظ منهم =

وأرجع رواية . وأما عاصم بن علي بن عاصم الواسطي ، فإنه شيخ البخاري ، قال أحد : « ما أصح حديثه عن شعبة والمعوذ » وقال المروزي : « قلت لأحمد : إن يحيى بن معين يقول . كل عاصم في الدنيا ضعيف ؟ قال : ما أعلم في عاصم بن علي إلا خيراً ، كان حديثه صحيحاً ، انظر مقدمة الفتح (ص ١٠) طبعه بولاق) وقال الذهبي في اللباز : « هو كما قال فيه الثعلبي أبو حاتم : صدوق » وقال أيضاً : « كان من أئمة السنة قوالاً بالحق ، احتج به البخاري » . ومات عاصم هذا سنة ٢٢١ ، وكان في عشرة التسعين .

وأما أبو أويس فهو عبد الله بن عبد الله بن أويس ، وهو ابن عم مالك بن أنس وزوج أخته ، وكان ثقة صدوقاً ، في حفظه شيء . قال ابن عبد البر : « لا يحمي منه أحد جرحاً في دينه وأمانته » وإنما عابوه بسوء حفظه ، وأنه يخالف في بعض حديثه . وهو هنا لم يخالف أحداً ، وإنما وافق وكيعاً في رواية هذا الحديث عن هشام بن روة عن أبيه ، فرواه عنه مثله ، ووافقه أيضاً في أن الحديث عن عروة وكيع عن حبيب بن أبي ثابت .

وقد جاء الحديث بإسناد آخر صحيح عن عائشة ، قال ابن الترمذاني في الجوهر النقي (١ : ١٢٥) : « قال أبو بكر البزار في مسنده : حدثنا إسماعيل بن يعقوب بن صبيح حدثنا محمد بن موسى بن أعين حدثنا أبي عن عبد الكريم الجزري ، عن عطاء ، عن عائشة : أنه عليه السلام كان يقبل بعض نساءه ولا يتوضأ . وعبد الكريم : روى عنه مالك في الموطأ ، وأخرج له الشيطان وغيرهما ، ووثقه ابن معين وأبو حاتم ، وأبو زرعة وغيرهم . وموسى بن أعين : مشهور ، ووثقه أبو زرعة وأبو حاتم ، وأخرج له مسلم . وابنه : مشهور . روى له البخاري . وإسماعيل : روى عنه النسائي ، ووثقه أبو عوانة الإسفرائي ، وأخرج له ابن خزيمة في صحيحه ، وذكره ابن حبان في الثقات . وأخرج الدارقطني هذا الحديث من وجه آخر عن عبد الكريم . وقال عبد الحق - بعد ذكره لهذا الحديث من جهة البزار - : لا أعلم له علة توجب تركه ، ولا أعلم فيه من ماتقدم أكثر من قول ابن معين : حديث عبد الكريم عن عطاء حديث رديء لأنه غير محفوظ ، وانفراد الثقة بالحديث لا يضره . وانظر أيضاً نصب الراية للزيلعي (١ : ٣٨) ، فقد نقل هذا الكلام كله نصاً .

وهذا هو التحقيق الصحيح في تحليل الأحاديث من غير عصبية المذهب ، ولا تقليد لأحد .

وقد جاءت متابعات أخرى وشواهد لهذا الحديث بعضها صحيح وبعضها يدارب الصحيح =

وقد روى عن إبراهيم التيمي عن عائشة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قبلكم ولم يتوضأ^(١) » .

وهذا لا يصح أيضاً ، ولا نعرف لإبراهيم التيمي سمياً من^(٢) عائشة^(٣) .

= وأكثرها لامطمئن فيه إلا احتمال الخطأ من بعض الرواة ، أو ادعاءه عليهم . وتضافر على الرواية يرفع الاحتمال ، وينقض الادعاء ، وانظرها في الدارقطني (ص ٤٩ - ٥٢) واصب الراية (١ : ٣٧ - ٣٩) ومن أحسنها ما رواه أحمد في المسند (٦ : ٦٢) « لنا محمد بن فضيل ثنا الحجاج عن عمرو بن شعيب عن زينب السهمية عن عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ ثم يقبل ويصلي ولا يتوضأ » . ورواه ابن ماجه (١ : ٩٤) عن أبي بكر بن أبي شبة عن محمد بن فضيل . ورواه الدارقطني من طريق عباد بن العوام عن حجاج بإسناده . ورواه الطبري في التفسير (٥ : ٦٧) عن أبي كريب عن حفص بن غياث عن حجاج عن عمرو بن زينب مرفوعاً ، ولم يذكر فيه عائشة ، والراوى قد يرسل الحديث وقد يصله ، وإسناده أحمد وابن ماجه والدارقطني لإسناده حسن . وقد أعله أبو حاتم وأبو زرعة بأن « الحجاج يدلس في حديثه عن الضعفاء » ، ولا يحتاج بحديثه « نقله ابن أبي حاتم في الملل (رقم ١٠٩) ، وأعله الدارقطني بأن « زينب هذه مجبولة » ، ولا تقوم بها حجة . أما الحجاج بن أرطاة فإنه عندنا ثقة ، ولا تطرح من حديثه إلا ما ثبت أنه دلسه أو أخطأ فيه . ومع هذا فإنه لم يتفرد به عن عمرو بن شعيب ، فإن الدارقطني رواه بنحوه من طريق الأوزاعي : « نا عمرو بن شعيب » . وأما زينب السهمية فهي : زينب بنت محمد بن عبد الله بن عمرو ابن العاص ، تفرد عنها ابن أخيها عمرو بن شعيب ، وليس هذا بطأرج روايتها بثقة ، فقد قال الذهبي في آخر اللباز : « فصل في النسوة المجبولات » ، وما علمت من النساء من اتهمت ولا من تركوها . كأنه يذهب إلى أن الجهالة بهن تجعلهن من المسجورات المجبولات ، إذا روى عنهن ثقة . وهذا الإسناد بكل حال ليس أصل الباب ، ولكنه شاهد جيد أو متابعة حسنة لحديث حبيب بن أبي ثابت عن عروة .

(١) حديث إبراهيم التيمي عن عائشة رواه أحمد (٦ : ٢١٠) وأبو داود (١ : ٦٩) واللساني (١ : ٣٩) والدارقطني (ص ٥١ - ٥٢) كلهم من طريق الثوري عن أبي روق عن إبراهيم التيمي عن عائشة .

(٢) في ع « عن » بدل « من » .

(٣) قال أبو داود : « هو مرسل » وإبراهيم التيمي لم يسمع من عائشة شيئاً . وقال =

وليس يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الباب شيء (١).

الناسي : « ليس في هذا الباب حديث أحسن من هذا الحديث ، وإن كان مرصلاً » .
وقال الدارقطني : « لم يروه عن إبراهيم التيمي غير أبي روق عطية بن الحرث ،
ولا نعلم حدث به عنه غير الثوري وأبي حنيفة . واختاب فيه : فأسنده الثوري عن
عائشة ، وأسنده أبو حنيفة عن حفصة ، وكلاهما أرسله ، وإبراهيم التيمي لم يسمع من
عائشة ولا من حفصة ، ولا أدرك زمانهما ، وقد روى هذا الحديث معاوية بن هشام عن
الثوري عن أبي روق عن إبراهيم التيمي عن أبيه عن عائشة فوصل إسناده ، واختلف
عنه في لفظه : فقال عثمان بن أبي شيبة عنه بهذا الإسناد : إن النبي صلى الله عليه وسلم
كان يقبل وهو ضائم ، وقال عنه غير عثمان : إن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل
ولا يتوضأ . ومن عجب أن الدارقطني بعد هذا وصل الحديث بإسنادين عن الثوري ،
ثم بإسناد عن أبي حنيفة . ثم وصل رواية عثمان بن أبي شيبة في قبلة الصائم من طريق
معاوية عن الثوري ، ثم لم يسند الرواية التي علقها عن « غير عثمان » عن معاوية بن
هشام حتى يتبين لنا إسنادهما ، وأعله يكون إسناداً صحيحاً إلى معاوية بن هشام ! أفترك
الحديث مطلقاً ، فلم يتمكن الحكم عليه بشيء ، وليس هذا من ضنيع المنصفين ، وقد بحثت
عن هذا الإسناد الذي أشار إليه وعاقبه فلم أجده .

وأبو روق عطية بن الحرث . قال أبو حاتم : صدوق ، وذكره ابن حبان في الثقات .
ومعاوية بن هشام الذي نقل الدارقطني أنه وصل الحديث : وثقه أبو داود ، وذكره
ابن حبان في الثقات . ومن هذا يتبين أن رواية إبراهيم التيمي عن عائشة هنا لها أصل ،
وليس من الضعيف الذي يعرض عنه .

(١) أما هذا الباب « باب ترك الوضوء من القبلة » فقد صح فيه شيء ، وهو حديث عائشة
من الطرق التي وضعناها وصححناها ، ومن طرق أخرى أشرنا إليها .
وأما أصل الباب ومرجع الخلاف فهو : هل يجب الوضوء من مس المرأة ؟ ذهب
بعض الصحابة والتابعين ومن تبعهم من الفقهاء والمحدثين إلى الوجوب ، وذهب بعض
الصحابة ومن بعدهم إلى عدم الوجوب ، وهو الصحيح الراجح .

وأصل الخلاف فيه تفسير اللبس من قوله تعالى في سورة المائدة :

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ
وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ، وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ،
وَأِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ، وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْمَرْءِ

== مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَسْتُمْ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ،
فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ) آية ٦ ، وكذلك في قوله تعالى في
سورة النساء : (أَوْ لَسْتُمْ النِّسَاءَ) آية ٤٣ .

على القراءتين في الآيتين ، فقد قرأها حمزة والسكاك وخلف : « لستم » بغير ألف ،
وقرأها باقي القراء العشرة : « لستم » بالألف .

قال ابن رشد في بداية الجهد (١ : ٢٩ - ٣٠) . « وسبب اختلافهم في هذه
المسئلة اشتراك اسم اللبس في كلام العرب . فإن العرب تطلقه مرة على اللبس الذي هو
باليد ، ومرة تكفي به عن الجماع . فذهب قوم إلى أن اللبس الموجب للطهارة في آية
الوضوء هو الجماع ، في قوله تعالى : (أَوْ لَسْتُمْ النِّسَاءَ) . وذهب آخرون إلى أنه اللبس
باليد . ثم قال : « وقد احتج من أوجب الوضوء من اللبس باليد بأن اللبس ينطلق
حقيقة على اللبس باليد ، وينطلق مجازاً على الجماع ، وأنه إذا تردد اللفظ بين الحقيقة
والمجاز : فالأولى أن يحمل على الحقيقة ، حتى يدل الدليل على المجاز ولأولئك أن يقولوا
إن المجاز إذا كثر استعماله كان أدل على المجاز منه على الحقيقة ، كالحال في اسم الغائط
الذي هو أدل على الحدث - الذي هو فيه مجاز - منه على المغطى من الأرض ، الذي
هو فيه حقيقة . والذي اعتمد : أن اللبس وإن كانت دلالاته على المعنيين بالسواء أو
قريباً من السواء - : أنه أظهر عندى في الجماع ، وإن كان مجازاً ، لأن الله تعالى قد
كفى بالمباشرة واللبس عن الجماع ، وما في معنى اللبس . وعلى هذا التأويل في الآية
يحتج بها في مجازة التيمم للجنب ، دون تقدير تقديم فيها ولا تأخير ، على ما سبق في بعده
وترفع المعارضة التي بين الآثار والآية على التأويل الآخر - يقصد ابن رشد بالآثار هنا
حديث عائشة في القبلة - وأما من فهم من الآية اللبس معاً فضعيف ، فإن العرب إذا
خاطبت بالاسم المشترك إنما تقصد به معنى واحداً من المعاني التي يدل عليها الاسم ،
لاجميع المعاني التي يدل عليها . وهذا بين بنفسه في كلامهم . »

وهذا الذي قاله ابن رشد تحقيق دقيق ، وبحث واضح نفيس ، فإن سياق الآيتين
لا يدل إلا على أن المراد المعنى المكنى عنه فقط ، وكذلك قال الطبري في التفسير بعد
حكاية القولين : « وأولى القولين في ذلك بالصواب قول من قال : عنى الله بقوله أَوْ لَسْتُمْ
النِّسَاءَ : الجماع ، دون غيره من معاني اللبس ، لصحة الخبر عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم أنه قبل بعض نسائه ثم صلى ولم يتوضأ . »

والقائمون على نصرة القول بأن اللبس ينقض ، وبالتعصب له والذب عنه ، من ==

== الفقهاء والمحدثين : هم علماء للشافعية ، والشافعي نفسه ، رضى الله عنه : ذهب إلى هذا المذهب وقال به ، ولكنه - فيما يبدو لي من كلامه - يفسر الآية بذلك على شيء من الحذر ، وكأنه يتحرج من الجزم به ، إذ لم يصل إليه حديث صحيح في الباب ، فإنه قال في الأم (١ : ١٢ - ١٣) بعد ذكر آية المائدة : « فأهبه أن يكون أوجب الوضوء من الغائط وأوجه من الملامسة ، وإنما ذكرها موصولة بالغائط بعد ذكر الجنابة ، فأشبهت الملامسة أن تكون اللمس باليد ، والقبلة غير الجنابة . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه قال : قبلة الرجل امرأته وجسها بيده من الملامسة ، فمن قبل امرأته أو جسها بيده فعليه الوضوء . قال الشافعي : وبلغنا عن ابن مسعود قريب من معنى قول ابن عمر » . فهذا التعمير من الشافعي ، وهو دقيق العبارة ، ولا يلقى الكلام جزافاً ، ولا يرسل القول إرضالاً . يقول : « فأخبرت الملامسة أن تكون اللمس باليد » : قد فهم منه الحذر والتردد ، لأنه لم يجد عنده في الباب حديثاً مرفوعاً صحيحاً ، وإنما وجد أثراً صحيحاً عن ابن عمر ، ووجد نحوه عن ابن مسعود ، ووجد الآية نحتمل معنى قولهما ، فاحتياط لذلك ، وفسر الآية على ما يوافق حادثة من الأثر عن الصحابة .

ومما يؤيد ما ذهب إليه في معنى كلام الشافعي : أن ابن رشد بعد أن نقل حديث حبيب بن عمرو عن عائشة - المذكور في هذا الباب - نقل عن ابن عبيد الجبر أنه مال إلى تصحيحه وأنه قال : « وروى هذا الحديث أيضاً من طريق معبد بن نباتة . وقال الشافعي : إن ثبت حديث معبد بن نباتة في القبلة لم أر فيها ولا في اللمس وضوءاً » . وأن الحافظ ابن حجر في التلخيص (ص ٤٤) نقل نحو ذلك عن الشافعي ، فقال : « قال الشافعي : روى معبد بن نباتة عن محمد بن عمرو بن عطاء عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه كان يقبل ولا يتوضأ . وقال : لأعترف حال معبد ، فإن كان ثقة فالجدة فيما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم » .

فهذا نقل مشرق ، وقبله نقل مغربي : كلاهما عن الشافعي أنه لو صح عنده حديث عائشة لذهب إليه ولم يقل ينقض الوضوء من اللمس ، وهو يدل على أنه يرى أن تفسير اللمس بما فسره به ليس على سبيل الجزم والقطع . أما نحن وقد أثبتنا صحة الحديث . فلا ينبغي لنا أن نردد في تفسير الآية التفسير الصحيح : أن اللمس كناية عن الجماع ويجب علينا أن نأخذ بالحديث الصحيح : أن القبلة - وهي أقوى من اللمس المجرد - لا تنقض الوضوء .

وهذا الحافظ البيهقي ، وهو ناصر مذهب الشافعي ، وهو المتعصب له حقاً - : يذكر بعض أسانيد حديث عائشة ، ويطلبها بما يراه علة لها ، ثم يقول : « والحديث الصحيح عن عائشة في قبلة الصائم ، فعله الضعفاء من الرواة على ترك الوضوء منها ، ولو صح لإسناده لقنا به إن شاء الله تعالى » . فهو أيضاً لا يقطع بأن المراد باللمس في الآية ==

٦٤

باب

[مَا جَاءَ فِي (١)] الوضوء من التيمم والرُّعافِ

٨٧ - حَدَّثَنَا أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ أَبِي السَّفَرِ ، [وَهُوَ أَحَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ

= المعنى الحقيقى للكلمة ، لأنه يصرح بأنه لو صح حديث عائشة لقال به ، ولو قال به لاضطره ذلك إلى تفسير اللمس بالمعنى المجازى الصحيح فى تفسيرها .

فائدة : ورد فى الباب أيضا حديثان صحيحان :

الأول : رواه الشيخان وغيرهما من طريق مالك عن أبي النضر عن أبي سلمة عن عائشة قالت : « كنت أنا بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ورجلاى فى قبلته ، فإذا سجد غمزنى فقبضت رجلى ، وإذا قام بسطتها . قالت : والبيوت يومئذ ليس فيها مصابيح » (فتح البارى ١ : ٤١٣ و ٤٨٥) و (مسلم ١ : ١٤٥) قال الحافظ ابن حجر : « وقد استدلل بقولها غمزنى على أن لمس المرأة لا ينقض الوضوء . وتعقب باحتمال الحائل ، أو بالخصوصية ١١٥ .

ومن البين الواضح أن هذا التعقب لا قيمة له ، بل هو باطل . لأن الخصوصية لا تثبت إلا بدليل صريح ، واحتمال الحائل لا يفكر فيه إلا متعصب !!

الحديث الثانى : رواه الفسائى (١ : ٣٨) من طريق الليث بن سعد عن ابن الهاد عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت : « إن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليصلى ولانى لمعرضة بين يديه اعتراض الجنازة ، حتى إذا أراد أن يوتر مسنى برجله » . قال الحافظ ابن حجر فى التلخيص (ص ٤٨) : « لإسناده صحيح ، واستدل به على أن اللمس فى الآية الجراح ، لأنه مسها فى الصلاة واستمر » . وهذا منه إنصاف بعدم التعسف الذى نقلناه عنه ، رحمه الله .

فائدة أخرى : حديث معبد بن نباتة الذى أشار إليه الشافعى فيما نقله عنه ابن عبد البر وابن حجر : لم أجده بعد طول البحث والتتبع ، وكذلك لم أجده ترجمة لمعبد هذا ، واملنا نوفق إلى ذلك فى موضع آخر إن شاء الله .

(١) الزيادة من ع .

الهداني الكوفي^(١) [واسحاق بن منصور، قال أبو حنيفة: حدثنا^(٢)، وقال
إسحاق: أخبرنا عبد الصمد بن عبد الوارث حدثني أبي^(٣) عن حسين المعلم
عن يحيى بن أبي كثير^(٤)] قال^(٥): حدثني عبد الرحمن بن عمرو الأزاعي
عن يemiş بن الوليد الخزومي عن أبيه^(٥) عن معدان بن أبي طلحة عن
أبي الدرداء: «أن رسول الله^(٦) صلى الله عليه وسلم جاء [فأنظر^(٧)]
فتوضأ، فلقيت ثوبان في مسجد دمشق، فذكرت ذلك له^(٨)، فقال:
صدق، أنا صليت له وضوءه^(٩)».

- (١) الزيادة من ح . و «الفر» بالسين والقاء للفتوحين .
(٢) كلمة «حدثنا» سقطت من ح وهو خطأ .
(٣) أبوه : هو عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان التيمي الضبي .
(٤) الزيادة من ح و ه و ه .
(٥) أبوه : هو الوليد بن هشام بن معاوية بن هشام بن عتبة بن أبي معيط — بالتصغير —
الأموي ، وهو من شيوخ الأزاعي ، ولكن الأزاعي روى هذا الحديث عن
ابنه يemiş عنه .
(٦) في س «أله النبي» .
(٧) الزيادة من ح . ولا توجد في غيرها من نسخ الترمذي التي بيدي ، وفي مكتبة المرحوم
أحمد تيمور باشا الجزء الأول من نسخة عتيقة من الترمذي مكتوبة بخط المدائني في سنة
٢٠٢ هـ وعليها سماعات لبعض الحفاظ ، وفيها : «أن النبي صلى الله عليه وسلم جاء فأنظر»
وفي حاشيتها بخط آخر مانصه : «في الأصل : جاء فتوضأ» . وسنذكر على الخلاف
في هذين الحرفين عند الكلام على الحديث إن شاء الله .
(٨) في ح «فذكرت له ذلك» .
(٩) الحديث رواه أحمد في المسند (٦ : ٤٤٣) قال : «تنا عبد الصمد قال : ثنا أبي قال :
ثنا الحسين عن يحيى بن أبي كثير قال : حدثني عبد الرحمن بن عمرو الأزاعي عن يemiş
ابن الوليد بن هشام حدثه أن أباه حدثه قال : حدثني معدان بن أبي طلحة أن أبا الدرداء
أخبره : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء فأنظر . قال : فلقيت ثوبان مولى
رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسجد دمشق ، فقلت : إن أبا الدرداء أخبرني أن =

رسول الله صلى الله عليه وسلم قائم فأنظر ، قال : صدق ، أنا صبيت له وضوءه .
ورواه الدارمى فى سننه (٢ : ١٤) عن عبد الحميد بن عبد الوارث نحوه ، ورواه
الحافظ « بمشعل » بفتح الباء الموحدة وإسكان الحاء المهملة وفتح الدال المعجمة - واسمه
« أسلم بن سهل الواسطى » وهو « ثقة ثبت إمام » كما قال الذهبي فى التذكرة ،
وهو صاحب كتاب « تاريخ واسط » المحفوظ منه نسخة مخطوطة عتيقة بمكتبة المرحوم
أحمد باشا تيمور ، رواه بمشعل فى تاريخه هذا عن فضل بن داود بن سليمان بن داود
ابن درهم عن عبد الصمد بن عبيد الوارث عن أبيه ، ورواه الطحاوى
(١ : ٣٤٧ - ٣٤٨) والحاكم (١ : ٤٢٦) والدارقطنى (ص ٥٧ - ٥٨) وابن
الجارود (ص ١٥) والبيهقى (١ : ١٤٤) كلهم من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث
عن أبيه ، ورواه أبو داود (٢ : ٢٨٣) والدارقطنى (ص ٥٨ و ٢٣٨) والطحاوى
(١ : ٣٤٨) والبيهقى (١ : ٢٢٠) كلهم من طريق عبد الوارث عن حسين المعلم ،
ورواه هؤلاء أو بعضهم وكذلك أحمد فى المسند (٥ : ١٩٥ و ٢٧٧ و ٤٤٩ : ٦)
من طرق أخرى ، وكل الذين ذكرناهم رَوَوْهُ بلفظ « قائم فأنظر » لا رواية أحمد فى
(٦ : ٤٤٩) فلفظها : « ثنا عبد الرزاق ثنا معمر عن يحيى بن أبي كثير عن يمين
ابن الوليد عن خالد بن معدان عن أبي الدرداء قال : استقام رسول الله صلى الله عليه
وسلم فأنظر ، فأتى بماء فتوضأ » . وحديث الباب نقله المجد ابن تيمية فى المنتقى
بلفظ : « قائم فتوضأ » ونسبه لأحمد والترمذى ، ولم أجده بهذا اللفظ فى مسند أحمد .
واستدرك عليه الشوكانى (١ : ٢٣٥) بأنه عند أحمد وأصحاب السنن الثلاثة وابن
الجارود وابن حبان والدارقطنى والبيهقى والطبرانى وابن منده والحاكم بلفظ : « قائم
فأنظر » . وهذا الذى قاله الشوكانى نقله عن الحافظ ابن حجر فى التلخيص (ص ١٨٨) .
ونقله ابن حرم فى المحلى (١ : ٢٥٨) بدون إسناد عن الأوزاعى بلفظ « قائم فتوضأ » .
ولم أجده بهذا اللفظ إلا فى هذه المواضع التى ذكرتها . وقد ورد أصل الحديث عن
ثوبان من طريق أخرى ، فرواه أحمد (٥ : ٢٧٦) : « ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة
عن أبي الجودى عن بلج عن أبي شعبة المهرى ، قال : وكان غاصر الناس بفسطاطينية ،
قال : قيل لثوبان : حدثنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : رأيت رسول الله
صلى الله عليه وسلم قائم فأنظر » . وهذا إسناد صحيح : أبو الجودى الأسدى الشافى
ثريل واسط وثقه ابن معين ، وذكره ابن حبان فى الثقات : وبلج - بفتح الباء وإسكان
اللام وآخره جيم - بن عبد الله المهرى ذكره ابن حبان فى الثقات . وأبو شعبة المهرى
ذكره ابن حبان فى ثقات التابعين ، ورواه أيضاً الطيالسى (رقم ٩٩٣) عن شعبة ،
والطحاوى (١ : ٣٤٨) والبيهقى (٤ : ٢٢٠) كلاهما من طريق شعبة .

قال [أبو عيسى ^(١)] : وقال إسحاق بن منصور : « معدان بن طلحة » .

قال أبو عيسى : و « ابن أبي طلحة أصح » ^(٢) .

[قال أبو عيسى ^(٣)] : و [قد] رأى غير واحد من أهل العلم من

أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم [وغيرهم من ^(٤)] التابعين : الوضوء من

القيء والرغاف . وهو قول سفيان الثوري وابن المبارك وأحمد وإسحاق .

وقال بعض أهل العلم : ليس في القيء والرغاف وضوء . وهو قول

مالك والشافعي ^(٥) .

(١) الزيادة من ح .

(٢) وكذلك سماه ابن سعد في الطبقات « معدان بن أبي طلحة اليمامي » (ج ٧ ق ٢ من ١٥٤)

وهذا يخالف ما رجحه ابن معين ، فقد قال : « أهل الشام يقولون : ابن طلحة ،
ولمادة وهو لا يقولون : ابن أبي طلحة ، وأهل الشام أنهت فيه » . ومعدان هذا ثقة .

(٣) الزيادة من ح و ه و ك .

(٤) الزيادة عن ب و ه و ك .

(٥) هذا هو القول الصحيح . والقائلون بالوضوء من القيء والرغاف احتجوا بأحاديث

ضعيفة وآثار عن الصحابة ، وليس في شيء من ذلك حجة . وأما حديث الباب فإنه

لا يدل على وجوب الوضوء من القيء ، وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ لكل

صلاة طاهراً وغير طاهر . ووجوب الوضوء أو نقض الوضوء : لا يثبت بالفعل فقط ،

لأن الفعل لا يدل على الوجوب ، إلا أن يفعله وبأمر الناس بفعله ، أو ينص على أن

هذا الفعل ناقض للوضوء . وهذا واضح بديهي .

وقد تبين لك مما روينا من ألفاظ حديث الباب : أن أكثر الروايات فيها :

« قاء فأفطر » وفي بعضها . « قاء فتوضأ » وفي نسخة من الترمذي هنا : « قاء فأفطر

فتوضأ » . وأن الراجح أن صحة الرواية : « قاء فأفطر » . وقد تمسك الشارح

المباركفوري بنحو ذلك فقال : « فن يروم الاستدلال بحديث الباب على أن القيء

ناقض للوضوء : لا بد له من أن يثبت أن لفظ : فتوضأ ، بعد لفظ : قاء - : محفوظ » .

ونحن نوافق على أنه غير محفوظ في اللفظ ، ولكنه على كل حال ثابت في المعنى ، لأن

وقد جَوَّدَ حسينُ أَعْلَمُ هذا الحديثَ .

وحديثُ حسينٍ أصحُّ شيءٍ في هذا الباب .

ورَوَى مَعْمَرٌ هذا الحديثَ عن يحيى بن أبي كثيرٍ فأخطأ فيه ، فقال :

« عن يعيش بن الوليد عن خالد بن معدان عن أبي الدرداء » ولم يذكرْ

فيه الأوزاعيَّ ، وقال : « عن خالد بن معدان » وإنما هو « معدانُ

بن أبي طلحة ^(١) » .

= قول ثوبان تصديقاً لأبي الدرداء : « صدق » ، أنا صبت له وضوءه : دليل على أن

الوضوء مذکور في أصل الحديث ، وإن اختصر في الرواية ، لأن ثوبان يؤكد الرواية

بأنه هو الذي صب له الوضوء بعد القيء ، والملة الصحيحة هي ما ذكرنا أولاً . وقد

أشار إلى نحو ذلك الشارح فقال : « قال أبو الطيب السندي في شرح الترمذي : الفاء

يدل على أن الوضوء كان مرتباً على القيء وبسببه ، وهو المطلوب ، فتكون للسببية ،

فيندفع به ما أجاب به القائلون بعدم النقص من أنه لدلالة في الحديث على أن القيء

ناقص للوضوء ، لجواز أن يكون الوضوء بعد القيء على وجه الاستعجاب ، أو على وجه

الاتفاق . انتهى . قالت : قوله : فاء فتوضأ : ليس لصا صريحاً في أن القيء ناقص

للوضوء ، لاحتمال أن تكون الفاء للتعقيب من دون أن تكون للسببية . قال الطحاوي

في شرح الآثار : وليس في هذين الحديثين - يعني حديث أبي الدرداء وثوبان بلفظ :

فأفطر - دلالة على أن القيء كان مفطراً له ، وإنما فيه فاء فأفطر بعد ذلك . انتهى .

أقول : ولو كانت الفاء للسببية لم تدل أيضاً على نقص الوضوء أو الصوم بالقيء ، لأنه

قد يتوضأ الإنسان بعده من أجل النظافة وإزالة القذر الذي يبقى في الفم والأنف وعلى

بعض الأعضاء ، وقد يفطر لما ينوبه من الضعف والتراخي ، مما لا يستطيع معه احتمال

مشقة الصوم ، أو خشية الضرر والمرض . فافهم صوابهما ، ولكنه سبب قاضي

طبيعي ، ولا يكون سبباً شرعياً إلا بنص صريح من الشارع .

(١) رواية معمر ذكرناها فيما مضى نقلاً عن مسند أحمد (٦ : ٤٤٩) . ولنا توافق

الترمذي في ادعائه الخطأ على معمر ، وإنما هو عندنا إسناد آخر للحديث . وخالف

بن معدان تابعي ثقة معروف ، مات في أول القرن الثاني . روى عن كثير من الصحابة =

٦٥

باب

[ما جاء في ^(١) الوضوء بالنبيذ ^(٢)]

٨٨ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ حَدَّثَنَا شَرِيكٌ عَنْ أَبِي فَزَّارَةَ عَنْ أَبِي زَيْدٍ عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ : سَأَلَنِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَا فِي إِذَا وَزَيْتِكَ ؟
فَقُلْتُ : نَبِيذٌ . فَقَالَ : كَنْزَةٌ طَيِّبَةٌ وَمَاءٌ طَهُورٌ . قَالَ : فَتَوَضَّأُ مِنْهُ ^(٣) .
قَالَ أَبُو عِيْسَى : وَإِنَّمَا رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أَبِي زَيْدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ
عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

وَأَبُو زَيْدٍ رَجُلٌ تَجَمُّولٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ ، لَا يُعْرَفُ ^(٤) لَهُ رِوَايَةٌ غَيْرُ
هَذَا الْحَدِيثِ ^(٥) .

= منهم معاوية ، واختلف في سماعه من أبي الدرداء . ويعيش بن الوليد تابعي ثقة أيضا ،
وقد روى عن معاوية ، ومعاوية مات سنة ٥٩ هـ أو سنة ٦٠ هـ ، ويعيش بن الوليد
وخالد بن معدان كلاهما من أهل الشام . فلا يبعد أن يروى أحدهما عن الآخر ،
ومعمر حافظ ثقة متقن ، لا تحكم عليه بالخطأ الجزافا .

(١) الزيادة من ح .

(٢) في ح . من النبيذ ، وهو خطأ .

(٣) الحديث رواه أبو داود (١ : ٣٢) وابن ماجه (١ : ٧٩) وهو حديث ضعيف
كما سيأتي .

(٤) « تعرف » كتبت في ح بالتاء الفوقية وبالياء التحتية معا ، وكلاهما صحيح . وفي
هـ و هـ « تعرف » بالنون ، وهو صواب أيضا ، وتكون « رواية » بالنصب .
وفي س « لا تعرف له كبير رواية » . وزيادة « كبير » غير جيدة ، لأن أبا زيد
هنا لم يرو عنه إلا هذا الحديث الواحد .

(٥) أبو زيد ، يقال إنه الخزومي مولى عمرو بن حريث ، ولا يعرف اسمه ، وقال أبو داود : =

وقد رأى بعض أهل العلم الوضوء بالنبيذ، منهم : صفيان [الثوري]^(١) وغيره .

وقال بعض أهل العلم : لا يتوضأ بالنبيذ، وهو قول الشافعي وأحمد وإسحق .
[و^(٢)] قال إسحاق : إن ابتلي رجل بهذا فتوضأ بالنبيذ وتيمم^(٣)
أحب إلى .

قال أبو عيسى : وقول من يقول « لا يتوضأ بالنبيذ » : أقرب إلى الكتاب وأشبهه ، لأن الله تعالى قال^(٤) : (فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا^(٥)) .

= « كان أبو زيد نازلاً بالكوفة » .

ونقل الزيلعي في نصب الراية (١ : ٧٢) عن كتاب الضملاء لابن حبان قال :
« أبو زيد شيخ يروي عن ابن مسعود ، وليس يدري من هو ، ولا يعرف أبوه
ولا بلده ، ومن كان بهذا النعت ثم روى خبراً واحداً خالف فيه الكتاب والسنة
والإجماع والقياس : استعفى مجازة مارواه » .

ونقل عن ابن عدي عن البخاري قال : « أبو زيد الذي روى حديث ابن مسعود
في الوضوء بالنبيذ : مجهول لا يعرف بصحبة عبد الله ، ولا يصح هذا الحديث عن النبي
صلى الله عليه وسلم ، وهو خلاف القرآن » .

ونقل عن ابن عبد البر في الاستيعاب قال : « أبو زيد مولى عمرو بن حريث مجهول
عندهم ، لا يعرف بغير رواية أبي فزارة ، وحديثه عن ابن مسعود في الوضوء بالنبيذ
منكر لأصله ، ولا رواه من يوثق به ، ولا ثبت » .

وقال ابن أبي حاتم في العلل (رقم ١٤ ج ١ ص ١٧) : « سمعت أبا زرعة يقول :
حديث أبي فزارة ليس بصحيح ، وأبو زيد مجهول » .

وقد ضعف الطحاوي في معاني الآثار أسانيد حديث ابن مسعود في هذا كلها ، واختار
أنه لا يجوز الوضوء به في حال من الأحوال . انظر شرح معاني الآثار (١ : ٥٧ - ٥٨) .

(١) الزيادة من ج .

(٢) الزيادة من ج و ه و ه .

(٣) في نسخة عند ك « تيمم » بحذف واو المطف .

(٤) في ج « يقول » .

(٥) سورة النساء ، الآية (٤٣) . وسورة المائدة ، الآية (٩) .

٦٦

باب

[في (١)] المضمضة من اللبن

٨٩ - حَدَّثَنَا قَتِيبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ
عُبَيْدِ اللَّهِ [بْنِ عَبْدِ اللَّهِ (٢)] عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ شَرِبَ لَبَنًا فَدَعَا بِمَاءٍ فَضَمَضَ (٣) ، وَقَالَ : إِنَّ لَهُ دَسَمًا (٤) » .
[قَالَ (٥)] وَفِي الْبَابِ مِنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ [السَّاعِدِيُّ (٦)] ، وَأُمُّ سَلَمَةَ .
قَالَ أَبُو عِيسَى : [وَ (٥)] هَذَا حَدِيثٌ [حَسَنٌ (٦)] صَحِيحٌ .
وَقَدْ رَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ الْمَضْمُضَةَ مِنَ اللَّبَنِ ، وَهَذَا عِنْدَنَا عَلَى
الِاسْتِحْبَابِ . وَلَمْ يَرَ بَعْضُهُمُ الْمَضْمُضَةَ مِنَ اللَّبَنِ .

= وَمَنْ أَقْوَى حُجْجٍ مِنْ مَنْعِ الْوُضُوءِ بِالزَّبِيدِ أَنَّ حَدِيثَ ابْنِ مَسْعُودٍ هَذَا لَأَمَّا زَعَمَ رَوَاهُ
أَنَّهُ كَانَ لَيْلَةَ الْجَنِّ فِي مَكَّةَ ، وَهُوَ قَبْلَ الْهَجْرَةِ ، فَلَوْ كَانَ الْحَدِيثُ صَحِيحًا - وَهُوَ غَيْرُ
صَحِيحٍ - لَكَانَ مَنْسُوخًا بِآيَةِ النَّسَاءِ وَالْمَدَائِدِ ، وَهِيَ مَدْنِيَّتَانِ بِلَا خِلَافٍ .

(١) الزيادة من ح .

(٢) الزيادة من ح و س .

(٣) في س « فَمَضَمَضَ » .

(٤) قَالَ الْخَافِظُ فِي الْقَنْعِ (١ : ٢٧٠) هَذَا أَحَدُ الْأَحَادِيثِ الَّتِي أَخْرَجَهَا الْأَثَمَةُ الْخَمْسَةُ ، وَهِيَ :
الْشَيْخَانِ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ عَنْ شَيْخٍ وَاحِدٍ ، وَهُوَ قَتِيبَةُ .

(٥) الزيادة من س .

(٦) الزيادة من س و ه و ه و ه .

٦٧

باب

في كراهية^(١) رد السلام غير متوضي

٩٠ - حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ
[مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَزْدِيُّ^(٢)] عَنْ سَفْيَانَ بْنِ الضَّحَّاكِ بْنِ مَعَانَ عَنْ
نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ : « أَنَّ رَجُلًا سَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ
يَبُولُ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ^(٣) » .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .
وإنما يُكرهه هذا عندنا إذا كان على الغائط والبول وقد فسّر
بعض أهل العلم ذلك .

وهذا^(٤) أحسن شيء روي في هذا الباب .
[قال أبو عيسى^(٥)] : وفي الباب عن المهاجر بن قنفذ ، وعبد الله بن
حنظلة ، وعائمة بن الفغواء^(٦) ، وجابر ، والبراء .

(١) في ع « كراهية » .

(٢) الزيادة من ع .

(٣) قال الشارح : « أخرجه الجماعة إلا البخاري » .

(٤) في ع « فهذا » .

(٥) الزيادة من ع و ب .

(٦) « الفغواء » بفتح الفاء وإسكان الفين المعجمة . كذا ضبطه الحافظ ابن حجر في الإصابة =

٦٨

باب

ما جاء في سُورِ الْكَتَبِ

٩١ - حَدَّثَنَا سَوَّارُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعَفِيرِيُّ حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ : سَمِعْتُ أَيُّوبَ [يَحْدُثُ ^(١)] عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيْدِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : « يُغَسَّلُ الْإِنَاءُ إِذَا وَلَغَ فِيهِ الْكَتَبُ سَبْعَ مَرَّاتٍ : أَوَّلَاهُنَّ ، وَأَوَّخَرَاهُنَّ ^(٢) بِالْتَّرَابِ ، وَإِذَا وَلَغْتَ فِيهِ الْمِرَّةَ غُسِّلَ مَرَّةً ^(٣) » .

= (٤ : ٢٦٦) وصاحب القاموس ، وكذلك هو في الاستيعاب (ص ١٠٠) وأسند النجاة (٤ : ١٣) وطبقات ابن سعد (ج ٤ ق ٢ ص ٣٢ وج ٥ ص ٣٤٠) ولكنه صف في الموضع الأول منها « القعواء » بالقاف والعين ولكن ابن دريد سماه في الاشتقاق (ص ٢٨١) « حلقة بن الفنو » بدون اللد ، وقال : « والنفو : أول ما يبدو من نور الشجر إذا تفتح ، يقال : فشا الشجر وأنفى ، ومنه اشتقاق الفاغية المعروفة ، من النور » . وأنا أظن أن أصله « اللغواء » أيضا ، وأن النسخ خطأ في حذف اللد ، لما رأى من تفسير ابن دريد للمادة التي اشتق منها الاسم ، فظنه على لفظ المصدر . وأما النسختان هـ و هـ فإن الاسم فيهما « اللغواء » بالسين والغاء وهو خطأ واضح ، ولا وجه له .

(١) الزيادة من ع .

(٢) هذا هو الصواب ، وهو الذي في كل النسخ ما عدا هـ فإن فيها بدله « أو قال أولهن » وهو خطأ . لأن الحديث رواه الشافعي عن سفيان عن أيوب ، وفيه « أو أخراهن » انظر الأم (ج ١ ص ٦) ولأن الحافظ نقله في بلوغ المرام (رقم ١٢) عن الترمذي بلفظ « أخراهن » .

(٣) أصل الحديث - بدون ذكر المرة - رواه أيضا مالك وأحمد وأصحاب الكتب السنة =

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

وهو قول الشافعي وأحمد وإسحق .

وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو هذا ، ولم يذكر فيه ^(١) : « إذا ولغت فيه المرأة غسِلَ مرَّةً ^(٢) » .

قال ^(٣) : وفي الباب عن عبد الله بن مفضل ^(٤) .

= وانظر الخلاف في رواياته وألفاظه في الفتح (١ : ٢٣٩ - ٢٤٢) والتلخيص (س ٧ - ٨ و ١٤) وطرح الثريب (٢ : ١١٩ - ١٣٤) وقد أفاض في رواياته ووقفه .

(١) كلمة « فيه » ليست في ح .

(٢) هذه الزيادة رواها أبو داود (١ : ٢٧) عن مسدد عن معتمر بن سليمان بإسناده موقوفة . وفي شرحه عون المعبود : « قال المنذرى : وقال البيهقي : أدرجه بعض الرواة في حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وهموا فيه ، والصحيح أنه في ولوغ الكلب مرفوع وفي ولوغ الهر موقوف . انتهى . وقال الزيلعي : قال في التلخيص : وعلمه أن مسددا رواه عن معتمر فوقفه ، رواه عنه أبو داود . قال في الإمام : والذي تلخص أنه مختلف في رفعه ، واعتمد الترمذي في تصحيحه على عدالة الرجال عنده ، ولم يلتفت لوقف من وقفه . والله أعلم » .

وهذا الذي قال العلامة ابن دقيق العيد في الإمام : صحيح جيد ، وأزيد عليه أن مسددا - في رواية أبي داود عنه - روى الحديث كله موقوفا ، في ولوغ الكلب وفي ولوغ الهر ، فلو كان هذا كله لكان ملة في الحديث كله ، ولكنه ليس ملة ولا شيئا بها ، بل الرفع من باب زيادة الثقة ، وهي مقبولة ، فإسناده الترمذي من تصحيح الحديث هو الصواب .

(٣) كلمة « قال » ليست في ه و ك .

(٤) رواه مسلم (١ : ٩٢) بلفظ : « إذا ولغ الكلب في الإناء فاعسلوه سبع مررات » =

٦٩

باب

ما جاء في سُورِ الْهَرَّةِ

٩٢ - حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنٌ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ^(١) عَنْ إِسْحَقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ حُمَيْدَةَ بِنْتِ^(٢) عُبَيْدِ بْنِ رِفَاعَةَ^(٣) عَنْ كَبْشَةَ^(٤) بِنْتِ^(٥) كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ ، وَكَانَتْ عِنْدَ^(٥) ابْنِ أَبِي قَتَادَةَ^(٦) : أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ دَخَلَ عَلَيْهَا ، قَالَتْ : فَسَكَبَتْ لَهُ وُضُوءًا ،

« وعفروه الثامنة بالتراب » . ورواه أيضا أبو داود والنسائي وابن ماجه . وفي المصحح : « قال النووي في شرح مسلم : وأما رواية «وعفروه الثامنة بالتراب» : فذهبنا ومذهب الجماهير أن المراد اغسلوه سبعا واحدة منهن بالتراب مع الماء ، فكان انتراب قائما مقام غسلة فسميت ثمانية لهذا . انتهى . وتعقب ابن دقيق العيد على هذا القول بأن قوله وعفروه الثامنة بالتراب - : ظاهر في كونها غسلة مستقلة ، لكن لو وقع التعقيب في أوله قبل ورود الفسلات السبع : كانت الفسلات ثمانية ، ويكون إبطال الفسلة على الترتيب مجازاً ، وهذا الجمع من مرجحات تعيين التراب في الأولى . انتهى » .

(١) الحديث في موطأ مالك من رواية يحيى بن يحيى (١ : ٤٥ - ٤٦) وفي موطأ محمد بن الحسن الذي رواه عن مالك (ص ٨٣) .

(٢) في هـ و له « ابنة » .

(٣) هذا هو الصواب ، وهو الذي رواه كل رواية الموطأ عن مالك ، ما عدا يحيى ، فإنه قال « حميدة بن أبي عبيد بن فروة » ، وهذا خطأ منه ، فإنها « حميدة بنت عبيد بن رفاع »

ابن رافع بن مالك بن العجلان » .

(٤) في الموطأ : « عن خالتها كبشة » .

(٥) في الموطأ : « تحت » بدل « عند » والمعنى واحد .

(٦) في ج « عند أبي قتادة » ، وهو خطأ .

قالت : فجاءت امرأة تشرب^(١) ، فأصغى لها الإناء^(٢) حتى شربت ، قالت : كذبته : فرآني أنظر إليه فقال : أتعجبين يا بنت أخي^(٣) ؟ قلت : نعم ، قال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إنما لئست بنجس^(٤) ، إنما هي من الطوافين عليكم أو الطوافات^(٥) » .

[وقد روى بعضهم عن مالك : « وكانت عند أبي قتادة » ، والصحيح « ابن أبي قتادة »^(٦)] .

قال^(٧) : وفي الباب عن عائشة ، وأبي هريرة .
قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح^(٨) .

(١) في ع « لتشرب » وفي رواية يحيى : « لتعرب منه » وفي رواية محمد : « ففربت منه » .

(٢) يعني : أماله لها ليسهل عليها العرب .

(٣) في الموطأين : « يا ابنة أخي » .

(٤) بفتح الجيم ، كما ضبطه المنذرى والنزوى وابن دقيق العيد وابن سيد الناس وغيرهم ، و « النجس » : النجاسة ، وهو وصف بالمصدر ، يستوى فيه الذكر والمؤنث .

(٥) هكذا هو في أكثر الأصول « أو » التي للشك ، وهو الموافق لرواية يحيى ، وفي « والطوافات » بواو العطف ، وهو موافق لرواية محمد . والحديث رواه الشافعي

في الأم عن مالك (ج ١ ص ٦) والدارمي عن الحكم بن المبارك (١ : ١٨٧) .

(٦) (١٨٨) . ونسبه ابن حجر في التلخيص أيضا (ص ١٥) لأبي داود والفسائي وابن ماجه

وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطني والبيهقي ، ونقل تصحيحه عن البخاري

والدارقطني والمقبيل . ونقل في بلوغ المرام (رقم ٩) تصحيحه أيضاً عن ابن خزيمة .

(٧) الزيادة من ع وهي زيادة جيدة ، ونقل السيوطي في شرح الموطأ عن ابن عبد البر قال :

« رواه ابن المبارك عن مالك فقال : امرأة أبي قتادة » قال : وهذا وهم منه ، إنما هي

امرأة ابنه » . ثم نقل عن الرافعي أنه قال : « ويدل عليه أنه قال لها : يا ابنة أخي » ،

ولا يحسن تسمية الزوجة باسم المهرم .

(٨) كلمة « قال » ليست في هـ و هـ .

وهو قول أكثر العلماء من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين
ومن بعدهم : مثل الشافعي وأحمد وإسحاق : لم يَرَوْا بِسُورِ الْهَرَّةِ بَأْسًا .
وهذا أحسنُ شيء [روى ^(١)] في هذا الباب .
وقد جَوَّدَ مالكٌ هذا الحديثَ عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة .
ولم يأت به أحدٌ أتمَّ من مالك .

٧٠

باب

[في ^(١)] المسح على الخفين

٩٣ — حَدَّثَنَا هَذَا حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ الْأَمْشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ هَمَّامِ
بْنِ الْحَارِثِ قَالَ : « بَالَ جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ فَقِيلَ
لَهُ : أَتَفْعَلُ هَذَا ؟ قَالَ : وَمَا يَنْمُنِي ، وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
يَفْعَلُهُ . قَالَ [إِبْرَاهِيمَ ^(١)] : وَكَانَ يُعْجِبُهُمْ حَدِيثُ جَرِيرٍ ، لِأَنَّهُ إِسْلَامُهُ كَانَ
بَعْدَ نَزُولِ الْمَائِدَةِ ^(٣) ، [هَذَا قَوْلُ إِبْرَاهِيمَ ، يَعْنِي « كَانَ بِمَجِبِهِمْ » ^(٢)] .

(١) الزيادة من ع .

(٢) الزيادة من ع و ب .

(٣) الحديث رواه أصحاب الكتب الستة . وصورة المائدة من أواخر ما نزل من القرآن .
وقيل إن جريراً أسلم سنة ١٠ ، وقيل قبل ذلك بقليل . وصورة المائدة فيها آية
الوضوء . فكان أصحاب ابن مسعود يعجبهم خبر جرير هذا ، لأنه لو كان قبل نزول آية =

قال (١) : وفي الباب عن عمر ، وعلى ، وحذيفة ، والمغيرة ، وبلال ، وسعد ، وأبي أيوب ، وسلمان ، وبزيدة ، وعمرو بن أمية ، وأنس ، وسهل بن سعد ، ويحيى بن مرة ، وعبد الله بن الصامت ، وأسامة بن شريك ، وأبي أمامة ، وجابر ، وأسامة بن زيد : [وابن عبادة ، ويقال « ابن عمار » ، و « أبي بن عمار » (٢)] .

قال أبو عيسى : [و (٣)] حديث جرير حديث حسن صحيح .
٩٤ - ويروى عن شهر بن حوشب قال : « رأيت جرير بن عبد الله

= الوضوء لاحتمل أن المسح على الخفين منسوخ بالأمر بفصل الرجلين في آية المائدة ، أما قوله بعد نزولها فإنه يدل على أنه مفسر أو مخصص لها .

(١) كلمة « قال » ليست في هـ و هـ .

(٢) الزيادة من ب ولم تذكر في هـ و هـ ، وفي ع بدلها « وابن أبي عمار » ويقال : « ابن عمار » ، وهو خطأ ، والصواب ما هنا . وحديثه رواه أبو داود (١ : ٩٦ - ٩٧) وابن ماجه (١ : ١٠٢) والحاكم (١ : ١٢٠) وقال أبو داود : « وقد اختلف في إسناده وليس بالقوى » . وهو حديث انفقوا على ضعف إسناده وجهالرواته وأبي بن عمار - بكسر العين ويقال بضمها - : صحابي مشهور . « وكان قد صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى القبلتين » كما في رواية أبي داود . وسماه بعضهم « أبي بن عبادة » بالدال بدل الراء ، والراجع الأول .

والمسح على الخفين ثابت بالتواتر الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال الزيلعي في نصب الراية (١ : ٨٤) : « قال أبو عمر بن عبد البر في الاستذكار : زوى عن النبي صلى الله عليه وسلم المسح على الخفين نحو أربعين صحابيا . وفي الإمام : قال ابن المنذر رويانا عن الحسن أنه قال : حدثني سبعون من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين » . ثم أخرج بعض طرقه عن أكثر من خمسين صحابيا بأسانيدها . وذكر السيوطي في التدريب أنه أخرجه في كتابه في الأحاديث الخواتمة من رواية سبعين صحابيا ، وانظر بحث التواتر في شرحنا على ألفية السيوطي في المصطلح (٤٦ - ٤٩) .

(٣) الزيادة من ع .

تَوْضُأً وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ . فَقُلْتُ لَهُ فِي ذَلِكَ ؟ فَقَالَ : رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوْضُأً وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ . فَقُلْتُ لَهُ : أَقْبَلَ الْمَائِدَةَ أَمْ (١) بَعْدَ الْمَائِدَةِ ؟ فَقَالَ : مَا أَسْلَمْتُ إِلَّا بَعْدَ الْمَائِدَةِ . حَدَّثَنَا (٢) بِذَلِكَ قَتِيبَةُ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ زَيْلِجٍ التِّرْمِذِيُّ عَنْ مُقَاتِلِ بْنِ حِوَّاثٍ عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ عَنْ جَرِيرٍ (٣) .

قَالَ (٤) : وَرَوَى (٥) بِقِيَّةٌ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَدَمَ عَنْ مُقَاتِلِ بْنِ حِوَّاثٍ عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ عَنْ جَرِيرٍ (٦) .

وَهَذَا حَدِيثٌ مُفَسَّرٌ ، لِأَنَّ بَعْضَ مَنْ أَنْكَرَ الْمَسْحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ تَأَوَّلَ أَنَّ مَسْحَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْخُفَّيْنِ (٧) كَانَ قَبْلَ نَزُولِ الْمَائِدَةِ ، وَذَكَرَ

(١) فِي هـ وَ ك « أَوْ » .

(٢) فِي س « قَالَ حَدَّثَنَا » .

(٣) هَذَا فِي ح زِيَادَةٌ « بِذَلِكَ » وَهِيَ غَيْرُ جَيِّدَةٍ . وَرَوَايَةُ شَهْرِ هَذِهِ لِسَنَادِهَا صَعْبَةٌ . وَاقْدِ تَابِعَهُ عَلَيْهَا أَبُو زُرْعَةَ بْنُ عَمْرٍو وَبْنُ جَرِيرٍ عَنْ جَدِّهِ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ ، فَرَوَى أَبُو دَاوُدَ (١ : ٩٩) عَنْ أَبِي زُرْعَةَ : « أَنَّ جَرِيرًا بَالَ ثُمَّ تَوَضَّأَ فَمَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ » وَقَالَ : مَا يَعْنِي أَنَّ أَمْسَحَ وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْسَحُ قَالُوا : لِأَنَّهُ كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ نَزُولِ الْمَائِدَةِ ؟ قَالَ : مَا أَهْلَمْتُ إِلَّا بَعْدَ نَزُولِ الْمَائِدَةِ . وَرَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (١ : ١٦٩) وَصَحَّحَهُ وَوَالَفَهُ الذَّهَبِيُّ . وَتَقَدَّرَ الزَّيْلَعِيُّ فِي لُصْبِ الرَّايَةِ أَنَّ ابْنَ خُزَيْمَةَ رَوَاهُ أَيْضًا فِي صَحِيحِهِ .

(٤) كَلِمَةٌ « قَالَ » لَيْسَتْ فِي ح .

(٥) فِي ح « وَرَوَاهُ » .

(٦) رَوَايَةُ بَقِيَّةِ بْنِ الْوَلِيدِ رَوَاهَا الْبَيْهَقِيُّ (١ : ٢٧٣ - ٢٧٤) بِإِسْنَادَيْنِ عَشَةٍ ، وَقَالَ فِي أَوَّلِهَا : « حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَدَمَ » فَارْتَفَعَتْ شَبَهَةُ الْقَدْلَسِ فِي الرِّوَايَةِ .

(٧) قَوْلُهُ « عَلَى الْخُفَّيْنِ » لَيْسَ فِي ح .

جرير في حديثه أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين بعد نزول المائدة .

٧١

باب

المسح على الخفين للمسافر والمقيم

٩٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ سَعْدِ بْنِ مَسْرُوقٍ ^(١) عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ عَنْ عُمَرَ بْنِ مَيْمُونٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْجَدَلِيِّ عَنْ خُزَيْمَةَ ابْنِ ثَابِتٍ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ ؟ فَقَالَ : لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةٌ ، وَلِلْمَقِيمِ يَوْمٌ ^(٢) » .
وَذُكِرَ عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ أَنَّهُ صَحَّحَ حَدِيثَ خُزَيْمَةَ [بِنِ ثَابِتٍ ^(٣)] فِي الْمَسْحِ ^(٤) .

(١) سعيد هذا هو والد سفيان الثوري . والحديث رواه أحمد في المسند (٥ : ٢١٤)
(٢١٥) عن عبد الرحمن بن مهدي وأبي نعيم وعن عبد الرزاق كلاهما عن سفيان الثوري من أبيه ، ورواه ابن ماجه (١ : ١٠١) من طريق وكيع عن سفيان .
(٢) هكذا في ب وفي ج « للمسافر ثلاثة أيام ، وللمقيم يوما وليلة » وفي هـ و هـ « للمسافر ثلاث ، وللمقيم يوم » وفي نسخة عند هـ « للمسافر ثلاثا ، وللمقيم يوما » .
(٣) الزيادة من ج .
(٤) الجملة كلها لم تذكر في هـ و هـ وإثباتها هو الصواب .

وأبو عبد الله الجدلي اسمه : «عبد بن عبد» [ويقال : «عبد الرحمن بن عبد»^(١)].

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح^(٢).

وفي الباب عن علي ، وأبي بكر^(٣) ، وأبي هريرة ، وصفوان بن مسأل^(٤) ، وهوف بن مالك ، وابن مھر ، وجرير .

٩٦ - حدثنا هذا أبو الأخوص عن عامر بن أبي النجود عن زر^(٥) بن حبيش عن صفوان بن مسأل قال : «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا إذا كنا سفرًا أن لا نزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة ، ولكن من غائط وبول ونوم»^(٦).

= ويؤيده أن الزيلعي نقل في نصب الراية (١ : ٩٢) كلام الترمذي بعد الحديث على النص والترتيب المذكورين هنا إلى قوله «هذا حديث حسن صحيح» .

(١) الزيادة من س و ح .

والجمله كلها من أول قوله «وأبو عبد الله الجدلي» مؤخرة في ح عقب قوله «ولياليهن» في آخر حكاية قول الثوري ومن معه . وموضعها هنا أنسب ، وهو الثابت في ليل الزيلعي عن الترمذي كما قدمنا .

وأبو عبد الله الجدلي هذا ثقة ، وثقه أحمد وابن معين وابن حبان ، وتكلم فيه بعضهم بما لا يقدح في صحة روايته . و «الجدلي» بالميم والدال المهملة المفعولان .

(٢) في ح «هذا حديث خزيمة حديث حسن صحيح» .

(٣) في ح «وأبي بكر» وما هنا أصح ، وحديث أبي بكر رواه البيهقي (١ : ٢٧٦) و (٢٨١) ونسبه الزيلعي (١ : ٨٨) لابن خزيمة في صحيحه والطبراني في معجمه .

(٤) صفوان ذكر في ح مؤخرًا بعد جرير .

(٥) «زر» بكسر الزاي وتشديد الراء .

(٦) في ح «كان للنبي» .

(٧) الحديث نسبته ابن حجر في التلخيص (٥٨) إلى العافسي وأحمد والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان والدارقطني والبيهقي . ورواه أيضا الخطابي بإسناده في معالم =

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

وقد روى الحكم بن عتيبة^(١) وحماد عن إبراهيم النخعي^(٢) عن
أبي عبد الله الجدلي عن خزيمة بن ثابت . ولا يصح^(٣) .
قال علي بن المديني : قال يحيى [بن سعيد^(٤)] قال شعبة : لم يسمع
إبراهيم النخعي من^(٥) أبي عبد الله الجدلي حديث المسح^(٦) .
وقال زائدة عن منصور : كُفّا في حجرة إبراهيم التيمي ، ومعنا إبراهيم
النخعي ، فحدثنا إبراهيم التيمي عن عمرو بن ميمون عن أبي عبد الله الجدلي

= السنف (١ : ٦٠ - ٦٢) مطولا ، وشرحه شرحا جيدا ، وما قال هناك : « قوله :
لكن من غائط وبول : كلمة « لكن » - موضوع للاستدراك ، وذلك لأنه تقدمه اتى
واستثناء ، وهو قوله : كان يأمرنا أن لا نزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من
جنابة . ثم قال : لكن من بول وغائط وانوم . فاستدركه بلكن ليعلم أن الرخصة
إنما جاءت في هذا النوع من الأحداث دون الجنابة ، فإن المسافر الماسح على خفه إذا
أجنب كان عليه نزع الخف وغسل الرجل مع سائر البدن . وهذا كما نقول : ما جاء في
زيد لكن عمرو ، وما رأيت زيدا لكن خالدا » .

(١) « قتيبة » بضم العين المهملة ، وبإثاء المثناة الفوقية والباء الموحدة المفتوحين بينهما ياء
تحتية ساكنة . وفي ب « قتيبة » وهو خطأ وتحريف .

(٢) في ج « عن إبراهيم بن خالد » وهو خطأ غريب ، وإبراهيم النخعي هو : إبراهيم
ابن يزيد بن قيس بن الأسود ، وإبراهيم التيمي هو : إبراهيم بن يزيد بن شريك .

(٣) رواية إبراهيم النخعي رواها الطيالسي (رقم ١٢١٩) عن شعبة عن الحكم وحماد ،
ورواها أحمد بأسانيد متعددة (٥ : ٢١٣ - ٢١٥) وأبو داود (١ : ٦٠) والبيهقي
(١ : ٢٧٨) كلهم من طريق الحكم وحماد .

(٤) لزيادة من ب .

(٥) في ج و ه « عن » بدل « من » .

(٦) في التهذيب (١ : ١٧٨) : « قال أحمد عن حماد بن خالد عن شعبة : لم يسمع النخعي
من أبي عبد الله الجدلي حديث خزيمة بن ثابت في المسح . وفي الملل الكبير للترمذي :
سمع إبراهيم النخعي حديث أبي عبد الله الجدلي من إبراهيم التيمي ، والتيمي لم يسمعه
منه » .

عن خزيمة بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم في المسح على الخفين^(١) .
قال محمد [بن إسماعيل^(٢)] : أحسنُ شيء في هذا الباب حديث صفوان
بن عسال [المرادي^(٣)] .

قال أبو عيسى : وهو قول أكثر العلماء^(٤) من أصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم والتابعين ومن بعدهم من الفقهاء ، مثل : سفيان الثوري ، وابن
المبارك ، والشافعي ، وأحمد : وإسحاق : قالوا : بمسح المقيم يوماً وليلة ،
والمسافر ثلاثة أيام وليلة .

قال [أبو عيسى^(٥)] : وقد روي عن بعض أهل العلم : أنهم لم يؤقتوا
في المسح على الخفين ، وهو قول مالك بن أنس .
[قال أبو عيسى^(٦)] : [و^(٧)] التوقيت أصح .

(١) قصة زائدة بن قدامة عن منصور رواها البيهقي (٢ : ٢٧٧) من طريق شجاع بن
الوليد عن زائدة ، ولكن فيها : « كذا في حجرة إبراهيم النخعي ومعتا إبراهيم التيمي »
والأمر بينهما قريب . والحديث رواه أحمد أيضاً بإسنادين : عن أبي الصمد العمي ،
وعن سفيان الثوري ، كلاهما عن منصور عن التيمي .

(٢) الزيادة من ع و س .

(٣) الزيادة من ع وقد نقل البيهقي (٢ : ٢٧٦) والزيلعي (١ : ٨٨) عن الترمذي
في العلل الكبير قال : « سألت محمداً - يعني البخاري - قلت : وأي حديث عندك
أصح في التوقيت في المسح على الخفين ؟ قال : حديث صفوان بن عسال . وحديث ابن
أبي بكرة حسن » هذا لفظ البيهقي . ونقل الخطابي (١ : ٦٠) عن البخاري نحوه .

(٤) كذا في س . وفي ع « بعض العلماء » ، وفي هـ و « وهو
قول العلماء » .

(٥) الزيادة من ع .

(٦) الزيادة من س .

(٧) الزيادة من ع و هـ و « .

وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ أَيْضًا ^(١) مِنْ غَيْرِ حَدِيثِ
عَاصِمٍ ^(٢) .

٧٢

باب

[مَا جَاءَ ^(٣)] فِي الْمَسِيحِ عَلَى الْخَفِيِّينَ : أَعْلَاهُ وَأَسْفَلُهُ ^(٤)

٩٧ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ الدَّمَشَقِيُّ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا ثَوْرُ بْنُ
يَزِيدَ عَنْ رَحَاءَ بْنِ حَمِيْوَةَ عَنْ كَاتِبِ الْمَغِيرَةِ عَنْ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ : « أَنَّ
النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَسَحَ أَعْلَى الْخُفِّ وَأَسْفَلَهُ » .

(١) كلمة « أيضًا » لم تذكر في ح .
(٢) الزيادة من ب و ح . وقد أشار الترمذی بهذا إلى الرد على من زعم أن مدار هذا
الحديث على عاصم بن أبي النجود وادعى انفراجه به .
ونقل ابن حجر في التلخيص (ص ٥٨) عن ابن منده أنه تابع عاصمًا عليه عبد الوهاب
ابن بخت وإسماعيل بن أبي خالد وطاعة بن مصرف والتمال بن عمرو وعبد بن مسودة
وغيرهم . قال ابن حجر : « ومراحه أصل الحديث ، لأنه في الأصل طويل مشتمل على
التوبة ، والمرء مع من أحب ، وغير ذلك » ، ولكن حديث طلحة عند الطبرانی بإسناد
لا بأس به . وقد روى الطبرانی أيضًا حديث المسح من طريق عبد الكريم أبي أمية
عن حبيب بن أبي ثابت عن زر ، وعبد الكريم ضعيف ، ورواه البيهقي من طريق
أبي روق عن أبي الثريفة عن صفوان بن عسال .
والحديث ماثله سياقي في هذا الكتاب في (أبواب الدعوات) في « باب فضل التوبة
والاستغفار » (ج ٢ ص ٢٦٩ طبعة بولاق) و (ج ٤ ص ٢٦٩ من شرح البار كفوري)
وقد رواه الخطابي مطولاً أيضًا كما أشرنا إليه .

(٣) الزيادة من ح .

(٤) كذا في كل الأصره . قال الشارح : « أي أعلى كل واحد من الخفين وأسفله . وكان
لترمذی أن يقول : أعلاهما وأسفلهما ، أو يقره : على الخف أعلاه وأسفله » .

قال أبو عيسى : وهذا قول غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه
والقائمين [ومن بعدهم من الفقهاء ^(١)] وبه يقول مالك ، والشافعي ،
وإسحق ^(٢) .

وهذا حديث موقوف ، لم يسنده عن ثور بن يزيد غير الوليد بن مسلم .
[قال أبو عيسى ^(٣)] : وسألت أبا زرعة ومحمد [بن إسماعيل ^(٤)] عن
هذا الحديث ؟ فقالا : ليس بصحيح ، لأن ابن المبارك روى هذا عن ثور
عن رجاء [بن حيوة ^(٥)] قال : حدثت عن كاتب المغيرة : مرسل ^(٦) عن
النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يذكر فيه المغيرة ^(٧) .

(١) الزيادة من ع .

(٢) في س و ع زيادة « واحد » وهي زيادة غير جيدة ، لأن الترمذي سيفذكر في الباب
التالي أن أحمد ممن يقول بالمسح على ظاهر الخفين ، وكذلك نقل أبو داود في كتاب
(مسائل الإمام أحمد ص ٩) وهو كتاب ألفه أبو داود في مسائل سأل عنها شيخه أحمد
ابن حنبل وجمع فيه الأسئلة والإجابات عنها ، قال : « قال لأحمد بن حنبل المسح على أعلى
الخف وأسفله ؟ قال : أرجو أن يجزئه أعلى الخف ، قد روى فيه عن غير واحد » .
وظاهر صنيع الترمذي أن الشافعي ممن يقول بوجوب المسح على أعلى الخف وأسفله ،
وهو غير المعروف من مذهبه ، والمنصوص عليه في مختصر المزني (١ : ٥٠ - ٥١)
أنه إن مسح على باطن الخف وترك الظاهر أعاد ، وإن مسح الظاهر وترك الباطن
أجزأه . وكذلك قال النووي في المجموع (١ : ٥٢١) : « إن مذهبنا استحباب
مسح أسفله ، وإن الواجب أقل جزء من أعلاه » .

(٣) الزيادة من ع و س .

(٤) في نسخة عند ك « مرسل » وكلاهما صحيح .

(٥) الحديث رواه الشافعي (في مختصر المزني ١ : ٥٠) عن ابن أبي يحيى عن ثور بن يزيد ،
ورواه أبو داود (١ : ٦٤) وابن ماجه (١ : ١٠١) وابن الجارود (ص ٤٨)
والدارقطني (ص ٧١) والبيهقي (١ : ٢٩٠) كلهم من طريق الوليد بن مسلم عن
ثور بن يزيد . وقال أبو داود : « بلغني أنه لم يسمع ثور هذا الحديث من رجاء » .
وقال الدارقطني : « رواه ابن المبارك عن ثور قال : حدثت عن رجاء بن حيوة =

عن كاتب المغيرة . وكذلك نقل البيهقى عن الدارقطى . وقال ابن حجر فى التلخيص (ص ٥٨) : قال الأثرم عن أحمد : لأنه كان يضمه ويقول : ذكرته لعبد الرحمن ابن مهدي فقال عن ابن المبارك عن ثور : حدثت عن رجاء عن كاتب المغيرة ، ولم يذكر المغيرة . قال أحمد : وقد كان نعم بن حماد حدثني به عن ابن المبارك كما حدثني الوليد بن مسلم به عن ثور ، فقلت له : إنما يقول هذا الوليد ، فأما ابن المبارك فيقول : حدثت عن رجاء ، ولا يذكر المغيرة ؟ فقال لي نعم : هذا حديثي الذي أسأل عنه ، فأخرج إلى كتابه القديم بخط عتيق فإذا فيه ملحق بين السطرين بخط ليس بالقديم : عن المغيرة ، فأوقفته عليه وأخبرته أن هذه زيادة فى الإسناد لأصل لها ، فجعل يقول : الناس بعد ، وأنا أسمع : اضربوا على هذا الحديث .

فكلام أحمد وأبى داود والدارقطنى يدل على أن العلة أن ثورا لم يسمعه من رجاء ، وهو يناق ما نقله الترمذى هنا عن البخارى وأبى زرعة : أن العلة أن رجاء لم يسمعه من كاتب المغيرة . وأنا أظن أن الترمذى نسي فأخطأ فيما نقله عن البخارى وأبى زرعة . وهذه العلة التى أعل بها الحديث ليست هندية بعينى .

أولاً : لأن الوليد بن مسلم كان ثقة حافظاً متقناً ، فإن خالفه ابن المبارك فى هذه الرواية فإنما زاد أحدهما عن الآخر ، وزيادة الثقة مقبولة .

وثانياً : لأن الدارقطى والبيهقى روياه من طريق داود بن رشيد - وهو ثقة - ورشيد بالتصغير - : ثنا الوليد بن مسلم عن ثور بن يزيد ثنا رجاء بن حيوة ، فقد صرح ثور فى هذه الرواية بالسماع من رجاء .

وثالثاً : لأن الشافعى رواه عن إبراهيم بن أبى يحيى عن ثور كرواية الوليد عن ثور ، وإبراهيم بن أبى يحيى ضمه عامة المحدثين لأنه كان من أهل الأهواء ، بل رماه بعضهم بالكذب ، ولكن الشافعى تلميذه أعرف به . ففى التهذيب : قال الربيع : سمعت الشافعى يقول : كان إبراهيم بن أبى يحيى قدرباً . قيل للربيع : فما حمل الشافعى على أن روى عنه ؟ قال : كان يقول : لأن يخرى إبراهيم من بعد أحب إليه من أن يكذب ، وكان ثقة فى الحديث .

ونقل أيضاً عن الشافعى فى كتاب اختلاف الحديث أنه قال : ابن أبى يحيى أحفظ من الدراوردي .

وليس فى حديث ثور عن رجاء ما ينافى الروايات الأخرى الآتية فى المسح على ظاهر الخفين : لأن ثبوت المسح على أسفلهما زيادة ثقة ، ولأنها لا تدل على وجوب ذلك ، ولأننا الأموان جائزان ، والمسح على ظاهرهما فقط مجزئ ، وإن مسح أعلاهما وأسفلهما فقد أحسن .

٧٣

باب

[ما جاء^(١)] في المسح على الخفين : ظاهرهما^(٢)

٩٨ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ الْمَغيرةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ : « رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْسَحُ عَلَى الْخَفَيْنِ : عَلَى ظَاهِرِهِمَا » .

قال أبو عيسى : حديثُ المغيرة حديثٌ حسن^(٣) . وهو حديثُ عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن عروة عن المغيرة . ولا نَعْلَمُ أحداً يَذْكُرُهُ^(٤) عن عروة عن المغيرة « عَلَى ظَاهِرِهِمَا » غَيْرَهُ^(٥) .

== وكاتب التسمية هو « ورّاد » - بفتح الواو وتشديد الراء - أبو سعيد الخدري . وقد اشتهر بهذا اللقب حتى صار كالعلم عليه ، وقد صرح باسمه في رواية ابن ماجه في هذا الحديث .

(١) الزيادة من ع .

(٢) في ع « على ظاهر الخفين » .

(٣) في ن « حسن صحيح » ، وزيادة « صحيح » مخالفة لسائر الأصول الصحيحة ، ويؤيد ذلك أن النووي في المجموع (١ : ٥١٧) وابن العربي في شرح الترمذي (١ : ١٤٦) والمنذري فيما حكاه في عون المعبود (١ : ٦٣) والمجد بن تيمية في المنتقى (١ : ٢٣٢) من نيل الأوطار (: نقلوا عن الترمذي أنه قال : « حديث حسن » .

(٤) في ع « يذكره » .

(٥) الحديث رواه البخاري في التاريخ الأوسط فيما نقله عنه ابن حجر في التلخيص (ص ٩٥) ورواه أبو داود (١ : ٦٣) كلاهما عن محمد بن الصباح عن عبد الرحمن بن أبي الزناد -

وهو قولٌ غير واحد من أهل العلم ، وبه يقولُ سفيانُ الثوريُّ ، وأحمدُ .
قال محمدٌ : وكان مالكُ بنُ أنسٍ ^(١) [يُشِيرُ بِعَبْدِ الرَّحْمَنِ
ابن أبي الزناد ^(٢)]

= وعندهما كما عند الترمذی هنا : « عن عروة بن الزبير » . ورواه الطيالسي (رقم ٦٩٢) عن ابن أبي الزناد عن أبيه عن عروة بن المغيرة عن المغيرة بن شعبة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على ظاهر خفيه » ورواه البيهقي (١ : ٢٩٩) من طريق الطيالسي . فاختلفت الرواية على ابن أبي الزناد عن أبيه كما ترى : فقال بعضهم : « عن عروة ابن الزبير » وقال بعضهم : « عن عروة بن المغيرة » قال البيهقي بعد ذكر رواية الطيالسي : « كذا رواه أبو داود الطيالسي عن عبد الرحمن بن أبي الزناد ، وكذلك رواه إسماعيل ابن موسى عن ابن أبي الزناد . ورواه سليمان بن داود الهاشمي ومحمد بن الصباح وعلى ابن حجر عن ابن أبي الزناد عن أبيه عن عروة بن الزبير عن المغيرة » فإن كانت الروايتان عقوطين ، وإلا كانت إحداهما وهما والأخرى صوابا ، ولا ضرر في ذلك ، لأنه تردد بين روايتين ثقتين : عروة بن الزبير وعروة بن المغيرة .

(١) الزيادة من ع .

(٢) قوله « يشير بعبد الرحمن » أي يضعفه ويتكلم فيه . قال في التهذيب : « تكلم فيه مالك لروايته عن أبيه كتاب السبعة ، يعني الفقهاء ، وقال : أين كنا عن هذا !! » وكلام مالك فيه من كلام الأقران الذي نستخير الله في الإعراض عنه . قال الشافعي : « كان ابن أبي الزناد يكاد يجاوز القصد في ذم مذهب مالك » ، فهذا كما ترى ! ومع ذلك فإن موسى بن سلعة قال : « قدمت المدينة فأتيت مالك بن أنس ، فقلت له : إني قدمت لمالك لأسمع العلم وأسمع ممن تأمرني به ، فقال : عليك بابن أبي الزناد » . وهذا صنيع الرجال المنصفين . وقد ضعفه غير مالك أيضاً ، والحق أنه ثقة ولا حجة لمن ضعفه . قال أحمد : « أحاديثه صحاح » وقال ابن معين : « عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن الأعرج عن أبي هريرة حجة » وثقه العجلي والترمذی ، وصحح عدة من أحاديثه ، وقال في اللباس : « ثقة حافظ » . كل ذلك ثقافته من التهذيب . وكان على الترمذی لما بضعف حديثه أن يصحح هذا الحديث أيضاً ، فإن إسناده صحيح .

٧٤

باب

[مَا جَاءَ ^(١)] فِي الْمَسْحِ عَلَى الْجُورَيْنِ وَالتَّمْلِئِ

٩٩ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ وَعَمْرُو بْنُ غَيْلَانَ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ
عَنْ أَبِي قَيْسٍ ^(٢) عَنْ هُزَيْلٍ ^(٣) بْنِ شُرَحْبِيلَ عَنِ الْمَغيرةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ :
« تَوَضَّأَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَسَحَ عَلَى الْجُورَيْنِ وَالتَّمْلِئِ » ^(٤)
قَالَ أَبُو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ ^(٥) حَسَنٌ صَحِيحٌ ^(٦) .

(١) الزيادة من ع .
(٢) أبو قيس اسمه « عبد الرحمن بن مروان الأودي » وهو ثقة ثبت .
(٣) « هزيل » بضم الهاء وفتح الزاي ، وهو ثقة من كبار التابعين ، ويقال إنه أدرك الجاهلية .
(٤) الحديث رواه أبو داود (١ : ٦١ - ٦٢) والنسائي في روايته ابن الأثير ، وهو مذكور بحاشية النسخة المطبوعة (١ : ٣٢) وابن ماجه (١ : ١٠٢) كلهم من طريق وكيع عن الثوري . ورواه البيهقي (١ : ٢٨٣ - ٢٨٤) بإسنادين من طريق أبي حاتم عن الثوري . ونسبه الزيلعي في نصب الراية (١ : ٩٦) إلى صحيح ابن حبان .
(٥) في ع « حديث المغيرة أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الجورين :
حديث » الخ .

(٦) هكذا صحح الترمذي هذا الحديث ، وهو صحيحه غيره أيضا ، وهو الحق . وقد أعلاه بعضهم بما لا يدفع في صحته : فقال أبو داود : « كلُّ عبدٍ الرِّمَنِ بنِ مَهْدِيٍّ لَا يَحْدِثُ بِهَذَا الْحَدِيثِ ، لِأَنَّهُ الْمَعْرُوفُ مِنَ الْمَغيرةِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَسَحَ عَلَى الْخَفَيْنِ » وقال النسائي : « مَا نَعْلَمُ أَحَدًا تَابِعَ أَبَا قَيْسٍ عَلَى هَذِهِ الرَّوَايَةِ » ، والصحيح عن المغيرة أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين . ونقل البيهقي عن علي بن الحسين قال : « حديث المغيرة في المسح رواه عن المغيرة أهل المدينة وأهل الكوفة وأهل البصرة »

وهو قول غير واحد من أهل العلم . وبه يقول سفيان الثوري ، وابن المبارك ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحق ، قالوا : يمسح على الجوربين وإن لم تكن نعلين ^(١) ، إذا كانا مخيئين ^(٢) .

= ورواه هزيل بن شرحبيل عن المغيرة ، لأنه قال : ومسح على الجوربين ، وخالف الناس . ونقل البيهقي تضعيفه أيضا عن عبد الرحمن بن مهدي وأحمد وابن ميمون ومسلم بن الحجاج وغلا النووي غلوا شديدا ، فقال في المجموع (١ : ٥٠٠) بعد نقل ذلك : « وهؤلاء هم أعلام أئمة الحديث ، وإن كان الترمذي قال : حديث حسن ، فهؤلاء مقدمون عليه ، بل كل واحد من هؤلاء لو انفرد قدم على الترمذي باتفاق أهل المعرفة ! » .

وأيضاً الأمر كما قال هؤلاء الأئمة ، والصواب صريح الترمذي في تصحيح حديث الحديث ، وهو حديث آخر ، غير حديث المسح على الخفين . وقد روى الناس عن المغيرة أحاديث المسح في الوضوء ، فمنهم من يروي المسح على الخفين ، ومنهم من يروي المسح على العمامة ، ومنهم من يروي المسح على الجوربين . وأيضا شيء منها يخالف للآخر ، إذ هي أحاديث متعددة ، وروايات عن حوادث مختلفة ، والمغيرة يحب النبي صلى الله عليه وسلم نحو خمس سنين ، فمن المعقول أن يشهد من النبي وقائم متعددة في وصوته ويحكها ، فيصح بعض الرواة منه شيئا ، ويسمى غيره شيئا آخر ، وهذا واضح بديهي .

(١) كذا في س و ع ، ول ه و ك « يكن » بالياء ، وفي نسخة عند « يكونا » ونقل عن شرح الشيخ سراج أحمد أنه وقع في بعض النسخ : « وإن لم يكونا نعلين » وكل ذلك غير جيد في العبارة ، ما عدا الأخير ، والمراد واضح .

(٢) اشتراط أن يكونا مخيئين ليس عليه دليل أصلا . وقد ثبت المسح على الجوربين من غير قيد بوصف معين ، فيبقى على الأصل في جوازه على كل جوربين ، وقد اختلفوا في ذلك اختلافا كثيرا ، وأطال الشارح الكلام عليه هنا (١ : ١٠٠ - ١٠٤) ، وانظر المحلى لابن حزم (٢ : ٨٤ - ٨٧) وقد صح القول به عن كثير من الصحابة ، قال أبو داود : « مسح على الجوربين على بن أبي طالب ، وابن مسعود ، والبراء بن عازب ، وأنس بن مالك » وأبو أمامة ، وسهل بن سعد وعمر بن حريث . وروى ذلك عن عمر بن الخطاب ، وابن عباس .

وبما صح من ذلك عن أنس ما نقله ابن حزم : « من طريق الضحاك بن محمد عن الثوري حدثني طاعم الأحول قال : رأيت أنس بن مالك مسح على جوربيه . وعن =

[قال ^(١)] وفي الباب عن أبي موسى .

[قال أبو عيسى : سمعتُ صالح بن محمد الترمذی قال : سمعتُ أبا مقاتل السمرقندی يقول : دخلتُ على أبي حنيفة في مرضه الذي مات فيه ، فعدتُ بماء فتوضأ ، وعليه جوارسان ، فمسح عليهما ، ثم قال : فعلتُ اليوم شيئاً لم أكن أفعله : مسحتُ على الجوربين وهما غير مُنَعَلَيْن ^(٢)] .

== حماد بن سلمة عن ثابت البناني وعبيد الله بن أبي بكر بن أنس بن مالك قال جميعا : كان أنس بن مالك يمسح على الجوربين والخفين والعمامة . وهذا إسنادان صحيحان . ونقل الزيامي في نصب الراية (١ : ٩٧ - ٩٨) عن عبد الرزاق في مصنفه قال : « أخبرنا معمر عن قتادة عن أنس بن مالك : أنه كان يمسح على الجوربين » . وروى الدولابي في السكني والأسماء (١ : ١٨١) عن النسائي عن الفلاس قال : « أخبرني سهل بن زياد أبو زياد الطحان قال : حدثنا الأزرق بن قيس قال : رأيت أنس بن مالك أحدث غسل وجهه ويديه ، ومسح على جوربين من صوف ، فقلت : أتمسح عليهما ؟ فقال : إنهما خفان ولكنهما من صوف » . وهذا إسناد جيد . سهل بن زياد : ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال الذهبي : « ماضفوه » وأما قول الأزدي « منكر الحديث » : فإنه لا يقبل منه إفراده بالجرح ، لأنه غير ثقة ، والأزرق ابن قيس : تابعي ثقة مأمون . وهذا الأثر عن أنس يدل على أنه - وهو من أهل اللغة - يرى أن الجوربين يملآن عليهما اسم « الخفين » أيضا ، وأن المقصود من ذلك ما يستر الرجلين ، من غير نظر إلى ما يصنع منه : جلداً أو صوفاً أو غير ذلك .

(١) الزيادة من س و ع .

(٢) الزيادة من ع . ويظهر أنها زيادة نادرة لم تذكر إلا في القليل من نسخ الترمذی . ولم يطلع عليها الحافظ المزي ، ولا الحافظ ابن حجر ، لأنهما لم يترجما « صالح بن محمد الترمذی » ، وترجما أبا مقاتل السمرقندی « في السكني من التهذيب » ، ولم يذكر أنه منه شيئاً .

وترجما ابن حجر في لسان الميزان (٢ : ٢٢٢ - ٢٢٣) وسماه « حفص بن مسلم » وقال : « وله ذكر في المال التي في آخر الترمذی وأغفل المزي » ، والمرضع القبي أشار إليه هو في الترمذی (٢ : ٣٣٤ طبعة بولاق) فهذا يدل أيضا على أن ابن حجر لم يطلع على هذه الزيادة التي هنا ، وهي قائمة لا بأس بها .

٧٥

باب

ما جاء في المسح على العمامة^(١)

١٠٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَمْعَانَ الْقَطَّانُ عَنْ
 سُلَيْمَانَ النَّيْمِيِّ عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُرَزِيِّ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ ابْنِ الْمَغِيرَةِ بْنِ
 شُعْبَةَ^(٢) عَنْ أَبِيهِ قَالَ : « تَوَضَّأَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ
 وَالْعِمَامَةِ » . قَالَ بَكْرٌ : « وَقَدْ سَمِعْتُ^(٣) مِنْ ابْنِ الْمَغِيرَةِ .

(١) هذا هو الصواب الموافق لما في ع ونسخة مخطوطة عتيقة نقل عنها الشارح .
 وفي ب و ه و ك « في المسح على الجوربين والعمامة » ، وذكر « الجوربين » هنا
 لاموضم له ، ولم يذكر في حديث الباب .

(٢) ابن المغيرة بن شعبة في هذا الإسناد هو « حمزة » ، وللمغيرة ابنان : حمزة وعروة ،
 وكلاهما روى هذا الحديث ، ولكن رواية بكر المُرَزِيِّ لتمامي عن حمزة ، كما بين ذلك
 في رواية النسائي والبيهقي . ورواه مسلم (١ : ٩٠ - ٩١) عن محمد بن عبد الله
 ابن يزيد بن زريع عن حميد الطويل عن بكر المُرَزِيِّ عن عروة بن المغيرة عن
 أبيه . قال الذووي (٣ : ١٧١) : « قال الحافظ أبو علي النسائي : قال أبو مسعود
 الدمشقي : هكذا يقول مسلم في حديث ابن زريع عن يزيد بن زريع : عن عروة بن
 المغيرة ، وخاتمه الناس ، فقالوا فيه : حمزة بن المغيرة ، بدل عروة . وأما أبو الحسن
 الدارقطني فنسب الوهم فيه إلى محمد بن عبد الله بن زريع ، لا إلى مسلم . والظاهر أن
 رأى الدارقطني أرجح ، لأن النسائي رواه (١ : ٣٠) عن عمرو بن علي وحيد بن مسعدة
 عن يزيد بن زريع ، ورواه البيهقي (١ : ٦٠) من طريق حميد بن مسعدة أيضا
 و (١ : ٥٨) من طريق مسدد عن يزيد بن زريع ، وقالوا كلهم : « عن حمزة
 ابن المغيرة » ، فقالوا لمحمد بن عبد الله بن زريع .

(٣) في ع و ه و ك « سمعته » وهو موافق لرواية النسائي ، وما هنا
 موافق لرواية مسلم .

قال : وذكر محمد بن بشار في هذا الحديث في موضع آخر : أنه مسح على ناصيته وعمامة^(١) .

وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن المغيرة بن شعبه : ذكر بعضهم المسح على الناصية والعمامة ، ولم يذكر بعضهم « الناصية » .

وسمعت أحمد بن الحسن يقول : سمعت أحمد بن حنبل يقول : ما رأيت بمعنى مثل يحيى بن سعيد القطان .

[قال^(٢)] : وفي الباب عن عمرو بن أمية ، وسلمان ، وثوبان ، وأبي أمامة .

قال أبو عيسى : حديث المغيرة بن شعبه حديث حسن صحيح . وهو قول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، منهم : أبو بكر ، وعمر ، وأنس . وبه يقول الأوزاعي ، وأحمد ، وإسحاق ، قالوا : يمسح على العمامة .

وقال غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والقابضين : لا يمسح على العمامة إلا أن يمسح برأسه مع العمامة . وهو قول سفيان الثوري . ومالك بن أنس ، وابن المبارك ، والشافعي .

[قال أبو عيسى^(٣)] : وسمعت الجارود بن ماذي يقول : سمعت وكيع بن الجراح يقول : إن مسح على العمامة يجزئه للأثر^(٤) .

(١) رواية مسلم عن محمد بن بشار ومحمد بن حاتم كلاهما عن يحيى القطان لفظها : « نواضيا فمسح بناصرته وعلى العمامة وعلى الخفين » .

(٢) الزيادة من ع .

(٣) الزيادة من ع و س .

(٤) كلمة وكيع هذه ذكرت في س بين الحديثين (رقم ١٠١ و ١٠٢) وذكرت =

١٠١ - حَدَّثَنَا هنادٌ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنِ الْحَكَمِ
عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي كَيْلَى عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ عَنْ بِلَالٍ : « أَنَّ النَّبِيَّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَالْخِمَارِ ^(١) » .

١٠٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ [بْنُ سَعِيدٍ ^(٢)] حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ عَنْ

= ه و ك عتب حكاية قول من أجاز المسح على العمامة ، وقبل حكاية قول سفيان
الثوري ومن معه : وقد اخترنا مكانها هنا موافقه لما في ع .

(١) هذا حديث صحيح . رواه مسلم (١ : ٩١) من طريق أبي معاوية وعيسى بن يونس
وعلى بن مسهر كلاهما عن الأعمش ، ورواه النسائي (١ : ٢٩) من طريق أبي معاوية
وعبد الله بن غير كلاهما عن الأعمش ، ورواه ابن ماجه (١ : ١٠٢) من طريق عيسى
ابن يونس عن الأعمش ، ورواه البيهقي (١ : ٦١) من طريق أبي معاوية عن الأعمش ،
كلاهما قال : « عَنْ الْأَعْمَشِ عَنِ الْحَكَمِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ
عَنْ بِلَالٍ » .

قال النووي في شرح مسلم (٢ : ١٧٤) : « اعلم أن هذا الإسناد الذي ذكره
مسلم رحمه الله مما تكلم عليه الدارقطني في كتاب العلل ، وذكر الخلاف في طريقه ،
والخلاف عن الأعمش فيه ، وأن بِلَالاً سقط منه عند بعض الرواة واقتصر على كعب
ابن عُجْرَةَ ، وأن بعضهم عكسه فأسقط كعباً واقتصر على بِلَالٍ . وأن بعضهم زاد البراء
بين بِلَالٍ وابن أبي لَيْلَى ، وأكثر من رواه رَوَاهُ كلاً هـ و ك مسلم ، وقد رواه بعضهم
عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن بِلَالٍ » .

ورواية من ذكر في الإسناد « البراء بن عازب » بدل « كعب بن عُجْرَةَ » عند
النسائي من طريق زائدة وحفص بن غياث عن الأعمش ، ورواية من جملة « عن
عبد الرحمن بن أبي لَيْلَى عَنْ بِلَالٍ » عنده أيضاً من طريق وكيع عن شعبة عن الحكم .
والصحيح الراجح رواية أكثرين ، كما رواه الترمذي ومسلم . والحكم في هذا الإسناد
هو الحكم بن عتيبة .

[تنبيه] : في حاشية ب في آخر هذا الحديث أن في نسخة « والعمامة » ولم
ييس كاتبها إن كانت هذه الكلمة بدل « والخمار » أو زيادة في الحديث في بعض النسخ .
وعلى كل فإن هذه اللفظة لم أجدها في سائر الروايات من هذا الحديث .

(٢) الزيادة من ع و ه و ك .

عبد الرحمن بن إسحاق [هو القرشي ^(١)] عن أبي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر ^(٢) قال : « سألت جابر بن عبد الله عن المسح على الخفين ؟ فقال : السنة يا ابن أخي . » [قال ^(٣)] : وسألته عن المسح على العمامة ؟ فقال : أمس الشمر الماء ^(٤) .

٧٦

باب

ما جاء في الغسل من الجنابة

١٠٣ — حدثنا هناد حدثنا وكيع عن الأعمش عن سالم بن أبي الجعد

(١) الزيادة من ع . وهو : عبد الرحمن بن إسحاق بن عبد الله بن الحارث بن كنانة العامري القرشي ، وهو ثقة ، وثقه البخاري وابن معين وأبو داود وغيرهم .

(٢) أبو عبيدة بن محمد بن عمار هذا : اختلفوا فيه ، فبعضهم قال إنه هو « سلمة بن محمد ابن عمار » وخالفهم البخاري وغيره . وقال عبد الله بن أحمد في مسند أبيه (رقم ٧٠٣٨ ج ٢ ص ٢١٩) : « أبو عبيدة هذا اسمه محمد : ثقة ، وأخوه سلمة بن محمد بن عمار : لم يرو عنه إلا على بن زيد ولا نعلم خبره » . وأبو عبيدة وثقه أيضا ابن معين وغيره . (٣) الزيادة من ع .

(٤) « أمس » أمر من الفعل الرباعي ، يقال « أمسته الماء » . وما هنا هو الموافق لما في ع و س ونسخة بحاشية ه . وفي ه و ك : « مس الشعر » بحذف الهمزة في أوله وحذف كلمة « الماء » وهو أمر من « مس » فعل ثلاثي ، من بابي « فهم » و « رد » ولذلك تمدى لقول واحد فقط .

وهذا الحديث عن جابر لإسناده صحيح . ولم أجده من رواه غير الترمذي ، نعم ، روى مالك في الموطأ (١ : ٥٦) : « أنه بلغه : أن جابر بن عبد الله الأنصاري سئل =

عن كُرَيْبٍ عن ابن عباسٍ عن خالته مَيْمُونَةَ قَالَتْ: «وَضَعْتُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غُسْلًا»^(١)، فَاغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ: فَأَكْفَأَ الْإِنَاءَ بِشِمَالِهِ عَلَى يَمِينِهِ، فَغَسَلَ كَفَّيْهِ، ثُمَّ أَذَلَى يَدَهُ^(٢) فِي الْإِنَاءِ فَأَفَاضَ عَلَى فَرْجِهِ، ثُمَّ دَلَكَ بِيَدِهِ الْحَائِطَ، أَوْ الْأَرْضَ، ثُمَّ مَضَمَضَ وَأَسْتَنْشَقَ، وَغَسَلَ وَجْهَهُ وَذِرَاعَيْهِ، ثُمَّ أَفَاضَ^(٣) عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثًا^(٤)، ثُمَّ أَفَاضَ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ، ثُمَّ تَفَحَّحَ فَغَسَلَ رِجْلَيْهِ^(٥) .

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح .

وفي الباب عن أم سلمة ، وجابر ، وأبي سعيدٍ وجُبَيْرِ بنِ مُطْعِمٍ ، وأبي هريرة .

١٠٤ - حَدَّثَنَا أَبُو أُمَيَّةٌ عَنْ أَبِي عَمْرٍاءَ حَدَّثَنَا سَفِيَّانُ [بْنُ عُيَيْنَةَ^(١)] عَنْ

هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يغتسل من الجنابة بدأ فغسل يديه^(٢) قبل أن يدخلهما

عن المسح على العمامة؟ فقال: لا، حتى يمسح الشعر بالماء، ورواه محمد بن موطئه (ص ٧٠) بلفظ «حتى يمسح الشعر بالماء» .

[نفيه]: هذا الحديث ذكر في هـ و ك بعد كلمة وكيع بن الجراح، وختم الباب فيهما بالحديث (رقم ١٠١) حديث بلال .

(١) «الغسل» بضم الغين وإسكان السين: الماء الذي يغتسل به، كالأكل لما يؤكل، قاله في النهاية .

(٢) في نسخة بحاشية ب «يديه» .

(٣) في هـ و ك «فأفاس» . وفي نسخة بحاشية ب «ثم أفاض الماء» .

(٤) كلمة «ثلاثا» لم تذكر في ج .

(٥) الحديث رواه أحمد وأصحاب الكعب الدنة .

(٦) الزيادة من ج و ب .

(٧) في هـ و ك «بدأ يغسل يديه» .

الإناء، ثمَّ غَسَلَ^(١) فَرْجَهُ ، وَيَقْوِضُا وَمُضَوِّهُ لِلصَّلَاةِ ، ثُمَّ يُشْرِبُ^(٢) شَعْرَهُ الْمَاءَ ، ثُمَّ يَحْنِي عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ حَنِيَّاتٍ^(٣) .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .
وهو الذي اختاره أهل العلم في الغسل من الجنابة : أَنَّهُ يُتَوَضَّأُ وَمُضَوِّهُ لِلصَّلَاةِ ، ثُمَّ يُفْرِغُ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، ثُمَّ يُفِيضُ الْمَاءَ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ ، ثُمَّ يَغْسِلُ قَدَمَيْهِ .

والعمل على هذا عند أهل العلم . وقالوا : إنَّ أَنْفَاسَ الْجَنَابِ فِي الْمَاءِ وَلَمْ يَقْوِضْ أَجْزَأَهُ ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَاحِدًا وَإِسْحَاقَ .

٧٧

باب

هل تنقض المرأة شعرها عند الغسل ؟

١٠٥ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سَفِيَّانُ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مَوْسَى عَنْ .

(١) في هـ و ك « ثم يغسل » وما هنا في هذا الموضع وفي الموضع الذي قبله هو للوافق .
لإسائر الأصول ولنسخة خطية صحيحة نقل عنها الشارح .

(٢) بتشديد الراء المكسورة ، من التشريب ، ويجوز تخفيفها من إسكان الشين من الإشراب .
وقد جاء ذلك مفسراً عند مسلم (١ : ٩٩) من رواية أبي معاوية عن هشام بن عروة :
« ثم يأخذ الماء فيدخل أصابعه في أصول الشعر ، حتى إذا رأى أن قد استبرأ فحن على رأسه ثلاث حنات ، ثم أقام على سائر جسده ، ثم غسل رجليه » .

(٣) « حنا يحنو حنواً » و « حتى يحنى حنياً » وواوى ويأنى . قال في اللسان : « والياء أعلى »
وهو الرمي . « وثلاث حنات » : أي ثلاث غرف بيديه ، واحدهما حنية ، قاله في
النهاية واللسان . والحديث رواه أيضاً البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي .

[سعيد^(١)] المقبري عن عبد الله بن رافع عن أم سلمة قالت : « قلت : يا رسول الله ، إن امرأة أشد ضفر^(٢) رأسي ، أفأنقضه لغسل الجنابة ؟ قال : لا ، إنما يكفيك أن تمحن^(٣) على رأسك ثلاث حثيات من ماء ، ثم

(١) الزيادة من ع و س .

(٢) « ضفر » بفتح الصاد المعجمة وإسكان الفاء : إما مصدر ، وهو نسيج الشعر أو غيره ، والتضفير مثله . وإما أن يكون اسماً ، قال في اللسان : « ويقال للذؤابة ضفيرة » وكل خصلة من خصل شعر المرأة تضفر على حذتها ضفيرة ، وجمعها ضفائر . قال ابن سيده : والضفر كل خصلة من الشعر على حذتها » ثم قال : « والضفيرة كالضفر » .

ومن هذا يتبين خطأ القاضي أبي بكر بن العربي في قوله في شرح هذا الحرف : « يقرؤه الناس بإسكان الفاء » ، وإنما هو بفتحها ، لأنه مسكن مصدر ضفر رأسه يضره ضفراً ، وبالفتح هو الشئ المضمفور : « لأننا أثبتنا أن الحرف بالإسكان يكون بمعنى المصدر ، ويكون اسماً للمضمفور ، ومعنى الكلام يستقيم عليهما » .

وقال النووي في شرح مسلم (٤ : ١١) : « هو بفتح الصاد وإسكان الفاء » . هذا هو المشهور المعروف في رواية الحديث ، والمستفيض عند المحدثين والفقهاء وغيرهم ومعناه : أحكم قتل شعري . وقال الإمام ابن بري في الجزء الذي صنّفه في لحن الفقهاء من ذلك قولهم في حديث أم سلمة : أشد ضفر رأسي ، يقولونه بفتح الصاد وإسكان الفاء ، وصوابه يضم الصاد والفاء ، جمع ضفيرة ، كنفية وسفن . وهذه الذي أنكره رحمه الله ليس كما زعمه ، بل الصواب جواز الأمرين ، ولكل منهما معنى صحيح ، ولكن يرجح ما قدمناه لكونه المروي المسموع في الروايات الثابتة المتصلة » .

(٣) في ع و ه و ز « أن تمحن » بحذف النون على إعمال « أن » الناصية . على الجارة وما هنا صواب ، وله وجه في العربية ، وهو ثابت في بعض نسخ النسخ (١ : ٤٨) قال شارحه السندي : « وكأنه على إعمال أن ، تشبيهاً لها بما الصدرية » .

وقد ورد مثل ذلك في الحديث كثيراً ، قال العلامة ابن مالك في كتاب (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح طبع الهند من ١١٧٧ - ١١٨٨) : « وفي : قاموا قياماً حتى يروونه قد سجد لإشكال ، لأن حتى فيه معنى إلى أن ، والفعل مستقبل =

تفويضين^(١) عَلَى سَائِرِ جَسَدِكَ الْمَاءَ فَتَطْهَرِينَ^(٢) . أَوْ قَالَ : فَإِذَا أَنْتِ
قَدْ تَطَهَّرْتِ^(٣) .

قال أبو عيسى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .
وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ : أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا اغْتَسَلَتْ مِنَ الْجَنَابَةِ
فَلَمْ^(٤) تَنْقُصْ شَعْرَهَا أَنْ ذَلِكَ يُجْزئُهَا بَعْدَ أَنْ تُفِيضَ الْمَاءَ عَلَى رَأْسِهَا .

== بالنسبة إلى القيام ، فجعله أن يكون بلا نون ، لاستحقاقه النصب ، لكنه جاء على لغة
من يرفع الفعل بعد أن حملا على أختها ، كقراءة مجاهد ، لمن أراد أن يتم الرضاعة ،
بضم الميم ، وكقول الشاعر :
أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا مَنِ السَّلَامِ وَأَنْ لَا تَقْرَأَا أَحَدَا
وكقول الآخر :

أَبَى عَمَاءُ النَّاسِ أَنْ يَخْبِرُونَنِي بِنَاطِقَةِ خِرْسَاءٍ مِثْلَ مَا كُنَّا حَجَرُ
وَإِذَا جَازَ تَرَكَ لِعَمَالِهَا ظَاهِرَةً فَتَرَكَ لِعَمَالِهَا مَضْمَرَةً أَوَّلَ بِالْجَوَازِ . وَقَوْلُهُ : خَشِيتُ أَنْ
أُخْرِجَكُمْ فَنَمَشُونَ : عَلَى تَقْدِيرٍ : فَأَنْتُمْ تَمَشُونَ ، وَبِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى أَنْ أُخْرِجَكُمْ
وَتَرَكَ نَصْبَهُ عَلَى اللَّفْظِ الَّتِي ذَكَرْتُهَا ، فَيَكُونُ الْجَمْعُ بَيْنَ اللَّغَتَيْنِ فِي كَلَامٍ وَاحِدٍ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ
مَا زِيدَ قَائِمًا وَلَا عَمْرُو مُنْطَلِقًا ، فَيَجْمَعُ فِي كَلَامٍ وَاحِدٍ بَيْنَ اللَّفْظِ الْحِجَازِيَّةِ وَاللَّفْظِ التِّيمِيَّةِ .
وَقَدْ اجْتَمَعَ الْإِعْمَالُ وَالْإِعْمَالُ فِي الْبَيْتِ الْمَبْدُوءِ بِأَنْ تَقْرَأَ .
وَالْكَلَامُ عَلَى : فَيَعْمِيهِ وَهُوَ كَالْكَلَامِ عَلَى : فَنَمَشُونَ . وَفِي حَدِيثِ النَّارِ : فَإِذَا
وَجَدْتَهُمَا رَاقِدَيْنِ فَاقْعَتِ عَلَى رُءُوسِهِمَا حَتَّى يَسْتَيْقِظَا مَتَى اسْتَيْقِظَا ، وَهُوَ مِثْلُ : حَتَّى
يَرَوْهُ سَجْدًا .

وَبَيْتُ الْأَلْفِيَّةِ فِي ذَلِكَ مَشْهُورٌ :
وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلُ أَنْ حَمَلًا عَلَى مَا أَخْتَهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلًا
وَقَالَ الْأَشْمُونِيُّ فِي شَرْحِهِ : « ظَاهِرُ كَلَامِ الْمَصْنُفِ أَنَّ لِعَمَالِهَا مَقِيسٌ » . وَانْظُرْ
شَرْحَ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلَى الْمَفْصَلِ (٧ : ٩ وَ ١٥) .
(١) فِي هـ وَ هـ « ثُمَّ تَفِيضُ » بِحَذْفِ النَّونِ ، وَهِيَ ثَابِتَةٌ فِي ع وَ ب وَ تَقِلُّ السُّنْدِيُّ
لِإِبَاتِهَا فِي بَعْضِ نَسَخِ النَّسَائِيِّ ، وَقَالَ : « وَكَأَنَّهُ عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ » . وَالْوَجْهُ مَا حَكَيْنَا لَكَ
مِنْ قَبْلِ .

(٢) النَّونُ هُنَا ثَابِتَةٌ فِي كُلِّ الْأَصُولِ ، قَالَ الشَّارِحُ « أَيْ فَأَنْتِ تَطْهَرِينَ » وَلَا دَاعِيَ لِمِثْلِ ذَلِكَ
مِمَّنْ لِيَابَاتِ النَّونِ فِي كُلِّ مَائِلَةٍ .

(٣) الْحَدِيثُ رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ .

(٤) فِي ب « وَلَمْ » .

٧٨

باب

ما جاء أن تحت كل شجرة جنابة

١٠٦ - حدثنا نصر بن علي حدثنا الحرث بن وحيه قال حدثنا مالك بن دينار عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « تحت كل شجرة جنابة ، فاغسلوا الشجر وأنقروا البشر^(١) » .
[قال^(٢)] : وفي الباب عن علي ، وأنس .

قال أبو عيسى : حديث الحرث بن وحيه حديث غريب لا نعرفه إلا من حديثه .

وهو شيخ^(٣) ليس بذلك^(٤) . وقد روى عنه غير واحد من الأئمة .
وقد تفرد بهذا الحديث عن مالك بن دينار . ويقال « الحرث بن وحيه »
ويقال « ابن وجبة^(٥) » .

(١) في س « البهرة » وهو مخالف لسائر الأصول ، ولأكثر الروايات ، ولكنه يوافق رواية ابن ماجه (١ : ١٠٧) . والحديث رواه أيضا أبو داود (١ : ١٠٢) والبيهقي (١ : ١٢٥) .

(٢) الزيادة من س .

(٣) في س « وهو حديث » وهو خطأ مخالف لسائر الأصول ، ومخالف لما نقله العلماء في كتب الرجال وغيرها عن الترمذي .

(٤) في ك « بذلك » .

(٥) « وجيه » بكسر الجيم وبمدا ياء تحمية مشاة ، و « وجبة » بإسكان الجيم وفتح الباء =

٧٩

باب

[ما جاء ^(١)] في ^(٢) الوضوء بعد الغسل

١٠٧ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا شَرِيكَ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ
عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ لَا يَتَوَضَّأُ
بَعْدَ الْغُسْلِ ^(٣) » .

= الوحدة . والحديث هذا هو أبو محمد الراسي ، ليس له في الكتب الستة إلا هذا
الحديث . قال أبو داود : « الحديث بن وجيه حديثه منكر وهو ضعيف » . وقال ابن
حجر في التلخيص (من ٢٠٥) : « قال الدارقطني في العلل : إنما يروى هذا عن مالك
ابن دينار عن الحسن مرسلًا ، ورواه سعيد بن منصور عن هشيم عن يونس عن الحسن
قال : نبئت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم » فذكره . ورواه أبان العطار عن
قعدة عن الحسن عن أبي هريرة قوله وقال الشافعي : هذا الحديث ليس بثابت . وقال
البيهقي : أنكره أهل العلم بالحديث : البخاري وأبو داود وغيرهما » .

والحديث الصحيح في هذا الباب حديث علي الذي أشار إليه الترمذي ، رواه أبو داود
(١٠٣ : ١) وابن ماجه (١ : ١٠٧ - ١٠٨) عن علي قال : « إن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال : من ترك موضع شجرة من جنابة لم يغسلها فعل بها كذا
وكذا من النار . قال علي : فمن ثم عادت رأسي ، فمن ثم عادت رأسي فمن ثم
عادت رأسي : وكان يجز شعره رضى الله عنه » . قال ابن حجر في التلخيص : « لإسناده
صحيح ، فإنه من رواية عطاء بن السائب ، وقد سمع منه ماد بن سلمة قبل الاختلاط .
لكن قيل : إن الصواب وقفه على علي » . وهذا التعليل الأخير الذي أشار إليه ابن
حجر ليس بشيء ، وسياق الحديث ينافيه ، كما هو ظاهر .

(١) الزيادة من ح .

(٢) كلمة « في » سقطت من هـ و ك .

(٣) الحديث رواه أيضا أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه .

[قال أبو عيسى ^(١)] : هذا ^(٢) حديث حسن صحيح ^(٣) .

قل أبو عيسى : وهذا ^(٤) قول غير واحد من [أهل العلم] : ^(١) أصحاب
النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين : أن لا يتوضأ بعد الغسل ^(٥) .

٨٠

باب

ما جاء : إذا التقي الختانان وجب الغسل

١٠٨ - حدثنا أبو موسى محمد بن الأثنى حدثنا الوليد بن مسلم عن

الأوزاعي عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت : « إذا جاؤا

(١) الزيادة من ع .

(٢) في س د وهو .

(٣) في ه و ك لم يذكر كلام الترمذی علی الحديث . ونقل الشارح عن الشوكاني كلام
الترمذی هذا ثم قال : « ليس في النسخ الموجودة عندنا قول الترمذی » . وهذا
اختلاف قديم في النسخ ، قال الشوكاني (١ : ٣١٠) : « قال ابن سید الاس : إنها
تختلف نسخ الترمذی في تصحيحه ، وأخرجه البيهقي بأسانيده جيدة » .

[تنبيه] : كلام الترمذی علی الحديث مؤخر في ع إلى آخر الباب بعد حكاية
أقوال العلماء .

(٤) في ع د وهو .

(٥) الجملة كلها من أول قوله « قال أبو عيسى » سقطت من ك خطأ في الطبع فقط . لأن
الشارح تكلم عليها ، فقال : « بل لم يختلف فيه العلماء ، كما صرح به ابن العربي » .

الِخْتَانِ الْخَتَانِ [فَقَدْ ^(١)] وَجَبَ الْغُسْلُ ، فَعَمَلَتْهُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَغْتَسَلْنَا ^(٢) .

[قال ^(٣)] : وفي الباب عن أبي هريرة ، وعبد الله بن عمرو ، ورافع بن خديج .

(١) الزيادة من س فقط . وهي ثابتة أيضاً في رواية أحمد في المسند ، وفي رواية ابن ماجه وغيرهما .

(٢) هذا حديث صحيح ، ونقل ابن حجر في التلخيص (ص ٤٩) أنه صحيحه ابن حبان وابن القطان . وسيأتى تصحيح الترمذى لحديث عائشة بعد ذكر الإسناد الآخر له ، والظاهر أنه يريد صحة الحديث بالإسنادين ، وأنهما عنده صحيحان . والحديث من طريق الأوزاعي رواه الشافعى في اختلاف الحديث (المطبوع بهامش الأم ج ٧ ص ٩٠ - ٩١) : « أخبرنا الثقة عن الأوزاعي عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه ، أو عن يحيى بن سعيد عن القاسم عن عائشة » . ورواه المزنى في مختصره (المطبوع بهامش الأم ج ١ ص ٢٠ - ٢١) عن الشافعى : « أخبرنا الثقة هو الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة » . ثم رواه المزنى : « حدثنا موسى بن عاصم الدمشقى وغيره قالوا : حدثنا الوليد بن مسلم عن الأوزاعي في هذا الحديث مثله » . ورواه أيضاً أحمد في المسند (٦ : ١٦١) عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي ، كرواية الترمذى هنا ، ورواه ابن ماجه (١ : ١٠٩) عن علي بن محمد الطائفى وعبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقى ، كلاهما عن الوليد بن مسلم . وقال ابن حجر في التلخيص : « أهله البخارى بأن الأوزاعي أخطأ فيه ، ورواه غيره عن عبد الرحمن بن القاسم مرسلاً . واستدل على ذلك بأن أبا الزناد قال : سألت القاسم بن محمد : سمعت في هذا الباب شيئاً ؟ فقال : لا . وأجاب من صححه بأنه يحتمل أن يكون القاسم كان نسيه ثم تذكر فحدث به ابنه ، أو كان حدث به ابنه ثم نسي . ولا يخلو الجواب عن نظر » . والجواب صحيح ، لأن الأوزاعي إمام حجة ، ونسيان القاسم محتمل وقد تأيد حفظ الأوزاعي برواية غيره له ، والله أعلم .

وقوله : « إذا تجاوز الختان الختان » موقوف على عائشة في هذا الإسناد ، وسيأتى مرفوعاً في الإسناد بعده ، وجاء مرفوعاً بأسانيد أخرى صحاح ، فنشير إليها إن شاء الله .

(٣) الزيادة من ع و س .

١٠٩ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ عَنْ سَفْيَانَ^(١) عَنْ عَلِيٍّ بْنِ زَيْدٍ^(٢) عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : قَالَ النَّبِيُّ^(٣) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا جَاوَزَ الْخَتَانُ الْخَتَانَ وَجِبَ الْفُسْلُ »^(٤) .

(١) سفيان هنا هو الثوري ، والحديث رواه أيضاً سفيان بن عيينة عن علي بن زيد ، كما سنذكره .

(٢) علي بن زيد بن جدعان ، بضم الجيم وإسكان الدال وفتح العين المهملة ، وجدعان جده الأعلى ، واشتهر بالنسبة إليه ، وعليّ هذا ثقة ، تكلم فيه بعضهم بغير حجة .

(٣) في هـ و ك « رسول الله » .

(٤) الحديث رواه الشافعي في اختلاف الحديث (٧ : ٩٠) عن إسماعيل بن إبراهيم عن علي بن زيد بإسناده ، ورواه أيضاً فيه وفي الأم (١ : ٣١) عن سفيان بن عيينة عن علي بن زيد عن سعيد بن المسيب : « أن أبا موسى الأشعري سأل عائشة عن التقاء الختانين ! فقالت عائشة : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا التقى الختانان أو مس الختان الختان فقد وجب الفسل » . ورواه أحمد في المسند (٦ : ٤٧ و ٩٧ و ١١٢ و ١٣٥) من طريق علي بن زيد ، وفي بعض طرقه ذكر سؤال أبي موسى لعائشة . ورواه أيضاً أحمد (٦ : ١٢٣ و ٢٢٧ و ٢٠٩) بأسانيد من طريق حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن عبد الله بن رباح عن عبد العزيز بن النعمان عن عائشة مرفوعاً : « إذا التقى الختانان اغتسل » وفي الرواية الأخيرة « وجب الفسل » وهذه أسانيد ضعاف ، لأن عبد الله بن رباح تابعي ثقة جليل ، وعبد العزيز بن النعمان وثقة ابن حبان . وقال البخاري : « لا يعرف له سماع من عائشة » . وهذا غير جارح كما هو معروف والمعاصرة تكفي ، ومع ذلك فإن عبد الله بن رباح سمع الحديث من عائشة أيضاً ، فقد روى أحمد (٦ : ٢٦٥) من طريق قتادة عن عبد الله بن رباح : « أنه دخل على عائشة فقال : إني أريد أن أسألك عن شيء ، وإن استحيبك ؟ فقالت : سل ما بدا لك ، فإني أملك . فقلت : يا أبا المؤمنين ، ما يوجب الفسل ؟ فقالت : إذا اختلف الختانان وجبت الجثابة . فكان قتادة يتبع هذا الحديث : أن عائشة قالت : قد فعلت أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم فاغتسلنا . فلا أدري شيء في هذا الحديث ؟ أم كان قتادة يقوله ؟ » . يريد الراوي أن قتادة كان يذكر المرفوع بعد الموقوف ، وأنه لا يدري . أهو بالإسناد عن عبد الله بن رباح عن عائشة ؟ أم هو مرسل رواه قتادة ولم يذكر إسناده ؟ ! ويظهر من كل هذا أن عبد الله بن رباح سمع اللفظ موقوفاً من —

قال أبو عيسى : حديث عائشة حديث حسن صحيح .
 [قال ^(١)] : وقد روي هذا الحديث عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه : « إِذَا جَاوَزَ الْخِطَّانُ الْخِطَّانَ [فقد ^(٢)] وَجَبَ الْغُسْلُ » .
 وهو قول أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ^(٣) صلى الله عليه وسلم ، منهم : أبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلي ، وعائشة - : والفقهاء من التابعين ومن بعدهم ، مثل : سفيان الثوري ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق .
 قالوا : إِذَا تَلَقَّى الْخِطَّانُ الْخِطَّانَ وَجَبَ الْغُسْلُ .

٨١

باب

ما جاء : أَنَّ الْمَاءَ مِنَ الْمَاءِ ^(٤)

١١٠ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ أَخْبَرَنَا

عائشة ، وسمعه مرفوعاً من عبد العزيز عنها . وأما سؤال أبي موسى لعائشة فإنه ثابت في صحيح مسلم (١ : ١٠٦ - ١٠٧) من رواية أبي بردة بن أبي موسى عن أبيه ، وفيه قالت عائشة : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شِمْبَيْهِ الْأَرْبَعِ وَمَسَّ الْخِطَّانُ الْخِطَّانَ : فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ » .

(١) الزيادة من ع و ه و ك .

(٢) الزيادة من ع .

(٣) في ه و ك « رسول الله » .

(٤) قال الشارح : مقصود التبرمذي من عقد هذا الباب أن حديث « الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ » : =

يونس بن يزيد عن الزهري عن سهل بن سعد عن أبي بن كعب قال :
« إنما كان الماء من الماء رخصة في أول الإسلام ، ثم نهى عنها » .

١١١ - حدثنا أحمد بن منيع حدثنا [عبد الله^(١)] بن المبارك
أخبرنا معمر عن الزهري ، بهذا الإسناد مثله^(٢) .

منسوخ . وهذا الحديث أخرجه مسلم في صحيحه من حديث أبي سعيد الخدري قال :
« خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين إلى قباء ، حتى إذا كنا في
بني سالم وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم على باب عتيان ، فصرخ به ، فخرج يجر
لزاره ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أعجلنا الرجل . فقال عتيان : أرايت
الرجل يجعل عن امرأته ولم يمن ، ماذا عليه ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« إنما الماء من الماء » . والمراد بالماء الأول ماء القبل ، وبالثاني المني ، وفيه جناس
تام . اهـ .

(١) الزيادة من ع .

(٢) الحديث رواه أيضا أحمد (١١٥ : ١١٦) بأسانيد متعددة عن الزهري عن
سهل بن سعد ، ورواه ابن ماجه (١ : ١٠٩) من طريق الزهري أيضا ، ورواه
أحمد من طريق رشدين بن سعد ، وأبو داود (٩ : ٨٦) من طريق ابن وهب ،
كلاهما عن عمرو بن الحرث عن الزهري : « حدثني بعض من أروى عن سهل بن سعد
أن أبا حدثه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعلها رخصة للمؤمنين لقلّة ثيابهم ،
ثم لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها بعد ، يعني قولهم : الماء من الماء » .
هذا لفظ المسند . قال ابن حجر في التلخيص (ص ٤٩) : « وجزم موسى بن هرون
والدارقطني بأن الزهري لم يسمعه من سهل . وقال ابن خزيمة : هذا الرجل الذي لم
يسمه الزهري هو أبو حازم ، ثم ساقه من طريق أبي حازم عن سهل عن أبي :
« أن الفتيا التي كانوا يفتون أن الماء من الماء - كانت رخصة رخصها رسول الله
صلى الله عليه وسلم في بدء الإسلام ثم أمر بالاعتزال بعد » . وقد وقع في رواية لابن
خزيمة من طريق معمر عن الزهري : أخبرني سهل ، فهذا يدفع قول من جزم بأنه
لم يسمعه منه ، لكن قال ابن خزيمة : أهاب أن تكون هذه اللفظة غلطا من محمد
ابن جعفر الراوي له عن معمر . قلت : أحاديث أهل البصرة عن معمر يقع فيها الوهم ،
لكن في كتاب ابن شاهين من طريق معلى بن منصور عن ابن المبارك عن يونس عن =

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

وإنما كان الماء من الماء في أول الإسلام ، ثم تَسِيخَ بَعْدَ ذَلِكَ .

وهكذا رَوَى غيرُ واحدٍ من أصحاب النبي ^(١) صلى الله عليه وسلم ، منهم :

أَبِي بَنْ كَعْبٍ ، وَرَافِيعُ بْنُ خَدِيجٍ .

والعملُ على هذا عند كثر أهل العلم : عَلَى أَنَّهُ إِذَا جَامَعَ الرَّجُلُ

أَمْرَانَهُ فِي الْفَرْجِ وَجِبَ عَلَيْهِمَا الْغُسْلُ ، وَإِنْ لَمْ يُنْزِلَا .

== الزهري : حدثني سهل ، وكذا أخرجه يحيى بن مخلد في مسنده عن أبي كريب عن ابن المبارك . وقال ابن حبان : يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الزَّهْرِيُّ سَمِعَهُ مِنْ رَجُلٍ عَنْ سَهْلٍ ثُمَّ لَقِيَ سَهْلًا فَخَدَّثَهُ ، أَوْ سَمِعَهُ مِنْ سَهْلٍ ثُمَّ ثَبَتَهُ فِيهِ أَبُو حَازِمٍ . ورواه ابن أبي شيبة من طريق شعبة عن سيف بن وهب عن أبي حرب بن أبي الأسود عن عميرة بن يثرب عن أبي ابن كعب نحوه . والإسناد الأخير الذي رواه ابن أبي شيبة لإسناد حسن لا بأس به : سيف بن وهب التيمي أبو وهب البصري : ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال أبو عاصم : كان حسن الحديث ، وضمه يحيى بن سعيد والنسائي . وعميرة — بفتح الهمزة وكسر الميم — بن يثرب : ذكر البخاري في التاريخ الصغير (ص ٤٥) أنه كان قاضي عمر بن الخطاب ، وترجم له ابن سعد في الطبقات (ج ٧ ق ١ ص ١٠٨) وقال : « كان على قضاء البصرة بعد كعب بن صور الأزدي ، وكان معروفا قليل الحديث » . ومثل هذا أقل أحواله أن يكون مستورا مقبول الرواية ، لذهو من كبار التابعين . وقد جاء الحديث من طريق أخرى صحيحة عن سهل بن سعد ، فروى أبو داود (١ : ٨٦) : حدثنا محمد بن مهران البرار الرازي قال : ثنا مبشر الحلبي عن محمد أبي غسان عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال : حدثني أبي كعب : إن الفتيان التي كانوا يفتنون أن الماء من الماء — كانت رخصة رخصها رسول الله صلى الله عليه وسلم في بدء الإسلام ، ثم أمر بالاعتسال بعد . ورواه الدارمي (١ : ١٩٤) عن محمد بن مهران ، ورواه البيهقي (١ : ١٦٥ - ١٦٦) من طريق أبي داود ومن طريق موسى بن هرون عن محمد بن مهران ، ووصفه بأنه لإسناد موصول صحيح ، ونسبه الزيلعي في نصب الراية (١ : ٤٣) إلى ابن حبان في صحيحه .

(١) في هـ و ك « رسول الله » .

١١٢ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ عَنْ أَبِي الْجَحَافِ^(١)

عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : « إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ فِي الْإِحْتِلَامِ^(٢) » .
 قَالَ أَبُو عَيْسَى : سَمِعْتُ الْجَارُودَ يَقُولُ : سَمِعْتُ وَكِيعًا يَقُولُ : لَمْ يَجِدْ
 هَذَا الْحَدِيثَ إِلَّا عِنْدَ شَرِيكٍ .

[قَالَ أَبُو عَيْسَى^(٣)] : [وَ^(٤)] أَبُو الْجَحَافِ اسْمُهُ « دَاوُدُ بْنُ
 أَبِي عَوْفٍ » .

وَبُرُوقُ^(٥) عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ [قَالَ^(٦)] : حَدَّثَنَا أَبُو الْجَحَافِ
 وَكَانَ مَرَضِيًّا .

[قَالَ أَبُو عَيْسَى^(٧)] : وَفِي الْبَابِ^(٨) عَنْ عَثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ ، وَعَلِيِّ بْنِ
 أَبِي طَالِبٍ ، وَالزُّبَيْرِ ، وَطَلْحَةَ ، وَأَبِي أَيُّوبَ ، وَأَبِي سَعِيدٍ : عَنْ النَّبِيِّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [أَنَّهُ^(٩)] قَالَ : « الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ^(٩) » .

(١) « أبو الجحاف » بفتح الجيم ولشد بد الحاء المهملة وآخره فاء .

وإى حاشية ب أن فى بعض النسخ « أبى الحجان » وهو تصحيف سخيـف .

(٢) هذا رأى لابن عباس ، يتأول به الحديث ، ولعله لم يبلغه التفصيل الذى فى الأحاديث
 الأخرى ، كحديث أبى سعيد الذى نقلناه عن صحيح مسلم فى أول الباب ، فإنه صريح
 فى نفي هذا التأويل .

(٣) الزيادة من ب و ع .

(٤) الزيادة من هـ و ك .

(٥) قى هـ و ك « وروى » .

(٦) الزيادة من ع و هـ و ك .

(٧) الزيادة من ب و ع .

(٨) من هنا إلى آخر الباب مقدم فى هـ و ك قبل قوله « وأبو الجحاف » الخ .

(٩) لم يرد عنهم جميعا الحديث بهذا اللفظ ، وإنما أراد الترمذى أنهم رووا هذا المعنى =

أو ما يقاربه عن النبي صلى الله عليه وسلم : فروى البخارى في صحيحه (١ : ٣٣٨ - ٣٤٠ فتح) عن يحيى بن أبى كثير قال : « أخبرنى أبو سلمة أن عطاء بن يسار أخبره أنه سأل عثمان بن عفان ، فقال : أرأيت إذا جامع الرجل امرأته فلم يمن ؟ قال عثمان : يتوضأ كما يتوضأ للصلاة ويغسل ذكره . قال عثمان : سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم . فسألت عن ذلك على بن أبى طالب والزبير بن العوام وطلحة بن عبيد الله وأبى بن كعب فأمروه بذلك . قال يحيى : وأخبرنى أبو سلمة أن عروة بن الزبير أخبره أن أبا أيوب أخبره أنه سمع ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم روى البخارى عن يحيى عن هشام بن عروة قال : « أخبرنى أبى قال : أخبرنى أبو أيوب قال : أخبرنى أبى أن كعب بن كعب أنه قال : يا رسول الله ، إذا جامع الرجل المرأة فلم ينزل ؟ قال : يغسل مامس المرأة منه ثم يتوضأ ويغسل » . وروى أحمد في المسند (٥ : ١١٥) عن يحيى بن آدم عن زهير وعبد الله بن إدريس عن محمد بن إسحق : « عن يزيد بن أبى حبيب عن معمر بن أبى حبيبة عن عبيد بن رفاع بن رافع عن أبيه رفاع بن رافع وكان عقيباً بدرية ، قال : كنت عند عمر فقبل له : إن زيد بن ثابت يفتى الناس في المسجد يرأيه في الذى يجامع ولا ينزل ، فقال : اعجل به ، فأتى به فقال : يا عدو نفسه . أو قد بلغت أن تفتى الناس في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم يرأيك ؟ قال : ما فعلت ، ولكن حدثنى عمرو بن عثمان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال : أى عمرو معك ؟ قال : أبى بن كعب وأبو أيوب ورفاعة بن رافع . فالتفت لى : ما يقول هذا الفتى ؟ فقلت : كنا نفعله في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال : فسأتم عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : كنا نفعله على عهده فلم نقتل . قال : فجمع الناس ، وانفق الناس على أن الماء لا يكون إلا من الماء . : إلا رجلين على بن أبى طالب ، ومعاذ بن جبل ، قالوا : إذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل . قال : فقال على : يا أمير المؤمنين ، إن أعلم الناس بهذا أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأرسل إلى حفصة ، فقالت : لا أعلم لى . فأرسل إلى عائشة ، فقالت : إذا جاوز الختان الختان وجب الغسل . قال : فتعظم عمر ، يعنى تغيظ ، ثم قال : لا يبلغنى أن أحداً فعله ولا يغسل إلا أنه كنهه عقوبة » . ورواه عبد الله بن أحمد عن أبى بكر بن أبى شيبه عن عبد الأعلى بن عبد الأعلى عن ابن إسحق . ورواه الطحاوى في معاني الآثار (١ : ٣٥ - ٣٦) من طريق عبد الله بن إدريس وعبد الأعلى بن عبد الأعلى كلاهما عن ابن إسحق . ورواه أيضاً من طريق ابن لهيعة عن يزيد بن أبى حبيب ، ولكن =

= ذكر أن الذي حضر مجلس عمر هو عبيد بن رفاعه ، استدل به ابن حجر في الإصابة على أن عبيدا ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم . وأما أرجح أن هذا خطأ من بعض الرواة ، وأن الصواب ما ذكره ابن إسحاق أنه « عن عبيد بن رفاعه عن أبيه رفاعه » وروى الطحاوي أيضا نحو هذه القصة من طريق الليث بن سعد عن معمر بن أبي حبيبة عن عبيد الله بن عدي بن الحيار - بكسر الحاء المعجمة وتخفيف الياء التحتية -

وهذه أسانيد كلها صحاح : معمر بن أبي حبيبة : ثقة ، وثقه ابن معين وغيره . وعبيد بن رفاعه : مدني تابعي ثقة ، وذكره بعضهم في الصحابة . وعبيد الله بن عدي بن الحيار تابعي ثقة من كبار التابعين ، وذكره بعضهم في الصحابة أيضا . وابن إسحاق وابن لهيعة : ثقتان عندنا وعند كثير من أهل العلم بالحديث ، وليس في واحد منهما مطلق مقبول . وقد كان الخلاف في هذه المسئلة بين الصحابة كما ترى ، ثم استمر بين العلماء بعدهم إلى عصر المؤامرين من الأئمة ، حتى قال البخاري في صحيحه بعد الحديثين اللذين نقلنا عنه : « قال أبو عبد الله : الفصل أحوط ، وذلك الأخير ، لأننا بينا لاختلافهم » وكان البخاري يحيل بهذا إلى أنه لم يثبت عنده السج ، ولكنه يرى أن الفصل أحوط فقط . وقد شنع القاضي أبو بكر بن العربي في شرح الترمذي على البخاري ، زعما منه أن الإجماع انعقد على وجوب الفصل في ذلك ، فقال : « وانعقد الإجماع على وجوب الفصل بالتقاء الحنائين وإن لم يزل ، وما خالف في ذلك إلا داود ، ولا يبيأ به ، فإنه لولا الخلاف ما عرف ! ! ولما الأمر الصب خلاف البخاري في ذلك ، وحكمه أن الفصل مستحب ! ! وهو أحد أئمة الدين وأجل علماء المسابرين معرفة وعدلا ، وما بهذه المسئلة خفاء ، فإن الصحابة اختلفوا فيها ، ثم رجعوا عنها ، وانفقوا على وجوب الفصل بالتقاء الحنائين وإن لم يكن ليزال » .

ودعوى الإجماع لا ينفك عنها كثير من العلماء على غير وجهها ، ويشنعون بها على خصوصهم إذا أعوزتهم الحجة . وقد بينا خطئها وخطأها في كتابنا (نظام الطلاق في الإسلام) بيانا شافيا . والله الحمد .

والمجيب حقا أن الحافظ ابن حجر ينقل عن القاضي أبي بكر دعوى الإجماع في هذه المسئلة محتجا بكلامه ولا يتمفه ، في كتابه التلخيص الحبير (ص ٤٩) . ثم ينقل ذلك عنه ويرد عليه ردا جيدا في الفتح دفاعا عن البخاري ! ! والله الهادي إلى سواء السبيل . ولا عبرة بما قال القاضي أبو بكر بن العربي عن داود الظاهري ، فإن عداوته للظاهرية معروفة مشهورة ، ولا يقبل مثل هذا عند أهل العلم .

ومما يرد دعوى الإجماع أن الشافعي قال في اختلاف الحديث (٧ : ٩١) : « وحديث الماء من الماء : ثابت الإسناد ، وهو عندنا منسوخ بما حكيت ، فيجب =

٨٢

باب

[ما جاء^(١)] فيمن يستيقظ فيرى^(٢) بِلَلًا ، ولا^(٣) يذكُر احتلامًا

١١٣ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ خَالِدٍ الْخِطَّاطُ عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَرَ [هُوَ الْعُمَرِيُّ^(١)] عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُهَرَّجٍ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ

= الغسل من الماء ، ويجب إذا غيب الرجل ذكره في فرج المرأة حتى يورى حشفته ، ثم قال
« فبالغنا بعض أصحاب الحديث ، من أهل فاحيتنا وغيرهم ، فقالوا : لا يجب على الرجل
إذا بلغ من امرأته منشاء : الغسل ، حتى يأتي منه الماء الدافق ، واحتج بحديث
أبي كعب وغيره بما يوافقه ، وقال : أما قول عائشة : فعلته أنا ورسول الله فغسلنا
- : فقد يكون تطوعا منهما بالغسل ، ولم تقل إن النبي عليه السلام قال عليه الغسل .
قال الشافعي : فقلت له : الأغلب أن عائشة لا تقول إذا مس الختان الختان أو جاوز
الختان الختان فقد وجب الغسل ، وتقول فعلته أنا ورسول الله فغسلنا - : إلا خبراً
عن رسول الله بوجوب الغسل منه . قال : فيحتمل أن تكون لما رأيت النبي صلى الله
عليه وسلم اغتسل ورأته واجبا ولم تسمع من النبي صلى الله عليه وسلم لم يجابه ؟
فقلت : نعم . قال : فليس هذا خبراً عن النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قلت : الأغلب
أنه خبر عنه . »

إذن فقد كان الخلاف ثابتاً في المسئلة في عصر الشافعي ، وهيئات أن يثبت بعد ذلك
ادعاء الاجماع ، وقد انتشر العلماء في أقطار الأرض .

وأما النسخ فإنه ثابت بالأحاديث الصحاح التي ذكرناها وأشرنا إليها ، وحديث
عائشة قد ثبت من طرق صحيحة أنها روت مرفوعاً عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم تكن
هذه الطرق قد وصلت للشافعي ، فلذلك قال لناظره : « الأغلب أنه خبر عنه » .

(١) الزيادة من ع .

(٢) في هـ و ك « ويرى » .

(٣) في ع « ولم » .

عائشة قالت : « سئل رسول الله ^(١) صلى الله عليه وسلم عن الرجل يجرد البتل ولا يذ كر احتلاماً ؟ قال : يفتسل . وعن الرجل يرى ^(٢) أنه قد احتلم ولم يجرد باللاً ؟ قال ، لا غسل عليه . قالت أم سلمة : يا رسول الله ، هل على المرأة ترى ذلك غسل ؟ قال : نعم ، إن النساء شقائق الرجال ^(٣) » .

قال أبو عيسى : وإنما روى هذا الحديث عبد الله بن عمر عن عبيد الله بن عمر : حديث عائشة في الرجل يجرد البتل ولا يذ كر احتلاماً (وعبد الله [بن عمر] ^(٤) [ضعفه يحيى بن سعيد من قبل حفظه] في الحديث ^(٥) [ب] .

(١) في هـ و ك هـ التي .

(٢) في س « وعن الرجل أنه يرى » وزيادة « أنه » ليست جيدة ، ولا توجد في سائر الأصول ، ولا في الروايات الأخرى للحديث .

(٣) قال الخطابي في المسالم (١ : ٧٩) : « أي نظائرهم وأمثالهم في الخلق والطباع ، فكانهن شقائق من الرجال » .

والحديث رواه أحمد في المسند (٦ : ٢٥٦) عن حماد بن خالد ، ورواه أبو داود (١ : ٩٥ - ٩٦) عن قتيبة بن سعيد عن حماد بن خالد ، ولفظهما في آخره : وإنما النساء شقائق الرجال . ورواه الدارمي (١ : ١٩٥ : ١٩٦) عن يحيى بن موسى عن عبد الرزاق عن عبد الله العمري مختصراً . ورواه ابن ماجه (١ : ١١٠) عن أبي بكر بن أبي شيبة عن حماد بن خالد مختصراً أيضاً .

(٤) الزيادة من ع .

(٥) الزيادة من ع و هـ و ك . أما عبد الله وعبيد الله فهما ابنا عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب . وكلاهما من علماء المدينة ، عبيد الله : اسمه مضر ، وهو الأكبر في العلم والسن ، وهو أحد الفقهاء السبعة مات سنة ١٤٧ . وعبيد الله اسمه مكبر ، وهو أصغر من أخيه سناً ، وشاركه في كثير من شيوخه ، وروى عنه أيضاً . قال أحمد : « يروى عبد الله عن أخيه عبيد الله ، ولم يرو عبيد الله عن أخيه عبد الله شيئاً . كان عبد الله يسأل عن الحديث في حياة أخيه فيقول : أما وأبو عثمان حمي فلا » . ومات عبد الله سنة ١٧١ ، أو سنة ١٧٢ ، والحق أنه ثقة ، وإن كان في حفظه شيء . روى عثمان الدارمي عن ابن معين أنه قال فيه : « صالح ثقة » . فهذا إسناد صحيح .

وقال الشوكاني في نيل الأوطار (١ : ٢٨١) : « وقد تفرّد به المذكور - يريد العمري - عند من ذكره المصنف من المخرجين له ، ولم نجده عن غيره ، وهكذا زواه أحمد وابن أبي شعبة من طريقه ، فالحديث مملول بعلمين : الأول العمري المذكور ، والثانية التفرد وعدم المتابعات ، فنصر عن درجة الحسن والصحة » .

ولم يفعل الشوكاني شيئاً فيما قال ، فإن العمري أقلّ حاله أن يكون حديثه حسناً ، وأما زعم التعليل بالتفرد فإنه غير صواب ، لأن العبرة في ذلك بخلافه الراوى غير ممن الرواة ، ممن يكون مثله أو أوثق منه ، وهناك ينظر في الجمع أو الترجيح ، وأما الانفراد وحده فلا يس بملة . ومع ذلك فإن العمري لم يتفرد بأصل القصة ، وهي معروفة في الصحيحين وغيرهما من حديث أم سلمة : « جاءت أم سليم إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله ، إن الله لا يستحي من الحق ، فهل على المرأة من غسل إذا احتلست ؟ » الحديث (انظر صحيح مسلم ١ : ٩٨) وسيأتى في الترمذي برقم (١٢٢) ونحوه من حديث عائشة في مسلم أيضاً وأبي داود (١ : ٩٦ - ٩٧) ومن حديث أنس عند مسلم أيضاً .

وقد جاء ذلك من حديث أم سليم بنت ملحان ، وهي أم أنس بن مالك ، وهي التي سألت عن ذلك ، كما ثبت في أكثر الروايات : فروى أحمد في المسند (٦ : ٣٧٧) : « ثنا أبو المغيرة - أبو المغيرة هو عبد القدوس بن الحجاج الحولاني ، ووقع في المسند : المغيرة ، وهو خطأ من الناسخ أو المصحح ، فليس وشيوخ أحمد ولا في تلاميذ الأوزاعي من يسمى المغيرة - قال : ثنا الأوزاعي قال : حدثني إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة الأنصاري عن جدته أم سليم ، قالت : كانت مجاورة أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ، فكانت تدخل عليها ، فدخل النبي صلى الله عليه وسلم ، فقالت أم سليم : يا رسول الله ، أرايت إذا رأيت المرأة أن زوجها يجامعها في المنام ، أتغسل ؟ فقالت أم سلمة : تربت يداك يا أم سليم ، فضغت النساء عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت أم سليم : إن الله لا يستحي من الحق ، ولما إن سألت النبي صلى الله عليه وسلم عما أشكل علينا خير لنا من أن نكون منه على عماية ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : نعم يا أم سليم ، عليها الغسل إذا وجدت الماء . فقالت أم سلمة : يا رسول الله ، وهل للمرأة ماء ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : فأنى يشبهها ولدها ؟ ! هن شقائق الرجال . وهذا إسناد صحيح ، ولكن أعلاه الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد (١ : ٢٦٧ - ٢٦٨) فقال : « وهو في الصحيح باختصار ، وإسحق لم يسمع من أم سليم » . ثم وجدت أن الدارمي رواه في سننه (١ : ١٩٥) موصولاً ، وجعله من مسند أنس فقال : أخبرنا محمد بن كثير عن =

وهو قول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
والتابعين : إذا استيقظ الرجل فرأى بِلَّةً ^(١) أنه يغتسل . وهو قول
سفيان [الثوري ^(٢)] واحد .

وقال بعض أهل العلم من التابعين : إنما يجب عليه الغسل إذا كانت
البِلَّةُ بِلَّةً نُطْفَةً . وهو قول الشافعي وإسحاق .
وإذا رأى احتلاماً ولم يرَ بِلَّةً فلا يغتسل عليه عند عامة أهل العلم .

الأوزاعي عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس قال : دخلت على رسول الله
صلى الله عليه وسلم أم سليم ، وعنده أم سلمة ، فقالت : المرأة ترى في منامها ما يرى
الرجل ؟ فقالت أم سلمة : تربت يداك يا أم سليم ، فضحت النساء ! فقال النبي صلى الله
عليه وسلم منتصباً لأم سليم : بل أنت تربت يداك ، إن خبركن التي تسأل عما يعنينها ،
إذا رأت الماء فلتغتسل ، قالت أم سلمة : وللنساء ماء يا رسول الله ؟ قال : نعم ، فأين
يشبهن الولد ؟ ! إنما هن شقائق الرجال . وهذا إسناد موصول ، ومن العروف أن
أنس سمع هذه القصة من أمه أم سليم ، ورويت عنه مختصرة ، كما في صحيح مسلم
(١ : ٩٨) وغيره من طريق قتادة عن أنس ، ورويت عنه مطولة كما في رواية الدار
التي تقدمناها . وإسناد الدارمي لإسناد صحيح ، رجاله ثقات ، إلا شيخه محمد بن كثير فهو
الثفي الضعيف الدهق ، ضعفه أحمد وغيره ، ووثقه ابن معين وابن سعد وغيرهما ، وهذا
الإسناد بقوى رواية أحمد التي لم يذكر فيها أنس ، وبها يكون الحديث صحيحاً ثابتاً
عن أم سليم ، ويكون شاهداً قوياً لحديث عائشة من رواية العسري .

(١) « البلة » بكسر الباء وتشديد اللام : الندوة . وضبط في بعض الطبعات بفتح الباء ،
وهو الخن .

(٢) الزيادة من ع .

٨٣

باب

ما جاء في المني والمذي^(١)

١١٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو السَّوَّاقُ الْبَلْخِيُّ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ
يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ ع [قَالَ ^(٢)] : وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ غَيْلَانَ حَدَّثَنَا حُسَيْنُ
الْجُعْفِيُّ ^(٣) عَنْ زَائِدَةَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى
عَنْ عَلِيٍّ قَالَ : « سَأَلْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْمَذْيِ ؟ فَقَالَ : مِنْ
الْمَذْيِ الْوُضُوءُ ، وَمِنْ الْمَنِيِّ الْغُسْلُ » ^(٤) .

(١) قال ابن حجر في الفتح (١ : ٣٢٥) : « في المذي لغات : أفصحها بفتح الميم وسكون
الدال المعجمة وتخفيف الباء ، ثم بكسر الدال وتشديد الباء - أي يوزن : مذي - وهو
ماء أبيض رفيع لرج يخرج عند الملاعبة أو تذكر الجماع أو إرادته ، وقد لا يحس
بمخروجه » .

(٢) الزيادة من ع .

(٣) في ع « الحسين بن علي الجعفي » .

(٤) الحديث رواه أحمد عن خلف بن أبي جعفر الرازي وخاله الطحان (رقم ٦٦٢ ج ١ ص ٨٧)
وعن عبيدة بن حميد (رقم ٨٦٩ ص ١٠٩ - ١١٠) وعن إسحق بن إسماعيل عن
محمد بن فضيل (رقم ٨٩٠) وعن وهب بن بقية الواسطي عن خالد (رقم ٨٩١ ص ١١١)
وهن شيخان عن عبد العزيز بن مسلم (رقم ٨٩٣ ص ١١١ - ١١٢ ورقم ٩٢٢ ص
١٢١) كلهم عن يزيد بن أبي زياد . ورواه ابن ماجه (١ : ٩٤) عن أبي بكر بن
أبي شيبة عن هعيم عن يزيد .

[قال (١) : وفي الباب عن المقداد بن الأسود ، وأبي بن كعب (٢) .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح (٣) .

(١) الزيادة من ح و س .

(٢) حديث المقداد رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه ، وحديث أبي بن كعب قال الدارح :

« أخرجه ابن أبي شيبة وغيره » وقد وجدته أيضاً عند ابن ماجه (٩٤ : ١) .

وفي الباب أيضاً عن عبد الله بن سعد ، روى أحمد في المسند (٤ : ٣٤٢) :

« حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن معاوية ، يعني ابن صالح ، عن العلاء ، يعني ابن

الحرث ، عن حرام بن حكيم عن عمه عبد الله بن سعد : أنه سأل رسول الله صلى الله

عليه وسلم عما يوجب الغسل ؟ وعن الماء يكون بعد الماء ؟ وعن الصلاة في بيتي ؟

وعن الصلاة في المسجد ؟ وعن مؤاكلة الحائض ؟ فقال : لا والله لا يستحي من الحق ،

أما أنا فإذا فعلت كذا وكذا ، فذكر الغسل ، قال : أتوضأ وضوءي للصلاة : أغسل

فرجي ، ثم ذكر الغسل . وأما الماء يكون بعد الماء فذلك الذي ، وكل فعل يمدى ،

فأغسل من ذلك فرجي وأتوضأ . وأما الصلاة في المسجد والصلاة في بيتي فقد ترى

ما أقرب بيتي من المسجد ، ولأن أصلي في بيتي أحب إليّ من أن أصلي في المسجد ، إلا

أن تكون صلاة مكتوبة . وأما مؤاكلة الحائض فأكلها » . ورواه أيضاً ابن سعد

في الطبقات (ج ٧ ق ٢ ص ١٩٣) . وهذا إسناد صحيح . عبد الله بن سعد الأنصاري

صحابي معروف سكن دمشق . وابن أخيه حرام - بفتح الحاء وتخفيف الراء - بن حكيم :

ذكره ابن حبان في الثقات ، ووثقه لأسار قطنى ، وضعفه ابن حزم في المحلى في المسئلة

(رقم ٢٦٠) بغير مستند ، ووقع اسمه في بعض الروايات « حرام بن معاوية » فظنهما

البخاري رجلين ، قال الخطيب : « وهم البخاري في فصلة بين حرام بن حكيم وبين حرام

ابن معاوية ، لأنه رجل واحد ، اختلف على معاوية بن صالح في اسم أبيه » .

أقول : والاختلاف ليس على معاوية بن صالح ، بل هو على عبد الرحمن بن مهدي ،

لأن أحمد سماه في روايته عن ابن مهدي « حرام بن حكيم » وابن سعد سماه في روايته

عنه أيضاً « حرام بن معاوية » . والعلاء بن الحرث : ثقة معروف .

وهذا الحديث روى الترمذي قطعة منه في مؤاكلة الحائض (١ : ٢٨ - ٢٩ طبعة

بولاق و ١ : ١٢٥ شرح المباركفوري) وستأتي برقم (١٣٣) ورواه ابن ماجه

(١ : ١١٦) وروى ابن ماجه أيضاً قطعة منه في الصلاة في البيت (١ : ٢١٤ - ٢١٥)

كل ذلك من طريق عبد الرحمن بن مهدي . وروى أبو داود (١ : ٨٥) وابن الجارود

(س ١٤) قطعة منه في المذي ، من طريق عبد الله بن وهب عن معاوية بن صالح .

(٣) قال الشوكاني في أيل الأوطار (١ : ٢٧٥) : « في إسناد الحديث الذي صحيحه الترمذي =

وقد روى عن علي بن أبي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير

يزيد بن أبي زياد ، قال علي ويحيى : ضعيف لا يحتج به ، وقال ابن المبارك : ارم به ، وقال أبو حاتم الرازي : ضعيف الحديث ، كل أحاديثه موضوعة وباطلة . وقال البخاري : منكر الحديث ذاهب ، وقال النسائي : متروك الحديث ، وقال ابن حبان : صدوق إلا أنه لما كبر ساء حفظه وتغير ، وكان يلقن مالمقن ، ف وقعت المناكير في حديثه ، فسمع من سمع منه قبل التغير صحيح . والترمذي قد صحح حديث يزيد المذكور في مواضع هذا أحدها ، وفي حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم ، وفي حديث : إن العباس دخل على النبي صلى الله عليه وسلم مضطرباً ، وقد حسن أيضاً حديثه في حديث : أنها أدخلت العمرة في الحج . فعمل التصحيح والتحسين بمشاركة الأمور الخارجة عن نفس السند ، من اشتها التوثيق ونحو ذلك ، وإلا فيزيد ليس من رجال الحسن فكيف الصحيح ؟ ! وأيضاً : الحديث من رواية ابن أبي ليلى عن علي ، وقد قيل لأنه لم يسمع منه .

وقد أخطأ الشوكاني خطأ شديداً فيما قال ، فإن عبد الرحمن بن أبي ليلى سمع من علي ، كما صرح به ابن معين فيما نقله في التهذيب ، وأيضاً فإن في رواية أحمد في المسند (رقم ٨٩٠) التي أشرنا إليها فيما مضى : « عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : سمعت علياً رضي الله عنه يقول : « الحج . وابن أبي ليلى ولد قبل وفاة عمر بست سنين ، كما نقله ابن أبي حاتم في المراسيل بإسناده (ص ٤٧) وعمر قتل سنة ٢٣ فيكون ابن أبي ليلى ولد سنة ١٧ تقريباً . وعلى قتل سنة ٤٠ فكانت سن ابن أبي ليلى إذ ذاك نحو ٢٣ سنة . وأما ما نقله الشوكاني في الطعن في يزيد بن أبي زياد فإن أكثره لم نجده في كتب الرجال ، وأظن أنه اشتبه عليه الأمر فنقل كلام بعضهم في « يزيد بن زياد » ، ويقال : ابن أبي زياد القرشي الدمشقي ، وهو خطأ ، فإن الذي معنا « يزيد بن أبي زياد القرشي الهاشمي أبو عبد الله الكوفي » ويزيد هذا ضعفه بعضهم من قبل أنه شيعي ، ومن قبل أنه اختلط في آخر حياته ، والحق أنه ثقة ، قال ابن شاهين في الثقات : « قال أحمد ابن صالح المصري : يزيد بن أبي زياد ثقة ، ولا يعجبني قول من تكلم فيه » وقال ابن سعد في الطبقات (٦ : ٢٣٧) : « وكان ثقة في نفسه ، إلا أنه اختلط في آخر عمره فجاء بالعجائب » . ونقل الذهبي في الميزان عن شعبة أنه قال : « كان يزيد بن أبي زياد رفاطاً » . ونقل عنه أيضاً أنه قال : « ما بأبالي إذا كتبت عن يزيد بن أبي زياد أن لا أكتب عن أحد » وهذا نهاية التوثيق من شعبة ، وهو إمام الجرح والتعديل ، والثقة إذا خالف غيره نظراً في أمره ، ولم يخالف يزيد أحداً في هذا الحديث ، بل رواه غيره كروايته ، كما سيأتي ، فقد أصاب الترمذي في تصحيحه ، وأخطأ الشوكاني فيما صنع .

وَجْهٌ : « مِنْ الْمَذْيِ الْوُضُوءِ ، وَمِنْ الْمَذْيِ الْغُسْلُ » (١) .

(١) روى أحمد في المسند (رقم ٨٦٨ ج ١ ص ١٠٩) « ثنا عبيدة بن حميد التيمي أبو عبد الرحمن حدثني ركين عن حصين بن قبيصة عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال : كنت رجلاً مذاه ، فجلعت أغتسل في الشتاء حتى تشقق ظهري . قال : فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ، أو ذكر له ، قال : فقال : لا تفعل ، إذا رأيت المذي فاغسل ذكرك وتوضأ وضوءك للصلاة ، فإذا فضخت الماء فاغسل » وهذا إسناد صحيح . و « عبيدة » بفتح العين المهملة ، وفي آخره هاء . وأبوه « حميد » بالتصغير ، ووقع في المسند « عبيدة بن عبيد » وهو خطأ . و « الركين » بضم الراء وفتح الكاف وهو « ابن الربيع الفزاري » . و « حصين » بضم الحاء وفتح الصاد المهملتين . و « قبيصة » بفتح القاف . وقوله « فضخت » هو بالضاد والحاء المعجمتين : أي دفقت الماء ، والفضخ : الدفق .

وهذا الحديث رواه أيضاً أبو داود (١ : ٨٣ - ٨٤) عن قتيبة ، ورواه النسائي (١ : ٤١) عن قتيبة وعلي بن حجر ، كلاهما عن عبيدة بن حميد . ورواه الطيالسي (رقم ١٤٥) عن زائدة عن الركين بن الربيع . ورواه النسائي عن عبيدة بن سميد عن عبد الرحمن ، ورواه أيضاً عن إسحاق بن إبراهيم عن أبي الوليد ، كلاهما عن زائدة .

ورواه أحمد أيضاً (رقم ٨٤٧ ج ١ ص ١٠٧) عن أبي أحمد الزبيري عن رزام - بكسر الراء - بن سميد التيمي عن جواد التيمي عن يزيد بن شريك التيمي عن علي . وهو إسناد صحيح ، لأن جواد بن بشيد الوائلي - بن عبيد الله التيمي ثقة ، تكلم فيه بعضهم بالتشيع والإرجاء ، وهذا لا يؤثر في صدق روايته على التحقيق .

ورواه أحمد أيضاً (رقم ٨٥٦ ج ١ ص ١٠٨) عن أسود بن عامر عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن هاني بن هاني عن علي . وهو إسناد جيد أيضاً . هاني الهمداني ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال النسائي : « ليس به بأس » .

فائدة : ورد في الصحيحين وغيرها من حديث علي أنه أمر المقداد بن الأسود يسؤال النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، لاستحيائه أن يسأله بنفسه لكان فاطمة منه . وفي رواية للنسائي أنه أمر عمار بن ياسر بذلك . وقال الحافظ في الفتح (١ : ٣٢٦) « جمع ابن حبان بين هذا الاختلاف بأن علياً أمر عماراً أن يسأل ، ثم أمر المقداد بذلك ثم سأل نفسه . وهو جمع جيد إلا بالنسبة إلى آخره ، لكونه مغايراً لقوله إنه استحيا عن السؤال بنفسه لأجل فاطمة ، فيبين جملة على الحجاز بأن بعض الرواة أطلق أنه يسأل =

وهو قولُ عامةِ أهلِ العلمِ من ^(١) أصحابِ النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين
[ومن بَعْدَهُمْ ^(٢)] وبه يقولُ سفيانُ ، والشافعيُّ : وأحمدُ ، وإسحاقُ .

٨٤

باب

[ما جاء ^(٣)] في المَذْيِ يُصِيبُ الثَّوْبَ

١١٥ — حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ
عُبَيْدٍ، هُوَ ابْنُ السَّبَّاقِ ^(٣)، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَهْلِ بْنِ حَنْتِفٍ قَالَ : « كُنْتُ أَلْقَى
مَنْ الْمَذْيِ شِدَّةً وَعَفَاءً، فَكُنْتُ أَكْثَرُ مِنْهُ لِلْفُضْلِ. فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ
صلى الله عليه وسلم وَسَأَلْتُهُ عَنْهُ ؟ فَقَالَ : إِنَّمَا يُجْزِيكَ مِنْ ذَلِكَ الْوَضُوءُ .
فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، كَيْفَ بِمَا يُصِيبُ ثَوْبِي مِنْهُ ؟ قَالَ : يَكْفِيكَ أَنْ تَأْخُذَ

= لكونه الأمر بذلك ، وبهذا جزم الإسماعيلي ثم النووي . ويؤيد أنه أمر كلا من المقداد
وعمار بالسؤال عن ذلك : مارواه عبد الرزاق من طريق عائش بن أنس قال : تذاكر
على والمقداد وعمار المذْي ، فقال علي : لاني رجل مذاء ، فاسألا عن ذلك النبي
صلى الله عليه وسلم ، فسأله أحد الرجلين . وصحح ابن بشكوال أن الذي تولى السؤال عن
ذلك هو المقداد . وعلى هذا فنسبة عمار إلى أنه سأل عن ذلك محمولة على المجاز أيضاً .
لكونه قصده ، لكن تولى المقداد الخطاب دونه .

(١) في س « عن » بدل « من » وهو خطأ .

(٢) الزيادة من ع .

(٣) بفتح السين المهملة وتشديد الباء الموحدة .

كَفًّا مِنْ مَاءٍ فَتَنْضَحُ بِهِ ثَوْبَكَ حَيْثُ تَرَى ^(١) أَنَّهُ أَصَابَ مِنْهُ ^(٢) » .
 قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ^(٣) ، [و ^(٤)] لا نعرفه إلا من
 حديث محمد بن إسحاق في المذي مثل هذا ^(٥) .
 وقد اختلف أهل العلم في المذي يصيب الثوب . فقال بعضهم : لا يجزئ ^(٥)
 إلا الغسل ، وهو قول الشافعي ، وإسحاق . وقال بعضهم : يجزئه النضح .
 وقال أحمد : أرجو أن يجزئه النضح بالماء .

٨٥

باب *

[ما جاء ^(٣)] في المني يصيب الثوب

١١٦ - حَدَّثَنَا هَذَا أَبُو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم

(١) في س و ع « حتى » بدل « حيث » وهو خطأ ، وما هنا هو الصواب ، وهو
 الموافق لسائر الأصول ولجميع روايات الحديث التي سنشير إليها بعد . وقوله « ترى »
 بضم التاء بمعنى تظن ، وفتحها بمعنى تبصر .

(٢) رواه أحمد (٤٨٥ : ٣) والدارمي (١٨٤ : ١) وأبو داود (٨٤ : ١) (٨٥ -
 وابن ماجه (٩٤ : ١) وفي كل هذه الروايات - ماعدا الدارمي - صرح ابن إسحاق
 بسماحه من سعيد بن عبيد .

(٣) الزيادة من ع .

(٤) في ه و ه « ولا نعرف مثل هذا إلا عن حديث محمد بن إسحاق في المذي مثل هذا »
 وهو تكرار غير جيد .

(٥) في ع « لا يجزئه » .

* تنبيه : من أول هذا الباب وقعت لنا نسخة مخطوطة من الترمذی ، لا بأس بها =

عن همام بن الحرث قال : « ضاقت عائشة ضيقاً^(١) ، فأورثت له بمِلْحَفَةٍ صفراء ، فنَامَ فيها ، فاحتلم ، فاستَحْيَا أن يُرْسِلَ بها^(٢) وبها أُنْزِلَ الإِحْتِلَامُ ، فغمسها في الماء ، ثم أرسل بها ، فتالت عائشة : لِمَ أفسد علينا قلوبنا ؟ إنما كان يكفيه أن يفرُّكه بأصابعه . وربما فرَّكه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم بأصابعي^(٣) . »

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح^(٤) .

وهو قول غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم [والتابعين]^(٥) .

= وليست بالعنيفة ، ويغلب على الظن أنها مكتوبة بعد القرن العاشر ، وهي ناقصة كراسة واحدة في أواخر (أبواب الحج) وثلاث ورقات في آخر الكتاب . ويرمز إليها من الآن بحرف (به) .

(١) أي نزل بها وصار لها ضيقاً . وفي نسخة بهامش ك « ضاقت عائشة ضيقاً » وهو غير جيد إلا على تأويل ، لأن الفعل الثلاثي هنا يكون أيضاً بمعنى : طلبت منه الضيافة . والاستعمال الصحيح في مثل هذا أن يكون من الرباعي « أضاف » بالهمزة ، لأنهم يقولون « أضفته وضيافته » بالهمزة وبالتضعيف : أي أنزلته ضيقاً على وفريته ، وهذا الضيف هو عبد الله بن شهاب الحولاني ، فقد روى مسلم عنه (١ : ٩٤) أنه نزل على عائشة فاحتلم في ثوبه الخ . ولكن في رواية أبي داود (١ : ١٤٣) من طريق شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن همام بن الحرث « أنه كان عند عائشة فاحتلم الخ فإظهار أنهما حادثان .

(٢) في هـ و ك « أن يرسل إليها » : وفي ز « أن يرسلها إليها » وما هنا أصح .

(٣) سيأتي تخريجها في آخر الباب .

(٤) في غ « حديث عائشة في فركها إلى هذا حديث حسن صحيح » . وهذه الزيادة غير جيدة . وفي هامش ما يفيد أن في بعض النسخ هنا زيادة « وفي الباب من ابن عباس » .

(٥) الزيادة من ع .

وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ الْفُقَهَاءِ^(١) ، مِثْلُ سَفِيَّانَ [النُّوْرِيَّ ، وَالشَّافِعِيَّ]^(٢) ، وَاحِدٌ ،
وَأَسْحَقُ ، قَالُوا فِي الْمَنِيِّ بِصِيبِ التَّوْبِ : يَجْزِيهِ الْفَرْكُ وَلَئِنْ لَمْ يُغْسَلْ^(٣) .
وَهَكَذَا رَوَى عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ هَمَّامِ بْنِ الْحَرْثِ عَنْ عَائِشَةَ :
مِثْلَ رِوَايَةِ الْأَعْمَشِ .

وَرَوَى أَبُو مَعْشَرٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ .
وَحَدِيثُ الْأَعْمَشِ أَصَحُّ^(٤) .

(١) في هـ و هـ و هـ وهو قول غير واحد من الفقهاء « الخ » .

(٢) الزيادة من نسخة يه امش س .

(٣) في هـ و هـ و هـ « وإن لم يغسله » .

(٤) هكذا قال الترمذی ، وهو خطأ منه . فإن الحديث ثابت من رواية همام بن الحرث
من عائشة ، ومن رواية الأسود عن عائشة ، وأبو معشر : هو زياد بن كليب التميمي
الحنظلي الكوفي ، وهو ثقة ، قال ابن خبان : « كان من الحفاظ المتقنين » ومع ذلك
فإنه لم يتفرد برواية الحديث عن إبراهيم عن الأسود ، بل تابعه عليه غيره ، ومنهم
الأعمش نفسه كما سنرى ، فليس من الصواب ترجيح إحدى الروايتين على الأخرى ،
فإنهما - كلتيهما - روايتان صحيحتان .

والحديث رواه مسلم (١ : ٩٤) والنسائي (٩ : ٥٦) من طريق الأعمش
ومَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ هَمَّامِ بْنِ الْحَرْثِ عَنْ عَائِشَةَ . ورواه ابن ماجه (١ : ٩٠)
من طريق الأعمش عن إبراهيم عن همام . ورواه ابن الجارود (ص ٧١ - ٧٢) من
طريق مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ هَمَّامِ . ورواه أبو داود (١ : ١٤٣) والنسائي من
طريق شعبة بن الحكم عن إبراهيم عن همام . ورواه مسلم أيضا من طريق أبي معشر
عن إبراهيم عن علقمة والأسود ، كلاهما عن عائشة . ورواه أيضا من طريق أبي معشر
ومغيرة وواصل الأحمد ومَنْصُورٍ ، كلهم عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة .
ورواه النسائي وابن الجارود من طريق أبي معشر عن إبراهيم عن الأسود ، ورواه أيضا
النسائي وابن ماجه من طريق مغيرة عن إبراهيم عن الأسود ، ورواه أبو داود وابن
الجارود من طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم عن الأسود .

٨٦

[باب]

[غسل المني من الثوب] (١)

١١٧ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو معاوية (٢) عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ بْنِ مِهْرَانَ (٣) عَنْ سَلِيانَ بْنِ يَسَارٍ (٤) عَنْ عَائِشَةَ : « أَنَّهَا غَسَلَتْ مَنِئِيًّا مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » (٥) .
قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

[وفي الباب عن ابن عباس] (١) .

وحديث عائشة : « أَنَّهَا غَسَلَتْ مَنِئِيًّا مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

وقال أبو داود : « وافقه مغيرة وأبو معشر وواصل » يعني أنهم وافقوا حماد بن أبي سليمان في روايته عن إبراهيم عن الأسود . وهذه الروايات بعضها مطول وبعضها مختصر .

فهؤلاء : مغيرة وواصل الأحدب وحماد بن أبي سليمان والأعمش ومنصور . كلهم وافقوا أبا معشر على روايته أن الحديث رواه إبراهيم عن الأسود عن عائشة ، وهو عند بعضهم أيضاً عن إبراهيم عن همام عن عائشة . فالروايتان صحيحتان ثابتتان والمحدث الله .

(١) الزيادة من س و ع .

(٢) في نه « أبو عوانة » وهو خطأ .

(٣) « ومهران » بكسر الميم .

(٤) في ع « عن سليمان بن يسار » وهذه الزيادة غلط .

(٥) الحديث أخرجه الأئمة الستة .

عليه وسلم : « ليس بخالف لحديث الفرق ، لأنه وإن كان الفرق مجزئاً :
فقد يستحب للرجل أن لا يرى على ثوبه أثره . قال ابن عباس : المنى بمنزلة الخط ، فأمطه منك ولو بإذخرة (١) .

٨٧

باب

[ما جاء (٢)] في الجنب ينائم قبل أن يغتسل

- ١١٨ - حدثنا حدثنا أبو بكر بن عيَّاش عن الأعمش عن
أبي إسحق عن الأسود عن عائشة قالت : « كان رسول الله (٣) صلى الله
عليه وسلم ينائم وهو جنب (٤) [لا يمس ماء] .
١١٩ - حدثنا حدثنا وكيع عن سفيان عن أبي إسحق :
نحوه (٥) .

(١) الإطالة : الإزالة . و « الإذخرة » بكسر الهمزة وإسكان الذاو وكسر الحاء المعجمتين :
حشيش طيب الريح . وقد جمع الخطابي في معالم السنن (١ : ١١٥) بين الحديثين بذلك
أيضاً فقال : « هذا لا يخالف حديث الفرق ، وإنما هذا استحباب واستظهار بالنظافة
كما قد يصل الثوب من النظافة والخط ونحوه . والحديثان إذا أمكن استعمالهما لم يجز
أن يحمل على التناقض » .

(٢) الزيادة من ع .

(٣) في هـ و ك و هـ « كان النبي » .

(٤) الزيادة من ع و هـ و ك و هـ .

(٥) الحديث رواه الطيالسي (رقم ١٣٩٧) عن سفيان عن أبي إسحق . ورواه أحمد =

قال أبو عيسى : وهذا قولُ سعيد بن المسيَّب وغيره ^(١) .
وقد روى غير واحد عن الأسود عن عائشة عن النبي صلى الله عليه
وسلم : « أَنَّهُ كَانَ يَتَوَضَّأُ قَبْلَ أَنْ يَنَامَ » ^(٢) .
وهذا أصحُّ من حديث أبي إسحاق عن الأسود .
وقد روى عن أبي إسحاق هذا الحديث شُعْبَةُ والثَّوْرِيُّ وغير واحد .
وَيَرْوَنَ أَنَّ هَذَا غَلَطٌ ^(٣) من أبي إسحاق ^(٤) .

= (٦ : ٤٣) عن أبي بكر بن عياش عن الأعمش . ورواه أيضاً (٦ : ١٧١) عن
هشيم عن إسماعيل بن أبي خالد عن أبي إسحاق . ورواه أبو داود (١ : ٩٠) من
طريق الثوري عن أبي إسحاق . ورواه ابن ماجه (١ : ١٠٦) من طريق الأعمش
وأبي الأحوس والثوري ، كلهم عن أبي إسحاق .

(١) كلمة « وغيره » لم تذكر في ح وهي ثابتة في سائر الأصول .
(٢) رواه الطيالسي (رقم ١٣٨٤) عن شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن الأسود عن
عائشة قالت : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا كَانَ جَنِبًا فَأَرَادَ أَنْ يَنَامَ أَوْ بِأَكْلِ
تَوَضَّأَ » . ورواه البيهقي (١ : ٢٠٢) من طريق الطيالسي عن شعبة . ورواه مسلم
(١ : ٩٧) وأبو داود (١ : ٨٩) والنسائي (١ : ٥٠) من طرق عن شعبة .
وورد مثل ذلك من غير رواية الأسود عن عائشة عند البخاري ومسلم وغيرهما .
(٣) في س « ويرون هذا غلطاً » . وما في سائر الأصول هو الأصح ، لأنه موافق لما نقله
ابن حجر في التلخيص (ص ٥٢) عن الترمذي .

(٤) روى ابن أبي حاتم في العلل (رقم ١١٥ ج ١ ص ٤٩) عن أبيه قال : « سمعت
نصر بن علي يقول : قال أبي : قال شعبة : قد سمعت حديث أبي إسحاق أن النبي
صلى الله عليه وسلم كان ينام جنباً - : ولكنني أنفيه » . وقال أبو داود : « ثنا الحسن
بن علي الواسطي قال سمعت يزيد بن هرون يقول : هذا الحديث وهم ، يعني حديث أبي
إسحاق » . ونقل الحافظ في التلخيص عن أحمد أنه قال : « لأنه ليس بصحيح » ثم قال
الحافظ (ص ٥١) : « وأخرج مسلم الحديث دون قوله : ولم يمس ماء ، وكأنه
حذفها عمداً ، لأنه عللها في كتاب التمييز ، وقال عن أحمد بن صالح : لا يحمل أن يروى
هذا الحديث . وفي عال الأثرم : لو لم يخالف أبا إسحاق في هذا إلا لإبراهيم وحده
لكفي ، فكيف وقد وافقه عبد الرحمن بن الأسود ، وكذلك روى عروة وأبوسلمة =

عن عائشة . وقال ابن مفلح : أجمع المحدثون على أنه خطأ من أبي إسحق . كذا قال ،
وتساهل في نقل الإجماع ! فقد صححه البيهقي ، وقال : إن أبا إسحق قد بين سماعه من
الأسود في رواية عنه . وجمع بينهما ابن سريج على ما حكاه الحاكم عن أبي الوليد الفقيه
عنه . وقبل الدارقطني في الملل : يشبه أن يكون الخبران صحيحين ، قاله بعض أهل العلم .
ثم قال الحافظ (ص ٥٢) : « ويؤيده ما رواه هشيم عن عبد الملك عن عطاء عن
عائشة مثل رواية أبي إسحق عن الأسود ، وما رواه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما
عن ابن عمر : أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم : أينام أحدا وهو جنب ؟ قال : نعم ،
ويتوضأ إن شاء . وأصله في الصحيحين دون قوله إن شاء . »

هكذا قال العلماء في تظليل الحديث ، وأغرب القاضي أبو بكر بن العربي في شرح
الترمذي (١ : ١٨١ - ١٨٢) فزعم أن وجه الخطأ من أبي إسحق أنه اختصر
الحديث ، وتبعه في ذلك المباركفوري في شرحه أيضا (١ : ١١٥) والشوكاني في نيل
الأوطار (١ : ٢٧٣ - ٢٨٤) قال ابن العربي : « تفسير غلط أبي إسحق هو أن
هذا الحديث الذي رواه أبو إسحق ههنا مختصراً اقتطعه من حديث طويل ، فأخطأ
في اختصاره لإياه . ونص الحديث الطويل ما رواه أبو غسان : حدثنا زهير بن حرب حدثنا
أبو إسحق قال : أتيت الأسود بن يزيد ، وكان لي أخا وصديقا ، فقلت : يا أبا عمرو
حدثني ما حدثتك عائشة أم المؤمنين عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال
قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينام أول الليل ويحيي آخره . ثم إن كانت
له حاجة قضى حاجته ثم ينام قبل أن يمس ماء ، فإذا كان عند النداء الأول وثب ،
وربما قالت : قام ، فأفاض عليه الماء ، وما قالت اغتسل ، وأنا أعلم ما تريد ، وإن نام
جنباً توضأ وضوء الرجل للصلاة . فهذا الحديث الطويل فيه : وإن نام وهو جنب
توضأ وضوءه للصلاة ، فهذا يدل على أن قوله : فإن كانت له حاجة قضى حاجته ثم
ينام قبل أن يمس ماء - : أنه يحتمل أحد وجهين : إما أن يريد بالحاجة حاجة الإنسان
من البول والغائط ، فيقضيها ثم يستنجي ولا يمس ماء وينام ، فإن وطئ توضأ ، كما
في آخر الحديث ، ويحتمل أن يريد بالحاجة حاجة الوطئ ، وبهوله : ثم ينام ولا يمس ماء
يعني لا يغتسل ، ومتى لم يحمل الحديث على أحد هذين الوجهين تناقض أوله وآخره ،
فتوهم أبو إسحق أن الحاجة هي حاجة الوطئ ، فنقل الحديث على معنى ما فهم . »

والذي حاوله القاضي أبو بكر رحمه الله مقوض بشئ واحد ، وهو أن الرواية التي =

== وقعت له من هذا الحديث المطول محرفة ، فشبّه عليه ، ولم يتبين له تحريفها ، فتأول الخطأ على أبي إسحاق بما ترى .

والصواب في رواية الحديث ما رواه البيهقي (١ : ٢٠١ - ٢٠٢) من طريق يحيى بن يحيى وأحمد بن يونس وعمرو بن خالد ، ثلاثتهم عن زهير بن معاوية عن أبي إسحاق قال : « سألت الأسود بن يزيد ، وكان لي جاراً وصديقاً ، عما حدثته عائشة عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال قالت : كان ينام أول الليل ويحيى آخره ، ثم إن كانت له إلى أهله حاجة قضى حاجته ، ثم ينام قبل أن يمس ماء ، فإذا كان عند النداء الأول ، قالت : وثب ، فلا والله ما قالت قام ، وأخذ الماء ، ولا والله ما قالت اغتسل ، وأنا أعلم ما تريد ، وإن لم يكن له حاجة توضأ وضوء الرجل للصلاة ، ثم صلى الركعتين » .

ورواه أحمد (٦ : ١٠٢) من طريقين عن زهير بن عوف . ورواه الطيالسي (رقم ١٣٨٦) : « حدثنا شعبة عن أبي إسحاق قال : سمعت الأسود يقول : سألت عائشة عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالليل ؟ فقالت : كان ينام أول الليل ، فإذا كان السحر أوتر ، ثم يأتي فراشه ، فإن كان له حاجة إلى أهله ألم بهم ثم ينام ، فإذا سمع النداء ، وربما قالت الأذان ، وثب ، وما قالت قام ، فإن كان جنباً أفاض عليه الماء ، وما قالت اغتسل ، وإن لم يكن جنباً توضأ ثم خرج إلى الصلاة » . وقد حذف نخبة أيضاً أو الطيالسي كلمة « ولم يمس ماء » وهذا لا يؤثر في ثبوتها وصحتها .

قال البيهقي : « أخرجه مسلم في الصحيح عن يحيى بن يحيى وأحمد بن يونس دون نقوله : قبل أن يمس ماء - هو في صحيح مسلم (١ : ٢٠٥) - وذلك لأن الحفاظ طعنوا في هذه اللفظة ، وتوهموها مأخوذة عن غير الأسود ، وأن أبا إسحاق ربما دلس ، فأروها من تدليساته ، واحتجوا على ذلك برواية إبراهيم النخعي وعبد الرحمن بن الأسود عن الأسود بخلاف رواية أبي إسحاق » .

ثم قال البيهقي : « وحديث أبي إسحاق السبيعي صحيح من جهة الرواية ، وذلك أن أبا إسحاق بين سماعه من الأسود في رواية زهير بن معاوية عنه ، والمدلس إذا بين سماعه ممن روى عنه وكان ثقة : فلا وجه لرده » . ثم نقل عن أبي العباس بن سريج أنه جمع بين هذا الحديث وحديث عمر في إثبات الوضوء للجنب إذا أراد النوم : بأن عائشة إنما أرادت أنه كان لا يمس ماء للغسل ، وأن حديث عمر مفسر ذكر فيه ==

باب

[ما جاء ^(١) في الوضوء للجنب إذا أراد أن ينام]

١٢٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ أَبِي عُمَرَ عَنْ عُمَرَ : « أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَيَنَامُ أَحَدُنَا وَهُوَ جُنُبٌ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، إِذَا تَوَضَّأَ ^(٢) » .

= الوضوء . وتعقبه ابن الترمذي في الجوهر النقي بأن هذا الجمع مخالف لمذهب الشافعي ، لأن الوضوء عنده مستحب ، قال : « وكان يمكنه الجمع على وجه لا يخالف مذهب إمامه وهو : أن يحمل الأمر بالوضوء على الاستنجاب ، وقوله عليه السلام على الجواز ، فلا تعارض . ويؤيد ذلك ما ورد في صحيح ابن حبان عن عمر : أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم : أيَنَامُ أَحَدُنَا وَهُوَ جُنُبٌ ؟ فقال : نعم ويتوضأ إن شاء » .

وهذا الجمع هو الصواب ، وإليه ذهب ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث (ص ٣٠٦) قال : « إن هذا كله جائز : فمن شاء أن يتوضأ وضوءه للصلاة بعد الجماع ثم ينام ، ومن شاء غسل يده وذكره ونام ، ومن شاء نام من غير أن يغسل ماء ، غير أن الوضوء أفضل . وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل هذا مرة ليدل على الفضيلة ، وهذا مرة ليدل على الرخصة ، ويستعمل الناس ذلك ، فمن أحب أن يأخذ بالأفضل أخذ ، ومن أحب أن يأخذ بالرخصة أخذ » .

والروايات التي ذكرناها في حديث أبي إسحاق تدل على صحته كما قال البيهقي ، لأنه ذكر ألفاظ الحديث وثبت منها ، ولم يستعمل في بعضها الرواية بالمعنى ، ثم هو قد صرح بالسماع من الأسود في رواية زهير وشعبة عنه ، وتابعه على روايته هشيم بن عبد الملك عن عطاء عن عائشة كما نقل ابن حجر ، فارتفعت شبهة الخلط ، وصح الحديثان جميعاً : بالوضوء وبتركه ، وأن الأمر على التخيير ، والوضوء أفضل .

(١) الزيادة من ع .

(٢) الحديث رواه أحمد وأصحاب الكتب الستة . وقد قلنا في الباب السابق عن ابن حجر =

قال: وفي الباب عن عمار، وعائشة، وجابر، وأبي سعيد، وأمّ سلمة .
قال أبو عيسى: حديث عمر أحسن شيء في هذا الباب وأصح .
وهو قول غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين ،
وبه يقول سفيان الثوري ، وابن المبارك ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ،
قالوا: إذا أراد الجنب أن ينام توضأ قبل أن ينام .

٨٩

باب

ما جاء في مصافحة الجنب

١٢١ - حدثنا إسحاق بن منصور حدثنا يحيى بن سعيد القطان
حدثنا حميد الطويل عن بكر بن عبد الله المزني عن أبي رافع عن أبي هريرة:
« أن النبي صلى الله عليه وسلم لقيه وهو جنب ، قال: [فَانْبَجَسْتُ أَي (١)]

== في التلخيص أنه نقل هذا الحديث عن ابن عمر بزيادة « إن شاء » في آخره ، ونسبه
لصحيح ابن خزيمة وابن حبان ، ونقلنا عن ابن الترمذي في الجوهر النقي أنه نقله عن
عمر بهذه الزيادة ونسبه لصحيح ابن حبان . والذي أظنه أن الرواية عند ابن خزيمة
وابن حبان بهذه الزيادة إنما هي من حديث عمر ، وأن ما في التلخيص خطأ من النسخ
أو الطبع ، بل هذا هو المرجح عندي ، لأن الحديث معروف أنه حديث عمر ، وإن
جاء في بعض الأسانيد ما يفهم منه أنه من حديث ابن عمر ، وانظر فتح الباري (١)
٣٣٥ - ٣٣٦ .

(١) الزيادة من ع . وإنما رجعنا لإبانتها في الأصل لأن الحافظ ذكر في الفتح =

فَانْتَحَسْتُ ، فَاغْتَسَلْتُ ثُمَّ جِئْتُ بِهِ ، فَقَالَ : أَيْنَ كُنْتَ ؟ أَوْ : أَيْنَ ذَهَبْتَ ؟
 قُلْتُ : إِنِّي كُنْتُ جُنُبًا . قَالَ : إِنَّ الْمُسْلِمَ ^(١) لَا يَنْجُسُ .
 قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ حُدَيْفَةَ ، [وَابْنِ عَبَّاسٍ ^(٢)] .
 قَالَ أَبُو عِيسَى : [وَ ^(٣)] حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ [أَنَّهُ لَقِيَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ جُنُبٌ] : حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .
 وَقَدْ رَخَّصَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي مَصَاحِفَةِ الْجُنُبِ ، وَلَمْ يَرَوْا
 بِعَرَقِ الْجُنُبِ وَالْحَائِضِ بَأْسًا .
 [وَمَعْنَى قَوْلِهِ « فَاغْتَسَلْتُ » يَعْنِي : تَذَخَّرْتُ عَنْهُ ^(٤)] .

= (١ : ٣٣٣ - ٣٣٤) أَنَّهُ ثَبِتَ فِي رِوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ أَنَّهُ بِلَفْظِ « فَاغْتَسَلْتُ » بِالنُّونِ ثُمَّ
 الْبَاءِ لِلْوَحْدَةِ ثُمَّ الْجِيمِ ، وَلَأَنَّ الْقَاضِي أَبَا بَكْرٍ بْنَ الْعَرَبِيِّ شَرَحَهَا فَقَالَ : « وَقَوْلُهُ : فَاغْتَسَلْتُ
 بِالنُّونِ ثُمَّ الْبَاءِ الْمَعْجَمَةُ بِوَاحِدَةٍ ، بِمَعْنَى ائْتَمَعْتُ مِنْهُ ، مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : فَاغْتَسَلْتُ مِنْهُ
 اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ، أَيْ تَفَجَّرَتْ وَانْدَفَعَتْ » .

وَهَذِهِ الْكَلِمَةُ اخْتَلَفَتْ أَلْفَظُهَا فِي رِوَايَاتِ هَذَا الْحَدِيثِ ، وَمَعْنَاهَا مُتَقَارِبٌ : فَقِي
 رِوَايَةِ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ « فَاغْتَسَلْتُ » بِالنُّونِ ثُمَّ الْحَاءِ الْمَعْجَمَةُ ثُمَّ النُّونِ ، وَالْمَعْنَى : مَضَى
 عَنْهُ مُسْتَخْفِيًا . وَلِذَلِكَ وَصَفَ الشَّيْطَانُ بِالْحُنَاسِ . وَفِي أُخْرَى عَنْهُ « فَاغْتَسَلْتُ »
 وَفِي أُخْرَى أَيْضًا « فَاغْتَسَلْتُ » بِنُونٍ ثُمَّ تَاءٍ مُثَنًى فَوْقِيَّةً ثُمَّ جِيمٍ ، أَيْ ائْتَمَعْتُ نَفْسِي انْجِسًا
 بِالإِضَافَةِ إِلَى طَهَارَتِهِ وَجَلَالَتِهِ . وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ (١ : ٩٢) « فَاغْتَسَلْتُ » بِالْحَاءِ
 الْمَعْجَمَةِ ثُمَّ التَّاءِ الْمُثَنَّى ثُمَّ النُّونِ ثُمَّ السِّينِ . وَالْمَعْنَى : تَأَخَّرْتُ وَتَوَارَيْتُ .

(١) فِي هـ و هـ و هـ « إِنَّ الْمُؤْمِنَ » ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِرِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ
 (١ : ٣٣٣ - ٣٣٤) وَمُسْلِمَ (١ : ١١١) . وَالْحَدِيثُ رَوَاهُ أَيْضًا أَبُو دَاوُدَ
 وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ .

(٢) الزِّيَادَةُ مِنْ ع وَنَسَخَ بِهَا ش .

(٣) الزِّيَادَةُ مِنْ ع .

(٤) الزِّيَادَةُ مِنْ ت و ع ، وَلَكِنْ الْجُمْلَةُ كُلُّهَا مُقَدِّمَةٌ فِي ع عَقِبَ قَوْلِهِ « حَدِيثٌ
 حَسَنٌ صَحِيحٌ » .

٩٠

باب

ما جاء في المرأة تَرَى في المنام مِثْلَ^(١) ما يَرَى الرَّجُلُ

١٢٢ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ : « جَاءَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ بِبِنْتٍ^(٢) وَمَلْحَانِ^(٣) إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ ، فَهَلِ^(٤) عَلَى الْمَرْأَةِ - تَغْنِي غُسْلًا^(٥) - إِذَا هِيَ رَأَتْ فِي النَّامِ مِثْلَ مَا يَرَى الرَّجُلُ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، إِذَا هِيَ رَأَتْ الْمَاءَ فَلْتُغْتَسِلْ . قَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ : قُلْتُ لَهَا : فَضَحَّتِ النِّسَاءُ يَا أُمُّ سُلَيْمٍ^(٦) ! ! » .

(١) كلمة « مثل » لم تذكر في نسخة .

(٢) في نسخة « و » و « ابنة » .

(٣) « ملحان » بكسر اللام وإسكان اللام وبالهاء المهملة . وأم سليم هي أم أنس بن مالك ابن النضر ، قتل مالك مشركاً ، فأسلمت في بعده ، وخطبها أبو طلحة فأبت أن تتزوج إلا أن يسلم ، فأسلم وتزوجها .

(٤) في نسخة « هل » بدون الفاء ، وهو مخالف لسائر الأصول .

(٥) في نسخة « الغسل » وكان أصل الكلمة فيها « غسلاً » ثم صححت « الغسل » .

(٦) الحديث رواه مالك في الموطأ (١ : ٧٢ - ٧٣) مختصراً عن هشام بن عروة ، ورواه البخاري (١ : ٣٣١ - ٣٣٣) من طريق مالك ، ورواه أيضاً بن طريق أخرى عن هشام بن عروة (١ : ٢٠٢ و ٢٦١ : ٦ و ١٠ : ٤٢١ و ٤٣٥) . ورواه مسلم (١ : ٩٨) من طريق ، ومنها عن ابن أبي عمر كإسناد الترمذي ، وله

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

وهو قول عامة الفقهاء : أن المرأة إذا رأت في المنام ^(١) مثل ما يرى الرجل فأنزات : أن عليها الغسل . وبه يقول سفيان الثوري ، والشافعي .
[قال ^(٢)] : وفي الباب عن أم سليم ، وخولة ، وعائشة ، وأنس .

٩١

باب

[ما جاء ^(٣)] في الرجل يستدفي بالمرأة بعد الغسل

١٢٣ - حدثنا هناد بن حمرنا وكيع عن حريث ^(٤) عن الشعبي عن

= سبق الكلام على رواية أنس مثل هذا الحديث عن أم سليم : في شرحنا على

الحديث (رقم ١١٣) .

(١) في « إذا رأت الماء في المنام » وزيادة كلمة « الماء » خطأ ، ولا وجه لها ، وهي مخالفة لسائر الأصول .

(٢) الزيادة من ع و س .

(٣) الزيادة من ع .

(٤) « حريث » بالحاء المهملة المضمومة وفتح الراء وآخره ثاء مثناة . وفي ع « حريث

ابن أبي بكر » وهو خطأ ، إذ هو « حريث بن أبي مطر » باليم والطاء المهملة والراء

وأبوه أبو مطر اسمه « عمرو » . وحريث هذا هو الفزارى الحنظلي بالحاء المهملة

والنون - السكوني ، وكنته « أبو عمرو » وقد ضعفه أكثر العلماء ، ولعل البخاري :

« فيه نظر » وقال مرة أخرى : « ليس بالقوي » عندهم .

مشرؤق عن عائشة قالت : « رُبَّمَا اغْتَسَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ الْجَنَابَةِ ثُمَّ جَاءَ فَاسْتَدْنَأَ بِي ^(١) فَصَبَّغْتُهُ إِلَى أَنْ وَلَمْ أَغْتَسِلْ ^(٢) » .
 قَالَ أَبُو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ بِالْمُعَادَةِ بِأَمِينٍ ^(٣) .
 وَهُوَ قَوْلٌ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالتَّابِعِينَ : أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا اغْتَسَلَ فَلَا بَأْسَ بِأَنْ ^(٤) يَسْتَدْنِفَ بِأَمْرَانِهِ وَيَنَامَ مَعَهُمَا قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ الْمَرَأَةُ . وَبِهِ يَقُولُ سَفِيهَانُ الثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَاحِدٌ ، وَإِسْحَاقُ .

٩٢

باب

[مَا جَاءَ فِي ^(٥)] التَّيَمُّمِ لِلْجُنُبِ إِذَا لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ

١٢٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَمَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ قَالَا : حَدَّثَنَا

- (١) هَذَا مِنَ الصَّوَابِ . وَفِي بَابِهِ دَفَعْتُ دَانِي . بِالنُّونِ . وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ مَاجَةَ هَمْزٌ يَسْتَدْنِفُ بِي قَبْلَ أَنْ أَغْتَسِلَ
 (٢) رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (١ : ١٠٠) عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي عَجِيبة عَنْ شَرِيكٍ عَنْ حُرَيْثِ بْنِ أَبِي عَدُوٍّ
 (٣) قَالَ النَّاسِيُّ أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْعَزْزِيِّ فِي شَرْحِهِ (١ : ١٩١) : هَذَا حَدِيثٌ لَمْ يَصُحَّ وَلَمْ يَسْتَقِمْ فَلَا يَثْبُتُ بِهِ شَيْءٌ . وَنَقَلَ الْمُبَارَكْفُورِيُّ فِي شَرْحِهِ (١ : ٨١٧) أَنَّ الْقَارِيَّ قَالَ فِي الْمَرْقَاةِ : هَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ
 (٤) فِي بَابِ وَأَنْ
 (٥) الزِّيَادَةُ مِنْ ح

أبو أحمد الزُّبَيْرِيُّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ^(١) مِنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ^(٢) عَنْ أَبِي قِلَابَةَ^(٣) عَنْ
عَمْرِو بْنِ مُجَذَّانَ^(٤) عَنْ أَبِي ذَرٍّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
« إِنَّ الصَّعِيدَ الطَّيِّبَ طَهُورُ الْمُسْلِمِ^(٥) ، وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ عَشْرَ سَنِينَ ،
فَإِذَا^(٦) رَجَدَ الْمَاءُ فَلَيْعِيهِ بُشْرَتُهُ ، فَإِنْ ذَلِكَ خَيْرٌ » .

وقال محمود في حديثه : « إِنَّ الصَّعِيدَ الطَّيِّبَ وَضُوهُ الْمُسْلِمِ » .

[قال^(٧)] : وفي الباب عن أبي هريرة ، وعبد الله بن عمرو ، وعمران
بن حصين .

قال أبو عيسى : وهكذا روى غير واحد عن خالد الحذاء عن
أبي قلابَةَ عن عمرو بن مُجَذَّانَ عن أبي ذَرٍّ .

و [قد^(٨)] روى هذا الحديثُ أبوبُ عن أبي قلابَةَ عن رجلٍ من بني

(١) سُفْيَانُ : هو الثوري .

(٢) « الحذاء » : بفتح الحاء المهملة وتشديد الدال المعجمة وهو خالد بن مهران - بكسر الميم -
قال ابن سعد في الطبقات (ج ٧ [ق ٢ ص ٢٣]) : « لم يكن بحذاء ، ولكن كان يجلس
إليهم ، وقال فهد بن حيان القيسي : لم يجد خالد قط ، وإنما كان يقول : احذوا على هذا
النحو ، واقب الحذاء » .

(٣) « قلابَة » : بكسر القاف وتخفيف اللام .

(٤) « مجذَّان » : بضم الباء الموحدة وإسكان الجيم والدال المهملة وآخره نون . وفي
« مجذَّان » بالنون في أوله ، وفي « مجذَّان » بالميم ، وكلاهما خطأ وتحريف .

(٥) « وضوء المسلم » : وهو مخالف لسائر الأصول ، وهو خطأ أيضا ، لأن الترمذی
سبذكر عقب هذا أن لفظ « وضوء المسلم » في رواية محمود بن غيلان ، فهذا يدل على أن
رواية محمد بن بشر تخالف ذلك في اللفظ .

(٦) في « وإذا » وما هنا هو الواو في سائر الأصول .

(٧) الزيادة من « و » .

(٨) الزيادة من « ه و ك و ن » .

عَامِرٍ عَنْ أَبِي ذَرٍّ ، وَلَمْ يُسَمَّ .

[قَالَ (١) : وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ] تَحْيِيجٌ (٢) .

(١) الزيادة من ح .

(٢) للزيادة من ح و س و هـ وإثباتها هو الصواب ، لأن المحدث بن تيمية أنه في المتن وقيل عن الترمذي تصحيحه (١ : ٢٣٧ قيل الأوطار) ، وكذلك المنقري في اختصاره للنسائي أن داود فيها حكاية عن في عون المعبود (١ : ١٣١) ، وكذلك غيرهم بما استغراه في الكلام على الحديث .

وهذا الحديث رواه أحمد بن المنذر (٥ : ١٨٠) عن أبي أحمد الزبيري بهذا الإسناد ، وفيه « وضوء المسلم » كرواية محمود بن غيلان .

ورواه أبو داود (١ : ١٢٩ - ١٣٠) والحاكم (١ : ١٧٦ - ١٧٧) والبيهقي (١ : ٢٢٠) من طريق خالد الواسطي عن خالد الحذاء . ورواه الدارقطني (ص ٦٨) والبيهقي (١ : ٢١٢ و ٢٢٠) من طريق يزيد بن زريع عن خالد الحذاء ، كما هم يقول : « عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن عمرو بن بجدان عن أبي ذر » كرواية الترمذي . ورواية أبي داود والحاكم والبيهقي أطول من هذه الرواية .

ورواه النسائي (١ : ٦١) عن عمرو بن هشام عن مخلد بن يزيد عن الثوري عن أيوب السخيتاني عن أبي قلابة عن عمرو بن بجدان عن أبي ذر . ورواه الدارقطني (ص ٦٨) من طريق عبد الحميد بن محمد بن المنتم - بضم الميم وإسكان السين المهملة - وفتح الهمزة المثناة الفوقية ، وهو ثقة ، ورواه البيهقي (١ : ٢١٢) من طريق عمرو بن هشام وأحمد بن بكر ، ثلاثهم عن مخلد بن يزيد عن الثوري عن أيوب السخيتاني وخالد الحذاء معاً عن أبي قلابة عن عمرو بن بجدان عن أبي ذر .

وقال البيهقي : « تفرد به مخلد هكذا ، وغيره يرويه عن الثوري عن أيوب عن أبي قلابة عن رجل عن أبي ذر ، وعن خالد عن أبي قلابة عن عمرو بن بجدان عن أبي ذر » كما رواه سائر الناس .

والروايات التي يشبه لها البيهقي منها ما رواه أحمد بن المنذر (٥ : ١٥٥) : « حدثنا عبد الرزاق أخبرنا سفيان عن أيوب السخيتاني وخالد الحذاء عن أبي قلابة ، كلاهما ذكره : خالد عن عمرو بن بجدان ، وأيوب عن رجل عن أبي ذر » . وتفسير هذا : أن عبد الرزاق رواه عن الثوري عن رجلين : هما أيوب وخالد ، وأنها كلاهما =

= روياء عن أبي قلابه ، ولكن اختلفا في شيخ أبي قلابه ، فذكر خالد اسمه ، وقال : « عن عمرو بن مكدان » واتهمه أيوب فلم يذكر اسمه ، وقال : « عن رجل » . ولكن رواية مغلد بن يزيد عن الثوري - التي ذكرناها - دلت على أن أيوب يعرف اسم هذا الرجل المجهول ، وأنه هو عمرو بن مكدان الذي ذكره خالد الخذاء . فالظاهر أن أيوب كان يعرف اسم هذا الشيخ ، وينسب في بعض أحيائه ، فتارة يسميه وتارة يسميه . ومغلد بن يزيد ثقة ، وتسميته لشيخ أبي قلابه زيادة منه مقبولة ، وقد تأيدت صحة هذه الزيادة برواية خالد الخذاء .

وأما الرواية التي أشار الترمذی إلى أن أيوب رواها « عن أبي قلابه عن رجل من بني عامر » فهي رواية مطوّلة ، رواها أحمد في المسند (١٤٦ : ٥) عن إسماعيل بن علية : « ثنا أيوب عن أبي قلابه عن رجل من بني عامر ، قال : كنت كافراً فهداني الله للإسلام ، وكنت أعرب عن الماء ومعى أهلي ، فتصديت الجنابة ، فوقع ذلك في نفسي ، وقد نعت لي أبو ذر ه خججت فدخلت مسجد بني ، فمرقته بالنعت ، فإذا شيخ معروق آدم ، عاينه حلة قطري ، فذهبت حتى قمت إلى جنبه وهو يصلي ، فسلمت عليه فلم يرد عليّ ، ثم صل صلاه ، أتتها وأحستها وأطولها ، فلما فرغ ردّ عليّ ، قلت : أنت أبو ذر ؟ قال : إن أهلي يعرفون ذلك ! قال : كنت كافراً فهداني الله للإسلام ، وأهمني ديني ، وكنت أعرب عن الماء ومعى أهلي ، فتصديت الجنابة ، فوقع ذلك في نفسي ؟ قال : هل تعرف أبا ذر ؟ قلت : نعم ، قال : فإني اجنويت المدينة ، قال أيوب : أو كلفه نكحها ، فأمر لي رسول الله صلى الله عليه وسلم بدود من إبل وغنم ، فكنت أكون فيها ، فكنت أعرب عن الماء ومعى أهلي ، فتصديت الجنابة ، فوقع في نفسي أني قد هلكت ، ففعلت على غير منها ، فأنشيت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم نصف الثمار ، وهو جالس في ظل المسجد في نفر من أصحابه ، فزلت عن المعبر ، وقلت : يا رسول الله هلكك ! قال : وما أملاكك ؟ فحدثته ، فضحك ، فثما إسناده من أهله ، فجاءت جارية بدودهم بعض قربة ماء ، فمأهوا بها لأن ، لأنه لينخفض ، فاستترت بالمعبر ، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً من القوم فسترني ، فاعلمت ، ثم أتيتهم ، فقالوا : إن الصائيد الطيب طهور فامسح به بالنام ، ولو إلى عشر حجج ، فإذا وجدت الماء فأمسح بشركك » . قوله « شيخ معروق » : هو بالقاف ، أي قليل اللحم ، ويقع في المسند « معروق » بالفاء ، وهو خطأ . وقوله « قطري » : هو بكسر القاف وإسكان الطاء للهجته . وهو : ضرب من البرود فيه =

حرة ولها أعمال فيها بعض المشقة ، وقيل : حل جياذ تحمل من الحرين ،
قللة في النهاية .

وهذه القصة المطولة رواها أحمد أيضاً بنحو ذلك (١٤٦ : ١٤٧) عن
عبد بن جعفر عن سعيد بن أبي عروبة عن أيوب عن أبي قلابة عن رجل من بني قشير
عن أبي ذر ، وهذا الرجل هو الأول نفسه ، لأن بني قشير من بني عامر ، كما في
الاشتقاق لابن دريد (ص ١٨١) وهو عمرو بن بجدان نفسه .

ورواها أبو داود في سننه (١ : ١٣١) بقى من الاختصار ، من طريق حماد
ابن سلمة عن أيوب عن أبي قلابة عن رجل من بني عامر .

وقد صحح الحاكم في المستدرک هذا الحديث من رواية خالد الخذاء ، كما صححه الترمذی
ووافقه الذهبي على تصحيحه ، ومن العجب أن الذهبي يوافق الحاكم على تصحيحه ،
وهو يقول في الميزان (٢ : ٢٧١) في ترجمة عمرو بن بجدان في الكلام على هذا
الحديث نفسه : « حسن الترمذی ، ولم يرق إلى الصحة للجهالة بحال حمزو ، روى
عنه أبو قلابة وما قال سمعت ، ورواه أيوب عن أبي قلابة عن رجل من بني عامر ،
ومرة جاء عن أيوب عن أبي قلابة عن رجل من بني قشير ، وقيل غير ذلك ، وقد
وثق عمرو مع جهالة » ! ! ونقل الذهبي عن الترمذی أنه لم يصححه بخلافه الثابت
في الأصول الصحيحة ، وبخلافه الثابت في نقل غيره عن الترمذی تصحيحه ، وينافض
الذهبي نفسه في إقرار هذا مع إقراره تصحيح الحاكم إياه ! !

ونقل الزيلعي في نصب الراية (١ : ٧٧ - ٧٨) أن ابن خيان رواه أيضاً في
تصحيحه ، ثم قال :

« وضعف ابن القطان في كتابه « الوهم والإيهام » هذا الحديث ، فقال : وهذا حديث
ضعيف بلا شك ، إذ لا بد فيه من عمرو بن بجدان ، وعمرو بن بجدان لا يعرف له
حال ، وإنما روى عنه أبو قلابة ، واختلف عنه : فقال خالد الخذاء عنه : من عمرو
ابن بجدان ، ولم يختلف على خالد في ذلك ، وأما أيوب فإنه رواه عن أبي قلابة ،
واختلف عليه : فتهم من يقول عنه عن أبي قلابة : عن رجل من بني قلابة - كذا
في الأصل ، ولعله تحريف ، صوابه : من بني عامر ، كما سبق مراراً - ومنهم من يقول :
عن رجل ، فقط ، ومنهم من يقول : عن عمرو بن بجدان ، كقول خالد ، ومنهم
من يقول : عن أبي الملب ، ومنهم من لا يجعل بينهما أحداً ، فيجعل له عن أبي قلابة
عن أبي ذر ، ومنهم من يقول : من أبي قلابة أن رجلاً من بني قشير قال : يا بني الله ما كنت

وهو قول عامة الفقهاء : أن الجنب والحائض إذا لم يجذبا^(١) الماء
تيمما وصليا .

ويروى^(٢) عن ابن مسعود : أنه كان لا يرى التيمم للجنب ، وإن لم
يجد الماء .

ويروى عنه : أنه رجّع عن قوله ، فقال : يتيمم إذا لم يجد الماء .

هذا كله اختلاف على أيوب في روايته عن أبي ثلابة ، وجميعه في سنن الدارقطني وعمله ،
انتهى . قال الشيخ تقي الدين - يعني ابن دقيق العيد - في الإمام : ومن العجب كون
ابن القطان لم يكتب بتصحيح الترمذي في معرفة حال عمرو بن محمدان مع تفرد الحديث ،
وهو قد نقل كلامه : هذا حديث حسن صحيح ! وأي فرق بين أن يقول : هو ثقة ،
أو يصحح له حديثا مفردا به ؟ ! وإن كان توقف عن ذلك لكونه لم يرو عنه إلا
أبو ثلابة ، فليس هذا يقتضي مذهبه ، فإنه لا يلتفت إلى كثرة الرواة في نفي جهالة الحال ،
فكذلك لا يوجب جهالة الحال بالافراد راو واحد عنه بعد وجود ما يقتضي تدبيره ،
وهو تصحيح الترمذي . وأما الاختلاف الذي ذكره من كتاب الدارقطني فينبغي على
طريقته وطريقة الفقه أن ينظر في ذلك ، إذ لا تعارض بين قولنا : عن رجل ، وعن
قولنا : عن رجل من بني عامر ، وبين قولنا : عن عمرو بن محمدان ، وأما من أسقط
ذكر هذا الرجل فيؤخذ بالزيادة ويحكم بها ، وأما من قال : عن أبي المهب : فإن كان
كنية لعمرو فلا اختلاف ، وإلا فهي رواية واحدة بخلاف احتمالا ، لا يثبت ، وأما
من قال : إن رجلا من بني قشير قال يائي الله : فهي بخلافه ، فكان يجب أن ينظر في
إسنادها على طريقته ، فإن لم يكن ثابتا لم يعلل بها . انتهى كلامه .

أقول : وهذا الذي حققه ابن دقيق العيد بدعي ممتنع ، وهو الصواب المطابق
لأصول هذا الفن . وأنا أظن أن رواية من قال : إن رجلا من بني قشير قال يائي
الله - : فيها خطأ ، وأن أصلها ما ذكرته من رواية ابن أبي عروبة عند أحد في
المسند « عن رجل من بني قشير » فذكر القصة في أنه أتى أبا ذر وسأله وأجابه ، وأن
يكون سقط من بعض الرواة ذكر أبي ذر خطأ فقط .

(١) في هـ و ك « لم يجذبا » بالافراد ، وهو خطأ .

(٢) في ج « وروى » .

وبه يقولُ سفيانُ [الثوري^(١)] ومالكُ ، والشافعيُّ ، وأحمدُ ، وإسحقُ .

٩٣

باب

[ما جاء^(٢) في المستحاضة]

١٢٥ - **حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ وَعَبْدَةُ وَأَبُو معاويةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : « جَاءَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ^(٣) أَبِي حُبَيْشٍ^(٤) إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي أَمْرَأَةٌ أُسْتَحَاضُ فَلَا أَطْمِرُ ، أَفَادَعُ الصَّلَاةَ ؟ » قَالَ : لَا ، إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ^(٥) ، وَلَيْسَتْ بِالْحَيْضَةِ^(٦) ، فَإِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ دَعِيَ الصَّلَاةَ ، وَإِذَا أَذْبَرَتْ فَاغْسِلِي هُنَاكَ الدَّمَ وَصَلِّي » .**

(١) الزيادة من هـ و ك و هـ .

(٢) الزيادة من ح .

(٣) في هـ و ك و هـ « ابنة » .

(٤) « حبيش » بضم الحاء المهملة وفتح الباء الموحدة وآخره شين معجمة .

(٥) بكسر الميم وإسكان الراء .

(٦) قال الخافظ في الفتح (١ : ٣٤٨) : « بفتح الحاء ، كما نقله الخطابي عن أكثر المحدثين أو كالمهم » ، ولأن كان قد اختار الكسر على إرادة الحالة ، لكن الفتح هنا أظهر . وقال النووي : وهو متعين أو قريب من المتعين ، لأنه صلى الله عليه وسلم أراد إثبات الاستحاضة ونفى الميض . وأما قوله : فإذا أقبلت الحيضة : فيجوز فيه الوجهان معاً جوازاً حسناً . انتهى كلامه . والقد في روايتنا بفتح الحاء في الموضعين ، والله أعلم . وكذلك هو بفتح الحاء في الموضعين رواية واحدة بدون خلاف في النسخة البيرونية من البخاري (١ : ٦٨ - ٦٩) .

قال أبو معاوية في حديثه: «وقال: تَوَضَّئُ^(١) لِكُلِّ صَلَاةٍ حَتَّى يَجِيءَ
ذَلِكَ الْوَقْتُ^(٢)» .

(١) في س و ع د قال أبو معاوية في حديثه: تَوَضَّئُ ه الخ ، وما هنا هو الموافق لما
في ه و ك و ن ه ، وإنما رجعناه لأن الزبلي نقل ذلك عن الترمذي بهذا اللفظ
في نصب الراية (١ : ١٠٦ - ١٠٧) وابن حجر نقل العبارة في التلخيص (ص ٦٢)
بأنه يوافق ما في س و ع ، ولكن المعروف بالتبع أن الزبلي يحرم على النقل
بأنص السكامل ، وابن حجر يختصر في بعض الأحيان .

(٢) الحديث رواه مالك في الموطأ (١ : ٧٩ - ٨٠) والبخاري من طريق مالك (١ :
٣٤٨) . ورواه ابن سعد (٨ : ١٧٨) عن وكيع بن الجراح ، والدارمي (١ :
١٩٨) عن جعفر بن عون . ورواه البخاري أيضاً من طريق ابن هبيرة وأبي أسامة
وزهير بن معاوية (١ : ٣٥٧ و ٣٦٠ و ٢٦٣) : كلهم عن هشام بن عروة .
ورواه مسلم بأسانيد من طريق هشام (١ : ١٠٣) . ورواه أبو دارود (١ : ١١٣ -
١١٤) من طريق زهير ومالك عن هشام . ورواه الذبائي (١ : ٤٥ و ٦٥) عن
إسحاق بن إبراهيم عن عبدة ووكيع وأبي معاوية ، كما رواه الترمذي ، ورواه أيضاً
في الموضوعين بأسانيد أخرى من طريق هشام . ورواه ابن ماجه (١ : ١١١) من
طريق حماد بن زيد ووكيع . والدارمي (١ : ١٩٩) من طريق حماد بن سلمة . وابن
الجارود (ص ٥٩ - ٦٠) من طريق جعفر بن عون : كلهم عن هشام . ورواه أحمد
في المسند (٦ : ١٩٤) من طريق يحيى بن سعيد النطائي ووكيع عن هشام ، وزاهر
في آخره : «قال يحيى : قلت لهشام : أغسل واحد ، فتغسل ، وتوضأ عند كل صلاة ؟
قال : نعم» .

والزيادة التي زادها أبو معاوية في روايته رواها البخاري أيضاً (١ : ٢٨٦) إذ
روى الحديث من طريق أبي معاوية عن هشام عن أبيه ، وقال في آخره : «قال يحيى :
وقال أبي : ثم توضئ لكل صلاة حتى يجي ذلك الوقت» . وظاهره أن هشام
هو هشام ، وأبوه هو عروة بن الزبير . وصحيح البخاري هذا أو هم بعض الناس أن هذا
القول معلق ، وليس موصولاً بالإسناد ، منهم ، الزبلي في نصب الراية (١ : ١٠٦ -
١٠٧) ، وهو خطأ . قال الحافظ في الفتح : «وإدعى بعضهم أن هذا معلق ،
وليس بصواب» ، بل هو بالإسناد المذكور عن محمد بن أبي معاوية عن هشام ، وقد
بين ذلك الترمذي في روايته . وقد ادعى آخرون أن هذا القول من كلام عروة ، وليس من الحديث المرفوع ، وأما

[قال (١)] : وفي الباب عن أم سلمة .
قال أبو عيسى : حديث عائشة [: « جاءت قاطبة (٢) »] حديث
حسن صحيح .

وهو قول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
والتابعين .

مدرج فيه . قال الجافظ : « وفيه نظر ، لأنه لو كان كلامه لقال : ثم تتوضأ : بصيغة
الإخبار ، فلما أتى بصيغة الأمر شاكلة الأمر الذي في المرفوع ، وهو قوله : فاغسل .
ورواه النسائي (١ : ٤٥) من طريق حماد بن زيد عن هشام ، وقال فيه : « وإذا
أدبرت فاغسل عنك أثر الدم وتوضئ ، فإنما ذلك عرق وليست بالحیضة . قبل له :
فاغسل ؟ قال : ذلك لا يشك فيه أحد . ثم قال النسائي . « لأعلم أحدا ذكر في هذا
الحديث : وتوضئ : غير حماد بن زيد . وقد روى غير واحد عن هشام ولم يذكر فيه :
وتوضئ . » وصح مسلم في صحيحه نحوه من هذا تعليلا لهذه الكلمة ، فروى الحديث
من طريق حماد بن زيد ، ولم يذكرها ، وقال : « وفي حديث حماد بن زيد زيادة حرف
تركها ذكره . »

وهذا التعليل من مسلم والنسائي لهذا الحرف في رواية حماد بن زيد . : ليس بجيد
لأن أبا معاوية تابعه عليه كما ترى عند الترمذي والبخاري .
وأيا فقد تابعهما عليه حماد بن سلمة فرواه الدارمي (١ : ١٩٩) من طريق
حماد بن سلمة عن هشام ، وقال فيه : « فإذا ذهب قدرها فاغسل عنك الدم وتوضئ
وصلى . قال هشام : فكان أبي يقول : يغسل غسل الأول ، ثم ما يكون بعد ذلك فإنها
تطهر وتصل . »

وأيا فقد تابعهم عليه أبو حنيفة السكري ، فذكر الزبائني في نصب الراية (١ :
١٠٦) أن ابن جابر رواه في صحيحه من حديث محمد بن علي بن الحسين بن شقيق : سمعت
أبي يقول : ثنا أبو حنيفة عن هشام بن عروة النخ ، وقال فيه : « فإذا أدبرت فاغسل ،
وتوضئ لكل صلاة . »
وانظر تلخيص الحبير (ص ٦٢) .

(١) الزيادة من ب .

(٢) الزيادة من ع .

وبه يقول سفيان الثوري ، ومالك ، وابن المبارك ، والشافعي : أن
المستحاضة إذا جاوزت أيام أقرائها أغتسلت ونوَّضت لكل صلاة .

٩٤

باب

ما جاء أن المستحاضة تتوضأ لكل صلاة .

١٢٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا شَرِيكٌ عَنْ أَبِي الْيَقْظَانِ عَنْ عَدِيِّ
بْنِ ثَابِتٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ :
« تَدْعُ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَائِهَا الَّتِي كَانَتْ تَحِيضُ فِيهَا ، ثُمَّ تَغْتَسِلُ وَتَتَوَضَّأُ بِحَدِّ
كُلِّ صَلَاةٍ ، وَتَصُومُ وَتُصَلِّي » .

١٢٧ - حَدَّثَنَا هَلْثُ بْنُ حُجْرٍ أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ : نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ (١) .
قال أبو عيسى : هذا حديث قد تفرَّد به شريك عن أبي اليقظان .
[قال (٢)] : وسألتُ محمداً عن هذا الحديث ، فقلت : عدِّي بن ثابت
عن أبيه من جدِّه ، جدُّ عدِّي ما اسمه ؟ فلم يعرف محمداً اسمه . وذكر (٣)

(١) الحديث رواه الدارمي (١ : ٢٠٢) عن محمد بن عيسى . وأبو داود (١ : ١١٩) -
(١٢٠) عن محمد بن جعفر بن زياد وعثمان بن أبي شيبة . وابن ماجه (١ : ١١٨)
عن أبي بكر بن أبي شيبة وإسماعيل بن موسى : كلهم عن شريك ، وهو شريك بن عبد الله
النخعي قاضي الكوفة .

(٢) الزيادة من س و ح .

(٣) في س « وذكر » بالبناء المفعول .

لحمدي قول يحيى بن ميمون : أن اسمه « دينار » فلم يقبأ به ^(١) .
وقال أحمد وإسحاق في المستحاضة : « إن اغتسأت لكل صلاة هو أحوط
لها ، وإن تَوَضَّأت لكل صلاة أجزأها ، وإن جَمَعْتَ بين الصَّلَاتَيْنِ ^(٢)
فَسُئِلَ [واحد ^(٣)] أجزأها .

٩٥

باب

[مَا جَاءَ ^(٤)] فِي الْمُسْتَحَاضَةِ :

أَنَّهَا تَجْمَعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فَيُسْأَلُ وَاحِدٌ

١٢٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ ^(٥) حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ
مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ طَلْحَةَ عَنْ عَمْرِو

(١) الحديث ضعفه أبو داود أيضا . وأبو اليقظان اسمه « عثمان بن عمير » بالتصغير ، وهو
ضعيف جدا ، قال أبو حاتم : « ضعف الحديث ، منكر الحديث ، كان شعبة لا يرضاه ،
وذكر أنه حضره فروى عن شيخ ، فقال له شعبة : كم منك ؟ فقال : كذا ، فإذا قد
مات الشيخ وهو ابن سنتين » .

وجد علي بن ثابت لم يعرف ، ونضاربت فيه الأقوال جدا ، وانظر تفصيل ذلك
في التهذيب في ترجمة ثابت الأنصاري (٢ : ١٩ - ٢٠) .

(٢) في ع « بين الصَّلَاتَيْنِ » .

(٣) الزيادة من ع و ه .

(٤) الزيادة من ع .

(٥) « العقدي » بالعين المهملة والفاء المفتوحة . وأبو عامر اسمه : عبد الملك بن عمرو .

عمران بن طلحة عن أمه حمنة بنت (١) جحش (٢) قالت: «كنت أشتحاضُ
حيضةً كثيرة (٣) شديدة، فأثيت النبي صلى الله عليه وسلم أضعفتيه وأخبرته .
فوجدته في بيت أختي زينب بنت (٤) جحش فقلت: يا رسول الله، إنني
أشتحاضُ حيضةً كثيرة (٣) شديدة، فما تأمرني فيها، قد (٥) تمنّيتُ
الصَّيَّامَ وَالصَّلَاةَ؟ قال: أُنِمتُ لَكَ الْكَرْسُفُ، فَإِنَّهُ يَذْهَبُ الدَّمُ (٦) قالت:
هو أكثرُ من ذلك؟ قال: فَقَلِّجِي (٧) قالت: هو أكثرُ من ذلك؟
قال: فَاتَّخِذِي ثَوْبًا (٨) . قالت: هو أكثرُ من ذلك، إِنْما تُنْجِ نَجْمًا؟ (٩) فَقُلْ

(١) في ع و ه و ك « ابنة » .

(٢) « حمنة » بفتح الحاء المهملة وإسكان الميم وفتح النون ، وحمنة بنت جحش هي أخت
زينب بنت جحش أم المؤمنين رضي الله عنها ، وهي زوجة طلحة بن عبيد الله أحد
العشرة المبشرين بالجنة .

(٣) « كثيرة » بالناء المثناة . وفي نسخة عند ه و ك « كبيرة » بالباء الموحدة . ونقل
الشارح عن ملا علي الفاري قال : « كثيرة في الكمية ، شديدة في الكيفية » والمراد
واضح بكل حال .

(٤) في ع و ه « ابنة » .

(٥) في ه و ك « قد » .

(٦) « الكرسف » بضم الكاف وإسكان الراء وضم السين المهملة وآخره فاء ، وهو
القطن . كأنه ينسجه لها لتجشئ به فيمنع نزول الدم ثم يقطعه .

(٧) قال القاضي أبو بكر المروزي : « قوله : تلجسي : كلمة غريبة ، لم يقع لي تفسيرها في كتاب
ولأنما أخذتها اختراء . قال الحليل : اللجام معروف . أخذناه من هذا ، كأن معناه :
افعل فعلاً يمنع سيلانه واحترسالة ، كما يمنع اللجام استرساله الدابة » . وقال ابن الأثير
في النهاية : « أي اجعلي موضع خروج الدم عصابة تمنع الدم ، تشبهها بوضع اللجام
في فم الدابة » .

(٨) يعني أن تجعل ثوباً تحت اللجام ، مبالغة في الاحتياط من خروج الدم .

(٩) « النج » بالناء المثناة والميم : صب الدم وسيلانه بشدة .

لأنني صلى الله عليه وسلم : سَأَمُرُّكَ بِأَمْرَيْنِ : أَحَدُهُمَا ^(١) صَنَعْتَ أَجْزَأَ عِنْدَكَ ، فَإِنْ قَوَّيْتَ عَلَيْهَا فَأَنْتَ أَعْلَمُ . فَقَالَ : إِنَّمَا هِيَ رَكْعَةٌ مِنَ الشَّيْطَانِ ^(٢) ، فَتَحَيَّيْنِي سَنَةً أَوْ سَنَةً أَيْامٍ ^(٣) ، فِي عِلْمِ اللَّهِ ، ثُمَّ اغْتَسَلِي ، فَإِذَا رَأَيْتِ

(١) بالنصب ، مفعول مقدم .

(٢) قَالَ الْخَطَّابِيُّ فِي الْمَعْلَمِ (١ : ٨٩ - ٩٠) : هُوَ أَصْلُ الرُّكُوسِ الضَّرْبِ بِالرَّجْلِ . وَالْإِصَابَةُ سَعًى أَوْ يَرْيِدُ بِهِ الْإِضْرَارَ وَالْإِفْسَادَ ، كَمَا تَرُكُّضُ الدَّابَّةُ وَتَمْدِيدُ بِرِجْلِهَا . وَمَعْنَاهُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - : أَنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ وَجَدَ بِذَلِكَ طَرِيقًا إِلَى التَّالِيَسِ عَلَيْهَا فِي أَمْرِ دِينِهَا ، وَوَقْتُ تَطَهُّرِهَا وَصَلَاتِهَا ، حَتَّى أَنْسَاهَا ذَلِكَ ، فَصَارَ فِي التَّغْدِيرِ كَأَنَّهُ رَكْعَةٌ نَالَتْهَا مِنْ رُكُضَاتِهِ . وَإِضَافَةُ النَّسْيَانِ فِي هَذَا إِلَى فِعْلِ الشَّيْطَانِ كَقَوْلِهِ سَبَّحَانَهُ : فَأُتِيَاهُ الشَّيْطَانُ ذَكَرَ رِيْقَهُ لَوْ كَقَوْلِ الَّذِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنْ نَسَى الشَّيْطَانُ شَيْئًا مِنْ صَلَاتِي فَيَسْبَحُوا . وَهَذَا أَوْ كَمَا قَالَ ، أَيْ : إِنْ نَسِيَ عَلَى .

(٣) قَالَ فِي النِّهَايَةِ : وَتَحَيَّيْتُ الْمَرَأَةَ : إِذَا قَدِمَتْ أَيَّامَ حَيْضِهَا تَنْتَظِرُ انْقِطَاعَهُ . أَرَادَ : عَدِي نَفْسِكَ حَائِضًا وَافْعَلِي مَا تَفْعَلِي الْحَائِضُ . وَإِنَّمَا خَصَّ السَّنَةَ وَالسَّبْعَ لِأَنَّهُمَا الْغَالِبُ عَلَى أَيَّامِ الْحَيْضِ .

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ فِي الْمَعْلَمِ : هُوَ إِنَّمَا هِيَ امْرَأَةٌ مُبْتَدَأَةٌ ، لَمْ يَتَقَدَّمْ لَهَا أَيَّامٌ ، وَلَا هِيَ مِمْرُؤَةٌ لَدَمِهَا . وَقَدْ اسْتَمَرَّ بِهَا الدَّمُ حَتَّى غَلَبَهَا ، فَرَدَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمْرَهَا إِلَى الْمَعْرِفَةِ الظَّاهِرِ وَالْأَمْرِ الْغَالِبِ مِنْ أَحْوَالِ النِّسَاءِ ، كَمَا حَلَّ أَمْرُهَا فِي تَحْيِضِهَا كُلِّ شَهْرٍ مَرَّةً أَوْ مَرَّةً عَلَى الْغَالِبِ مِنْ عَادَاتِهَا . وَبَدَّلَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلَهُ : كَمَا تَحْيِضُ النِّسَاءُ وَتَطْهَرْنَ مِنْ نِقَابَتِهِ حَيْضَتَهُنَّ وَطَهَرْنَ . وَهَذَا أَصْلٌ فِي قِيَاسِ أَمْرِ النِّسَاءِ بَعْضُهُنَّ عَلَى بَعْضٍ فِي بَابِ الْحَيْضِ وَالْحَمْلِ وَالْبُلُوغِ ، وَمَا أَشْبَهَ هَذَا مِنْ أُمُورِهِنَّ ، وَيُشَبَّهُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِنْهُ عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى قِيَرٍ وَجْهَ التَّخْيِيرِ بَيْنَ السَّنَةِ وَالسَّبْعَةِ . وَلَكِنْ عَلَى مَعْنَى اعْتِبَارِ مَا جَاءَ فِيهَا مِنْ هُنَّ مِثْلُهَا وَفِي مِثْلِ سَنَتِهَا مِنْ نِسَاءِ أَهْلِ بَيْتِهَا ، فَإِنْ كَانَتْ مَادَّةً مِثْلَهَا مِنْهُنَّ فَهِيَ أَنْ تَقْدِرَ سَنَةً قَدِّمَتْ سَنَةً ، وَإِنْ سَبْعًا فَسَبْعًا .

فَهَذَا الَّذِي قَالَ أَبُو سَلِيمَانَ الْخَطَّابِيُّ جَيِّدٌ ، إِلَّا فِيمَا جُزِمَ بِهِ أَنَّ سَنَةً كَانَتْ مُبْتَدَأَةً لَا تَمِيزُ دُمَهَا : فَإِنْ هَذَا لَمْ أَجِدْ نَصًّا فِيهِ مِنْ قَبْلِ الرَّوَايَةِ ، وَالْخَيْرُ بِمِثْلِ هَذَا عَنْ غَيْرِ قَوْلِ تَرْجِيحِ الْحَقِيلِ . مَوْلَانَا يَرْمِي بِهَذَا إِلَى مَا يَقُولُ لِلْفُقَهَاءِ مِنَ الْفَرْقَةِ بَيْنَ الْمُبْتَدَأَةِ وَبَيْنَ خَيْرِهَا . وَإِلَى الْجَمْعِ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ ، وَالْوَاقِعِ وَالصَّحِيحِ أَنَّ مَرَدَّ الْأَمْرِ فِي هَذَا إِلَى عَادَاتِ النِّسَاءِ وَمَا يَعْرِفْنَ مِنْ حَيْضَتِهِنَّ وَطَهَرَتِهِنَّ ، وَإِلَى قِيَاسِ مَنْ لَيْسَتْ لَهَا عَادَةٌ مَعْرُوفَةٌ ، أَوْ كَانَتْ سَنَةً

أَنْكَ قَدْ طَهَّرْتَ وَاسْتَنْقَأْتَ^(١) فَصَلِّ أَرْبَعًا وَعِشْرِينَ لَيْلَةً أَوْ ثَلَاثًا وَعِشْرِينَ
لَيْلَةً^(٢) وَأَيَّامَهَا، وَصُومِي وَصَلِّي^(٣)، فَإِنْ ذَلِكَ يُجْزِيكَ وَكَذَلِكَ فَافْعَلِي، كَمَا

لها ونسبتها : على الغالب من أحوال النساء ممن هن في مثل سنها ومثل حالها
وصحتها وسقمها . ولا يقاس على الأمر النادر والشاذ من أحوال النساء ، ومن أعرف
بهذا كله من الرجال .

(١) قاله الشارح (١ : ١٢٠) : « قال أبو البقاء : كذا وقع في هذه الرواية بالألف ،
والصواب : استنقيت ، لأنه من : نقي الشيء وأنقيه : إذا نظفته ، ولا وجه فيه
للألف ولا للهمزة ، انتهى . وقال القاري في المرقاة : قال في المغرب : الاستنقاء مبالغة
في تنقية البدن ، لباس ، ومنه قوله : إذا رأيت أنك طهرت واستنقيت ، والهمزة فيه
خطأ ، انتهى . قال : وهو في الفسخ كلها ، يعني نسخ المشكاة ، بالهمز ، مضبوط ،
فيكون جرأة عظيمة من صاحب المغرب بالنسبة إلى السدول الصابطين الحافظين ، مع
إمكان حمله على الشذوذ ، إذ الياء من حروف الإبدال ، وقد جاء : شمة ، مهموز
بدل من : شيمة ، شاذاً ، على ما في الشافية » .

أقول : والذي قاله العلامة ملا علي القاري في شرح المشكاة جيد وصواب ، إلا في
حل هذا الحرف على الشذوذ ، فإنه ليس شاذاً ، بل هو استعمال جائز وسموع ،
إذ أن همز ما ليس بمهموز كثير في كلام العرب . قال يونس : « أهل مكة يخالفون غيرهم
من العرب ، فيهمزون النبي والبريئة والذريئة والحائثة » . نقله السيوطي في الزهر
(ج ٢ ص ١٣٣) . وقال الجوهرى في الصحاح (مادة ر ث ي) : « ابن الكيث
قالت امرأة من العرب : رثأت زوجي بأبيات ، وهمزت ، قال الفراء : ربما خرجت
بهم فصاحتهم إلى أن يهمزوا ما ليس بمهموز ، قالوا : رثأت الميت ، ولبأت بالبحر ،
وحلأت السوق تحاية وإنما هو من الخلاوة » .

وهذا الحرف « استنقات » لم أره في شيء من روايات هذا الحديث مروياً بالياء ،
إلا في رواية الدارقطني . وأما أبو داود والترمذي والحاكم فإنه مروى مندم بالهمزة ،
وكذلك هو بالهمزة في نسخة مخطوطة صحيحة عتيقة من التحفيق لابن الجوزي ، رواه
فيه بإسناده من طريق مسند أحمد بن حنبل ، وكذلك في نسخة مخطوطة صحيحة قديمة
من المتقي للعجد بن تيمية .

(٢) كذا في ج وهو الصواب ، وفي سائر الأصول « أربعة وعشرين ليلة أو ثلاثة
وعشرين ليلة » .

(٣) في ب « فصل وصومي » .

تَحْيِضُ النِّسَاءِ وَكَمَا يَطْهَرُنَ ، إِيَّاتَا حَيْضَتَيْنِ وَطَمْرَيْنِ ، فَإِنْ قَوَّيْتَ كُلَّ
 أَنْ تُوَخَّرِي الظُّهْرَ وَتُعْجَلِي الْمَصْرَ ^(١) ، ثُمَّ تَغْتَسِلِينَ حِينَ تَطْهَرِينَ ^(٢) ،
 وَتُصَلِّيَنِ الظُّمْرَ وَالْمَصْرَ جَمِيعًا ، ثُمَّ تُوَخَّرِينَ ^(٣) الْمَغْرِبَ ، وَتُعْجَلِينَ الْعِشَاءَ ،
 ثُمَّ تَغْتَسِلِينَ ، وَتَجْمَعِينَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ - : فَأَفْعَلِي ، وَتَغْتَسِلِينَ مَعَ الصُّبْحِ
 وَتُصَلِّيَنِ ^(٤) ، وَكَذَلِكَ فَأَفْعَلِي ، وَصُومِي إِنْ قَوَّيْتَ كُلَّ ذَلِكَ . فَقَالَ
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : [وَ] ^(٥) هُوَ أَعْجَبُ الْأَمْرِ بَيْنَ ^(٦) إِلَى .
 قَالَ أَبُو عَيْسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

ورواه عُبَيْدُ اللَّهِ ^(٧) بْنُ عُمَرَ وَابْنُ جُرَيْجٍ ، وَشَرِيكٌ : عَنْ عَبْدِ اللَّهِ

(١) في نسخة التحقيق لابن الجوزي - التي أشر إليها آتقا - : « على أن تؤخرين الظهر
 وتُعجلين العصر » بإهمال « أن » الناصبة ، وهو شاهد آخر لما قلناه في شرح
 الحديث (رقم ١٠٥) .

(٢) في ب « حتى تطهرين » وهو خطأ .

(٣) في ج « وتؤخرين » .

(٤) كلمة « وتصلين » لم تذكر في ج .

(٥) الواو لم تذكر في ب .

(٦) الحديث رواه الشافعي في الأم (١ : ٥١ - ٥٢) عن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى
 - وهو ثقة عند الشافعي - عن عبد الله بن محمد بن عقيل . ورواه أحمد في المسند
 (٦ : ٣٨١ - ٣٨٢ و ٤٣٩ - ٤٤٠) من طريق شريك بن عبد الله ، و (٦ :
 ٤٣٩) من طريق زهير ، وأبو داود (١ : ١١٦ - ١١٧) من طريق زهير أيضا ،
 وابن ماجه (١ : ١١١) من طريق ابن جريج ، والدارقطني (ص ٧٩) من طريق
 زهير ، والحاكم (١ : ١٧٢ - ١٧٣) من طريق زهير أيضا ومن طريق عبيد الله
 ابن عمرو الرقي : كلهم عن عبد الله بن محمد بن عقيل ، ورواه البيهقي (١ : ٣٣٨ -
 ٣٣٩) من طريق الحاكم ومن طريق أبي داود ، وبعض هذه الروايات مطول
 وبعضها مختصر .

(٧) « عبيد الله » بالتصغير ، وفي ج و ه والمستدرک « عبد الله » بالكبير ،
 وهو خطأ .

بن محمد بن عقيل عن إبراهيم بن محمد بن طلحة عن عمرو عمران عن أمه حنة
حنة إلا أن ابن جريج يقول : « عمرو بن طلحة » ، والصحيح « عمران »
بن طلحة^(١) .

[قال]^(٢) : سألت محمداً عن هذا الحديث ؟ فقال : هو حديث حسن
[صحيح]^(٣) .

[و]^(٤) هكذا قال أحمد بن حنبل : هو حديث حسن صحيح^(٥) .

(١) رواية ابن جريج عند ابن ماجه كما ذكرنا آنفاً .

(٢) الزيادة من ج .

(٣) الزيادة من ب و ج .

(٤) الزيادة من ج و ه و ك و م .

(٥) اختلفت أقوالهم في هذا الحديث : فقال أبو داود في الدين : « سمعت أحمد يقول :

حديث ابن عقيل في نفسه منه شيء » . وهذا يخالف ما نقله الترمذی عنه هنا من تصحيحه

واعلمه يريد إلى أن في نفسه شيئاً من جهة الفقه والاستنباط والجمع بينه وبين الأحاديث

الأخرى ، وإن كان صحيحاً ثابتاً عنده من جهة الإسناد .

وقال ابن أبي حاتم في التلخيص (رقم ١٢٣ ج ١ ص ٥١) : « سألت أبي عن حديث

رواه ابن عقيل عن إبراهيم بن محمد عن عمران بن طلحة عن أمه حنة بنت جحش

في الخيض ؟ فوهنه ولم يقو لإسناده » .

وقال الخطابي في معالم السنن (١ : ٨٩) وقد ترك بعض العلماء القول بهذا الخبر ،

لأن ابن عقيل راويه ليس بذلك » .

وقال البيهقي : « بلغني عن أبي عيسى الترمذی أنه سمع محمد بن إسماعيل البخاری

يقول : حديث حنة بنت جحش في المتعة هو حديث حسن ، إلا أن إبراهيم بن محمد

ابن طلحة هو قديم ، لأدري سمع منه عبد الله بن محمد بن عقيل أم لا ؟ وكان أحمد بن

حنبل يقول هو حديث صحيح » .

أما ابن عقيل فقد قدمنا أنه ثقة صحيح الحديث ، ولا حاجة لمن تكلم فيه .

وأما العلة الأخرى التي نقلها البيهقي عن الترمذی عن البخاری في الشك في سماع

ابن عقيل من إبراهيم بن محمد بن طلحة : فإنها علة لا تقوم لها قائمة ، لأن ابن عقيل

تابعي سمع كثيراً من الصحابة ، ومات بن سني ١٤٠ و ١٤٥ ويقال سنة ١٤٢ =

وقال أحمد وإسحق في المستحاضة : إذا كانت تعرف حيضها بإقبال الدم وإدباره ، وإقباله^(١) أن يكون أسود ، وإدباره أن يتغير إلى الصفرة^(٢) - : فالحكم لها^(٣) على حديث فاطمة بنت أبي حبيش ، وإن كانت المستحاضة لها أيام معروفة قبل أن تستحاض : فإنها تدع الصلاة أيام أقرائها ثم تغتسل وتوضأ لكل صلاة وتصلّي ، وإذا استمر بها الدم ولم يكن لها أيام معروفة ولم تعرف الحيض بإقبال الدم وإدباره : فالحكم لها على حديث خنمة بنت جحش .

[وكذلك قال أبو عبيد^(٤)]

= وإبراهيم بن محمد بن طلحة مات سنة ١١٠ فهما متعاصران ، وابن عقيل سمع من هم أقدم موتاً من إبراهيم هذا .

والحديث كما قال أحمد بن حنبل والنسائي : حديث حسن صحيح .

وقوله في آخر الحديث : « وهو أعجب الأمرين إلى » : هو مرفوع من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، كما هو ظاهر واضح . وقال أبو داود بهدروايته : « رواه عمرو بن ثابت عن ابن عقيل فقال : قالت حمّة : هذا أعجب الأمرين إلى » - : لم يجمعه قوله النبي صلى الله عليه وسلم ، جملة كلام حمّة . قال أبو داود : كان عمرو بن ثابت رافضياً وذكره عن يحيى بن معين .

يعني أن أبا داود ذكر عن يحيى بن معين الطعن في عمرو بأنه كان رافضياً .

وهذه العبارة نقلها ابن حجر في التهذيب (٨ : ١٠) بزيادة عما في نسخة السنن قال : « وقال أبو داود في السنن لآخر حديث في الاستحاضة . ورواه عمرو بن ثابت عن ابن عقيل وهو رافضى خبيث ، وكان رجل سوء ، زاد في رواية ابن الأعرابي : ولكنه كان صدوقاً في الحديث » .

وعمره هذا ضعفه أكثر أهل العلم ، وقال ابن حبان : « يروى الموضوعات عن الأثبات » . وأحسن أمره أن يكون صدوقاً في الرواية كما روى ابن الأعرابي عن أبي داود ، فإن قيل حديثه في ذاته : فلا يقبل ما يخالف فيه الثقات الحافظين للمروني .

(١) في هـ و ك « بإقباله » .

(٢) في ع « إلى صفرة » .

(٣) في هـ و ك « فالحكم فيها » .

(٤) الزيادة من ع .

وقال الشافعي: المستحاضة^(١) إذا استمر بها الدم في أول ما رأت
فدأمت^(٢) على ذلك: فإنها تدع الصلاة ما بينها وبين خمسة عشر يوماً،
فإذا طهرت في خمسة عشر يوماً أوقبل ذلك: فإنها أيام حيض، فإذا رأت
الدم أكثر من خمسة عشر يوماً: فإنها تقضي صلاة أربعة عشر يوماً، ثم
تدع^(٣) الصلاة بعد ذلك أقل ما يحيض النساء^(٤)، وهو يوم وليلة.
قال أبو عيسى: واختلف^(٥) أهل العلم في أقل الحيض وأكثره.
فقال بعض أهل العلم: أقل الحيض ثلاثة^(٦)، وأكثره عشرة.
وهو قول سفيان الثوري وأهل الكوفة، وبه يأخذ^(٧) ابن المبارك.
وروي عنه خلاف هذا.

وقال بعض أهل العلم، منهم عطاء بن أبي رباح: أقل الحيض يوم
وليلة^(٨)، وأكثره خمسة عشر^(٩) يوماً.
وهو قول مالك، والأوزاعي، والشافعي، وأحمد، وإسحق،
وأبي عبيد^(١٠).

(١) في ج « وقال الشافعي في المستحاضة » الخ .

(٢) في هـ « ودأمت » .

(٣) في ج « وتدع » .

(٤) في نسخة عند ك « يحيض النساء » .

(٥) في هـ و ك « فاختلف » .

(٦) في هـ و ك « ثلاث » .

(٧) في ب « وبه أخذ » .

(٨) كلمة « وليلة » محذوفة في هـ ونسخة في ك .

(٩) الزيادة من هـ ونسخة في ك .

(١٠) كلمة « وأبي عبيد » محذوفة في هـ ونسخة في ك .

٩٦

باب

ما جاء في المستحاضة :

أَنَّهَا تَغْتَسِلُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ

١٢٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ : « اسْتَفْتَيْتُ أُمَّ حَبِيبَةَ ابْنَةَ جَحْشٍ ^(١) رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَتْ : إِنِّي اسْتَحَاضُ فَلَا أُطَهِّرُ ، أَفَادَعُ الصَّلَاةَ ؟ » فَقَالَ ^(٢) : لَا ، إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ ، فَأَغْتَسِلِي ثُمَّ صَلِّي . فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ . قَالَ قُتَيْبَةُ : قَالَ اللَّيْثُ : لَمْ يَذْكُرْ ابْنُ شِهَابٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ أُمَّ حَبِيبَةَ أَنْ تَغْتَسِلَ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ ^(٣) ، وَلَكِنَّهُ شَىْءٌ فَعَلَتْهُ هِيَ ^(٤) .

(١) في س « بنت جحش » . قال الأمير الصنعاني في سبل السلام (١ : ١٣٩) : « أم حبيبة كانت تحت عبد الرحمن بن عوف ، وبنات جحش ثلاث : زينب أم المؤمنين ، وحمنة ، وأم حبيبة ، قيل لانهن كن مستحاضات كاهن ، وقد ذكر البخاري ما يدل على أن بعض أمهات المؤمنين كانت مستحاضة ، فإن صح أن الثلاث مستحاضات فهي زينب ، وقد عدَّ العلماء المستحاضات في عصره صلى الله عليه وسلم فبلغن عشر نسوة » .

(٢) في ع « قال » .

(٣) في ع « لكل صلاة » .

(٤) قال الشافعي في الأم (١ : ٥٣ - ٥٤) : « إنما أمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تغتسل وتصل ، وليس فيه أنه أمرها أن تغتسل لكل صلاة . . . ولا أشك - إن شاء الله تعالى - أن غسلها كان تطوعاً ، غير ما أمرت به ، وذلك واسم لها » .

قال أبو عيسى : وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَمْرَةَ عَنْ
عَائِشَةَ قَالَتْ : « اسْتَقْفَمْتُ أُمَّ حَبِيبَةَ بِنْتَ جَحْشٍ [رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] ^(١) .

وَقَدْ قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ : الْمُسْتَحَاضَةُ تَغْتَسِلُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ .
وَرَوَى ^(٢) الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ وَعَمْرَةَ عَنْ عَائِشَةَ ^(٣) .

(١) الزيادة لم تذكر في هـ و ك .

(٢) في هـ « ورواه » .

(٣) ليس ما ذكر أبو عيسى تعليلاً للحديث ولا اختلافاً بين الرواة ، وإنما الزهرى سمعه من
عروة بن الزبير ومن عمرة كلاهما عن عائشة ، فكان مرة يرويه عنهما ، ومرة يذكر
هذا ، ومرة يذكر تلك ، وكل صحيح ثابت .

والحديث رواه مسلم (١ : ١٠٣) والنسائي (١ : ٤٤ و ٦٥) عن قتيبة
بإسناده كما هنا .

ورواه البخارى (١ : ٣٦١ - ٣٦٢) وأحمد (٦ : ١٤١) من طريق ابن
أبي ذئب ، ومسلم وأبو داود (١ : ١١٤) والنسائي (١ : ٤٤) من طريق عمرو
ابن الحرث ، والدارى (١ : ١٩٦) وابن ماجه (١ : ١١١) من طريق الأوزاعى
والنسائي (١ : ٤٣ - ٤٤) من طريق النعمان والأوزاعى وأبي معبد ، وأحمد في المسند
(٦ : ٨٢) من طريق الليث : كل هؤلاء عن الزهرى عن عروة بن الزبير وعمرة
بنت عبد الرحمن ، كلاهما عن عائشة .

ورواه الشافعى في الأم (١ : ٥٣) عن إبراهيم بن سعد وسفيان ، وأحمد في المسند
(٦ : ١٨٧) ومسلم (١ : ١٠٣) من طريق إبراهيم بن سعد ، والنسائي (١ :
٦٥) من طريق سفيان : كلهم عن الزهرى عن عمرة عن عائشة .

ورواه الدارى (١ : ١٩٨ و ٢٠٠) من طريق ابن إسحق ، و (١ : ١٩٩)
من طريق الأوزاعى : كلاهما عن الزهرى عن عروة عن عائشة .
وهذه أسانيد ثابتة صحيحة ، لا مطعن في شيء منها ، والحمد لله .

* فائدة : ذكر القاضى أبو بكر بن العربى في شرحه هنا تقسيم أحوال النساء في الحيض
والاستحاضة ، ولخص أقوال الفقهاء والعلماء في ذلك تلخيصاً جيداً ، وقد أحببنا أن
ننقل كلامه بشيء من التصرف البسيط ، لتحريف النسخة المطبوعة ، ونصحه على قدر
الإمكان . التماساً للفائدة فيما نقل ، على أننا لا نلتزم شيئاً مما اختاره هو أو ذهب إليه .
قال رضى الله عنه :

== النساء على ضربين : ظاهر وحائض . والحائض شيء كتبه الله سبحانه على بنات آدم ، والتقصير في علومه ومسائله أمر لم يزل يتفاهم ، وقد كنا جملنا فيه نحواً من خمسمائة ورقة ، أحاديثه نحو من مائة ، وطرقها نحو من مائة وخمسين ، ومسائله بتفريعاتها ودليلها مثلها ، إلا أنه أمر يأكل الكبد ، ريهيض الكبد ، ولا ينهض به منكم أحد . فنشير إلى الأصح نحو مقصد أبي عيسى ، إذ لم يذكر منه إلا رموزاً ، فنقول :

إذا كان الحائض شيئاً كتبه الله على بنات آدم ولزمهن ذلك بقضاء الله سبحانه : صار عادة مستمرة ، وقضية مستقرة ، لكن للنساء لسن فيه على باب واحد ، ولا فرقة مفردة ، بل تختلف فيه أخوالهن باختلاف البلدان ، والأسنان ، والأهوية ، والأزمان وترخي الرحم الدم لإرخاء مختلفاً بحسب ذلك ، فيكثر قلابة ويقل أخرى .

لهذا اختلف فيه فتوى العلماء بحسب عادة ما رأوا وسموا ، وعلموا أن ذلك أمر جنباه على العادة . فكان مالك يقول : أقله خمسة ، وكان الشافعي يقول : أقله يوم وليلة . وكان أبو حنيفة يقول : أقله ثلاثة أيام ، وكان ابن الماجشون يقول : أقله خمسة أيام .

وكل يحيل على الوجود ، وربما تعلق بظاهر من ألفاظ النبي صلى الله عليه وسلم للأصل بعضها ، ولا حجة فيما صح منها . وكذلك منهم من يقول : أكثر الحائض عشرة أيام ، وهو أبو حنيفة ، ومنهم من يقول : خمسة عشر يوماً ، قاله الشافعي ، ومنهم من يقول : سبعة عشر يوماً ، قاله مالك ، وقد كن علماء ابن الماجشون يحضن "سبعة عشر يوماً ، ومنهم من يقول : ثمانية عشر يوماً ، قاله ابن ذائع ، وكل منهم لما حال على عادة رآها أو سمعها .

فإذا ثبت أن ذلك يختلف باختلاف الداني ، كما قدمناه : ركبنا المسائل على ذلك ، ووردت معاني الآثار المختلفة إليه . فنقول :

الحائض على ضربين : مبتدأة ومعناة ، فأما المبتدأة فإن حاضت حيض لداتها ، - يعني أهل سننها ، وقيل أقرانها - : حكم لها بحكم الحائض ، وإن زادت عليه فقبل تستظهر بثلاث ، وهو ضعيف ، فإن الاستظهار في الحديث إنما جاء في المعتادة ، وليست المبتدأة في معناه . وقيل أكثر الحائض ، وقيل أيام لداتها خاصة . والأوسط من الأقوال أوسط .

وأما المعتادة ففيها خمسة أقوال : الأول : تقيم خمسة عشر يوماً ، ثم هي مستحاضة . الثاني : عاداتها خاصة . الثالث : تستظهر بثلاثة أيام ، وعليه ظاهر الحديث ، وإن كان ضعيفاً لكنه حسن ، وعليه ثبت مالك . الرابع : تغتسل عند الزيادة على العادة ، ثم تصوم وتصل ، ولا يأتينا زوجها ، ثم ننظر إلى حالها : فإن كان انتقالاً لم يضرها فممتنع الوطء ، وإن كانت استحاضة كانت قد احتاطت ، قاله المغيرة وأبو مصعب ، ==

= فإن حق الزوج أولى أن يثبت من حق الله سبحانه ، لحاجة الزوج وانقاره ، وغنى الله سبحانه عن ذلك كله . الخامس : مثله ، وبصيها زوجها ، قاله ابن اللسان في كتاب عمد .

إذا ثبت هذا فإذا تمادى بها الدم وحكنا أنها مستحاضة على أى هذه الأقوال جلت ونجرت أحكامها - : قلنا : المستحاضة على قسمين : مبتدأة ومعتادة ، وهما على قسمين مميزة وغير مميزة . فهي إذن على أربعة أقسام : الأولى : مبتدأة مميزة ، الثانية : مبتدأة غير مميزة ، الثالثة : معتادة من غير تمييز ، الرابعة : معتادة بتمييز .

فأما الأولى فحيضها مدة تمييزها ، بشرط أن لا يزيد على أكثر الحيض ، فإن زاد على أكثره لم يكن حيضاً . والأصل في اعتبار التمييز حديث لا بأس به يرويه العلماء عن فاطمة بنت أبي حنبل : « إن أم الحيض أسود يعرف » وقد خرجناه من طريق حسنة لها مدخل في الصفة ، يعضده قوله في الصحيح - حسب ما قد سناه - لها : « إذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة » وفي هذا الحديث عندى نظر عظيم ، والأول أقرب إلى الحجية وأسلم ، واضح المحجة .

وأما الثانية ، وهى مبتدأة من غير تمييز : وقد تقدم للمذهب فيها ، فالصحيح جلوسها خمسة عشر يوماً ، ثم يحكم لها بالاستحاضة .

وأما الثالثة ، وهى المعتادة من غير تمييز : فإنها على أربعة أقوال : أحدها : تفعد عاداتها ، قاله المنيرة وأبو مصعب وابن القاسم ، على تفصيل متقدم ، وهو الصحيح ، وعليه يدل حديث أم سلمة المتقدم . الثانى : تبلغ خمسة عشر يوماً . الثالث : سبعة عشر يوماً . الرابع : ثمانية عشر يوماً ، وهو أصحها عندى ، اعتباراً بالوجود الذى عليه معمول القول في الحيض .

وأما الرابعة ، وهى المعتادة بتمييز : فالرد إلى العادة يدل عليه حديث أم سلمة ، والرد إلى التمييز يدل عليه حديث فاطمة : « إذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة » وقد اختلف العلماء في ذلك على قولين ، ومذهب مالك اعتبار التمييز ، لأنه جمع بين الحديثين ، ولأن التمييز أولى ، لأن العادة قد تختلف ، والتمييز لا يختلف ، ولأن النظر إلى اللون اجتهد ، والنظر إلى العادة تقليد ، والاجتهاد أولى من التقليد .

خاتمة : إذا ثبت هذا القول التأصيل والبناء ، فإن القول في التفريع على هذه الأصول - لتعارضها ودخول بعضها على بعض - لا تحتمله هذه العارضة ، وفي هذا القدر كفاية ، لكن لا بد من التعرض لتراجم قصدها أبو عيسى ، لئلا نكون ممن تكلم سبب ثم أغفل ذلك السبب .

= وهي أربعة مسائل : الأولى : حقيقة المستحاضة ، وقد تقدم بيانها . الثانية : هل تنوضاً المستحاضة لكل صلاة ؟ وعندنا لا تنوضاً إلا استجباً ، وقال الشافعي وأحمد : تنوضاً ، لأن قوله « تنوضاً لكل صلاة » إنما هو من قول عروة ، لا من قول النبي صلى الله عليه وسلم ، ولأن حكم حدث الحيض قد سقط فلا يوجب طهارة . الثالثة : متى تغتسل المستحاضة ؟ فعندنا إن كانت مميزة من طهر إلى طهر ، وإن لم تكن مميزة فغسلها عند الحكم بالاستحاضة يجزئها ، وقال أحمد : يستحب لها أن تغتسل لكل صلاة ، وقال ابن المسيب : تغتسل المستحاضة من طهر إلى طهر ، واختلف في روايته : فمنهم من رواه بالطاء المهملة ، ومنهم من رواه بالظاء المعجمة ، وكلا الروايتين عن مالك « واستبعد الخطابي أن يكون « من طهر إلى طهر » بالطاء المعجمة ، وقال : وأي معنى له ؟ ! وإنما علق الفسل على الطهر بالتمييز أو العادة . والذي استبعد صحيح ، لأنه إذا سقط لأجل المشقة عنها الاغتسال لكل صلاة فلا تقل من الاغتسال مرة في كل يوم عند الظهر في ذى النهار ، وذلك لتنظيف . والصحيح سقوط الاغتسال بسقوط الحكم بأنه حدث . الرابعة : هل تجمع المستحاضة بغسل واحد بين صلاتين ؟ روى ذلك كما تقدم في حديث عمران عن حمزة ، وذلك صحيح كما بيناه ، فينبغي أن يكون مستجباً ، وذلك أولى من قول ابن المسيب من رأيه . انتهى كلام الفاضل أبي بكر ابن العربي .

وقوله في أول كلامه : « وبهيض الكتد » بفتح الياء ، من قولهم « هاض العظم يهضه هيضاً قانهاض » وهو فعل ثلاثي : أى كسره بعد ما كاد ينجر ، فهو « مبيض » و « الكتد » بفتح الداء المثناة وبكسرهما : مجتمع الكتفين . فكأنه يريد أن هذا الجمل ينوء به سامعه ، ويكاد يكسر عظامه من ثقله ، ووقع في النسخة المطبوعة « يبيض » باليم بدل الهاء ، وهو تصحيف وتحريف .

٩٧

باب

ما جاء في الحائض :

أنها لا تقضى الصلاة

١٣٠ - حَدَّثَنَا قَتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ

عَنْ مُعَاذَةَ^(١) : « أَنْ أَمْرَأَةً سَأَلَتْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ^(٢) : أَتَقْضِي إِحْدَانَا صَلَاتَهَا أَيَّامَ مَحِيضِهَا^(٣) ؟ فَقَالَتْ : أَحَرُورِيَّةٌ أَنْتِ^(٤) ؟ إِنْ قَدْ كَانَتْ إِحْدَانَا تَحِيضُ

(١) « معاذة » بضم الميم وتخفيف الميم المهملة وفتح الذال المعجمة ، وهي معاذة بنت عبد الله العدوية ، وهي معدودة في فقهاء التابعين .

(٢) في ح « فقالت » وهذه المرأة البهية في هذه الرواية هي معاذة نفسها ، وقد بين ذلك في رواية عند مسلم وأخرى عند الإسماعيل .

(٣) في ه « أيام حيضها » .

(٤) قال في الفتح (١ : ٣٥٨) : « الحروري : منسوب إلى حروراء ، بفتح الحاء وضم الراء المهملةين وبعد الواو الساكنة راء أيضاً : على ميلين من الكوفة ، والأشهر أنها بالمد . قال المبرد النسبة إليها حروراوي ، وكذلك كل ما كان في آخره ألف تأنيث ممدودة ، ولكن قيل الحروري بحذف الزوائد . ويقال لمن يعتقد مذهب الخوارج : حروري : لأن أول فرقة منهم خرجوا على علي بالبلدة المذكورة ، فاشتهروا بالنسبة إليها ، وهم فرق كثيرة ، لكن من أصولهم الاتفاق عليها بينهم الأخذ بما دل عليه القرآن ورد ما زاد عليه من الحديث مطلقاً ، ولهذا استفهمت عائشة معاذة استفهام إنكار . وزاد مسلم في رواية عاصم عن معاذة : فقلت لا ، ولكني سأله . أي سؤالاً مجرداً لطلب العلم لا لتعنت ، وفهمت عائشة عنها طلب الدليل ، فاقترعت في الجواب عليه دون التعليل . والذي ذكره العلماء في الفرق بين الصلاة والصيام : أن الصلاة تتكرر ، فلم يجب قضاؤها ، للعرج ، بخلاف الصيام ، ولأن يقول بأن الحائض مخاطبة بالصيام أن يفرق بأنها لم تخاطب بالصلاة أصلاً . وقال ابن دقيق العيد : =

فَلَا تُؤْمَرُ بِقَضَاءِ (١) .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

وَقَدْ رَوَى عَنْ عَائِشَةَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ : أَنَّ الْحَائِضَ لَا تَقْضِي الصَّلَاةَ .

وهو قول عامة الفقهاء ، لا اختلاف بينهم [في] (٢) أَنَّ الْحَائِضَ تَقْضِي

الصَّوْمَ وَلَا تَقْضِي الصَّلَاةَ (٣) .

== كَهْفَاءُ عَائِشَةَ فِي الاستدلال على إسقاط القضاء بكونها لم تؤمر به : يحتمل وجهين : أحدهما : أنها أخذت إسقاط القضاء من إسقاط الأداء ، فبتمسك به حتى يوجد المعارض ، وهو الأمر بالقضاء ، كما في الصوم . ثانيهما - قال : وهو أقرب - : أن الحاجة دعاية إلى بيان هذا الحكم لتكرر الحيض منهن عنده صلى الله عليه وسلم ، وحيث لم يبين دل على عدم الوجوب ، لاسيما وقد اقترن بذلك الأمر بقضاء الصوم ، كما في رواية عاصم عن معاذة عند مسلم .

أقول : وأمر الحائض بقضاء الصوم وترك أمرها بقضاء الصلاة إنما هو تعبد صرف لا يتوقف على معرفة حكمته ، فإن أدركناها فذاك ، وإلا فالأمر على العبد والرأس ، وكذلك الشأن في جميع أمور الشريعة ، لا كما يفعل الخوارج ، ولا كما يفعل كثير من أهل هذا العصر : يريدون أن يحكموا عقولهم في كل شأن من شؤون الدين ، فاقبلته قبلوه ، وما عجزت عن فهمه وإدراكه أنكروه وأعرضوا عنه ، وشاعت هذه الآراء المنكرة بين الناس ، وخاصة المتعلمين منهم ، حتى ابتكروا أكثرهم يعرض عن كثير من العبادات ، وينكروا أكثر أحكام الشريعة في المعاملات ، اتباعاً للهوى ، ويزعمون أن هذا هو ما يسمونه روح التثريب أو حكمة التثريب . ولأنه ليخشى على من يذهب هذا المذهب الرديء أن يخرج به من ساحة الإسلام المنيرة إلى ظلام الكفر والردة . والبياد بالله من ذلك ، ونسأله أن يعصمنا باتباع الكتاب والسنة ، والاهتداء بهديهما .

(١) الحديث رواه أصحاب الكتب الستة ، ورواه أيضاً الدارمي (١ : ٢٣٣) وابن الجارود (ص ٥٦) .

(٢) الزيادة من ع و ه و ك و ه .

(٣) قال في الفتح (١ : ٢٥٧) : « نقل ابن المنذر وغيره لإجماع أهل العلم على ذلك . وروى عبد الرزاق عن معمر : أنه سأل الزهري عنه ؟ فقال اجتمع الناس عليه . وحكى ابن عبد البر عن طائفة من الخوارج أنهم كانوا يوجبونه . وعن سمرة بن جندب

۹۸

باب

مَا جَاءَ فِي الْجَنْبِ وَالْحَائِضِ :
أَنَّهُمَا لَا يَقْرَأَنَّ الْقُرْآنَ^(۱)

۱۳۱ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ وَالْحَسَنُ بْنُ مَرْقَةَ قَالَا : حَدَّثَنَا
إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَمِيَّاشٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا تَقْرَأَا^(۲) الْحَائِضُ ، وَلَا الْجَنْبُ شَيْئًا مِنَ
الْقُرْآنِ » .

[قَالَ]^(۳) : وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ^(۴) .

قَالَ أَبُو عِيْسَى : حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ إِسْمَاعِيلَ
بْنِ عَمِيَّاشٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا يَقْرَأَا الْجَنْبُ وَلَا الْحَائِضُ » .

وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْقَائِمِينَ
وَمَنْ بَعْدَهُمْ ، مِثْلُ : سَفِيَّانَ [الثَّوْرِيِّ]^(۵) ، وَابْنِ الْمُبَارَكِ ، وَالشَّانِعِيِّ ، وَاحْمَدَ ،

= أَنَّهُ كَانَ بِأَمْرِهِ ، فَأَنكَرَتْ عَلَيْهِ أُمُّ سَلَمَةَ . لَكِنِ اسْتَقَرَّ الْإِجْمَاعُ عَلَى عَدَمِ الْوُجُوبِ ،
كَمَا قَالَ الزَّهْرِيُّ وَغَيْرُهُ .

(۱) فِي هـ « بَابُ الْجَنْبِ لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ » وَهُوَ غَيْرُ جَيِّدٍ ، وَخَالَفَ لِسَائِرَ الْأَصُولِ .

(۲) بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ لِلتَّخَاصُّ مِنَ التَّنَافُؤِ السَّاكِنِينَ ، وَهُوَ نَهْيٌ ، وَضَبُّ بِذَلِكَ فِي ع .

وَلِإِنْ قُرِئَ بِضَمِّ الْهَمْزَةِ : كَانَ نَهْيًا ، وَمَعْنَاهُ النَّهْيُ أَيْضًا ،

(۳) الزِّيَادَةُ مِنْ س وَ ع .

(۴) حَدِيثٌ عَلَى صِبْغَاتِي فِي الْبَابِ (رَقْمُ ۱۱۱) إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

(۵) الزِّيَادَةُ مِنْ هـ وَ ك وَ و هـ .

وإسحق ، قالوا : لَا تَقْرَأِ الْحَائِضُ [وَلَا] ^(١) الْجَنْبُ مِنْ الْقُرْآنِ شَيْئًا ، إِلَّا حَرَفَ الْآيَةِ وَالْحَرْفَ ^(٢) . وَنَحْوَ ذَلِكَ ، وَرَخَّصُوا لِلْجَنْبِ وَالْحَائِضِ فِي التَّسْبِيحِ وَالتَّهْلِيلِ .

قال : وسمعتُ محمدَ بنَ إسماعيلَ يقول : إنَّ إسماعيلَ بنَ عِيَّاشٍ يَرْوِي عَنْ أَهْلِ الْحِجَازِ وَأَهْلِ الْعِرَاقِ أَحَادِيثَ مَنَا كِيرَ ^(٣) . كَأَنَّهُ ضَعَّفَ رِوَايَتَهُ عَنْهُمْ . فِيمَا يَنْفَرِدُ بِهِ ^(٤) . وَقَالَ : إِنَّمَا حَدِيثُ إسماعيلَ بنَ عِيَّاشٍ عَنْ أَهْلِ الشَّامِ . وَقَالَ أَحَدُ بَنِي حَنْبَلٍ : إسماعيلُ بنُ عِيَّاشٍ أَصْلَحُ مِنْ بَقِيَّةِ ، وَلِبَقِيَّةِ أَحَادِيثَ مَنَا كِيرُ عَنْ ^(٥) الثَّمَنَاتِ ^(٦) .

قال أبو عيسى : حَدَّثَنِي ^(٧) أَحَدُ بَنِي الْحَسَنِ قَالَ : سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ ذَلِكَ ^(٨) .

- (١) كلمة « لَا » سقطت من ب ، وهو خطأ ، ومخالف لسائر الأصول .
 (٢) « وَالْحَرْف » بالنصب معطوف على « طرف » وضبط في ك بالجر ، وهو غير جيد .
 (٣) كلمة « أَحَادِيثَ مَنَا كِير » سقطت من ع ، وهو خطأ ، ومخالف لسائر الأصول .
 (٤) في هـ و ك « يَنْفَرِدُ » بالتاء المثناة بدل النون .
 (٥) في هـ و ك « مِنْ » بدل « عَنْ » وهو خطأ .
 (٦) هنا في هـ زيادة حديث على « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ عَلَى كُلِّ حَالٍ مَا لَمْ يَكُنْ جَنِبًا » وهي زيادة وإن كانت مناسبة للباب ، إلا أنها زيادة غير جيدة ، لأن هذا الحديث سيأتي في الباب (رقم ١١١) في جميع الأصول بما فيها نسخة هـ ، ثم إن زيادة هذا الحديث هنا فيها غرابة ، لأنه وضع بين كلمة أحمد بن حنبل وبين إسناد الترمذي الذي رواها به .

- (٧) في ع « أَخْبَرَنِي » .
 (٨) في ع و هـ « سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ بِذَلِكَ » ، وهو مخالف لسائر الأصول .
 وإسماعيل بن عيَّاش ثقة ، وما تكلم فيه أحد بحجة ، وأكثر ما زعموا أنه يخطئ في روايته عن أهل الحجاز والعراق ، ولا بأس بذلك ، فإذا علمنا خطأه في حديث احتزنا منه ، وكل الرواة يخطئون ، فمنهم الأكثر ومنهم الأقل . قال ابن المديني : « رجلان هما صاحباه حديث بلدهما : إسماعيل بن عيَّاش وعبد الله بن لهيعة » ، وقال

= يعقوب بن سفيان : تكلم قوم في إسماعيل ، وإسماعيل ثقة عدل ، أعلم الناس بحديث الشام . وأكثر ما قالوا : يقرب عن ثقات المدنيين والمكيين ، وقال يزيد بن هرون : « ما رأيت أحفظ من إسماعيل بن عياش ، ما أدري ما سفيان الثوري ؟ » وهذه الشهادة من يزيد بن هرون غاية في التوثيق ، إذ فضله على سفيان الثوري في الحفظ ، وقد وثقه يحيى بن معين فبارواه عنه أبو داود وعباس .

والحديث رواه ابن ماجه (١ : ١٠٧) والدارقطني (ص ٤٣) والبيهقي (١ : ٨٩) كلهم من طريق إسماعيل بن عياش عن موسى بن عقبة ، ورواه الدارقطني أيضاً من طريق إسماعيل بن عياش عن موسى بن عقبة وعبيد الله بن عمر : كلاهما عن نافع . وقد سأل عبد الله بن أحمد أباه عن هذا الحديث فقال : « هذا باطل » كما نقله الذهبي في الميزان وابن حجر في التهذيب . ونقل ابن أبي حاتم في الملل (رقم ١١٦ ج ١ ص ٤٩) عن أبيه قال : « هذا خطأ ، إنما هو عن ابن عمر قوله » . يعني أن الصواب وقفه على ابن عمر ، ولكن أين الدليل ؟ ١ .

ورواه الدارقطني أيضاً من طريق عبد الملك بن مسلمة : « حدثني المغيرة بن عبد الرحمن عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يقرأ الجنب شيئاً من القرآن » وهذا الإسناد متابعه جيدة لرواية إسماعيل بن عياش ، وهو إسناد صحيح ، فإن المغيرة بن عبد الرحمن الخزامي ثقة ، وعبد الملك بن مسلمة وثقة الدارقطني . فقد قال بعد ذكر الحديث : « عبد الملك هذا كان بعصر ، وهذا غريب عن مغيرة بن عبد الرحمن ، وهو ثقة » . والتوثيق هنا من الدارقطني واضح أنه يريد به عبد الملك ، ولذلك صحح ابن سيد الناس هذا الإسناد كما حكاه عنه ابن حجر في التلخيص (ص ٥١) ثم عقب عليه بأنه أخطأ في ذلك ، لأن عبد الملك بن مسلمة ضعيف « فلو سلم منه لصح إسناده » ، ولم أجد لعبد الملك هذا ترجمة إلا في الميزان ، ونقل عن ابن يونس أنه قال فيه : « منكر الحديث » وعن ابن حبان قال : « يروى مناكير كثيرة عن أهل المدينة » . نقل ذلك في لسان الميزان ولم يزد عليه ، ويعارض هذا توثيق الدارقطني وتصحيح ابن سيد الناس ، وأكثر ما في رواية ابن عياش خوف الغلط منه ، فتابعه مثل عبد الملك بن مسلمة له ترفع احتمال الخطأ ، وتؤيد صحة الحديث .

٩٩

باب

ما جاء في مُبَاشَرَةِ الحائِضِ (١)

١٣٢ - حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ
سَفْيَانَ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : « كَانَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا حِضَّتْ بِأَمْرٍ أَنْ أَتَزَرَ ، ثُمَّ
يُبَاشِرُنِي (٣) » .

قال (٤) : وَفِي الْبَابِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ، وَمَيْمُونَةَ .

قال أبو عيسى : حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَهُوَ قَوْلٌ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَالْعَامِلِينَ ، وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ ، وَاحِدٌ ، وَإِسْحَاقُ .

(١) مِنْ أَوَّلِ هَذَا الْبَابِ تَبْدَأُ نَسْخَةُ دَارِ الْكُتُبِ الْمَعْرُوبَةِ ، الَّتِي رَحِمَ اللَّهُ بِهَا بِحَرْفِ م .

(٢) فِي ح « حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ » وَهُوَ نَفْسُهُ ، وَ « بُنْدَارٌ » لَقَبٌ لَهُ ، وَأَصْلُهَا كَلِمَةٌ
أَعْجَمِيَّةٌ ، تَطْلُقُ عَلَى مَنْ يَكُونُ مَكْتَبَرًا مِنْ شَيْءٍ ، يَشْتَرِي مِنْهُ مَنْ هُوَ أَسْفَلَ مِنْهُ وَأَخْفَ
حَالًا وَأَقْلَ مَالًا مِنْهُ ، ثُمَّ يَبِيعُ مَا يَشْتَرِي مِنْهُ مِنْ غَيْرِهِ . كَمَا قَالَ السَّمْعَانِيُّ فِي الْأَنْسَابِ .
وَلَمَّا لَقِبَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ كَانَ بُنْدَارًا فِي الْحَدِيثِ ، جُمِعَ حَدِيثُ بَلَدِهِ .

(٣) الْحَدِيثُ رَوَاهُ الشَّيْخَانُ وَغَيْرُهُمَا .

(٤) « قَالَ كَلِمَةٌ » سَقَطَتْ مِنْ هـ و ك و هـ .

١٠٠

باب

ما جاء في مؤاكلة الحائض وسؤرها^(١)

١٣٣ - حَدَّثَنَا عَبَّاسُ الْعَنْبَرِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَا حَدَّثَنَا
عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ الْحَرِثِ عَنْ
حَرَامِ بْنِ مُعَاوِيَةَ^(٢) عَنْ عَمَّةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ : « سَأَلْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ مُوَاكَلَةِ الْحَائِضِ ؟ فَقَالَ : « وَآكَلَهَا »^(٣) .

[قَالَ]^(٤) : وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ ، وَأَنْسٍ .

قَالَ أَبُو عِيسَى : حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ^(٥) .

(١) في هـ و هـ « مواكلة الجنب والحائض وسؤرها » وهو غير جيد ، إذ لا مناسبة هنا
لذكر الجنب ، والصواب ما في سائر الأصول .

(٢) هكذا سمي في هذا الإسناد في جميع الأصول « حرام بن معاوية » . ويظهر أنه هكذا
في رواية الترمذي ، وفي نسخة عند الشارح « حرام بن حكيم » وهي مخالفة لسائر الأصول
وإن كان هذا هو الراجح في نسبه ، فإنه « حرام بن حكيم بن خالد بن سعد بن الحكم
الأنصاري » وسماه بعض الرواة « حرام بن معاوية » . وظنهما البخاري شخصين ففصل
بينهما ، والصحيح أنه هو هو . وقد وثقه المعلى والدارقطني وغيرهما ، وضعفه بعضهم
بغير مستند . وله ترجمة في تاريخ ابن عساكر (٤ : ١٠٤) .

(٣) في هـ « وآكلها » وهو خطأ يخالف لسائر الأصول .

والحديث سبق الكلام عليه في التعليق على الحديث رقم (١١٤ من ١٩٤) تفصيلا .

(٤) الزيادة من م و هـ .

(٥) بل هو حديث صحيح ، كما قلنا آنفا .

وهو قولُ عامة أهل العلم : لم يَرَوْا بمُواكلة^(١) الحائضِ بأسًا .
واختلفوا في فضلِ وضوئِها^(٢) : فرَخَّصَ في ذلك بعضهم ، وَكَرِهَ بعضهم
فَضْلَ طَهُورِها .

١٠١

باب

ما جاء في الحائض

تتناولُ الشيء من المسجد

١٣٤ — حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبِيدَةُ بْنُ حُمَيْدٍ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ
ثَابِتِ بْنِ عُبَيْدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ : قَالَتْ [ل (٣)] عَائِشَةُ : « قَالَ لِي
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : نَأْوِلِي فِي الْحُمْرَةِ^(٤) مِنَ الْمَسْجِدِ . قَالَتْ : قُلْتُ :

(١) كلمة « مواكلة » ذكرت هنا وفيما مضى من العنوان ، والحديث بلفظ « مواكلة » بالهمز
في النسخ المطبوعة ، وذكرت في الأصول المخطوطة بدون الهمز ، وكلاهما جائز ، ولكننا
رجحنا عدم الهمز لمناسبة ذكر المادة بالواو في اللفظ النبوي ، في قوله « وآكلها » ولم
يقُلْ « آكلها » .

(٢) في ع « طهورها » وعنده في نسخة بحاشيته « وضوئها » وهو الموافق لما في سائر
الأصول ، وقد وضع عليه في م علامة الصحة .

(٣) الزيادة من م .

(٤) الحُمْرَةُ : بضم الميم المعجمة وإسكان الميم ، قال ابن الأثير في النهاية : « هي مقدار ما يضع
الرجل عليه وجهه في سجوده » من حصير أو نيجة خوص ، ونحوه من النبات ، =

إِنِّي حَائِضٌ . قَالَ : إِنَّ حَيْضَتَكَ ^(١) لَيْسَتْ فِي يَدِكَ . .
 [قَالَ ^(٢)] : وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ .
 قَالَ أَبُو عِيسَى : حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ [صَحِيحٌ ^(٣)] .
 وَهُوَ قَوْلُ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، لَا نَعْلَمُ بَيْنَهُمْ اخْتِلَافًا فِي ذَلِكَ : بَأَنَّ لَا تَبَاسَ
 أَنْ تَتَنَاوَلَ الْحَائِضُ شَيْئًا مِنَ الْمَسْجِدِ .

١٠٢

باب

مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ إِتْيَانِ الْحَائِضِ

١٣٥ - حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ

= وَلَا تَكُونُ خَمْرَةً إِلَّا فِي هَذَا الْقَدَارِ ، وَسَمِيَتْ خَمْرَةً لِأَنَّ خَبْوَطَهَا مَسْتَوْرَةٌ بِسَفْهَاءِ . . .
 هَكَذَا أَمْسَرْتُ ، وَقَدْ جَاءَ فِي سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : جَاءَتْ قَاهِرَةٌ فَأَخَذَتْ تَحْرِقُ
 الْقَبِيلَةَ فَجَاءَتْ بِهَا فَأَلْقَتْهَا بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْخَمْرَةِ الَّتِي كَانَ قَاعِدًا
 عَلَيْهَا فَأَحْرَقَتْ مِنْهَا مِثْلَ مَوْضِعِ دَرَمٍ . وَهَذَا صَرِيحٌ فِي إِطْلَاقِ الْخَمْرَةِ عَلَى الْكَبِيرِ مِنْ
 نَوْعِهَا .

(١) بَفَتْحِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ ، كَمَا ثَبَتَ فِي الْأَصُولِ الصَّحِيحَةِ ، قَالَ الْقَاضِي هِيَاضٌ فِي مَشَارِقِ
 الْأَنْوَارِ (١ : ٢١٧) : « كَذَا ضَبَطَهُ الرُّوَاةُ وَالْفُقَهَاءُ بَفَتْحِ الْحَاءِ ، وَزَعَمَ أَبُو سَلِيحٍ
 الْخَطَّابِيُّ أَنَّ صَوَابَهُ بِكَسْرِ الْحَاءِ ، كَالْقَاعِدَةِ وَالْجَلْسَةِ ، يُرِيدُ حَالَةَ الْحَيْضِ أَوِ الْإِسْمِ .
 قَالَ الْقَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ : وَالَّذِي عِنْدِي أَنَّ الصَّوَابَ مَا عِنْدَ الْجَمَاعَةِ ، لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا نَفَى عَنْ يَدَيْهَا الْحَيْضَ الَّذِي هُوَ الدَّمُ وَالنَّجَاسَةُ الَّتِي يَجِبُ تَجَنُّبُهَا وَاسْتِقْدَارُهَا
 فَأَمَّا حُكْمُ الْحَيْضِ وَحَالَاتُهَا الَّتِي تَنْصِفُ بِهَا الْمَرْأَةَ فَلَا زَمَّ لَهَا وَجْهًا ، وَلَمَّا جَاءَتْ الْقَمَلَةُ
 فِي مَبِائِثِ الْأَفْعَالِ كَالْقَاعِدَةِ وَالْجَلْسَةِ ، لِأَنَّ الْأَحْكَامَ وَالْأَحْوَالَ » .

(٢) طَبْعٌ « قَالَ » لَيْسَتْ فِي يَدِهِ وَهِيَ وَهِيَ .

(٣) الزِّيَادَةُ مِنْ م وَ ه وَ ك . وَهِيَ زِيَادَةُ جَيِّدَةٍ ، لِأَنَّ الْحَدِيثَ صَحِيحٌ ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ
 (١ : ٩٦) وَأَصْحَابُ السُّنَنِ وَغَيْرُهُمْ .

مَهْدِيٌّ وَبَهْزُ بْنُ أُسْدٍ قَالُوا : حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ حَكِيمِ الْأَثَرَمِ عَنْ
أَبِي تَمِيمَةَ الْمُجَنَّبِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ
أَتَى حَائِضًا أَوْ أَمْرَأَةً فِي دُبُرِهَا أَوْ كَاهِنًا : فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ »
[صلى الله عليه وسلم^(١)].

قال أبو عيسى : لا نعرف هذا الحديث إلا من حديث حَكِيمِ الْأَثَرَمِ
عن أبي تَمِيمَةَ [المُجَنَّبِيِّ^(٢)] عن أبي هُرَيْرَةَ .
ولمَّا معني هذا عند أهل العلم على التغليب .
وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « مَنْ أَتَى حَائِضًا فَلْيَتَصَدَّقْ
بدينار^(٣) » .

فلو كان إتيان الحائض كفرًا لم يؤمر فيه بالكفارة .
وضَعَفَ مُحَمَّدٌ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ قَبْلِ إِسْنَادِهِ .
وَأَبُو تَمِيمَةَ الْمُجَنَّبِيُّ اسْمُهُ « طَرِيفُ بْنُ مُجَالِدٍ^(٤) » .

(١) الصلاة لم تذكر في م و ه و ه . وهي زيادة من الناسخين في باقي الأصول ،
وليست من اللفظ النبوي كما هو واضح .

(٢) الزيادة من ع و ه و ه و ه .

(٣) في س « بنصف دينار » وهو خطأ ، وكذلك في م ولكن كتب بحاشيتها
« بدينار » وعليه علامة التصحيح . وهو المستواب الموافق لمأثر الأصول ، وبؤيده

أن السند في حاشيته على ابن ماجه (١ : ١١٤) نقل كلام الترمذي بلفظ « بدينار » .

(٤) « أبو تَمِيمَةَ » بفتح التاء للثناء الفوقية ، و « الْمُجَنَّبِيُّ » بضم الهاء وفتح الجيم .
و « طَرِيفُ » بفتح الطاء المهملة . و « مُجَالِدُ » بضم الميم وبالجم .

والحديث رواه أحمد في المسند عن عفان وعن وكيع كلام من حماد بن سلمة =

١٠٣

باب

ما جاء في الكفارة في ذلك

١٣٦ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ أَخْبَرَنَا شَرِيكَ عَنْ خُصَيْفٍ^(١) عَنْ

= (رقم ٩٢٧٩ و ١٠١٧٠ ج ٢ ص ٤٠٨ و ٤٧٦) ورواه أيضا الدارمي (١) :
 (٢٥٩) وأبو داود (٤ : ٢١ - ٢٢) وابن ماجه (١ : ١١٤) وابن الجارود
 (ص ٥٨) : كلهم من طريق حماد بن سلمة ، وكلهم يذكر في الكاهن « أو كاهنا
 فصدقه بما يقول » ، ولعل الترمذي اختصره .

ونسبه في عون المعبود أيضاً للحاكم . ونقل عن الترمذي قال : « وأخرجه البخاري
 في تاريخه الكبير عن موسى بن إسماعيل عن حماد بن سلمة عن أبي تيممة ، وقال : هذا
 حديث لم يتابع عليه ، ولا يعرف لأبي تيممة سماع من أبي هريرة . وقال الدارقطني :
 تفرد به حكيم الأثرم عن أبي تيممة ، وتفرد به حماد بن سلمة عنه ، يعني عن حكيم .
 وقال محمد بن يحيى اليبابوري : قلت لأملي بن المديني : حكيم الأثرم من هو ؟ قال :
 عياذاً بهذا ! » .

هكذا نقل النيسابوري عن ابن المديني ، وقال ابن أبي شيبة « سألت عنه ابن المديني ؟
 فقال : ثقة عندنا » . نقله في التهذيب ، ونقل أيضاً توثيقه عن أبي داود وابن حبان .
 فهذا يردّ تضعيف الحديث ، ويجعل إسناده صحيحاً .

وقد روى أحمد في المسند بعض هذا الحديث بإسناد آخر (رقم ٩٥٣٢ ج ٢
 ص ٤٢٩) قال : « ثنا يحيى بن سعيد عن عوف قال : ثنا خلاص عن أبي هريرة
 والحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من أتى كاهناً أو عرافاً فصدقه بما يقول فقد
 كفر بما أنزل على محمد » .

وهذا إسناد صحيح ، متصل من حديث أبي هريرة : خلاص - بكسر الخاء المعجمة
 وتخفيف اللام وآخره سين مهملة - بن عمرو : تابعي ثقة ، اختلفوا في سماعه من
 أبي هريرة ، وهو معاصر له بكل حال ، وهو كاف في اتصال الإسناد كما هو معروف .
 وحديث الحسن متصل اعتضد بالوصول ، وكلاهما متابع جبهة لحديث حكيم الأثرم في بعض
 روايته ، وتؤيد أنه حديث صحيح .

(١) « خصيف » بضم الخاء المعجمة وفتح الصاد المهملة ، وهو ابن عبد الرحمن الجزري =

مِقْسَمٌ^(١) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « فِي الرَّجُلِ يَتَقَعُ عَلَى أَمْرَاتِهِ وَهِيَ حَائِضٌ ، قَالَ : يَتَصَدَّقُ بِنِصْفِ دِينَارٍ »^(٢) .

١٣٧ — حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ أَخْبَرَنَا^(٣) الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى عَنْ أَبِي خَزَّةَ الشُّكْرِيِّ^(٤) عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ^(٥) عَنْ مِقْسَمٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِذَا كَانَ دَمًا أَتَحَرَ فِدِينَارًا ، وَإِذَا كَانَ دَمًا أَصْفَرَ فَنِصْفُ دِينَارٍ »^(٦) .

قال أبو عيسى : حديث الكفارة في إتيان الجائض قد روى عن ابن عباس موقوفًا ومرفوعًا^(٨) .

= الخضرى - بكسر الخاء وإسكان الصاد المعجمتين ، نسبة إلى قرية من قرى اليمامة - ضعفه بعضهم من قبل حفظه ، ووثقه ابن معين وأبو زرعة وابن سعد وغيرهم .

(١) « قسم » بكسر الميم وإسكان القاف وفتح السين المهملة ، وهو ابن بجرة أو نجدة . ويقال له : مقسم مولى ابن عباس ، للزومه له . وإنما هو مولى عبد الله بن الحارث ابن نوفل . وقد ضعفه بعضهم بغير حجة ، قال أحمد بن صالح المصري : « ثقة ثبت لاشك فيه » وقال العجلي : « مكى تابعي ثقة » ووثقه أيضا يعقوب بن سفيان والدارقطني وغيرهم .

(٢) سيأتي الكلام على طرق الحديث وألفاظه وتعليقه .

(٣) في ع « حدثنا » .

(٤) « الكرى » بضم السين المهملة وتشديد الكاف المفتوحة ، قال الدوري : « لم يكن يبيع السكر ، وإنما سمي السكرى لخلاوة كلامه » وأبو حمزة هذا اسمه « محمد بن ميمون المروزي » .

(٥) عبد الكريم هنا هو « عبد الكريم بن مالك الجزرى الخضرى أبو سعيد » وهو ابن عم خفيف . وليس بابن أبي الخارق ، لأن عبد الكريم بن أبي الخارق أبا أمية لم يذكر في الرواة عن مقسم ، ولا في شيوخ أبي حمزة السكري .

(٦) في ع و ه و ك « وإن كان » .

(٧) سيأتي الكلام عليه أيضا .

(٨) في ب « قد روى عن ابن عباس مرفوعا » وهو خطأ واضح . وفي ع « قد روى عن ابن عباس موقوفًا » . وفي م مثل ذلك ، إلا أن كلمة « موقوف » =

وهو قولُ بعضِ أهلِ العلمِ . وبه يقولُ أحمدُ ، وإسحقُ .

= رُسمت هكذا بدون ألف ، على قاعدة من يكتب المنسوب بغير الألف ، وكتب فوقها « كذا » .

وحديث ابن عباس هذا في كفارة إتيان الحائض قد روى بأسانيد كثيرة ، وبألفاظ مختلفة ، واضطربت فيه أقوال العلماء جدا . وسنحاول أن نبين وجه الضواب فيه . وتصحيح الصحيح من رواياته .

ولقد وجدت له نحواً من خمسين طريقاً أو أكثر ، وذكرها مفصلة بطول به الأمر كثيراً . وسأشير إليها وإلى مواضعها بالإيجاز مع الدقة في التعليل والترجيح ، إن شاء الله تعالى .

ومداره في أكثر الأسانيد على مقسم مولى ابن عباس عن ابن عباس . وهو الجادة في روايته . ورواه بعضهم من طريق عكرمة عن ابن عباس ، « ليس بالثبث » ، لضعف روايته عن عكرمة ، وقد يكون هذا شاهداً فقط لحديث مقسم ، كما سيأتي .

وقد ذكر الترمذی من طريقه إسنادين . هما صحيحان في أصل رواية الحديث : أولهما : رواية شريك عن خصيف عن مقسم ، وقد رواه بنحوه الدارمی (١ : ٢٥٤) وأبو داود (١ : ١٠٩) وأحمد في المسند (رقم ٨ : ٢٤ ج ١ ص ٢٧٢) والبيهقي (١ : ٣١٦) . كلهم من طريق شريك عن خصيف عن مقسم عن ابن عباس مرفوعاً .

ورواه أيضاً الدارمی (١ : ٢٥٤) من طريق الثوري عن خصيف ، نحو رواية شريك .

ورواه أحمد في المسند (رقم ٢٩٩٧ ج ١ ص ٣٢٥) من طريق الثوري عن خصيف ، ورواه البيهقي (١ : ٣١٦) من طريق الثوري عن خصيف وعلى بن بديعة كلاهما عن مقسم عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يذكر فيه ابن عباس عندهما ، ولكن قال أحمد عقب روايته : « وقال شريك : عن ابن عباس » ، ورواية الدارمی له من طريق سفيان الثوري موصولة تدل على أن سفيان كان يرويه مرسلاً وموصولاً ، فأرساله لا يضر . إذ ثبت أنه موصول عنده .

الإسناد الثاني : رواية أبي حزة السكري عن عبد الكريم عن مقسم . وقد رواه بنحوه الدارمی (١ : ٢٥٥) والدارقطني (ص ٤١٠ - ٤١١) كلاهما من طريق أبي جعفر الرازي عن عبد الكريم عن مقسم عن ابن عباس مرفوعاً .

ورواه ابن ماجه (١ : ١١٦) من طريق أبي الأحوص ، وابن الجارود (ص ٥٩) والبيهقي (١ : ٣١٧) من طريق سعيد بن أبي عروبة : كلاهما عن عبد الكريم بهذا الإسناد .

وقال ابن المبارك : يستغفرُ ربّه ، ولا كفارةَ عليه .

وعبد الكريم ق هذه الأسانيد - عندنا - هو الثقة عبد الكريم بن مالك الجزري .
ورواه الدارمي (١ : ٢٥٤) من طريق الثوري عن ابن جريج عن عبد الكريم
عن رجل عن ابن عباس موقوفاً : ورواه أحمد (رقم ٣٤٧٣ ج ١ ص ٣٦٧) عن
عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد للكريم وغيره عن مقسم عن ابن عباس مرفوعاً .
ورواه البيهقي (١ : ٣١٦) من طريق نافع بن يزيد عن ابن جريج عن عبد للكريم
عن مقسم عن ابن عباس مرفوعاً أيضاً ، ولكن فيه التصريح بأن عبد الكريم هو
أبو أمية البصري ، وأخشى أن يكون التصريح بأنه أبو أمية خطأً من أبي الأسود
التضري بن عبد الجبار الذي رواه عن نافع بن يزيد ، فإن أبا الأسود ثقة وليس بالمحافظ .
وهاتان الروايتان ، رواية عبد الرزاق ونافع بن يزيد : فيهما بيّات الميهم الذي
في رواية الثوري . وفيهما زيادة رقم الحديث ، وهما زيادتان من ثقتين ، وهما مقبولتان .
ورواه الدارقطني (ص ٤١١) من طريق ابن لهيعة عن ابن جريج عن عبد الكريم
البصري : أنه أخبره أن مقسماً مولى ابن عباس حدثه أنه سمع ابن عباس ، فذكره
مرفوعاً .

وهذا إسناد جيد ، ولعل ابن جريج سمعه من عبد الكريم بن مالك الجزري ومن
عبد الكريم بن أبي الخارق البصري . والله أعلم بصواب ذلك .

ورواه البيهقي (١ : ٣١٧) من طريق هشام الدستوائي عن عبد الكريم عن
مقسم عن ابن عباس موقوفاً ، وصرح بأن عبد الكريم هو أبو أمية ، يعني البصري .
ورواه الدارقطني (ص ٤١٠) من طريق عبد الله بن محرز ، ومن طريق عبد الله
ابن يزيد بن الصلت : كلاهما عن عبد الكريم وخصيف وعلى بن بذيمة - بفتح الياء
الموحدة وكسر الذال المعجمة - : ثلاثتهم عن مقسم عن ابن عباس مرفوعاً ، بافظين
مختلفين ، وصرح في رواية ابن محرز بأن عبد الكريم هو ابن مالك ، يعني الجزري ،
وهذان إسنادان ضعيفان جداً ، أضعف ابن محرز وابن الصلت .

والحديث رواه عن مقسم أيضاً ثقات آخرون . منهم : قتادة :
فرواه أحمد (رقم ٢١٢١ و ٢١٢٥ و ٢٨٤٤ و ٣١٤٥ ج ١ ص ٢٣٧ و
٣١٢ و ٢٣٦) والبيهقي (١ : ٣١٥) من طرق عن سعيد بن أبي عروبة عن
قتادة عن مقسم عن ابن عباس مرفوعاً ، وقال أحمد عقب الحديث (٢١٢٢) :
« ورواه عبد الكريم أبو أمية مثله بإسناده » .

وقد زعم البيهقي أن قتادة لم يسمعه من مقسم ، وسنتكلم على ذلك قريباً إن شاء الله .
ومنه : يعقوب بن عطاء بن أبي رباح ، وهو مقبول الحديث ، ضعفه أحمد وابن

= معین وغيرهما ، وقال ابن عدى : « له أحاديث صالحة » ، وهو ممن يكتب حديثه ،
وعنده غرائب ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : « مات سنة ١٥٥ » ، وكان
له يوم مات ٨٦ سنة ، وربما أخطأ ، يعتبر حديثه من غير رواية زمعة عنه ، فإن
المعتبر إذا اعتبر حديثه الذي بين السماع فيه ، ولم يرو عنه إلا ثقة : لم يجز إلا الاستقامة .
وقال ابن الترمذی في الجوهر النقي (١ : ٣١٨) : « أخرج له ابن حبان في صحيحه
والحاكم في المستدرک ، وذكر ابن عدى أنه ممن يكتب حديثه ، نأقل أحواله أن يتابع
بروايته ما تقدم » :

فرواه البيهقي (١ : ٣١٨) والدارقطني (ص ٤١٠) كلاهما من طريق أبي بكر
ابن عباس عن مقسم عن ابن عباس مرفوعا ، وأبو بكر بن عباس ثقة .
وممنهم : أبو الحسن الجزري الشافعي ، قال ابن المديني « مجهول » ، وقال الحاكم
في المستدرک (١ : ١٧٢) : « أبو الحسن عبد الحميد بن عبد الرحمن الجزري ثقة مأمون »
ولم يتعقبه الذهبي في مختصره :

فرواه أبو داود (١ : ١٠٩ و ٢ : ٢١٧) والحاكم (١ : ١٧٢) والبيهقي
(١ : ٣١٨) من طريق علي بن الحكم عن أبي الحسن الجزري عن مقسم عن ابن
عباس موقوفا .

قال الحاكم ٩ : « قد أرسل هذا الحديث وأوقف أيضا ، ونحن على أصلنا الذي
أصلناه : أن القول قول الذي يستند ويضل ، إذا كان ثقة » ، ووافقه الذهبي .

وممن رواه عن مقسم أيضا : عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب المدني ،
وهو ثقة مأمون ، وكان واليا على الكوفة لعمر بن عبد العزيز ، ومن طريقه جاءت
الأسانيد الضعاح في هذا الحديث ، بل هي أصح أسانيد وأوثقها :

فروى أبو داود في سننه (١ : ١٠٨ - ١٠٩) قال : « حدثنا مسدد حدثنا يحيى
عن شعبة قال حدثني الحكم عن عبد الحميد بن عبد الرحمن عن مقسم عن ابن عباس عن
النبي صلى الله عليه وسلم في الذي يأتي امرأته وهي حائض ، قال : يتصدق بدينار أو
نصف دينار . قال أبو داود : هكذا الرواية الصحيحة ، قال : دينار أو نصف دينار
وربما لم يرفعه شعبة » .

والحكم هو ابن عتبة - بضم العين المهملة وفتح التاء المثناة الفوقية وإسكان الياء
التعنية وفتح الباء الموحدة - الكوفي ، وهو إمام تابع مشهور ، وكان ثقة ثبتا
فقيها عالما رفيعا كثير الحديث . وكان معاصرا لمقسم ، فإن مقسم مات سنة ١٠١
والحكم مات ما بين سنتي ١١٣ و ١١٥ ، ومع ذلك فإن العلماء اختلفوا في سماعه من =

= مقسم ، وجزم أحمد بن حنبل ويحيى القطان بأنه لم يسمع منه إلا خمسة أحاديث ، ذكرها في التهذيب ، ومنها هذا الحديث في إتيان الخائض ، وهذا يرد على أبي حاتم ما جزم به من أن الحكم لم يسمعه من مقسم . (انظر علل ابن أبي حاتم رقم ١٢١ ج ١ ص ٥٠ - ٥١) . ولكن أكثر الروايات التي سنذكرها رواها فيها الحكم عن عبد الحميد بن مقسم ، فيظهر أنه سمعه من مقسم ومن عبد الحميد عن مقسم ، فكان يرويه على الوجهين .

ورواه النسائي (١ : ٥٥ و ٦٦) عن عمرو بن علي عن يحيى ، ورواه ابن ماجه (١ : ١١٤) عن محمد بن بشار عن يحيى بن سعيد ومحمد بن جعفر وابن أبي عدي ، ورواه أحمد (رقم ٢٠٣٢ ج ١ ص ٢٢٩ - ٢٣٠) عن يحيى ومحمد بن جعفر (رقم ٢٥٩٥ ج ١ ص ٢٨٦) عن محمد بن جعفر ، ورواه ابن الجارود (ص ٥٨ - ٥٩) عن محمد بن يحيى عن وهب بن جرير ، وعن أحمد بن محمد الشافعي عن الحسن بن علي الحلواني عن سعيد بن عامر ، ورواه الحاكم في المستدرک (١ : ١٧١ - ١٧٢) من طريق مسدد عن يحيى ، ورواه البيهقي (١ : ٣١٤) من طريق الفضل بن عبد الجبار عن النضر بن شميل : كل هؤلاء عن شعبة عن الحكم عن عبد الحميد عن مقسم عن ابن عباس مرفوعا .

ورواه البيهقي (١ : ٣١٥) من طريق إبراهيم بن طهمان عن مطر الوراق عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس مرفوعا ، ولم يذكر فيه عبد الحميد .

وقال البيهقي : « هكذا رواه جماعة عن الحكم بن عتيبة عن مقسم . وفي رواية شعبة عن الحكم دلالة على أن الحكم لم يسمعه من مقسم ، إنما سمعه من عبد الحميد ابن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب عن مقسم » .

هكذا قال البيهقي ! وليس ذلك بجديد . بعد أن صرح أحمد ويحيى بأن هذا الحديث بما سمع الحكم من مقسم . ولا مانع أن يرويه عنه مباشرة ويرويه عنه بواسطة إذ كان سمعه منهما معا .

وقد اختلف في رفع هذا الحديث ووقفه من طريق الحكم ، وحكى شعبة هذا الاختلاف بألفاظ متعددة ، وكان يرويه موقوفا في بعض أحيانه ، ولكن رواية مطر الوراق تؤيد رفعه ، خصوصا وأن شعبة واثق من رفعه وموطن ، ولكن رواية غيره بالوقف جعلته يتردد في بعض أحيانه فيرويه موقوفا ، وفي بعضها يرويه مرفوعا ، كما حكاه عنه أبو داود فيما مضى .

ومن رواه موقوفا : الأعمش : فروى الدارمي (١ : ٢٥٥) عن عبد الله بن محمد عن حفص بن غياث عن الأعمش عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس موقوفا . =

= ومنهم : ابن أبي ليلى : رواه عن مقسم وعن عطاء كلاهما عن ابن عباس موقوفا ، وقد رواه الدارمی (١ : ٢٥٥ — ٢٥٦) عن عبيد الله بن موسى عن ابن أبي ليلى عن مقسم ، وعنه عن ابن أبي ليلى عن عطاء ، كلاهما عن ابن عباس ، وعن عمرو بن عون عن خالد بن عبد الله عن عطاء عن ابن عباس .

فهذا الاختلاف في الرفع والوقف كان له أثره عند شعبة ، ولكن القاعدة الصحيحة أن الرفع إذا كان من ثقة فإنه زيادة مقبولة ، ولا يعمل المرفوع بالموقوف ، إلا أن يكون الرفع ممن لا تقبل زيادته .

وهذه كلمات شعبة التي وجدتها منقولة عنه في الكلام على رفعه ووقفه ، ليتبين أن الحق ما قلناه من ترجيح الرفع .

نقل ابن أبي حاتم في العلل (رقم ١٢١ ج ١ ص ٥٠ — ٥١) عن أبيه قال : « اختلفت الرواية : فمنهم من يروي عن مقسم عن ابن عباس موقوفا ، ومنهم من يروي عن مقسم عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلا . وأما من حديث شعبة فإن يحيى ابن سعيد أسنده ، وحكى أن شعبة أسنده وقال : أسنده لي الحكم مرة ووقفه مرة . » ورواه الدارمی (١ : ٢٥٤) عن أبي الوليد عن شعبة موقوفا ، وعن سعيد ابن عامر عن شعبة موقوفا أيضا ، وقال : « قال شعبة : أما حفظي فهو مرفوع ، وأما فلان وفلان فقالا غير مرفوع . قال بعض القوم : حدثنا بحفظك ودع ما قال فلان وفلان ! فقال : والله ما أحب أني عمرت في الدنيا عمر نوح وأني حدثت بهذا أو سكت عن هذا ! » .

وقد ذكرنا فيما مضى رواية ابن الجارود من طريق سعيد بن عامر عن شعبة ، وفيها الحديث مرفوع ، وقد حكى عقبها عن شعبة مثل ما حكاه الدارمی هنا .

ثم رواه ابن الجارود (ص ٥٩) عن محمد بن زكريا الجوهري عن بشير عن عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة موقوفا . ثم قال : « قال عبد الرحمن : فقال رجل لشعبة : إنك كنت ترفعه ؟ قال : كنت مجنونا فصحت ! » .

ونقل البيهقي نحو هذا عن شعبة (١ : ٣١٥) من طريق أحمد بن حنبل عن عبد الرحمن بن مهدي ، ولم أجده في مسند أحمد ، ولكن أشار إلى ذلك في المسند عقب روايته عن يحيى ومحمد بن جعفر عن شعبة مرفوعا (رقم ٢٠٣٢) فقال : « ولم يرفعه عبد الرحمن ولا بهز » .

فهذه الروايات عن شعبة نفهم منها أنه كان واثقا من حفظه وموقوفا برفع ، ثم تردد واضطرب حين رأى غيره يخالفه فيرويه موقوفا ، ثم جعل هو يرويه موقوفا أيضا وهذا عندنا لا يؤثر في يقينه الأول برفع ، وقد تابعه فيه غيره .

== وقد ظهر من كل ما ذكرنا أن الحديث في أصله صحيح ، وأن الاختلاف بين الرفع والوقف وبين الإرسال والوصل - : لا يؤثر في صحته ، وأن القول قول من زاد الرفع والوصل .

وقد ذكرنا فيما مضى أيضاً رواية أحمد والبيهقي من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن مقسم عن ابن عباس مرفوعاً ، وأشارنا إلى تعليل البيهقي لها ، فقد قال (١ : ٣١٥ - ٣١٦) : « لم يسمعه قتادة من مقسم » ، ثم رواه من طريق موسى بن الحسن بن عبادة عن عبد الله بن بكر عن سعيد عن قتادة عن عبد الحميد عن مقسم عن ابن عباس مرفوعاً ، ثم قال : « ولم يسمعه أيضاً من عبد الحميد » ، ثم رواه من طريق هدية بن خالد : « حدثنا حماد بن الجعد حدثنا قتادة حدثني الحكم بن عتيبة أن عبد الحميد بن عبد الرحمن حدثه أن مقسماً حدثه عن ابن عباس » فذكر الحديث مرفوعاً .

ولست أدري ما قيمة هذا التعليل ؟ ! فإنه إن صح ما ذكره كان الحديث موصولاً معروف المخرج في وصله . وإن لم يصح كان إسناده الأول على الوصل . وفتادة تابعي ثقة ، مات سنة ١١٧ أو ١١٨ ، وكان معاصراً لمقسم ، وسمع ممن هم أقدم منه ، فلا يبعد سماعه منه .

والإسنادان اللذان ذكر البيهقي في الأول منهما « موسى بن الحسن بن عبادة » لا أدري من هو ؟ ولم أجده ترجمة . وفي الثاني منهما « حماد بن الجعد » متكلم فيه ، خفضه ابن معين والنسائي وغيرهما ، وقال ابن حبان « منكر الحديث » . وأنا أرجح أنه ثقة ، لأن أبا داود الطيالسي تلميذه قال : « كان إمامنا أربعين سنة ، مارأينا إلا خيراً » والنفس مطمئن إلى شهادة من عرفه أربعين سنة وروى عنه .

وقد رواه أيضاً عكرمة عن ابن عباس ، وإن كانت الأسانيد إليه غير صحيحة ، ولكنها قد تصلح متابعة أو شاهداً :

فرواه أحمد (٢٢٠١ ج ١ ص ٢٤٥) عن يونس عن حماد بن سلمة ، و (٢٧٨٩ ج ١ ص ٣٠٦) عن سريج — بضم السين المهملة وآخره جيم — عن أبي أسامة حماد ابن أسامة ، و (٣٤٢٨ ج ١ ص ٣٦٣) عن أبي كامل مظفر بن مدرك الحارثي عن حماد بن سلمة ، ورواه البيهقي (١ : ٣١٨) من طريق محمد بن المنهال عن يزيد ابن زريع : « كانهم عن عطاء المطار عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً ، وعطاء بن عجلان الحنفي المطار ضعيف جداً ، ورواه البيهقي أيضاً (١ : ٣١٧) من طريق سعيد =

= ابن أبي عروبة عن عبد الكريم أبي أمية عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً . وقد سبق أن ذكرنا أن سعيداً رواه عن عبد الكريم عن مقسم ، ورواه عن قتادة عن مقسم ، فإن كان عبد الكريم هو أبو أمية : كان له شيخان : مقسم وعكرمة ، وإن كان هو الجزري : كان لكل منهما شيخ فيه ، وكل ذلك محتمل ، ولا يؤثر في أصل صحة الحديث ، إذ أنه قد ثبت من طرق أخرى .

هذا عن أصانيد الحديث وتعليقها وتصحيح الصحيح منها . وقد اختلفت الروايات أيضاً في متنها ، فروى بالفاظ متعددة :

فمنهم من رواه « يتصدق بدينار أو نصف دينار » ومنهم من رواه « بدينار » ومنهم من رواه « بنصف دينار » ومنهم من رواه على التفصيل « بدينار فإن لم يجد فنصف دينار » ومنهم من جعل التفصيل موقفاً بوقت الدم ، إن كان في أول الحيض أو في حرة الدم فدينار ، وإن كان في أواخره أو في صفرة الدم فنصف دينار .

وهذه الروايات - فيما نرى والله أعلم - من تصرف الرواة وخطئهم في الحفظ . وأصحها عندنا رواية من قال : « بدينار أو نصف دينار » وهي التي صحح لفظها أبو داود بقوله : « هكذا رواية الصحيحة » ، قال : بدينار أو نصف دينار » ، وهذه الرواية هي اللفظ في جميع الروايات التي ذكرناها عن الحكم بن عتيبة . وتابعه عليها قتادة ويعقوب بن عطاء عن مقسم ، وكذلك عبد الكريم عن مقسم في بعض الروايات عنه ، وغيرهم .

وقد روى الدارمي في رواية أبي الوليد عن شعبة عن الحكم - موقوفاً « بدينار أو نصف دينار » أن شعبة قال : « شك الحكم » . وقد يكون هذا صواباً لو انفرد الحكم بهذا اللفظ ، أما وقد ثبت من غير طريقه عن مقسم : فإنه يدل على أنه ليس التردد بين الدينار ونصف الدينار شكاً من الحكم .

والذي أرجحه أن الروايات التي فيها الاختصار على الدينار وحده ، والتي فيها الاختصار على نصف الدينار - : إنما هي اختصار من الرواة أو سهو .

وأما التفصيل بين جلى الدم أو وقتيه : فإنه تفسير من الرواة قطعاً ، ثم دخل على بعض الرواة عنهم فظنوه من متن الحديث ، فنقلوه كذلك ، وقد حفظ لنا سعيد بن أبي عروبة الدليل الصريح على أن التفسير أو التفصيل إنما هو من بعض الرواة ، ففي رواية البيهقي (١ : ٣١٥) من طريق عبد الوهاب بن عطاء عن سعيد عن قتادة عن مقسم عن ابن عباس مرفوعاً بدينار أو نصف دينار : « ففسره قتادة قال : إن كان واجداً فدينار ، وإن لم يجد فنصف دينار » . وفي رواية أيضاً (١ : ٣١٧) =

= من طريق عبد الوهاب عن سعيد عن عبد الكريم عن مقسم عن ابن عباس مرفوعاً : « وفسر ذلك مقسم ، فقال : إن غشيها في الدم فدينار ، وإن غشيها بعد انقطاع الدم قبل أن تغسل فنصف دينار » . وفي رواية أيضاً من طريق روح بن عبادة عن سعيد عن عبد الكريم أبي أمية عن عكرمة عن ابن عباس ، فذكر نحو هذا ، ونسب التفسير إلى مقسم أيضاً ، مع أنه ليس في هذا الإسناد .

ونقل الخطابي في المعالم (١ : ٨٤) أن أحمد بن حنبل كان يقول : « هو مخير بين الدينار والنصف دينار » . وهذا يدل على أن أحمد كان يرى أن أصل اللفظ في الحديث على التخيير ، لا على الشك كما نقل عن شعبة ، ولا على التفصيل كما رواه بعض الرواة . وإذا ثبت أن أصل الحديث الأمر بالتخيير بين الدينار وبين نصف الدينار : فإن رأى أن الأمر فيه ليس للوجوب ، ولا للندب ، لأن الأصل في الأمر أن يكون للوجوب على الحقيقة ، ولا يكون للندب إلا مجازاً ، والمجاز لا بد له من قرينة تمنع إرادة المعنى الحقيقي ، والقرينة هنا في نفس اللفظ ، لأن التخيير في الأمور به بين أن يكون قليلاً أو كثيراً من نوع واحد : يدل على أن الزائد عن القليل ليس واجباً ، لأن الدينار الواحد له نصفان ، وقد أمر مخيراً بين أدائه كله وبين أداء نصف من نصفه ، فإذا أدى النصف كان آمناً بالأمور به في أحد شقي الأمر ، ولم يأت إلا ببعضه في الشق الآخر ، وبرئت ذمته بما أتاه من الأمور به ، فكان الذي لم يأت به غير واجب عليه ، بنفس دلالة اللفظ ، فدل لفظ الأمر على أن بعض مدلوله ليس مراداً به الوجوب ، فخرج بذلك عن الحقيقة إلى المجاز ، وإذا خرج في بعض مدلوله عن الحقيقة لهذه القرينة القاطنة : خرج في كل مدلوله ، لامتناع استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه معاً ، وتحقيق ذلك في موضعه من علم الأصول .

وليس هذا من باب الواجب المخير — المعروف في الفقه والأصول — لأن الواجب المخير إما أن يكون في التخيير بين أنواع مأمور بها ، لاقى التخيير بين القليل والكثير من خروج واحد ، وهذا ثابت بالتنبع ، وواضح بالبديهة .

وبعد : فإننا لم ننفرده بتصحيح هذا الحديث ، وإن انفردنا بتحقيقه على هذا الوجه الذي لم نسبق إليه فيما رأينا مما بين أيدينا من الكتب ، والحمد لله على التوفيق .

وقد صححه كثير من العلماء السابقين . قال ابن الترمذاني في الجوهر النقي (١ : ٣١٤ - ٣١٥) : « أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه ، ومقسم أخرجه البخاري . وعبد الحميد أخرجه الشيخان » . وكل من في الإسنادين قبله من رجال الصحيحين ، فهذا أخرجه الحاكم في مستدركه وصححه . وصححه أيضاً ابن القطان ، =

وقد رُوي نحوه^(١) قول ابن المبارك عن بعض القابدين ، منهم : سعيد بن جبیر ، وإبراهيم [النخعي . وهو قول عامة علماء الأنصار^(٢)] .

١٠٤

باب

ما جاء في غسل دم الحيض من الثوب

١٣٨ - حدثنا ابن أبي عمير حدثنا سفيان [بن عيينة^(٣)] عن

وذكر الحلال عن أحمد قال : ما أحسن حديث عبد الحميد ، يعني هذا الحديث ، قيل له : تذهب إليه ؟ قال : نعم ، إنما هو كفارة .

وقال الحافظ في التلخيص (ص ٦١) : « والاضطراب في إسناد هذا الحديث ومثله كثير جداً » ثم قال : « وقد أمعن ابن القطان القول في تصحيح هذا الحديث ، والجواب عن طرق الطمن فيه بما يراجع منه ، وأقر ابن دقيق العيد تصحيح ابن القطان وقواه في الإمام ، وهو الصواب ، فكر من حديث قد احتجوا به فيه من الاختلاف أكثر مما في هذا ، كحديث بشر بضاعة وحديث القلتين ونحوهما . وفي ذلك ما يرد على النووي في دعواه في شرح المذهب والشقيج والخالصة أن الأئمة كلهم خالفوا الحاكم في تصحيحه ، وأن الحق أنه ضعيف باتفاقهم ، وتيسر النووي في بعض ذلك ابن الصلاح . فهؤلاء : أحمد بن حنبل ، والحاكم ، وابن القطان ، وابن دقيق العيد ، والذهبي في تلخيص المستدرک ، وابن حجر : كلهم ذهبوا إلى صحة هذا الحديث ، وهو الذي ذهبنا إليه ورجعناه ، بتطبيق القواعد الصحيحة ، مع الإنصاف والتزهد عن العصبية . والحمد لله رب العالمين .

(١) في ه و ك « مثل » .

(٢) الزيادة من م و ع و ب ، ما عدا كلمة « عامة » فإنها زيادة من م وحدها .

(٣) الزيادة من م و ب .

هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت (١) أبي بكر :
« أن امرأة سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الثوب يصبه الدم من
الخصية ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : جثية (٢) ، ثم أقر صيده
بالماء (٣) ، ثم رشده ، وصلى فيه . »

[قال (٤) :] وفي الباب عن أبي هريرة ، وأم قيس بنت مخضن .
قال أبو عيسى : حديث أسماء في غسل الدم حديث حسن صحيح (٥) .
وقد اختلف أهل العلم في الدم يكون على الثوب فيصلى فيه قبل أن يغسله .
قال (٦) بعض أهل العلم من التابعين : إذا كان الدم مقدار الدرهم فلم
يغسله وصلى فيه أعاد الصلاة .

وقال بعضهم : إذا كان [الدم (٧)] أكثر (٨) من قدر الدرهم (٩) أعاد
الصلاة . وهو قول سفيان الثوري وابن المبارك .

(١) في ع و ه « ابنة » .

(٢) « جثية » بالحاء المهملة والتاء المثناة الفوقية ، قال في النهاية : الحكة والحكة والقصر :
سواء .

(٣) قال في النهاية « الفرس » : الدلك بأطراف الأصابع والأظفار مع صب الماء عليه حتى
يذهب أثره ، والتدريس مثله ، يقال : قرصته وقرصته وهو أبلغ في غسل الدم
من غسله بجميع اليد .

(٤) الزيادة من م و ع و ت و ه .

(٥) الحديث زواه الشيخان وغيرهما .

(٦) في ع و ه و ه . فقال

(٧) الزيادة من م و ع و ه و ه .

(٨) « أكبر » رسمت في م و ع بدون نقط ، فيمكن أن تقرأ « أكثر » بالنون المثناة
و « أكبر » بالباء الموحدة ، وكبت بالثالثة في سائر الأصول .

(٩) في ع « من درهم » .

ولم يُوجبْ بعضُ أهلِ العلمِ من التابعين وغيرهم عليه الإعادة وإن كان
أكثر^(١) من قدر الدرهم . وبه يقول أحمد وإسحاق .
وقال الشافعي : يجبُ عليه الغسلُ وإن كان أقلَّ من قدر الدرهم .
وشدّدَ في ذلك .

١٠٥

باب

ما جاء في كم تمسكت النفساء ؟

١٣٩ - حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ [الْجَنْهُضَمِيُّ ^(٢)] حَدَّثَنَا شُعَاعُ بْنُ
الْوَلِيدِ أَبُو بَدْرٍ ^(٣) عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى عَنْ أَبِي سَهْلٍ عَنْ مُسَّةَ ^(٤) الْأَزْدِيَّةِ
عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ : « كَانَتْ لِنَفْسَاءَ تَجْلِسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا ، فَكُنَّا ^(٥) نَطْلِي وَجُوهَنَا بِالْوَرَسِ مِنَ الْكَلْفِ ^(٦) » .

(١) « أكره » رسمت في ح بدون نقط ، وفي ب بالوحدة ، وفي صائر
الأصول بالمثلثة .

(٢) الزيادة من م و ع و ب .

(٣) في م « أبو نور » بدون نقط ، كأنه يريد بها « أبو نور » بالثاء المثلثة والواو ،
وهو خطأ ، صوابه « أبو بدر » بالباء الموحدة والبدال المهملة .

(٤) « مسة » بضم الميم وتشديد السين المهملة المفتوحة ، وكنيتها « أم بسة » بهذا الوزن ،
ولكن بالباء الموحدة في أوله بدل الميم .

(٥) في ع و ه و ه و ه « وكنا » .

(٦) « الورس » بفتح الواو وإسكان الراء ، وهو نبت أصفر يصبغ به ، كما في النهاية .
و « الكلف » بالكاف واللام المفتوحتين : حبرة كدوة تملأ الوجه ، أو هو لون
بين السواد والحمرة . كما في اللسان .

قال أبو عيسى : هذا حديثٌ [غريبٌ ^(١)] لا نعرفه إلا من حديث
أبي سهلٍ عن مُسَّةَ [الأزديَّة ^(٢)] عن أم سلمة .
واسمُ أبي سهلٍ « كثيرُ بنُ زيادٍ ^(٣) » .
قال محمد بن إسماعيلَ : عليُّ بنُ عبدِ الأُمِّ ثِقَّةٌ ، وأبو سهلٍ ثقةٌ .
ولم يَعْرِفْ محمدٌ هذا الحديثَ إلا من حديث أبي سهلٍ ^(٤) .

(١) الزيادة من م .

(٢) الزيادة من هـ و هـ و ك .

(٣) هو البرسائي ، بضم الباء الموحدة وإسكان الراء وبالسین المهملة وبعد الألف نون ،
وهو من أكابر أصحاب الحسن ، ووثقه أيضاً ابن معين وأبو حاتم والنسائي .

(٤) الحديث رواه أبو داود (١ : ١٢٣) والحاكم (١ : ١٧٥) والدارقطني (ص ٨٢)
والبيهقي (١ : ٣٤١) : كلهم من طريق زهير عن علي بن عبد الأعلى ، ورواه
ابن ماجه (١ : ١١٥) عن علي بن نصر الجهضمي شيخ الترمذي هنا بإسناده .
ورواه البيهقي أيضاً من طريق أبي بدر الكندي ، والدارقطني من طريق يعقوب
ابن إبراهيم : كلاهما عن شجاع بن الوليد .

ورواه أيضاً أبو داود والحاكم والبيهقي من طريق عبد الله بن المبارك عن يونس بن
نافع عن كثير بن زياد قال : « حدثني الأزديَّة يعني مسَّة قالت : حججت فدخلت على
أم سلمة ، فقالت : يا أم المؤمنين ، إن سمرة بن جندب يأمر النساء يقضين صلاة الحيض ؟
فقالت : لا يقضين ، كانت المرأة من نساء النبي صلى الله عليه وسلم تقعد في النفاس أربعين
ليلة لا يأمرها النبي صلى الله عليه وسلم بقضاء صلاة النفاس » ، هذا لفظ أبي داود .
والمراد بنساء النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث غير أزواجه من سرية أو بنت
أو قريبة لله ، كما هو ظاهر ، لأن نساء الرجل أعم من زوجاته ، لدخول البنات وسائر
القرابات تحت ذلك .

ورواه أيضاً الدارقطني من طريق عبد الرحمن بن محمد العرزمي — بتقديم الراء على
الزاي — عن أبيه عن الحكم بن عتيبة عن مسَّة عن أم سلمة ، مرفوعاً مختصراً .
وهذا إسناد ضعيف ، لضعف محمد بن عبيد الله العرزمي .

أما الإسنادان الأولان فصحيحان ، أحدهما أثني عليه البخاري ، وهو طريق علي
ابن عبد الأعلى ، والآخر صحيحه الحاكم وقال : « هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه —
(١٧٤ — سنن الترمذي — ١)

وقد أجمع أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين
ومن بعدهم على أن النفاء تدع الصلاة أربعين يوماً ، إلا أن ترى الطهر
قبل ذلك ، فإنها تفتسل وتصلى ^(١) .

فإذا رأيت الدم بعد الأربعين : فإن أكثر أهل العلم قالوا : لا تدع
الصلاة بعد الأربعين ، وهو قول أكثر الفقهاء .
وبه يقول سفيان [الثوري ^(٢)] ، وابن المبارك ، والشافعي ، وأحمد
واسحق .

ويروى عن الحسن البصري أنه قال : إنها تدع الصلاة خمسين يوماً
إذا لم تر الطهر ^(٣) .

= ولا أعرف في معناه غير هذا ، ووافقه الذهبي ، ونقل ابن حجر في بلوغ المرام تصحيح
الحاكم وأقره فلم يعترض عليه .

وقال في التلخيص (ص ٦٣) : « أم بسة مة : مجهولة الحال ، وقال الدارقطني :
لا يقوم بها حجة . وقال ابن القطان : لا يعرف حالها ، وأغرب ابن حبان فضعفه
بكثير بن زياد ! فلم يصب . وقال النووي : قول جماعة من مصنفى الفقهاء : إن هذا
الحديث ضعيف — : مردود عليهم . »

و « مة » هذه قال عنها ابن حجر في التلخيص : « مقبولة » . ونقل صاحب
عون المعبود (١ : ١٢٣) من البدر المنير الإجابة عن قول من ضعفها بجهالة حالها وعينها
فقال : « لاسلم جهالة عينها ، وجهالة حالها مرتفعة ، فإنه روى عنها جماعة : كثير
ابن زياد والحكم بن عتيبة وزيد بن علي بن الحسين ، ورواه محمد بن عبيد الله العرزمي
عن الحسن بن مة أيضا ، فهؤلاء رووا عنها ، وقد أتت على حديثها البخاري ،
وصحح الحاكم لإسناده ، فأقل أحواله أن يكون حسنا . »

(١) هذا هو الصحيح الموافق للحديث ، وقد زعم ابن حزم في المحلى (٢ : ٢٠٣) أن
أكثر النفاس سبعة أيام فقط ، وقاس ذلك على أيام الحيض ، ولكن لم يمتزج بأنه بأس ،
بل أغرب فزعم أن دم النفاس دم حيض ! وهذا الذي قاله لم نجد مثله عن أحد
من العلماء .

(٢) الزيادة من هـ و هـ و ك .

(٣) في هـ و ك « إذا لم تطهر » .

وَبُرْوَى عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ وَالشَّافِعِيِّ : سَتَيْنِ يَوْمًا ^(١) .

١٠٦

باب

مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ يَغُسُّ وَاحِدٍ

١٤٠ - حَدَّثَنَا بُخْدَارٌ [مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ^(٢)] حَدَّثَنَا أَبُو أَحَدٍ ^(٣) حَدَّثَنَا سَفِيَّانٌ ^(٤) عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ ^(٥) : « أَنَّ النَّبِيَّ ^(٦) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ فِي غُسْلٍ وَاحِدٍ ^(٧) » .

(١) في س و ح زيادة « وهو قول للشافعي » . وفي هامش م « وبه يقول الشافعي » ورمز إليها بعلامة نسخة . وهذه الزيادة غير جيدة ، لأنه سبق أن نسب الترمذي للشافعي القول بأربعين يوما ، وإن خالف ذلك مذهب الشافعي .

ويؤيد صحة نسبة الترمذي القول بالأربعين إلى الشافعي أن النووي قال في المجموع (٢ : ٥٢٢) « وحكى أبو عيسى الترمذي في جامعه عن الشافعي أنه قال : أكثره أربعون ، وهذا عجيب ، والمعروف في المذهب ملحق ، أي ستون .

ويظهر لي أن بعض الشافعية زاد هذه الزيادة في بعض النسخ لما يعرفه من مذهبه ، ونسى أن الترمذي نسب له غير ذلك .

(٢) الزيادة من م و س .

(٣) هو محمد بن عبد الله بن الزبير : الزبيرى الكوفى .

(٤) هو : الثورى .

(٥) في ه « عن أنس بن مالك » .

(٦) في ه و ك « رسول الله » .

(٧) الحديث نسبته المحدث بن تيمية في المنتقى للجماعة إلا البخارى ، وتعبه الشوكانى في نيل الأوطار (١ : ٢٨٩) فقال . « الحديث أخرجه البخارى أيضا من حديث قتادة عن أنس بلفظ : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدور على نسائه في الساعة الواحدة =

[قال ^(١)] : وفي الباب عن أبي رافع ^(٢) .
 قال أبو عيسى : حديث أنسٍ حديثٌ حسنٌ صحيحٌ [أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يطوفُ على نسائه بفعلٍ واحدٍ ^(٣)] .
 وهو قولٌ غير واحدٍ من أهل العلم ، منهم الحسن البصريُّ : أن لا بأسَ أن يعودَ قبلَ أن يتوضأ .
 وقد روى محمد بن يوسف هذا من سفيان قتال : عن أبي هريرة ^(٤) عن أبي الخطاب عن أنسٍ .
 وأبو عروة هو : « معمر بن راشد » . وأبو الخطاب : « قتادة بن دعامة » ^(٥) .
 [قال أبو عيسى : ورواه بعضهم عن محمد بن يوسف عن سفيان عن ابن أبي هريرة ^(٦) عن أبي الخطاب .

من الليل والنهار ، ومن إحدى عشرة . قال : قلت لأنس بن مالك : أو كان يطيقه ؟ قال : كنا نتحدث أنه أعطى قوة ثلاثين .

- (١) الزيادة من م و ع و س .
 (٢) حديث أبي رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه أبو داود (١ : ٨٨) : « أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف ذات يوم على نسائه ، يفعل عند هذه وعند هذه ، قال : فقلت له : يا رسول الله ، ألا تجعله غيلاً واحداً ؟ قال : هذا أزكى وأطيب وأطهر » .
 ورواه أيضاً ابن ماجه (١ : ١٠٧) ونسبه الشوكاني في نيل الأوطار (١ : ٢٨٩) للترمذی ، وهو خطأ ، تبع فيه الحافظ ابن حجر في التلخيص (ص ٥٢) إذ نسب لأصحاب السنن ، ولم أجده في سنن النسائي أيضاً ، ولعله في السنن الكبرى له .
 (٣) الزيادة من ع .
 (٤) في م « عن أبي عروة » وكتب بحاشيتها بنفس الخط مانعه : « مرابه : أبو هريرة واسمه معمر بن راشد » .
 (٥) « دعامة » بكسر الدال المهملة .
 (٦) في م « عن أبي عروة » وهو خطأ من الناسخ قطعاً في هذا الموضع ، لأن =

وهو خطأ ، والصحيح : عن أبي عروة ^(١) .

١٠٧

باب

ما جاء [في الجنب ^(٢)] إذا أراد أن يعودَ تَوَضُّأً

١٤١ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنْ عاصمِ الْأَحْوَلِ
عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
« إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ أَهْلُهُ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَعُودَ فَلْيَتَوَضَّأْ بَيْنَهُمَا وَضُوءًا ^(٣) » .
[قال ^(٤)] : وفي الباب عن عُمر ^(٥) .

قال أبو عيسى : حديثُ أبي سعيدٍ حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

= الترمذي يحكي ما أخطأ فيه بعضهم ، وأنه جعل اسم الراوي « ابن أبي عروة » وأن
الصحيح فيه « عن أبي عروة » .

(١) الزيادة من م و ع .

(٢) الزيادة من ع .

(٣) الحديث رواه الجماعة إلا البخاري ، كما قال المجد في المنتقى . وقال الشوكاني (١ : ٢٧١) :
« ورواه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وزادوا : فإنه أنشط للعمود » .

(٤) الزيادة من م و ع و ب .

(٥) كذا في ع و ه و ك و ن . وفي م و ب « عن ابن عمر » ولم يمكن
الترجيح بينهما أيهما الصحيح ، فإني لم أجده حديثاً في هذا الباب عن عمر ، ولا عن
ابن عمر . وقال الشوكاني (١ : ٢٧٢) : « قد روى عن عمر وابن عمر
بإسنادين ضعيفين » وقال الشارح المباركفوري (١ : ١٣١) : « لم أقف على من
أخرج حديثهما » .

وهو قولُ عمرَ بن الخطاب .

وقال به غيرُ واحدٍ من أهل العلم ، قالوا : إذا جامع الرجل امرأته ثم أراد أن يعود فليتوضأ قبل أن يعود .

وأبو المتوكل اسمُه « عَلِيُّ بْنُ دَاوُدَ »^(١) .

وأبو سعيدٍ الخدری اسمُه « سَعْدُ بْنُ مَالِكِ بْنِ سِنَانٍ » .

١٠٨

باب

ما جاء إذا أُقيمت الصلاةُ وَوَجَدَ أَحَدُكُمْ الْخَلَاءَ فَلْيَبْدَأْ بِالْخَلَاءِ

١٤٢ — حَدَّثَنَا هَنَّادُ [بِالنُّسْرِیِّ]^(٢) [حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَرْقَمِ قَالَ^(٣) : أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَأَخَذَ بِيَدِ رَجُلٍ فَقَدَّمَهُ ، وَكَانَ إِمَامَ قَوْمِهِ^(٤) ، وَقَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(١) في م « دؤاد » بضم الدال المهملة في أوله وبعدها همزة مضمومة ثم ألف ليننة وآخره دال مهملة أيضا . ولا يمكن الترجيح بين الروایتين ، لأن هذا الاسم يختلف فيه بهذين القولين : « داود » و « دؤاد » كما في التهذيب والتقريب والمشتبه للذهبي .
(٢) الزيادة من ج .

(٣) القائل « قال » هو عروة بن الزبير ، كما هو واضح ، لا عبد الله بن الأرقم ، إذ هو المحكى عنه . وبين هذا رواية مالك في الموطأ (١ : ١٧٤) عن هشام بن عروة عن أبيه : أن عبد الله بن الأرقم كان يؤم أصحابه ، فعضرت الصلاة يوما ، فذهب لحاجته ، ثم رجع فقال : إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إذا أراد أحدكم الغائط فليبدأ به قبل الصلاة .

(٤) في ج و ه و ه « وكان إمام القوم » :

يقول : « إِذَا أُقِيِمَتِ الصَّلَاةُ وَوَجَدَ أَحَدُكُمْ الْخِلَاءَ فَلْيَبْدَأْ بِالْخِلَاءِ »^(١) .
 قال^(٢) : وفي الباب عن عائشة ، وأبي هريرة ، وثوبان ، وأبي أمامة .
 قال أبو عيسى : حديث عبد الله بن الأرقم حديث حسن صحيح .
 هكذا^(٣) روى مالك بن أنس ويحيى بن سعيد القطان^(٤) وغير واحد من الحفاظ عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الأرقم .
 وروى وهيب^(٥) وغيره عن هشام بن عروة عن أبيه عن رجل عن عبد الله بن الأرقم^(٦) .

(١) الحديث رواه أيضاً أحمد بن المسند (٤٨٣ : ٣ و ٤ : ٣٥) وأبو داود (٣٣ : ١) والدارمي (٣٣٢ : ١) والحاكم (١٦٨ : ١) وقال « صحيح على شرط الشيخين » ووافقه الذهبي .

(٢) كلمة « قال » لم تذكر في هـ و ك . وفي هـ « قال أبو عيسى » .

(٣) في ع « وهكذا » .

(٤) كلمة « القطان » لم تذكر في ب .

(٥) في ع « زهير » وهو خطأ ، لأن زهيراً رواه عنه أبو داود كرواية مالك ومن معه .

(٦) من أول قوله « وروى وهيب » إلى هنا سقط خطأ من م . وأما ما سقطوا منها أفحش ، فإن فيها « هكذا » : روى مالك بن أنس ويحيى بن سعيد وغير واحد من الحفاظ عن هشام بن عروة عن أبيه عن رجل عن عبد الله بن الأرقم ، فحذف ما حكى عن وهيب ، وجعله هو رواية مالك ومن معه ، وهو خطأ صرف .

والذي حكاه الترمذي حكى نحوه أبو داود ، قال : « روى وهيب بن خالد وشبيب بن إسحق وأبو حمزة هذا الحديث عن هشام بن عروة عن أبيه عن رجل حدثه عن عبد الله بن الأرقم ، والأكثر الذين رووه عن هشام قالوا كما قال زهير » .

وقال الزرقاني في شرح الموطأ (٢٨٨ : ١) : « قال ابن عبد البر : لم يختلف على مالك في هذا الإسناد ، وإنما زهير بن معاوية وسفيان بن عيينة وخضر بن غياث ومحمد بن إسحاق وشجاع بن الوليد وحاد بن زيد ، ووكيع وأبو معاوية ، والمفضل ابن فضالة ، ومحمد بن كنانة : كلهم رووه عن هشام كما رواه مالك . ورواه وهيب ابن خالد وأنس بن عياض وشبيب بن إسحاق عن هشام بن عروة عن أبيه عن رجل =

وهو قول غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين .
 وبه يقول أحد وإسحاق ، قالوا : لا يقوم إلى الصلاة وهو يجد شيئاً من
 الغائط والبول . وقالوا : إن دخل في الصلاة فوجد شيئاً من ذلك فلا ينصرف
 ما لم يشغله .

وقال بعض أهل العلم : لا بأس أن يصلي وبه غائط أو بول ، ما لم يشغله
 ذلك عن الصلاة .

١٠٩

باب

ما جاء في الوضوء من الموطأ^(١)

= حدثه عن عبد الله بن الأرقم ، فأدخلوا بين عروة وبين عبد الله بن الأرقم رجلاً .
 ورواه عبد الرزاق عن ابن جريج عن أيوب بن موسى عن هشام بن عروة [عن أبيه]
 قال . خرجنا في حج أو عمرة مع عبد الله بن الأرقم الزهري ، فأقام الصلاة ، ثم قال
 صلوا ، وذهب لحاجته ، فلما رجع قال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إذا
 أقيمت الصلاة وأراد أحدكم الغائط فليبدأ بالغائط ، فهذا الإسناد يشهد بأن رواية مالك
 ومن تابعه متصلة ، لتصريحه بأن عروة سمعه من عبد الله بن الأرقم ، وابن جريج
 وأيوب ثقتان حافظان .

وقد سقط من نسخة الزرقاني في إسناد رواية عبد الرزاق كلمة «عن أبيه» وزدناها
 بين قوسين كما ترى ، لأن ذلك ضروري في الإسناد ، والواضح أنه سهو من الناسخين
 وقد احتج الزرقاني بهذه الرواية على سماع عروة ، فلو كان قوله «عن أبيه» غير موجود
 لجملة من سماع هشام بن عروة .

(١) هذا الحرف اختلفت نسخ الترمذي جداً في ضبطه ، هنا وفي حديث ابن مسعود الذي
 سيأتي في الباب .

فرسم في ب «الموطأ» هكذا بدون همز ، ولم يضبط ، وقد ضبطناه في
 مستحقنا «الموطأ» أي بفتح الميم وإسكان الواو وفتح الطاء المهملة وكسر الهجزة ، =

== وهو الصواب كما سنذكره بعد . ورسم في هـ و ك و هـ « الموطىء »
وضبطه الشارح بفتح اللام وكسر الطاء ، ورسم في ح « الموطىء » بضم اللام مع
فتح الطاء ، وأما م فإنه كتب فيها في عنوان الباب « الموطاء » وكتب فوقه
علامة التصحيح « صح » وكتب بحاشيته مسختان هكذا « الموطوء » و « الموطىء »
وفي الحديث الآتي كتب فيها « الموطىء » وكتب بحاشيتها « الموطاء » وعليه علامة
التصحيح أيضا .

وكتب أيضا في نسخة ح من سنن أبي داود في حديث ابن مسعود هذا
« من موطىء » بدون همز ، وضبط بتشديد الياء في آخره .

وكل هذه الأوجه في كتابته غير جيدة ، إلا الوجه الذي اخترناه « الموطأ »
فإنه هو الصواب ، وبذلك ضبط في النهاية بالقلم ، ولما لم يضبط بالحروف . وكذلك
في لسان العرب .

قال في القاموس مع شرحه للزبيدي : « والوطأة موضع القدم » كالموطأ
بالفتح شاذ « والموطىء » بالكسر على القياس ، وهذه عن الليث ، يقال : هذا
موطىء قدمك .

ونقل صاحب اللسان عن الليث قال : « الموطىء الموضع ، وكل شيء يكون
الفعل منه على فِعْلٍ يَفْعَلُ فَاَلْفَعْلُ منه مفتوح العين ، إلا ما كان من بنات
الواو على بناء وَطِئٍ يَطَأُ وَطَأً ، وإنما ذهبت الواو من يَطَأُ فلم تثبت كما
تثبت في وَجِلَ يَوْجَلُ : لأن وَطِئَ يَطَأُ بُنِيَ على تَوْم فِعْلٍ يَفْعَلُ ، مثل :
وَرِمَ يَرِمُ ، غير أن الحرف الذي يكون في موضع اللام من يَفْعَلُ في هذا الحد
إذا كان من حروف الخلق الستة : فإن أكثر ذلك عند العرب مفتوح ، ومنه ما يُقَرَّ
على أصل تأسيسه ، مثل وَرِمَ يَرِمُ ، وأما وَسِعَ يَسِعُ : ففتحت لتلك الهمزة .
وقد نقل شارح القاموس كلام الليث مختصراً ، ثم تعقبه فقال : « قال في المشوف :
وكان الليث نظر إلى أن الأصل هو الكسر ، كما قال صديقه ، فيكون كالموعد ، =

١٤٣ - حَدَّثَنَا [أَبُو رَجَاءٍ^(١)] : قَتَيْبَةُ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ
عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَارَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أُمِّ وَلَدٍ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ
قَالَتْ^(٢) : قُلْتُ لِأُمِّ سَلَمَةَ : « إِنِّي أَمْرَأَةٌ أُطِيلُ ذَيْلِي وَأَمْشِي فِي الْمَكَانِ
الْقَذِيرِ ؟ فَقَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يُطَهَّرُهُ مَا بَعْدَهُ^(٣) » .

= لكن هذا أصل مرفوض فلا يعتمد به ، وإنما يعتبر اللفظ المستعمل ، فذلك كان الفتح
هو القياس .

وقال القاضي أبو بكر بن العربي في شرح الترمذی (١ : ٢٣٧) : « الموطى » :
مفعل ، بكسر العين ، من وطى ، وهو اسم للموضع ، فيكون معناه : الوضوء من
الموضع القذر ، والتقدير : الوضوء من وطء الموضع القذر . ويكون بفتحها ، والمعنى
واحد . وفيه كلام كثير .

وقد عرف ما فيه مما مضى ، والظاهر من هذا كله أن فتح الطاء أعلى وأرجح
من كسرها .

(١) الزيادة من س .

(٢) في س « قال » وهو خطأ واضح .

(٣) الحديث في موطأ مالك من رواية يحيى (١ : ٤٧) ومن رواية محمد بن الحسن
(ص ١٦٣) . ورواه أيضا الدارمی (١ : ١٨٩) وأبو داود (١ : ١٤٧)
وابن ماجه (١ : ٩٨) : ثلاثهم من طريق مالك . وعندهم جميعا ، عن أم ولد لإبراهيم
ابن عبد الرحمن بن عوف ، كما سيصححه الترمذی في آخر الباب ، وهو الصواب .
والحديث سكت عنه أبو داود والمنذرى . وقال القاضي أبو بكر بن العربي : « هذا
الحديث مما رواه مالك فصح ، وإن كان غيره لم يره صحيحا » .

والعلة فيه جهالة أم الولد هذه . وقال الذهبي في الميزان : حميدة : سألت أم سلمة ،
هي أم ولد لإبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ، تفرد عنها محمد بن إبراهيم التيمي .
وأما ابن حجر في التهذيب فإنه لم يجزم بأن حميدة هي أم الولد ، بل جوز ذلك فقط ،
وقال في التقريب إنها مقبولة . وهذا هو الراجح ، فإن جهالة الحال في مثل هذه الناحية
لا يضر ، وخصوصا مع اختيار مالك حديثها وإخراجها في موطئه ، وهو أعرف الناس
بأهل المدينة ، وأشدهم احتياطا في الرواية عنهم .

قال^(١): وفي الباب عن عبد الله بن مسعود قال: «كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ^(٢) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا نَتَوَضَّأُ مِنَ الْمَوْطِ^(٣)». .

قال أبو عيسى: وهو قول غير واحد من أهل العلم، قالوا: إذا وَطِئَ الرجلُ على المكان القذر أنه^(٤) لا يجبُ عليه غُسلُ القدمِ، إلا أن يكونَ رطباً فيفسلَ ما أصابهُ.

[قال أبو عيسى^(٥)] وَرَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَارَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ «عَنْ أُمِّ وَلَدِ لُؤْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ». .

(١) كلمة «قال» لم تذكر في هـ و هـ .

(٢) في ب د مع الي .

(٣) في ج هـ و هـ و هـ «كُنَّا نَعْلِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا نَتَوَضَّأُ مِنَ الْمَوْطِ» مع الاختلاف السابق ذكره في رسم كلمة «الموطأ» وهذا اللفظ موافق لرواية الحاكم (١: ١٣٩) .

والحديث رواه أيضاً أبو داود (١: ٨٢ - ٨٣) ولفظه: «قال عبد الله: كُنَّا لَا نَتَوَضَّأُ مِنَ مَوْطٍ وَلَا نَكْفُ شَعْرًا وَلَا ثَوْبًا». ورواه ابن ماجه (١: ١٦٧) ولفظه: «عن عبد الله قال: أَمَرْنَا أَنْ لَا نَكْفُ شَعْرًا وَلَا ثَوْبًا وَلَا نَتَوَضَّأُ مِنَ مَوْطٍ». قال الخطابي في المعالم (١: ٧٣) «وَأَمَّا أَرَادَ بِذَلِكَ أَنَّهُمْ كَانُوا لَا يَغْسِلُونَ الْوُضُوءَ لِلْأَذَى إِذَا أَصَابَ أَرْجُلَهُمْ، لِأَنَّهُمْ كَانُوا لَا يَغْسِلُونَ أَرْجُلَهُمْ وَلَا يَنْظِفُونَهَا مِنَ الْأَذَى إِذَا أَصَابَهَا». .

وبنحو هذا قال صاحب النهاية ومن تبعه من أهل اللغة، كاللحان والقاموس . ولكن يظهر أن الترمذي لم يفهمه على هذا النحو، وإنما تأوله على أنه لا يغسل قدمه إذا وَطِئَ على قدر يابس، وإنما يغسلها إذا كان القدر رطباً، وقد نقل ذلك عن غير واحد من أهل العلم .

(٤) في ج هـ و هـ و هـ «أن» .

(٥) الزيادة من م و ع و هـ و ب .

وهو وهم ، [وليس لعبد الرحمن بن عوف ابن يقال له
« هود » ^(١)] .

ولمّا هو « عن أم ولد لإبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن
أم سلمة » وهذا الصحيح ^(٢) .

١١٠

باب

ما جاء في التيمم

١٤٤ - حَدَّثَنَا أَبُو حَفْصٍ عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ الْفَلَّاسُ ^(٣) حَدَّثَنَا يَزِيدُ
بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا سَعِيدُ ^(٤) عَنْ قَتَادَةَ عَنْ عَزْرَةَ ^(٥) عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
بْنِ أَبِي ^(٦) عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(١) الزيادة من م و ع و ب . وانظر أسماء أولاد عبد الرحمن بن عوف وأسماء
أمناتهم في طبقات ابن سعد (ج ٣ ق ١ ص ٩٠) .

(٢) في نه « وهو الصحيح » . وتختلف نسخ الترمذی بالتقديم والتأخير بين كلمات الترمذی
في هذا الباب ، من أول قوله « وفي الباب » إلى هنا ، مما لم نر حاجة إلى بيانه ، تفاديا
من الإطالة .

(٣) « عمرو » بفتح العين ، و « الفلاس » بالفاء . وفي ب « عمر » و « الفلاس »
وهو تحريف .

(٤) هو سعيد بن أبي عروبة .

(٥) « عزرة » بفتح العين المهملة وإسكان الزاي وفتح الراء ، وفي م و نه و ب
« عروة » وهو خطأ . وعزرة هو ابن عبد الرحمن بن زرارة الخزاعي الكوفي ،
وهو ثقة ، وثقه ابن معين وابن المديني وابن حبان وغيرهم .

(٦) « أبي » بفتح الهمزة وإسكان الباء الموحدة وفتح الزاي ، مقصور ، وعبد الرحمن =

أَمْرُهُ بِالتَّيَمُّمِ لِلْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ ^(١) .

[قال ^(٢)] : وفي الباب عن عائشة ، وابن عباس .

قال أبو عيسى : حديثُ عَمَّارٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وقد رُوِيَ عَنْ

عَمَّارٍ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ .

وهو قولٌ غير واحدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ،

مِنْهُمْ : عَلِيٌّ ، وَعَمَّارٌ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ التَّابِعِينَ ، مِنْهُمْ :

الشَّعْبِيُّ ، وَعَطَاءٌ ، وَمَكْحُولٌ ، قَالُوا : التَّيَمُّمُ ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ .

وبه يقول أَحَدُ وَإِسْحَاقُ .

وقال بعضُ أَهْلِ الْعِلْمِ ، مِنْهُمْ ابْنُ عُمَرَ ، وَجَابِرٌ ، وَإِبْرَاهِيمُ ، وَالْحَسَنُ ،

== بن أبيزى صحابى ، ولحقه مكة في عهد عمر ، ففى صحيح مسلم أن عمر قال لنافع بن الحرث

الحزامى : « من استعملت على مكة ؟ قال : عبد الرحمن بن أبيزى ، قال : استعملت عليهم

مولى ؟ قال : إنه قارىء الكتاب الله عالم بالفرائض » . نقله الحافظ فى الإصابة .

وابنه سعيد وثقه النسائى وغيره .

(١) الحديث رواه الدارمى (١ : ١٩٠) وأحمد فى المسند (٤ : ٢٦٣) وأبو داود

(١ : ١٢٨) وابن الجارود (س ٦٧) والبيهقى (١ : ٢١٠) : كلهم من طريق

قتادة . قال الدارمى بعد روايته : « صح إسناده » .

وقد روى البخارى ومسلم وغيرهما من حديث عبد الرحمن بن أبيزى قال : « جاء

رجل لله عمر بن الخطاب فقال : لى أجنبت فلم أصب الماء ، فقال عمار بن ياسر لعمر بن

الخطاب : أما تذكر أنا كنا فى سفر ، أنا وأنت ، فأما أنت فلم تصل ، وأما أنا فتصمكت

فصليت ، فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إنما

كان يكفيك هكذا : وضرب النبي صلى الله عليه وسلم بكفيه الأرض وفتح فيهما ثم مسح

بهما وجهه وكفيه » . اللفظ للبخارى ، وانظر فتح البارى (١ : ٣٧٥ - ٣٧٧) .

(٢) الزيادة من غ وفى به « قال أبو عيسى » .

قالوا^(١) : التميم ضربته للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين .
وبه يقول سفيان^(٢) [الثوري^(٣)] ، ومالك^(٤) ، وأبو المبارك ، والشافعي .
وقد روى هذا الحديث^(٥) عن عمار في التميم أنه قال : « للوجه
والكفين^(٦) » من غير وجه .

وقد روى عن عمار أنه قال : « تيممنا مع النبي صلى الله عليه وسلم
إلى المناكب والآباط^(٧) » .

فضعف بعض أهل العلم حديث عمار عن النبي صلى الله عليه وسلم
في التميم للوجه والكفين لما روى عنه حديث المناكب والآباط .

قال إسحاق بن إبراهيم [بن محمد الحنظلي^(٨)] حديث عمار في التميم
للوجه والكفين : هو^(٩) حديث [حسن^(١٠)] صحيح . وحديث عمار « تيممنا »

(١) كلمة « قالوا » لم تذكر في ه و ه .

(٢) الزيادة من ه و ه و ه .

(٣) في ه و ه « هذا الوجه » وهو غير جيد . قال الشارح : « وفي نسخة قلمية صحيحة
وقد روى هذا الحديث عن عمار ، وهو الظاهر » .

(٤) في م و ه و ه « الوجه والكفين » بدون حرف الجر ، قال الشارح : بالجر
عل الحكاية » .

(٥) رواية التميم إلى المناكب والآباط عند أبي داود والنسائي وابن ماجه . وانظر نصب
الراية (١ : ٨١) .

(٦) الزيادة من ع . وهو المعروف بإسحاق بن راهويه . وفي هامش الخلاصة نقلا عن
تهذيب المزي : « قال أبو الفضل أحمد بن سلمة : سمعت إسحاق بن إبراهيم يقول :
قال لي عبد الله بن طاهر : لم قيل لك ابن راهويه ؟ وما معنى هذا ؟ وهل تكره أن
يقال لك هذا ؟ قال : اعلم أيها الأمير أن أبي ولد في طريق مكة ، فقالت المراوزة :
راهويه ، بأنه ولد في الطريق ، وكان أبي يكره هذا ، وأما أنا فليست أكرهه » .

(٧) في ع « وهو » وزيادة الواو هنا غير جيدة .

(٨) الزيادة من م و ه .

مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى المفاكب والآباط: ليس هو^(١) بمُخَالِفٍ^(٢) لحديث الوجه والكفين، لأن عماراً لم يذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرهم بذلك، وإنما قال: «فعلنا كذا وكذا»^(٣)، فلما سأل النبي صلى الله عليه وسلم أمره بالوجه والكفين [فانتهى إلى ما علمه رسول الله صلى الله عليه وسلم: الوجه والكفين^(٤)]، والدليل على ذلك: ما أفقني به عمارٌ بعد النبي صلى الله عليه وسلم في التقييم أنه قال: «الوجه والكفين» ففي هذا دلالة أنه^(٥) انتهى إلى ما علمه النبي صلى الله عليه وسلم [فعلمه إلى الوجه والكفين^(٤)].

[قال: وسمعت أبا زرعة عبيد الله بن عبد الكريم يقول: لم أر بالبصرة أحفظ من هؤلاء الثلاثة: علي بن المديني، وابن الشاذكوني^(٦)، وعمر بن علي الفلاس^(٤)].

- (١) كلمة «هو» لم تذكر في هـ و هـ.
- (٢) في م «مخالف» وضبط بالرفع، وهو خطأ.
- (٣) في م و هـ و ب «فعلنا مع النبي صلى الله عليه وسلم كذا وكذا» وما هنا هو الموافق لما في م و هـ و هـ.
- (٤) الزيادة من م.
- (٥) في هـ و هـ «دلالة على أنه».
- (٦) «الشاذكوني» بفتح الشين والذال للمجمعين وبينهما ألف وبضم الكاف وفي آخره نون. قال السحاني في الأنساب (ورقة ٣٢٤): «هذه النسبة إلى شاذكونة». قال أبو بكر بن مردويه الحافظ الأصمائي في تاريخه: إنما قيل له الشاذكوني لأن أباه كان يهجر إلى اليمن، وكان يبيع هذه للضربات الكبار، وتسمى شاذكونة، فنسب إليها. والمشهور بهذه النسبة: أبو أيوب سليمان بن داود بن بشر بن زياد المنقري البصري، المعروف باسم الشاذكوني، من أهل البصرة، كان حافظاً كثيراً، جالس الأئمة والحفاظ ببغداد، ثم خرج إلى أصبهان فسكنها، وانتشر حديثه بها. وله ترجمة في الميزان ولسان الليزان، وقد تكلم فيه بعض العلماء وضمفوه من جهة صدقه، =

[قال أبو زرعة : ورَوَى عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَلِيٍّ حَدِيثًا^(١)].

١٤٥ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى^(٢) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ حَدَّثَنَا

هُشَيْمٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ الْقُرَشِيِّ عَنْ دَاوُدَ بْنِ حُصَيْنٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ
أَبْنِ عَبَّاسٍ : « أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ التَّيَمُّمِ ؟ فَقَالَ : إِنَّ اللَّهَ قَالَ فِي كِتَابِهِ حِينَ ذَكَرَ
الْوُضُوءَ : (فَانْزِلُوا وَجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ) ، وَقَالَ فِي التَّيَمُّمِ :
(فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ) وَقَالَ : (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا
أَيْدِيَهُمَا) فَكَانَتِ السُّنَّةُ فِي الْقَطْعِ الْكَفَّيْنِ ، إِنَّمَا هُوَ الْوَجْهُ وَالْكَفَّانِ^(٣) ،
يَعْنِي التَّيَمُّمَ^(٤) . »

ودافع عنه بعضهم ، ومات سنة ٢٣٤ ، وله ترجمة أيضاً في تاريخ إصبيان لأبي نعيم
(١ : ٣٣٣ - ٣٣٤) وتذكرة الحفاظ للذهبي (٢ : ٦٥ - ٦٦) .

(١) الزيادة من ح . ويؤيد صحة ثبوتها هنا أن الحفاظ نقلها في التهذيب عن الترمذی
باختصار في ترجمة الفلاس (٨ : ٨١) ، ثم وجدتها هي والزيادة التي قبلها ثابتان
في م في الباب (رقم ١١٤) بعد قول البخاري في الكلام على الحديث (رقم ١٥١)
« أخطأ فيه محمد بن فضيل » . ولا موضع لهما هناك ولا مناسبة ، بل موضعها
المناسب هنا .

(٢) في م « يحيى بن محمد » وهو خطأ ، فإنه « يحيى بن موسى البلخي » .

(٣) في م و ه و ك . « والكفين » بالجر . قال الشارح : « والظاهر أن يقول :
الكفان : لأنه خبر هو بطريق العطف ، إلا أن يقال . إنه يحذف المضاف وإبقاء جر
المضاف إليه على حاله ، أي : إنما هو مسح الوجه والكفين ، وهو قليل ، لكنه وارد
كقراءة ابن جاز (والله يريد الآخرة) بجر الآخرة ، أي : عرض الآخرة ، أي متاعها
قاله أبو الطيب السندي » .

(٤) هذا الحديث من النوادر التي تستفاد من كتاب الترمذی وحده ، فإنه لم أجده مروباً
في شيء من كتب السنة التي بين يدي ، ومنها مسند أحمد على سبعة ، ولم أجده أحد من
العلماء نقله أو تكلم عليه ، وهو حديث مرفوع حكما ، لقول ابن عباس : « فكانت
السنة » ، والصحيح عند علماء الحديث أن قول الصحابي « من السنة كذا » : من
للمرفوع . وانظر تدريب الراوي (ص ٦٢) وشرحنا على ألفية السيوطي (ص ٢٣) =

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن غريب صحيح^(١) .

١١٢

[ما جاء^(٢)] في الرجل يقرأ القرآن على كُفٍّ حال

ما لم يكن جنباً^(٣)

١٤٦ - حدثنا^(٤) أبو سعيد [عبد الله بن سعيد^(٥)] الأشج حدثنا

== وفيه من الفوائد أنه لنقل الستة في التيمم ، واحتجاج لها باستنباط دقيق من القرآن ، وقد حكى القاضي أبو بكر بن العربي في شرحه (١ : ٢٤١ - ٢٤٢) عن سماه « بعض الجهلة » أنه اعترض على هذا الاستنباط بقوله : « كيف نحمل عبادة على عقوبة » قال القاضي : « فيجعله نظر إلى ظاهر الحال ، وخفي عليه في ذلك وجه التبخر في العلم » ثم قال : « فهذه إشارة خبر الأمة وترجمان القرآن : إن الله حدد الوضوء إلى اللفقين ، فوقفنا عند تحديده ، وأطلق القول في اليمين [في التيمم] ، فحملناه على ظاهر مطلق اسم اليد ، وهو الكفان ، كما فعلنا في السرقة ، فهذا أخذ بالظاهر . لا قياس للعبادة على العقوبة » .

وقد روى ابن جرير في تفسيره (٥ : ٧٠) عن مكحول نحو هذا الاستنباط في التيمم ، ولم يذكر حديث ابن عباس .

(١) في هـ و ك « حسن صحيح غريب » وفي ج و ز « حسن صحيح » وفي م « حسن صحيح » وكتب بالهامش « غريب » وفوقها علامة التصحيح (صح) .

(٢) الزيادة من ب .

(٣) لم يذكر من العنوان إلا كلمة « باب » في هـ و هـ و ك :

(٤) في ب « أخبرنا » .

(٥) الزيادة من م و ب .

حفص بن غياث وعقبة بن خالد : حدثنا الأعمش وابن أبي ليلى عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة^(١) عن علي قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ لنا^(٢) القرآن على كل حال ما لم يكن^(٣) جنباً^(٤) » . قال أبو عيسى : حديث علي [هذا^(٥)] حديث حسن صحيح^(٦) .

(١) « سلمة » هنا بفتح السين المهملة وكسر اللام .

(٢) في ع « يقرأ بنا » وهو خطأ .

(٣) في م « نكن » بالنون في أوله ، وهو خطأ أيضاً .

(٤) الحديث رواه أحمد في المسند (رقم ٦٢٧ و ٦٣٩ و ٨٤٠ و ١٠١١ و ١١٢٣)

ج ١ ص ٨٣ و ٨٤ و ١٠٧ و ١٢٤ و ١٣٤) وأبو داود (١ : ٩٠ - ٩١)

والنسائي (١ : ٥٢) وابن ماجه (١ : ١٠٧) وابن الجارود (ص ٥٢ - ٥٣)

والحاكم (٤ : ١٠٧) .

(٥) الزيادة من ع و م .

(٦) الحديث صححه الحاكم أيضاً ووافقه الذهبي ، وقال ابن الجارود بعد أن رواه من طريق

يحيى بن سعيد عن شعبة عن عمرو بن مرة : « قال يحيى : وكان شعبة يقول في هذا

الحديث : نعرف ونذكر . يعني : أن عبد الله بن سلمة كان كبير حيث أدركه عمرو » .

واقبل في هون اليهود عن الحافظ المنذرى قال : « ذكر أبو بكر البزار أنه لا يروى

عن علي إلا من حديث عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة . وحكى البخاري عن عمرو

ابن مرة : كان عبد الله يعني بن سلمة يحدثنا فنعرف ونذكر . وكان قد كبر ، لا يتابع

في حديثه . وذكر الإمام الشافعي رضي الله عنه هذا الحديث وقال : لم يكن أهل الحديث

يثبتونه . قال البيهقي : ولما اتوقف الشافعي في ثبوت هذا الحديث لأن مداره على

عبد الله بن سلمة الكوفي ، وكان قد كبر وأذكر من حديثه وعقله بعض النكرة ،

ولما روى هذا الحديث بعد ما كبر . قاله شعبة . هذا آخر كلامه . وذكر الخطابي

أن الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه كان يوهن حديث علي هذا ، ويضعف أمر

عبد الله بن سلمة » .

وعبد الله بن سلمة هذا قال العجلي : « تابعي ثقة » وقال يعقوب بن شيبة :

« ثقة ، يعد في الطبقة الأولى من فقهاء الكوفة بعد الصحابة » . وقد توبع عبد الله =

وبه قال غير واحد من أهل العلم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين .

قالوا : يَقْرَأُ الرَّجُلُ الْقُرْآنَ عَلَى غَيْرِ وَضوء ، وَلَا يَقْرَأُ فِي الْمُصْحَفِ إِلَّا وَهُوَ طَاهِرٌ .

وبه يقول سفيان الثوري ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق .

١١٢

باب

ما جاء في البول يُصِيبُ الْأَرْضَ

١٤٧ — حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ وَسَمِعِدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَخْزُومِيُّ قَالَا :

= ابن سلمة في معنى حديثه هذا عن علي ، فارتفعت شبهة الخطأ عن روايته ، إذا كان سيء الحفظ في كبره كما قالوا .

فقد روى أحمد في المسند (رقم ٨٧٢ ج ١ ص ١١٠) : « حَدَّثَنَا عَائِدُ بْنُ حَبِيبٍ حَدَّثَنِي عَامِرُ بْنُ السَّمَطِ عَنْ أَبِي الْغَرِيفِ قَالَ : أَنَى عَلَى رَضَى اللَّهِ عَنْهُ بوضوء ، فضعض واستنشق ثلاثاً ، وغسل وجهه ثلاثاً ، وغسل يديه وذراعيه ثلاثاً ثلاثاً ، ثم مسح برأسه ، ثم غسل رجليه ، ثم قال : هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ ثم قرأ شيئاً من القرآن ، ثم قال : هذا لمن ليس بجنب ، فأما الجنب فلا ، ولا آية » . وهذا إسناد صحيح جيد . عائد بن حبيب أبو أحمد الهبسي شيخ الإمام أحمد : ثقة ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال الأثرم : « سمعت أحمد ذكره فأحسن الثناء عليه ، وقال : كان شيخاً جليلاً عاقلاً » . ورواه ابن معين بالزيادة ورد عليه أبو زرعة بأنه صدوق في الحديث . وعامر بن السمط — بكسر السين المهملة وإسكان الميم — : وثقه يحيى بن سعيد والنسائي وغيرهما . وأبو الغريف — بفتح الغين المعجمة وكسر الراء وآخره فاء — : اسمه « عبيد الله بن خليفة الهمداني المرادي » ذكره ابن حبان في =

حدثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال : « دخل أعرابي المسجد ، والنبي صلى الله عليه وسلم جالس ، فجلس ، فقام فرغ قال : اللهم أرخني ومحمدًا ولا ترحم معنا أحدًا ، فالتفت إليه النبي صلى الله عليه وسلم فقال : لقد تحجرت واسعا ، فلم يلبث أن بال في المسجد ، فأمر أع إلى الناس ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أهرقوا^(١) عليه سجلا^(٢) من ماء ، أو دلوًا من ماء ، ثم قال : إنما بيعتم ميسرين^(٣) ولم تبعضوا ميسرين^(٤) » .

١٤٨ — قال سعيد : قال سفيان : حدثني يحيى بن سعيد عن أنس بن مالك نحو هذا^(٥) .

= الثقات ، وكان على شرطة علي ، وأقل أحواله أن يكون حسن الحديث ، تقبل متابعتة لغيره .

(١) كلمة « فصل » لم تذكر في م وهو خطأ ظاهر .
(٢) في النهاية : « الماء في : هراق : بدل من همزة : أراق ، يقال : أراق الماء يريقه ، وهراقه يهرقه ، بفتح الهاء ، هراقة . ويقال فيه : أهرقت الماء أهرقه إهراقا ، فيجمع بين البدل والمبدل » . وفي ذلك كلام طويل . ينظر في شرح القاموس مادة (ه ر ق) .

(٣) السجل - بفتح السين المهملة وإسكان الجيم - : الدلو للآي ماء ، ويجمع على سجال ، بكسر السين . قاله في النهاية . وقال القاضي أبو بكر بن العربي : « الدلو مؤنثة ، والسجل مذكر ، فإن لم يكن بها ماء فليست بسجل ، كما أن القدح لا يقال له كأس إلا إذا كان فيه ماء » .

(٤) الحديث رواه أحمد في المسند (رقم ٧٢٥٤ ج ٢ ص ٢٣٩) عن سفيان بن عيينة عن الزهري . ونسبه في المتقى (١ : ٥١ . من نيل الأوطار) للجماعة إلا مسلما .
(٥) حديث أنس رواه الشيخان وغيرهما ، وانظر نيل الأوطار (١ : ٥٣) .

[قال ^(١)] : وفي الباب عن عبد الله بن مسعود ، وابن عباس ،
ووائلة ^(٢) بن الأسقع .

قال أبو عيسى : [و ^(٣)] هذا حديث [حسن ^(٤)] صحيح .
والعمل على هذا عند بعض ^(٥) أهل العلم . وهو قول أحمد ، وإسحق .
وقد روى يونس هذا الحديث عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله
عن أبي هريرة ^(٦) .

[آخر كتاب الوضوء ^(٧)]

(١) الزيادة من ع .

(٢) « وائلة » بالثاء المثناة ، وفي بعض الطباعات حمل بالهمزة بدل الثاء ، وهو تصحيف
شنيع .

(٣) الزيادة من م و س هـ .

(٤) الزيادة من ع و هـ و هـ و ك .

(٥) كلمة « بعض » لم تذكر في ع .

(٦) رواه أحمد (رقم ٧٧٨٦ و ٧٧٨٧ ج ٢ ص ٢٨٢) من طريق معمر ومن طريق

يونس كلاهما عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة .

(٧) الزيادة من س .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَبْوَابُ الصَّلَاةِ

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم^(١)

١١٣

باب

ما جاء في مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ

[عن النبي صلى الله عليه وسلم^(٢)]

١٤٩- حَدَّثَنَا هَنَّادُ [بْنُ السَّرِيِّ^(٣)] حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الزُّنَادِ

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَرْثِ بْنِ عِيَّاشٍ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حَكِيمٍ، وَهُوَ^(٤)

(١) كذا في ع ولم تذكر البسملة والعنوان في س وإنما ذكرها بها مشها نقلاً عن بعض النسخ . وفي هـ و هـ و هـ ذكر العنوان أولاً والبسملة ثانياً . وفي م لم تذكر البسملة وكتب العنوان « كتاب الصلاة » .

(٢) الزيادة من ع و هـ و هـ . وفي هـ « عن رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

(٣) الزيادة من ع و هـ و هـ و هـ .

(٤) كلمة « وهو » لم تذكر في ع .

ابن عَبَّادِ بْنِ حَنْزَلٍ^(١)، أَخْبَرَنِي نَاعِمُ بْنُ جُبَيْرٍ بْنُ مُطْعِمٍ^(٢) قَالَ: أَخْبَرَنِي
 ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أُمْنِي جِبْرِيلُ» [عليه السلام]^(٣)
 عِنْدَ الْبَيْتِ مَرَّتَيْنِ، فَصَلَّى الظُّهْرَ فِي الْأُولَى مِنْهُمَا حِينَ كَانَ النَّفْسُ مِثْلَ
 الشَّرَّاءِ^(٤)، ثُمَّ صَلَّى الْعَصْرَ حِينَ كَانَ كُلُّ شَيْءٍ مِثْلَ ظِلِّهِ^(٥)، ثُمَّ
 صَلَّى الْمَغْرِبَ حِينَ وَجَبَتْ الشَّمْسُ^(٦) وَأَفْطَرَ الصَّائِمُ، ثُمَّ صَلَّى الْعِشَاءَ حِينَ
 غَابَ الشَّفَقُ، ثُمَّ صَلَّى الْفَجْرَ حِينَ بَرَقَ الْفَجْرُ وَحَرُمَ الطَّعَامُ عَلَى الصَّائِمِ
 وَصَلَّى الْمَرَّةَ الثَّانِيَةَ الظُّهْرَ حِينَ كَانَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ^(٧)، لَوْ قَدْ الْعَصْرَ
 بِالْأَمْسِ، ثُمَّ صَلَّى الْعَصْرَ حِينَ كَانَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلِهِ، ثُمَّ صَلَّى لِلْمَغْرِبِ
 لَوْ قَدْ الْأَوَّلَ، ثُمَّ صَلَّى الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ^(٨) حِينَ ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ، ثُمَّ صَلَّى

(١) «عباد» بفتح العين المهملة وتشديد الباء الموحدة، و«حنزلة» بضم الحاء المهملة.
 وحكيم بن حكيم هذا ثقة. وثقه المجلي، وذكره ابن حبان في الثقات، وصححه أيضا
 الترمذي وابن خزيمة وغيرهما.

(٢) «جبير» بضم الجيم، أو «مطعم» بضم الميم وكسر العين المهملة.

(٣) الزيادة من م و ب.

(٤) «النفس»: ظل الشمس بعد الزوال، سمي بذلك لأنه ينفذ، أي يرجع من جانب الغرب إلى
 جانب الشرق. والفرار: قال ابن الأثير في النهاية: «أحد سيور النعل التي تكون
 على وجهها، وقدره هنا ليس على معنى التحديد، ولكن زوال الشمس لا يبين إلا بأقل
 ما يرى من الظل، وكان حينئذ بعكس هذا القدر. والظل يختلف باختلاف الأزمنة
 والأمكنة، وإنما يبين ذلك في مثل مكة من البلاد التي يقل فيها الظل، فإذا كان أطول
 النهار واستوت الشمس فوق الكعبة: لم ير شيء من جوانبها ظلًا، فكل بلد يكون
 أقرب إلى خط الاستواء ومعدل النهار يكون الظل فيه أقصر، وكل ما بعد عنهما إلى
 جهة الشمال يكون الظل أطول».

(٥) في م «حين كان ظل كل شيء مثل ظله» وكذلك في م ولكن فيها «صار»
 بدل «كان».

(٦) أصل الوجوب: القوط والوقوع ومنه «وجبت الشمس وجبا» بفتح الواو ولما كان
 الجيم - ووجوبا أي غابت، كأنها تنقط مع الغيب.

(٧) كلمة «كل» سقطت من ع خطأ.

(٨) في ع و ه «الآخرة».

الصُّبْحَ حِينَ أُسْفَرَتِ الْأَرْضُ ، ثُمَّ التَّعَمَّتْ إِلَى جِبْرِيلَ فَقَالَ : يَا مُحَمَّدُ ، هَذِهِ
وَقْتُ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِكَ ^(١) ، وَالْوَقْتُ فِيمَا بَيْنَ هَٰذَيْنِ ^(٢) الْوَقَّتَيْنِ ^(٣) .

(١) قال القاضي أبو بكر بن العربي في المعارضة (١ : ٢٥٧ - ٢٥٨) : « قوله : هَذَا
وقت الأنبياء قبلك : يفترق إلى بيان المراد به ، فإن ظاهره يوهم أن هذه الصلوات في
هذه الأوقات كانت مشروعة لمن قبله من الأنبياء ، فهل الأمر كذلك أم لا ؟ والوجه
فيه أن نقول والله الموفق : ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم أن جبريل قال له ذلك ،
والمعنى فيه : هَذَا وقتك الم شروع لك ، يعنى الوقت الموسع المحدود بطرفين : الأول
والآخر ، وقوله : ووقت الأنبياء قبلك : يعنى ومثله وقت الأنبياء قبلك ، أى كانت
صلاتهم واسعة الوقت وذات طرفين مثل هذا ، وإلا فلم تكن هذه الصلوات على هذا
الميعات إلا لهذه الأمة خاصة . وإن كان غيرهم قد شاركهم في بعضها » .

(٢) كلمة « هَٰذَيْنِ » لم تذكر في ع .

(٣) الحديث رواه أحمد في المستدرج عن عبد الرزاق وعن أبي نعيم : كلاهما عن سفيان عن
عبد الرحمن بن الحرث بن عياش (رقم ٣٠٨١ و ٣٠٨٢ ج ١ ص ٣٣٣) ، ورواه
مختصراً عن وكيع عن سفيان (رقم ٣٣٢٢ ج ١ ص ٣٥٤) . ورواه أبو داود
(١ : ١٥٠ - ١٥١) عن مسدد عن يحيى عن سفيان . ورواه ابن الجارود (ص ٧٧
- ٧٩) عن أحمد بن يوسف بن هبة الرزاق عن سفيان ، وعن محمد بن يحيى عن أبي
نعيم ومحمد بن يوسف كلاهما عن سفيان . ورواه الحاكم أيضاً (١ : ١٩٣) من
طريق سفيان ومن طريق عبد العزيز بن محمد كلاهما عن عبد الرحمن بن الحرث .
وسفيان في هذه الأسانيد هو الثوري ، وعبد العزيز في إسناد الحاكم هو الدراوردي .
ونسبه في التلخيص (ص ٦٤) للشافعي وابن خزيمة والدارقطني ، ونقل تصحيحه عن
ابن عبد البر . وصححه القاضي أبو بكر بن العربي في شرح الترمذی (١ : ٢٥٠ -
٢٥١) ، ورواه بإسناده من طريق البخاري في غير الصحيح . وقال : « ورواه
حديث ابن عباس هذا كلهم ثقات مشاهير ، لاسيما وأصل الحديث صحيح في صلاة جبريل
بالنبي صلى الله عليه وسلم ، ولاننا هذه الرواية تفسير يحمل وإيضاح مشكل » .

وقال الترمذی في نصب الراية (١ : ١١٦) : « وعبد الرحمن بن الحرث هَذَا
- يعنى ابن عياش بن أبي ربيعة - تكلم فيه أحمد ، وقال : متروك الحديث ، هكذا حكاه
ابن الجوزي في الضعفاء ، وايضه للنسائي وابن معين وأبو حاتم الرازي ، وثقة ابن سعد
وابن حبان . قال في الإمام : ورواه أبو بكر بن خزيمة في صحيحه . وقال ابن عبد البر
في التمهيد : وقد تكلم بعض الناس في حديث ابن عباس هذا بكلام لا وجه له ، ورواه =

قال أبو عيسى : وفي الباب عن أبي هريرة ، وبريدة ، وأبي موسى ،
وأبي مسعود [الأنصاري ^(١)] وأبي سعيد ، وجابر ، وعمر بن حزم ،
والبراء ، وأنس .

١٥٠ — (أخبرني ^(٢)) أحمد بن محمد بن موسى أخبرنا عبد الله
بن المبارك أخبرنا ^(٣) حسين ^(٤) بن علي بن حسين أخبرني وهب بن
كيسان عن جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أمني
جبريل » فذكر نحوه حديث ابن عباس بمعناه ^(٥) ، ولم يذكر فيه « الوقت
المعبر بالأمس » ^(٦) .

= كلهم مشهورون بالعلم ، وقد أخرجه عبد الرزاق عن الثوري وابن أبي سبرة عن
عبد الرحمن بن الحارث بإسناده ، وأخرجه أيضاً عن العمري عن عمر بن نافع بن جبير
ابن مطعم عن أبيه عن ابن عباس نحوه . قال الشيخ : وكأنه اكتفى بشهرة العلم مع عدم
الجرح الثابت . وأكد هذه الرواية بمتابعة ابن أبي سبرة عن عبد الرحمن ، ومتابعة
العمري عن عمر بن نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه ، وهي متابعة حسنة . انتهى كلامه .
وقل الزيلعي أيضاً أن ابن حبان رواه في صحيحه .

(١) الزيادة من ع .

(٢) في ع و ه و ه و ك « حدثنا » بدل « أخبرني » .

(٣) في ع و ه و ه و ك « أخبرني » .

(٤) في ع « الحسين » . وحسين هذا هو ابن زين العابدين علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب
ويقال له « حسين الأسير » وثقه النسائي وابن حبان .

(٥) في ع « فذكر نحوه هذا حديث ابن عباس بمعناه » وزيادة كلمة « هذا »
غير جيدة .

(٦) حديث وهب بن كيسان عن جابر رواه أحمد في المسند (رقم ١٤٥٩٠ ج ٣ ص ٣٣٠ -
٣٣١) عن يحيى بن آدم . ورواه النسائي (١ : ٩١ - ٩٢) عن سويد بن نصر .
والحاكم (١ : ١٩٥ - ١٩٦) من طريق عبدان بن عثمان : كلهم عن عبد الله
ابن المبارك .

ولفظه في مسند أحمد : « عن جابر بن عبد الله ، وهو الأنصاري : أن النبي صلى الله
عليه وسلم جاءه جبريل ، فقال : ثم مصله ، فصلى الظهر حين زالت الشمس ، ثم جاءه =

قال أبو عيسى: [هذا حديث حسن صحيح غريب^(١)].
 [و^(٢)] حديث ابن عباس حديث حسن [صحيح^(٣)].
 وقال محمد: أصح شيء في المواقيت حديث جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم.

= العصر ، فقال : قم فصله . فصلى العصر حين صار ظل كل شيء مثله ، أو قال : صار ظله مثله ، ثم جاء المغرب ، فقال : قم فصله ، فصلى حين وجبت الشمس ، ثم جاء العشاء ، فقال : قم فصله ، فصلى حين غاب الشفق ، ثم جاء الفجر ، فقال : قم فصله ، فصلى حين برق الفجر ، أو قال : حين سطع الفجر ، ثم جاء من الغد للظهر ، فقال : قم فصله ، فصلى الظهر حين صار ظل كل شيء مثله ، ثم جاء العصر ، فقال : قم فصله ، فصلى العصر حين صار ظل كل شيء مثليه ، ثم جاء المغرب وقتاً واحداً لم يزل عنه ، ثم جاء للعشاء حين ذهب نصف الليل ، أو قال : ثلث الليل ، فصلى العشاء ثم جاء للفجر حين أسفر جداً ، فقال : قم فصله ، فصلى الفجر ، ثم قال : ما بين هذين وقت .

قال الحاكم : « هذا حديث صحيح مشهور من حديث عبد الله بن المبارك ، والشيخان لم يخرجاه لقلة حديث الحسين بن علي الأصغر » ووافقه الذهبي .

(١) الزيادة من ع . وهي زيادة جيدة ، لأن حذفها لإسقاط لفائدة الكلام على حديث وهب بن كيسان عن جابر ، وهو حديث صحيح ، كما صححه الحاكم والذهبي ، وروصف الترمذی له بأنه « غريب » : نظر ، لأنه سيذكر من رواه عن جابر غيره وهب ، وبذلك لا يكون غريباً .

(٢) الزيادة من ع .

(٣) الزيادة من ع ومن نسخة بهامش ب . وهي زيادة جيدة أيضاً ، إذ هي تدل على تصحيح الترمذی لحديث ابن عباس ، وإن خالف في ذلك بعضهم . نعم قد نقل المجد بن تيمية في المنتقى في الكلام عليه أن الترمذی قال : « هذا حديث حسن » . انظر نبيل الأوطار (١ : ٢٨١) وكذلك في نسخة عتيقة مخطوطة من المنتقى ، ولكن يعارضه أن الزيامي نقل في نصب الراية (١ : ١١٦) أن الترمذی قال : « حديث حسن صحيح » .

فيظهر أن النسخ القديمة من الترمذی فيها اختلاف : بعضها فيه التحسين فقط ، وبعضها فيه التحسين والتصحيح ، والحديث صحيح بكل حال .

قال : وحديثُ جابرٍ في المواقيتِ قد رواه عطاء بنُ أبي رباحٍ وعُمرو
ابنُ دينارٍ وأبو الزُّبيرِ عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم
نحوَ حديثِ وهب بنِ كيسانَ عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم^(١) .

١١٤

[باب]

[منه^(٢)]

١٥١ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ^(٣) عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ
أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّ
لِلصَّلَاةِ أَوَّلًا وَآخِرًا ، وَإِنَّ أَوَّلَ وَقْتِ صَلَاةِ الظُّهْرِ حِينَ تَزُولُ الشَّمْسُ ، وَآخِرُ
وَقْتِهَا حِينَ يَدْخُلُ وَقْتُ الْعَصْرِ ، وَإِنَّ أَوَّلَ وَقْتِ صَلَاةِ^(٤) الْعَصْرِ حِينَ يَدْخُلُ

(١) لم أجد من هذه الروايات إلا رواية عطاء بن أبي رباح ، فرواه أحمد في المسند (رقم
١٤٨٤٦ ج ٣ ص ٣٥١ - ٣٥٢) من طريق سليمان بن موسى عن عطاء . ورواه
النسائي (١ : ٨٩) من طريق قدامة بن شهاب . والحاكم (١ : ١٩٦) والبيهقي
(١ : ٣٦٨ - ٣٦٩) من طريق عمرو بن بشر الحارثي : كلاهما عن برد بن سنان
عن عطاء .

(٢) العنوان زيادة من ع و ه و ه و ه .

(٣) « فضيل » بالتصغير . وفي م و ب « محمد بن الفضل » وهو خطأ ، بل هو محمد
ابن فضيل بن غزوان الضبي .

(٤) كلمة « صلاة » لم تذكر في ع .

وَقْتُهَا ، وَإِنَّ آخِرَ وَقْتِهَا حِينَ تَصْفَرُ الشَّمْسُ ، وَإِنَّ أَوَّلَ وَقْتِ الْمَغْرِبِ حِينَ
تَغْرُبُ الشَّمْسُ ، وَإِنَّ آخِرَ وَقْتِهَا حِينَ يَغِيبُ الْأَفُقُ^(١) ، وَإِنَّ أَوَّلَ وَقْتِ
الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ حِينَ يَغِيبُ الْأَفُقُ^(٢) ، وَإِنَّ آخِرَ وَقْتِهَا حِينَ يَنْتَصِفُ
الْأَيْلُ ، وَإِنَّ أَوَّلَ وَقْتِ الْفَجْرِ حِينَ يَطْلُعُ الْفَجْرُ ، وَإِنَّ آخِرَ وَقْتِهَا حِينَ
تَطْلُعُ الشَّمْسُ^(٣) .

[قال^(٤)] : وفي الباب عن عبد الله بن عمرو .

قول أبو عيسى^(٥) : [و^(٦)] سمعتُ محمداً يقولُ : حديثُ الأعمشِ عن
مجاهدٍ في المواقيتِ : أصحُّ من حديثِ محمد بن فضَّيلٍ عن الأعمشِ ، وحديثُ
محمد بن فضَّيلٍ خطأ ، أخطأ فيه محمد بن فضَّيلٍ^(٧) .

حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ [أَبِي إِسْحَاقَ^(٨)] الْهَمَزَارِيُّ
عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ مجاهدٍ قال : كَانَ يُقَالُ : إِنَّ لِلصَّلَاةِ أَوَّلًا وَآخِرًا ؛ فَذَكَرَ
نَحْوَ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ فَضَّيْلٍ عَنِ الْأَعْمَشِ ، نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ^(٩) .

(١) كذا في م و ه و س ، ووضع فوفه في م علامة الصحة (صح) وهو الموافق لما في مسند أحمد وسنن البيهقي . وفي ع و ه و ك « الشفق » والمراد واحد .

(٢) في ع « الشفق » وما هنا هو الذي في سائر الأصول .

(٣) سيأتي الكلام عليه قريباً .

(٤) الزيادة من م و س .

(٥) قوله « قال أبو عيسى » لم يذكر في ه .

(٦) الزيادة من م و ه و س .

(٧) في ه و ه و ك « الفضيل » بزيادة « أل » .

(٨) الزيادة من ع و ه و ه و ك .

(٩) حديث محمد بن فضيل عن الأعمش رواه أيضاً أحمد في المسند (رقم ٧١٧٢ ج ٧ ص

٢٣٢) عن محمد بن فضيل بإسناده : ورواه البيهقي في السنن (١ : ٣٧٥ - ٣٧٦)

وابن حزم في المحلى (٣ : ١٦٨) من طريق ابن فضيل .

= وأراد الترمذى برواية أثر مجاهد أن يذكر إسناده ليبدل على الرواية التي رآها البخارى صوابا وهي أن هذا الحديث موقوف من كلام مجاهد .

وكذلك فعل البيهقي ، فقد روى هذا الأثر بإسناده من طريق زائدة عن الأعمش عن مجاهد ، ثم قال : « وكذلك رواه أبو إسحق إبراهيم بن محمد الفزارى وأبو زيد عبيد بن القاسم عن الأعمش عن مجاهد » .

ولم ينفرد البخارى بتعليل حديث ابن فضيل المرفوع بأثر مجاهد الموقوف ، فقد نقل ابن أبي حاتم في العلل (رقم ٢٧٣ ج ١ ص ١٠١) عن أبيه أنه قال : « هذا خطأ ، وهم فيه ابن فضيل » يرويه أصحاب الأعمش عن الأعمش عن مجاهد ، قوله « .

ونقل البيهقي عن العباس بن محمد الدوري قال : « سمعت يحيى بن معين يضعف حديث محمد بن فضيل عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة ، أحب يحيى يريد : إن الصلاة أولا وآخرأ ، وقال : إنما يروى عن الأعمش عن مجاهد » .

وهذا التعليل منهم خطأ ، لأن محمد بن فضيل ثقة حافظ ، قال ابن المديني : « كان ثقة ثبتا في الحديث » ولم يطمع فيه أحد إلا برميته بالتشيع ، وليست هذه التهمة بما يؤثر في حفظه وثبته .

وقد رد ابن حزم هذا التعليل وقال : « وما يضر إسناده من أسند إيقاف من أوقف » .

ونقل الزيلعي في نصب الراية (١ : ١٢٠ - ١٢١) عن ابن الجوزي أنه قال في التحقيق : « ابن فضيل ثقة ، يجوز أن يكون الأعمش سمعه من مجاهد مرسلا ، ومن أبي صالح مسندا » .

ونقل أيضا عن ابن القطان قال : « ولا يبعد أن يكون عند الأعمش طريقان : إحداهما مرسلة ، والأخرى مرفوعة ، والذي رفعه صدوق من أهل العلم ، وثقه ابن معين ، وهو محمد بن فضيل » .

والذي أختاره أن الرواية المرسلة أو الموقوفة تؤيد الرواية المتصلة المرفوعة ، ولا تكون تعليلا لها أصلا .

١١٥

[باب]

[منه^(١)]١٥٢ - حَدَّثَنَا أَحَدُ بْنُ مَنِيعٍ^(٢) وَالْحَسَنُ بْنُ الصَّبَّاحِ الْبَزَّازُ^(٣)

وَأَحَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ مُوسَى ، اللَّعْنَى وَاحِدٌ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُوسُفَ
الْأَزْرَقُ عَنْ سَفْيَانَ [الثَّوْرِيِّ^(٤)] عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بَرِيْدَةَ^(٥)
عَنْ أَبِيهِ قَالَ : « أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلٌ فَسَأَلَهُ مِنْ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ ؟
فَقَالَ : أَقِمْ مَعَنَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، فَأَمَرَ بِإِلَّا فَأَقَامَ حِينَ طَلَعَ الْفَجْرُ ، ثُمَّ أَمَرَهُ
فَأَقَامَ حِينَ زَالَتِ الشَّمْسُ فَصَلَّى الظُّهْرَ ، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ فَصَلَّى الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ
بَيَضَاءُ مُرْتَفِعَةٌ ، ثُمَّ أَمَرَهُ بِالْمَغْرِبِ حِينَ وَقَعَ حَاجِبُ الشَّمْسِ ، ثُمَّ أَمَرَهُ
بِالْعِشَاءِ فَأَقَامَ حِينَ غَابَ الشَّفَقُ ، ثُمَّ أَمَرَهُ مِنَ الْغَدِ فَنَوَّرَ بِالْفَجْرِ ، ثُمَّ أَمَرَهُ
بِالظُّهْرِ فَأَبْرَدَ وَأَنْعَمَ^(٦) أَنْ يُبْرَأَ ، ثُمَّ أَمَرَهُ بِالْعَصْرِ فَأَقَامَ وَالشَّمْسُ آخِرُ
وَقْتِهَا فَوَفَّى مَا كَانَتْ ، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَخَّرَ الْمَغْرِبَ إِلَى قُبَيْلِ أَنْ يَغِيبَ الشَّفَقُ ،

(١) العنوان زيادة من م .

(٢) « منيع » بفتح الميم .

(٣) « الصباح » بتشديد الباء الموحدة وآخره حاء مهملة . وفي « هـ و ك » « صباح » بدون « آل » و « البزاز » بزاي ثم راء .

(٤) الزيادة من م و هـ و س .

(٥) « بريدة » بالباء الموحدة والتصغير ، وهو صحابي معروف ، وهو ابن الحبيب - بالخاء - والصاد المهملتين مصغراً - الأسلمي .

(٦) « أنعم » : أي أفضل وزاد ، قال في النهاية : « أي أطلال الإبراد وآخر الصلاة ، ومنه قولهم : أنعم النظر في الشيء » : إذا أطلال التفكير فيه .

ثُمَّ أَمَرَهُ بِالْعِشَاءِ فَأَقَامَ حِينَ ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ . ثُمَّ قَالَ : أَيْنَ السَّائِلُ عَنْ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ ؟ فَقَالَ الرَّجُلُ : أَنَا ، فَقَالَ : مَوَاقِيتُ الصَّلَاةِ كَمَا بَيْنَ هَذَيْنِ .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن غريب^(١) صحيح .
[قال^(٢)] : وقد رواه شعبة عن علقمة بن مرثد أيضاً^(٣) .

١١٦

باب

ما جاء في التغليس^(٤) بالفجر

١٥٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ^(٥) قَالَ : وَحَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنٌ حَدَّثَنَا مَالِكٌ^(٦) عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عُمَرَ عَنْ عَائِشَةَ

(١) قوله « غريب » لم يذكر في هـ .

(٢) الزيادة من م و هـ و س .

(٣) الحديث رواه أحمد في المسند (٥ : ٣٤٩) عن إسحاق بن يوسف الأزرق . ورواه مسلم (١ : ١٧١) وابن الجارود (م ٧٩ — ٨٠) كلاهما من طريق الأزرق أيضاً . ورواه النسائي (١ : ٩٠) من طريق محمد بن يزيد عن الثوري . ورواه ابن ماجه (١ : ١١٨) من طريق الأزرق ومحمد ماً .

وأما رواية شعبة التي أشار إليها الترمذي فإنها في صحيح مسلم (١ : ١٧١) .

(٤) في ع « بالتغليس » وهو خطأ . والتغليس : التكبير في الغلس - بالفتح المعجمة واللام المفتوحة - وهو ظلمة آخر الليل إذا اختلطت بضوء الصباح .

(٥) هنا في هـ و هـ زيادة حرف ح إشارة إلى تحويل المسند .

(٦) في ع « مالك بن أنس » .

قالت : « إن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليصلي الصُّبْحَ فَيَنْصَرِفُ ^(١) النساء ، قال الأنصاري : فَيَمُرُّ ^(٢) النساء مُتَلَفِّفَاتٍ بِرُؤُوسِهِنَّ مِمَّا يُعْرَفُنَّ مِنَ الْفُلَسِ » وقال قتيبة : « مُتَلَفِّفَاتٍ ^(٣) » .

[قال ^(٤)] : وفي الباب عن ابن عمر ، وأنس ، وقيلة بنت ^(٥) مخزومة ^(٦) . قال أبو عيسى : حديث عائشة حديث حسن صحيح .

(١) في نه « فنصرف » . وما هنا هو الذي في الموطأ .

(٢) في ع و ه و ه و ك « فتمر » .

(٣) الروط : جمع مرط ، بكسر الميم وإسكان الراء ، وهو كساء يكون من صوف أو خز ، و « متلففات » بقاء بعدها عين مهملة : هو بمعنى « متلففات » بقاءين . قال ابن الأثير : « أي متلففات بأكتين ، واللفاف ثوب يحال به الجسد كله ، كساء كان أو غيره ، وتلفع بالثوب : إذا اشتمل به » .

ورواية الموطأ « متلففات » بالعين . وقال السيوطي في شرحه : « قال ابن عبد البر : رواية يحيى بقاءين ، وتبعه جماعة ، ورواه كثير منهم بقاء ثم عين مهملة . وعزاه القاضي عياض لأكثر رواة الموطأ » .

والحديث في الموطأ (١ : ٢٠ — ٢٢) . وأخرجه أحد أصحاب الكتب الستة ، كما في المنتقى (١ : ٤٢٠ من نيل الأوطار) .

(٤) الزيادة من م و س .

(٥) في ه و ك « ابنة » .

(٦) « قيلة » بفتح القاف واللام وبينهما ياء تحمية مثناة ساكنة ، و « مخزومة » بفتح الميم والراء وبينهما خاء معجمة ساكنة : وقيلة هذه صحابية تيمية من بني الغنم ، لها ترجمة في التهذيب والإصابة (٨ : ١٧١ — ١٧٣) وطبقات ابن سعد (٨ : ٢٢٨) . وحديثها في قصة طويلة ، ذكرها ابن حجر في الإصابة ، وأنها للطبراني وابن منده ، ونقل عن ابن عبد البر قال : « هو حديث طويل لفصيح حسن ، وقد شرحه أهل العلم بالغريب » .

وموضع الشاهد منه قولها في حكاية زحلتها إلى المدينة : « حتى قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي بالناس صلاة الغداة ، قد أقيمت حين شق =

[وقد رواه الزُّهريُّ عن عُرْوَةَ عن عائشة نحوه ^(١)] .
وهو الذي اختاره غيرُ واحد من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، منهم : أبو بكر ، وعمر ، ومن بعدهم من التابعين .
وبه يقولُ الشافعيُّ ، وأحمدُ ، وإسحاقُ : يَسْتَحِبُّونَ التَّغْلِيصَ
بصلاة الفجر .

١١٧

باب

ما جاء في الإسْفَارِ بالفجرِ

١٥٤ — حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ [هو ابن سليمان ^(٢)] عن محمد بن إسحاق عن عاصم بن عُمر بن قتادة عن محمود بن أبيد عن رافع بن خديج ^(٣) قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولُ : « اسْفِرُوا بالفجرِ ، فَإِنَّهُ أَكْظَمُ لِالْأَجْرِ » .

= الفجر ، والنجوم شابكة في السماء ، والرجال لا تمكث تمارف مع ظلمة الليل ، فصفت مع الرجال ، وأنا امرأة حديثة عهد بالجاهلية ، فقال لي الرجل الذي يابني من الصف : امرأة أنت أم رجل ؟ فقلت : لا ، بل امرأة ، فقال : إنك كدت تفتنيني ، فصلى وراءك في النساء ، إلى آخر الحديث .

(١) الزيادة من ع . وهي زيادة جيدة ، ورواية الزهري عن عروة في الصحيحين وغيرهما . فقد رواه الزهري عن عروة وعن عمرة كلاهما عن عائشة والروايتان صحيحتان .

(٢) الزيادة من م و ب . وفي ع « عبدة بن سليمان » .

(٣) « خديج » بفتح الخاء المعجمة وكسر الدال المهملة وآخره جيم .

[قال^(١)] : وقد روى شعبة والثوري هذا الحديث عن محمد بن إسحق.

[قال^(٢)] ورواه محمد بن عجلان أيضاً عن عاصم بن عمر بن قتادة^(٣).

[قال^(٣)] : وفي الباب من أبي برزة^(٤) [الأشعث^(٥)] ،

وجابر ، وبلال .

قال أبو عيسى : حديث رافع بن خديج حديث حسن [صحيح^(٦)].

وقد رأى^(٧) غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه

وسلم والتابعين الاستنار بصلاة الفجر .

وبه يقول سفيان الثوري .

(١) الزيادة من م و ب .

(٢) يعني أن عبدة لم ينفرد بروايته عن ابن إسحق ، بل تابعه شعبة والثوري ، وأن ابن إسحق لم ينفرد بروايته عن عاصم بن عمر بن قتادة ، بل تابعه ابن عجلان ، والحديث رواه الطيالسي (رقم ٩٥٩) والدارمي (٢٧٧ : ١) وأحمد (٤٦٥ : ٣ و ٤ : ١٤٠) و ١٤٢ و ١٤٣) وأبو داود (١ : ١٦٢ — ١٦٣) والنسائي (١ : ٩٤) وابن ماجه (١ : ١١٩) والبيهقي (١ : ٢٧٧) والطحاوي في معاني الآثار (١ : ١٠٥ — ١٠٨) من هذه الطرق التي ذكرها الترمذي ، ومن غيرها ، ونسبه الحافظ في التلخيص (ص ٦٨) للطبراني وابن خبان .

(٣) الزيادة من م و ب ، وفي نه « قال أبو عيسى » .

(٤) « برزة » بفتح الباء الموحدة وإسكان الراء وفتح الزاي . وفي م « بردة » وهو خطأ .

(٥) الزيادة من ع .

(٦) الزيادة من ع و م و نه و هـ و ك . وهي زيادة صحيحة ثابتة . فإن كل

من حكى كلام الترمذي في هذا الحديث حكاه هكذا ، منهم المجد بن تيمية في المنتقى

(١ : ٤٢٢) والزيلعي في نصب الراية (١ : ١٢٣) وابن التركماني في الجوهر النقي

(١ : ٤٥٨ من سنن البيهقي) والمذنب في حكاية عنه في عون المعبود (١ : ١٦٢) .

(٧) في ب « روى » وهو خطأ .

وقال الشافعي وأحمد وإسحاق : معنى الإسفار : أن يَضِحَ ^(١) الفجرُ فلا يُشَكُّ فيه ، ولم يَرَوْا أن معنى الإسفار تأخيرُ الصلاة ^(٢) .

(١) « يضح » بفتح الياء وكسر الضاد المعجمة وآخره حاء مهملة : مضارع « وضع » يقال : وضع الفجر يضح : إذا أضاء ، وفي « يضي » وهو خطأ يخالف لسائر الأصول ، وقد نقل ابن حجر في التلخيص (ص ٦٨) عبارة الترمذي كما هنا ، وشرح الكلمة بما شرحناها به .

(٢) قد حاول بعض العلماء تضعيف حديث رافع بن خديج ، لظنهم أنه يعارض الأمر بالإسفار ، فلم يحسنوا في ذلك ، إذ هو حديث صحيح ، وحاول بعضهم الجمع بينهما ، كما نقل الترمذي هنا عن هؤلاء الأئمة الثلاثة ، وكما فعل الخطابي في المعالم (١ : ١٣٣) .
ونقل الشارح هنا بعض أقوال العلماء في التأول للجمع بين الحديثين ، ثم قال (١ : ١٤٥) :

« أسلم الأجوبة وأولاهما ما قال الحافظ ابن القيم في إعلام المومنين ، بعد ذكر حديث رافع بن خديج ما قلناه : وهذا بعد ثبوته لما المراد به الإسفار دواماً ، لا ابتداءً ، فيدخل فيها مفلاً ، ويخرج مسفراً ، كما كان يفعله صلى الله عليه وسلم ، فقوله موافق لفعله ، لا مناقض له ، وكيف يقطن به المواظبة على فعل ما الأجر الأعظم في خلاله ؟ انتهى كلام ابن القيم ، وهذا هو الذي اختاره الطحاوي في شرح الآثار ، وقد بسط الكلام فيه ، وقال في آخره : فالذي يذهبى الدخول في الفجر في وقت الغفليس ، والخروج منها في وقت الإسفار ، على موافقة ما روينا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن . انتهى كلام الطحاوي » .

١١٨

باب

ما جاء في التعجيل بالظهور^(١)

١٥٥ - حَدَّثَنَا هَنَّادُ [بْنُ السَّرِيِّ^(٢)] حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ

سَفْيَانَ^(٣) عَنْ حَكِيمِ بْنِ جَبْرِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «مَا رَأَيْتُ أَحَدًا كَانَ أَشَدَّ تَعْجِيلًا لِلظُّهْرِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا مِنْ أَبِي بَكْرٍ وَلَا مِنْ عُمَرَ^(٤)» .

[قال^(٥)] : وفي الباب عن جابر [بن عبد الله^(٦)] ، وخبيب ، وأبي بَرَزَةَ ، وابن مسعود ، وزيد بن ثابت ، وأنس ، وجابر بن سمرّة . قال أبو عيسى : حديث عائشة حديث حسن^(٧) .

(١) في س و م ذكر في أول الباب الحديث الآتي (رقم ١٥٦) ، ثم كرر في س مرة أخرى في آخر الباب . وقد اتبعنا هنا سائر الأصول .

(٢) الزيادة من م و س .

(٣) سفيان : هو الثوري .

(٤) قال يحيى بن آدم : « لا يحتاج مع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى قول ، وإنما كان يقال : سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأبي بكر وعمر - : ليعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم مات وهو عليها » . نقله الخطابي في معالم السنن (١ : ١٣٢ - ١٣٣) .

(٥) الزيادة من م و ه و س .

(٦) الزيادة من م و ه و ه و ك ونسخة في ح .

(٧) الحديث رواه أيضا أحمد في المسند (٦ : ١٣٥) عن وكيع ، ورواه الطحاوي في معاني الآثار (١ : ١٠٩) من طريقين عن سفيان الثوري عن حكيم بن جبير =

وهو الذى اختاره أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
ومن بعدهم .

قال على [بن المدينى ^(١)] : قال يحيى بن سعيد : وقد تكلم شعبه فى

= عن إبراهيم ، ورواه أيضا البيهقى فى السنن (١ : ٤٣٦) من طريق سفيان أيضا
عن حكيم .

وهو حديث صحيح ، وإنما حسنه الترمذى فقط لمكان حكيم بن جبير فيه وتوهم أنه
انفرد به ، وسيأتى الكلام على حكيم ، ومع ذلك فإنه لم ينفرد به ، فقد قال البيهقى :
« هكذا رواه الجماعة عن سفيان الثورى ، ورواه إسحق الأزرق عن سفيان عن
منصور عن إبراهيم » . ثم رواه بإسناده من طريق أبي عبد الرحمن الأذرى - بفتح
الهمزة ولمكان الدال المعجمة وفتح الراء وبعدها ميم - عن إسحق بن يوسف الأزرق
وقال : « ذكره بنحوه هون قوله : ما استثنى أباهما ولا عمر ، وهو وهم والصواب
رواية الجماعة ، قاله ابن حنبل وغيره ، وقد رواه إسحق مرة على الصواب » .

ورواية إسحق التى يشير إليها البيهقى رواها أحمد فى المسند (٦ : ٢١٥ - ٢١٦)
عن إسحق عن سفيان عن حكيم بن جبير . ويريد البيهقى بذلك أن يعلل الرواية
الأخرى التى رواها إسحق عن الثورى عن منصور عن إبراهيم . وأيس ذلك بطله ،
لأن إسحق بن يوسف الأزرق ثقة مأمون ، فروايته الحديث على الوجهين : مرة عن
سفيان عن حكيم بن جبير عن إبراهيم ، ومرة عن سفيان عن منصور عن إبراهيم - :
دليل على أن الحديث عنده عن سفيان عن الراوىين ، وبذلك يرتفع توهم الخطأ من حكيم
بن جبير ، وثوقه بصحة الحديث .

قائدة : لفظ الحديث فى المسند من رواية وكيع : « ما رأيت أحداً كان أشد تعجيلاً
للظهر من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أبى بكر ولا عمر » وهو مقارب لما رواه
الترمذى هنا وموافق له فى المعنى . ولفظه عند البيهقى والعلماوى : « ما استثنى أباهما
ولا عمر » . والتى أرجحها هو رواية أحمد والترمذى ، لأنها من رواية وكيع ،
وناهيك به فى اللفظ والتثبت .

(١) الزيادة من م و ع و س .

حَكِيمُ بْنُ جُبَيْرٍ مِنْ أَجْلِ حَدِيثِهِ الَّذِي رَوَى ^(١) عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ سَأَلَ النَّاسَ وَلَهُ مَا يُغْنِيهِ ^(٢) » .

قال يحيى : وَرَوَى لَهُ سَفِيَّانُ وَزَائِدَةُ ، وَلَمْ يَرَّ يَحْيَى بِحَدِيثِهِ بِأَسَا .

قال محمد : وَقَدْ رَوَى عَنْ حَكِيمِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ عَائِشَةَ

عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي تَمْجِيلِ الظَّهْرِ ^(٣) .

١٥٦ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَوَانِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا

مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ : أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى الظَّهَرَ حِينَ زَالَتِ الشَّمْسُ » .

(١) في ح « رواه » .

(٢) سيأتي هذا الحديث في الترمذی فی « باب من تحمل له الزكاة » (ج ١ ص ١٢٦ من

طبعة بولاق ، وج ٢ ص ١٩ من شرح المباركفوري) .

(٣) أما حكيم بن جبير فقد تخبر الله في توثيقه ، وإن ضعفه شعبة وغيره ، وإنما تكلم فيه

شعبة وترك الرواية عنه من أجل حديث ابن مسعود في سؤال الناس ، وقد قال

الترمذی هناك (١ : ٢٢٦ طبعة بولاق) : « وقد تكلم شعبة في حكيم بن جبير من

أجل هذا الحديث » ثم رواه عن محمود بن غيلان عن يحيى بن آدم : « حدثنا سفيان

عن حكيم بن جبير بهذا الحديث ، فقال له عبد الله بن عثمان صاحب شعبة : لو غير حكيم

حدث بهذا الحديث ؟ فقال له سفيان : وما لحكيم ؟ لا يحدث عنه شعبة ؟ قال :

نعم . قال سفيان : سمعت زبيدا يحدث بهذا عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد » .

فهذا سفيان الثوري ينسكرك على شعبة تركه لحديث حكيم ، وبؤ كد المنكاره بأن زبيدا

روى الحديث كروايته ، فلم ير في ذلك وجها لترك الرواية عن حكيم . وقد وثقه أيضا

أبو زرعة ، فقل في التهذيب عن ابن أبي حاتم قال : سألت أبا زرعة عنه ؟ فقال :

في رأيه شيء ، قلت : ما محله ؟ قال : الصدق إن شاء الله . ورأيه الذي يشهد

لأبيه أبو زرعة : أنه كان شيعيا ، وليس هذا سببا للجرح إذا كان الراوى من

أهل الصدق .

[قال أبو عيسى ^(١)] : هذا حديث صحيح ^(٢) . [وهو أحسن حديث في هذا الباب ^(٣)] [وفي الباب عن جابر ^(٤)] .

١١٩.

باب

ما جاء في تأخير الظهر في شدة الحر

١٥٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا عَنِ الصَّلَاةِ ^(٥) ، إِنْ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ ^(٦) . »

(١) الزيادة من ع . وفي م « قال : وهذا » .

(٢) في م « حسن صحيح » .

(٣) الزيادة من ع .

(٤) الزيادة من م و ع . وهي زيادة للزوم لها بعد أن ذكر فيما مضى من روى عنهم في الباب ، ولولا أنها في نسختين صحيحتين لما أثبتناها . وحديث أنس هذا قال الشارح : « أخرجه البخاري بلفظ : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج حين زاغت الشمس فصلى الظهر . الحديث » .

(٥) في م « بالظهر » بدل « عن الصلاة » وهو مخالف لسائر الأصول ، ولجميع الروايات في هذا الحديث ، وإن كان المراد بهذه الصلاة الظهر ، كما هو واضح ، وكما ورد في حديث أبي سعيد عند البخاري بلفظ « أبردوا بالظهر » .

(٦) الحديث نسبة المجذ بن تيمية في المنتقى لأحمد وأصحاب الكتب الستة . وانظر نيل الأوطار (١ : ٣٨٤) .

قال : الخطابي في المعالم (١ : ١٢٨٠ - ١٢٩) : « معنى الإبراد في هذا =

[قال^(١)] : وفي الباب عن أبي سعيد ، وأبي ذرٍّ ، وابن عمر ، والخيرة ،
والقاسم بن صفوان عن أبيه^(٢) ، وأبي موسى ، وابن عباس ، وأنس .
[قال^(٣)] : وروى عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا ،
ولا يصح^(٤) .

قال أبو عيسى : حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح .
وقد اختار قوم من أهل العلم تأخير صلاة الظهر في شدة الحر .
وهو قول ابن المبارك ، وأحمد ، وإسحاق .
قال^(٥) الشافعي : إنما الإبرادُ بصلاة الظهر إذا كان مسجداً^(٦) .

= الحديث انكسار شدة حر الظهيرة . وقال محمد بن كعب القرظي : نحن نكون في
السفر ، فإذا قامت الأقياء ، وهبت الأرواح قالوا : أبردتم قالوا . . . وقوله
عليه الصلاة والسلام : فيح جهنم ، معناه : سطوع حرها وانتشاره ، وأصله في
كلامهم : السعة والانتشار ، ومنه قولهم مكان أفيع ، أي واسع ، وأرض فيحاء ، أي
واسعة . ومعنى الكلام يحتمل وجهين : أحدهما : أن شدة الحر في الصيف من
وهج جهنم في الحقيقة ، وروى : إن الله تعالى أذن لجهنم في نفسين ، نفس في الصيف
ونفس في الشتاء ، فأشد ما تجددونه من الحر في الصيف فهو من نفسها ، وأشد ما تروونه
من البرد في الشتاء فهو منها . والوجه الآخر : أن هذا الكلام إنما خرج مخرج التعبيه
والتقريب ، أي كأنه نار جهنم ، فاحذروها واجتنبوا ضررها .

(١) الزيادة من م و ع و س .
(٢) أبوه هو صفوان بن مخزوم القرشي الزهري ، وحديثه نسبة ابن حجر في الإصابة (٣ :
٢٤٩) لأحمد والحاكم ، ونسبه الهيثمي في مجمع الزوائد (١ : ٣٠٦) للطبراني
في الكبير .

(٣) الزيادة من ح .
(٤) ما روى عن عمر ذكره الهيثمي في المجمع (١ : ٣٠٦) ونسبه إلى أبي يعلى والبخاري .
وقال : « فيه محمد بن الحسن بن زبالة ، نسب إلى وضع الحديث » .

(٥) في م و ه و ك « وقال » .

(٦) في م « للمسجد » .

أَهْلُهُ مِنَ الْبُعْدِ ، فَأَمَّا الْمَصَلِّي وَحْدَهُ وَالَّذِي يَصَلِّي فِي مَسْجِدِ قَوْمِهِ : فَالَّذِي أَحَبُّ لَهُ أَنْ لَا يُؤَخَّرَ الصَّلَاةَ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ^(١) .

قال أبو عيسى : وَمَعْنَى مَنْ ذَهَبَ إِلَى تَأْخِيرِ الظُّهْرِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ هُوَ أَوَّلَى وَأَشْبَهُه بِالْآتِبَاعِ .

وَأَمَّا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّافِعِيُّ أَنَّ الرِّخْصَةَ لِمَنْ يَنْتَابُ مِنَ الْبُعْدِ وَالْمَشَقَّةِ^(٢) عَلَى النَّاسِ - : فَإِنَّ فِي حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ مَا يَدُلُّ عَلَى خِلَافِ مَا قَالَ الشَّافِعِيُّ .

قال أبو ذَرٍّ : « كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ فَأَذَّنَ بِلَالٌ بِصَلَاةِ الظُّهْرِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يَا بِلَالُ أَبْرِدْهُمْ أَبْرَدَ » .

فَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّافِعِيُّ : لَمْ يَكُنْ لِلْإِبْرَادِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ مَعْنَى ، لِاجْتِمَاعِهِمْ فِي السَّفَرِ ، وَكَانُوا لَا يَحْتَاجُونَ أَنْ يَنْتَابُوا مِنَ الْبُعْدِ .

١٥٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ [الطَّيَالِسِيُّ^(٣)]

قال : أَنبَأَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُهَاجِرٍ أَبِي الْحَسَنِ^(٤) عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ عَنْ أَبِي ذَرٍّ : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ^(٥) فِي سَفَرٍ وَمَعَهُ بِلَالٌ ، فَأَرَادَ^(٦) ،

(١) افطر الأم للشافعي (١ : ٦٣) .

(٢) في ه و ك و ه « والمَشَقَّة » ، والمعنى فيهما واحد ، لأن قوله « المشقة » معطوف على قوله « من ينتاب » .

(٣) أن زيادة من م و ع .

(٤) كتبت في ع « أبي الجيش » وهو خطأ ، ثم صححت فيها تصحيحاً غير واضح . ومهاجر هذا هو أبو الحسن التيمي الكوفي الصائغ مولد بني تيم الله ، وهو تابعي ثقة . ووقع اسمه في مسند الطيالسي في هذا الحديث (رقم ٤٤٥) « مهاجر بن الحسن » وهو خطأ .

(٥) كلمة « كان » سقطت من ع خطأ .

(٦) في ب « فأراد بلال » ، وهذه الزيادة لم تذكر في سائر الأصول ، ولا في مسند الطيالسي .

أَنْ يُقِيمَ ، فَقَالَ : أَبْرِدْ ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُقِيمَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ^(١) : أَبْرِدْ فِي الظُّهْرِ ، قَالَ ^(٢) : حَتَّى رَأَيْنَا فِيءَ التَّلُولِ ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَتْحِ جَهَنَّمَ ، فَأَبْرِدُوا عَنِ الصَّلَاةِ ^(٣) .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

١٢٠

باب

ما جاء في تعجيل العصر

١٥٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ : « صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ فِي حُجْرَتِهَا ، لَمْ يَظْهَرِ النَّيُّ مِنْ حُجْرَتِهَا ^(٤) » .

(١) في ع « فقال : أبرد » وفي م « فقال رسول الله : أبرد » .

(٢) كلمة « قال » لم تذكر في م .

(٣) الحديث رواه أيضا أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود .

(٤) الحديث رواه البخاري (٢ : ٢٠ من فتح الباري) والنسائي (١ : ٨٨) كلاهما عن

قُتَيْبَةَ بْنِ سَعِيدٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، وَقَالَ فِيهِ أَيْضًا : « لَمْ يَظْهَرِ النَّيُّ مِنْ حُجْرَتِهَا » .

ورواه أحمد في المسند (٦ : ٣٧) عن سفيان بن عيينة عن الزهري ، وفيه :

« لَمْ يَظْهَرِ النَّيُّ بَعْدَ » . ورواه البخاري (٢ : ٢٠) ومسلم (١ : ١٧٠)

وابن ماجه (١ : ١٢٠) من طريق ابن عيينة بنحوه . ورواه مسلم أيضا من طريق

قال الحافظ في الفتح (٢ : ٢٠ - ٢١) : « وقوله : لم يظهر النور : أى في الموضع الذى كانت الشمس فيه ، وقد تقدم في أول المواقيت من طريق مالك عن الزهرى بلفظ : والشمس في حجرتها قبل أن تظهر ، أى ترتفع . فهذا الظهور غير ذلك الظهور . وعمله : أن المراد بظهور الشمس خروجها من الحجرة ، وبظهور النور انبساطه في الحجرة ، وليس بين الروايتين اختلاف ، لأن انبساط النور لا يكون إلا بعد خروج الشمس » . ثم قال « والمستفاد من هذا الحديث تعجيل صلاة العصر =

[قال ^(١)] : وفي الباب عن أنس ، وأبي أروى ^(٢) ، وجابر ، ورافع بن خديج .

[قال ^(٣)] : ويروى عن رافع أيضاً عن النبي صلى الله عليه وسلم في تأخير العصر ، ولا يصح ^(٤) .

قال أبو عيسى : حديث عائشة حديث حسن صحيح .
وهو الذي اختاره بعض [أهل العلم من ^(٥) أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، منهم : عمر ، وعبد الله بن مسعود ، وعائشة ، وأنس ، وغير واحد من التابعين : تعجيل ^(٦) صلاة العصر ، وكرهوا تأخيرها ^(٧) .
وبه يقول عبد الله بن المبارك ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحق .

= في أول وقتها ، وهذا هو الذي فهمته عائشة ، وكذا الراوى عنها عروة ، واحتج به على عمر بن عبد العزيز في تأخير صلاة العصر ، كما تقدم .
(١) الزيادة من م و س . وفي نه « قال أبو عيسى » .
(٢) « أروى » بفتح الهمزة وإسكان الراء وفتح الواو .
(٣) الزيادة من م و نه و س .
(٤) في نه « ولا يصح هذا » وكلمة « هذا » ليست في سائر الأصول ، وما أظنها ثابتة .

وهذا الذي ضعفه الترمذی نسبة الزيلعي في نصب الراية (١ : ١٢٨) للدارقطني والبيهقي والبخاري في التاريخ الكبير ، ونقل تضعيفه أيضا عن هؤلاء الثلاثة .
والحديث الصحيح عن رافع بن خديج مارواه أحد البخاري ومسلم قال : « كنه نصلي العصر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم نحر الجزور فنقسم عشرين قسم ، ثم نطبخ فناكل كل لحمة نضيجا قبل مغيب الشمس » وانظر نيل الأوطار (١ : ٣٩٢) .
(٥) الزيادة من ع و نه و ه و ك .
(٦) في ع « في تعجيل » وفي نه « رأوا تعجيل » .
(٧) في ع « تأخيره » .

١٦٠ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ الْعَلَاءِ

بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: « أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ فِي دَارِهِ بِالْبَصْرَةِ حِينَ أَنْصَرَفَ مِنَ الظَّهْرِ، وَدَارُهُ يَحْتَبِ الْمَسْجِدَ ^(١)، فَقَالَ: قُومُوا فَصَلُّوا الْعَصْرَ، قَالَ: فَقُمْنَا فَصَلَّيْنَا، فَلَمَّا أَنْصَرَفْنَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: تِلْكَ صَلَاةُ الْمُنَافِقِ، يَجْلِسُ يَرْقُبُ الشَّمْسَ، حَتَّى إِذَا كَانَتْ بَيْنَ قَرْنَيْ الشَّيْطَانِ ^(٢)

(١) فِي م « تَحْتَ الْمَسْجِدِ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِسَائِرِ الْأَصُولِ وَلِسَائِرِ الرِّوَايَاتِ .
(٢) قَالَ الْمُطَابَّبِيُّ فِي الْمَعَامِ (١ : ١٣٠ - ١٣١) : « اخْتَلَفُوا فِي تَأْوِيلِهِ عَلَى وَجْهِ :
فَقَالَ قَائِلٌ : مَعْنَاهُ مَقَارَنَةُ الشَّيْطَانِ الشَّمْسَ عِنْدَ دُخُولِهَا لِلْغُرُوبِ ، عَلَى مَعْنَى مَا رَوَى : لَمَّا
الشَّيْطَانُ يَقَارِنُهَا إِذَا طَلَعَتْ ، فَإِذَا ارْتَفَعَتْ فَارْقَهَا ، فَإِذَا اسْتَوَتْ قَارِنَهَا ، فَإِذَا زَالَتْ
فَارْقَهَا ، فَإِذَا دَنَتْ لِلْغُرُوبِ قَارِنَهَا ، فَإِذَا غَرِبَتْ فَارْقَهَا . فَحُرِّمَتِ الصَّلَاةُ فِي هَذِهِ
الْأَوْقَاتِ الثَّلَاثَةِ لِذَلِكَ . وَقِيلَ : مَعْنَى قَرْنِ الشَّيْطَانِ : قُوَّتُهُ ، مِنْ قَوْلِكَ : أَنَا مَقْرَنٌ
لِهَذَا الْأَمْرِ ، أَيْ مُطَبِّقٌ لَهُ قُوَّةٌ عَلَيْهِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الشَّيْطَانَ إِنَّمَا يَقْوَى أَمْرُهُ فِي هَذِهِ
الْأَوْقَاتِ ، لِأَنَّهُ يَسْأَلُ لِعِبَادَةِ الشَّمْسِ أَنْ يَسْجُدُوا لَهَا فِي هَذِهِ الْأَزْمَانِ الثَّلَاثَةِ .
وَقِيلَ : قَرْنُهُ حَزْبُهُ وَأَصْحَابُهُ الَّذِينَ يَعْبُدُونَ الشَّمْسَ ، يُقَالُ : هَؤُلَاءِ قَرْنٌ ، أَيْ نَشْرٌ
جَاءُوا بِمَعْدَنٍ مَضَى . وَقِيلَ : لَمَّا هَذَا تَمَثَّلَ وَتَشَبَّهَ ، وَذَلِكَ أَنَّ تَأْخِيرَ الصَّلَاةِ
لَمَّا هُوَ مِنْ تَسْوِيلِ الشَّيْطَانِ لَهُمْ ، وَتَرْبِيتِهِ ذَلِكَ فِي قُلُوبِهِمْ ، وَذَوَاتِ الْقُرُونِ لَمَّا تَعَالَجَ
الْأَشْيَاءُ وَتَدَفَّقَتْ بِقُرُونِهَا ، فَكَأَنَّهُمْ لَمَّا دَافَعُوا الصَّلَاةَ وَأَخْرَجُوا عَنْ أَوْقَاتِهَا بِتَسْوِيلِ
الشَّيْطَانِ لَهُمْ حَتَّى اصْفَرَّتِ الشَّمْسُ - : صَارَ ذَلِكَ مِنْهُ بِخِزْلَةٍ مَا تَعَالَجَ قُوَّةُ الْقُرُونِ
بِقُرُونِهَا وَتَدَفَّقَتْ بِأَرْوَاقِهَا . وَفِيهِ وَجْهٌ خَامِسٌ ، قَالَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَهُوَ : أَنَّ
الشَّيْطَانَ يَقَابِلُ الشَّمْسَ حِينَ طُلُوعِهَا ، وَيَنْتَصِبُ دُونَهَا ، حَتَّى يَكُونَ طُلُوعُهَا بَيْنَ
قَرْنَيْهِ ، وَهُمَا جَانِبَا رَأْسِهِ ، فَيَنْقَلِبُ سَجُودَ الْكُفَّارِ لِلشَّمْسِ عِبَادَةً لَهُ . وَقَرْنَا الرُّأْسَ
فُودَاهُ وَجَانِبَاهُ . »

وَقَالَ ابْنُ قَتَيْبَةَ فِي تَأْوِيلِ مُخْتَلَفِ الْحَدِيثِ (ص ١٥٤ - ١٥٦) فِي الرَّدِّ عَلَى
مَنْ أَنْكَرَ الْأَحَادِيثَ الَّتِي فِيهَا الذِّهْنُ مِنَ الصَّلَاةِ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ لَطُلُوعِهَا بَيْنَ قَرْنَيْ
الشَّيْطَانِ : « فَكَّرَهُ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ نَصْلِي فِي الْوَقْتِ الَّذِي يَسْجُدُ
فِيهِ عَبْدُ الشَّمْسِ لِلشَّمْسِ ، وَأَعْلَمْنَا أَنَّ الشَّيَاطِينَ حِينَئِذٍ ، أَوْ أَنَّ إِبْلِيسَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ
فِي جِهَةِ مَطْلَعِ الشَّمْسِ ، فَهُمْ يَسْجُدُونَ لَهُ بِسُجُودِهِمْ لِلشَّمْسِ . وَلَمْ يَرِدْ بِالْفَرَنِ مَا نَصُورُهُ »

قَامَ فَتَقَرَّرَ أَرْبَعًا لَا يَذْكُرُ اللَّهَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا (١) .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

١٢١

باب

ما جاء في تأخير [صلاة (٢)] العصر

١٦١ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُلَيَّةَ عَنْ أَيُّوبَ

= في أنفسهم من قرون البقر وقرون النعام ، وإنما القرن ههنا حرف الرأس ، والرأس قرنان ، أي جرفان وجانبان ، ولا أرى القرن الذي يطلع في ذلك الموضع سمي قرنا : إلا باسم موضعه ، كما تسمي العرب الشيء باسم ما كان له موضعاً أو سبباً ، فيقولون : رفع عقيرته ، يريدون صوته ، لأن رجلاً قطعت رجله واستغاث من أجلها ، فقبل لمن رفع صوته : رفع عقيرته . ومثل هذا كثير في كلام العرب . وكذلك قوله في المشرق : من ههنا يطلع قرن الشيطان . : لا يريد به ما يسبق إلى وهم السامع من قرون البقر ، وإنما يريد : من ههنا يطلع رأس الشيطان . . . والقرون أيضاً خصل الشعر ، كل خصلة قرن ، ولذلك قيل للروم : ذات القرون ، يراد أنهم يطولون الشعر . فأراد صلى الله عليه وسلم أن يعلمنا أن الشيطان في وقت طلوع الشمس وعند سجود عبدتها لها : مائل مع الشمس ، فالشمس تجري من قبل رأسه ، فأمرنا أن لا نحصل في هذا الوقت الذي يكفر فيه هؤلاء ويصلون للشمس وللشيطان ؛ وهذا أمر مريب عنا ، لأنهم منه إلا ما علمنا . والذي أخبرتك به شيء يحتمل التأويل . وما قاله ابن قتيبة واضح وصحيح .

(١) الحديث رواه أيضاً مسلم (١ : ١٧٣) عن يحيى بن أيوب ومحمد بن الصباح وقتيبة وعلى بن حجر : كلهم عن إسماعيل بن جعفر ، ورواه النسائي (١ : ٨٩) عن علي بن حجر وحده : ورواه أيضاً مالك في الوطأ (١ : ٢٢١) عن الملاء بن عبد الرحمن ، ورواه أبو داود (١ : ١٥٩ - ١٦٠) من طريق مالك .

(٢) الزيادة من ب و ه و ك .

عن ابن أبي مليكة عن أم سلمة أنها قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أشدَّ تعجِلاً لظهور منسككم ، وأنتم أشدُّ تعجِلاً للهرم منه » .
قال أبو عيسى : وقد روى هذا الحديث [من إسماعيل بن عليّة ^(١)]
عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن أم سلمة نحوه .

١٦٢ — [ووجدت في كتابي : أخبرني علي بن حجر عن إسماعيل بن إبراهيم عن ابن جريج] .

١٦٣ — [وحدثنا بشر بن معاذ البصري قال : حدثنا إسماعيل بن علية عن ابن جريج بهذا الإسناد نحوه] .
[وهذا أصح ^(٢)] .

(١) الزيادة من ع . وفي نسخة جهامش م « عن ابن عليّة » .
(٢) هذه الزيادات ، من أول قوله « ووجدت في كتابي » : من ع . وهي زيادات جيدة زاد لنا بها إسنادان لهذا الحديث .
وأراد الترمذي بكل هذا أن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بابن عليّة روى عنه هذا الحديث من طريقين : أحدهما عن ابن جريج ، والآخر عن أيوب ، ورجح الترمذي أن الأصح أن ابن عليّة رواه عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة .
وهذا الترجيح عندنا تحكم لادليل عليه ، لأن علي بن حجر رواه عن ابن عليّة على الوجهين كما ترى ، وعلى بن حجر ثقة حافظ متقن ، فلا نرميه بالوهم في روايته عن ابن عليّة عن أيوب إلا لدليل صحيح قوي ، ولم يوجد .
وأما رواية بشر بن معاذ وغيره للحديث عن ابن عليّة عن ابن جريج : فإنما تكون تأييداً لرواية ابن حجر الثانية ، وإثباتاً لأن ابن جريج حفظه عن ابن عليّة من الطريق الأخرى .

والحديث رواه أيضاً أحمد في المسند مرتين (٦ : ٢٨٩ و ٣١٠) عن إسماعيل بن عليّة عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة .

١٢٢ باب

ما جاء في وقت المغرب

١٦٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ^(١) حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ قَالَ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي الْمَغْرِبَ إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ وَتَوَارَتْ بِالْحِجَابِ^(٢) » .
[قَالَ^(٣)] : وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ ، [وَالضَّنَّابِيِّ^(٤)] ، وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ ، وَأَنْسٍ ، وَرَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ ، وَأَبِي أَيُّوبَ ، وَأُمِّ حَبِيبَةَ ، وَهَبِاسَ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ، [وَابْنِ عَبَّاسٍ^(٥)] .

= وهذان الإسنادان للحديث صحيحان . ولم أجده في شيء من الكتب الستة وغيرها إلا في الترمذي ومسنده أحمد .

(١) في نه « حدثنا قتيبة قال نا علي بن حجر نا حاتم بن إسماعيل » وزيادة « علي بن حجر » في الإسناد هنا خطأ ، ومخالفة لسائر الأصول .

(٢) الحديث رواه البخاري (٢ : ٣٦) عن المكي بن إبراهيم عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمة قال : « كنا نصلّي مع النبي صلى الله عليه وسلم المغرب إذا توارت بالحجاب » هكذا رواه مختصراً ، وهو من ثلاثياته . أي التي يرويها وبينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثه شيوخ فقط . ورواه مسلم (١ : ١٧٦) عن قتيبة ، كرواية الترمذي هنا . ورواه أيضاً أحمد وأبو داود وابن ماجه .

(٣) الزيادة من م و ب . وفي نه « قال أبو عيسى » .

(٤) الزيادة من ع ونسخة بهامش م . وهي زيادة جيدة ، لأن حديث الضنابي رواه الطبراني في الكبير ورجاله ثقات ، كما نقل ذلك الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد (١ : ٣١١) .

(٥) الزيادة من م وكتب فوقها « خ » علامة أنها نسخة ، وهي زيادة جيدة . لأن =

وحديثُ العباسٍ قد رُويَ موقوفاً عنه ، وهو أصحُّ^(١) .
 [والصَّنَائِحِيُّ لم يَسْمَعْ من النبيِّ صلى الله عليه وسلم . وهو صاحبُ
 أبي بكرٍ رضي الله عنه^(٢)] .
 قال أبو عيسى : حديثُ سَلَمَةَ بنِ الأَكْوَعِ حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .
 وهو قولُ [أكثر^(٣)] أهلِ العلم من أصحابِ النبيِّ صلى الله عليه وسلم
 ومن بعدهم مِنَ القابعين : أَخْتَارُوا تَعْجِيلَ صلاةِ المغربِ ، وكرهوا تأخيرَهَا ،
 حتَّى قال بعضُ أهلِ العلم : ليس لصلاةِ المغربِ إلَّا وَقْتُ واحدٌ ، وَذَهَبُوا
 إلى حديثِ النبيِّ صلى الله عليه وسلم حَيْثُ صلى به جَدِيلٌ^(٤) .
 وهو قولُ ابنِ المباركِ ، وللشافعي .

- == حديث ابن عباس في المواقيت مضمي برقم (١٤٩) وفيه « ثم صلى للمغرب حين وجبت الشمس » وفيه في المرة الثانية « ثم صلى المغرب لوقته الأول » .
- (١) حديث العباس رواه ابن ماجه (١ : ١٢١) عن محمد بن يحيى عن إبراهيم بن موسى عن عباد بن العوام عن عمر بن إبراهيم عن قتادة عن الحسن عن الأحنف بن قيس عن العباس بن عبد المطلب مرفوعاً : « لا تزال أمتي على الفطرة ما لم يؤخروا المغرب حتى تشتبك النجوم » . ونقل شارحه السندى عن الزوائد أنه قال : « إسناده حسن » . وقال ابن ماجه : سمعت محمد بن يحيى يقول : اضطرب الناس في هذا الحديث بينمداد . فذهبت أنا وأبو بكر الأمين إلى العوام بن عباد بن العوام ، فأخرج إلينا أصل أبيه ، فإذا الحديث فيه .
- (٢) الزيادة من ع . وقد مضى الكلام على الصنائح في الباب (رقم ٢ من ٧ - ٨) .
- (٣) الزيادة من ع و ه و ك .
- (٤) كما مضى في حديث ابن عباس (رقم ١٤٩) .
- (٢٠ - سنن الترمذى - ١)

١٢٣

باب

ما جاء في وقت صلاة العشاء الآخرة

١٦٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَارِبِ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ حَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ : « أَنَا أَعْلَمُ النَّاسِ بِوَقْتِ هَذِهِ الصَّلَاةِ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي بِهَا لِسُقُوطِ الْقَجَرِ الثَّالِثَةِ ^(١) » .

١٦٦ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ مُحَمَّدُ بْنُ أَتْبَانَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ أَبِي عَوَانَةَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ ^(٢) .

قال أبو عيسى : رَوَى ^(٣) هَذَا الْحَدِيثَ هُشَيْمٌ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ عَنْ حَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ . وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ « هُشَيْمٌ عَنْ بَشِيرِ بْنِ ثَابِتٍ » . وَحَدِيثُ أَبِي عَوَانَةَ أَصَحُّ مِنْ هَذَا ، لِأَنَّ يَزِيدَ بْنَ هُرُونَ رَوَى عَنْ شُعْبَةَ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ نَحْوَ رِوَايَةِ أَبِي عَوَانَةَ ^(٤) .

(١) سبأ في الكلام على الحديث في آخر الباب .

(٢) هذا الإسناد مؤخر في س م و ب في آخر الباب ، ومكانه هنا أنسب ، وهو الذي في سائر الأصول .

(٣) في س « وروى » .

(٤) قال القاضي أبو بكر بن العربي في الغارضة (١ : ٢٧٧) : « حديث النعمان حديث صحيح ، وإن لم يخرج الإمامان ، فإن أبا داود أخرجه عن مسدد ، والترمذي عن = »

= ابن أبي الشوارب ، كلاهما عن أبي عوانة عن أبي بشر جعفر بن أبي وحشية عن بشر بن ثابت عن حبيب بن سالم . فأما حبيب بن سالم مولى النعمان بن بشر : فقال أبو حاتم هو ثقة ، وأما بشر بن ثابت : فقال يحيى بن معين : لانه ثقة . فلا كلام فيمن دونهما ، وإن كان هشيم قد رواه عن أبي بشر عن حبيب بن سالم بإسقاط بشر ، وما ذكرناه أصح ، وكذلك رواه شعبة وغيره . وخطأ من أخطأ في الحديث لا يخرج عن الصحة .
والحديث رواه أحمد (٤ : ٢٧٤) عن عفان وسريج . ورواه الدارمي (١ : ٢٧٥) عن يحيى بن حماد ، ورواه أبو داود (١ : ١٦١) عن مسدد ، ورواه النسائي (١ : ٩٢) عن عثمان بن عبيد الله عن عفان ، ورواه الحاكم (١ : ١٩٤ - ١٩٥) من طريق أبي النعمان محمد بن الفضل ، ورواه البيهقي (١ : ٤٤٨ - ٤٤٩) من طريق مسدد : كلهم عن أبي عوانة بهذا الإسناد ونحوه .
ورواه أحمد (٤ : ٢٧٢) عن يزيد بن هرون ، والحاكم (١ : ١٩٤) من طريق يزيد بن هرون عن شعبة عن أبي بشر ، فهو رواية أبي عوانة .
ورواه أيضا أحمد (٤ : ٢٧٠) وأبو داود الطيالسي (رقم ٧٩٧) كلاهما عن هشيم ، ورواه الحاكم (١ : ١٩٤) من طريق عمرو بن عون عن هشيم : عن أبي بشر عن حبيب بن سالم ، ولم يذكر في الإسناد « بشر بن ثابت » .
قال الحاكم : « تابعه رقية بن مصقلة عن أبي بشر . هكذا اتفق رقية وهشيم على رواية هذا الحديث عن أبي بشر عن حبيب بن سالم ، وهو إسناد صحيح . وخالفهما شعبة وأبو عوانة ، فقالا : عن أبي بشر عن بشر بن ثابت عن حبيب بن سالم » .
ورقية بن مصقلة الذي أشار الحاكم إلى روايته : ثقة . و « رقية » بالراء والقاف والياء الوحدة المفتوحات ، و « مصقلة » بفتح الميم وإسكان الصاد المهملة وفتح القاف واللام ، ويقال فيه « مصقلة » بالسين المهملة بدل الصاد .
وروايته عند النسائي (١ : ٩٢) عن محمد بن قدامة عن جرير بن عبد الحميد عن رقية .

فقد اختلفت الرواية عن أبي بشر كما ترى ، فبعضهم رواه عنه عن حبيب بن سالم مباشرة ، وبعضهم رواه عنه عن بشر بن ثابت عن حبيب . وقد رجح الترمذي وتابعه ابن العربي رواية من زاد « عن بشر بن ثابت » وصرح ابن العربي بأن هشيم أخطأ في روايته ، وإن كان متابعه رقية بن مصقلة له تبعه احتمال الخطأ ، والظاهر أن أبا بشر سمعه من حبيب وسمعه من بشر بن ثابت عن حبيب ، فكان يرويه مرة هكذا =

= ومرة هكذا ، كما نراه كثيراً في صنيع الرواة ، والإسناد صحيح في الحالين .
ثم إن في الحديث شيئاً من الاختصار هنا عند الترمذی ، فإن في سائر الروايات ذكر بيان « هذه الصلاة » أنها « صلاة العشاء الآخرة » وإن كان ذلك مفهوماً فيه من عنوان الباب .

وأيضاً فإن شمة كان يشك في الليلة التي حکاها النعمان فيقول : « كان يصلها مقدار ما يغيب القمر ليلة ثالثة أو رابعة » هذا لفظ روايته في مسند أحد ، ونحوه في المستدرک ، وصرح بأن الشك من شعبة .

والروايات الأخرى كلها ليس فيها هذا الشك ، فالصحيح أن الوقت الليلة الثالثة . والمراد بقوله « لسقوط القمر لثالثة » : وقت مغيب القمر في الليلة الثالثة من الشهر . وقد استدل بعض علماء الشافعية بهذا الحديث على استحباب تعجيل العشاء ، (انظر المجموع للنووي) (٣ : ٥٥ - ٥٨) وتمقهم ابن الترمذی في الجوهر النقي (١ : ٤٥٠) فقال : « إن القمر في الليلة الثالثة يسقط بعد مضي ساعتين ونصف ساعة ونصف سبع ساعة من ساعات تلك الليلة المجرأة على ثلث عشرة ساعة ، والشفق الأحمر يغيب قبل ذلك بزمن كثير ، فليس في ذلك دليل على التعديل عند الشافعية ومن يقول بقولهم » .

وقد يظهر من هذا النقد صحيحاً دقيقاً في بادي الرأي ، وهو صحيح من جهة أن الحديث لا يدل على تعجيل العشاء ، وخطأ من جهة حساب غروب القمر ، فإل ابن الترمذی راقب غروب القمر في ليلة ثالثة من بعض الشهور ، ثم ظن أن موعد غروبه متحد في كل ليلة ثالثة من كل شهر .

وليس الأمر كذلك ، كما يظهر لك من الجدول الآتي لوقت غروب القمر في الليلة الثالثة من كل شهر من شهور العام الهجري الحاضر ، وهو عام ١٣٤٥ وقد استخرجناه من التقويم الرسمي للحكومة المصرية ، المسمى « نتيجة الجيب » وقد ذكرنا فيه وقت العشاء ووقت الفجر ووقت غروب القمر ، بالساعة التي تسمى في اصطلاح أهل العصر الحاضر الساعة العربية ، بتقسيم اليوم واللييلة إلى ٢٤ ساعة ، واحتساب مبدئها من غروب الشمس .

ومنه يظهر خطأ ابن الترمذی ، فإنك إذا قسمت الوقت بين غروب الشمس وبين طلوع الفجر إلى اثني عشر قسماً - سماها ابن الترمذی ساعات - وجدت أن القمر يغرب في بعض الليالي الثالثة قبل الوقت الذي ذكر ، وفي بعض الليالي بعده .

== ومنه يظهر أيضا أن النعمان بن بشير لم يستقر أوقات صلاة النبي صلى الله عليه وسلم
العشاء استقراء تاما ، وأعله صلاحها في بعض المرات في ذلك الوقت ، فظن النعمان أن هذا
الوقت يوافق غروب القمر لثلاثة دائما .

ومما يؤيد ذلك أن رسول الله لم يكن يلتزم وقتاً معيناً في صلاحاتها ، كما قال جابر
بن عبد الله في ذكر أوقات صلاة النبي صلى الله عليه وسلم : « والعشاء أحيانا يؤخرها
وأحيانا يجعل : إذا رأيتم اجتماعوا عجل ، وإذا رأيتم أبطئوا أخر » . وهو حديث صحيح
رواه أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والنسائي .

وها هو الجدول الذي وعدنا به فيما مضى ، وإن رجعت أيضاً إلى تفاويم لسنين
أخرى غير هذه السنة ، فوجدت أن مذكرته من اختلاف وقت غروب القمر صحيح ،
ولولا خشية الإطالة لذكرت في الجدول بضع سنين .

جدول أوقات غروب القمر

في الليالي الثالثة من شهور سنة ١٣٤٥

بحساب مدينة القاهرة المعزية

اليوم		العشاء		الفجر		غروب القمر	
ق	س	ق	س	ق	س	ق	س
٣٢	١	٢١	٨	٥٧	١		
٢٥	١	٣	٩	٢٥	١		
١٩	١		١٠	٣٣	١		
١٧	١	٥٦	١٠	٤٧	١		
١٩	١	٤٢	١١	٣١	١		
٢٣	١	١١	١٢	٦	٢		
٢٣	١	١٠	١٢	٥١	٢		
١٩	١	٤٠	١١	٢٤	٢		
١٧	١	٥٢	١٠	٤	٣		
١٩	١	٥٦	٩	٣٩	٢		
٢٥	١	٥٩	٨	٢١	٣		
٣٢	١	١٨	٨	٤٦	٢		

١٢٤ باب

ما جاء في تأخير صلاة العشاء الآخرة

١٦٧ - حَدَّثَنَا هَذَا حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مُعَرٍّ عَنْ سَعِيدِ
الْمَقْبُرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ (١) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «لَوْلَا أَنْ أَشُقُّ

تنبیه : هذا البحث كتبه في سنة ١٣٤٥ في شرحي على كتاب التحقيق لابن
الجوزي ، ولكنه لم يطبع ، ولذلك نقلته هنا .

وزيادة في تأييد ما نقلته أنقل جدولا آخر بهذه المواقيت عن السنة الحاضرة
سنة ١٣٥٦ :

اليوم		العشاء		التفكير		غروب القمر	
		ق	س	ق	س	ق	س
الثلاثاء	٣ محرم ١٦ مارس سنة ١٩٣٧	١٧	١	٣٥	١٠	٣	٣
الأربعاء	٣ صفر ١٤ أبريل	٢٠	١	٣٨	٩	٤٥	٢
الخميس	٣ ربيع الأول ١٣ مايو	٢٧	١	٤٥	٨	١٧	٢
الجمعة	٣ ربيع الثاني ١٢ يولية	٣٤	١	١١	٨	٣٠	٢
الأحد	٣ جمادى الأولى ١١ يوليو	٣٢	١	١٩	٨	٤٢	١
الثلاثاء	٣ جمادى الثانية ١٠ أغسطس	٢٥	١	١	٩	٣٩	١
الأربعاء	٣ رجب ٨ سبتمبر	١٩	١	٥٦	٩	١٦	١
الجمعة	٣ شعبان ٨ أكتوبر	١٧	١	٥٢	١٠	٤١	١
السنبت	٣ رمضان ٦ نوفمبر	١٩	١	٣٩	١١	٣٣	١
الاثنين	٣ شوال ٦ ديسمبر	٢٣	١	١٠	١٢	٩	٢
الأربعاء	٣ ذي القعدة ٥ يناير سنة ١٩٣٨	٢٣	١	١٢	١٢	٣٣	٢
الخميس	٣ ذي الحجة ٣ فبراير	٢٠	١	٤٣	١١	٥٥	١

(١) في ح «رسول الله» .

عَلَى أَمْتِي لَأَمَرْتَهُمْ أَنْ يُؤَخَّرُوا الْمَشَاءَ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ أَوْ نِصْفِهِ (١) .

(١) في « أو إلى نصفه » . والحديث رواه أحمد في المسند (رقم ٢٤٠٦ و ٩٥٨٩ و ٩٥٩٠ ج ٢ ص ٢٥٠ و ٤٣٣) من طريق عبيد الله عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة . ورواه أيضاً ابن ماجه (١ : ١٢١) من طريق عبيد الله عن سعيد عن أبي هريرة . وفي هذه الروايات الشك في ثلث الليل أو نصفه . ورواه الحاكم (١ : ١٤٦) من طريق عبد الرحمن السراج عن سعيد عن أبي هريرة ، وفيه « إلى نصف الليل » بغير شك .

ورواه أحمد أيضاً بإسناد آخر (رقم ١٠٦٢٦ ج ٢ ص ٥٠٩) قال : حدثنا ابن أبي عدي عن محمد بن إسحاق عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن عطاء مولى أم صفية - قال أحمد : وقال يعقوب : صبية ، وهو الصواب - عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة » ولأخرت صلاة المشاء الآخرة إلى ثلث الليل الأول ، فإنه إذا مضى ثلث الليل الأول هبط إلى السماء الدنيا إلى طلوع الفجر ، يقول قائل : ألا داع يجاب ، ألا سائل يعطيه ، ألا مذنب يستغفر فيغفر له .

و « صبية » بضم الصاد المهملة وتفتح الباء الموحدة ، وهو الصواب ، ومن قال « أم صفية » فقد أخطأ وصحف .

وسعيد بن أبي سعيد المقبري سمع من أبي هريرة . ومن غيره من الصحابة ، فلا يبعد أن يكون سمع هذا الحديث من أبي هريرة ومن عطاء مولى أم صفية عن أبي هريرة ، وقد يكون أرسله عن أبي هريرة ولم يسمعه منه ، والأمر قريب بكل حال ، لأن عطاء مولى أم صفية ثقة .

ويظهر من هذه الروايات أن الشك في ثلث الليل أو نصفه إنما هو من سعيد المقبري أو من الرواة عنه .

وقد رواه أبو سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة بلفظ « إلى ثلث الليل » من غير شك . قال أحمد في المسند (رقم ٧٥٠٤ ج ٢ ص ٢٥٨ - ٢٥٩) : « حدثنا أبو عبيدة الحداد ، كوفي ثقة ، عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم عند كل صلاة بوضوء » أو مع كل وضوء سواك ، ولأخرت عشاء الآخرة إلى ثلث الليل » وهذا بإسناد صحيح .

[قال^(۱)] : وفي الباب عن جابر بن سمرّة ، وجابر بن عبد الله ،
وأبي بركة ، وابن عباس ، وأبي سعيد [الخدري^(۲)] ، وزيد بن خالد ،
وإبن عمر .

قال أبو عيسى : حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح .
وهو الذي اختاره أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
والتابعين [وغيرهم^(۳)] : رأوا^(۴) تأخير صلاة^(۵) العشاء الآخرة .
وهو يقول أحد ، وإسحق .

۱۲۵

باب

مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ النَّوْمِ قَبْلَ الْعِشَاءِ وَالسَّحَرِ بَعْدَهَا

۱۶۸ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا عَوْفٌ^(۱) .

(۱) الزيادة من م و س .

(۲) الزيادة من ه و د .

(۳) الزيادة من م .

(۴) كلمة « رأوا » لم تذكر في س .

(۵) كلمة « صلاة » لم تذكر في ج .

(۶) في ج « عون » وهو خطأ . وإنما هو « عوف » بالفاء في آخره ، وهو

ابن أبي جيلة - بفتح الجيم - المعروف بـ « الأعرابي » .

قال أحد : وحدثنا عباد [بن عباد^(١)] [هو المهلب^(٢)] وإسماعيل بن
 علية : جميعاً عن عوف^(٣) عن سيار بن سلامة [هو أبو المنهال الرياحي^(٤)]
 عن أبي برزة^(٥) قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم : يكره الفؤم
 قبل العشاء^(٦) والحديث بعدهما^(٧) » .

- (١) الزيادة من م و ع و ه و ح .
 (٢) الزيادة من ع و ه و ه و ه ، وفي « وللهي » بواو المطف ، وهو خطأ .
 وهو عباد بن عباد بن حبيب بن المهلب بن أبي صفرة الأزدي العتكي ، بالعين المهملة
 والتاء المثناة المفتوحتين .
 (٣) في ه و ه و ه « عون » . وقال ه : « كذا في النسخ المطبوعة بالنون ، والظاهر
 أنه تصحيف من الكتاب ، والصحيح : عوف ، بإلقاء ، وهو ابن أبي جيلة الأعرابي ،
 واه أعلم ، ومقصود الترمذي بهذا : أن لأحمد بن منيع ثلاثة شيوخ : هشيم ، وعباد
 بن عباد ، وإسماعيل بن علية : فروى هشيم هذا الحديث عن عوف بإلفظ : أخبرنا ،
 ورواه عباد بن عباد وإسماعيل بن علية عن عوف بإلفظ : عن » .
 (٤) الزيادة من م و ب و « سيار » بفتح السين المهملة وتشديد الباء المثناة النعتية و
 « الرياحي » بكسر الراء وتخفيف الباء المثناة النعتية وكسر الحاء المهملة والذي يفهم
 من كلام الذهبي في المشبه (ص ٢١٣) أنه نسبة إلى « رياح بن يربوع ، بطن من تميم » .
 (٥) « برزة » بفتح الباء الموحدة وإسكان الراء وفتح الزاي . وأبو برزة اسمه : نضلة
 بن عبيد الأسلي ، وهو صحابي معروف ، و « نضلة » بفتح النون وإسكان الضاد
 المعجمة ، و « عبيد » بالتصغير .
 (٦) في ع « قبل صلاة العشاء » .
 (٧) الحديث رواه أحمد (٤ : ٤٢٣) قاله : « حدثنا محمد بن جعفر ثنا عوف عن أبي
 المنهال قال : قال لي أبي : انطلق لي أبي برزة الأسلي ، فانطلقت معه حتى دخلنا
 عليه في داره ، وهو قاعد في ظل علو من قصب ، فجلسنا إليه في يوم شديد الحر ،
 فقال لي أبي : حدثني كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي المكتوبة ؟ قال :
 كان يصلي المجرى التي تدعوها الأولى حين تدحض الشمس ، وكان يصلي العصر ثم
 يرجع أحداً إلى رحله في أقصى المدينة والشمس حية ، قال : ونسيت ما قال في المغرب
 قال : وكان يستحب أن يؤخر العشاء التي تدعوها العتمة ، قال : وكان يكره »

[قال ^(۱)] وفي الباب عن عائشة ، وعبد الله بن مسعود ، وأنس .
 قال أبو عيسى : حديث أبي برزّة حديث حسن صحيح .
 وقد كره أكثر أهل العلم النوم قبل صلاة العشاء ^(۲) [والحديث
 بعدها ^(۳)] ورخص في ذلك بعضهم .
 وقال ^(۴) عبد الله بن المبارك : أكثر الأحاديث على الكراهية ^(۵)
 ورخص بعضهم في النوم قبل صلاة العشاء ^(۶) في رمضان .
 [وسيار بن سلامة : هو أبو المنهال الرياحي ^(۷)] .

= النوم قبلها والحديث بعدها ، قال : وكان يتفعل من صلاة الغداة حين يعرف أحداً
 جليسه ، وكان يقرأ بالستين إلى المائة . ورواه أيضاً (٤ : ٤٢٥) عن حجاج عن
 شعبة عن سيار ، وقال فيه : « وكان يقرأ فيها مابين الستين إلى المائة ، قال سيار :
 لأدري في إحدى الركعتين أو في كليهما » .
 ولم يرو الترمذی في كتابه من هذا الحديث إلا القطعة التي هنا ، اختصره اختصاراً ،
 ورواه أحد أيضاً (٤ : ٤٢٠ و ٤٢٤) مطولاً ، و (٤٢١ و ٤٢٣) مختصراً ،
 ورواه الطيالسي عن شعبة (رقم ٩٢٠) مطولاً ، ورواه البخاري (٢ : ٥٩ -
 ٦٠ و ٢٠٩) ومسلم (١ : ١٧٨ - ١٧٩) والداري (١ : ٢٩٧ - ٢٩٨)
 وأبو داود (١ : ١٥٥) والنسائي (١ : ٩١ و ٩٢) مطولاً ، ورواه أيضاً
 البخاري (٢ : ٤١) وابن ماجه (١ : ١٢٣) ومحمد بن نصر المروزي في قيام الليل
 (ص ٤٥) مختصراً ، وروى النسائي (١ : ١٥١) قطعة منه ، وابن ماجه (١ :
 ١١٩ و ١٤١) قطعتين منه .

- (١) الزيادة من م و ع و ب ، وفي نه « قال أبو عيسى » .
- (٢) في نه « العشاء الآخرة » .
- (٣) الزيادة من م و ع و نه و ب ونسخة بهامش م .
- (٤) في نه « فقال » وهو غير جيد .
- (٥) وضع عليها في م علامة الصحة « صح » ، وفي هـ و ك « الكراهية » .
- (٦) في نه « العشاء الآخرة » .
- (٧) الزيادة من ع وهي مناسبة عنده ، لأنه لم يذكر ذلك في أثناء الإسناد .

١٢٦

باب

ما جاء من الرخصة في السَّمرِ بعدَ العشاء

١٦٩ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا أَبُو معاويةَ عن الأعمشِ عن إبراهيمَ عن علقمةَ عن عمرَ بن الخطاب قال : « كان رسولُ الله صلى الله عليه وسلم يَسْمُرُ مع أبي بكرٍ في الأمرِ من أمرِ المسلمين وأنا مَعَهُمَا » . وفي الباب عن عبد الله بن عمرو^(١) ، وأوس بن حذيفة^(٢) ، [وعمران بن حصين^(٣)] .

قال أبو عيسى : حديثُ عمرَ حديثٌ حسنٌ .

وقد رَوَى هذا الحديثَ الحسنُ بنُ عُبَيْدِ اللهِ عن إبراهيمَ عن علقمةَ عن رجلٍ [مِنْ^(٤)] جَعْفَى^(٥) يقال له « قَيْسٌ » أو « ابنُ قَيْسٍ » عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم : هذا الحديثُ في قصَّةٍ طويلةٍ^(٥) .

(١) هذا هو الصواب ، وحديث عبد الله بن عمرو نسبة الشارح إلى أبي داود وصحيح

ابن خزيمة ، وفي س و ه « عبد الله بن عمر » وهو خطأ .

(٢) الزيادة من م و ح و ه و ه و ه .

(٣) كلمة « مِنْ » لم تذكر في ح .

(٤) في م « جَعْفَى » .

(٥) في ح و م « عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه » وفي الحديث قصة طويلة .

ثم إن من أول قوله « وقد روى هذا الحديث الحسن » إلى هنا : مقدم في م و س

قبل قوله « وفي الباب » وما هنا هو الذي في باقي الأصول ، وهو أجود وأب

في ترتيب الكلام .

= والحديث نسيه الشوكاني (١ : ٤١٧ م) للنسائي ورواه محمد بن نصر المروزي ، في قيام الليل (ص ٤٦) : « حدثنا أبو معاوية حدثنا الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عمر بن الخطاب قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يزال يسمر عند أبي بكر الليلة كذلك في الأمر من أمور المسلمين ، ولأنه سمى عنده ذات ليلة وأنا معه . وذكر الحديث » .

ورواه أحمد في المسند مطولا (رقم ١٧٥ ج ١ ص ١٥) قال : « حدثنا أبو معاوية حدثنا الأعمش عن إبراهيم عن علقمة قال : جاء رجل إلى عمر رضي الله عنه وهو بعرفة قال [أبو] معاوية : وحدثنا الأعمش عن خيثمة عن قيس بن مروان : أنه أتى عمر رضي الله عنه فقال : جئت يا أمير المؤمنين من الكوفة ، وتركت بها رجلا على المصاحف من ظهر قلبه ، فغضب وانتفخ ، حتى كاد يعلأ ما بين شبعتي الرجل ! فقال : ومن هو ويحك ؟ قال : عبد الله بن مسعود ، فما زال يطقأ ويسرى عنه الغضب ، حتى قاد إلى حاله التي كان عليها ، ثم قال : ويحك ! والله ما أعلمه بقي من الناس أحد هو أحق بذلك منه ، وسأحدثك عن ذلك : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يزال يسمر عند أبي بكر رضي الله عنه الليلة كذلك في الأمر من أمور المسلمين ، ولأنه سمى عنده ذات ليلة وأنا معه ، فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم وخرجنا معه ، فإذا رجل قائم يصلي في المسجد فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم يستمع قراءته ، فلما كدنا أن نعرفه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من سمع أن يقرأ القرآن وطبا كما أنزل فليقرأه على قراءة ابن أم عبد ، قال : ثم جالس الرجل يدعو فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول له : سل تعطه ، سل تعطه ، فقال عمر رضي الله عنه . قلت : والله لأغدون إليه فلا بשרه ، قال : فغدوت إليه لأبشره ، فوجدت أبا بكر رضي الله عنه قد سبقني إليه فبشره ، ولا والله ما سبقته إلى خير قط إلا وسبقني إليه » .

ورواه أيضاً ابن أبي داود في كتاب المصاحف (ص ١٣٧) من طريق أحمد بن سنان ، ورواه البيهقي (١ : ٤٥٢) من طريق أحمد بن عبد الجبار : كلاهما عن أبي معاوية ، ولكن لم يذكر البيهقي رواية الأعمش عن خيثمة ، وإنما أشار إليها تعليقا .

تنبيه : جاءت كلمة « الرجل » في المسند وكتاب المصاحف والبيهقي « الرجل » بالجم ، وهو تصحيف ، وصوابه بالحاء المهمل الساكنة .

وروى البيهقي قطعة من أوله (١ : ٤٥٣) من طريق أبي نعيم عن الأعمش =

== عن إبراهيم عن علقمة ، ثم قال : « وفي آخره : قال محمد بن العطار للأعمش : أليس قال خيثمة إن اسم الرجل قيس بن مروان ؟ قال : نعم » .

وهذان الإسنادان للحديث - إسناد إبراهيم عن علقمة ، وإسناد خيثمة عن قيس بن مروان ، كلاهما عن عمر - : إسنادان صحيحان . وسنذكر على إسناد علقمة قريباً .
وأما الإسناد الآخر : فإن خيثمة هو ابن عبد الرحمن بن أبي سبرة ، ثقة من غير خلاف ، قال العجلي : « كوفي تابعي ثقة ، وكان رجلاً صالحاً ، وكان سخيّاً ، ولم ينج من فتنة ابن الأشعث إلا هو وإبراهيم النخعي » . وقيس بن مروان ، وهو قيس بن أبي قيس الجعفي : تابعي ثقة ، ذكره ابن حبان في الثقات .

وأما إسناد إبراهيم عن علقمة : فقد أشار الترمذي إلى تعليله بأن علقمة لم يسمعه من عمر ، وإنما رواه « عن رجل من جعفي يقال له قيس أو ابن قيس عن عمر » ونسب ذلك لرواية الحسن بن عبيد الله عن إبراهيم عن علقمة ،

وقد أخطأ الترمذي في هذا في موضعين ، أحدهما : أن الحسن بن عبيد الله إنما رواه عن إبراهيم عن علقمة عن القريظ - بفتح القاف وإسكان الراء وفتح التاء الثلاثة وآخره عين مهملة - عن قيس أو ابن قيس عن عمر ، وثانيهما : أنه لم يذكر في روايته قصة السفر . وهذا نص رواية الحسن بن عبيد الله :

قال أحمد في المسند (رقم ٢٦٥ ج ١ ص ٣٨) : « حدثنا عفان حدثنا عبد الواحد بن زياد حدثنا الحسن بن عبيد الله حدثنا إبراهيم عن علقمة عن القريظ عن قيس أو ابن قيس ، رجل من جعفي ، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : مر رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا معه وأبو بكر رضي الله عنه على عبد الله بن مسعود وهو يقرأ ، فقام فسمع قراءته ، ثم ركب عبد الله وسجد ، قال : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : سل تعطه ، سل تعطه . قال : ثم مضى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : من سره أن يقرأ القرآن غصاً كما أنزل فليقرأه من ابن أم عبد . قال : فأدخلت إلى عبد الله بن مسعود لأبشره بما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : فلما ضربت الباب ، أو قال : لما سمع صوتي قال : ما جاء بك هذه الساعة ؟ قلت : جئت لأبشرك بما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال : قد سبقك أبو بكر رضي الله عنه . قلت : إن يفعل فإنه صباغ بالحيرات ، ما سبقنا خيراً قط إلا سبقنا إليها أبو بكر » .

وقد أشار البيهقي إلى ذلك (١ : ٥٣) فقال : « وهذا الحديث لم يسمعه علقمة ==

وقد اختلف أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين
ومن بعدهم في السَّمر بعد [صلاة^(١)] العشاء الآخرة : فذكره قوم منهم السمر
بعد صلاة العشاء ، ورخص بعضهم إذا كان في معنى العلم وما لا بد منه^(٢)
من الحوائج . وأكثر الحديث على الرخصة .

= من قيس عن عمر ، إنما رواه عن الفرهم عن قيس عن عمر ، ثم أسنده من طريق
عفان عن عبد الواحد بن زياد ، فذكر أوله ثم قال : « فذكر القصة بمعناه ، إلا أنه لم
يذكر قصة السمر » .

وأخطأ الحافظ ابن التركاني في تعقبه على البيهقي هنا إذ قال : « علقة سمع من عمر
حديث «الأعمال بالنيات» أخرجه الجماعة من روايته عنه ، فيحمل على أنه سمع منه حديث
الصمر بلا واسطة مرة وبواسطة مرة أخرى ، ويدل على ذلك أن الترمذي خرج
الحديث من طريق علقة عن عمر وحسنه ، فدل على أنه متصل عنه » - : فإن علقة
راوى هذا الحديث : هو علقة بن قيس بن عبد الله بن مالك النخعي الكوفي ، وأما
علقة راوى حديث «الأعمال بالنيات» فهو علقة بن وقاص بن محسن الليثي ، وكلاهما
من الحضرمين الذين ولدوا في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ، وعلقة بن قيس اختلفوا
في تاريخ وفاته ما بين سنتي ٦١ و ٧٣ ومات وله ٩٠ سنة ، وقد سمع من عمر ومن
غيره من كبار الصحابة ، ويحتمل - كما قال ابن التركاني - أن يكون سمع هذا الحديث
من عمر مباشرة وسمعه عنه بواسطة . والإسناد صحيح بكل حال .

والحسن بن عبيد الله - الذي روى الزيادة في الإسناد - : كوفي ثقة ، وأب
البخاري الاضطراب إلى عامة رواياته ، وعلى كل الحالات فإن الأعمش أوثق منه وأحفظ
فلا يقال ما يرويه الأعمش بما يرويه الحسن ، وقال الحافظ في التهذيب : « ضعفه الدارقطني
بالنسبة للأعمش ، فقال في العلل بعد أن ذكر حديثا للحسن خالفه فيه الأعمش - : الحسن
ليس بالقوي ، ولا يقاس بالأعمش » .

وقد روى الحاكم من هذا الحديث قوله : « من أحب أن يقرأ القرآن غضا كما أنزل
فليقرأه على قراءة ابن أم عبد » من طريق صفوان عن الأعمش عن إبراهيم عن علقة
عن عمر (٣ : ٣١٨) وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي .

(١) الزيادة من ح .

(٢) كلمة « منه » لم تذكر في ح و ه .

وقد رَوَى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لَا تَمَرَّ إِلَّا بِمُحَلٍّ
أَوْ مُسَافِرٍ ^(١) » .

١٢٧

باب

ما جاء في الوقت الأول من الفضل

١٧٠ - حَدَّثَنَا أَبُو عَمَّارٍ الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو الْعُمَرِيِّ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ غَنَّامٍ عَنْ عَمَّتِهِ أُمِّ فَرْوَةَ، وَكَانَتْ

(١) رواه أحمد في المسند (رقم ٣٦٠٣ ج ١ ص ٣٧٩) عن جرير عن منصور عن خثيمة
عن رجل من قومه عن عبد الله بن مسعود ، بلفظ : « لا تمر بعد الصلاة ، يعني العشاء
الآخرة ، إلا لأحد رجلين : مصل أو مسافر » . ورواه أيضا عن يحيى عن سفيان عن
منصور مختصراً (رقم ٤٢٤٤ ج ١ ص ٤٤٤) ورواه عن عفان وعن محمد بن جعفر :
كلاهما عن شعبة عن منصور عن خثيمة عن عبد الله مرفوعاً (رقم ٣٩١٧ و ٤٤١٩
ج ١ ص ٤١٢ و ٤٦٣) ورواه الطيالسي (رقم ٣٦٥) عن شعبة عن منصور عن
خثيمة عن عبد الله بن مسعود . ورواه البيهقي (١ : ٤٥٢) من طريق سفيان عن
منصور ، وذكر فيه الراوى المبهم .

وقال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد (١ : ٣١٤ - ٣١٥) : « رواه أحمد
وأبو يعلى والطبراني في الكبير والأوسط ، فأما أحمد وأبو يعلى فقالا : عن خثيمة عن
رجل عن ابن مسعود ، وقال الطبراني : عن خثيمة عن زياد بن حدير ، ورجال الجميع
ثقات ، وعند أحمد في رواية : عن خثيمة عن عبد الله ، بإسقاط الرجل » .
وذكر الشوكاني في أيل الأوطار هذا الحديث (١ : ٤١٦) ونسبه للترمذي ،
وهو نسبه منه ، فإن الترمذي لم يخرج به ، وإنما ذكره مطلقاً كما يرى ،

يَمَّنْ بِابَيْتِ (۱) النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ : « سُئِلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ ؟ قَالَ : الصَّلَاةُ لِأَوَّلِ وَقْتِهَا (۲) » .

۱۷۱ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ (۳) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ عَنْ سَعِيدِ

بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْجُهَنِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهُ : « يَا عَلِيُّ ، ثَلَاثٌ (۴) لَا تُؤَخَّرُهَا : الصَّلَاةُ إِذَا آتَتْ (۵) ، وَالْجَنَازَةُ إِذَا حَضَرْتَ ، وَالْأَيْمُ (۶) إِذَا وَجَدْتَ لَهَا كُفُوًا (۷) » .

(۱) في ب و ه و ك « بايع » وما هنا هو الذي في النسخ المخطوطة

م و ع و ه

(۲) سيأتي الكلام على هذا الحديث عند كلام الترمذی عليه .

(۳) كلمة « قال » لم تذكر في م و ه .

(۴) في ع « ثلاثة » .

(۵) « آتت » مثل « حانت » وزنا ومعنى . وفي م و ه « آتت » بتاءين من

الإيمان ، وهما روايتان معروفتان في نسخ الترمذی . قال القاضي أبو بكر بن العربي

في المعارضة (۱ : ۲۸۴) : « كذا رويته بتاءين كل واحدة منهما معجمة بإثنتين من

فوقها ، وروى : إذا آتت ، بنون واء معجمة بإثنتين من فوقها ، بمعنى حانت » تقول

آن العشي يثين أيها ، أي : حان يحين حينها » .

ونقل الشارح المباركفوري (۱ : ۱۵۵) عن المرقاة للأعلى الفارسي قال :

« قال القوريشي : في أكثر النسخ المقرؤة : آتت ، بالتاءين ، وكذا عند أكثر

المحدثين ، وهو تصحيف ، والمخفوظ من ذوى الإتقان : آتت على وزن حانت ،

ذكره الطيبي » .

والصحيح أنهما روايتان صحيحتان ، ومعناها متقارب .

(۶) « الأيم » بفتح الهمزة وكسر الياء المشددة : هي التي لا زوج لها ، بكراً كانت أو ثيباً ،

مطلقة كانت أو متوفى عنها .

(۷) الحديث رواه أيضاً أحمد في المسند (رقم ۸۲۸ ج ۱ من ۱۰۵) عن هرون

بن معروف عن ابن وهب . ونسبه ابن حجر في التلخيص (ص ۶۹) والسيوطي =

[قال أبو عيسى : هذا حديث غريب حسن ^(١)] .

١٧٢ - حديث ^(٢) أحمد بن منيع حدثنا يعقوب بن الوليد المدني عن

عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« الْوَقْتُ الْأَوَّلُ مِنَ الصَّلَاةِ رِضْوَانُ اللَّهِ ، وَالْوَقْتُ الْآخِرُ عَفْوُ اللَّهِ ^(٣) » .

== في الجامع الصغير مستدرج الحاكم ، ولم أجده فيه ، ويحتاج إلى بحث عنه . وروى
ابن ماجه عنه النهي عن تأخير الجنازة فقط (١ : ٢٣٣) عن حرمة بن يحيى
عن ابن وهب .

(١) الزيادة من س و ع ونسخة في م . ولكن قوله « قال أبو عيسى »
لم يذكر في ع .

وهذا الحديث لإسناده صحيح ، ورواه ثقات .

وقد نقله الزيلعي في نصب الراية (١ : ١٢٨) عن الترمذي ، ونقل أنه قال :
« حديث غريب وما أرى لإسناده متصل » . وهكذا نقل الحافظ في التلخيص أيضا
(ص ٦٩) عن الترمذي ، وليس في شيء من النسخ التي معي من الترمذي عبارة
« وما أرى لإسناده متصل » . وكذلك قال للشارح المباركفوري (١ : ١٥٥) إن
هذه العبارة ليست في النسخ المطبوعة والفدية الموجودة عنده . وأنا أظن أن الحافظ
الزيلعي انتقل نظره حين الكتابة إلى كلام الترمذي على حديث عائشة رضي الله عنها
(١٧٤) وأن الحافظ ابن حجر نقل منه تقليدا له فقط .

(٢) هذا الحديث مقدم في ه و ه و ك عقب الحديث (رقم ١٧٠) .

(٣) الحديث رواه الحاكم (١ : ١٨٩) بلفظ : « خير الأعمال الصلاة في أول وقتها »
وقال : « يعقوب بن الوليد هذا شيخ من أهل المدينة ، سكن بغداد ، وليس من
شرط هذا الكتاب إلا أنه شاهد » . ونسبه الذهبي فقال : « يعقوب : كذاب » .

ورواه الدارقطني (ص ٩٢) بإسنادين بالانظرين : لفظ الترمذي ولفظ الحاكم .
ورواه البيهقي (١ : ٤٣٥) من طريق أحمد بن منيع شيخ الترمذي . ونقل عن
أبي أحمد بن عيسى الحافظ أنه قال : « هذا الحديث بهذا الإسناد باطل » . ثم قال
البيهقي : « هذا حديث يعرف بـ يعقوب بن الوليد المدني ، ويعقوب منكر الحديث ،
ضعفه يحيى بن معين وكذبه أحمد بن حنبل وسائر الحفاظ ، ونسبوه إلى الوضع ، نعوذ
بالله من الخذلان » .

[قال أبو عيسى : هذا حديثٌ غريبٌ ^(١)] .

[وقد روى ابنُ عباسٍ عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم نحوه ^(٢)] .

[قال ^(٣)] : وفي الباب عن عليٍّ ، وابنِ عمرَ ، وعائشةَ ، وابنِ مسعودٍ .

= وقال الزيلعي في نصب الراية (١ : ١٢٧) : « قال ابن حبان : يعقوب بن الوليد كان يضع الحديث على الثقات ، لا يصح كتب حديثه إلا على سبيل التعجب ، وما رواه إلا هو . انتهى . وقال أحمد : كان من الكذابين الكبار . وقال أبو داود : ليس بثقة . وقال النسائي : متروك الحديث . وقال البيهقي في المعرفة : حديث الصلاة في أول الوقت رضوان الله : إنما يعرف يعقوب بن الوليد ، وقد كذبه أحمد بن حنبل وسائر الحفاظ ، قال : وقد روى هذا الحديث بأسانيد كلها ضعيفة ، وإنما يروى عن أبي جعفر محمد بن علي من قوله . انتهى . وأنكر ابن القطان على أبي محمد عبد الحق كونه أعل الحديث بالعمرى وسكت عن يعقوب ! قال : ويعقوب هو علقمه ، فإن أحمد قال فيه : كان من الكذابين الكبار وكان يضع الحديث ، وقال أبو حاتم : كان يكذب والحديث الذي رواه موضوع ، وابن عدي إنما أعلاه به ، وفي باب ذكره . انتهى كلامه . »

وبما لا يزال أعجب منه أن الشافعي رحمه الله يذكر هذا الحديث محتجا به بدون إسناد وهو حديث غير صحيح ، بل هو حديث باطل ، كما نص عليه العلماء الحفاظ فيما هلتنا عنهم ! ! فلئن الشافعي ذكره في كتاب اختلاف الحديث (ص ٢٠٩ من هامش الجزء السابع من الأم) فقال : « وقال رسول الله : أول الوقت رضوان الله » وذكره مرة أخرى (ص ٢١٠) فقال : « وأثبت الحجج وأولاهها ما ذكرنا من أمر الله بالمحافظة على الصلوات ، ثم قول رسول الله : أول الوقت رضوان الله » . وكذلك احتج به في الرسالة من غير أن يذكر لإسناده (ص ٤٩ طبعة بولاق) وانظر أيضا الأم (ج ١ ص ٦٨) .

(١) الزيادة من م و ع و س .

(٢) الزيادة من م و ع و س ، إلا أن في م و س « رواه » بدل « روى » . وفي س لم تذكر كلمة « نحوه » .

وحديث ابن عباس هذا الذي أشار إليه الترمذي : نسبة ابن حجر في الخلاص

(ص ٦٧) إلى البيهقي في الخلافيات ، وقال : « فيه نافع . أبو هريرة ، وهو متروك » .

(٣) الزيادة من ع .

قال أبو عيسى : حديث أم فروة لا يروى إلا من حديث عبد الله [بن عمر^(١)] العمرى وليس [هو^(٢)] بالقوى عند أهل الحديث . واضطربوا^(٣) [عنه^(٤)] في هذا الحديث [وهو صدوق ، وقد تكلم فيه يحيى بن سعيد من قبل حفظه^(٥)] .

- (١) الزيادة من م و ع و ه و ه و ك .
- (٢) الزيادة من ع و ه و ك . وفي ه و ب « وهو ليس بالقوى » .
- (٣) في ع « اضطربوا » .
- (٤) للزيادة من ع ونسخة في م .
- (٥) الزيادة من م و ع و ب . ولكن قوله « وهو صدوق » ، مؤخر في ع بعد كلام يحيى بن سعيد .

وهذا الحديث مضطرب الإسناد ، كما قال الترمذى ، ولكن ليس اضطرابه من قبل عبد الله بن عمر العمرى ، بل من قبل شيخه القاسم بن غنام الأنصارى البياضى ، وقد ذكره ابن حبان في الثقات ، وذكره العقيلي في الضعفاء ، وقال : « في حديثه اضطراب » . والذي يظهر لى أنه روى هذا الحديث عن امرأة من أهله ، هي جدته الدنيا ، أو هي جدته أم أبيه ، كما بين في بعض الروايات ، عن جدته العليا : أم فروة ، فصار يرويه تارة فيذكر الواسطة المبهمة ، ويرويه أخرى فيحذفها ويقول : « عن أم فروة » .

وقد وصف جدته أم فروة في بعض الروايات بأنها كانت ممن بايع تحت الشجرة ، وبأنها كانت من المهاجرات الأول (الحاكم ١ : ١٨٩ والدارقطنى ص ٩٢) .

وأم فروة هذه اختلف فيها : لإفرج الطيبى . أنها أنصارية ، أخذ ذلك من ظاهر بعض الروايات أنها جدة القاسم بن غنام الأنصارى ، وتبعه غيره من العلماء ، وجزم القاضي أبو بكر بن العربى في العارضة (١ : ٢٨٢) بأنها : « هي بنت أبي قحافة ، أخت أبي بكر الصديق لأبيه ، زوجها أبو بكر الأشعث بن قيس ، فولدت له محمد بن الأشعث وغيره ، وقد قال فيه بعضهم : إنها أنصارية ، وهو غلط » . وقال المنذرى - فيما نقل صاحب عون المعبود (١ : ١٦٣) - : « أم فروة هذه هي أخت أبي بكر الصديق لأبيه ، ومن قال فيها : أم فروة الأنصارية فقد وهم » . وهذا هو الراجح عندنا ، والظاهر أنها جدة عليا للقاسم بن غنام الأنصارى من جهة =

== أمه أو أم أبيه . وقد صرح في بعض الروايات بأنها من المهاجرات الأول ، فهذا يدل على غلط من ظن أنها أنصارية .

وعبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب ثقة ، وليس ضعف هذا الحديث من قبله ، إنما ضعفه من إمام الواسطة بين القاسم بن غنام وبين جده العلي الصحابي .

وقد وهم الترمذی في جزئه بأن هذا الحديث لا يروى إلا من حديث عبد الله بن عمر العمرى ، لأنه رواه غيره ، كما سيظهر من الروايات الآتية :
والحديث رواه عن القاسم بن غنام ثلاثة : عبد الله بن عمر العمرى ، وأخوه عبيد الله بن عمر العمرى ، والضحاك بن عثمان الأسدي الخزاعي - بكسر الحاء المهملة ، وفتح الزاي - المدني القرشي .

أما رواية الضحاك بن عثمان فقد رواها الدارقطني (ص ٩٢) من طريق ابن أبي فديك : أخبرني ، الضحاك بن عثمان عن القاسم بن غنام البياضي عن امرأة من الميameات ، ونسبها ابن حجر في الإصابة للطبراني (٨ : ٢٦٦) .

وأما رواية عبيد الله - بالتكبير - فرواها أبو داود عن محمد بن عبد الله بن عثمان الخزاعي وعبد الله بن مسلمة (١ : ١٦٣) ، ورواها ابن سعد في الطبقات عن يزيد بن مزون والفضل بن دكين (٨ : ٢٢٢) ، ورواها أحمد في المسند عن أبي عاصم وعن منصور بن سلمة الخزاعي وعن يونس عن الليث بن سعد وعن يزيد بن هرون (٦ : ٣٧٤ - ٣٧٥ و ٤٤٠) ، ورواها الدارقطني من طريق الوليد بن مسلم ومن طريق إسحاق بن سليمان ومن طريق الليث بن سعد (ص ٩٢) : كلهم عن عبد الله بن عمر العمرى .

وأما رواية - عبيد الله - بالتصغير - فرواها الحاكم من طريق منصور بن سلمة الخزاعي ومن طريق الليث بن سعد : كلاهما عن عبيد الله . وأنا أخشى أن يكون ذكر عبيد الله - بالتصغير - في المستدرک : خطأ من الناسخين أو من الطبع ، لأن الحاكم قال بعد رواية هذين الإسنادين : « سمعت أبا العباس محمد بن يعقوب يقول : سمعت العباس بن محمد الدوري يقول : سمعت يحيى بن معين يقول : قد روى عبد الله بن عمر عن القاسم بن غنام ، ولم يرو عنه أخوه عبيد الله بن عمر » ولكني لم أجزم بأن هذا غلط في نسخة المستدرک لأن الحافظ ابن حجر ذكر في الإصابة (٨ : ٢٦٦) أن الحاكم رواه « من طريق عبيد الله المصغر أيضا » وذكر في التهذيب (٨ : ٢٢٨) =

١٧٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ النَّزَارِيُّ عَنْ أَبِي يَعْفُورٍ ^(١) عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ الْعِزَّارِ ^(٢) عَنْ أَبِي عَمْرِو الشَّيْبَانِيِّ ^(٣) : « أَنَّ

= الرواة عن القاسم بن غنام : « الضحاك بن عثمان الحزامي وعبيد الله بن عمر العمري وأخوه عبد الله بن عمر » . ولعل الحاكم نقل كلام ابن معين ليظهر خطأه فيما جزم به . ورواه الدارقطني أيضا (ص ٩٢) من طريق معتمر بن سليمان ومن طريق محمد بن بشر العبدي ، ومن طريق قزعة بن سويد : ثلاثهم عن عبيد الله - بالتصغير - عن القاسم .

وهذه الروايات اضطربت عن القاسم بن غنام : ففي بعضها « عن أم فروة » بدون واسطة ، وفي بعضها « عن بعض أمهاته » وفي بعضها « عن أهل بيته » وفي بعضها « عن عماته » وفي بعضها « عن بعض أهله » : كل هؤلاء عن أم فروة . وأوضح الروايات روايتا الحاكم : ففي الأولى منهما : « عن القاسم بن غنام عن جدته الدنيا عن جدته أم فروة » وكانت ممن بايعت النبي صلى الله عليه وسلم ، وكانت من المهاجرات الأول : أنها سمعت النبي صلى الله عليه وسلم : وسئل عن بعض الأعمال فقال : الصلاة لأول وقتها . وفي الثانية : « عن القاسم بن غنام الأنصاري عن جدته أم أبيه الدنيا عن أم فروة جدته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نحوه » . ولعلنا قد نفهم من هذا الإسناد أن الضمير في « جدته » عائد إلى أبيه « فتكون أم فروة جدة أبيه » ويكون القاسم قد رواه عن جدته أم أبيه عن أمها جدة أبيه . واستأنسني الجزم بشيء من هذا .

والحديث ضئيف بكل حال ، لجهل الواسطة بين القاسم بن غنام وبين أم فروة .

(١) « يعفور » بفتح الياء المثناة التحتيّة وإسكان العين المهملة وضم الفاء وآخره راء . ونقل الشارح المباركفوري (١ : ١٥٦) أنه وقع في بعض نسخ الترمذي « أبي يعقوب » قال : « وهو غلط » وهو كما قال .

وأبو يعفور هذا هو : عبد الرحمن بن عبيد - بالتصغير - بن إسطاس ، بكسر الهمزة وإسكان السين المهملة ، الثعلبي ، بالثاء المثناة ، وهو ثقة .

(٢) « العيزار » بفتح العين المهملة وإسكان الياء التحتيّة وفتح الزاي وآخره راء ، والوليد هذا عبدي كوفي ثقة ،

(٣) « الشيباني » بالشين المعجمة ، وأبو عمرو هذا اسمه « سعد بن إلياس » وهو ثقة يجمع على توثيقه ، وهو من المخضرمين ، عاش ١٢٠ سنة ومات سنة ١٩٥ أو ١٩٦ وشهد القادسية وعمره نحو ٤٠ سنة . وقد ذكره بعضهم في الصحابة .

رَجُلًا قَالَ لِابْنِ مَسْعُودٍ : أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ ؟ قَالَ : سَأَلْتُ عَنْهُ ^(١) رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ فَقَالَ : الصَّلَاةُ عَلَى مَوَاقِيتِهَا . قُلْتُ : وَمَاذَا يَارَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : وَبِرُّ الْوَالِدَيْنِ . قُلْتُ : وَمَاذَا يَارَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : [وَ ^(٢)] الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ .

قال أبو عيسى : وهذا حديث حسن صحيح .

وقد رَوَى السَّعُودِيُّ وَشُعْبَةُ وَ [سَلِيمَانُ ^(٣)] [هُوَ أَبُو إِسْحَاقَ ^(٤)] الشَّيْبَانِيُّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ الْعَمِيرِ : هَذَا الْحَدِيثُ ^(٥) .

(١) كلمة « عنه » لم تذكر في ع ،

(٢) الزيادة من م و س .

(٣) الزيادة من م و ع .

(٤) الزيادة من ع . وأبو إسحاق الشيباني هو « سليمان بن أبي سليمان » .

(٥) الحديث رواه الطيالسي والدارمي والبخاري ومسلم والنسائي ، ورواه أيضاً الترمذي فيما سيأتى في أبواب البر والصلة (١ : ٣٤٦ من طبعة بولاق و ٣ : ١١٦ من شرح المباركفوري) .

وقوله « الصلاة على ميعاتها » اختلفت فيه ألفاظ الرواة ، وسيأتى في الترمذي بلفظ « الصلاة لميعاتها » . وفي لفظ شعبة عند البخاري « الصلاة على وقتها » . قال الحافظ في الفتنج (٢ : ٨) : « اتفق أصحاب شعبة على اللفظ المذكور في الباب » ، وهو قوله : على وقتها ، وخالفهم هلى بن حفص ، وهو شيخ صدوق من رجال مسلم ، فقال : الصلاة في أول وقتها ، أخرجه الحاكم . والدارقطني والبيهقي من طريقه ، قال الدارقطني : ما أحسبه حفظه ، لأنه كبير وتغير حفظه . قالت : ورواه الحسن بن علي المعمرى في اليوم والليلة عن أبي موسى محمد بن المثنى عن غندر عن شعبة كذلك . قال الدارقطني : تفرد به المعمرى ، فقد رواه أصحاب أبي موسى عنه بلفظ : على وقتها . ثم أخرجه الدارقطني عن الحاملي عن أبي موسى كرواية الجماعة ، وهكذا رواه أصحاب غندر عنه ، والظاهر أن المعمرى وهم فيه ، لأنه كان يحدث من حفظه . وقد أطلق النووي في شرح المذهب : أن رواية في أول وقتها ضعيفة لا يمكن لها طريق أخرى أخرجه ابن خزيمة في صحيحه والحاكم وغيرهما من طريق عثمان بن عمر عن =

مالك بن مغول عن الوليد ، وتفرد عثمان بذلك ، والمعروف عن مالك بن مغول كرواية الجماعة ، كذا أخرجه المصنف - يعني البخاري - وغيره . وكان من رواها كذلك ظن أن المعنى واحد ، ويمكن أن يكون أخذه من لفظة : على : لأنها تقتضي الاستعلاء على جميع الوقت ، فيتمين أوله . قال القرطبي وغيره : قوله : لوقتها : اللام للاستقبال ، مثل قوله تعالى : فطفئوه من لعدتهن ، أي مستقبلات عدتهن ، وقيل : للابتداء ، كقوله تعالى : أقم الصلاة لذالك الشمس ، وقيل : بمعنى في : أي في وقتها . وقوله : على وقتها قيل على بمعنى اللام ، ففيه ما تقدم ، وقيل لإرادة الاحتعلاء على الوقت ، وقادته تحقق دخول الوقت ليقع الأداء فيه .

والروايات التي فيها « في أول وقتها » رواها الحاكم (١ : ١٨٨ - ١٨٩) من طريق الحسن بن مكرم وبندار كلاهما عن عثمان بن عمر عن مالك بن مغول عن الوليد بن العيزار ، وقال : « هذا حديث يعرف بهذا اللفظ بحمد بن بشار بنديار عن عثمان بن عمر ، وبندار من الحفاظ المتقين الأثبات » . ثم قال : « فقد صحت هذه اللفظة باتفاق الثقتين : بندار بن بشار والحسن بن مكرم : على روايتها عن عثمان بن عمر . وهو صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه » ووافقه الذهبي على ذلك .

ثم رواه من طريق حجاج بن الشاعر عن علي بن حفص المدائني عن شعبة بن الوليد كذلك ، وقال : « قد روى هذا الحديث جماعة عن شعبة » ولم يذكر هذه اللفظة غير حجاج بن الشاعر عن علي بن حفص ، وحجاج حافظ ثقة ، وقد احتج مسلم بعلي بن حفص .

ثم رواه من طريق محمد بن المثنى : « حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة أخبرني عبيد المكتب قال : سمعت أبا عمرو الشيباني يحدث عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم : أي الأعمال أفضل ؟ قال : الصلاة في أول وقتها » قال الحاكم : « الرجل هو عبد الله بن مسعود ، لإجماع الرواة فيه على أبي عمرو الشيباني » .

و « المكتب » بضم الميم وإسكان الكاف وكسر التاء ، وقد يضبط بفتح الكاف وتشديد التاء مع كسرها أيضاً ، وهو : عبيد بن مهران الكوفى ، وهو ثقة . فهذا الإسناد صحيح أيضاً ، وجهالة الصحابي لا تضر ، ومع ذلك فقد عرف أنه ابن مسعود كما قال الحاكم .

وانظر أيضاً نص الراية (١ : ١٢٦) والدارقطني (ص ٩١) .

١٧٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ خَالِدِ بْنِ بَزِيدٍ ^(١) عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هَالَلٍ ^(٢) عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عُمَرَ ^(٣) عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «مَا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاةً لَوْ قُتِلَ فِيهَا الْآخِرُ مَرَّتَيْنِ ^(٤) حَتَّى يَبْصُرَهُ اللَّهُ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ [حَسَنٌ] ^(٥) غَرِيبٌ، وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِمُتَّصِلٍ ^(٦).

(١) هو الجهمي - بضم الجيم وتشيع الميم وبالحاء المهملة - المصري، وهو ثقة، من رجال الكتب الستة.

(٢) سعيد بن أبي هلال الليثي المصري: ثقة معروف، وهو من شيوخ الليث بن سعد. لكنه روى عنه هنا بالواسطة. ووقع اسمه في المستدرک «سعيد بن هلال» وهو خطأ مطبعي فيما أرى.

(٣) في «عن أبي إسحق بن عمر» وهو خطأ.

(٤) اختلفت نسخ الترمذی في هذه الجملة اختلافاً كثيراً: فما هنا هو الذي في ب و ه و ه وهو الموافق لرواية الحاكم من طريق قتيبة، ولرواية البيهقي عن الحاكم. وفي م بحذف كلمة «مرتين» وهو خطأ من النسخ فيما أضن. وفي «لوقتها الآخر إلا مرتين» بزيادة «إلا» وهو يوافق ما نقله الزيلعي في نصب الراية (١: ١٢٧) وصاحب جمع الفوائد (١: ٦٠) كلاهما عن الترمذی. وفي ع «لوقتها الآخر إلا مرتين من عذرين» وزيادة «من عذرين» لم أجد لها ما يؤيدها.

(٥) الزيادة من م و ع و ه. ولم يذكرها الزيلعي في نصب الراية ولا ابن حجر في التهذيب في ترجمة إسحاق بن عمر عند ما نقل كلام الترمذی.

(٦) الحديث رواه الحاكم (١: ١٩٠) من طريق محمد بن شاذان عن قتيبة، ورواه البيهقي (١: ٤٣٥) عن الحاكم، ورواه الدارقطني (ص ٩٢) من طريق هرون بن عبد الله عن قتيبة. قال البيهقي: «هذا مرسل، إسحاق بن عمر لم يدرك عائشة». قال الزيلعي (١: ١٢٧): «وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: إسحاق بن عمر روى عن موسى بن وردان، روى عنه سعيد بن أبي هلال: مجهول، انتهى». وكذلك قال ابن البطان في كتابه: «لأنه منقطع، وإسحاق بن عمر مجهول، انتهى». ولم يميزه الشيخ تقي الدين في الإمام إلا للدارقطني فقط، ونقل عن ابن عبد البر: «=

قال الشافعي : والوقت الأول من الصلاة أفضل . ومما يدل على فضل أول الوقت على آخره : اختيار النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر ، فلم يكونوا يختارون إلا ما هو أفضل ، ولم يكونوا يدعون الفضل ، وكانوا يصلون في أول الوقت .

= قال : إسحاق بن عمر أحد المجاهيل ، روى عنه سعيد بن أبي هلال ، انتهى . وأخرجه الدارقطني أيضا عن عمرة عن عائشة نحوه ، وفي سنده : معلى بن عبد الرحمن ، قال ابن أبي حاتم : سألت أبي عنه ؟ فقال : متروك الحديث . وأخرجه أيضا عن أبي سلمة عن عائشة نحوه ، وفيه الواقدي ، وهو معروف عندهم .

وقد ترك الزيلعي أصح إسناد لهذا الحديث : فقد روى الحاكم (١ : ١٩٠) من طريق أبي النضر هاشم بن القاسم قال : « حدثنا الليث بن سعد عن أبي النضر عن عمرة عن عائشة قالت : ماصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة لوقتها الآخر حتى قبضه الله » . قال الحاكم : « هذا حديث صحيح على شرط الشيخين » ووافقه الذهبي ورواه البيهقي (١ : ٤٣٥) عن الحاكم .

وأبو النضر - شيخ الليث - هو سالم أبو النضر مولى عمر بن حبيد الله ، وهو يجمع على توثيقه .

وهذا الحديث هو الذى أشار الزيلعي إلى أن الدارقطني رواه من طريق معلى بن عبد الرحمن عن الليث ، وهو فى متن الدارقطني (ص ٩٢) ، وقد أشار البيهقي إلى رواية معلى ، ومعلى هذا ليس بثقة ، كان يضع الحديث ، ولكن الرواية صحيحة برواية أبي النضر هاشم بن القاسم عن الليث .

قال الحاكم : « وله شاهد آخر من حديث الواقدي ، وليس من شرط هذا الكتاب » ثم رواه من طريق محمد بن علي الأزرق عن محمد بن عمر الواقدي عن ربيعة بن عثمان عن عمران بن أبي أنس عن أبي سلمة عن عائشة . وكذلك رواه الدارقطني (ص ٩٢) من طريق إسحاق بن أبي إسحاق الصفار ، عن الواقدي عن ربيعة ، وعن الواقدي عن عبد الرحمن بن عثمان بن وثاب عن أبي النضر عن أبي سلمة عن عائشة . وقد صرح الواقدي بإسماع من ربيعة بن عثمان ، ومن عبد الرحمن بن عثمان بن وثاب . وهذان الإسنادان من طريق الواقدي شاهدان جيدان بعد صحة الإسناد الأول .

قال (۱) : حدثنا بذلك أبو الوليد المسکي عن الشافعي (۲) .

۱۲۸

باب

ما جاء في السهو عن وقت صلاة العصر

۱۷۵ - حدثنا قتيبة حدثنا الليث [بن سمي (۳)] عن نافع عن

(۱) الزيادة من ب

(۲) لم أجد هذا الذي رواه الترمذي عن الشافعي في شيء من كتب الشافعي المطبوعة .

وقال القاضي أبو بكر بن العربي في العارضة (۱ : ۲۸۴ - ۲۸۵) : « اتفق أكثر الفقهاء على أن الصلاة في أول الوقت أفضل ، ولم يختلف أبو حنيفة وأصحابه في أن تأخيرها أفضل ، وهذا ينفى على خلاف في مسألة أخرى ، وهي : أن الصلاة هل تجب في أول الوقت أم لا ؟ ولو شاء ربك لم يختلف أحد في مثل هذا مع ظهوره ، ولكن القلوب والخواطر بيد ممالك النواصي ، يصرف الكل كيف يشاء . وصورة المذهب : أن الشمس إذا زالت توجه الخطاب على المكلف بالأمر ، وضرب له في أمثاله أحداً موسماً يربى على صورة الفعل . وأبو حنيفة قد وافقنا على الواجب الواسع الوقت ، كالكفارات وقضاء رمضان ، ولا خلاف بين الأمة فيه ، والدليل عليه قوله تعالى : أقم الصلاة لدلوك الشمس . وأياً ما كان اللوك : الزوال أو الغروب - : فهو حجة لنا ، فإن الخطاب بالأمر يتوجه فيه ، فالفاعل يكون ممثلاً له . والمسئلة أصولية ، وقد بيناها في كتاب المحصول . وإذا ثبت هذا فالمبادرة إلى امتثال الأمر ، والمشاركة إلى قضاء الواجب : متفق عليه من الأئمة ، وإنما يخالف أبو حنيفة وأصحابه في فضل تقديم الصلاة ، لاعتقادهم أن الصلاة تجب في آخر الوقت ، فقالوا : إن وقت الوجوب أفضل ، وقد بينا فسادَه . والله أعلم . »

والذي نقله القاضي أبو بكر عن أبي حنيفة وأصحابه ليس معروفاً عندهم ، وهو يخالف المنصوص عليه في كتبهم .

(۳) الزيادة من ج

ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الَّذِي تَفُوتُهُ صَلَاةُ الْعَصْرِ
فَكَأَنَّمَا وَتَرَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ ^(١) » .

وفي الباب عن بُرَيْدَةَ ، وَنُوفَلِ بْنِ مُعَاوِيَةَ .

قال أبو عيسى : حديثُ ابنِ عمر حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

(١) الحديث رواه . مالك في الموطأ (١ : ٢٩ - ٣١) عن نافع عن ابن عمر ، ورواه
البخاري (٢ : ٢٤) ومسلم (١ : ١٧٤) وأبو داود (١ : ١٦٠) والنسائي
(١ : ٨٩) : كلهم من طريق مالك . ورواه أيضاً الدارمي (١ : ٢٨٠) ومسلم
والنسائي وابن ماجه (١ : ١٢٠) من طريق الزهري عن سالم . ورواه الدارمي
أيضاً من طريق عبيد الله عن نافع .

وقوله « أهله وماله » : قال الخافظ في الفتح : « هو بالنصب عند الجمهور ، على
أنه مفعول ثانٍ لوتر ، وأضر في وتر مفعول لم يسم فاعله ، وهو عائد على الذي فاتته .
فالعنى : أصيب بأهله وماله وهو ممتد إلى مفعولين ... وقيل : وتر هنا بمعنى نقص ،
فعل هذا يجوز نصبه ورفع ، لأن من ردَّ النقص إلى الرجل نصب وأضر ما يقوم مقام
الفاعل ، ومن ردَّه إلى الأهل رفعه . وقال القرطبي : يروى بالنصب ، على أف وتر
بمعنى سلب ، وهو يمتد إلى مفعولين ، وبالرفع على أن وتر بمعنى أخذ ، فيكون أهله
هو المفعول الذي لم يسم فاعله » .

ثم قال الخافظ : وبوتب الترمذي على حديث الباب : ما جاء في السهو عن وقت
عصر . فحمله على السامع ، وعلى هذا فالمراد بالحديث : أنه يلحقه من الأسف عند
معاينة الثواب لمن صلى - : ما يلحق من ذهب منه أهله وماله ... ويؤخذ منه التنبيه على
أن أسف العاقد أشد ، لاجتماع فقد الثواب وحصول الإثم . قال ابن عبد البر : في هذا
الحديث إشارة إلى تحقير الدنيا ، وأن قليل العمل خير من كثير منها . وقال ابن بطال
لا يوجد حديث يقوم مقام هذا الحديث ، لأن الله تعالى قال : حافظوا على الصلوات .
وقال : لا يوجد حديث فيه تكليف المحافظة غير هذا الحديث .

وقال الخطابي في المعالم (١ : ١٣١) : « معنى وتر : أى نقص أو سلب ، فبقي
وتراً فرداً ، بلا أهل ولا مال . يريد : فليكن حذر من فوتها كحذر من
ذهاب أهله وماله » .

وقد^(۱) رواه الزهري [أيضاً^(۲)] عن سالم عن أبيه [ابن عمر^(۳)] عن النبي صلى الله عليه وسلم .

۱۲۹

باب

ما جاء في تعجيل الصلاة إذا أخرها الإمام

۱۷۶ — حدث محمد بن موسى البصري حدثنا جعفر بن سليمان الضبي^(۴)

عن أبي عمران الجوني عن عبد الله بن الصامت^(۵) عن أبي ذر قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : « يَا أَبَا ذَرٍّ ، أَمْرَاءُ يَكُونُونَ بَعْدِي يُعَيِّتُونَ الصَّلَاةَ^(۶) ،

(۱) في م « قد » بدون الواو .

(۲) الزيادة من ع و ن ه و ه و ك .

(۳) الزيادة من ع .

(۴) « الضبي » بضم الصاد المعجمة وفتح الباء الموحدة وبالعين المهملة ، نسبة إلى « بني

ضبيعة » — يوزن جهينة — بن قيس « وهم بطن من بكر بن وائل . وكان جعفر بن سليمان

ينزل في بني ضبيعة فنسب إليهم ، وهو مولى بني الحريش .

(۵) عبد الله بن الصامت : هو الفقاري — بكسر القين المعجمة وتخفيف الفاء — البصري ،

وهو ابن أخي أبي ذر ، سمع من عمه ، وهو تابعي ثقة .

(۶) قال النووي في شرح مسلم (٥ : ١٤٧) : « معنى يعيئون الصلاة : يؤخرونها فيجعلونها

كالميت الذي خرجت روحه ، والمراد بتأخيرها عن وقتها : أي وقتها المختار لا عن جميع

وقتها ، فإن النقول عن الأمراء المتقدمين والمتأخرين إنما هو تأخيرها عن وقتها المختار ،

ولم يؤخرها أحد منهم عن جميع وقتها ، فوجب حمل هذه الأخبار على ما هو الواقع .

وقال الحافظ في الفتح (٢ : ١١) : « قال المهلب : المراد بتضييعها تأخيرها عن

وقتها المستحب ، لا أنهم أخرجوها عن الوقت . كذا قال ، وبعده جماعة ، وهو

فَصَلِّ الصَّلَاةَ لَوَقْتِهَا ، فَإِنْ صَلَّيْتَ (١) لَوَقْتِهَا كَانَتْ لَكَ نَافِلَةً ، وَإِلَّا كُنْتَ قَدْ أَحْرَزْتَ صَلَاتَكَ .

وفي الباب عن عبد الله بن مسعود ، وعبدادة بن الصامت .

قال أبو عيسى : حديث أبي ذرٍّ حديثٌ حسنٌ (٢) .

وهو قولٌ غير واحدٍ من أهل العلم : يستحبُّون أن يُصَلِّيَ الرجلُ الصلاةَ لميقاتيها (٣) إذا أخرها الإمام ، ثم يُصَلِّيَ مع الإمام ، والصلاة الأولى هي المكتوبة عند أكثر أهل العلم .

وأبو عمران الجونيُّ اسمه «عبد الملك بن حبيب» (٤) .

== مخائف للوائح : فقد صح أن الحجاج وأُميره الوليد وغيرهما : كانوا يؤخرون الصلاة عن وقتها ، والآثار في ذلك مشهورة ، منها : ما رواه عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال : أخر الوليد الجمعة حتى أمسى ، فحُتَّتْ فصليت الظهر قبل أن أجلس ، ثم صليت العصر وأنا جالس ليماء وهو يخطب . وإنما فعل ذلك عطاء خوفاً على نفسه من القتل . ومنها : ما رواه أبو نعيم شيخ البخاري في كتاب الصلاة من طريق أبي بكر بن عتبة قال : صليت إلى جنب أبي جعيفة ، فسمي الحجاج بالصلاة ، فقام أبو جعيفة فصلى . ومن طريق ابن عمر : أنه كان يصلي مع الحجاج ، فلما أخرج الصلاة ترك أن يشهدا معه ومن طريق محمد بن أبي إسماعيل قال : كنت بمصر وصحفت تقرأ للوليد ، فأخروا الصلاة فنظرت إلى سعيد بن جبير وعطاء يومئذ ليماء ، وهما قاعدان .

(١) «صليت» بالبناء المجهول ، أي : إن صلى الأمراء صلاتهم في وقتها وصليتها أنت معهم كانت صلاتك معهم نافلة ، وإن أخروها فلم يصلوها في الوقت : كنت قد احتطت لصلواتك وحصلتها وصلتها .

(٢) بل هو حديث صحيح . رواه مسلم (١ : ١٧٩ - ١٨٠) وأبو داود (١ : ١٦٤) والدارمي (١ : ٢٧٩) . ونسبه المنذرى أيضاً للنسائي وابن ماجه .

(٣) في «هـ» «لوقتها» .

(٤) «الجوني» بفتح الجيم وإسكان الواو وبالنون : نسبة إلى «جون» بطن من الأزد .

١٣٠

باب

ما جاء في النوم عن الصلاة

١٧٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ ثَابِتِ بْنِ أَبِي حن
عبد الله بن رباح [الأصاري^(١)] عن أبي قتادة قال : « ذَكَرُوا لِلنَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَوْمَهُمْ عَنِ الصَّلَاةِ ؟ فَقَالَ : إِنَّهُ لَيْسَ فِي النَّوْمِ تَفَرُّيْطٌ ،
إِنَّمَا التَّفَرُّيْطُ فِي الْيَقَظَةِ ، فَإِذَا نَسِيَ أَحَدُكُمْ صَلَاةً أَوْ نَامَ عَنْهَا فَلْيُصَلِّهَا
إِذَا ذَكَرَهَا ^(٢) » .

وفي الباب عن ابن مسعود ، وأبي مرزيم ، وعمران بن حصين ، وجبير
بن مطعم ، وأبي جحيفة ، [وأبي سعيد^(٣)] ، وعمر بن أمية الضمري^(٤) ،
وذو مخبر [ويقال ذى مخمر^(٥)] وهو ابن أخى النجاشي .

= وهم بنو الجون بن أنمار بن عوف بن خزاعة بن مالك بن الأزد . وانظر الأنساب
للسماعى (١٤٣ ب) والاشتقاق لابن دريد (ص ٢٩١) .

(١) الزيادة من هـ و هـ و ك .

(٢) الحديث فيه قصة طويلة رواها أحمد في المسند (٥ ٢٩٨ و ٣٠٢ و ٣٠٧) وأبو مسلم
(١ : ١٨٩ - ١٩٠) وأبو داود (١ : ١٦٧ - ١٦٩) بروايات بعضها مطول
وبعضها مختصر ، ورواه النسائي مختصراً (١ : ١٠٠ - ١٠١) وابن ماجه
(١ : ١٢٢) .

(٣) الزيادة من م و ع و ب .

(٤) يفتح الضاد المعجمة وإسكان الميم ، نسبة إلى « بنى ضمرة بن بكر » .

(٥) الزيادة من ع و هـ و « مخبر » بكسر الميم وإسكان الحاء المعجمة وفتح =

قال أبو عيسى : وحدث أبو قتادة حديث حسن صحيح .
وقد اختلف أهل العلم في الرجل ينائم عن الصلاة أو ينساها فيستيقظ
أو يذكُر وهو في غير وقت صلاة^(١) ، عند طلوع الشمس أو عند غروبها :
فقال بعضهم : يصلّيها إذا استيقظ أو ذكر^(٢) ، وإن كان عند طلوع
الشمس أو عند غروبها . وهو قول أحد ، وإسحاق ، والشافعي ، ومالك^(٣) .
وقال بعضهم : لا يصلّي حتى تطلع الشمس أو تغرب .

١٣١

باب

ما جاء في الرجل ينسى الصلاة

١٧٨ — حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَبِشْرُ بْنُ مُعَاذٍ قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ
قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ [بْنِ مَالِكٍ^(٤)] قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

= الباء الموحدة ، ويقال بـاء الباء ميم . وفي التهذيب أن الأوزاعي كان لا يقوله إلا بالميم .
وقال ابن سعد في الطبقات (ج ٧ ق ٢ ص ١٤١) : « ونحو أصوب وأكثر » .

(١) في ع « الصلاة » وهو غير جيد .

(٢) في ه و ه « وذكر » .

(٣) لم يذكر في م و س « والشافعي ومالك » ولم يذكر في ع و ه
« ومالك » .

(٤) الزيادة من م و ع و س .

« مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا ^(١) » .

وفي الباب من سمرة ، وأبي قتادة .

قال أبو عيسى : حديث أنس حديث حسن صحيح .

ويروى عن علي بن أبي طالب : أنه قال في الرجل ينسى الصلاة

[قال ^(٢)] : يُصَلِّيْهَا مَتَى [مَا ^(٣)] ذَكَرَهَا فِي وَقْتٍ أَوْ فِي غَيْرِ وَقْتٍ . وهو

قول [الشافعي ، و ^(٤)] أحمد [بن حنبل ^(٥)] ، وإسحاق .

ويروى عن أبي بكر : أنه نام من صلاة العصر ، فاستيقظ عند

غروب الشمس ، فلم يصل حتى غربت الشمس ^(٦) .

وقد ذهب قوم من أهل الكوفة إلى هذا .

وأما أصحابنا ^(٧) فذهبوا إلى قول علي بن أبي طالب [رضي الله عنه ^(٨)] .

(١) قال للشارح « رواه الجماعة » يعني أحمد وأصحاب الكتب الستة . ورواه أيضا الدارمي

(١ : ٢٨٠) وابن الجارود (س ١٢٥) .

(٢) الزيادة من م و ع و س .

(٣) الزيادة من م و ع و ه و س .

(٤) الزيادة من م و ع ونسخة بهامش س .

(٥) الزيادة من ه .

(٦) لم يقف الشارح على من أخرج أثره على وأبي بكر اللذين علمتهما الترمذي ، وأنا لم أجدهما أيضاً .

(٧) يعني أهل الحديث .

(٨) الزيادة من م و ع و ه و س .

١٣٢

باب

ما جاء في الرجل تفوته الصلوات بأيتين يبدا

١٧٩ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ

بْنِ مُطْعِمٍ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ [بْنِ مَسْعُودٍ^(١)] قَالَ : قَالَ عَبْدُ اللَّهِ

[بْنُ مَسْعُودٍ^(٢)] : « إِنَّ الْأَشْرَكِينَ شَغَلُوا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

عَنْ أَرْبَعِ صَلَوَاتٍ يَوْمَ الْخَنْدَقِ حَتَّى ذَهَبَ مِنَ اللَّيْلِ مَا شَاءَ اللَّهُ ، فَأَمَرَ

بِلَالًا فَأَذَّنَ ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الظُّهْرَ ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْعَصْرَ ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى

الْمَغْرِبَ ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْعِشَاءَ » .

قال^(٣) : وفي الباب عن أبي سعيد ، وجابر^(٤) .

(١) الزيادة من ع و ه .

(٢) الزيادة من ع .

(٣) كلمة « قال » لم تذكر في ه .

(٤) أما حديث جابر فسيأتي . وأما حديث أبي سعيد فرواه الشافعي في الأم (١ : ٧٥) :

« أخبرني ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن المقبري عن عبد الرحمن بن أبي سعيد

عن أبي سعيد المقبري قال : حبسنا يوم الخندق عن الصلاة ، حتى كان بعد المغرب

يموي من الليل حتى كفيينا . وذلك قول الله عز وجل : وكفى الله المؤمنين القتال

وكان الله قويا عزيزا . فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم لم بلالا ، فأمره فأقام الظهر

فصلاها ، فأحسن صلاتها ، كما كان يصليها في وقتها ، ثم أقام العصر فصلاها

كذلك ، ثم أقام المغرب فصلاها كذلك ، ثم أقام العشاء فصلاها كذلك أيضا . قال : =

قال أبو عيسى : حديث عبد الله ليس بإسناده بأس ، إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من عبد الله ^(١) .

وهو الذي اختاره بعض أهل العلم في الفوائت : أن يُقيم الرجل لكل صلاة إذا قضاها . وإن لم يُقيم أجزاءه . وهو قول الشافعي ^(٢) .

١٨٠ [و] حديث ^(٣) محمد بن بشار [بُنْدَار ^(٤)] حدثنا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ حَدَّثَنِي ^(٥) أَبِي هِنِيئَةَ بْنُ أَبِي كَثِيرٍ حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ : « أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ يَوْمَ الْخَنْدَقِ ، وَجَعَلَ يَسُبُّ

= وذلك قبل أن ينزل الله تعالى في صلاة الخوف : فرجالا أو ركبالا . ونقل المشوكاني (٢ : ٨) : عن ابن سيد الناس أنه قال : « هذا إسناد صحيح جليل » وهو كما قال . ورواه أيضا الطيالسي في مسنده مختصراً ، برقم (٢٢٣١) : « حدثنا ابن أبي ذئب عن سعيد بن أبي سعيد المقبري قال : حدثني عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه » . ورواه أيضا أحمد في المسند من طريق ابن أبي ذئب (رقم ١١٢١٦ و ١١٢١٧ و ١١٤٨٥ و ١١٦٦٧ ج ٣ ص ٢٥ و ٤٩ و ٦٧ - ٦٨) . ورواه النسائي (١ : ١٠٧) والبيهقي (١ : ٤٠٢) كلاهما من طريق ابن أبي ذئب ونسبه ابن حجر في التلخيص أيضا (ص ٧٣) لابن خزيمة وابن خبان في صحيحهما ، وقال : « وضعه ابن السكن » .

(١) حديث ابن مسعود - ورواه أيضا أحمد في المسند (رقم ٣٥٥٥ و ٤٠١٣ ج ١ ص ٣٧٥ و ٤٢٣) والنسائي (١ : ١٠٧) كلاهما من طريق أبي الزبير . وهو منقطع ، كما قال الترمذي ، ولكنه يمتد بحديث أبي سعيد الخدري ، وقد ذكرناه وصحناه آنفا . (٢) من أول قوله « قال أبو عيسى : حديث عبد الله » إلى هنا : مؤخر في ع في آخر الباب بعد حديث جابر .

(٣) في س « وحدنا » وهذا الحديث ذكر في م في أول الباب الآتي ، وهو وضع غير جيد ، لأنه لا مناسبة له به .

(٤) الزيادة من ع .

(٥) في م و ب « حدثنا » .

كُفَّارَ قُرْبَشٍ ، قال : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ مَا كِدْتُ أَصَلِّيَ الْعَصْرَ حَتَّى تَغْرُبَ ^(١)
الشمسُ ، فقال رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : وَاللَّهِ إِنْ صَلَّيْتَهَا ^(٢) . قال : فَهَزَلْنَا
بَطْحَانَ ^(٣) ، فتَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وتوضَّأْنَا ، فصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْعَصْرَ بَعْدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ ، ثُمَّ صَلَّى بَعْدَهَا الْمَغْرِبَ ^(٤) .
[قال أبو عيسى ^(٥)] : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

١٣٣

باب

مَا جَاءَ ^(٢) فِي صَلَاةِ الْوُسْطَى ^(٦) أَنَّهَا الْعَصْرُ

[وقد قيل : إنها الظهر ^(٧)]

١٨١ - حَدَّثَنَا ^(٨) مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ

(١) ل ع « غربت » وكذلك في حاشية م على أنها نسخة ، ووضع فيها فوق
« تغرب » علامة الصحة « صح » .

(٢) أى : ما صليتها ، و « إن » نافية .

(٣) « بطحان » بضم الباء الموحدة وإسكان الطاء وفتح الحاء المهملة ونون ، قال
بالقوت في معجم البلدان : « كذا يقول المحدثون أجمعون . وحكى أهل اللغة بطحان
بفتح أوله وكسر ثانيه ، وكذا قيده أبو علي القالي في كتاب البارع وأبو حاتم والبكري
وقال : لا يجوز غيره . وقرأت بخط أبي الطيب أحمد بن أخي محمد الشافعي ، وخطه حجة
بطحان بفتح أوله وسكون ثانيه . وهو : واد بالمدينة ، وهو أحد أوديتها الثلاثة ،
وهي : العتيق ، ويطحان ، وقناء » .

(٤) الحديث رواه أيضا أحمد والبخاري ومسلم والنسائي . وانظر الفتح (١ : ٥٥ - ٥٧) .

(٥) الزيادة من م و ه و س .

(٦) في م و ه و ك « الصلاة الوسطى » .

(٧) الزيادة من م و ع و س .

(٨) هذا الحديث وتصحيح الترمذي له : لم يوجد في م وهو في ه و ك .

وأبو النضر عن محمد بن طلحة بن مُصَرِّفٍ^(١) عن زُبَيْدٍ^(٢) عن مُرَّةٍ
الهمداني^(٣) عن عبد الله بن مسعود قال : قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم : « صَلَاةُ الْوُسْطَى صَلَاةُ الْعَصْرِ^(٤) » .

قال أبو عيسى : هذا حديثٌ [حسن^(٥)] صحيحٌ .

١٨٢ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ عَنْ سَعِيدٍ^(٦) عَنْ قَتَادَةَ عَنْ
الْحَسَنِ^(٧) عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ^(٨) عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ :

= مؤخر بعد الحديث الآتي (رقم ١٨٢) وإثباته في النسخ هو الصواب ، لأنه قد ذكره
المجد بن تيمية في المنتقى (١ : ٣٩٧ من نيل الأوطار) ونسبه للترمذی ، وكذلك
السيوطي في الدر المنثور (١ : ٣٠٣) وغيرهما .

(١) « مصرف » بضم الميم وفتح الصاد المهملة وكسر الراء المشددة .
(٢) « زبيد » بالنصير ، وهو بالزاي والياء الموحدة ، وهو ابن الحارث بن عبد الكريم
وهو ثقة .

(٣) « مرّة » بضم الميم ، وهو ابن شراحيل - بفتح الشين المعجمة - ويلقب « مرّة الطيب »
و « مرّة الخير » : لعبادته . وهو تابعي ثقة .

(٤) الحديث رواه أبو داود الطيالسي في مسنده (رقم ٣٦٦) بهذا الإسناد مطولا ،
ولفظه : « شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر ، ملأ الله بيوتهم وقبورهم نارا » .
ورواه أحمد في السند (٣٧١٦ ج ١ ص ٢٩٢) عن يزيد عن محمد بن طلحة . ورواه
مسلم (١ : ١٧٤) عن عون بن سلام عن محمد بن طلحة . ورواه غيرهم ، وسيأتي
الحديث بهذا الإسناد في الترمذی في كتاب « التفسير » (ج ٢ ص ١٦٣ طبعة بولاق
وج ٤ ص ٧٧ من شرح المباركفوري) .

(٥) الزيادة من ع وهي زيادة صحيحة ، فإنها توافق ما نقله المجد بن تيمية في المنتقى
عن الترمذی

(٦) « سعيد » هو ابن أبي مروة ، وزعم الشارح المباركفوري أنه سعيد بن المسيب ،
وهو خطأ .

(٧) « الحسن » هو البصري .

(٨) « سمرة » بفتح السين المهملة وضم الميم وفتح الراء و « جندب » بضم الجيم وإسكان
النون وضم الدال المهملة ويجوز فتحها أيضا .

« صلاة الوسطى ^(١) صلاة العصر ^(٢) » .

[قال ^(٣)] : وفي الباب عن علي ، [وعبد الله بن مسعود ^(٤)] ، [وزيد بن ثابت ^(٥)] ، وعائشة ، وحفصة ، وأبي هريرة ، وأبي هاشم بن عتبة ^(٦) .
قال أبو عيسى : قال محمد : قال علي بن عبد الله : حديث الحسن عن

(١) في ع و ه و ك « أنه قال في صلاة الوسطى » . وفي ه « في الصلاة الوسطى » وما هنا موافق لباقي الروايات ولما سيأتي في كتاب التفسير .

(٢) الحديث رواه أيضا أحمد في المسند (ج ٥ ص ٧ و ١٢ و ١٣) . ورواه أيضا الترمذي فيما سيأتي في كتاب التفسير (١ : ١٦٣ طبعة بولاق) .

(٣) الزيادة من م و س .

(٤) الزيادة من م و ع و س . وهي زيادة لا بأس بها ، ولكن حديث ابن مسعود مضى قبل هذا .

(٥) الزيادة من م و ع و ه . وهي زيادة جيدة ، لأن الترمذي ذكر ذلك فيما سيأتي في كتاب التفسير . وكأنه يريد بذكر زيد بن ثابت أن له حديثا في أن الصلاة الوسطى هي الظهر ، وحديثه هذا رواه أحمد وأبو داود وغيرهما . وانظر نيل الأوطار (١ : ٤٠١) والدر المنثور (١ : ٣٠١) .

(٦) هو أبو هاشم بن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس القرشي ، وهو خال معاوية بن أبي سفيان ، وأسلم يوم الفتح . وحديثه هذا ذكره ابن حجر في الإصابة (٧ : ١٩٨) قال : « من طريق كهيل بن حرملة قال : قدم أبو هريرة دمشق ، فنزل على أبي كلثوم الدوسي ، فأنيبناه ، فتذاكرنا الصلاة الوسطى ، فاختلفنا فيها ، فقال أبو هريرة : اختلفنا فيها كما اختلفتم ، ونحن بفناء بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفيها الرجل الصالح : أبو هاشم بن عتبة ، فقام فدخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان جريشا عليه ، ثم خرج إلينا فأخبرنا أنها العصر » وذكره السيوطي في الدر المنثور بنحوه (١ : ٣٠٤) ونسبه ابن حجر لأبي داود والترمذي والنسائي والبخاري والحاكم أبي أحمد ، ونسبه السيوطي لابن سعد والبخاري وابن جرير والطبراني والبخاري . وقد بحث عنه في أبي داود والترمذي والنسائي فلم أجده . ويؤيد ذلك أن الحافظ الهيثمي ذكره في مجمع الزوائد (١ : ٣٠٩) وقال : « رواه الطبراني في الكبير والبخاري ، وقال : لا أعلم روى أبو هاشم بن عتبة عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا هذا الحديث وحديثا آخر . قلت : ورجاله موثقون ، ولو كان مرويا في أحد الكتب الستة ، كانت

سَمُرَةَ [بن جُنْدُب ^(١)] حديث صحيح ^(٢) ، وقد سمع منه ^(٣) .
 وقال أبو عيسى : حديث سَمُرَةَ في صلاة الوسطى حديث حسن ^(٤) .
 وهو قول أكثر العلماء من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم .
 وقال زيد بن ثابت وعائشة : صلاة الوسطى صلاة الظهر .
 وقال ابن عباس وابن عمر ^(٥) : صلاة الوسطى صلاة الصبح .
حدثنا أبو موسى محمد بن المثنى حدثنا قُرَيْشُ بْنُ أَنَسٍ عن حَبِيبِ
 بن الشهيد قال : قال لي محمد بن سيرين : سأل الحسن : مِمَّنْ سَمِعَ حديث
 العَقِيقَةِ ؟ فسأله ، فقال ^(٦) : سمعته من سَمُرَةَ بن جُنْدُب .
 قال أبو عيسى : وأخبرني محمد بن إسماعيل حدثنا ^(٧) علي بن عبد الله
 [بن المديني ^(٨)] عن قُرَيْشِ بْنِ أَنَسٍ بهذا الحديث .

= زعم الحافظ ابن حجر : لما ذكره الميثقي في الزوائد . وأيضاً : فإنه لم يذكره العلامة
 عبد الغني النابلسي في ذخائر المواريث ، وهو أطراف الكتب الستة والخطأ ، فلو كان
 في واحد منها لبينه . وكذلك لم أجده في طبقات ابن سعد . وقد رواه أيضاً الحاكم
 أبو عبد الله في المستدرک (٢ : ٦٢٨) .

- (١) الزيادة ممن م و ه و ب .
- (٢) في ه و ه و ه و ك « حديث حسن » . والذي هنا هو الصواب ، لما
 سيأتي من إعادة نحو هذا الكلام عن ابن المديني .
- (٣) في ه « وقد سمع من سمرة » . وفي ه و ك « وقد سمع عنه » .
 وهو خير جيد .
- (٤) هذه العبارة كلها لم تذكر في ه . وحديث سمرة هذا حديث صحيح ، لجهة
 إسناده ، وليست له علة ، وقد صححه الترمذي فيما سيأتي في كتاب التفسير .
- (٥) في ع زيادة « وغيره » . ولو صححت المكان الأحسن أن يقول « وغيرهما » .
- (٦) في ه و ه و ه و ك « قال » .
- (٧) في ع « قال حدثني » وفي ه و ه و ك « عن » .
- (٨) الزيادة من م و ع و ب .

قال محمدٌ : قال عليٌّ : وسماعُ الحسن من سمرةٍ صحيحٌ . واحتجَّ بهذا الحديث^(١) .

١٣٤

باب

ما جاء في كراهية الصلاة بعد العصر وبعد الفجر

١٨٣ - حدثنا أحمدُ بنُ منيعٍ حدثنا هُشَيْمٌ ، أخبرنا منصورٌ ، وهو ابنُ زاذانٍ^(٢) عن قتادة [قال^(٣)] : أخبرنا^(٤) أبو العالية^(٥) عن ابنِ عباسٍ قال : سمعتُ غيرَ واحدٍ من أصحابِ النبيِّ صلى الله عليه وسلم : منهم عمرُ بنُ الخطابِ ، وكان من أحبِّهم إليَّ : أن رسولَ الله صلى الله عليه وسلم

(١) في سماع الحسن من سمرة خلاف طويل قديم ، والصحيح أنه سمع منه ، كما رجعه ابن المديني والبخاري والترمذي والحاكم وغيرهم ، قال الحاكم في المستدرک بعد رواية حديث من الحسن عن سمرة : « وحديث سمرة لا يتوهم متوهم أن الحسن لم يسمع من سمرة ، فإنه قد سمع منه » .

وانظر تفصيل الكلام في ذلك في التهذيب في ترجمة الحسن (٢ : ٢٦٣ - ٢٧٠) ونصب الراية (١ : ٤٦ - ٤٨) .

وأما الخلاف في تفسير الصلاة الوسطى ، فإنه خلاف معروف في كتب التفسير والحديث ، والقول فيه يطول جدا ، والصحيح الذي تدل عليه الأحاديث الثابتة للرجعة هو أنها صلاة العصر

(٢) « زاذان » بالزاي ثم الدال المعجمين .

(٣) الزيادة من ع و ه .

(٤) في ه « أخبرني » .

(٥) أبو العالية : اسمه « رفيع بن مهران الرياحي » ورفيع : بالتصغير ، ومهران : بكسر =

نَهَى مِنَ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، وَعَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ ^(۱) .

[قال ^(۲)] : وفي الباب عن عليّ ، وابن مسعود ، وعقبة بن عامر ، وأبي هريرة ، وابن عمر ، وسمرة بن جندب ، وعبد الله بن عمرو ، ومعاذ بن عفراء ، والصنابحي [ولم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم ^(۳)] ، وسامة بن الأكواع ، وزيد بن ثابت ، وعائشة ، وكعب بن مرة ، وأبي أمامة ، وعمر بن عبسة ^(۴) ، [ويعلى بن أمية ، ومعاوية ^(۵)] .

قال أبو عيسى : حديث ابن عباس عن عمر حديث حسن صحيح . وهو قول أكثر الفقهاء من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم : أنهم كرهوا الصلاة بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس ، وبعد [صلاة ^(۶)] العصر حتى تغرب الشمس . وأما ^(۷) الصلوات الفوائت فلا بأس أن تُقضى بعد العصر وبعد الصبح .

قال علي بن المديني : قال يحيى بن سعيد : قال شعبة : لم يسمع قتادة من

= الميم والمكان الماء ، والرياحي : بكسر الراء وتخفيف الياء المثناة التحتيّة . وكسر الماء المهملة .

(۱) اخذت رواه أيضا أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه .

(۲) الزيادة من م و ع و س .

(۳) التريادة من م و ع و ه و ه و ك .

(۴) د عبسة ، بالعين المهملة والباء الموحدة والسين المهملة المفتوحات .

(۵) الزيادة من ه و ك . وفيهما وفي ع مخالفة لما هنا في التقديم والتأخير في أسماء هؤلاء الصحابة .

(۶) الزيادة من ع و ه .

(۷) في ع و ه فأما .

أَبِي الْعَالِيَةِ إِلَّا ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ : حَدِيثَ عُمَرَ : « أَنْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ » ، وَبَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ » وَحَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ أَنَا خَيْرٌ مِنْ يُوسُفَ بْنِ مَتَّى ^(١) » وَحَدِيثَ عَلِيٍّ : « الْقَضَاءُ ^(٢) ثَلَاثَةٌ ^(٣) » .

١٣٥

باب

ما جاء في الصلاة بعد العصر

١٨٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ هَظَّاءَ بْنِ السَّائِبِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : « إِنَّمَا صَلَّى النَّبِيُّ ^(٤) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ لِأَنَّهُ أَتَاهُ مَالٌ فَشَغَلَهُ ^(٥) » عَنْ الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ ، فَصَلَّاهُمَا بَعْدَ الْعَصْرِ ، ثُمَّ لَمْ يَعُدَّهُمَا ^(٦) » .

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ ، وَأُمِّ سَلَمَةَ ، وَمَيْمُونَةَ ، وَأَبِي مُوسَى .

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٦ : ٣٢٤ وَ ١٣ : ٤٢٩) .

(٢) فِي س « قَضَاء » وَهُوَ خَطَأٌ .

(٣) حَدِيثٌ عَلَى هَذَا لَمْ أَجِدْهُ مَعَ كَثْرَةِ الْبَحْثِ عَنْهُ . وَلَكِنْ فِي مَعْنَاهُ حَدِيثٌ بَرِيدٌ ، وَسَيَأْتِي فِي التَّرْمِذِيِّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ (١ : ٢٤٨ طَبْعَةُ بُولَاق) .

(٤) فِي ه وَ ل « رَسُولُ اللَّهِ » .

(٥) فِي ع « شَغَلَهُ » بِدُونِ الْفَاءِ .

(٦) سَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى الْحَدِيثِ قَرِيبًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

قال أبو عيسى : حديثُ ابنِ عباسٍ ^(١) حديثٌ حسنٌ ^(٢) .
وقد رَوَى غيرُ واحدٍ عن النبيِّ صَلَّى اللهُ عليه وسلم ^(٣) : « أَنَّهُ صَلَّى بَعْدَ
العصرِ رَكْعَتَيْنِ » .

وهذا خلافُ ما رَوَى [عنه ^(٤)] : « أَنَّهُ نَهَى مِنَ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ
حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ » .

وحديثُ ابنِ عباسٍ أصحُّ ^(٥) حيثُ قال « لَمْ يَعُدْ لَهْمَا ^(٦) » .

وقد رَوَى عن زيدِ بنِ ثابتٍ نحوُ حديثِ ابنِ عباسٍ ^(٧) .

- (١) قوله « حديث ابن عباس » لم يذكر في .
(٢) الحديث نسبه ابن حجر في التلخيص (ص ٧١) لابن حبان أيضا . وقال في المستخرج (٢ : ٥٢) : « هو من رواية جرير عن عطاء ، وقد سمع منه بعد اختلاطه » .
(٣) في « وقد روى غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم » .
(٤) الزيادة من ع و ه و ه و ك .
(٥) في « أصح حديث حيث قال » وزيادة كلمة « حديث » خطأ صرف . ومخالفة لسائر الأصول .
(٦) في « ثم لم يعد لهما » .
(٧) في غ « صفوان » بدل « ابن عباس » وهو خطأ . وحديث زيد بن ثابت في مسند أحمد (٥ : ١٨٥) ونصه « حدثنا حسن بن موسى حدثنا ابن لهيعة حدثنا عبيد الله بن حبيزة قال : سمعت قبيصة بن ذؤيب يقول : إن عائشة أخبرت آل الزبير أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى عندها ركعتين بعد العصر ، فكانوا يصلونها . قال قبيصة : فقال زيد بن ثابت : يغفر الله لعائشة ! نحن أعلم برسول الله صلى الله عليه وسلم من عائشة ! إنما كان ذلك ، لأن أناساً من الأعراب أتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم بهجيراً ، فقمعدوا يسألونه ويفتيهم حتى صلى الظهر ولم يصل ركعتين ، ثم قعد يفتيهم حتى صلى العصر ، فانصرف إلى بيته ، فذكر أنه لم يصل بعد الظهر شيئاً ، فصلاهما بعد العصر ، يغفر الله لعائشة ! نحن أعلم برسول الله صلى الله عليه وسلم من عائشة ! نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة بعد العصر » .
وهذا الحديث ليس في الكتب الستة ، وإسناده عند أحمد إسناده صحيح .

وقد روى عن عائشة في هذا الباب روايات :

رُوي عنها : « أن النبي صلى الله عليه وسلم ما دخلَ عليها بعدَ العصر إلا صلى ركعتين ^(١) » .

وروي عنها عن أم سلمة ^(٢) عن النبي صلى الله عليه وسلم ^(٣) « أنه نهى

(١) حديث عائشة بهذا رواه البخاري (٢ : ٥٢ - ٥٣) بمعناه بألفاظ مختلفة ، وكذلك مسلم (٢ : ٢٣٠) ورواه أيضا أحمد وغيره .

(٢) قوله « عن أم سلمة » ثابت في جميع الأصول ، إلا أن في م وضع عليه علامة الإلغاء : وضعت كلمة « لا » فوق العين من « عن » وكلمة « إلى » فوق الهاء من « سلمة » . وسببنا الكلام على رواية أم سلمة في هذه المسألة .

(٣) في هذا الموضع في ع زيادة نصها : « هذا » . وروي عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم « وهذه الزيادة محل نظر » ، لأن معنى إثباتها أن يكون المروي عن عائشة من أم سلمة المواظبة على الركعتين بعد العصر ، وأن عائشة روى عنها النبي . وأما على حذفها فالله أن عائشة روى عنها أنها روت النهي عن أم سلمة . وهذا هو الذي وجدته أو قريبا منه في الروايات التي رأيتها ، ولم أجد في شيء منها أن أم سلمة روت المواظبة على هاتين الركعتين . وعن هذا رجعت حذف هذه الزيادة .

وليبيان ذلك أذكر هنا الروايات التي وجدتها عن أم سلمة في هذا الباب ويكون لها أثر فيها كلام أو رواية ، وأذكر حديثا لها يوافق رواية أم سلمة :

قال أحمد في المسند (٦ : ١٨٣ - ١٨٤) : « حدثنا علي بن عاصم قال أخبرنا حنظلة السدوسي عن عبد الله بن الحرث بن نوفل قال : صلى معاوية بالناس العصر ، فالتفت فإذا أناس يصلون بعد العصر ، فدخل ودخل عليه ابن عباس وأنا معه ، فأوسع له معاوية على السرير ، فجلس معه ، قال : ما هذه الصلاة التي رأيت الناس يصلونها ، ولم أر النبي صلى الله عليه وسلم يصليها ولا أمر بذلك ؟ قال : ذاك ما يفتيهم ابن الزبير فدخل ابن الزبير فسلم فجلس ، فقال معاوية : يا ابن الزبير ! ما هذه الصلاة التي تأمر الناس يصلونها لم تر رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاها ولا أمر بها ؟ قال : حدثني عائشة أم المؤمنين : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاها عندها في بيتها . قال : فأمرني معاوية ورجلا آخر أن نأتي عائشة فنسألها عن ذلك . قال : فدخلت عليها ، فسألتهما عن ذلك ، فأخبرتني بما أخبر ابن الزبير عنها : فقالت : لم يحفظ ابن الزبير ، إنما حدثته : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى هاتين الركعتين بعد =

عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ، وبعد الصبح حتى تطلع الشمس .

== العصر عندي ، فسألته ، قلت : إنك صليت ركعتين لم تكن تصليهما ؟ قال : إنه كان أناني شيء فشفت في قسمته عن الركعتين بعد الظهر ، وأناني إبلال فناداني بالصلاة ، فذكرت أن أحبس الناس ، فصليتهما . قال : فرجعت فأخبرت معاوية . قال : قال ابن الزبير : أليس قد صلاهما ؟ ! فلا تدعهما . فقال له معاوية : لا تزال تخالفنا أبداً ؟ . وهذا إسناد حسن لأبأس به ، عبد الله بن الحرث بن نوفل تابعي ثقة معروف ، وهو ابن أخت معاوية ، وحظالة السدوسي ضعه بعضهم من أجل اختلاط روايته بعد ما كبر ، ولكن صدوق وقد روى عنه شعبة ، وهو لا يروى إلا عن ثقة : وحسن له الترمذی حديثاً آخر .

وقد رواه أحمد بإسناد آخر مختصراً (٦ : ٣١١) قال : وحدثنا أحمد بن جعفر قال : حدثنا شعبة عن يزيد بن أبي زياد قال : سألت عبد الله بن الحرث عن الركعتين بعد العصر ؟ فقال : كنا عند معاوية فحدث ابن الزبير عن عائشة : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصليهما ، فأرسل معاوية إلى عائشة وأنا فيهم ، فسألناها ؟ فقالت : لم أسمعه من النبي صلى الله عليه وسلم ، ولكن حدثني أم سلمة . فسألناها ؟ فحدثت أم سلمة : أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر ، ثم أتى بشيء فجعل يقسمه حتى حضرت صلاة العصر ، فقام فصلى العصر ، ثم صلى بعدها ركعتين ، فلما صلاهما قال : هاتان الركعتان كنت أصليهما بعد الظهر ، فقالت أم سلمة : ولقد حدثتها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنهما . قال : فأثبت معاوية فأخبرته بذلك ، فقال ابن الزبير : أليس قد صلاهما ، لأزال أصليهما ؟ ! فقال له معاوية : إنك تخالف ، لا تزال تحب الخلاف ما بقيت ! . ورواه أحمد أيضاً (٦ : ٣٠٣) عن عبيدة عن يزيد بن أبي زياد . وهذان إسنادان حسنان أو صحيحان . يزيد بن أبي زياد صدوق ، تكلموا فيه من قبل حفظه فقط ، وقد ثابته على روايته هذه حظالة السدوسي ، فرواية كل منهما تقوى الأخرى ، إذ لا مغمز عليهما في صدقهما ، وبذلك يكون الحديث صحيحاً .

وروى الدارمي (١ : ٣٣٤) عن كريب مولى ابن عباس : « أن عبد الله بن عباس وعبد الرحمن بن الأزهر والصور بن محرمة أرسلوه إلى عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ، فقالوا : اقرأ عليها السلام منا جميعاً ، وسلمها عن الركعتين بعد العصر ، وقل : إنا أخبرنا أنك تصلينهما ، وقد بلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنهما ؟ قال ابن عباس : وكنت أضرب مسم عمر بن الخطاب الناس عليهما ، قال كريب : فدخلت عليهما ، وبلغتهما ، أرسلوني به . فقالت : سل أم سلمة ، فخرجت إليهم ==

فأخبرتهم بقولها ، فردوني إلى أم سلمة بمثل ما أرسلوني إلى عائشة ، فقالت أم سلمة : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عنهما ، ثم رأيتهما يصليهما ، أما حين صلاهما : فإنه صلى العصر ثم دخل وعندي الساعة من بني حرام من الأنصار فصلاهما ، فأرسلت إليه الجارية ، فقلت : قومي بجنبه فقوب : أم سلمة تقول : يا رسول الله ، ألم أسمعك تنهى عن هاتين الركعتين وأراك تصليهما ؟ فإن أشار بيده فاستأخرى عنه ، قالت : ففعلت الجارية ، وأشار بيده فاستأخرت عنه ، فلما انصرف قال : يا أباة أبي أمية ، سألت عن الركعتين بعد العصر ، إنه أتاني ناس من عبد القيس بالإسلام من قومهم ، فشغلوني عن الركعتين اللتين بعد الظهر ، فهما هاتان .

وهذا حديث صحيح . رواه البخاري في أواخر (أبواب العمل في الصلاة ج ٣ ص ٨٤ من الفتح) وفي (أبواب المغازي ج ٨ ص ٦٧) وروى قطعة منه بغير إسناد في أبواب المواقيت (ج ٢ ص ٥٢) ويظهر أن الحافظ الزيلعي لم يعثر عليه في البخاري فقد نقل في نصب الراية (١ : ١٣١) أن البخاري علقه ، ثم قال : « وينظر البخاري في المغازي فكأنه وصله فيه » . ورواه أيضاً مسلم في صحيحه (١ : ٢٢٩) .

وروى أحمد في المسند (٦ : ٢٢٩ - ٣٠٠) قال : « حدثنا محمد بن عبد الله أبو أحمد الزبيري قال : حدثنا عبيد الله بن عبد الله بن موهب قال : حدثني عمي ، يعني عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب ، قال : حدثني أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام قال : أجمع أبي على العمرة ، فلما حضر خروجه قال : أي بني ! لو دخلنا على الأمير فودعناه ، قلت : ماشئت ، قال : فدخلنا على مروان وعنده فر ، فيهم عبد الله بن الزبير ، فذكروا الركعتين اللتين يصليهما ابن الزبير بعد العصر ، فقال له مروان : ممن أخذتهما يا ابن الزبير ؟ قال : أخبرني بهما أبو هريرة عن عائشة . فأرسل مروان إلى عائشة : ماركعتان يذكرهما ابن الزبير أن أبا هريرة أخبره عنك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصليهما بعد العصر ؟ فأرسلت إليه : أخبرني أم سلمة . فأرسل إلى أم سلمة : ماركعتان زعمت عائشة أنك أخبرتيها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصليهما بعد العصر ؟ فقالت : يغفر الله لعائشة ! لقد وضعت أمتي على غير موضعه : صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر وقد أتى بحال ، ففعله يقسمه حتى أتاه المؤذن بالعصر ، فصلى العصر ، ثم انصرف إلى ، وكان يومى ، فركع ركعتين خفيفتين ، فقلت : هاتان الركعتان يا رسول الله ، أمرت بهما ؟ قال : لا ، ولكنهما ركعتان كنت أركعهما بعد الظهر ، فشغلني قسم هذا المال حتى جاءني »

والذي اجتمع^(١) عليه أكثر أهل العلم : على كراهية الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ، وبعد الصبح حتى تطلع الشمس^(٢) ، إلا ما استثنى من ذلك ، مثل الصلاة بمكة بعد العصر^(٣) حتى تغرب الشمس ، وبعد الصبح حتى تطلع الشمس بعد^(٤) الطواف ، فقد^(٥) روى عن النبي صلى الله عليه وسلم رخصة في ذلك^(٦).

= المؤذن بالعصر ، فكرهت أن أدعها . فقال ابن الزبير : الله أكبر ، أليس قد صلاهما مرة واحدة ؟ والله لأدعها أبداً ! قالت أم سلمة : ما رأيته صلاهما قبلها ولا بعدها . وهذا إسناد صحيح .

وقال أحد أيضاً (٦ : ٣٠٩) : « حدثنا ابن عمر قال : حدثنا طلحة بن يحيى قال : زعم لي عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، أن معاوية أرسل إلى عائشة يسألها : هل صلى النبي صلى الله عليه وسلم بعد العصر شيئاً ؟ قالت : أما عندي فلا ، ولكن أم سلمة أخبرتني أنه فعل ذلك ، فأرسل إليها فاسألها ، فأرسل إلى أم سلمة ، فقالت : نعم ، دخل على بعد العصر فصلى سجدتين ، قلت : يا بني الله ، أنزل عليك في هاتين السجدتين ؟ قال : لا ، ولكن صليت الظهر فشغلت ، فاستدركتهما بعد العصر . وهذا إسناد صحيح أيضاً . وروى البيهقي (٢ : ٤٥٧) حديثاً مختصراً بهذا المعنى عن ذكوان عن عائشة عن أم سلمة .

- (١) في م « أجمع » .
- (٢) من أول قوله « والذي اجتمع عليه » إلى هنا سقط من ب وهو خطأ واضح ، وإثباته هو الصواب ، لاتفاق سائر الأصول عليه . وفي ب خطأ أغرب : لأنه ذكر بدل هذا النص كله كلمة « بعد الطواف » وليس لها أي معنى في هذا المقام .
- (٣) قوله « بعد العصر » سقط من ب وثبت في سائر الأصول .
- (٤) كلمة « بعد » سقطت من ج خطأ .
- (٥) في ع و م « وقد » .

(٦) يشير به إلى حديث جابر بن مطعم : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : يا بني عبيد مناف لا تمنعوا أحداً طاف بهذا البيت وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار . وهو حديث صحيح ، سيأتي في هذا الكتاب ، إن شاء الله ، في أبواب الحج (ج ١ ص ١٦٤ - ١٦٥) .

وقد قال به قومٌ من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
ومن بعدهم .

وبه يقول الشافعيُّ وأحمدُ ، وإسحقُ .

وقد كره قومٌ من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن
بعدهم الصلاة بمكة أيضاً بعد العصر وبعد الصبح .

وبه يقول سفيانُ الثوريُّ ومالكُ بن أنسٍ ، وبعضُ أهل الكوفة .

١٣٦

باب

ما جاء في الصلاة قبل المغرب

١٨٥ — حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَكَيْعٌ عَنْ كَهْمَسِ بْنِ الْحَسَنِ ^(١) عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَرَيْدَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغَلٍّ ^(٢) عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
قَالَ ^(٣) : « بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ ، لِمَنْ شَاءَ » ^(٤) .

= ١٦٥ من طبعة بولاق وج ٢ ص ٩٤ - ٩٥ من شرح المباركفوري (وانظر قبل
الأوطار (٣ : ١١٥ - ١١٦) .

(١) في هـ و هـ و ك « كهمس بن الحسين » وقال الشارح : « كذا في النسخ
الحاضرة بالتصغير » وهو خطأ . والصواب « الحسن » بالتكبير ، كما في سـ ثـ
الأصول وكتب الرجال . و « كهمس » بفتح الكاف وإسكان الهاء وفتح الميم
وآخره سين مهملة .

(٢) « مغل » بضم الميم وفتح الغين المعجمة وفتح الغاء المشددة .

(٣) في هـ « أنه قال » .

(٤) هذا مختصر ، رواه مسلم (١ : ٢٣٠) باللفظ « بين كل أذانين صلاة » قالها ثلاثاً ، =

وفي الباب عن عبد الله بن الزبير^(١) .
 قال أبو عيسى : حديث عبد الله بن مغفل^(٢) حديث حسن صحيح .
 وقد اختلف أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة قبل المغرب :
 فلم يَرَ بعضهم الصلاة قبل المغرب .
 و [قد^(٣)] روى عن غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم :
 أنهم كانوا يصلون قبل صلاة المغرب ركعتين ، بين الأذان والإقامة^(٤) .
 وقال أحمد وإسحاق : إن صلاحها حسن . وهذا عندهما^(٥) على
 الاستحباب^(٦) .

== قال في الثالثة : لمن شاء . . ورواه أيضاً نحوه وقال فيه : « قال في الرابعة : لمن شاء » .
 ورواه البخاري (٢ : ٨٨ - ٨٩ و ٩١) وليس فيه ذكر الرابعة . ورواه غيرها .
 (١) حديث عبد الله بن الزبير رواه محمد بن نصر المروزي في قيام الليل (ص ٢٦) ولفظه :
 « مامن صلاة مفروضة إلا وبين يديها سجدة » . ونسبه الزيلعي في نصب الراية
 (١ : ٢٨٨) لصحيح ابن حبان .

وفي الباب عن أنس بن مالك عند البخاري (٢ : ٨٩) قال : « كان المؤذن إذا
 أذن قام ناس من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لم يبتدروا الدواوي حتى يخرج النبي
 صلى الله عليه وسلم وهم كذلك ، يصلون الركعتين قبل المغرب ، ولم يكن بينهما شيء » .
 ورواه مسلم أيضاً نحوه .

وفيه أيضاً عن عقبة بن عامر . روى البخاري (٣ : ٤٦) عن مرثد بن عبد الله
 اليزني قال : « أتيت عقبة بن عامر الجهني فقلت : ألا أعجبك من أبي تميم ! يركع
 ركعتين قبل صلاة المغرب ! فقال عقبة : إنا كنا نقوله على عهد النبي صلى الله عليه وسلم
 فقلت : فما يمنعك الآن ! قال : الضغل » .

(٢) في ع « المغفل » بزيادة حرف التعريف .

(٣) الزيادة من ع و ه و ه و ه .

(٤) الروايات عنهم كثيرة ، قد روى بعضها محمد بن نصر المروزي في قيام الليل .

(٥) في ع « عدنا » وهو غير جيد .

(٦) قال القاضي أبو بكر بن العربي في العارضة في هذا الباب (١ : ٣٠٠) : « الحديث »

١٣٧

باب

ما جاء فيمن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس^١

١٨٦ - حَدَّثَنَا [إسحاق بن موسى^(١)] الأنصاري حدثنا مَنُ

حدثنا مالك بن أنس عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار وعن بُسر بن سعيد وعن الأهرج يُحدثونه عن أبي هريرة : أن^(٢) النبي صلى الله عليه وسلم قال : « مَنْ أدرك من الصُّبْحِ رَكْعَةً^(٣) قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصُّبْحَ ، ومن أدرك من العصر ركعة قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر^(٤) » .

= فيه صحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم في كل صحيح ومُسند . واختلف فيه الصحابة ، ولم يفعله بعدهم أحد . وأظن الذي منع منه المبادرة بالإقبال على صلاة المغرب . وهذا تعليل غريب لخالفه الأحاديث الصَّحاح ، وهو يعترف بصحتها ، وصدق يحيى بن آدم : « لا يحتاج مع قول رسول الله إلى قول » ، وقال الحافظ في الفتح (٢ : ٩٠) : « وأما قول أبي بكر بن العربي : اختلف فيها الصحابة ولم يفعلها أحد بعدهم - : فردود بقول محمد بن نصر : وقد روينا عن جماعة من الصحابة والتابعين أنهم كانوا يصلون الركعتين قبل المغرب . ثم أخرج ذلك بأسانيد متعددة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، وعبد الله بن بريدة ، ويحيى بن عليل ، والأعرج ، وعامر بن عبد الله بن الزبير ، وعراك بن مالك . ومن طريق الحسن البصري أنه سئل عنها فقال : حسنتين والله لمن أراد الله بهما . وعن سعيد بن المسيب أنه كان يقول : حق على كل مؤمن إذا أذن المؤذن أن يركع ركعتين » .

(١) الزيادة من م و ع و س .

(٢) في م و ه و ك « عن » بدل « أن » .

(٣) في س « ركعة من الصبح » .

(٤) الحديث نسبه المجد في المنتقى لأحد أصحاب الكتب الستة . وانظر نيل الأوطار (١ : ١) =

(٢٣ - سنن الترمذي - ١)

وفى الباب عن عائشة^(١)

قال أبو عيسى : حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح

وبه يقول أصحابنا^(٢) [و^(٣)] الشافعي ، وأحمد ، وإسحق .

ومعنى هذا الحديث عندهم لصاحب العذر ، مثل الرجل يتأخر عن الصلاة^(٤)

أو ينساها فيستعقب ويذكر^(٥) عند طلوع الشمس وعند^(٦) غروبها^(٧) .

١٣٨

باب

ما جاء فى الجمع بين الصلاتين [فى الحضر^(٨)]

١٨٧ - حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن حبيب

بن الحسن (ص ١٢٨) . والمحدث فى الموطأ رواية يحيى (١ : ٢٢ - ٢٣) ورواية محمد

بن الحسن (ص ١٢٨) .

(١) حديث عائشة نسبة الفارح (١ : ١٦٥) لأحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه .

(٢) كلمة « أصحابنا » لم تذكر فى نه .

(٣) الزيادة من ع و م .

(٤) فى ع « عن صلاته » .

(٥) فى ع « فيذكر » .

(٦) فى ع « أو عند » .

(٧) قال الحافظ فى الفتح (٢ : ٤٦) : « نقل بعضهم الاتفاق على أنه لا يجوز لمن ليس له عذر تأخير الصلاة حتى لا يبقى منها إلا هذا القدر » .

(٨) الزيادة من م و ع و نه ونسخة بهامش س .

بن أبي ثابت عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال : « جَمَعَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم بينَ الظهرِ والعصرِ ، وبين المغربِ والعشاءِ بالمدينة ، من غير خوفٍ ولا مَطَرٍ . قال : فقيلَ لابنِ عباسٍ : ما أراد بذلك ؟ قال ^(١) : أراد أن لا يُخْرِجَ أُمَّتَهُ ^(٢) » .

وفي الباب عن أبي هريرة .

قال أبو عيسى : حديثُ ابنِ عباسٍ قد رُوِيَ عنه من غير وجهٍ : رَوَاهُ ^(٣) جابرُ بن زیدٍ وسعيدُ بن جبيرةٍ وعبد الله بن شقيقٍ العقيليُّ ^(٤) .

(١) في نه « فقال » .

(٢) « يخرج » بضم الياء المثناة التحتية ، مضارع « أخرج » و « أمته » بالنصب مفعول . وبذلك ضبط في م . ونقل الشارح من ابن سيد الناس أنه يجوز فيه أيضاً « تخرج » بفتح التاء الفوقية وفتح الراء و'Brien « أمته » على أنه فاعل . والمعنى صحيح في كليهما .

(٣) في نه « وقد رواه » .

(٤) « العقيلي » بضم العين المهملة وفتح القاف وإسكان الياء ، نسبة إلى المصنف . ووقع في س « العقلي » بحذف الياء وهو خطأ .

والترمذي لم يبين درجة هذا الحديث من الصحة . وهو حديث صحيح ، رواه مالك وأحمد وأصحاب الكتب الستة وغيرهم .

أما الروايات التي أشار إليها : فإن رواية جابر بن زيد ، وهو أبو العشاء ، رواها البخاري ومسلم وغيرهما . وأما رواية سعيد بن جبيرة فإنها هذا في الترمذي وفي صحيح مسلم وغيرهما . وأما رواية عبد الله بن شقيق فإنها عند مسلم (١ : ١٩٧) : « عن عبد الله بن شقيق قال : خطبنا ابن عباس يوماً بعد العصر حتى غربت الشمس وبدأت النجوم ، وجعل الناس يقولون : الصلاة ، الصلاة ! قال : فجاءه رجل من بني تميم ، لا يفتر ولا يذني : للصلاة ، الصلاة ! فقال ابن عباس : أتعلمي بالسنة لأأم لك ؟ ثم قال . رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء . قال عبد الله بن شقيق . لحاك في صدري من ذلك شيء » فأثبت أبا هريرة فسأله : فصدق مقالته » .

وقد روى عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم غير هذا .

١٨٨ - حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ يَحْيَى بْنُ خَلْفٍ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ

عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَنْشٍ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ أَبِي عُبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :

« مَنْ جَمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ فَقَدْ أَتَى بِأَبَا مِنْ أَبْوَابِ السَّكْبَاءِ ^(١) » .

قال أبو عيسى : وَحَنْشٌ ^(٢) هَذَا هُوَ : « أَبُو عَلِيٍّ الرَّحْبِيُّ » وَهُوَ

« حُسَيْنُ بْنُ قَيْسٍ » وَهُوَ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ ، ضَعَّفَهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ ^(٣) .

= وَرَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ جَبْرِ رَوَاهَا أَيْضًا مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ (١ : ١٦١) : « مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزَّيْبِ

الْمَكِّيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ : صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا ، وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ جَمِيعًا : فِي غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا سَفَرٍ .

قَالَ مَالِكٌ : أَرَى ذَلِكَ كَانَ فِي مَطَرٍ » .

هَذَا نَصُّ الْمَوْطَأِ . فَقَدْ جَاءَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ : « مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا مَطَرٍ » ،

وَفِي بَعْضِهَا : « غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا سَفَرٍ » . وَمَالِكٌ سَمِعَ الثَّانِيَةَ وَلَمْ يَسْمَعْ الْأُولَى فَنَاقَلَ

الْحَدِيثَ عَلَى عُذْرِ الْمَطَرِ . قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي الْفَتْحِ (٢ : ١٩) : « لَكِنْ رَوَاهُ

مُسْلِمٌ وَأَصْحَابُ السُّنَنِ مِنْ طَرِيقِ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ بِالْفِظِ » ،

غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا مَطَرٍ : فَانْفَعْنِي أَنْ يَكُونَ الْجَمْعُ الْمَذْكُورُ لِلْخَوْفِ أَوْ السَّفَرِ أَوْ الْمَطَرِ » .

وَنَقَلَ الشُّوْكَانِيُّ فِي نَيْلِ الْأَوْطَارِ (٣ : ٢٦٤) عَنْ ابْنِ حَجَرٍ أَنَّهُ قَالَ : « وَاعْلَمْ

أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ بِمَجْمُوعِهَا بِالثَّلَاثَةِ فِي شَيْءٍ مِنْ كُتُبِ الْحَدِيثِ ، بَلْ لِلشُّهُورِ : مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ

وَلَا سَفَرٍ » . وَلَمْ أَجِدْ هَذَا الْقَدَى نَسَبَهُ إِلَيْهِ ، لَاقِيَ الْفَتْحَ وَلَا فِي التَّلْخِيسِ ، فَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَلَمَّا كَانَ الْحَافِظُ قَالَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ مُرَدُّودٌ عَلَيْهِ بِأَنَّ رِوَايَةَ مُسْلِمٍ وَأَصْحَابِ السُّنَنِ : « بِالْمَدِينَةِ

مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا مَطَرٍ » : تَجَمُّعُ الثَّلَاثَةِ ، إِلَّا إِنْ كَانَ يُرِيدُ لَفْظَ « سَفَرٍ » بِمَجْرُوفِهِ

فَقَطْ لَا بَعْثَاءَ ! » .

(١) نقل الشارح عن المناوي أن الحاكم رواه في المستدرک وصححه ، وأن الذهبي رد ذلك

عليه . ولم أجده في المستدرک .

(٢) « حنش » بالحاء المهملة والنون المفتوحين والثين المعجمة ، وهو لقب له ، واسمه

« حسين بن قيس الرحبي » بالراء والحاء المهملة المفتوحين والباء الواحدة ، نسبة إلى

« ربيعة بن زرعة » . وفي « و » وهو حنش بن قيس » ، وفي نسخة

بها مش « وهو حنين بن قيس » وهذا الأخير خطأ .

(٣) حنش هذا ضعيف جدا ، قال البخاري : « أحاديثه منكورة ، ولا يكتب حديثه » =

والعمل على هذا عند أهل العلم : أن لا يجمع بين الصلاتين إلا في السفر أو بعرفة .

ورخص بعض أهل العلم من التابعين في الجمع بين الصلاتين للمريض .
وبه يقول أحمد ، وإسحق .

وقال بعض أهل العلم : يجمع بين الصلاتين في المطر .
وبه يقول الشافعي ، وأحمد ، وإسحق .
ولم ير الشافعي للمريض أن يجمع بين الصلاتين ^(١) .

= وقال العقيلي ؟ « في حديثه : من جمع بين صلاتين فقد أتى باباً من الكبائر - : لا يتابع عليه ، ولا يعرف إلا به ، ولا أصل له ، وقد صح عن ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر الحديث .

(١) هكذا حكى الترمذي الأقوال هنا ، وقد قال في آخر كتابه ، في أول (العلل) (٢) : ٣٣١ س و ٤ : ٣٨٤ ك) : « جميع ما في هذا الكتاب من الحديث فهو معمول به ، وقد أخذ به بعض أهل العلم ، ما خلا حديثين : حديث ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر بالمدينة والمغرب والعشاء من غير خوف ولا سفر ولا مطر . وحديث النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا شرب الخمر فاجلدوه فإن عاد في الرابعة فاقتلوه . وقد بينا علة الحديثين جميعاً في الكتاب » . وهو هنا لم يبين علة لحديث ابن عباس ، بل ذكر حديثاً يمارضه من طريق حنش وضعفه من أجله ، ولما احتج بالعمل فقط ، ونقل أقوال بعض الفقهاء .

وقد ردّ النووي على الترمذي في شرح مسلم (٥ : ٢١٨) فقال : « وهذا الذي قاله الترمذي في حديث شارب الخمر هو كما قاله ، فهو حديث منسوخ ، دل الإجماع على نسخه . وأما حديث ابن عباس فلم يجمعوا على ترك العمل به ، بل لهم أقوال : منهم من تأوله على أنه جمع بعذر المطر ، وهذا مشهور عن جماعة من الكبار المتقدمين ، وهو ضعيف بالرواية الأخرى : من غير خوف ولا مطر ، ومنهم من تأوله على أنه كان في غيم فصلى الظهر ثم انكشف الغيم وبان أن وقت العصر دخل فصلاً ، وهذا أيضاً باطل ، لأنه وإن كان فيه أدنى احتمال في الظهر والعصر - : لا احتمال فيه في المغرب والعشاء . ومنهم من تأوله على تأخير الأولى إلى آخر وقتها =

١٣٩

ب

ما جاء في بدء الأذان

١٨٩ - حدثنا سعيد بن يحيى بن سعيد الأموي حدثنا أبي حدثنا محمد بن

فصلاها فيه ، فلما فرغ منها دخلت الثانية فصلاها ، فصارت صلاته صورة جمع ، وهذا أيضاً ضعيف أو باطل ، لأنه مخالف للظاهر بخالفة لا تحتمل ، وفعل ابن عباس الذي ذكرناه حين خطب ، واستدلاله بالحديث لتصويب فعله ، وتصديق أبي هريرة له ، وعدم إنكاره - : صريح في رد هذا التأويل ، ومنهم من قال : هو محمول على الجمع بعذر المرض ، أو نحوه مما في معناه من الأعذار ، وهذا قول أحمد بن حنبل والقاضي حسين بن أصحابنا ، واختاره الخطابي والتولي والرويان من أصحابنا ، وهو المختار في تأويله ، لظاهر الحديث ، وانعل ابن عباس وموافقة أبي هريرة ، ولأن المشقة فيه أشد من المطر ، وذهب جماعة من الأئمة إلى جواز الجمع في الحضر للحاجة ، من لا يتخذ عادة ، وهو قول ابن سيرين وأشهب من أصحاب مالك ، وحكام الخطابي عن الغفال عن أبي إسحق المروزي عن جماعة من أصحاب الحديث ، واختاره ابن المنذر ، ويؤيده ظاهر قول ابن عباس : أراد أن لا يخرج أمته ، فلم يعلمه بمرض ولا غيره .

وكلام الخطابي في العالم (١ ، ٢٦٥) ناصه : « هذا حديث لا يقول به أكثر الفقهاء ، وإسناده جيد ، إلا ما تكلموا فيه من أمر حبيب ، وكان ابن المنذر يقول [به] ويحكيه عن غير واحد من أصحاب الحديث . وسمعت أبا بكر الغفال يحكيه عن أبي إسحق المروزي . قال ابن المنذر : ولا معنى لحل الأمر فيه على عذر من الأعذار ، لأن ابن عباس قد أخبر بالعلة فيه ، وهو قوله : أراد أن لا يخرج أمته ، وحكى عن ابن سيرين أنه كان لا يرى بأساً أن يجمع بين الصلاتين إذا كانت حاجة أو شيء ، ما لم يتخذ عادة .

هذا هو الصحيح الذي يؤخذ من الحديث ، وأما التأويل بالمرض أو العذر أو غيره فإنه تكلف لا دليل عليه ، وفي الأخذ بهذا رفع كثير من المزج عن أناس =

إسحاق عن محمد بن إبراهيم [بن الحرث ^(١)] التميمي عن محمد بن عبد الله بن زيد عن أبيه قال : « كَلَّمَا أَصْبَحْنَا أَتَيْنَا ^(٢) رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَخْبَرْتُهُ بِالرُّؤْيَا ، فَقَالَ : إِنَّ هَذِهِ لَرُؤْيَا حَقٍّ ، فَقُمَّ مَعَ بِلَالٍ ، فَإِنَّهُ أُنْدَى ^(٣) وَأَمَدٌ ^(٤) صَوْتَا مَنْكَ ، فَأَلْقَ عَلَيْهِ مَا قِيلَ لَكَ ، وَلَيُنَادِرُ بِذَلِكَ ، قَالَ ^(٥) : فَلَمَّا سَمِعَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ نِدَاءَ بِلَالٍ بِالصَّلَاةِ خَرَجَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَهُوَ يَجْرُ إِزَارُهُ ، وَهُوَ يَقُولُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ ، لَقَدْ رَأَيْتُ مِثْلَ الَّذِي قَالَ ^(٦) ، [قَالَ ^(٧)] : فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : فَاللَّهُ الْحَمْدُ ، فَذَلِكَ أَثْبَتٌ ^(٨) .

[قَالَ ^(٩)] : وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي عُمَرَ ^(١٠) .

قال أبو عيسى : حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ [حَدِيثٌ ^(١١)] حَسَنٌ صَحِيحٌ .

قد تضرعوا أعمالهم أو ظروف قاهرة إلى الجمع بين الصلاتين ، ويتأخرون من ذلك ويتعجلون ، ففي هذا ترويه لهم وإعانة على الطاعة ، ما لم يتخذوا عادة ، كما قال ابن سيرين .

(١) الزيادة من م و س .

(٢) في ع و ه « أتيت » .

(٣) « أندى » قال في النهاية : « أي أرفع وأعلى ، وقيل : أحسن وأعذب ، وقيل : أبعد » . و « أمد » أي أطول .

(٤) في م و س « أو أمد » .

(٥) كلمة « قال » لم تذكر في ه .

(٦) في ه « مثل الذي رأى » .

(٧) الزيادة من م و ه و ك .

(٨) سياق الكلام على الحديث قريباً .

(٩) الزيادة من م و س .

(١٠) لم تذكر الجملة كلها في ع . بل ذكر حديث ابن عمر عقب حديث عبد الله بن زيد مباشرة .

(١١) الزيادة من ع و م و ه و ه و ك .

وقد رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ أَيْمَنَ مِنْ هَذَا
الْحَدِيثِ وَأَطْوَلَ، وَذَكَرَ فِيهِ قِصَّةَ الْأَذَانِ مَثْنَى وَمَثْنَى وَالْإِقَامَةَ مَرَّةً [مَرَّةً (١)].

(١) الزيادة من ع و ه و ه و ه .

ورواية إبراهيم بن سعد التي أشار إليها الترمذي رواها أحمد في المسند (٤ : ٤٣)
عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد ، عن أبيه عن ابن إسحاق ، ورواها أبو داود
(١ : ١٨٧ - ١٨٩) عن محمد بن منصور الطوسي عن يعقوب . والحديث رواه
أيضاً ابن ماجه (١ : ١٢٤) عن أبي عبيد محمد بن عبيد بن ميمون عن محمد
بن سلمة الحراني عن ابن إسحاق ، وفي كل هذه الروايات صرح ابن إسحاق بسماعه
من محمد بن إبراهيم . ورواه أيضاً البيهقي في السنن الكبرى (١ : ٣٩٠ - ٣٩١)
بأسانيد من طريق إبراهيم بن سعد ، ثم روى عن محمد بن يحيى الذهلي قال : « ليس
في أخبار عبد الله بن زيد في قصة الأذان خبر أصح من هذا ، يعني حديث محمد
بن إسحاق عن محمد بن إبراهيم التيمي عن محمد بن عبد الله بن زيد ، لأن محمداً سمع
من أبيه ، وابن أبي ليلى لم يسمع من عبد الله بن زيد » . ثم نقل عن كتاب العلل
الكبير للترمذي قال : « سألت محمد بن إسماعيل البخاري عن هذا الحديث ؟ فقال :
هو عندي حديث صحيح » .

وأصل الحديث مروي في سيرة ابن إسحاق التي هذبها ابن هشام وعرفت باسمه
(ص ٣٤٦ - ٣٤٧ طبعة أوروبا و ٢ : ١٢٨ - ١٢٩ طبعة التجارية) ونصه :
« قال ابن إسحاق ، فلما اطمان رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة واجتمع إليه
أخوانه من المهاجرين ، واجتمع أمر الأنصار - : استحكم أمر الإسلام ، فقامت
الصلاة ، وفرضت الزكاة والصيام ، وقامت الحدود ، وفرض الحلال والحرام ، وتبوأ
الإسلام بين أظهرهم وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قدمها إنما يجتمع
الناس إليه للصلاة حين موافقتها بغير دعوة ، نهم رسول الله صلى الله عليه وسلم
أن يجعل بوقاً كبوق يهود ، الذي يدعون به لصلاتهم ، ثم كرهه ، ثم أمر بالناقوس
فنهت ليضرب به للمسلمين للصلاة ، فبينما هم على ذلك رأى عبد الله بن زيد بن عبد
بن عبد ربه أخو بلعرت بن المزرج النداء ، فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال له : يا رسول الله ، إنه طاف بي هذه الليلة طائف ، مر بي رجل عليه ثوبان
أخضران يحمل ناقوساً في يده ، فقلت : يا عبد الله ، أتبيع هذا الناقوس ؟ قال :
وما تصنع به ؟ قال : قلت : ندمو به إلى الصلاة ، قال : أملا أدلك على خير من
ذلك ؟ قال : قلت : وما هو ؟ قال : تقول : الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر =

وعبد الله بن زيد هو ابن عبد ربِّه ، [ويقال ابن عبد ربِّه ^(١)] .
ولا نعرف له عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً بصريحٍ إلا هذا الحديث
الواحد في الأذان ^(٢) .

= أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ،
أشهد أن محمداً رسول الله ، حي على الصلاة ، حي على الصلاة ، حي على الفلاح ، حي
على الفلاح ، الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله . فلما أخبر بها رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال : إنها لرؤيا حق إن شاء الله ، فقم مع بلال فألقها عليه ، فليؤذن
بها ، فإنه أندى صوتاً منك . فلما أذن بها بلال سمعها عمر بن الخطاب وهو في بيته ،
فخرج إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو يجرد رداءه ، وهو يقول :
يا نبي الله ، والذي بعثك بالحق لقد رأيت مثل الذي رأى ، فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم : فله الحمد .

والظاهر أن هذه الرواية رواية فيها شيء من التصرف من ابن إسحاق ، ليناسب سياق
السيرة ، وأن أول الحديث قوله « وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قدمها » .
وقال ابن إسحاق بعد روايته : « حدثني بهذا الحديث محمد بن إبراهيم بن الحرث
عن محمد بن عبد الله بن زيد بن ثعلبة بن عبد ربه عن أبيه » .

(١) الزيادة من ح و ه و ه و ه . وهذا القول لم أجده في موضع
آخر ، ولما اختلف في نسب عبد الله بن زيد : فقال ابن إسحاق ما قلناه سابقاً ،
وساقه ابن سعد في الطبقات (ج ٣ ق ٢ ص ٨٧) هكذا : « عبد الله بن زيد
بن عبد ربه بن ثعلبة بن زيد بن الحرث بن الخزرج » ثم قال : « وقال عبد الله
بن محمد بن عمار الأنصاري : ليس في آباءه ثعلبة ، وهو عبد الله بن زيد بن عبد ربه
بن زيد بن الحرث ، وثعلبة بن عبد ربه أخو زيد وعم عبد الله ، فأدخلوه في نسبه ،
وهذا خطأ » . والنسب الذي ساقه ابن سعد هو الصحيح ، وكذلك ساقه الحاكم
في المستدرک (٣ : ٣٢٥) .

(٢) نقل ابن حجر في الإصابة : (٤ : ٧٢) كلام الترمذي هذا : ثم قال : « وقال
ابن عدي : ولا نعرف له شيئاً يصح غيره . وأطلق غير واحد أنه ليس له غيره .
وهو خطأ ، فقد جاءت عنه عدة أحاديث ، ستة أو سبعة ، جمعتها في جزء » . ثم
نقل أن له في سنن النسائي حديثاً ، وهو في المستدرک للحاكم (٣ : ٣٣٦) .
وذكر حديثاً آخر عن التاريخ الكبير للبغاري ، وهو في طبقات ابن سعد (ج ٣
ق ٢ ص ٨٧) والمسنند (٤ : ٤٢) .

وعبد الله بن زيد بن عامر المازني له أحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو عمُّ عبَّاد بن تميم .

١٩٠ - حدَّثنا ^(١) أبو بكر [بن النضر ^(٢)] بن أبي النضر حدَّثنا حجاج ^(٣) بن محمد قال : قال ابن جريج : أخبرنا نافع عن ابن عمر قال :

= فائدة : حديث عبد الله بن زيد في الأذان رواه أيضا محمد بن إسحق عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن عبد الله بن زيد . وهو في مسند أحمد (٤ : ٤٢ - ٤٣) رواه عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن ابن إسحق ، وقد وهم الحافظ ابن حجر في التلخيص (ص ٧٣ - ٧٤) فنسبه لأحماكم ، ثم نقل كلام الحاكم عليه ، ولم أجده في المستدرک ، ولكن تكلم عليه في ترجمة عبد الله بن زيد (٣ : ٣٣٦) فقال : « وهو الذي أرى الأذان الذي تداوله فقهاء الإسلام بالقبول ، ولم يخرج في الصحيحين لاختلاف الثاقبين في أسانيده . وأمثلة الروايات فيه رواية سعيد بن المسيب ، وقد توهم بعض أئمتنا أن سعيداً لم يلحق عبد الله بن زيد ، وليس كذلك ، فإن سعيد بن المسيب كان فيمن يدخل بين علي وبين عثمان في التوسط ، وإنما توفي عبد الله بن زيد في أواخر خلافة عثمان ، وحديث الزهري عن سعيد بن المسيب مشهور ، رواه يونس بن يزيد وميمون بن راشد وشعيب بن أبي حمزة ومحمد بن إسحاق وغيرهم » . وقد تبع الشوكاني في نيل الأوطار (٢ : ١٦) ابن حجر في الوهم في نسبه لأحماكم . وأما الزيلعي في نصب الراية (١ : ١٣٦) فإنه لم ينسبه له ، وإنما نقل كلامه فقط .

(١) هذا الحديث والكلام عليه إلى آخر قوله « من حديث ابن عمر » مذکور في ح و م و س بين حديث عبد الله بن زيد وبين الكلام على إسنادهم ، ففي ح و س بعد قوله « حسن صحيح غريب من حديث ابن عمر » : « وحديث عبد الله بن زيد حديث حسن صحيح » . وقد روى إبراهيم بن سعد « الخ » في ح مثل ذلك ، ولكن مع زيادة « قال أبو عيسى » قبل قوله « حديث عبد الله بن زيد » . وهذا ترتيب غير جيد ، والذي اختارناه أنيب ، وهو الذي في ح و ه و ك

(٢) الزيادة من س . قال في التهذيب : « أبو بكر بن النضر بن أبي النضر هاشم بن القاسم البغدادي ، وأكثر ما ينسب إلى جده » .

(٣) في ح و ه و ك « الحجاج » .

« كان المسلمون حين قَدِمُوا المدينة يَجْتَمِعُونَ فَيَتَحَيَّنُونَ ^(١) الصَّلَواتِ ،
وَأَيُّسَ يُنَادِي بِهَا أَحَدٌ ، فَتَسْكُمُوا يَوْمًا فِي ذَلِكَ ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ : اتَّخِذُوا
نَاقُوسًا مِثْلَ نَاقُوسِ النُّصَارَى ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : اتَّخِذُوا ^(٢) قَرْنًا مِثْلَ قَرْنِ
الْيَهُودِ ^(٣) ، قَالَ ^(٤) : فَقَالَ عُمَرُ [بن الخطاب ^(٥)] : أَوْ لَا تَبْعَثُونَ ^(٦) رَجُلًا
يُنَادِي بِالصَّلَاةِ ؟ قَالَ ^(٧) : فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يَا بِلَالُ ،
قُمْ فَتَنَادِ بِالصَّلَاةِ ^(٧) . »

قال أبو عيسى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ، غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ
ابْنِ عُمر ^(٨) .

(١) قال في الفتح (٢ : ٦٥) : « بجاء مهملة بعدها مشناة تحتانية ثم نون . أى يقدرُونَ
أحيانها ليأتوا إليها ، والحين : الوقت والزمان » .

(٢) كلمة « اتَّخِذُوا » لم تذكر في ع .

(٣) في رواية البخاري « يوقا مثل قرن اليهود » ، قال في الفتح : « ووقع في بعض
النسخ : قرنا ، وهي رواية مسلم والنسائي ، والبيهقي والقرن معررفان ، والمراد أنه
ينفخ فيه فيجتمعون عند سماع صوته ، وهو من شمار اليهود ، ويسمى أيضاً :
الشبور ، بالشين المعجمة المفتوحة والموحدة المضمومة الثقيلة » .

(٤) كلمة « قال » لم تذكر في ع .

(٥) الزيادة من ع .

(٦) هكذا في م و ه و ك ، وهو موافق لرواية البخاري وغيره .

قال في الفتح : « الهمزة للاستفهام ، والواو للعطف على متدر ، كما في نظائره .

قال الطيبي : الهمزة لإنكار الجملة الأولى ، أى المقدرة ، وتقرير الجملة الثانية » .

وفي ب « أَوْ لَا تَبْعَثُوا » وفي س « أَوْ لَا تَبْعَثُوا » وفي ع « أَوْ لَا تَبْعَثُ » .

(٧) في ع « قُمْ يَا بِلَالُ فَأُذِّنُ بِالصَّلَاةِ » .

(٨) حديث ابن عمر رواه أيضاً البخاري (٢ : ٦٥ - ٦٦) ومسلم (١ : ١١٢)

والنسائي (١ : ١٠٢ - ١٠٣) وأحمد في المسند (رقم ٦٣٥٧ ج ٢ ص ١٤٨) .

ويظهر أن القاضي أبا بكر بن العربي نسي أن هذا الحديث في الصحيحين ، فاعترض

على تصحيح الترمذي لمياه ، فقال (١ : ٣٠٧) : « وعجب لأبي عيسى بقول : =

= حديث ابن عمر صحيح ! وفيه أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالأذان لقوله عمر ،
ولمّا أمر به أقول هب الله بن زيد ، ولمّا جاء عمر بعد ذلك حين سمعه ! ! .

قال الحافظ في الفتح (٢ : ٦٦) : وقوله : فناد بالصلاة . في رواية الاسماعيل :
فأذن بالصلاة . قال عياض : المراد الإعلام المحض بحضور وقتها ، لا خصوص الأذان
المشروع . وأغرب القاضي أبو بكر بن العربي فحمل قوله : أذن : على الأذان
المشروع ، وطعن في صحة حديث ابن عمر ، وقال : عجباً لأبي عيسى كيف صححه
والمعروف أن شرع الأذان لمّا كان برؤيا عبد الله بن زيد ! انتهى . ولا تدعم
الأحاديث الصحيحة بمثل هذا مع إمكان الجمع ، كما قدمنا . وقد قال ابن منده في
حديث ابن عمر : إنه مجمع على صحته .

والجمع بينهما الذي أشار إليه الحافظ قوله قبل ذلك (٢ : ٦٥ - ٦٦) :
وقال القرطبي : يحتمل أن يكون عبد الله ابن زيد لما أخبر برؤياه وصدقه النبي
صلى الله عليه وسلم بادر عمر فقال : أولاً تبعثون رجلاً ينادي : أي يؤذن ، للرؤيا
المذكورة ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : قم يا بلال ، فلي هذا فالفاء في سياق
حديث ابن عمر هي الفصيحة ، والتقدير : فافترقوا فرأى عبد الله بن زيد فجاء إلى
النبي صلى الله عليه وسلم فقص عليه فصدقه فقال عمر . قلت : وسياق حديث عبد الله
بن زيد يخالف ذلك ، فإن فيه : أنه لما قص رؤياه على النبي صلى الله عليه وسلم
فقال له : ألقها على بلال فليؤذن بها ، قال : فسمع عمر الصوت فخرج فأتى النبي
صلى الله عليه وسلم فقال : لقد رأيت مثل الذي رأى . فدل على أن عمر لم يكن حاضراً
لما قص عبد الله بن زيد رؤياه . والظاهر أن إشارة عمر بإرسال رجل ينادي
للمصلاة كانت عقب المشاورة فيما يفعلونه ، وأن رؤيا عبد الله بن زيد كانت بعد ذلك ،
واقة أعلم . وقد أخرج أبو داود بسند صحيح إلى أبي عمير بن أنس عن عمروته من
الأنصار قالوا : أهتم النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة كيف يجمع الناس لها ،
فقليل : انصب راية عند حضور وقت الصلاة فإذا رأوها آذن بعضهم بعضاً ، فلم ينجبه ،
الحديث ، وفيه : ذكروا المنع ، بضم القاف وسكون النون ، يعني البوق ،
وذكروا النافوس ، فأنصرف عبد الله بن زيد وهو مهتم ، فأرى الأذان فنادى على
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : وكان عمر رآه قبل ذلك ، فسكته هشرين
يوماً ، ثم أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : ما منعك أن تخبرنا ؟ قال :
سبقتني عبد الله بن زيد فاستخيت ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا بلال
لم فانظر ما يأمرك به عبد الله بن زيد فافعله . ترجم له أبو داود : بدء الأذان . =

== وقال أبو عمر بن عبد البر : روى قصة عبد الله بن زيد جماعة من الصحابة بألفاظ مختلفة ومما من متفاربة ، وهي من وجوه حسان ، وهذا أحسنها . قلت : وهذا لا يخالف ما تقدم أن عبد الله بن زيد لما قصّ مناه فسمع عمر الأذان فجاء فقال قد رأيت - : لأنه يحمل على أنه لم يخبر بذلك عقب إخبار عبد الله ، بل متراخياً عنه ، لقوله : ما منعك أن تخبرنا ؟ أي عقب إخبار عبد الله ، فاعتذر بالاستحياء ، فدل على أنه لم يخبر بذلك على الفور ، وليس في حديث أبي عمير التصريح بأن عمر كان حاضراً عند قص عبد الله رؤياه ، بخلاف ما وقع في روايته التي ذكرتها : فسمع عمر الصوت فخرج فقال - : فإنه صريح في أنه لم يكن حاضراً عند قص عبد الله ، والله أعلم . أقول : والذي جمع به الحفاظ بين الروايات ظاهر وجيد ، والرواة يختصرون في الروايات ، وبعضهم يذكّر ما لا يذكّر الآخر ، ولا تضرب بعضها ببعض . وقد جاء من حديث ابن عمر رواية أخرى فيها شيء من التفصيل : فروى ابن سعد في الطبقات (ج ١ ق ٢ ص ٨) من طريق الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أراد أن يجعل شيئاً يجمع به الناس للصلاة ، فذكر عنده البوق وأهله ، فكرهه ، وذكر النافوس وأهله ، فسكرهه ، حتى أرى رجل من الأنصار يقال له عبد الله بن زيد الأذان ، وأريه عمر بن الخطاب تلك الليلة ، فأما عمر فقال : إذا أصبحت أخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأما الأنصاري فطرق رسول الله صلى الله عليه وسلم من الليل ، فأخبره ، وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بلالا فأذن بالصلاة ، وذكر أذان الناس اليوم ، قال : فزاد بلال في الصباح : الصلاة خير من النوم ، فأقرها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وليست فيما أرى الأنصاري . ورواه ابن ماجه (١ : ١٢٤ - ١٢٥) بنحوه مع شيء من الاختصار ، وزاد في آخره : « قال عمر : يا رسول الله ، قد رأيت مثل الذي رأى ، ولكنه سبقني » .

وفي إسنادي ابن سعد وابن ماجه إلى الزهري شيء من الضعف ، ولكن اختلاف مخرج الإسنادين يجعل لهذه الرواية أصلاً ، مع ما يؤيدها من سائر الأحاديث في حكاية بدء الأذان .

١٤٠

باب

ما جاء في الترجيع في الأذان^(١)

١٩١ - حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ مُعَاذٍ [البصري^(٢)] حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي مُحَمَّدُورَةَ [قال^(٣)] : أَخْبَرَنِي أَبِي وَجَدَنِي جَمِيعًا عَنْ أَبِي مُحَمَّدُورَةَ : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقَامَهُ وَالْقِيَ عَلَيْهِ الْأَذَانَ حَرْفًا حَرْفًا . قَالَ إِبْرَاهِيمُ : مِثْلَ أَذَانِشَا . قَالَ بَشْرٌ : فَقُلْتُ لَهُ : أَعِدْ عَلَيَّ ، فَوَصَفَ الْأَذَانَ بِالترْجِيعِ » .

قال أبو عيسى : حديثُ أَبِي مُحَمَّدُورَةَ فِي الْأَذَانِ حَدِيثٌ صَحِيحٌ . وَقَدْ رُويَ عَنْهُ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ .

وعليه العملُ بمكة ، وهو قولُ الشافعي^(٤)

(١) الترجيع : إعادة الشهادتين بصوت عال بعد ذكرهما بصوت منخفض .

(٢) الزيادة من م و ب .

(٣) الزيادة من ع و ه و ه و ك .

(٤) حديثُ أَبِي مُحَمَّدُورَةَ رواه الترمذی هنا مختصراً ، اكتفاء بما علم من ألفاظ الأذان بالتواتر العملي ، وهو مروي مفصلاً أيضاً في كتب السنة . ومن رواه مفصلاً الشافعي في الأم (١ : ٧٣) عن مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عبد العزيز بن عبد الملك بن أبي مُحَمَّدُورَةَ عن عبد الله بن محيرز - وكان يثيباً في حجر أبي مُحَمَّدُورَةَ - عن أبي مُحَمَّدُورَةَ ، وقال ابن جريج في آخره : « فَأَخْبَرَنِي ذَلِكَ مَنْ أَدْرَكَتْ مِنْ آلِ أَبِي مُحَمَّدُورَةَ عَلَى نَحْوِ مَا أَخْبَرَنِي ابْنُ مُحَيْرِزٍ » .

ثم قال الشافعي : « وَأَدْرَكَتْ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي مُحَمَّدُورَةَ يُوْذَنُ كَمَا حَكَى ابْنُ مُحَيْرِزٍ . قال الشافعي : وسمعتُه يحدث عن أبيه عن ابن محيرز =

١٩٢ - حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا عَفَّانُ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ
عَنْ عَامِرٍ [بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ ^(١)] الْأَحْوَلِ عَنْ مَكْحُولٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
مُحَيْرِيزٍ عَنْ أَبِي مَخْذُومٍ : « أَنْ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَلَّةُ الْأَذَانِ
تِسْعَ عَشْرَةَ كَلِمَةً ، وَالْإِقَامَةُ سَبْعَ عَشْرَةَ كَلِمَةً ^(٢) » .
قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

= عن أبي مخذوم عن النبي صلى الله عليه وسلم : معنى ما حكى ابن جريج . قال الشافعي :
وسمته يقيم - وحكى الشافعي الإقامة مفصلة - وحسبني سمته يحكى الإقامة خبراً كما
يحكى الأذان . قال الشافعي : والأذان والإقامة كما حكيت عن آل أبي مخذوم ،
فمن نقص منها شيئاً أو قدم مؤخراً أعاد ، حتى يأتي بما نقص ، وكل شيء منه
في موضعه .

والحديث رواه أيضاً الدارقطني (ص ٨٦) والبيهقي (١ : ٣٩٣) من طريق
الشافعي عن مسلم بن خالد ، ورواه الطحاوي في معاني الآثار (١ : ٧٨) والدارقطني
(٨٦) وابن عبد البر في الاستيعاب (ص ٦٨٠) من طريق روح بن عبادة .
ورواه أبو داود (١ : ١٩٢) وابن ماجه (١ : ١٢٥) من طريق أبي عاصم .
ورواه النسائي (١ : ١٠٣ - ١٠٤) والدارقطني (ص ٨٦) من طريق
حجاج : كلهم عن ابن جريج عن عبد العزيز بن عبد الملك بن أبي مخذوم عن
عبد الله بن محيريز عن أبي مخذوم . ورواه أحمد في المسند (٣ : ٤٠٩) عن
روح بن عبادة ومحمد بن بكر كلاهما عن ابن جريج . ورواه أيضاً أحمد وأبو داود
والنسائي والدارقطني والطحاوي والبيهقي وابن عبد البر من طريق ابن جريج عن عثمان
بن السائب عن أبيه السائب مولى أبي مخذوم وعن أم عبد الملك بن أبي مخذوم :
أنهما سمعا من أبي مخذوم ، فذكر الحديث .

- (١) الزيادة من م و س .
(٢) الحديث رواه الطيالسي مختصراً (رقم ١٣٥٤) ورواه أيضاً أحمد (٣ : ٤٠٩)
و (٦ : ٤٠١) والدارقطني (١ : ٢٧١) ومسلم (١ : ١١٢) وأبو داود
(١ : ١٩١ - ١٩٢) والنسائي (١ : ١٠٣) وابن ماجه (١ : ١٢٥) -
(١٢٦) وابن الجارود (ص ٨٥ - ٨٦) كلهم من طريق عامر الأحول . وفي
كثير من هذه الروايات ذكر ألفاظ الأذان والإقامة تفصيلاً .

وأبو مخذولة اسمه « سمرّة بن معير » (١) .
وقد ذهب بعض أهل العلم إلى هذا في الأذان .
وقد روى عن أبي مخذولة : أنه كان يُفردُ الإقامة (٢) .

(١) « معير » بكسر الميم وإسكان العين المهملة وفتح الياء المثناة التحتية وآخره زاء ،
بوزن « منبر » كما ضبط في المصنّف والتقريب والقاموس وغيرها . وفي م
« معير » وفي ع « معيرة » وكلاماً تصحيف . واختلف في اسم أبي مخذولة ،
ف قيل « سمرّة » وقيل « سلمة » وقيل « أوس » وهذا القول الأخير اختاره
ابن سعد في الطبقات (٥ : ٣٣٢) فقال : « أوس بن معير بن لؤذان بن ربيعة
بن عويج بن سعد بن جح . قال : وسميت من ينسب أبا مخذولة فيقول : اسمه
سمرّة بن عمير بن لؤذان بن وهب بن سعد بن جح . وكان له أخ من أبيه وأمه اسمه
أوس ، قتل يوم بدر كافراً ، وأسلم أبو مخذولة يوم فتح مكة ، وأقام بمكة
ولم يهاجر » . ثم نقل عن الواقدي قال : « فتواتر الأذان بعد بمكة : ولده
وولد ولده إلى اليوم في المسجد الحرام ، وتوفي أبو مخذولة بمكة سنة ٥٩ هـ » .

(٢) قال النووي في شرح مسلم (٤ : ٨١) : وفي هذا الحديث حجة بيّنة ودلالة
واضحة لمذهب مالك والشافعي وأحمد ، وجمهور العلماء : أن الترجيع في الأذان ثابت
مفروق ، وهو العود إلى الشهادتين مرتين برفع الصوت بعد قولها مرتين بخفض
الصوت . وقال أبو حنيفة والكوفيون : لا يرفع الترجيع ، عملاً بحديث عبد الله
بن زيد ، فإنه ليس فيه ترجيع . وحجة الجمهور هذا الحديث الصحيح ، والزيادة
مقدمة ، مع أن حديث أبي مخذولة هذا متأخر عن حديث عبد الله بن زيد ، فإن
حديث أبي مخذولة سنة ثمان من الهجرة ، بعد حنين ، وحديث ابن زيد في أول
الأمر ، وانضم إلى هذا كله عمل أهل مكة والمدينة وسائر الأمصار ، وبالله التوفيق .
واختلف أصحابنا في الترجيع : هل هو ركن لا يصح الأذان إلاّ به ، أم هو سنة ليس
ركناً ، حتى لو تركه صحح الأذان مع فوات كمال الفضية ؟ - على وجهين ، والأصح
عندهم أنه سنة ، وقد ذهب جماعة من المحدثين وغيرهم إلى التخيير بين فعل الترجيع
وترده ، والصواب إتيانه .

وقد يكون الراجح عند علماء الشافعية أنه سنة وليس ركناً في الأذان ، فهم
أعلم بما يرجحه الدليل لديهم . ولكن لا يكون هذا قول الشافعي ورأيه ، فإن =

١٤١

باب

ما جاء في إفراد الإقامة

١٩٣ - حَدَّثَنَا قَتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ وَبُزَيْدُ بْنُ زُرَيْعٍ

== كلامه الذي نقلنا آتينا صريح في أنه ركن في الأذان عنده ، إذ يقول : « فمن نقص منها شيئاً أو قدم مؤخراً : أعاد ، حتى يأتي بما نقص ، وكل شيء في موضعه » .

وفي الموطأ (١ : ٩١) : « سئل مالك عن تشية الأذان والإقامة ؟ . . . فقال : لم يبلغني في النداء والإقامة إلا ما أدركت الناس عليه ، فأما الإقامة فإنها لا تشي ، وذلك الذي لم يزل عليه أهل العلم ببلدنا » . ومعنى هذا تواتر الأذان بالترجيح وإفراد الإقامة في المدينة كما تواتر في مكة . وانظر شرح الهاجي على الموطأ (١ : ١٣٤ - ١٣٥) .

وفي المدونة (١ : ٥٧ - ٥٨) حكى ابن القاسم ألفاظ الأذان والإقامة عن مالك ثم قال : « قال ابن وهب : قال ابن جريج : قال عطاء : ما علمت تأذين من مضى يخالف تأذينهم اليوم ، وما علمت تأذين أبي مخزومة يخالف تأذينهم اليوم ، وكان أبو مخزومة يؤذن في عهد النبي صلى الله عليه وسلم حتى أدركه عطاء وهو يؤذن . ابن وهب : وقاله الليث ومالك » .

وقال الميهقي في السنن الكبرى : (١ : ٤١٩) : وفي رواية الحسن بن محمد بن الصباح الزعفراني عن الشافعي ، في مسألة كيفية الأذان والإقامة ، قال الشافعي : « الرواية في الأذان تكلف ! ! الأذان خمس مرات في اليوم واللييلة ، في المسجدين ، على رؤس الأنصار والمهاجرين ، ومؤذنو مكة آل أبي مخزومة ، وقد أذن أبو مخزومة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعلمه الأذان ثم ==

عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أنس بن مالك قال : أَمَرَ بِإِلَاقَةِ أَنْ
يَشْفَعَ الْأَذَانَ وَيُؤْتَرَ الْإِقَامَةُ ^(١) ،

وفي الباب عن ابن عمر

قال أبو عيسى : [و ^(٢)] حديث أنس حديث حسن صحيح .
وهو قول بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين .
وبه يقول مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق .

١٤٢

باب

ما جاء أن الإقامة مشني مشني

١٩٤ - حدثنا أبو سعيد الأشج حدثنا عتبة بن خالد عن ابن أبي ليلى

= ولله بمكة ، وأذن آل سعد القرظ منذ زمن رسول الله صلى الله عليه
وسلم بالمدينة ، وزمن أبي بكر رضي الله عنه : كلهم يحكمون الأذان
والإقامة والتعريب وقت الفجر كما قلنا ، فإن جاز أن يكون هذا عهداً
من جماعتهم ، والناس يحضرتهم ، ويأتينا من طرف الأرض من يعلمنا :
جاز له أن يسألنا عن عرفة وعن منى ثم يخالفنا ، ولو خالفنا في المواقيت
كان أجوز له في خلافنا من هذا الأمر الظاهر المعمول به .

وهذا كله من أقوى المنهج على إثبات الترجيع في الأذان والإفراد في الإقامة .

(١) الحديث رواه أحمد وأصحاب الكتب الستة .

(٢) الزيادة من .

عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عبد الله بن زيد قال :
« كان أذان رسول الله صلى الله عليه وسلم شفعاً شفعاً : في الأذان
والإقامة ^(١) » .

قال أبو عيسى : حديث عبد الله بن زيد رواه وكيع عن الأعمش عن
عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى [قال : حدثنا أصحاب محمد صلى الله
عليه وسلم ^(٢)] : « أن عبد الله بن زيد رأى الأذان في المنام » .
وقال شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ^(٣) : « أن
عبد الله بن زيد رأى الأذان في المنام » .
وهذا أصح من حديث ابن أبي ليلى ^(٤) .

(١) الحديث رواه الدارقطني (ص ٨٩) عن أحمد بن إسحق بن بهلول عن أبي سعيد
الأشج ، بهذا الإسناد .

(٢) الزيادة من ع و م وهي زيادة ضرورية هنا ، وسنبين وجه ذلك فيما يأتي
قريباً إن شاء الله .

(٣) في هـ و ك و هـ في هذا الموضع زيادة هـ قال : حدثنا أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، مع حذف الزيادة السابقة من رواية الأعمش ،
وهذا خطأ صرف ، سنقيم الدليل عليه إن شاء الله .

(٤) خلاصة هذا : أن الرواية اضطربت عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ،
فبعضهم رواها عنه « عن عبد الله بن زيد » أو « أن عبد الله بن زيد » وهذه
رواية مرسلّة ، لأنه لم يدركه ، وهذه هي التي رجحها الترمذي ، وبعضهم رواها عنه
« قال : حدثنا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم » وهذه رواية متصلة ، لأن جوهالة
الصحاب لا تنصرف ، وعبد الرحمن بن أبي ليلى أدرك نحو مائة وعشرين من الصحابة .
وهذه الرواية نقلها الزيلعي في فصب الرأية (١ : ١٤٠) عن مصنف ابن أبي شيبة
قال فيه : « حدثنا وكيع حدثنا الأعمش عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى
قال : حدثنا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم : أن عبد الله بن زيد الأنصاري جاء إلى
النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ، رأيت في المنام كأن رجلاً قام وعليه
بردان أخضران ، فقام على حائط ، فأذن مثني مثني ، وأقام مثني مثني » . قال الزيلعي :
« وأخرجه البيهقي في سننه عن وكيع به » . قال في الإمام : وهذا رجال الصحيح ، =

وعبد الرحمن بن أبي إيلي لم يسمع من عبد الله بن زيد .
 وقال ^(١) بعض أهل العلم : الأذان مشني مشني ، والإقامة مشني مشني .
 وبه يقول سفيان [الثوري ^(٢)] ، وابن المبارك ، وأهل الكوفة .
 [قال أبو عيسى : ابن أبي إيلي هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي إيلي ،
 كان قاضي الكوفة ، ولم ^(٣) يسمع من أبيه شيئاً ، إلا أنه يروي عن رجل
 من أبيه ^(٤)] .

وهو متصل على مذهب الجماعة في عدالة الصحابة ، وأن جملة أسمائهم لا تحضر . وهو
 في سنن البيهقي كما قال الزيلعي (١ : ٤٢٠) وقال البيهقي : « مكذرا رواه جماعة عن
 عمرو بن مرة ، وقيل عنه عن عبد الرحمن بن أبي إيلي عن معاذ » ورواية
 عبد الرحمن عن معاذ فيها كلام ، لأنه لم يدركه أيضاً .
 وهذه الرواية التي ذكرنا عن وكيع تدل على أن ما ألقيناه من الزيادة في رواية
 وكيع عن تسفي ع و م هو الصواب ، وأن حذفها خطأ ، لأنه لا يجعل
 فرقاً بينها وبين رواية شعبة ، وأن لما ثبتها في رواية شعبة - كما في ه و ه
 و ه - : أشد خطأ .

ومما يؤيده أيضاً قول الدارقطني تبعه روايته من طريق أبي سعيد الأشج بإسناده
 هنا - : « ابن أبي إيلي هو القاضي محمد بن عبد الرحمن ، ضعيف الحديث سييء الحفظ »
 وابن أبي إيلي - يعني عبد الرحمن - لا يثبت سماعة من عبد الله بن زيد ، وقال الأعمش
 والمعوذ : عن عمرو بن مرة عن ابن أبي إيلي عن معاذ بن جبل ، ولا يثبت ،
 والصواب ما رواه الثوري وشعبة عن عمرو بن مرة وحسين بن عبد الرحمن عن
 ابن أبي إيلي ، مرسل .

(١) في ه و ه قال ، بدون الواو .

(٢) الزيادة من ع و ه و ه و ه .

(٣) في م ولم بدون الواو .

(٤) الزيادة من م و ع و ب .

١٤٣

باب

ما جاء في التَّرسُّلِ في الأذان^(١)

١٩٥ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ حَدَّثَنَا الْمُعَلَّى^(٢) بْنُ أَسَدٍ حَدَّثَنَا
عَبْدُ الْمَنَعِمِ ، هُوَ^(٣) صَاحِبُ السَّقَاءِ^(٤) ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُسْلِمٍ عَنِ الْحَسَنِ
وَعَطَاءٍ عَنْ جَابِرٍ [بِنِ عَبْدِ اللَّهِ^(٥)] أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٦) قَالَ
لِبِلَالٍ : « يَا بِلَالُ ، إِذَا أَدَّيْتَ فَتَرَسَّلْ فِي أَذَانِكَ ، وَإِذَا أَقَمْتَ فَاحْدُرْ^(٧) ،
وَأَجْعَلْ بَيْنَ أَذَانِكَ وَإِقَامَتِكَ قَدْرًا مَا يَفْرُغُ الْآكِلُ مِنْ أَكْلِهِ ، وَالشَّارِبُ

(١) يقال : ترسل الرجل في كلامه ومشيئه : إذا لم يجعل ، وترسل وترسل بمعنى ،
وهو التحقيق بلا عجلة . قال القاضي أبو بكر بن العربي في العارضة (١ : ٣١٣) :
« والسنة في الأذان الترسل والترقيق ، لأنه يكون لإسماع جميع المصلين ، وعنده
يحصل الإعلام » .

(٢) في ع « مغل » بدون حرف التعريف .

(٣) في ه و ه و ه و ه « وهو » .

(٤) في ع ونسخة بهامش ب « القيا » : وهو مخالف لـ ك ما في كعب
الرجال .

(٥) للزيادة من ه .

(٦) في ع « أن النبي صلى الله عليه وسلم » .

(٧) « احدر » بإسكان الحاء وضم الدال المهملتين ، أمر من الفعل الثلاثي ، يقال : احدر
يحدر حدورا ، أي أسرع ، من باب « نصر » . قال القاضي أبو بكر بن العربي :
« يسرع في الإمامة لأنها افتتاح الصلاة وتقدمتها ، لإعلام من حضر في المصل ،
فلذلك قال : فاحدر ، بمعنى أسرع » .

من شُرْبِهِ ، وَالْمُعْتَصِرُ إِذَا دَخَلَ لِقَضَاءِ حَاجَتِهِ^(١) ، وَلَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي .

١٩٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ حَدَّثَنَا يونسُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ الْمُنْعَمِ نَحْوَهُ^(٢) .

قال أبو عيسى : حديثُ جابرٍ هذا حديثٌ لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، من حديث عبد المنعم ، وهو إسنادٌ مجهولٌ .
[وعبدُ المنعم شيخٌ بصرى^(٣)] .

(١) « المعتصر » بضم الميم وإسكان العين المهملة : هو الذي يحتاج إلى الفائط ليتأهب للصلاة قبل دخول وقتها ، وهو من العصر أو من العصر - الأول بإسكان الصاد والثاني بفتحها مع فتح العين فيهما - وهو المَجْبَأُ والمستغنى . قال في النهاية .

(٢) هنا في ح زيادة « قال أبو عيسى : عبد المنعم شيخ بصرى » وستأتي هذه الجملة في آخر الباب من بعض النسخ الأخرى ، وموضعها هناك أنسب .

(٣) الزيادة من م ولسغة بهامش ب .

وعبد المنعم هذا هو ابن نعيم - بالتصغير - الأسواري صاحب السقاء ، وهو ضعيف ، قال البغاري وأبو حاتم : « منكر الحديث » وقال النسائي : « ليس بثقة » . وليس له في الكتب الستة إلا هذا الحديث عند الترمذي وحده .

وشيخه « يحيى بن مسلم » هو يحيى البسكاء . بفتح الموحدة وتشديد الكاف ، وهو ضعيف أيضا ، قال أحمد والنسائي : « ليس بثقة » . وضعفه أيضا أبو داود وابن حبان والدارقطني ، وقال ابن سعد : « كان ثقة إن شاء الله » ومدار هذا الحديث عليه ، وقد رواه عنه راو آخر ضعيف ، فرواه الحاكم في المستدرک (١) : (٢٠٤) من طريق عمرو بن فائد الأسواري « ثنا يحيى بن مسلم عن الحسن وعطاء بن جابر » فذكره ، وقال : هذا حديث ليس في إسناده مطعون فيه غير عمرو بن فائد ، والباقون شبوخ البصرة ، وهذه سنة غريبة ، لا أعرف لها إسنادا غير هذا ، ولم يخرجاه ، وتعقبه الذهبي فقال : « قال الدارقطني : عمرو بن فائد متروك » .

ومن الطريف فيه أن له إسنادين ضعيفين عرف الترمذي أحدهما ولم يعرف الآخر وعرف الحاكم الثاني ولم يعرف الأول .

١٤٤

باب

ما جاء في إدخال الإصبع [في (١)] الأذن عند الأذان

١٩٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا سَفِيَّانُ
[الثَّوْرِيُّ (٢)] عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ (٣) عَنْ أَبِيهِ قَالَ : « رَأَيْتُ بِلَالَ
يُوَدِّنُ وَيَدُورُ ، وَيَتَّبِعُ فَاهَ هَاهُنَا وَهَاهُنَا (٤) ، وَإِصْبَعَاهُ فِي أُذُنَيْهِ ، وَرَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي قُبَّةٍ لَهُ تُحْمَرَاءُ أَرَاهُ قَالَ : مِنْ أَدَمَ (٥) ، نَفْرَجَ بِلَالٌ
بَيْنَ يَدَيْهِ بِالْعِزَّةِ (٦) فَرَكَزَهَا (٧) بِالْبَطْجَاءِ (٨) ، فَصَلَّى إِلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

(١) الزيادة من م و ع و ه .

(٢) الزيادة من م و ع و ه و ه .

(٣) بضم الجيم وفتح الحاء المهملة .

(٤) « يتبع » من الإتباع ، بمعنى يدير فاه ههنا وههنا ، يمينا وشمالا ، وفي رواية وكيع
عن الثوري عند أحمد « فكنت أتتبع فاه هكذا وهكذا : يمينا وشمالا » وزاد في
روايته عند سلم « يقول : حي على الصلاة ، حي على الفلاح » . وسند ذكر مواضع هذه
الروايات ، قال الحافظ في الفتح (٢ : ٩٤) : « والحاصل أن بلالا كان يتتبع بقية
الناحيتين ، وكان أبو جحيفة ينظر إليه ، فكل منهما متتبع باعتبار » .

(٥) « الأدم » بالهمزة والذال المهملة المفتوحين ، وهو جمع « أديم » وقيل اسم جمع ،
والأديم : الجلد ما كان ، وقيل : الأحمر . وقيل : هو المدبوغ .

(٦) في ه « بالعزة بين يديه » وهو مخالف لسائر الأصول في التقديم والتأخير .
و « العزة » بالعين المهملة والنون والزاي المفتوحات - : هي عصا مثل نصف الرمح
أو أكبر شيئا ، وفيها سنان مثل سنان الرمح ، وللعكازة قريب منها ، قاله في النهاية .

(٧) في ع « فركزها » بالواو بدل الراء ، وهو خطأ ومعنى ركزها : غرزها .

(٨) في ب « في البطجاء » وما هنا هو الموافق لسائر الأصول ولنسخة بهامش ب =

عليه وسلم ، يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ الْكَلْبُ وَالْحَمَارُ ، وَعَلَيْهِ حَلَّةٌ حَمْرَاءُ (١) ، كَأَنِّي (٢)
أَنْظَرُ إِلَى بَرِيْقٍ سَاقِيَةٍ ، قَالَ سَفِيَّانُ : زُرَّاهُ حَبْرَةً (٣) .

= ولرواية أحمد في المسند من عبد الرزاق عن سفيان (٤ : ٣٠٨) . والبطحاء : يعني
بطحاء مكة ، وهو موضع خارج مكة ، وهو الذي يقال له : الأبطح ، ويقال له
أيضا : المحصب .

(١) قال في النهاية : « الحلة ، واحدة اللل ، وهي : برود اللين ، ولا تسمى حلة إلا أن
تكون ثوبين من جنس واحد » .

(٢) في م « فليكنائي » وهو مخالف لسائر الأصول .

(٣) « الحبرة » بكسر الحاء المهملة وفتح الباء الموحدة وفتح الراء : نوع من برود اللين
يكون موشى مخططا . وقول سفيان هذا معناه أن شيخه حين حدثه وصف الحلة بأنها
حمراء ثم رجح سفيان أنه وصفها بأنها « حبرة » أي من هذا النوع ، إذ يكون فيه
لون أحمر . وقوله « نراه » بضم النون في أوله ، وفي م « نراه »
بالتاء المثناة بدل النون ، وهو غدير جيد ، وما هنا هو الموافق لسائر الأصول وسائر
الروايات .

والحديث رواه الشيخان ، إلا أنهما لم يذكر فيه إدخال الأصبعين في الأذنين
ولا الاستدارة ، كذا قال الشارح . وقال الحافظ في التلخيص (ص ٧٦) : « ورواه
النسائي بلفظ : فجعل يقول في أذانه هكذا ، ينحرف يمينا وشمالا » . ورواه ابن ماجه
وعنده : فرأيت يده يدور في أذانه ، لكن في إسناده حجاج بن أرطاة . ورواه الحاكم
من حديث أبي حنيفة بالفاظ زائدة ، وقال : قد أخرجاه إلا أنهما لم يذكر فيه
إدخال الأصبعين في الأذنين والاستدارة ، وهو صحيح على شرطهما . ورواه
ابن خزيمة بلفظ : رأيت بلالا يؤذن يتبع بفيه يميل رأسه يمينا وشمالا . ورواه من
طريق أخرى وفيه وضع الأصبعين في الأذنين ، وكذا رواه أبو عوانة في صحيحه .
ورواه أبو نعيم في مستخرجيه وعنده : رأى بلالا يؤذن ويدور وإصبعاه في أذنيه .
وكذا رواه البراء ، وقال البيهقي : الاستدارة لم ترد من طريق صحيحة ، لأن
مدارها على سفيان الثوري ، وهو لم يسمعه من عون ، وإنما رواه عن رجل عنه ،
والرجل يتوهم أنه الحجاج ، والحجاج غير محتج به . قال : وروى عبد الرزاق في إدرجه .
ثم بين ذلك بما أوضحت في المدرج ، وتعقبه ابن دقيق العيد في الإمام بما يراجع منه ،
والذي نقله الحافظ عن البيهقي فيه شيء من التصرف الذي أوهم أن الحديث لم يسمعه
سفيان من عون ، وإنما يريد البيهقي أن الاستدارة في الأذان هي التي لم يسمعا
سفيان ، ونص كلامه في السنن الكبرى (١ : ٣٩٦) : « وقد رواه بإجازة =

قال أبو عيسى : حديث أبي جحيفة حديث حسن صحيح .
وعليه العمل عند أهل العلم : يَسْتَحِبُّونَ أَنْ يَدْخُلَ الْمُؤَذِّنُ إِصْبَعِيهِ
فِي أُذُنِهِ فِي الْأَذَانِ .
وقال بعض أهل العلم : وَفِي الْإِقَامَةِ أَيْضًا ، يَدْخُلُ إِصْبَعِيهِ فِي أُذُنِهِ .
وهو قول الأوزاعي .

== عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عون بن أبي جحيفة مدرجا في الحديث ، وسفيان
لما روى هذه اللفظة في الجامع - رواية المدني عنه - : عن رجل لم يسه
عن عون .

وقد تعقبه ابن الترمذي في الجوهر النقي بأن الحديث رواه الترمذي والمحاكم وصحاحه ،
ثم قال : « وهذه حكاية فعل ، حكاه أبو جحيفة عن بلال ، فلا أدري ما معنى قول
البيهقي مدرجا في الحديث ١٢ وقد وقعت لهذه الرواية متابعة : فأخرجه أبو عوانة
الاسفرائيني في صحيحه من حديث مؤمل عن سفيان عن عون عن أبيه وروى أبو نعيم
الحافظ في مستخرجه في كتاب البخاري من حديث عبد الرزاق عن سفيان عن عون
عن أبيه قال : رأيت بلالا يؤذن . ثم قال : وحدثنا أبو أحمد حدثنا المطرز حدثنا بندار
وبيعقوب قالوا حدثنا عبد الرحمن بن مهدي حدثنا سفيان عن عون عن أسامة رأى
بلالا يؤذن ويدور ، إلى آخره . ثم تعقب احتجاج البيهقي برواية المدني بأن المدني هو
عبد الله بن الوليد ، وأنه ضعيف جداً ، ضعفه علي بن المديني .

أقول : وعبد الله بن الوليد مختلف في ضعفه ، وقد وثقه الدارقطني ، وغيره ،
ولكن روايته لا تمل الروايات الأخرى ، وقد صرح الثوري بإسقاط الحديث من عون
في رواية وكيع عن الثوري عند مسلم (١ : ١٤٢) وعند أحمد (٤ : ٢٠٨ -
٢٠٩) ولفظ مسلم « فأذن بلال فجعلت أتدبع فاه ههنا وههنا ، بقول عينا وشمالا ،
يقول : حي على الصلاة ، حي على الفلاح » . وهذا معنى الاستدارة . وأما رواية
عبد الرزاق التي رواها الترمذي فإنها عند أحمد أيضاً (٤ : ٣٠٨) عن عبد الرزاق .
ولا تمل الأحاديث بمثل هذه التعاميلات الواهية التي صنع البيهقي رحمه الله . وانظر نصب
الراية (١ : ١٤٥) .

وأبو جُحَيْفَةَ أَسْمَهُ « وَهَبُ [بن عبد الله ^(١)] السَّوَّائِيُّ ^(٢) » .

١٤٥

باب

ما جاء في التَّشْوِيبِ في الفجرِ

١٩٨ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ حَدَّثَنَا

أَبُو إِسْرَائِيلَ عَنِ الْحَكَمِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ بِلَالٍ قَالَ : قَالَ [^(١)] رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا تُشَوِّبَنَّ فِي شَيْءٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ إِلَّا فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ ^(٢) » .

[قَالَ ^(٥)] : وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ ^(٦) .

- (١) الزيادة من م و ع و س .
 (٢) « السَّوَّائِيُّ » بضم السين المهملة وفتح الواو المخففة ، والمهمزة ، نسبة إلى « بني سِوَاءَ » بن عامر بن صعصعة ، من هرازل . كما ضبط في الأنساب ، والقاموس وغيرهما .
 (٣) في س « بالفجر » وهو مخالف لأسائر الأصول ، وغير جيد أيضاً .
 (٤) سيأتي الكلام عليه قريباً إن شاء الله .
 (٥) الزيادة من م و ع و س ، وفي ه « قال أبو عيسى » .
 (٦) قال الشارح (١ : ١٧٧) : « أخرجه أبو داود ، قال : قلت : يا رسول الله ، علمني سنة الأذان ، الحديث ، وفي آخره : فإن كان صلاة الصبح قلت : الصلاة خير من النوم ، الصلاة خير من النوم ، الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله . ورواه ابن حبان في صحيحه . وفي الباب عن أنس قال : من السنة إذا قال المؤذن في أذان الفجر حي على الصلاة حي على الفلاح : الصلاة خير من النوم . أخرجه ابن خزيمة في صحيحه والدارقطني والبيهقي في سننهما ، وقال البيهقي : إسناده صحيح . كذا في نصب الراية =

قال أبو عيسى : حديث بلال لا نعرفه إلا من حديث أبي إسرائيل
الملائي^(١) .

وأبو إسرائيل^(١) لم يسمع هذا الحديث من الحكم [بن عتيبة^(٢)]
قال : إنما رواه عن الحسن بن عمار عن الحكم [بن عتيبة^(٣)] .
وأبو إسرائيل اسمه « إسماعيل بن أبي إسحاق » ، وليس [هو^(٤)]
بذلك^(٥) القوي عند أهل الحديث^(٦) .

= وقال الحافظ في التلخيص (ص ٧٥) : « رواه أبو داود وابن حبان مطولا من
حديثه ، وفيه هذه الزيادة ، وفيه محمد بن عبد الملك بن أبي مخزومة ، وهو غير
معروف الحال ، والحرث بن عبيد ، وفيه مقال . وذكره أبو داود من طريق أخرى
عن أبي مخزومة ، منها ما هو مختصر . وصححه ابن خزيمة من طريق ابن جريج قال :
أخبرني عثمان بن السائب أن خبرني أبي وأم عبد الملك بن أبي مخزومة عن أبي مخزومة .
وقال بقي بن مخلد : حدثنا يحيى بن عبد الحميد حدثنا أبو بكر بن عياش حدثني عبد العزيز
بن رفيع سمعت أبا مخزومة قال : كنت غلاما صبيتا فأذنت بين يدي رسول الله
صلى الله عليه وسلم الفجر يوم خيبر ، فلما انتهيت إلى حى على الملاح قال : ألحق
فيها : الصلاة خير من النوم . ورواه النسائي من وجه آخر عن أبي جعفر عن
أبي سلمان عن أبي مخزومة ، وصححه ابن حزم » .

والروايات الثلاث التي أشار إليها الحافظ ، وهي : رواية عثمان بن السائب ، ورواية
أبي سلمان ، ورواية محمد بن عبد الملك - : رواها أحمد في المسند (بأرقام ١٥٤٤١
و ١٥٤٤٣ و ١٥٤٤٤ ج ٣ ص ٤٠٨ - ٤٠٩) .

(١) « الملائي » بضم الميم وتخفيف اللام وكسر الهمزة . وضبطه في الأنساب بفتح الميم ،
وهو خطأ ، ثم قال : « هذه النسبة إلى الملا ، والملاء هو المرط الذي تستقر به المرأة
إذا خرجت ، وظنى أن هذه النسبة إلى بيته » .

(٢) قوله « وأبو إسرائيل لم يسمع » إلى آخره - : « وخر في ع » عقب قوله فيما يأتي
وليس هو بالقوي عند أهل الحديث » .

(٣) الزيادة من ع و ه و ه و ه .

(٤) الزيادة من م و ع و ب .

(٥) في ع و ه و ه و ه « بذلك » .

(٦) يظهر لي أن ضعفه أكثره من سوء حفظه ، فقد قال ابن معين : « صالح الحديث » =

وقد اختلف أهل العلم في تفسير التثويب :

فقال بعضهم : التثويب أن يقول في أذان الفجر : « الصلاة خير من النوم » وهو قول ابن المبارك وأحمد .

وقال ^(١) إسحاق في التثويب غير هذا ، قال : [التثويب المكروه ^(٢)] هو شيء أحدثه الناس بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، إذا أذن للأذان فاستبطن القوم قال بين الأذان والإقامة : « قد قامت الصلاة » ، حتى على الصلاة ، حتى على الفلاح .

[قال ^(٣)] : وهذا الذي قال إسحاق : هو التثويب الذي [قد ^(٣)] كرهه أهل العلم ، والذي أحدثوه بعد النبي صلى الله عليه وسلم .

= وقال الفلاس : « ليس من أهل الكذب » وقال أبو حاتم : « حسن الحديث جيد اللقاء ، وله أغاليط ، ولا يحنج بحديثه ، ويكتب حديثه ، وهو سيء الحفظ » وقال ابن المبارك : « لقد من الله على المسلمين بسوء حفظ أبي إسرائيل » وقال ابن سعد : « يقولون : إنه صدوق » وقال حسين الجعفي : « كان طويلاً اللحية أحق » .

وقد أخطأ الحافظ ابن حجر ، في كنيته في التلخيص (ص ٧٥) فقال من هذا الحديث : « فيه أبو إسماعيل الملائى » والخطأ أصلي في الكتاب وليس من الخطأ المطبعي ، لأن الشوكاني نقله عن التلخيص هكذا (٢ : ١٧) .

والحديث رواه أيضاً ابن ماجه (١ : ١٢٦) والبيهقي (١ : ٤٢٤) كلاهما من طريق أبي إسرائيل عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن بلال . قال البيهقي : « وهذا أيضاً مرسل ، فإن عبد الرحمن بن أبي ليلى لم يلق بلالاً » .

وهذا الحديث وإن كان ضعيف الإسناد ، فإن معناه صحيح ، لأن قول المؤذن « الصلاة خير من النوم » لم يرد في الأحاديث إلا في أذان الفجر . وهو موضعه المناسب له ، إذ أن وقت الفجر وقت غفلة ونوم ، وأما الأوقات الأخرى فهي على غير ذلك .

(١) في ع . قال . بدون الواو .

(٢) الزيادة من م . و . ع . و . ه .

(٣) الزيادة من م . و . س .

والذي قسّر ابن المبارك وأحمد : أَنَّ التشوّب أن يقول المؤذن
في أذان^(١) الفجر : « الصلاة خيرٌ من النوم » .
وهو قول^(٢) صحيح ، ويقال له « التشوّب »^(٣) أيضاً .
وهو الذي اختارَهُ أهلُ العلم ورأَوْهُ .
وروى عن عبد الله ابن عمر أنه كان يقول في صلاة الفجر : « الصلاة
خيرٌ من النوم » .

وروى عن مجاهد قال : دخلتُ مع عبد الله [بن عمر^(٤)] مسجداً وقد^(٥)
أذن [فيه^(٦)] ، ونحن نريد أن نصلي [فيه^(٧)] ، فشوّب المؤذن ، فخرج

(١) كذا في م و ع وهو أجود ، وفي س و ه و ك « صلاة »
بدل « أذان » وفي نسخة بهامش س « في أذان صلاة الفجر » وكأنه من بعض
الناسخين ، جمع بين نسختين .

(٢) في م و ه و ك « فهو قول » وما هنا أجود وأصح .

(٣) في س و ه و ك « التشوّب » بالناء المشاء ، والناء الثلاثة المفتوحين
مع ضم الواو المشددة ، وهو خطأ صرف ، لأن « التَّفَعُّلَ » إنما يكون مصدر
« تَفَعَّلَ » ولا معنى هنا لفعل « تشوّب » . ويظهر أنه تحريف من الناسخين ،

إذ لم يفهموا كلام الترمذي ، وظنوا أنه حين نقل تفسير ابن المبارك وأحمد للمعنى
« التشوّب » أراد أن يذكر أن لهذا المعنى لفظاً آخر ، وهو « التشوب » وليس هذا
مراد الترمذي ، بل مراده : أن « التشوّب » يطلق على المعنى الذي فسره إسحاق
بن راهويه ، ويطلق أيضاً على المعنى الذي فسره أحمد وابن المبارك ، فهو يريد أن
اللفظ له معنيان ، لا أن المعنى الأخير يدل عليه لفظان . ويؤيده استدلاله عقب ذلك بفعل
ابن عمر ، إذ صنع التشوّب المستحب ، وأنكر على المبتدع التشوّب الذي أحدثه الناس .

(٤) الزيادة من م و ه و س و ه و ك .

(٥) في ه « قد » بدون الواو .

(٦) الزيادة من م و ع و ه و ه و ك .

عبد الله بن عمر من المسجد ، وقال : أَخْرُجْ بِنَا مِنْ عِنْدِ هَذَا الْمُتَقَدِّعِ ۚ
وَلَمْ يُصَلِّ ۚ^(١) فِيهِ^(٢) .

[قَالَ^(٣)] وَإِنَّمَا كَرِهَ^(٤) عَبْدُ اللَّهِ التَّثْوِيبَ الَّذِي^(٥) أَخَذَتْهُ النَّاسُ
بَعْدُ^(٦) .

(١) في ع « نصل » بالنون .

(٢) أثر ابن عمر رواه أبو داود بافظ آخر (١ : ٢١١ - ٢١٢) : « عن مجاهد قال : كنت مع ابن عمر فتثوب رجل في الظهر ، أو العصر قال : اخرج بنا ، فإن هذه بدعة » وهذا اللفظ مختصر وسواء أكان الذي كرهه ابن عمر أن المثوب يفعل ذلك في الظهر أو العصر ، أم أنه ثوب بافظ غير الوارد في السنة - : فإن عمله في الحالين بدعة ومكروه ، لأنه تجاوز الحد المأذون به .

(٣) الزيادة من م و ع و س .

(٤) في نسخة بهامش ع « وإن الذي كره » النج .

(٥) في ع « رأى » بدل « الذي » وهو خطأ ، لأن التركيب به يكون ناقصاً غير صحيح .

(٦) قال في لسان العرب : « يقال : ثَوَّبَ الداعي تثويباً : إذا عاد مرة بعد أخرى . ومنه تثويب المؤذن إذا نادى بالأذان للناس إلى الصلاة ثم نادى بعد التأذين فقال : الصلاة رحمكم الله ، يدعو إليها عوداً بعد بدء . والتثويب : هو الدعاء للصلاة وغيرها . وأصله : أن الرجل إذا جاء مُسْتَضَرِّحاً لَوْحٍ بثوبه ليرى ويشتهر ، فكان ذلك كاللحاء ، فسُمِّيَ الدعاء تثويباً لذلك ، وكل داعٍ مُثَوَّبٌ وقيل : إنما سُمِّيَ الدعاء تثويباً - : من ثاب بثوب إذا رجع ، فهو رجوع إلى الأمر بالمبادرة إلى الصلاة ، فإن المؤذن إذا قال حي على الصلاة فقد دعاهم إليها ، فإذا قال بعد ذلك : الصلاة خير من النوم : فقد رجع إلى كلام معناه المبادرة إليها . »

١٤٦

باب

ما جاء أن من أذن فهو يُقيم

١٩٩ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ وَيَعْلَى [بَنُ عُبَيْدٍ ^(١)] عَنْ

عبد الرحمن بن زياد بن أنعم ^(٢) الإفريقي عن زياد بن نعيم ^(٣) الحضرمي

عن زياد بن الحرث الصدائي ^(٤) قال : « أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

وقد ظهر من كل ما تقدم أن التثويب المسنون الوارد هو قول المؤذن في أذان الفجر خاصة « الصلاة خير من النوم » مرتين ، وأن ما عداه بدعة ، وقد اختلفت الناس في الابتداء في ذلك بأنواع متعددة . كما مضى مما حكاه الزمذني ، ومما نقله صاحب اللسان ، وقال القاضي أبو بكر بن العربي في العارضة (١ : ٣١٣ - ٣١٤) : « وقد شاهدت فنا من التثويب ، في دار السلام ، وهو أن يأتي المؤذن إلى دار الخليفة فيقول : السلام عليك يا أمير المؤمنين ، ورحمة الله وبركاته ، حتى على الصلاة ، مرتين ، حتى على الفلاح مرتين . ورأيت الناس في مساجدهم في بلاد إذا قامت الصلاة يخرج إلى باب المسجد من ينادي : الصلاة رحمكم الله ، وهذا كله تثويب مبتدع ، وإنما أذان مشروع للإعلام بالوقت لمن بعد ، والإقامة لإعلام من حضر ، حتى لا تأتي العبادة على غفلة ، »

(١) الزيادة من م .

(٢) « أنعم » بفتح الهمزة وإسكان النون وضم العين المهملة .

(٣) « نعيم » بالتصغير وبالياء المهملة ، وفي م « أنعم » وهو خطأ صرف . وزياد هذا هو ابن ربيعة بن نعيم بن ربيعة بن عمرو الحضرمي ، نسب هنا إلى جده ، وهو تابعي ثقة .

(٤) « الصدائي » بضم الصاد ، وتخفيف الدال المهملتين ، وكسر الهمزة ، نسبة إلى « بني

صداء » من قبائل مذحج من اليمن ، قال ابن دريد في الاشتقاق (ص ٢٤٢) :

وصدء : فعال ، من قولهم : سمعت صداءه ، أي صياحه . وعلى هذا فالقياس في =

أَنْ أُؤَذِّنَ^(١) فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ ، فَأَذَّنْتُ ، فَأَرَادَ بِلَالٌ أَنْ يُقِيمَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنْ أَخَا صُدَايَ قَدْ أُذِّنَ ، وَمَنْ^(٢) أَذَّنَ فَهُوَ يُقِيمُ^(٣) .

[قَالَ^(٤)] : وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي عُمَرَ .

قَالَ أَبُو عِيْسَى : وَحَدِيثُ^(٥) زِيَادٍ إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ الْإِفْرِيقِيِّ .

و [الْإِفْرِيقِيُّ^(٦)] هُوَ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ ، ضَعَّفَهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ النَّطَّائِيُّ وَغَيْرُهُ ، قَالَ أَحَدٌ : لَا أَكْتُبُ حَدِيثَ الْإِفْرِيقِيِّ .

[قَالَ^(٧)] : وَرَأَيْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يُقَوِّي أَمْرَهُ ، وَيَقُولُ : هُوَ مُتَقَارِبُ الْحَدِيثِ^(٨) .

= النِّسْبَةُ إِلَيْهِ « صُدَايَ » كَمَا ضَبَطْنَاهُ ، وَكَأَنَّ هِيَ فِي كِتَابِ الْحَدِيثِ وَالْقَامُوسِ ، وَقَالَ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ (١٩ : ١٨٩) : « وَالنِّسْبُ إِلَيْهِ صُدَاوِي عَلَى ضَرْبِ قِيَاسٍ » .

وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ فِي الطَّبَقَاتِ (ج ٧ ق ٢ ص ١٩٥) : « وَنَزَلَ زِيَادُ بْنُ الْحَرْثِ

مِصْرَ : رَوَى عَنْ الْمِصْرِيِّينَ » .

(١) فِي « ه » « أَذَلَّ » فَعَلَ أَمْرًا .

(٢) فِي « م » وَ « ب » « فَمِنْ » .

(٣) سَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ قَرِيبًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

(٤) الزِّيَادَةُ مِنْ « م » وَ « ع » وَ « ب » .

(٥) فِي « ه » « حَدِيثٌ » بِدُونِ الْوَاوِ .

(٦) الزِّيَادَةُ مِنْ « ع » وَ « ه » وَ « ب » وَ « ه » وَ « ه » .

(٧) الزِّيَادَةُ مِنْ « م » وَ « ع » وَ « ب » وَ « ه » وَ « ه » .

(٨) عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادٍ بْنُ أَنَسٍ الْإِفْرِيقِيُّ سَبَقَ لَنَا الْكَلَامُ فِي تَوْجِيهِهِ بِفَصْلٍ ، فِي شَرْحِ

الْحَدِيثِ رَقْمَ (٥٤) وَبَيْنَا هُنَاكَ أَنَّهُ ثَقَّةٌ ، وَأَنْ مِنْ ضَعْفِهِ فَقَدْ أَخْطَأَ .

وَكَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ هَذَا مِنْ كِبَارِ الرِّجَالِ : شَجَاعَةٌ وَقُوَّةٌ يَقِينٌ ، ثَقَلُ يَأْمُوتُ فِي مَعْجَمِ

الْبُلْدَانِ عَنْهُ (١ : ٣٠٤ - ٣٠٥) قَالَ : « كُنْتُ أَطْلُبُ لِلْعِلْمِ مَعَ أَبِي جَعْفَرٍ

أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ قَبْلَ الْخِلَافَةِ ، فَأَدْخَلَنِي يَوْمًا مَنَزَلَهُ ، فَقَدِمَ إِلَيَّ طَعَامًا وَمَرِيقَةً مِنْ حَبُوبٍ ،

لَيْسَ فِيهَا لَحْمٌ ، ثُمَّ قَدِمَ إِلَيَّ زَبِيحًا ، ثُمَّ قَالَ : يَا جَارِيَةُ اعْنَدِي حُلُوهًا ؟ قَالَتْ : لَا ، قَالَ

وَلَا التَّمْرَ ؟ قَالَتْ : وَلَا التَّمْرَ . فَاصْنَعِي ثُمَّ قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ : [عَسَى رَبِّكُمْ أَنْ يَهْلِكَ =

والعمل على هذا عند [أكثر^(١)] أهل العلم : [أن^(٢)] مَن أذَّن

فهو يقيم^(٣) .

= عدوكم ويستخلفكم في الأرض فينظر كيف تعملون] قال : فلما ولي الصنوبر الخلافة أرسل إلى ، فقدمت عايه ، فدخلت والربيع قائم على رأسه . فاستدناى ، وقال : يا عبد الرحمن ! بلغنى أنك كنت تفد إلى بنى أمية ؟ قلت : أجل ، قال : فكيف رأيت سلطان من سلطانهم ؟ وكيف ما مررت به من أعمالنا حتى وصلت إلينا ؟ قال : فقلت : يا أمير المؤمنين ! رأيت أعمالا سيئة ، وظلما فاشيا . والله - يا أمير المؤمنين - ما رأيت في سلطانهم شيئا من الجور والظلم إلا ورأيت في سلطانك ، وكنت ظننته لبعده البلاد منك ، فجعلت كلما دنوت كان الأمر أعظم ، أتذكر - يا أمير المؤمنين - يوم أدخلتني منزلك فقدمت إلى طعاما ومريقة من حبوب لم يكن فيها لحم ثم قدمت زبديا ثم قلت يا تجارية عندك حلواء ؟ قالت لا قلت : ولا التمر قالت ولا التمر فاستلقيت ثم تلوت [عسى ربكم أن يهلك عدوكم ويستخلفكم في الأرض فينظر كيف تعملون] - : فند - والله - أهلك عدوكم ، واستخلفك في الأرض ، ماتعمل ؟ ! قال : فتكس رأسه طويلا ، ثم رفع رأسه إلى ، وقال : كيف لي بالرجال ؟ قلت : أليس عمر بن عبد العزيز كان يقول : إن الوالى بمنزلة السوق : يجلب إليها ما ينفق فيها ، فإن كان برأ أتوه بهرم ، وإن كان فاجرا أتوه بفجورهم ! فأطرق طويلا ، فأومأ إلى الربيع : أن اخرج ، فخرجت وما عدت إليه .

(١) الزيادة من م و ع و س و ه و ك .

(٢) الزيادة من م و ع و ه و س .

(٣) حديث زياد بن الحرث الصدائى فيه قصة طويلة ، قد اختصر الترمذى منه ما رواه هنا ، ورواه أبو داود (١ : ٢٠١) من طريق عبد الله بن همر بن غانم ، وابن ماجه (١ : ١٢٦) من طريق يعلى بن عبيد ، والبيهقى (١ : ٣٩٩) من طريق سفيان الثورى : كلهم من عبد الرحمن بن زياد بن أنعم ، روه مختصرا كما هنا .

ورواه أحمد في المسند (٤ : ١٦٩) عن وكيع عن الثورى عن عبد الرحمن بن زياد ، ورواه أيضا عن محمد بن يزيد الكلاعى الواسطى عن عبد الرحمن . ولكن وقع في نسخة المسند المطبوعة خطأ في الإسناد الأخير ، لأنه فيه « حدثنا محمد بن يزيد الواسطى الإفريقى عن زياد بن نعيم الحضرمى » وهذا خطأ صوابه « عن الإفريقى » أو « حدثنا الإفريقى » .

= وقد ذكر الحافظ ابن حجر في الإصابة (٣ : ١٨) أن أحمد أخرج الحديث بطوله،
ولكن لم أجده فيه مطولاً ، فلا أدري هل سقط من نسخة المسند التي طبع عنها ؟
أوسمها الحافظ فظن أنه في المسند وليس فيه ؟

وقد روى البيهقي في السنن (١ : ٣٨١) قطعة مطولة منه من طريق أبي بكر
القطيعي عن الحافظ بشر بن موسى الأسدي عن عبد الله بن يزيد المقرئ عن
عبد الرحمن بن زياد .

ورواه الحافظ الزبيدي بطوله في تهذيب الكمال بإسناده إلى القطيعي عن بشر
بن موسى ، وطبع متن الحديث بمحاشية (تهذيب التهذيب) للحافظ بن حجر بدون
الإسناد .

ورواه عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم في كتاب فتوح مصر (ص ٣١٢ -
٣١٣ طبعة لندن) عن عبد الله بن يزيد المقرئ عن عبد الرحمن بن زياد .
وقد رأينا نقله بنصه هنا من رواية ابن عبد الحكم ، لما فيه من فوائد كثيرة ،
ولأنه حديث صحيح ، ورواه ثقات ، ولم يتكلموا فيه إلا من أجل الإفريقي ، وقد رجحنا
أنه ثقة :

قال زياد بن الحرث الصدائي : « أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
فبايعته على الإسلام ، فأخبرت أنه قد بعث جيشاً إلى قومي ، فقلت :
يا رسول الله ، أزدد الجيش وأمالك بإسلام قومي وطاعتهم ، فقال :
أذهب فردهم ، فقلت : يا رسول الله ، إن راحلتي قد كَلَّتْ ، ولكن
أبعث إليهم رجلاً ، قال : فبعث إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم
رجلاً ، وكتبته معه إليهم ، فردهم ، قال الصدائي : فقدم وفداهم بإسلامهم ،
فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا أخا صدام ، إنك لمطاع في
قومك ، قلت : بل الله هداهم للإسلام ، فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم : أفلاً أوأمرك عليهم ؟ قلت : بلى ، فكتب لي كتاباً بذلك ، =

= فقلت : يا رسول الله ، مُرّني بشيء من صدقاتهم ، فكذب لي كتاباً آخر بذلك ، وكان ذلك في بعض أسفاره ، فنزل رسول الله صلى الله عليه وسلم منزلاً ، فأتى أهل ذلك المنزل يشكون عاملهم ، يقولون : أخذنا بشيء كان بيننا وبينه في الجاهلية ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أو فعل ؟ قالوا : نعم ، فالتفت إلى أصحابه وأنا فيهم فقال : لا خير في الإمارة لرجل مؤمن ، قال الصدائي : فدخل قوله في نفسي ، قال : ثم أتاه آخر ، فقال : يا رسول الله ، أعطني ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من سأل الناس عن ظهر غنى فهو صداع في الرأس وداء في البطن ، فقال السائل : فأعطني من الصدقة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الله لم يرض بحكم نبي ولا غيره [في الصدقات] حتى حكم هو فيها ، فجزأها ثمانية أجزاء ، فإن كنت من تلك الأجزاء أعطيتك - أو أعطيناك - حقك ، قال الصدائي : فدخل ذلك في نفسي ، لأنني سألتُه من الصدقات وأنا غني ، ثم إن رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتشى من أول الليل ، فلزمته ، وكنت قوياً ، وكان أصحابه يفتطمعون عنه ويستأخرون ، حتى لم يبق معه أحدٌ غيره ، فلما كان أو ان صلاة الصبح أمرني فأذنت ، وجمعت أقول : أقيم يا رسول الله ؟ فينظر إلى ناحية المشرق ويقول : لا ، حتى إذا طلع الفجر نزل فتبرّز ، ثم انصرف إلى وقد تلاحق أصحابه ، فقال : هل من ماء يا أخا صداء ؟ فقلت : لا ، إلا شيء قليل لا يكفيك ، فقال : اجعله في إناء ثم اثني به ، ففعلت =

فوضع كفه في الإناء ، فرأيت بين كل إصبعين من أصابعه شيئاً تقوُّرُ ،
فقال : لولا أني أسمعني من ربي - يا أخا صُدَّاءِ - لَسَقَيْنَا واستَقَيْنَا ،
نادٍ في الناس : مَنْ لَهُ حَاجَةٌ فِي الْمَاءِ ، فَنَادَيْتُ فِيهِمْ ، فَأَخَذَ مِنْ أَرَادَ
مِنْهُمْ ، ثُمَّ جَاءَ بِلَالٍ فَأَرَادَ أَنْ يَقِيمَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
إِنْ أَخَا صُدَّاءِ أَذَّنَ ، وَمَنْ أَذَّنَ فَهُوَ يُقِيمُ ، قَالَ الصَّدَائِيُّ : فَأَقَمْتُ ، فَلَمَّا
قَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاتَهُ أَتَيْتُهُ بِالْكِتَابَيْنِ ، فَقُلْتُ :
يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَعَفِنِي مِنْ هَذَيْنِ ، فَقَالَ : وَمَا بَدَا لَكَ ؟ قُلْتُ : إِنِّي سَمِعْتُكَ
تَقُولُ : لَا خَيْرَ فِي الْإِمَارَةِ لِرَجُلٍ مُؤْمِنٍ ، وَأَنَا أَوْمِنُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَسَمِعْتُكَ
تَقُولُ لِلسَّائِلِ : مَنْ سَأَلَ عَنْ ظَهْرِ غَنِيٍّ فَهُوَ صَدَاعٌ فِي الرَّأْسِ وَدَلَالٌ فِي الْبَطْنِ ،
وَقَدْ سَأَلْتُكَ وَأَنَا غَنِيٌّ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : هُوَ ذَلِكَ ،
إِنْ شِئْتَ فَلَا قَبْلَ وَإِنْ شِئْتَ فَدَعُ [قُلْتُ : أَدَعُ] فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : قَدْ لَنِي عَلَى رَجُلٍ أَوْمَرُهُ عَلَيْهِمْ ، فَدَلَّتْهُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْوَفْدِ الَّذِينَ
قَدِمُوا عَلَيْهِ ، فَأَمَرَهُ عَلَيْهِمْ ، ثُمَّ قُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنْ لَنَا بُئْرٌ إِذَا كَانَ الشَّتَاءُ
وَسَعَيْنَا مَآوَاهَا فَاجْتَمَعْنَا عَلَيْهَا ، وَإِذَا كَانَ الصَّيْفُ قَلَّ مَآوَاهَا فَتَفَرَّقْنَا عَلَى
مِيَاهِ حَوْلِنَا ، وَقَدْ أَسْلَمْنَا ، وَكُلُّ مَنْ حَوْلَنَا لَنَا عَدُوٌّ ، فَادْعُ اللَّهَ لَنَا
فِي بُئْرِنَا أَنْ يَسَعَنَا مَآوَاهَا فَاجْتَمَعَ عَلَيْهَا وَلَا تَفَرَّقَ ، قَالَ : فَدَعَا بِسَبْعِ
حَصَيَّاتٍ ، فَعَرَكَنَ فِي يَدِهِ وَدَعَا فِيهِنَّ ، ثُمَّ قَالَ : اذْهَبُوا بِهَذِهِ الْحَصَيَّاتِ ،
فَإِذَا أَنْيَمَ الْبُئْرُ فَالْقَوْهَا وَاحِدَةً وَاحِدَةً وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ ، قَالَ =

١٤٧

باب

ما جاء في كراهية الأذان بنير وضوء

٢٠٠ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ معاوية بن يحيى [الصدفي^(١)] عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ ^(٢) : « لَا يُؤْذَنُ إِلَّا مُتَوَضِّئًا » .

= الصداثي : ففعلنا [ما قال لنا] ، فما استطعنا بعد ذلك أن ننظر في قعرها ، يعني البئر .

هذا لفظ ابن عبد الحكم ، وقد صححنا بعض أحرف فيه وزدنا بعض أحرف ، من رواية المزي المطبوعة بحاشية التهذيب ، وما زدناه كتبناه بين قوسين هكذا [] . وقوله في الحديث « اعتشى من أول الليل » : قال في النهاية : « أى صار وقت العشاء ، كما يقال : استعصر واستعكر » .

(١) الزيادة من ع . و « الصدفي » بفتح الصاد والدال المهملتين وبالفاء ، نسبة إلى « الصدف » بفتح الصاد وكسر الدال ، وهي قبيلة من حمير نزلت مصر . ومعاوية بن يحيى هذا ضعيف جداً ، قال ابن حبان : « كان يشتري الكعب ، ويحدث بها ، ثم تغير حفظه فكان يحدث بالوهم » . وقال الساجي : « كان يشتري كتاباً للزهري من السوق فروى عن الزهري » .

والإسناد في س فيه زيادة غريبة في هذا الموضع ، هي خطأ صرف ، ونصه : « حدثنا علي بن حجر حدثنا الوليد بن مسلم عن معاوية بن يحيى [عن الوليد حدثنا ابن مسلم عن معاوية بن يحيى] عن الزهري » .

(٢) في ه « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال » وفي ع : « عن أبي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم » .

٢٠١ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ
عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ : قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : لَا يُنَادِي بِالصَّلَاةِ إِلَّا مُتَوَضِّئٌ .
[قَالَ أَبُو عِيَسَى ^(١)] : وَهَذَا أَصَحُّ مِنَ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ .
[قَالَ أَبُو عِيَسَى ^(٢)] : وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ لَمْ يَرْفَعَهُ ابْنُ وَهْبٍ ، وَهُوَ
أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ .
وَالزَّهْرِيُّ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ^(٣) .
وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْأَذَانِ عَلَى غَيْرِ وَضوءٍ :
فَكَرَهُهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ .
وَرَخَّصَ فِي ذَلِكَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَبِهِ يَقُولُ سَفْيَانُ [الثَّوْرِيُّ ^(٤)] ،
وَابْنُ الْمُبَارَكِ ، وَأَحْمَدُ .

(١) الزيادة من ع و ه و ه و ه .

(٢) الزيادة من م و ب .

(٣) الحديث لم يروه أحد من أصحاب المكتب الستة إلا الترمذی . ورواه البيهقي (١) :
٣٩٧ (من طريق هشام بن عمار عن الوليد بن مسلم عن معاوية بن يحيى عن الزهري
عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً . ثم قال البيهقي : هـ هكذا رواه معاوية
بن يحيى الصدفي ، وهو ضعيف ، والصحيح رواية يونس بن يزيد الأيلي وغيره عن
الزهري قال : قال أبو هريرة : لا ينادي بالصلاة إلا متوضئاً . هـ .

وهو حديث ضعيف على كل حال ، للائطاع بين الزهري وأبي هريرة ، ورواية
معاوية بن يحيى التي هنا ، ضعيفة بذلك وبضعف راويها ، ورواية البيهقي ضعيفة بمعاوية
هذا أيضاً .

(٤) الزيادة ن ع و ه .

٢٤٨

باب

ما جاء : أن الإمام^(١) أحق بالإقامة

٢٠٢ - حدثنا يحيى بن موسى حدثنا عبد الرزاق أخبرنا إسرائيل^(٢) أخبرني سماك بن حرب سمع جابر بن سمرة يقول^(٣) : « كان مؤذّن رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٤) يُمهلُ فلا يُقيمُ ، حتى إذا رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٥) قد خرج أقام الصلاة حين يراه » .
قال أبو عيسى : حديث جابر بن سمرة [هو^(٥)] حديث حسن [صحيح^(٦)] .

وحديث [إسرائيل عن^(٧)] سماك لا نعرفه إلا عن هذا الوجه^(٨) .

-
- (١) في هـ « في أن الإمام » .
(٢) كلمة « يقول » لم تذكر في هـ .
(٣) في هـ « حتى يرى » وهو غير جيد .
(٤) الصلاة على النبي لم تذكر في م .
(٥) كلمة « هو » لم تذكر في هـ .
(٦) الزيادة من هـ وهي زيادة مفيدة ، لأن الحديث صحيح ، رواه مسلم كما سيأتي .
(٧) الزيادة من ح و ب .
(٨) الحديث رواه مسلم (١ : ١٦٨) من طريق قهير عن سماك بن حرب عن جابر بن سمرة قال : « كان بلال يؤذن إذا حضرت ، فلا يقيم حتى يخرج النبي صلى الله عليه وسلم ، فإذا خرج أقام الصلاة حين يراه » . ونسبه في المتن أيضا لأحمد وأبي داود والنسائي : (٢ : ٣١ من نيل الأوطار) .

وَمَكَذَا قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ : إِنَّ الْمُؤَذِّنَ أَمْلَكَ بِالْأَذَانِ ، وَالْإِمَامُ
أَمْلَكَ بِالْإِقَامَةِ ^(١) .

١٤٩

باب

مَا جَاءَ فِي الْأَذَانِ بِاللَّيْلِ

٢٠٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ أَبِي شَهَابٍ عَنْ سَالِمٍ عَنْ
أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ^(ص) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِنَّ بِاللَّيْلِ يُؤَذَّنُ بِإِيلٍ ، فَكُلُوا
وَاشْرَبُوا حَتَّى تَسْمَعُوا تَأْذِينَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ ^(٢) » .

(١) هذا لفظ حديث عن أبي هريرة مرفوعا : « المؤذن أملك بالأذان ، والإمام أملك
بالإقامة » ذكره الحافظ في بلوغ المرام (رقم ٢١٦) وقال : « رواه ابن عدى
وضعه » .

قال القاضي أبو بكر بن العري في العارضة (ج ٢ ص ٣) : « إن الإقامة حق
الإمام ، لا تقام إلا بأمره . وقد شاهدت جنازة في المسجد ، فأقام المؤذن الصلاة ،
وهو يعتقد أن الإمام قد حضر ، فإذا به قد وهم ، فلما طلبوا الإمام فلم يوجد قدموا
غيره ، فقام لهم : أعيدوا الإقامة ، فأعادوها ، وأنكر ذلك جميع أهل المسجد
بجهلهم » .

(٢) في ح « أن رسول الله » .

(٣) ابن أم مكتوم : اختلاف في اسمه ، قال ابن سعد في الطبقات (ج ٤ ق ١ ص ١٥٠) :
« أما أهل المدينة فيقولون : اسمه عبد الله ، وأما أهل العراق وهشام بن محمد بن السائب
فيقولون : اسمه عمرو ، ثم اجتمعوا على نسبه ، فقالوا : ابن قيس بن زائدة بن الأصم » .
النج . ثم قال : وأمه عاتكة ، وهي أم مكتوم بنت عبد الله بن عنكثة بن عامر =

قال [أبو عيسى ^(١)] : وفي الباب عن ابن مسعود ، وعائشة ،
وأنيسة ^(٢) ، وأنس ، وأبي ذر ، وسمرة .

قال أبو عيسى ^(٣) : حديث ابن عمر حديث حسن صحيح .

وقد اختلف أهل العلم في الأذان بالليل :

فقال بعض أهل العلم : إذا أذن المؤذن بالليل أجزاء ولا يُعيد ^(٤) .

وهو قول مالك ، وابن المبارك ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق .

وقال بعض أهل العلم : إذا أذن بليل ^(٥) أعاد . وبه يقول سفيان الثوري .

= بن مخزوم بن يقظة . وابن أم مكتوم هو الأعمى الذي طاب الله نبيه صلى الله عليه وسلم في شأنه .

والحديث رواه أيضا البخاري ومسلم وغيرهما .

(١) الزيادة من هـ و هـ و ك .

(٢) أنيسة (بالتصغير ، وهي بنت خبيب ، بالحاء المعجمة والتصغير أيضا . روى عنها ابن أخيها خبيب بن عبد الرحمن بن خبيب . وحديثها رواه أبو داود الطيالسي في مسنده (رقم ١٦٦١) قال : « حدثنا شعبة عن خبيب بن عبد الرحمن قال : حدثتني عمي أنيسة قالت : كان بلال وابن أم مكتوم يؤذان للنبي صلى الله عليه وسلم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن بلالا يؤذن بليل ، فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم » فكلنا نحبس ابن أم مكتوم عن الأذان فقول : كما أنت حتى تتسحر !؟ ولم يكن بين أذانيهما إلا أن ينزل هذا ويصعد هذا . وهذا إسناد صحيح جدا ، ورواه أيضا ابن سعد في الطبقات (٨ : ٢٦٥) عن أبي داود وأبي الوليد الطيالسين . ورواه أحمد في المسند (٦ : ٤٣٣) عن عفان عن شعبة ، وعن محمد بن جعفر عن سبية ، ورواه أيضا عن هشيم عن منصور بن زاذان عن خبيب ، ولكن فيه أن الذي كان يؤذن أولا ابن أم مكتوم ، بعكس رواية شعبة ، ويظهر أن هذا سهو من بعض الرواة . والحديث ذكره ابن حجر في الإصابة (٨ : ٢٢) ونسبه أيضا للنسائي وابن خزيمة ، ونسبه الشارح المباركفوري (١ : ١٨٠) نقلا عن الدراية لابن حبان .

(٣) قوله « قال أبو عيسى » لم يذكر في هـ .

(٤) في ع « ولا يعيده » .

(٥) في ع و هـ و ك « إذا أذن بالليل » وفي هـ « إذا أذن المؤذن بالليل » .

وَرَوَى حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ : « أَنْ بَلالًا أذَّنَ ^(۱) بَلِيلٌ ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُنَادِيَ : إِنْ الْعَبْدَ نَامَ ^(۲) » .
 قَالَ أَبُو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ غَيْرٌ مَحْفُوظٌ .

وَالصَّحِيحُ مَا رَوَى عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَغَيْرُهُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِنْ بَلالًا يُؤذِّنُ بَلِيلٌ ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُؤذِّنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ ^(۳) » .

[قَالَ ^(۴)] : وَرَوَى عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي رَوَّادٍ عَنْ نَافِعٍ : أَنَّ مَوْذِنًا لِعُمَرَ أذَّنَ بَلِيلٌ ، فَأَمَرَهُ عُمَرُ ^(۵) أَنْ يُعِيدَ الْأَذَانَ ^(۶) .

(۱) فِي هـ « يُؤذِّنُ » وَهُوَ خَطَأٌ .

(۲) رَوَايَةُ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ رَوَاهَا أَبُو دَاوُدَ (۱ : ۲۰۹ - ۲۱۰) قَالَ : « حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ وَدَاوُدُ بْنُ شَيْبَةَ ، الْمَعْنَى ، قَالَا : حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ : أَنَّ بَلالًا أذَّنَ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَرْجِعَ فَيُنَادِيَ : أَلَا إِنْ الْعَبْدَ نَامَ ، أَلَا إِنْ الْعَبْدَ نَامَ . زَادَ مُوسَى فَرَجَعَ فَنَادَى : أَلَا إِنْ الْعَبْدَ نَامَ . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : وَهَذَا الْحَدِيثُ لَمْ يَرَوْهُ عَنْ أَيُّوبَ إِلَّا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ .

(۳) حَدِيثُ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَوَاهُ مُسْلِمٌ (۱ : ۳۰۱) قَالَ : « حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ حَدَّثَنَا ابْنُ عُمَرَ عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَوْذِنَانِ : بَلالٌ وَابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ الْأَعْمَى ، فَلَمَّا رَسَّوهُمَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنْ بَلالًا يُؤذِّنُ بَلِيلٌ ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُؤذِّنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ . قَالَ : وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا إِلَّا أَنْ يَنْزِلَ هَذَا وَيَرْقَى هَذَا » . ثُمَّ رَوَاهُ بَعْضُ الْإِسْنَادِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ عَائِشَةَ . وَرَوَاهُ أَيْضًا الْبُخَارِيُّ (۲ : ۸۷) .

(۴) الزِّيَادَةُ مِنْ م . وَ .

(۵) لَفْظُ « عُمَرُ » لَمْ يَذْكُرْ فِي هـ .

(۶) قَوْلُهُ « فَأَمَرَهُ عُمَرُ أَنْ يُعِيدَ الْأَذَانَ » لَمْ يَذْكُرْ فِي م .

وَرَوَايَةُ ابْنِ أَبِي رَوَّادٍ رَوَاهَا أَبُو دَاوُدَ بَعْدَ حَدِيثِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ (۱ : ۲۱۰) قَالَ : « حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ مَنصُورٍ حَدَّثَنَا شَيْبَةُ بْنُ جَرَّبٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي رَوَّادٍ أَخْبَرَنَا نَافِعٌ عَنْ مَوْذِنٍ لِعُمَرَ يُقَالُ لَهُ مَسْرُوحٌ أذَّنَ قَبْلَ الصُّبْحِ ، فَأَمَرَهُ عُمَرُ ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ » . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : وَقَدْ رَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ أَوْ غَيْرِهِ : =

وهذا لا يصح [أيضاً^(١)] ، لأنه عن نافع عن عمر : مُنْقَطِعٌ .

ولعل حماد بن سلمة أراد هذا الحديث^(٢) .

والصحيح رواية عبيد الله وغير واحد عن نافع عن ابن عمر ،
والزهري عن سالم عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن
بلالاً يؤذن بليل » .

قال أبو عيسى : ولو كان حديث حماد صحيحاً لم يكن لهذا الحديث معنى ،
إذ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن بلالاً يؤذن بليل » فإِنَّمَا^(٣)
أَمَرَهُمْ فِيمَا يُسْتَقْبَلُ ، فقال : « إن بلالاً يؤذن بليل » ولو أنه أمره بإعادة
الأذان حين أذن قبل طلوع الفجر : لم يقل : « إن بلالاً يؤذن بليل » .

قال علي بن المديني : حديث حماد بن سلمة عن أيوب عن نافع عن
ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم : [هو^(٤)] غير محفوظ ، وأخطأ فيه
حماد بن سلمة^(٥) .

== أن مؤذنا لعمر يقال له مسروح . قال أبو داود : رواه الدراوردي عن عبيد الله عن
نافع عن ابن عمر قال : كان لعمر مؤذن يقال له مسعود ، وذكر نحوه . وهذا أصح
من ذلك .

(١) الزيادة من ع .

(٢) يعني : لعل حماد بن سلمة سمع حديث ابن أبي رواد في حادثة مؤذن لعمر ، فخافه حفظه
فأخطأ في التحديث . ظنا منه ورهماً : أن الحادثة لبلال ، وأن الأمر بالإعادة هو
النبي صلى الله عليه وسلم .

(٣) في به « وإعلاء » .

(٤) الزيادة من ع و ه ك .

(٥) قال الزيلعي في نصب الراية (١ : ١٤٩) : « قال البيهقي في الخلافيات ، بعد إخرجه
حديث حماد هذا - : وحماد بن سلمة أحد أئمة المسلمين » قال أحمد بن حنبل : إذا
رأيت الرجل يعمد حماد بن سلمة فاتهمه على الإسلام ، إلا أنه لما طعن في السن ساء
حفظه ، فلذلك ترك البخاري الاحتجاج بحديثه ، وأما مسلم فإنه اجتهد في أمره ، =

= وأخرج من أحاديثه عن ثابت ما سمع منه قبل تغيره ، وما سوى حديثه عن ثابت فلا يبلغ أكثر من اثني عشر حديثاً ، أخرجها في الشواهد دون الاحتجاج ، وإذا كان الأمر كذلك فالاحتياط أن لا يحتج بما يخالف فيه الثقات ، وهذا الحديث من جملتها . وانظر أيضاً العلل لابن أبي حاتم (رقم ٣٠٨ ج ١ ص ١١٤) .

وأقول : أما أن يكون حماد أخطأ في هذا الحديث فليس الخطأ يستفيد على إنسان غير نبي ، ولكن أين الدليل على خطئه هنا ؟ وهذا حديث غير الحديث الأول ، ووقوع حادثة مؤذن عمر لا يمنع حدوث مثلها لبلال ، والجمع بين الروايات ممكن ظاهر ، إذ الغالب أن بلالاً أذن قبل الفجر بوقت طويل ، على غير ما كان يؤذن عادة ، فإن المفهوم من الأحاديث أنه كان يؤذن ثم ينزل فيصعد ابن أم مكتوم .

وقد جمع الخطابي في المعالم بينهما بإحتمالين آخرين ، فقال (١ : ١٥٧ - ١٥٨) : « ويشبه أن يكون هذا فيما تقدم من أول زمان الهجرة ، فإن الثابت عن بلال أنه كان في آخر أيام رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤذن بليل ثم يؤذن بعده ابن أم مكتوم مع الفجر ، وثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : إن بلالاً يؤذن بليل ، فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم » . ثم قال : « وذهب بعض أصحاب الحديث إلى أن ذلك جائز إذا كان المسجد مؤذنان كما كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأما إذا لم يؤذن فيه إلا واحد : فإنه لا يجوز أن يفعله إلا بعد دخول الوقت . فيحتمل على هذا أنه لم يكن لمسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الوقت الذي نهى فيه بلالاً : إلا مؤذن واحد ، وهو بلال ، ثم أجاز له حين أقام ابن أم مكتوم مؤذناً ، لأن الحديث في تأذين بلال قبل الفجر ثابت من رواية ابن عمر » .

ولو ذهبنا إلى ما قالوا هنا من تعارض الروايتين كان معنى هذا أن عمر يمنع الأذان قبيل الفجر ، وهو يصرح أن ينزل كان يفعل ذلك على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، وما نظن عمر ينكر عملاً ظاهراً مثل هذا .

وأما كلامهم في حماد بن سلمة فليس فيه شيء من النصفة ، بل هو ثقة حجة . ويكفي أن يقول عبد الرحمن بن مهدي : « حماد بن سلمة صحيح السماع ، حسن الفتوى » . أدرك الناس ، لم يتهم بلون من الألوان ، ولم يلتبس بشيء ، أحسن ملكة فنه ولسانه ، ولم يطلقه على أحد ، فلم حتى مات » . وقد رد ابن حبان على البخاري في تجنبه حديثه فقال : « ولم ينصف من جانب حديثه واحتج في كتابه بابي بكر بن عباس ، فإن كان تركه إياه لما كان يخطئ » . فغيره من أقرانه ، مثل الثوري وشعبة : كانوا يخطئون ، فإن زعم أن خطأه قد أكثر حتى تغير : فقد كان ذلك في أبي بكر =

١٥٠

باب

[ما جاء^(١)] في كراهية الخروج من المسجد بعد الأذان

٢٠٤ - حَدَّثَنَا هَذَا حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سَفْيَانَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُهَاجِرِ^(٢) عَنْ أَبِي الشَّعَثَاءِ قَالَ : « خَرَجَ رَجُلٌ مِنَ الْمَسْجِدِ بَعْدَ مَا أُذِّنَ فِيهِ بِالْعَصْرِ^(٣) ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : أَمَّا هَذَا فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٤) » .

قال [أبو عيسى^(٥)] : وفي الباب عن عثمان .

[قال أبو عيسى^(٦)] : حديثُ أبي هريرة حديثٌ حسنٌ صحيحٌ^(٧) .

== بن عباس موجوداً ، ولم يكن من أقران حماد بن سلمة بالبصرة مثله في الفضل والدين والذك والعلم والكتب والجمع والصلابة في السنة والفهم لأهل البدع . وقال ابن حزم في المحلى (٦ : ٢١) ردّاً على ابن معين إذ خطأ رواية لحامد بن سلمة - : « وأما دعوى ابن معين أو غيره ضعف حديث رواه الثقات أو ادعوا فيه أنه خطأ ، من غير أن يذكروا فيه تدليلاً - : فكلامهم مطرح مردود ، لأنه دعوى بلا برهان » .

(١) الزيادة من ع و ه و ه و ه .

(٢) في ه و ه و ه و ه « مهاجر » .

(٣) في ع « العصر » ، بحذف باء الجر .

(٤) الحديث رواه أحمد وأصحاب الكتب الستة إلا البخاري .

(٥) الزيادة من ه و ه و ه و ه .

(٦) الزيادة من ع ، م ، ب .

(٧) كلمة « صحيح » لم تذكر في ب وحذفها خطأ ، لمخالفتها سائر الأصول . ولأن

الحديث صحيح .

وعلى هذا العمل^(١) عند أهل العلم من أصحاب النبي^(٢) صلى الله عليه وسلم
ومن بعدهم : أن^(٣) لا يخرج أحد من المسجد بعد الأذان إلا من عذر :
أن يكون^(٤) على غير وضوء ، أو أمر لا بد منه .

ويروى عن إبراهيم النخعي^(٥) أنه قال : يخرج ما لم يأخذ المؤذن في الإقامة .
[قول أبو عيسى^(٦)] : وهذا^(٧) عندنا لمن له عذر في الخروج منه .
وأبو الشعثاء اسمه « سليم^(٨) » بن أسود^(٩) ، وهو والد أشعث بن
أبي الشعثاء .

وقد روى أشعث بن أبي الشعثاء هذا الحديث عن أبيه^(١٠) .

- (١) في هـ « والعمل على هذا » .
(٢) في ع « من أصحاب رسول الله » .
(٣) كلمة « أن » لم تذكر في هـ .
(٤) في هـ « أو أن يكون » وهو غير جيد ، لأن المراد بيان أمثلة العذر .
(٥) كلمة « النخعي » لم تذكر في هـ .
(٦) الزيادة من هـ و هـ و هـ .
(٧) في ع « وهو » .
(٨) في هـ « سليمان » وهو خطأ .
(٩) في هـ و هـ و هـ « الأسود » .
(١٠) رواية أشعث عن أبيه رواها مسلم (١ : ١٨١) من طريق عمر بن سعيد عن أشعث «
ورواها أحمد (رقم ١٩٥٧٩ ج ٢ ص ٥٠٦) من طريق المسعودي عن أشعث ،
ورواها أيضا (رقم ١٠٩٤٦ ج ٢ ص ٥٣٧) من طريق المسعودي وشريك كلاهما
عن أشعث بن عمار ، وزاد في آخره ما نصه : « قال : وفي حديث شريك : ثم قال :
أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كنتم في المسجد فتؤدى بالصلاة فلا يخرج
أحدكم حتى يصلي » .

وفي رواية شريك التي روى أحمد : فائدة جلية ، وهي التصريح برفع الحديث إلى
النبي صلى الله عليه وسلم ، لأن قول الصحابي « من فعل كذا فقد عصى الرسول »
ونحو ذلك : مما اختلف في أنه مرفوع أو موقوف ، والصحيح المرجح أنه مرفوع .
انظر تدريب الراوي (ص ٦٤) وشرحنا على ألفية السيوطي في المصطلح (ص ٢٣) .

١٥١

باب

ما جاء في الأذان في السفر

٢٠٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ عَنْ سَفْيَانَ عَنْ
خَالِدِ الْحَذَّاءِ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ^(١) قَالَ : « قَدِمْتُ عَلَى
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَا وَابْنُ عَمٍّ لِي ، فَقَالَ لَنَا : إِذَا سَافَرْتُمَا
فَأَذِّنَا وَأَقِيمَا ، وَلَيُؤْمَكُمَا أَكْبَرُ كَمَا^(٢) » .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

والعمل عليه^(٣) عند أكثر أهل العلم : آخضروا الأذان في السفر .
وقال بعضهم : يُجْزَى الإِقَامَةُ ، إنما الأذان على مَنْ يريدُ أن يجمع الناسَ -
والقول الأولُ أصحُّ . وبه يقولُ أحمدُ ، وإسحاقُ .

(١) « الحويرث » بالخاء المهملة وبالتصغير .

(٢) الحديث رواه أحمد (٣ : ٤٣٦ و ٥ : ٥٣) ورواه أيضا أصحاب الكتب الستة .

وفيه قصة ، وبعضهم أطال وبعضهم اختصر ، والمعنى متقارب .

(٣) في « » والعمل على هذا .

١٥٢

باب

ما جاء في فضل الأذان

٢٠٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو تَمِيمَةَ^(١) حَدَّثَنَا

أَبُو حَمْزَةَ عَنْ جَابِرٍ عَنْ مجاهدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ أَدَّيْنِ سَبْعَ سِنِينَ مُحْتَسِبًا كُتِبَتْ^(٢) لَهُ بَرَاءَةٌ مِنَ النَّارِ^(٣) » .

(١) « تميم » بضم التاء المثناة في أوله وفتح الميم ، ووقع في س هنا وفيما خيأتى « تميم » بالثالثة ، وهو تصحيف .

(٢) في م و س « كتب » وهو موافق لرواية ابن ماجه ، وكلاهما جائز .

(٣) الحديث رواه أيضا ابن ماجه (١ : ١٢٨) عن كريب عن مختار بن غسان عن حفص بن عمر الأزرق ، وعن روح بن الفرج عن علي بن الحسن بن شقيق عن أبي حمزة : كلاهما عن جابر الجعفي عن عكرمة عن ابن عباس . فقد رواه جابر الجعفي لأذن عن رجلين عن ابن عباس ، هما مجاهد وعكرمة ، ورواه أبو حمزة السكري عن الجعفي بالوجهين ، والحديث ضعيف بكل حال ، لانفراد الجعفي به ، وسيأتى الكلام عليه وقد كان للترمذي مندوحة أن يروى في فضل الأذان أحاديث صحاحاً مما أشار هو إلى أنه في الباب ، ويدع هذا الحديث الضعيف ، ومن الصحاح حديث معاوية عند مسلم (١ : ١١٣) قال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : المؤذنون أطول الناس أعناقاً يوم القيامة » . قال القاضي أبو بكر بن العربي في العارضة (٢ : ٨) : « روى بفتح الهمزة وكسرهما ، فإذا فتحت كانت جمع عنق ، يريد بطول أعناقهم الحقيقة ، وأنهم يبرزون على الخلق بطول الأعناق ، حتى يظهروا بينهم فخراً ، كما علوا عليهم في المنارات ، أو يريد أنهم آمنون لا يخافون ، فهم لا يتطأطئون ولا يستغزون ، وهو مجاز حسن . وإن كسرت الهمزة يريد بذلك العنق - بفتحيتين - ضرباً من السير ، يعني سرعتهم إلى الجنة قبل غيرهم » . وذكر في النهاية نحو ذلك ، وزاد أنه على الفتح يكون أيضاً بمعنى « أكثر أعمالاً » ، يقال : لفلان عنق من الخير ، أى قطعة ، وبمعنى أنهم يكونون يومئذ رؤساء سادة ، والعرب تصب السادة بطول الأعناق » .

قال [أبو عيسى^(١)] : وفي الباب من [عبد الله^(٢)] بن مسعود ،
 وثوبان ، ومعارية ، وأنس ، وأبي هريرة ، وأبي سعيد^(٣) .
 [قال أبو عيسى^(٤)] : حديث ابن عباس حديث غريب .
 وأبو تميلة اسمه « يحيى بن واضح » .
 وأبو حزة السكرى اسمه « محمد بن ميمون » .
 وجابر بن يزيد الجعفي ضعفه ، تركه يحيى بن سعيد وعبد الرحمن
 بن مهدي .

قال [أبو عيسى^(١)] : سمعت الجارود يقول : سمعت وكيعاً يقول :
 لولا جابر [الجعفي^(١)] لكان أهل الكوفة يبر حديث ، ولولا حماد
 لكان أهل الكوفة يغيرونه^(٥) .

(١) الزيادة من ح و ه و ه و ه .

(٢) الزيادة من ه .

(٣) في أسماء هؤلاء الصحابة في ه تقديم وتأخير ، من غير زيادة ولا نقص .

(٤) الزيادة من م و ع و ب .

(٥) جابر بن يزيد الجعفي ، بضم الجيم رأسكان العين المهملة - ضعيف جداً ، قال ابن سعد
 في الطبقات (٦ : ٢٤٠) : « كان ضعيفاً جداً في رأيه وحديثه » ، قال ابن عيينة :
 كنت معه في بيت فتكلم بكلام ينقض البيت أو كاذب ينقض أو نحو هذا . وقد
 تجنب الأئمة في كتبهم الرواية عنه ، فلم يرو له البخاري ولا مسلم ولا النسائي ، وروى
 له أبو داود حديثاً واحداً في السجود في الصلاة (١ : ٣٩٨ - ٣٩٩) ثم قال :
 « ليس في كتابي عن جابر الجعفي إلا هذا الحديث » . وقد اتهمه ابن معين وغيره
 بالكذب في الحديث .

١٥٣

باب

ما جاء أن الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن

٣٠٧ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ وَأَبُو معاوية عن
الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم : « الإمام ضامن ^(١) ، والمؤذن مؤتمن ^(٢) ، اللهم أرشد الأمة
واغفر للمؤذنين ^(٣) » .

[قال أبو عيسى ^(٤)] : وفي الباب عن عائشة ، وسهل بن سعد ، وعقبة
بن عامر .

(١) قال في النهاية : « أراد بالضمان ههنا الحفظ والرعاية ، لضمان الغرامة ، لأنه يحفظ على
القوم صلاتهم . وقيل : إن صلاة المفتدين به في عهده ، وصحتها . فمرونة بصحة صلاته ،
فهو كالتسكف لهم بصحة صلاتهم » .

وقال الخطابي في المعالم (١ : ١٥٦) : « قال أهل اللغة : الضامن في كلام العرب
معناه الراعى ، والضمان معناه الرعاية » . والإمام ضامن : بمعنى أنه يحفظ الصلاة وعدد
الركعات على القوم ، وقيل : معناه ضامن الدعاء يعمهم به ولا يختص بذلك دونهم ،
وليس الضمان الذي يوجب الغرامة من هذا في شيء . وقد تأوله قوم على معنى أنه
يتحمل القراءة عنهم في بعض الأحوال ، وكذلك يتحمل القيام أيضا إذا أدركه راكعا .
وهذا التأول الأخير الذي ذكر الخطابي - : بعيد من اللفظ والسياق .

(٢) قال في النهاية : « مؤتمن القوم : الذي يثقون إليه ويتخذونه أمينا حانظا ، يقال :
اتمّن الرجل فهو مؤتمن » ، بمعنى أن المؤذن أمين الناس على صلاتهم وصيامهم » .

(٣) سيأتي الكلام على صحة الحديث قريبا إن شاء الله .

(٤) الزيادة من ع و ه و ه و ه .

[قال أبو عيسى ^(١)] : حديثُ أبي هريرة رواه سفيانُ الثوريُّ وحفصُ بن غِيَاثٍ ، وغيرُ واحدٍ عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم ^(٢) .

ورَوَى أسباطُ بن محمدٍ عن الأعمش قال : حَدَّثْتُ ^(٣) عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم ^(٤) .

ورَوَى نافعُ بن سليمانَ عن محمد بن أبي صالح عن أبيه عن عائشة عن

(١) الزيادة من ع و م و س .

(٢) قوله « عن النبي صلى الله عليه وسلم » لم يذكر في هـ .

ورواية حفص بن غياث لم أجدها ، ورواية الثوري رواها أحمد في المسند عن عبد الرحمن بن مهدي ، وعن وكيع : كلاهما عن سفيان الثوري (رقم ٩٩٤٣ و ١٠١٠٠ ج ٢ ص ٤٦١ و ٤٧٢) .

ورواه أيضاً أحمد عن عبد الرزاق عن معمر والثوري : كلاهما عن الأعمش (رقم ٧٨٠٥ ج ٢ ص ٢٨٤) ورواه أيضاً عن محمد بن عبيد عن الأعمش ، وعن أسود بن عاصم عن شريك عن الأعمش (رقم ٩٤٧٢ و ٩٤٧٣ ج ٢ ص ٤٢٤) ورواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن زائدة عن الأعمش (رقم ٢٤٠٤) : كل هؤلاء يقولون : عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة ، كرواية أبي الأحوص وأبي معاوية ورواه أيضاً الشافعي في الأم (١ : ١٤١) عن سفيان بن عيينة عن الأعمش (٣) في سـ « حديث » وهو خطأ وتصحيف .

(٤) رواية أسباط بن محمد لم أجدها ، وقد روى أحمد في المسند : « حدثنا محمد بن فضيل حدثنا الأعمش عن رجل عن أبي صالح عن أبي هريرة » الحديث (رقم ٧١٦٩ ج ٢ ص ٢٣٢) ورواه أبو داود في السنن عن أحمد بهذا الإسناد (١ : ٢٠٣ - ٢٠٤) . وقد روى أحمد أيضاً في المسند : « حدثنا عبد الله بن نمير عن الأعمش قال : حدثت عن أبي صالح ، ولا أراني إلا قد سمعته عن أبي هريرة » الحديث (رقم ٨٩٥٨ ج ٢ ص ٣٨٢) ورواه أبو داود في السنن . « حدثنا الحسن بن علي حدثنا ابن نمير عن الأعمش قال : أثبت عن أبي صالح ، قل : ولا أراني إلا قد سمعته منه ، عن أبي هريرة » .

النبي صلى الله عليه وسلم هذا الحديث (١) .
 قال [أبو عيسى (٢)] : وسمعتُ أبا زُرْعَةَ يقولُ : حديثُ أبي صالح عن
 أبي هريرة أصحُّ من حديث أبي صالح عن عائشة .
 قال [أبو عيسى (٣)] : وسمعتُ محمداً يقولُ : حديثُ أبي صالح عن عائشة
 أصحُّ . وذكَّرَ عن علي بن المديني (٤) أنه (٥) لم يُثبت حديثُ [أبي صالح
 عن (٦)] أبي هريرة ، ولا حديث أبي صالح عن عائشة في هذا (٧) .

(١) رواية نافع بن سليمان لم أجدها ، ولكنها في مسند أحمد ، كما يفهم من صحيح الحفاظ
 ابن حجر في تعجيل النسخة ، إذ ترجم لنافع هذا (ص ٤١٩) ورمز له برمز مسند
 أحمد . وقد ترجم أيضاً في التهذيب لمحمد بن أبي صالح وانتقد المزي لأنه لم يرمز له
 برمز الترمذي مع أنه أخرج له هذا الحديث المعلق ، ولكن فأت الحفاظ أن يستدرك
 على المزي فيترجم في التهذيب لنافع بن سليمان ، فوقع فيما أنكره على المزي .
 ونافع بن سليمان وثقه ابن معين ، وقال أبو حاتم : « صدوق يحدث عن الضعفاء
 مثل بقية » ، وصيأتي الكلام على محمد بن أبي صالح .

(٢) الزيادة من ع و ه و ك . ولم تذكر الجملة كلها في ه .

(٣) الزيادة من ه و ك .

(٤) يعني أن البخاري نقل للترمذي عن علي بن المديني ما سيأتي ، وفي ع « قال : وذكر
 علي بن المديني » بحذف « عن » ليكون برقم « علي » .

(٥) في ه « أنه قال » فيكون قوله « لم يثبت » — على هذا — بفتح الياء ،
 مضارع الثلاثي .

(٦) هذه الزيادة حذفت في س . وكتبت في الهامش على أنها نسخة ، ولإثباتها أول ،
 كما في أكثر الأصول .

(٧) الجملة كلها مختصرة في م ونصها « أنه لم يثبت حديث أبي هريرة ولا حديث
 عائشة » .

وهكذا اختلف العلماء في صحة هذا الحديث : فبعضهم رجع أنه عن أبي هريرة ،
 وبعضهم رجع أنه عن عائشة ، وبعضهم ضمفه من الروايتين . ولعل هذا هو الذي =

= حمل البخاري ومسلم على أن تجنبنا إخراجنا في الصحيحين ، وهو حديث صحيح ثابت كما يظهر مما سنده إن شاء الله .

قال ابن أبي حاتم في المعال (رقم ٢١٧ ج ١ ص ٨١) : « سمعت أبي وذكر سميل بن أبي صالح وعباد بن أبي صالح فقال : هما أخوان ، ولا أعلم لهما أخ ، إلا ما رواه حيوة بن شريح عن نافع بن سليمان عن محمد بن أبي صالح عن أبيه عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن اللهم أرشد الأئمة واغفر للمؤذنين » . والأعمش يروى هذا الحديث عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، [قلت] : فأيهما أصح ؟ قال : حديث الأعمش ، ونافع بن سليمان ليس بقوي ، قلت : فمحمد بن أبي صالح هو أخو سميل وعباد ؟ قال : كذا يروونه » .

ونقل في التهذيب (٩ : ١٥٨) عن ابن عدي قال : « من جعل محمداً بهذا الحاء لسميل فقد وهم ، ليس ولد أبي صالح من اسمه محمد » ثم قال : « وقد ذكره أبو داود في الإخوة ، وكذا أبو زرعة الدمشقي » .

والراجح عندي أن محمد بن أبي صالح كان موجوداً ، فقد نقل في التهذيب أنه روى عنه . شيع أيضاً ، فلم يتفرد نافع بن سليمان بالرواية عنه ، ولعله كان غير مشهور في الرواة ، فلذلك خفي أمره على بعض العلماء ، وقد نقل في التهذيب أن ابن حبان ذكره في الثقات وقال « يخطئ » ، ونقل فيه وفي التلخيص أن ابن حبان أخرج حديثه هذا في صحيحه ، ووقع الخطأ من الراوي في بعض رواياته لا يمنع إصابته فيما لم يخالفه فيه غيره ، وأولى أن يصيب فيما وافق غيره فيه .

وقد روى أحمد في المسند (رقم ٩٤١٨ ج ٢ ص ٤١٩) : « حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا عبد العزيز بن محمد عن سميل عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : الإمام ضامن ، والمؤذن مؤتمن ، فأرشد الله الأئمة ، وغفر للمؤذنين » وهذا إسناد صحيح ، لا مطعن فيه . ونقل ابن حجر في التلخيص (ص ٧٧) عن الحافظ ابن عبد الهادي قال : أخرج مسلم بهذا الإسناد نحواً من أربعة عشر حديثاً . ونقل أيضاً أن الشافعي رواه عن إبراهيم بن أبي يحيى عن سميل عن أبيه عن أبي هريرة ، وأن ابن حبان رواه من طريق الدراوردي - هو عبد العزيز بن محمد - عن سميل به .

وقد نقل في التلخيص أيضاً في تعليقه كلاماً غريباً ! قال : وقال أحمد : ليس لحديث

== الأعمش أصل : وقال ابن المديني : لم يسمع سهيل هذا الحديث من أبيه ، إنما سمعه من الأعمش ، ولم يسمعه الأعمش من أبي صالح ميعين ، لأنه يقول فيه : ثبت عن أبي صالح . وكذا قال البيهقي في المعرفة . وقال المدارقوني في الملل : رواه سليمان بن بلال وروح بن القاسم ومحمد بن جعفر وغيرهم عن سهيل عن الأعمش ، قال : وقال أبو بدر عن الأعمش : حدثت عن أبي صالح ، وقال ابن فضال عنه : عن رجل عن أبي صالح . وقال عباس عن ابن معين : قال الثوري : لم يسمع الأعمش هذا الحديث من أبي صالح . ! !

وهذا كله كلام لا يصلح طعنا في صحته ، لأن سهيل بن أبي صالح ثقة ، وقد قال فيه ابن عدي : « حدث عن أبيه وعن جماعة عن أبيه ، وهذا يدل على تميزه : كونه ميز ما سمع من أبيه وما سمع من غير أبيه ، وهو عندي ثبت لا بأس به مقبول الأخبار ، . فمثل هذا لا يدل على أن أبيه في الرواية ، وأعله سمعه من أبيه وسمعه من الأعمش ، فرواه مرة هكذا ومرة هكذا ، كما يحصل ذلك من كثير من الرواة . وأما الأعمش فالظاهر أنه سمعه من أبي صالح ثم وقع في نفسه الشك في سماعه ، فكان تارة يرويه عن أبي صالح ، وتارة يرويه عن رجل عنه ، وتارة يقول : « ثبت عن أبي صالح ولا أراي إلا قد سمعته منه » كما ذكرنا فيما مضى في روايتي أحمد وأبي داود . وقد نقل الشوكاني (٢ : ١٣) عن سنن المدارقوني أن في رواية إبراهيم بن حميد الرؤاسي : « قال الأعمش : وقد سمعته من أبي صالح » وأن في رواية هشيم عن الأعمش : « حدثنا أبو صالح عن أبي هريرة » فهاتان الروايتان تكفيان في ترجيح سماع الأعمش إياه ، وإن شك فيه بمد ذلك .

وقد وجدت للحديث إسناداً آخر صحيحاً لا ممان فيه ، قال أحمد في المسند (رقم ٨٨٩٦ و ١٠٦٧٦ ج ٢ ص ٣٧٧ - ٣٧٨ و ص ٥١٤) : « حدثنا موسى بن داود حدثنا زهير عن أبي إسحق عن أبي صالح عن أبي هريرة قل : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : المؤذن مؤتمن ، والإمام ضامن ، اللهم أرشد الأمة واغفر للمؤذنين » . فهذا زهير بن معاوية يرويه عن أبي إسحق السبيعي عن أبي صالح وهما إمامان ثقات ، فقد ثبت أن الحديث رواه أبو صالح يقيناً ، فلو شك الأعمش في سماعه منه لم يكن ذلك بضاراً شيئاً .

وقد صحح ابن حبان الحديث من رواية أبي هريرة ومن رواية عائشة ، ثم قال : « قد سمع أبو صالح هذين الخبرين من عائشة وأبي هريرة جميعاً » فله الحافظ في التلخيص . وهو الحق الذي قامت عليه الأدلة الواضحة ، والحمد لله رب العالمين .

۱۰

[ما جاء، ^(١)] ما يقول [الرجل، ^(٢)] إذا أذن المؤذن

٢٠٨ - حَدَّثَنَا [إِسْحَاقُ بْنُ مَوْسَى (٣)] الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَقْنٌ

حدثنا مالك [قال (٤)]: وحدثننا قُتَيْبَةُ عن مالك (٥) عن الزُّهْرِيِّ عن مطاء بن يزيد [الليثي] (٦) عن أبي سعيد (٧) قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (٨) «إِذَا سَمِعْتُمُ النِّدَاءَ، فَاقْبَلُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ» (٩) .

- (١) الزيادة من ع .
(٢) الزيادة من م و هـ و ب .
(٣) الزيادة من ع و هـ و هـ و ك .
(٤) الزيادة من م و ع .
(٥) في م « ثنا مالك » .
(٦) الزيادة من هـ و هـ و ك . وهي ثابتة في الموطأ من رواية يحيى (١) :
٨٦ - ٨٧) ومن رواية محمد بن الحسن (ص ٨٥) .
(٧) في م « عن أبي هريرة » وهو خطأ . وفي الموطأ « عن أبي سعيد الخدري » .
(٨) في الموطأ « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال » .
(٩) الحديث رواه أحمد وأصحاب الكتب الستة . وقوله « مثل ما يقول المؤذن » يعني يقول
كل ألفاظ الأذان التي يقول المؤذن . وقد جاء في حديثين صحيحين : أحدهما عن
عصاوية في صحيح البخاري ، والآخر عن عمر بن الخطاب في صحيح مسلم : « أن السامع يقول :
« لا حول ولا قوة إلا بالله » عند قول المؤذن « حي على الصلاة » و « حي على الفلاح »
قال الحفاظ في المنهج (٢ : ٧٥) : « قال ابن المنذر : يحتمل أن يكون ذلك من
الاختلاف المباح ، فيقول تارة كذا وتارة كذا . وحكى بعض المتأخرين عن بعض
أهل الأصول : أن الخاص والعام إذا أمكن الجمع بينهما وجب إعمالهما ، قل : فلم
لا يستحب للسامع أن يجمع بين الجملة والحقيقة ، وهو وجه عند الحنابلة ؟ » ثم =

قال [أبو عيسى^(١)] : وفي الباب عن أبي رافع ، وأبي هريرة ،
وأم حبيبة ، وعبد الله بن عمرو ، وعبد الله بن ربيعة ، وعائشة ، ومعاذ
بن أنس ، ومعاوية .

قال أبو عيسى : حديث أبي سعيد حديث حسن صحيح .
وهكذا روى مَعْمَرٌ وغير واحد عن الزهري مثل حديث مالك .
وروى عبد الرحمن بن إسحاق عن الزهري^(٢) هذا الحديث عن سعيد
بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم .
ورواية مالك أصح^(٣) .

== أجب عن ذلك بكلام طويل .

والظاهر عندى ما ذهب إليه ابن المنذر : أنه من الاختلاف المباح ، وأن السامع مخير
بين هذا وذاك ، لأن الجمع بينهما عمل زائد لم يؤمر به ، ولا علقناه بأثورا عن أحد
يقضى به ، وإنما هو تكلف .

- (١) الزيادة من قوله « قال أبو عيسى » لم يذكر في هـ و ك .
(٢) فى « وروى عبد الرحمن بن إسحاق وغير واحد عن الزهري » وزيادة قوله
« وغير واحد » بخالفة لسائر الأصول ، وهي خطأ أيضا ، لأن الظاهر من أقوال
العلماء هنا أن عبد الرحمن بن إسحاق انفرد بهذه الرواية عن الزهري ، ولم يتابعه
عليها أحد .
(٣) عبد الرحمن بن إسحاق بن عبد الله بن الحرث بن كنانة العامري المدني ، يقال له أيضا
« بهاد بن إسحاق » وهو ثقة ، أخرج له مسلم ، وتكلم فيه بعضهم من قبل حفظه .
وروايته عن الزهري - التي أشار إليها الترمذى هنا - أخرجها ابن ماجه (١ :
١٢٧) وقد نسبها الحافظ في الفتح إلى النسائي ، ولم أجدها في السنن ، ولعلها في السنن
الكبرى ، ولم أجدها أيضا في مسند أحمد على سنده .

وفى الفتح (٢ : ٧٤) : « اختلف على الزهري في إسناد هذا الحديث ، وعلى
مالك أيضا ، لكنه اختلف لا يمدح في صحته : فرواه عبد الرحمن بن إسحاق عن الزهري
عن سعيد عن أبي هريرة ، أخرجه النسائي وابن ماجه . وأقل أحمد بن صالح وأبو حاتم
وأبو دارود والترمذى : حديث مالك ومن تابعه أصح . ورواه يحيى القطان عن مالك =

١٥٥

باب

ما جاء في كراهية أن يأخذ [المؤذن^(١)] على الأذان أجراً^(٢)

٢٠٩ - **حَدَّثَنَا** أَبُو زُبَيْدٍ وَهُوَ عَبْثَرُ بْنُ الْقَاسِمِ^(٣) عَنْ
أَشْعَثَ^(٤) عَنِ الْحَسَنِ عَنْ عَثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ^(٥) قَالَ : « إِنْ مِنْ آخِرِ مَا عَمِدَ

عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ . أَخْرَجَهُ مُسَدَّدٌ فِي مُسْنَدِهِ عَنْهُ . وَقَالَ الدَّارِقُطِيُّ :
لأنه خصاً ، والصواب الرواية الأولى .

(١) الزيادة من هـ و هـ و ك وهي مكتوبة في ع والسكنها مضروب
عليها لإلغائها .

(٢) في هـ « أجرة » .

(٣) قوله « وهو عبثر بن القاسم » لم يذكر في هـ و « أبو زيد » بالتصغير
وآخره إداً ، و « عبثر » بفتح العين المهملة وإسكان الباء الموحدة وفتح التاء المثناة ،
ووقع في ب « عنتر » بالنون والتاء المثناة ، وهو تصحيف .

(٤) في ع « الأشعث » وأشعث زعم الشارح أنه هو ابن سوار - بفتح السين
المهملة وتشديد الواو - السكندى ، وهو ثقة ، وضمه بعضهم من قبل خطئه في بعض
رواياته . وقال البزار : « لا أعلم أحداً ترك حديثه إلا من هو قليل المعرفة » .

ولم أجده ما يؤيد ما ذهب إليه الشارح من أنه ابن سوار ، بل وجدت ما ينفيه ، قال
ابن حزم روى هذا الحديث في المحلى (٣ : ١٤٥) من طريق أبي بكر بن أبي شيبة
« ثنا حفص بن غياث عن أشعث ، هو ابن عبد الملك الحراني ، عن الحسن » الخ
وأشعث بن عبد الملك ثقة مأمون .

(٥) في ب « العاصي » بإثبات الباء في آخره .

(٦) كلمة « من » لم تذكر في هـ .

إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ آتَخِذَ (١) مُؤَذِّنًا لَا يَأْخُذُ عَلَى أَذَانِهِ أَجْرًا .

قال أبو عيسى : حديثُ عثمانَ حديثٌ حسنٌ [صحيحٌ (٢)] .
والعملُ على هذا عند أهل العلم : كَرِهُوا أَنْ يَأْخُذَ الْمُؤَذِّنُ عَلَى الْأَذَانِ أَجْرًا ، وَاسْتَحَبُّوا لَهُ الْوُضْنَ أَنْ يَحْتَسِبَ فِي أَذَانِهِ (٣) .

(١) « آخذ » ، بوصول الهمزة وبالسكون في آخره ، فعل أمر ، وكذلك ضبط في م ويحوز أن يقرأ بقطع الهمزة وبالنصب ، فعلا مضارعاً .
(٢) الزيادة من م و س . ويظهر أن نسخ الترمذي مختلفة في إثباتها اختلافاً قديماً ، فإن نسخة م نسخة صحيحة قديمة ، ولكن الزيلعي في نصب الزاوية والنووي في المجموع وابن قدامة في المغني نقلوا عن الترمذي تحسينه فقط . والحديث صحيح على كل حال .
فقد رواه أيضاً ابن ماجه (١ : ١٢٦) عن أبي بكر بن أبي شيبة عن حفص بن غياث ، كرواية ابن حزم التي أشرفنا عليها آنفاً . وهو إسناد صحيح لآلة له .
ورواه أيضاً أحمد (٤ : ٢١ و ٢١٧) وأبو داود (١ : ٢٠٩) والنسائي (١ : ١٠٩) : كلهم من طريق حماد بن سلمة عن سعيد بن لباس الجريسي عن أبي العلاء يزيد بن عبد الله بن الشخير عن مطرف بن عبد الله بن الشخير عن عثمان بن أبي العاص قال : « قلت : يا رسول الله ، اجعلني إمام قومي ، قال : أنت إمامهم ، وأقدر بأضعفهم ، وآخذ مؤذناً لا يأخذ على أذانه أجراً » . وهذا إسناد صحيح لآلة له . ورواه أيضاً الحاكم في المستدرك بأسانيد من طريق حماد بن سلمة (١ : ١٩٩ و ٢٠١) وصححه على شرط مسلم ووافقه الذهبي . وروى مسلم (١ : ١٣٥) وابن ماجه (١ : ١٦١) من طريق شعبة عن عمرو بن مرة عن سعيد بن المسيب قال : « حدث عثمان بن أبي العاص قال : آخر ما عهد إلي رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا أمت قوماً فأخف بهم الصلاة » . وروى ابن ماجه نحو هذا أيضاً من طريق ابن إسحاق عن سعيد بن أبي هند عن مطرف عن عثمان بن أبي العاص . وهذه الروايات تؤيد رواية أشعث عن الحسن عن عثمان .

(٣) قال الشافعي في الأم (١ : ٧٢) : « وأحب أن يكون المؤذنون متطوعين ، وليس للإمام أن يرزقهم ولا واحداً منهم وهو يجد من يؤذن له متطوعاً ، ممن له أمانة ، إلا أن يرزقهم من ماله . ولا أحسب أحداً يبلد كثيراً لأهل يعوزه أن يجد مؤذناً أميناً » .

١٥٦

باب

[ما جاء^(١)] ما يقول [الرجل^(٢)] إذا أذن المؤذن [من الدعاء^(٣)]

٢١٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ الْحَكِيمِ^(٤) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ

بْنِ قَيْسٍ عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ^(٥) عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

= لازماً يؤذن متطوعاً ، فإن لم يجد فلا بأس أن يرزق مؤذناً ، ولا يرزقه إلا من خمس
الخمس : سهم النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا يجوز له أن يرزقه من غيره من النبي ،
لأن لكل مال كما موصوفاً . قال الشافعي : ولا يجوز له أن يرزقه من الصدقات شيئاً ،
ويحمل المؤذن أخذ الرزق إذا رزق من حيث وصفت أن يرزق ، ولا يحمل له أخذه
من غيره بأنه رزق .

وقال القاضي أبو بكر بن العربي في العارضة (٢ : ١٢ - ١٣) : « وأكثر
علمائنا على جواز الإجارة على الأذان ، وكرهها الشافعي وأبو حنيفة . وقال
الأوزاعي : يجاعل عليه ولا يؤجر ، كأنه ألحقه بالعمل المجهول . والصحيح جواز
أخذ الأجرة على الأذان والصلاة والقضاء وجميع الأعمال الدينية ، فإن الخليفة يأخذ
أجرته على هذا كله ، وينيب في كل واحد منها ، فيأخذ النائب أجره ، كما يأخذ
المستنيب . والأصل في ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم : ما تركت بعد نفقة عبلي
ومؤثقة عاملي فهو صدقة ، قال الشوكاني في نيل الأوطار (٢ : ٤٤) : « يقاس
المؤذن على العامل ، وهو قياس في عاصمة النص » .

وانظر المغني لابن قدامة (١ : ٤٣٠) والمجموع للنووي (٣ : ١٢٥ - ١٢٨) .

(١) الزيادة من ع .

(٢) الزيادة من م و ب .

(٣) الزيادة من ه و ك .

(٤) « الحكيم » بالهاء المهملة والصغير ، وفي م و ب « حكيم » بحذف الألف واللام .

(٥) في ع « سعيد » وهو خطأ ، لأنه « عامر بن سعد بن أبي وقاص » وهو يروى
هذا الحديث عن أبيه .

قَلْبِهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ الْمُؤَذِّنَ (١) : وَأَنَا (٢) أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ . وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ، رَضِيتُ بِاللَّهِ رَبًّا ، وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولًا ، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا - غُفِرَ لَهُ ذَنْبُهُ (٣) . »

قال أبو عيسى : وهذا حديث حسن صحيح (٤) غريب ، لا تعرفه إلا من حديث الليث (٥) بن سعد عن حُكَيْم بن عبد الله بن قيس .

(١) في هـ و ك بعد قوله « حين يسمع المؤذن » زيادة « حين يؤذن » ولا توجد في سائر الأصول ، ولا في شيء من روايات الحديث التي اطلعت عليها ، ولعلها كانت شبه شرح بحاشية بعض النسخ فظنها الناسخون من لفظ الحديث فأدرجوها فيه .

(٢) كلمة « وأنا » ثابتة في حديث قتيبة بن سعيد عند كل من رواه عنه من سنده كره ، إلا في صحيح مسلم ، فإنه رواه عن محمد بن ربيع وقتيبة ، ثم قال : « ولم يذكر قتيبة قوله : وأنا » فلعل قتيبة اختصر في بعض أحيائه ، أو أعل مسلماً لم يسمع هذا الحرف منه .

(٣) في ع و هـ « غفر الله له ذنوبه » وهو مخالف لسائر الأصول ، وسائر روايات الحديث .

والحديث رواه مسلم (١ : ١١٣) وأبو داود (١ : ٢٠٧) والنسائي (١ : ١١٠) وتبعه (١ : ١٨١) : كلهم عن قتيبة عن الليث ، وكذلك رواه الحاكم في المستدرک (١ : ٢٠٣) من طريق قتيبة . ورواه أيضاً مسلم وابن ماجه (١ : ١٢٧) عن محمد بن ربيع عن الليث ، ورواه أحمد عن يونس بن محمد عن الليث ، ورواه ابن السني في عمل اليوم والليلة عن النسائي (رقم ٩٥) .

وقد ذكر الشارح المباركفوري (١ : ١٨٥) اعتراض ميرك على الحاكم في إخراجهم في المستدرک مع أنه في صحيح مسلم واعتراضه على الذهبي في تقريره ذلك ، وأن ملاً على القاري قول في المرقاة : « لعل إخراج الحاكم له بغير السند الذي في مسلم : فليُنظر فيه ليعلم ما فيه ! » . وقد ظهر مما مضى أن الاعتراض صحيح ، لأن الحاكم إنما رواه من طريق قتيبة بن سعيد ، وهو شيخ مسلم في هذا الحديث .

(٤) كلمة « صحيح » لم تذكر في م وثباتها هو الصواب .

(٥) في م و ب « ليت » بحذف الألف واللام .

١٥٧

باب

مِنْهُ آخِرُ (١)

٢١١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلٍ بْنُ عَسْكَرٍ الْبَغْدَادِيُّ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ يَعْقُوبَ قَالَا : حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَيَّاشٍ (٢) [الْحَمِصِيُّ (٣)] حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَزْزَةَ حَدَّثَنَا (٤) مُحَمَّدُ بْنُ الْمُزَكَّكِيرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ النِّدَاءَ : اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةُ الْقَامَّةُ وَالصَّلَاةُ الْقَامَةُ آتِ مُحَمَّدًا الْوَصِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ وَأَبْعَثْهُ مَقَامًا نَحْمُودُ (٥) الَّذِي وَعَدْتَهُ (٦) » - إِلَّا حَلَّتْ لَهُ الشَّفَاعَةُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ .

(١) كلمة « آخر » لم تذكر في م . وفي ع « باب آخر منه » وفي هـ و ك « باب منه أيضاً » .

(٢) « عياش » بفتح العين المهملة وتشديد الياء المثناة التعنيتية وآخره شين معجمة . وعلى بن عياش هذا من كبار شيوخ البخاري ، لم يلقه من الأئمة أصحاب الكتب السنة غيره .

(٣) الزيادة من م و ع و س .

(٤) في م « أنا » وهو اختصار « أنا أنا » .

(٥) قال الحافظ في الفتح (٢ : ٧٨) : قال النووي : ثبت الرواية بالنسكير ، وكأنه حكاية للفظ القرآن . وقال الطبري : إنما نكره لأنه أفخم وأجزل ، كأنه قيل : « قَامَا أَيْ مَقَام » محموداً بكل لسان . قلت : وقد جاء في هذه الرواية بعينها من رواية علي بن عياش شيخ البخاري فيه : - بالتعريف ، عند النسائي ، وفي صحيح ابن خزيمة وابن حبان أيضاً ، وفي الطحاوي ، والطبراني في الدعاء والبيهقي ، وفيه تعقب علي من أنكر ذلك كالنوي .

(٦) قال أيضاً في الفتح « زاد في رواية البيهقي : لا لك لا تخلف المباد . وقال الطبري : =

قال أبو عيسى : حديث جابر حديث [صحيح ^(١)] حسن غريب من
حديث محمد بن المنكدر ، لا نعلم ^(٢) أحداً رواه غير شعيب بن أبي حمزة
[عن محمد بن المنكدر ^(٣)] .
[وأبو حمزة اسمه « دينار » ^(٤)] .

المراد بذلك قوله تعالى [عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً] وأطلق عليه الوعد ، لأن
عسى من الله والحق ، كما صح عن ابن عيينة وغيره والموصول إما بدل أو عطف بيان
أو خبر مبتدأ محذوف ، وليس صفة للنكرة ، ووقع في رواية النسائي وابن خزيمة
وغيرهما : المقام المحمود : بالآلف واللام ، فيصح وصفه بالموصول ، والله أعلم .
وأقول : إن الموصول صفة للنكرة أيضاً على الرواية الراجعة بمحذف الألف واللام
لأنه ليس نكرة في المعنى ، وإن كان لفظه لفظ النكرة ، لأن الحديث أشار إلى
المذكور في الآية ، وكأنه صار علماً عليه وخاصاً به ، فيصح أن يماثل معاملة
المعرفة . وقد وجدت العلامة العيني أشار إلى ذلك إشارة مختصرة في شرحه على البخاري
(١٢٣ : ٥) .

وقد قتل المباركفوري في شرح الترمذي (١ : ١٨٥) عن ملا علي القاري في
المرقاة قل : « أما زيادة : الدرجة الرفيعة : المشهورة على الألسنة - : فقال البخاري :
لم أره في شيء من الروايات » . وكذلك قال الحافظ في التلخيص (ص ٧٨) : « ليس
في شيء من طرق ذكر الدرجة الرفيعة » .

(١) الزيادة من ب وحدها ، وهي زيادة جيدة ، وإن لم تذكر في سائر الأصول
لأن الحديث صحيح كما سيأتي .

(٢) في هـ « ولا نعلم » .

(٣) الزيادة من م .

(٤) الزيادة من ع و م .

والحديث رواه البخاري (٢ : ٧٧ - ٧٩) وأحمد في المسند (رقم ١٤٨٧٣)

ج ٣ ص ٣٥٤) كلاهما عن علي بن عياش الحمصي ، ورواه أبو داود (١ : ٢٠٨ -

٢٠٩) عن أحمد بن حنبل ، والنسائي (١ : ١١٠) عن عمرو بن منصور ، وابن ماجه

(١ : ١٢٧) عن محمد بن يحيى والعباس بن الوليد ومحمد بن أبي الحسين : كلهم عن

علي بن عياش الحمصي ، ورواه ابن السني في عمل اليوم والليلة عن النسائي (رقم ٩٣) ||

١٥٨

باب

ما جاء في [أن^(١)] الدعاء [لا يُردُّ^(٢)] بين الأذان والإقامة

٢١٢ - حدثنا محمود [بن غيلان^(٣)] حدثنا وكيع^(٤) وعبد الرزاق^(٥)

وأبو أحمد وأبو نعيم قالوا : حدثنا سفيان^(٦) عن زيد العمي^(٧) عن أبي إياس

قال الحافظ في الفتح (٢ : ٧٧) : « ذكر الترمذي أن شعيباً تفرد به عن ابن المنكدر ، فهو غريب مع صحته . وقد توبع ابن المنكدر عليه عن جابر ، أخرجه الطبراني في الأوسط من طريق أبي الزبير عن جابر نحوه » .

وطريق أبي الزبير التي يشير إليها الحافظ وجدها أيضاً في مسند أحمد (رقم ١٤٦٧٢ ج ٣ ص ٣٣٧) وأفظها : « حدثنا حسن حدثنا ابن لهيعة حدثنا أبو الزبير عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من قال حين ينادى المنادي : اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة صلّ على محمد وارض عنه رضا لا تسخط بعده - : استجاب الله له دعوته » . ورواه ابن السفي في عمل اليوم والليلة من طريق أبي خيثمة عن الحسن بن موسى عن ابن لهيعة (رقم ٩٤) . وهذا إسناد صحيح ، ولكن المتابعة فيه بعيدة ، والظاهر أن الدعاء آخر له ثوابه ، وليس هو الدعاء الذي رواه ابن المنكدر .

(١) الزيادة في الموضعين من ه و ه و ه .

(٢) الزيادة من م و ع و ه و ب .

(٣) في ع « وكيع بن عبد الرزاق » وهو خطأ واضح .

(٤) سفيان هو الثوري .

(٥) « العمي » بفتح العين المهملة واشدديد الهم المكسورة . واختلف في سبب نسبته هذه ، فقال بعضهم : هو منسوب إلى « بني العم » وهم بطن من بني تميم . وقال علي بن مصعب : « سمي : العمي » لأنه كان كلما سئل عن شيء قال : حتى أمسأل عمي أ .
وزيد هذا هو أبو الحواري زيد بن الحواري - بفتح الحاء المهملة وتخفيف الواو =

معاوية بن قرة عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« الدعاء لا يرد بين الأذان والإقامة » .

قال أبو عيسى : حديث أنس حديث حسن [صحيح ^(١)]
وقد رواه أبو إسحاق الهمداني ^(٢) عن يزيد بن أبي مريم ^(٣) عن
أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل هذا ^(٤) .

= وكسر الراء وتشديد الياء - البصري قاضي هراة ، وهو صدوق ، في حفظه شيء ،
وقد ضعفه بعضهم جداً ، والحق أنه ثقة ، وثقه الحسن بن سفيان ، وإذا أخطأ فشيء .
من قبل حفظه رد ما أخطأ فيه .

(١) الزيادة من ع و م . وهي زيادة جيدة ، وأنا أرى صحة هذا الحديث ،
كما سيأتي .

(٢) « الهمداني » بإسكان الميم وبالدال المهملة ، وهو أبو إسحاق السبعي - بفتح السين
المهملة وكسر الباء الموحدة - والبيع : بطن من همدان وأبو إسحاق اسمه « عمرو
بن عبد الله » وهو تابعي ثقة ، مات سنة ١٢٩ تقريباً وله تاهز المائة ، وهو أكبر
من شيخه في هذا الحديث يزيد بن أبي مريم الذي مات سنة ١٤٤ .

(٣) « يزيد » بضم الباء الموحدة وفتح الراء المهملة وهو كذلك . في م و ه
و ك . وفي م و س « يزيد » بفتح الياء التحتية وبالزاي ، وكذلك
في التلخيص (ص ٧٩) وهو تصحيف ، ولم ينقط في ع ولكن فيها « بن أبي قرة »
بدل « بن أبي مريم » وهو خطأ .

ويوجد في هذه الطبقة راويان متشابهان « يزيد بن أبي مريم » ويقال « يزيد بن ثابت
بن أبي مريم » وهو دمشق ، إمام الجامع بدمشق ، لم يرو عن أحد من الصحابة سماعاً ،
ولكنه رأى وائلة بن الأسقع ، ومات يزيد هذا سنة ١٤٤ أو سنة ١٤٥ ، وليس
هو راوي هذا الحديث ، ولم يرو عنه أبو إسحاق السبعي ولا ابنه يونس بن
أبي إسحاق .

(٤) الحديث رواه أحمد (رقم ١٢٢٢٦ ج ٣ ص ١١٩) وأبو داود (٢٠٥ : ٢٠٦)
كلاهما من طريق زيد العمى . ورواه أيضاً أحمد عن أسود وحسين بن محمد كلاهما عن =

١٥٩

باب

[ما جاء ^(١)] كم فرض الله على عباده من الصلوات

٢١٣ - حدثنا محمد بن يحيى [النيسابوري ^(٢)] حدثنا عبد الرزاق أخبرنا مَعْمَرُ بن الزهري عن أنس بن مالك قال : « فُرِضَتْ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْلَةٌ أُشْرِي بِهَا الصَّلَوَاتُ ^(٣) خَمْسِينَ ، ثُمَّ نُقِصَتْ حَتَّى جُعِلَتْ خَمْسًا ، ثُمَّ نُودِيَ : يَا مُحَمَّدُ ، إِنَّهُ لَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ ، وَإِنَّ لَكَ بِهَذِهِ ^(٤) الْخَمْسِ خَمْسِينَ » .

= إسرائيل عن أبي إسحق عن بريد بن أبي مريم عن أس (رقم ١٢٦١١ و ١٣٧٠٣ ج ٣ ص ١٥٥ و ٢٥٤) ورواه ابن السني في عمل اليوم والليلة من طريق يزيد بن زريع عن إسرائيل (رقم ١٠٠) ورواه أيضاً أحمد عن إسماعيل بن عمر الواسطي — وهو ثقة — عن يونس بن أبي إسحق السبيعي عن بريد بن أبي مريم عن أنس (رقم ١٣٣٩٠ ج ٣ ص ٢٢٥) وهذه الأسانيد صحاح لأهله لها . ونسبه الحفاظ في التلخيص (ص ٧٩) للنسائي وابن خزيمة وابن حبان من حديث بريد بن أبي مريم عن أنس .

(١) الزيادة من ع و ه و ه و ه .

(٢) الزيادة من ع .

(٣) ق ع و ه و ه و ه « الصلاة » بالإنفراد ، وهو جائز ، يراد به الجنس .

(٤) ق ب و ه و ه و ه « بهذا » ويحتاج لتأويل ، وما هنا هو الذي في النسخ الثلاث المخطوطة .

[قال^(١)] : وفي الباب عن عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ ، وَطَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ ،
وَأَبِي ذَرٍّ ، وَأَبِي قَبَادَةَ ، وَمَالِكِ بْنِ صَنْصَعَةَ ، وَأَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ^(٢) .
قال أبو عيسى : حديث أنس حديث حسن صحيح [غريب^(٣)] .

١٦٠

باب

[ما جاء^(٤)] في فضل الصلوات الخمس

٢١٤ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنِ الطَّلَاحِ
بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
قَالَ : « الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ وَالْجُمُعَةُ إِلَى الْجُمُعَةِ كَفَّارَاتٌ لِمَا بَيْنَهُنَّ ، مَا لَمْ تَغْشَ
الْكِبَايِرُ^(٥) » .

(١) الزيادة من ع و م و س وفي نسخة « قال أبو عيسى » .

(٢) من أول قوله « وأبي ذر » إلى هنا لم يذكر في نسخة .

(٣) الزيادة من ع و ه و ك وفي م « حسن غريب صحيح » .

والحديث قال الشارح (١ : ١٨٦) : « أخرجه أحمد والنسائي ، والحديث طرف
من حديث الإسراء القاطيل ، أخرجه الشيخان مطولاً » .

(٤) الزيادة من م و ع و س .

(٥) في ه و ك « ما لم تغش الكبائر » فتجاوز قراءتها أيضاً بفتح الياء ثم أوله على البناء
للفاعل مع نصب « الكبائر » على المفعولية .

والحديث رواه مسلم (١ : ٨٢) عن محمد بن أيوب وقيس بن عيسى بن جبر
ثلاثتهم عن إسماعيل بن جعفر . ورواه أحمد عن عبد الرحمن بن زهدى عن زهير عن
الطلاح عن أبيه (رقم ١٠٠٣٩٠ ج ٣ ص ٤٨٤) ، ورواه مسلم أيضاً من طريق =

[قال (١)] : وفي الباب عن جابر ، وأنس ، وحفظه الأسدي (٢) .

قال أبو عيسى : حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح .

== عبد الأعلى عن هشام بن حسان عن ابن سيرين عن أبي هريرة ، ورواه أحمد من طريق عباد بن العوام عن هشام (رقم ٨٧٠٠ ج ٢ ص ٣٥٩) . ورواه مسلم أيضا من طريق ابن وهب عن أبي صخر حيد بن زياد عن عمر بن إسحاق مولى زائدة عن أبيه عن أبي هريرة ، ورواه أحمد من طريق ابن وهب أيضا (رقم ٩١٨٦ ج ٢ ص ٤٠٠) ولفظه : « الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة ورمضان إلى رمضان مكفرات ما بينهن مما اجتنب الكبائر » . ورواه أحمد أيضا مختصرا من طريق حماد بن سلمة عن علي بن زيد وصالح المعلم وحيد ويونس عن الحسن بن أبي هريرة (رقم ٩٣٤٥ ج ٢ ص ٤١٤) .

ورواه أيضا أحمد مطولا بسياق آخر (رقم ١٠٥٨٤ ج ٢ ص ٥٠٦) قال : « حدثنا يزيد حدثنا العوام حدثني عبيد الله بن السائب عن رجل من الأنصار عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : الصلاة إلى الصلاة التي قبلها كفارة ، والجمعة إلى الجمعة التي قبلها كفارة ، والشهر إلى الشهر الذي قبله كفارة ، إلا من ثلاث . قال : فعرفنا أنه أمر حدث . إلا من الشرك بالله ، ونكث الصفقة ، وترك السنة . قال : قلنا : يا رسول الله ، هذا الشرك بالله قد عرفناه ، فما نكث الصفقة وترك السنة ؟ قال : أما نكث الصفقة فأن تعطى رجلا بيمينك ثم تقاتله بيمينك ، وأما ترك السنة فالخروج من الجماعة » . ورواه أيضا نحو هذا (رقم ٧١٢٩ ج ٢ ص ٢٢٩) عن هشيم عن العوام بن حوشب عن عبد الله بن السائب عن أبي هريرة ، ولم يذكر الرجل المبهم الذي في الإسناد السابق . وهو إسناد صحيح لولا لبهام الوساطة بين عبد الله بن السائب وأبي هريرة ، ولكنه شاهد جيد لحديث الباب .

(١) الزيادة من م و ع و س وفي ه « قال أبو عيسى » .

(٢) « الأسدي » بضم الهمزة وفتح السين المهملة وتشديد الباء المشابة النحوية المكسورة نسبة إلى أحد أجداده « أسيد بن عمرو بن تميم » وحفظه هذا هو ابن الربيع بن صبيح بن رباح بن الحرث التميمي ، وهو حفظه الكاتب ، قال ابن سعد في الطبقات (٦ : ٣٦) : « قال محمد بن عمر : كتب للنبي صلى الله عليه وسلم مرة كتابا فسجى بذلك : الكاتب ، وكانت الكتابة في العرب قليلا » .

١٦١

باب

ما جاء في فضل الجماعة

٢١٥ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ عَنْ عُمَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ نَافِعٍ

عَنْ ابْنِ عَمْرٍو قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ تَفْضُلُ عَلَى صَلَاةِ الرَّجُلِ وَحْدَهُ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً ^(١) » .[قَالَ ^(٢)] : وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ، وَأَبِي [بِنِ كَعْبٍ ^(٣)]وَمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ ، وَأَبِي سَعِيدٍ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، وَأَنْسٍ [بِنِ مَالِكٍ ^(٤)] .

قَالَ أَبُو عِيسَى : حَدِيثُ ابْنِ عَمْرٍو حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَهَكَذَا رَوَى نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ :

« تَفْضُلُ صَلَاةِ الْجَمِيعِ ^(٥) عَلَى صَلَاةِ الرَّجُلِ وَحْدَهُ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً ^(٦) » .[قَالَ أَبُو عِيسَى ^(٧)] : وَعَامَةٌ مَنْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّمَا

(١) الحديث أخرجه أيضا أحمد والبخاري ومسلم وغيرهم .

(٢) الزيادة من م و ع و س .

(٣) الزيادة من ع و ه و ك .

(٤) الزيادة من ع و ه و ه و ك .

(٥) في ع « الجماعة » وفي ه « الجم » .

(٦) لعل الترمذي نقله بالمعنى إذ رواه معلقا بدون إسناد ، والحديث رواه مالك في الموطأ

(١ : ١٤٨) « عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة » وكذلك رواه البخاري (٢ :

١٠٩ - ١١٠) عن عبد الله بن يوسف عن مالك .

(٧) الزيادة من ه .

قالوا « **خَمْسٌ** » (١) وعشرين ، إلا ابن عمر فإنه قال : « **سَبْعٌ وَعَشْرِينَ** » ،
٢١٦ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنٌ حَدَّثَنَا
مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (٢)
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِنَّ صَلَاةَ الرَّجُلِ فِي الْجُمُعَةِ تَزِيدُ عَلَى صَلَاتِهِ وَحْدَةً
بِخَمْسَةٍ (٣) وَعَشْرِينَ جُزْءًا (٤) » .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح (٥) .

- (١) في م « خمسة » وضبط فيها منصوبا ، وفي ه « خَمْسًا » .
 (٢) في ه « أن النبي » .
 (٣) كذا في م و ه وهو الموافق لـ ١ في الموطأ (١ : ١٤٩ - ١٥٠)
 وصحيح مسلم من طريق مالك (١ : ١٨٠) وفي ع و س و ه
 و ك « بخمس » .
 (٤) في ه « درجة » وهو مخالف لسائر الأصول .
 (٥) الحديث رواه أحمد والبخاري ، وقد أشرنا إلى روايته في الموطأ وصحيح مسلم ، ورواه
 غيرهم أيضا .

قال الحافظ في الفتح (٢ : ١١٠) : « قال الترمذي : عامة من رواه قالوا : **خَمْسًا**
وعشرين ، إلا ابن عمر ، فإنه قال : **سَبْعًا وَعَشْرِينَ** . قلت : لم يختلف عليه في ذلك ،
 إلا ما وقع عند عبد الرزاق عن عبد الله العمري عن نافع فقال فيه : **خمس وعشرين** ،
 لكن العمري ضعيف . ووقع عند أبي عوانة في مستخرجه من طريق أبي أسامة عن
 سعيد الله بن عمر عن نافع ، فإنه قال فيه : **بِخَمْسٍ وَعَشْرِينَ** ، وهي شاذة مخالفة لرواية
 الحافظ من أصحاب عبيد الله وأصحاب نافع ، وإن كان راويها ثقة . وأما ما وقع
 عند مسلم من رواية الضحاك بن عثمان عن نافع باللفظ : **بِخَمْسٍ وَعَشْرِينَ** - : فليست ، غاية
 لرواية الحافظ ، لصدق البضع على السبع . وأما غير ابن عمر : فصح عن أبي سعيد
 وأبي هريرة ، كما في هذا الباب - يعني في البخاري - وعن ابن مسعود عند أحمد
 وابن خزيمة ، وعن أبي بن كعب عند ابن ماجه والحاكم ، وعن عائشة وأنس عند
 السراج ، وورد أيضا من طرق ضعيفة عن معاذ وصهيب وعبد الله بن زيد وزيد
 بن ثابت ، وكلاهما عند الطبراني ، وانفق الجميع على : **خمس وعشرين** ، سوى رواية =

١٦٢

باب

ما جاء فيمن يسمع (١) النداء فلا (٢) يجيب

٢١٧ - حَدَّثَنَا هَذَا حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بُرْقَانَ (٣) عَنْ يَزِيدَ
 بْنِ الْأَصَمِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ (٤) : «لَقَدْ هَمَمْتُ
 أَنْ أَمُرَّ فِتْيَتِي أَنْ يَجْمَعُوا حُزْمَ الْخُطْبِ ، ثُمَّ أَمُرَّ بِالصَّلَاةِ فَتُقَامَ ، ثُمَّ أُحَرِّقَ

= أَيْ ، فَقَالَ : أَرْبَعٌ أَوْ خَمْسٌ ، عَلَى الشَّكِّ ، وَسَوَى رِوَايَةٍ لِأَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ أَحْمَدَ ،
 قَالَ فِيهَا : سَبْعٌ وَعِشْرِينَ ، وَفِي إِسْنَادِهَا شَرِيكَ الْقَاضِي وَفِي حِفْظِهِ ضَعْفٌ ، وَفِي
 رِوَايَةٍ لِأَبِي عَوَانَةَ : إِضْمًا وَعِشْرِينَ ، وَلَيْسَتْ مَغَايِرَةً أَيْضًا ، لِصَدَقَ الْبُضْمُ عَلَى الْخَمْسِ .
 فَرَجَعْتُ الرِّوَايَاتِ كُلَّهَا إِلَى الْخَمْسِ وَالسَّبْعِ ، لِأَنَّهُ لَا أَثَرَ لِلشَّكِّ ، وَاخْتَلَفَ فِي أُيْهِمَا أَرْجَحُ ؟
 فَقِيلَ : رِوَايَةُ الْخَمْسِ لِكَثْرَةِ رِوَاةِهَا ، وَقِيلَ : رِوَايَةُ السَّبْعِ ، لِأَنَّ فِيهَا زِيَادَةً مِنْ
 عَدْلِ حَافِظٍ . وَوَقَعَ الْإِخْتِلَافُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ مِنَ الْحَدِيثِ ، وَهُوَ يُمَيِّزُ الْعَدَدَ الْمَذْكُورَ :
 فِي الرِّوَايَاتِ كُلِّهَا التَّعْبِيرُ بِقَوْلِهِ : دَرَجَةً ، أَوْ حَذْفُ الْمُمَيِّزِ ، لِإِلْطَاقِ حَدِيثِ
 أَبِي هُرَيْرَةَ ، فِي بَعْضِهَا : ضَعْفًا ، وَفِي بَعْضِهَا : جُزْءًا ، وَفِي بَعْضِهَا : دَرَجَةً ، وَفِي
 بَعْضِهَا : صَلَاةً ، وَوَقَعَ هَذَا الْآخِرُ فِي بَعْضِ طَرُقِ حَدِيثِ أَنَسٍ . وَالظَّاهِرُ أَنَّ ذَلِكَ
 مِنْ تَصَرُّفِ الرِّوَاةِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِنَ التَّفَنُّنِ فِي الْعِبَارَةِ . . وَقَدْ لَحَظْتُ
 أَيْضًا : . لِأَنَّ الْحُكْمَةَ فِي هَذَا الْعَدَدِ الْخَاصِّ غَيْرُ مُحَقَّقَةٍ الْمَعْنَى . . وَنَقَلَ الطَّبْطَبِيُّ عَنْ
 التَّوْرِيثِيِّ مَا خَاصَّ لَهُ : أَنَّ ذَلِكَ لَا يَدْرِكُ بِالرَّأْيِ ، بَلْ مَرَجَعُهُ إِلَى عِلْمِ النَّبَوَةِ الَّتِي قَصُرَتْ
 عِلْمُ الْأَلْبَاءِ عَنْ إِدْرَاكِ حَقِيقَتِهَا كُلِّهَا .

(١) فِي هـ وَكَيْعٌ سَمِعَ .

(٢) فِي ع «وَلَا» .

(٣) «بُرْقَان» بِضَمِّ الْبَاءِ الْمَوْحِدَةِ وَلِاسْكَانِ الرَّاءِ .

(٤) فِي هـ «أَنَّهُ قَالَ» .

على أقوام لا يشهدون الصلاة^(١) .

[قال أبو عيسى^(٢)] : وفي الباب عن [عبد الله^(٣)] بن مسعود ،

وأبي الدرداء ، وابن عباس ، ومعاذ بن أنس ، وجابر .

قال أبو عيسى : حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح .

وقد روى عن^(٤) غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنهم

قالوا : من سمع النداء فلم يجب^(٥) فلا صلاة له .

وقال بعض أهل العلم : هذا على التقاطع والتشديد ، ولا رخصة لأحد

في ترك الجماعة إلا من عذر^(٦) .

٢١٨ — قال^(٧) مجاهد : « وسئل ابن عباس عن رجل يصوم النهار

(١) الحديث رواه أحمد والبخاري ومسلم ، وأبو داود وابن ماجه من طرق ، وفي رواية

لأبي داود (١ : ٢١٥) من طريق يزيد بن يزيد عن يزيد بن الأصم زيادة :

« قلت ليزيد بن الأصم : يا أبا عوف ، الجملة عنى أو غيرها ؟ قال : صلتا أذناني إن لم

أكن سمعت أبا هريرة يأثريه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ذكر جمعة

ولا غيرها . »

(٢) الزيادة من م و ع و س .

(٣) الزيادة من م و ع و ه و س .

(٤) كلمة « عن » لم تذكر في هـ وهو خطأ .

(٥) في ع « فلا يجب » .

(٦) يعني أنهم ذهبوا إلى أن صلاته صحيحة ولكنه آثم ، وذهب بعضهم إلى أن صلاته غير

صحيحة إلا في الجماعة إلا من عذر ، ومن ذهب إلى ذلك ابن حزم ، وقد أطل الكلام

في ذلك في المحلى (٤ : ٨٨ - ١٩٦) .

(٧) في ع « وقال » وهو غير جيد ومخالف لمعاني الأصول ، لأنه يورث أن هذا قول

آخر مقابل للقول قبله . ولكن الترمذي لما أراد به أن يكون دليلا لما نقل عن

بعض أهل العلم .

ويقوم الليل ، لا يشهد جمعة ولا جماعة ؟ قال (١) : هو في النار [قال (٢)] :
 حدثنا بذلك هناد حدثنا المنحاري عن أبي ثوبان عن مجاهد (٣) .
 [قال (٤)] : ومعنى الحديث (٥) : أن لا يشهد الجماعة والجمعة رغبة
 عنها ، واستخفافاً بحقها ، وتهادناً بها .

١٦٣

باب

ما جاء في الرجل يصلي وحده ثم يدرك الجماعة

٢١٩ - حدثنا أحمد بن منيع حدثنا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ عَمْرِو
 حَدَّثَنَا جَابِرُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ الْأَسْوَدِ [العامري (٦)] عن أبيه قال : « شَهِدْتُ مَعَ

(١) في ه و ك « فقال » .

(٢) الزيادة من م و ح و س .

(٣) هذا إسناد صحيح ، وهذا الحديث وإن كان موقوفاً ظاهراً على ابن عباس إلا أنه مرفوع حكماً ، لأن مثل هذا مما لا يعلم بالرأى ، وليس من القصص ينقل عن أهل الكتاب وغيرهم ، ولا يجزم ابن عباس في رجل يصوم النهار ويقوم الليل بأنه في النار - : إلا عن خبر عنده عن رسول الله إن شاء الله .

(٤) الزيادة من ح .

(٥) في ه « ومعنى هذا الحديث » .

(٦) الزيادة من م . وفي التهذيب « الخزاعي » ، ويقل : العامري ، وفي طبقات

ابن سعد (٥ : ٣٧٨) « العامري من بني سؤابة » . وسؤابة : بضم السين

وتخفيف الواو .

النبي صلى الله عليه وسلم حَجَّتهُ ، فصليتُ معه صلاةَ الصبح في مسجدِ الخيف ^(١) ،
 [قال ^(٢)] : فلما قَضَى صَلَاتَهُ وانحرفَ ^(٣) إذا هو ^(٤) برجلين في آخرى القوم ^(٥) .
 لم يُصَلِّيا معه ، فقال : علىَّ بهما ، فجيءَ بهما ترعدُ فَرَأَيْتُهُمَا ^(٦) ، فقال :
 مَا مَنَعَكُمَا أَنْ تُصَلِّيَا مَعَنَا ؟ فقالا : يا رسول الله ، إِنَّا كُنَّا قَدْ صَلَّيْنَا ^(٧)
 فِي رِحَالِنَا ، قَالَ : فَلَا تَفْعَلَا ، إِذَا صَلَّيْتُمَا فِي رِحَالِكُمَا أُتَيْتُمَا مَسْجِدَ جَمَاعَةٍ
 فَصَلِّيَا مَعَهُمْ ، فَإِنَّهَا لَكُمَا نَافِلَةٌ ^(٨) .

- (١) د الخيف « بفتح الحاء المعجمة وإسكان الباء .
 (٢) الزيادة من ع .
 (٣) في ه و ه و ك « انحرف » بدون الواو .
 (٤) في ع و ه و ه و ك « فإذا هو » ولكن كلمة « هو »
 لم تذكر في ه .
 (٥) أخرى القوم : من كان في آخرهم . كما في الفاموس والمعيار .
 (٦) الفرائض بالمصاد المهمة : جم « فريضة » وهي الجمعة التي بين الجنب والكتف تهتز
 عند الفرع ، و « ترعد » بالبناء للمفعول : أي ترجف وتضطرب من الخوف .
 (٧) في ع و ب « قد كنا صلينا » .
 (٨) الحديث رواه الطيالسي (رقم ١٢٤٧) عن شعبة ، ورواه أحمد (٤ : ١٦٠ -
 ١٦١) عن هشيم ، وعن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان ، وعن بهز عن أبي عوانة ،
 وعن يزيد بن هرون عن هشام بن حسان وشعبة وشريك ، وعن محمد بن جعفر عن
 شعبة ، ورواه ابن سعد في الطبقات (٥ : ٣٧٨) عن يزيد بن هرون عن هشام ،
 وعن الطيالسي عن شعبة ، ورواه أبو داود (١ : ٢٢٥) عن حنظل بن عمرو عن
 شعبة ، وعن ابن معاذ عن أبيه عن شعبة ، ورواه النسائي (١ : ١٣٧) عن زياد
 بن أيوب عن هشيم ، ورواه الحاكم (١ : ٢٤٤ - ٣٤٥) من طريقين عن سفيان
 الثوري : كل هؤلاء عن يعلى بن عطاء عن جابر بن يزيد بن الأسود عن أبيه .
 قال الحاكم : « هذا حديث رواه شعبة وهشام بن حسان ، وغيلان بن جامع
 وأبو خالد الدالاني وعبد الملك بن عمير ومبارك بن فضالة وشريك بن عبد الله وغيرهم
 عن يعلى بن عطاء ، وقد احتج مسلم بيعلى بن عطاء » ووافقه الذهبي على ما قال .
 وقد نسب المافظ في التلخيص أيضا (ص ١٢٢) لابن حبان والدارقطني ، ونقل

[قال ^(١)] : وفي الباب عن محجن [الدبلي ^(٢)] ، ويزيد بن عامر ^(٣) .
قال أبو عيسى : حديث يزيد بن الأسود ^(٤) حديث حسن صحيح .
وهو قول غير واحد من أهل العلم .
وبه يقول سفيان الثوري ^(٥) ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق .

= تصحيحه عن ابن السكن ، ثم قال : « وقال الشافعي في القديم : إسناده مجهول ، قال البيهقي : لأن يزيد بن الأسود ليس له راو غير ابنه ، ولا لابنه جابر راو غير يعلى . قلت : يعلى من رجال مسلم ، وجابر وثقه النسائي وغيره . وقد وجدنا لجابر بن يزيد راويا غير يعلى : أخرجه ابن منده في المعرفة من طريق بقية عن إبراهيم بن ذى حمية عن عبد الملك بن عمير عن جابر . »

(١) الزيادة من م و ع و ب وفي « قال أبو عيسى » .
(٢) الزيادة من م و ع . وهو محجن بن أبي محجن الدبلي . وحديثه في الموطأ (١ : ١٥٣) : « مالك عن زيد بن أسلم عن رجل من بني الدبيل يقال له بشر بن محجن عن أبيه محجن : أنه كان في مجلس مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأذن بالصلاة ، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى ، ثم رجع ومحجن في مجلسه لم يصل معه ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما منعك أن تصل مع الناس ، أئت برجل مسلم ؟ ! فقال : بلى ، يا رسول الله ، ولست قد صليت في أهلي . فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا جئت فصل مع الناس وإن كنت قد صليت » .
ورواه أيضا أحمد في المسند (٤ : ٣٤) من طريق الثوري ومالك عن زيد بن أسلم . ونسبه الحافظ في التلخيص (ص ١٢٢) للنسائي وابن حبان والحاكم ، ونسبه أيضا في الإصابة (٦ : ١٧) للبخاري في الأدب المفرد وابن خزيمة . وهو في المستدرک (١ : ٢٤٤) من طريق مالك ، ومن طريق الشافعي عن عبد العزيز بن محمد عن زيد بن أسلم . ثم قال الحاكم : « هذا حديث صحيح ، ومالك بن أنس الحكم في حديث المدفون ، وقد احتج به في الموطأ ، وهو من النوع الذي قدمت ذكره : أن الصحابة إذا لم يكن له راويان لم يخرجوا » .

(٣) حديث يزيد بن عامر رواه أبو دارد (١ : ٢٢٥ - ٢٢٦) .

(٤) في ع « حديث جابر بن يزيد بن الأسود » .

(٥) كلمة « الثوري » لم تذكر في م .

قالوا : إذا صلى الرجل وحده ثم أدرك الجماعة فإنه يُعِيدُ الصلوات^(١) كلها في الجماعة ، وإذا صلى الرجل المغرب وحده^(٢) ثم أدرك الجماعة . قالوا : فإنه يصليها معهم وَيَشْفَعُ بركعة ، والتي صلى وحده هي المكتوبة عندهم .

١٦٤

باب

ما جاء في الجماعة في مسجد قد صَلَّى فيه مرّة

٢٢٠ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ سُلَيْمَانَ النَّاجِيِّ [البصري^(١)] عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ : « جَاءَ رَجُلٌ وَقَدْ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ^(٢) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَتَالَ : أَيُّكُمْ يَتَجَرَّرُ^(٣) عَلَى هَذَا ؟ »

(١) في س الصلاة ه .

(٢) في ع « وإذا صلى الرجل وحده المغرب » .

(٣) الزيادة من ع .

(٤) في ع « صلى الي » .

(٥) قال الزمخشري في الفائق (١ : ٩) : « وفي الحديث في الأضاحي : كانوا وادخروا

[وَاَتَجَرَّرُوا] : أي اتخذوا الأجر لأنفسكم بالصدقة منها ، وهو من باب الاشتواء

والإذباح [اتجروا] على الإدغام : خطأ ، لأن الهمزة لا تندغم في التاء ، وقد

غلط من نرا [الذي آمن] ، وقولهم [اتزر] : عاى والفصحاء على [اتنزر]

وأما ما روى : أن رجلاً دخل المسجد وقد قضى النبي صلى الله عليه وسلم صلاته فقال :

= من . [يَتَجَرَّرُ] فيقوم فيصلي معه - : فوجهه - إن صحت الرواية - أن يكون من التجارة ، لأنه يشتري بماله المثوبة .

ونقل ابن الأثير في النهاية في مادة [أجر] عن الهروي جواز الإدغام ، وقال في مادة [أزر] : « وقد جاء في بعض الروايات : وهي [مُتَزَرَّة] ، وهو خطأ ، لأن الهمزة لا تدغم في التاء » .

وفي لسان العرب في مادة [تخذ] في الكلام على قوله [اتخذ] : « وليس من [أخذ] في شيء ، فإن الافتعال من أخذ [اتخذ] ، لأن فاءها همزة ، والهمزة لا تدغم في التاء . قال الجوهري : [الاتخاذ] افتعال من الأخذ ، إلا أنه أدغم بعد تليين الهمزة وإبدال التاء ، ثم لما كثرت استعماله بلفظ الافتعال توهموا أن الياء أصلية ، فبنوا منه [فَعَلَ يَقْعَل] قالوا : [تَحْزَنَ يَتَحَذُّ] ، قال : وأهل العربية على خلاف ما قال الجوهري » .

وقال الحافظ ابن حجر في الفتح (١ : ٣٤٤) في تفسير قول عائشة [أُنْزِرُ] وقد مضى في الحديث (رقم ١٣٢) : « كذا في روايتنا وغيرها ، بتشديد التاء المثناة بعد الهمزة ، وأصله : فَأُنْزِرُ ، بهمزة ساكنة بعد الهمزة المفتوحة ثم المثناة ، يوزن : أفتعل ، وأنكر أكثر النحاة الإدغام ، حتى قال صاحب المفصل إنه خطأ ، لكن نقل غيره أنه مذهب الكوفيين ، وحكاه الصغاني في بحر البحرين ، وقال ابن مالك : إنه مقصور على السماع ، ومنه قراءة ابن محيصن [فليؤد الذي أتمن] بالتشديد » .

وقال القاضي البيضاوي : « وقرئ [الذي أيتمن] بقلب الهمزة ياء ، و [الذي أتمن] بإدغام الياء في التاء ، وهو خطأ ، لأن المنقلبة عن الهمزة في حكمها فلا تدغم » ، قال الشهاب الخفاجي في حاشيته (٢ : ٣٥٢) : « قوله : وهو خطأ الخ - : تبع فيه المكشاف وأهل التصريف ، حيث قالوا : إن الياء الأصلية قبل تاء الافتعال نقاب ياء ، وتدغم ، نحو [أيتسر] وأما الهمزة والياء المنقلبة عنها فلا يجوز فيها ذلك ، وقول

فقام رجلٌ فصَّلَ معه ^(١) .

[قال ^(٢)] : وفي الباب عن أبي أُمَامَةَ ، وأبي موسى ، والحكم

بن عُثَيْرٍ .

قال أبو عيسى : [و ^(٣)] حديثُ أبي سعيدٍ حديثٌ حسنٌ ^(٤) .

وهو قولٌ غير واحدٍ من أهل العلم من أصحابِ النبي صلى الله عليه وسلم

وغيرهم من التابعين .

= الناس [أنزِر] : خطأ . وهم كلهم مخطئون فيه ، فإنه مسموع في كلام العرب كثيراً ،

وفد نقل ابن مالك جوازه ، لكنه قال : إنه مقصور على السماع ، قال : ومنه قراءة

ابن محيصن [أنعن] . ونقل الصغاني أن القول بجوازه مذهب الكوفيين .

وقالت عائشة رضي الله عنها : كان صلى الله عليه وسلم يأمرني [فأَنزِر] كما في

البخاري . قال الكرماني رحمه الله : فإن قلت : لا يجوز الإدغام فيه عند المحرفين ،

وقد قال في المفصل : وقول من قال [أنزِر] خطأ ؟ قلت : قول عائشة ، وهي من

الفصحاء : حجة على جوازه ، فالخطأ مخطئ .

وكلمة الكرماني هنا فيصل في موضع الخلاف .

(١) سيأتي الكلام على الحديث إن شاء الله .

(٢) الزيادة من م و ع و س .

(٣) الزيادة من ه و ه و ك .

(٤) الحديث رواه أيضاً أحمد من طريق سعيد بن أبي عمرو عن سليمان (رقم ١١٠٣٢)

و ١١٤٢٨ ج ٣ ص ٥ و ٤٥) ومن طريق وهيب عن سليمان (رقم ١١٦٣٦ ج

٣ ص ٦٤) ورواه أيضاً عن علي بن عاصم عن سليمان (رقم ١١٨٣١ ج ٣ ص

٨٥) . ورواه الفاري (١ : ٣١٨) وأبو داود (١ : ٢٢٤ - ٢٢٥) والمحاكم

(١ : ٢٠٩) كلهم من طريق وهيب عن سليمان . ورواه ابن حزم في المحلى (٤ :

٢٣٨) من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن عبدة بن سليمان عن سعيد بن أبي عمرو .

وصححه الماكام ووافقه الذهبي . وقال ابن حزم : لو ظفروا - يعني خصوه - بمثل

هذا اطاروا به كل مطار . يريد بذلك أنه صحيح عنده لا مطعن فيه .

قالوا : لا بأس أن يصلي القوم جماعة في مسجد قد صلى فيه جماعة^(١).

وبه يقول أحمد وإسحاق.

وقال آخرون من أهل العلم : يصَلُّونَ فرَادَى .

وبه يقول سفيان ، وابن المبارك ، ومالك^(٢) ، والشافعي : يَخْتَارُونَ

الصلاة فرَادَى^(٣).

(١) كتب في « صلا » بالالف ، فهو دليل على أنه مبني للفاعل ، وضبط في م بفتح الصاد أيضا ورفع « جماعة » . وفي هـ و ك بحذف « جماعة » فيقتعين فيما أن يكون « صلى » مبنيا للمفعول .

(٢) في م و ب بتقديم « مالك » على « ابن المبارك » .

(٣) قال الشافعي في الأم (١ : ١٣٦ - ١٣٧) : « وإذا كان للمسجد إمام راتب فقات رجلا أو رجلا فيه الصلاة : صلوا فرادى ، ولا أحب أن يصلوا فيه جماعة ، فإن فعلوا أجزأتهم الجماعة فيه . وإنما كرهت ذلك لهم لأنه ليس مما فعل السلف قبلنا ، بل قد عابه بعضهم . قال الشافعي : وأحسب كراهية من كره ذلك منهم لئلا كان لفرق الكلمة ، وأن يرغب الرجل عن الصلاة خلف إمام جماعة فيتخلف هو ومن أراد عن المسجد في وقت الصلاة ، فإذا قضيت دخلوا مجمعا ، فيكون في هذا الاختلاف وتفرق كلمة ، وفيهما المنكر وه ، وإنما أكره هذا في كل مسجد له إمام ومؤذن ، فأما مسجد بني على ظهر الطريق أو ناحية ، لا يؤذن فيه . يؤذن راتب ، ولا يكون له إمام معلوم ، ويصلي فيه المارة ويضطلون - : فلا أكره ذلك فيه ، لأنه ليس فيه المني الذي وصفت : من تفرق الكلمة ، وأن يرغب رجال عن إمامة رجل ، فيتخذون إماما غيره . وإن صلى جماعة في مسجد له إمام ، ثم صلى فيه آخرون في جماعة بعدهم - : كرهت ذلك لهم ، لما وصفت ، وأجزأتهم صلاتهم » .

وفي المدونة (١ : ٨٩) : « قلت : فلو كان رجل هو إمام مسجد قوم ومؤذنه ، أذن وأقام ، فلم يأت أحد فصلي وحده ، ثم أتى أهل المسجد الذين كانوا يصلون فيه ؟ قل : فليصلوا أفذاذا ، ولا يجمعوا ، لأن إمامهم قد أذن وصلى . قال : وهو قول مالك . قلت : أرأيت إن أتى هذا الرجل الذي أذن في هذا المسجد وصلى وحده ، أتى مسجدا فأقيمت الصلاة - : أيمنه أم لا ، في جماعة ، في قول مالك ؟ قال : لا أحفظ من مالك فيه شيئا ، ولكن لا يبعد ، لأن مالك قد جمعه وحده جماعة » .

وقال القاضي أبو بكر بن العربي في العارضة (٢ : ٢١) : « هذا معي محفوظ في »

= الشريعة عن زيغ البتدعة ، فلا يتخاف عن الجماعة ثم يأتي فيصل بإمام آخر ، فتذهب حكمة الجماعة وسنتها ، لكن ينبغي إذا أذن الإمام في ذلك أن يجوز ، كما في حديث أبي سعيد ، وهو قول بعض علمائنا .

والذي ذهب إليه الشافعي من المعنى في هذا الباب صحيح جليل ، ينبغي عن نظر ثاقب ، وفهم دقيق ، وعقل درّاك لروح الإسلام ومقاصده ، وأول مقصد الإسلام ، ثم أجله وأخطره - : توحيد كلمة المسلمين ، وجمع قلوبهم على غاية واحدة ، هي إعلاء كلمة الله ، وتوحيد صفوفهم في العمل لهذه الغاية . والمعنى الروحي في هذا اجتماعهم على الصلاة وتسوية صفوفهم فيها ، أولاً ، كما قال رسول الله : « لتسوّن صفوفكم أو ليخالفن الله بين وجوهكم » وسيأتي (رقم ٢٢٧) وهذا شيء لا يدركه إلا من أنار الله بصيرته لافقه في الدين ، والغوص على درره ، والسمو إلى مداركه ، كالشافعي واضربه . وقد رأى المسلمون بأعينهم آثار تفرق جماعتهم في الصلاة ، واضطراب صفوفهم ، ولو ذلك بأيديهم ، إلا من بطلت حاسته ، وطمس على بصره . ولذلك تدخل كثيراً من مساجد المسلمين فتري قوماً يعزلون الصلاة عن الجماعة ، طلباً للسنة كما زعموا ! ثم يقيمون جماعات أخرى لأنفسهم ، ويظنون أنهم يقيمون الصلاة بأفضل مما يقيمها غيرهم ، ولئن صدقوا لقد حملوا من الوزر ما أضاع أصل صلاتهم ، فلا ينفعهم ما ظنوه من الإنكار على غيرهم في ترك بعض السنن أو التبدلات . وتري قوماً آخرين يعزلون مساجد المسلمين ، ثم يتخذون لأنفسهم مساجد أخرى ، ضراباً وتفرقاً لكلمة ، وشقاً لصالح المسلمين . نسال الله العصمة والتوفيق ، وأن يهدينا إلى جمع كلمتنا ، إنه سميع الدعاء .

وهذا المعنى الذي ذهب إليه الشافعي لا يعارض حديث الباب ، فإن الرجل الذي فاتته الجماعة لعذر ، ثم تصدق عليه أخوه من نفس الجماعة بالصلاة معه - وقد سبقه بالصلاة فيها - هذا الرجل يشعر في داخله نفسه كأنه متعدد مع الجماعة قلباً وروحاً ، وكأنه لم تفته الصلاة . وأما الناس الذين يجمعون وحدهم بعد صلاة جماعة المسلمين فإنما يشعرون أنهم فريق آخر ، خرجوا وحدهم ، وصلوا وحدهم .

وقد كان عن ساهل المسلمين في هذا ، وضمهم أن إعادة الجماعة في المساجد جائزة مطلقاً - أن فشت بدعة منكرة في الجوامع العامة ، مثل الجامع الأزهر والمسجد المنسوب لأبيي عليه السلام وغيرها بمصر ، ومثل غيرها في بلاد أخرى ، فخلوا في المسجد الواحد إمامين راتبين أو أكثر ، ففي الجامع الأزهر - مثلاً - إمام للقبلة =

[وسليمان الناجي بصرى ، ويقال « سليمان بن الأسود ^(١) »] .
[وأبو المتوكل اسمه « علي بن داود » ^(٢)] .

== القدعة ، وآخر للقبلة الجديدة ، ونحو ذلك في مسجد الحسين عليه السلام ؛ وقد رأينا فيه أن الشافعية لهم إمام يصلي بهم الفجر في الفلس ، والخفيون لهم آخر يصلي الفجر بإسفار ، ورأينا كثيراً من المنفيين من علماء وطلاب وغيرهم ينتظرون إمامهم ليصلي بهم الفجر ، ولا يصلون مع إمام الشافعيين ، والصلاة قائمة ، والجماعة حاضرة ، ورأينا فيهما وفي غيرها جماعات تقام متعددة في وقت واحد ، وكلهم آثمون ، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا ، بل قد بلغنا أن هذا المنكر كان في الحرم المكي ، وأنه كان يصلي فيه أئمة أربعة ، يزعمونهم للمذاهب الأربعة ، ولكننا لم نر ذلك ، إذ أننا لم ندرك هذا المهد بمكة ، وإنما حججنا في عهد الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود حفظه الله ، وسمعنا أنه أبطل هذه البدعة ، وجعل الناس في الحرم على إمام واحد راتب ، ونرجو أن يوفق الله علماء الإسلام لإبطال هذه البدعة من جميع المساجد في البلدان ، بفضل الله وعونه ، لأنه سمع الدعاء .

(١) « الناجي » بالنون والجيم قال ابن سعد في الطبقات (ج ٧ ق ٢ ص ٤٠) : « كان نازلاً في بني ناجية ، لا ندري كان من أنفسهم أو مولى لهم ؟ وكانت عنده أحاديث » . وسماء بعضهم « سليمان بن الأسود » كما قال الترمذي هنا ، وبعضهم يقول « سليمان الأسود » . وقد أخطأ الخاتم في الاستدراك (١ : ٢٠٩) فقال : « سليمان الأسود » هذا هو سليمان بن سحيم ، قد احتج به مسلم ، لأن مسلماً لم يرو سليمان الأسود ، وهو ناجي بصرى ، يكنى أبا محمد ، وسليمان بن سحيم مدني مولى لخزاعة ، ويقال مولى آل حنين ، وكنى أبا أيوب . ومن الغريب أن الذهبي تبع الخاتم في ختمه ولم يعقب عليه . والناجي هذا وثقه ابن معين وابن خبان وابن المديني وأحمد بن مباح وغيرهم .

(٢) « داود » يفتح الدال الأولى ، على اسم النبي داود ، ويقال أيضاً « علي بن دؤاد » يضم الدال الأولى وفتح الهمزة ، ويجوز تسميها فيكون يفتح الواو . وأبو المتوكل هذا ناجي بصرى أيضاً ، وهو تابعي ثقة .

١٦٥

باب

ما جاء في فضل العشاء والفجر في الجماعة^(١)

٢٢١ - **حديث** ^(٢) محمود بن غيلان حدثنا بشر بن السري حدثنا
سفيان ^(٣) عن عثمان بن حكيم عن عبد الرحمن بن أبي عمرة عن عثمان بن عفان
قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من شهد العشاء في جماعة كان له
قيام ^(٤) نصف ليلة ، ومن صلى العشاء والفجر في جماعة كان له كقيام ليلة ^(٥) » .
[قال ^(٦)] : وفي الباب عن ابن عمر ، وأبي هريرة ، وأنس ، وعماره
بن رؤينة ، وجندب [بن عبد الله بن سفيان البجلي ^(٧)] ، وأبي [بن كعب ^(٨)]

(١) في هـ و هـ في جماعة : وفي هـ « جماعة » بحذف هـ في هـ .

(٢) في ع و هـ « أخبرنا » .

(٣) هو الثوري .

(٤) في ع و م « كقيام » .

(٥) الحديث رواه أحمد (رقم ٤٠٨ و ٤٩١ ج ١ ص ٥٨ و ٦٨) ومسلم (١ : ١٨٢)
كلاهما من طريق الثوري : ورواه أيضاً مسلم من طريق عبد الواحد بن زياد عن
عثمان بن حكيم . ورواه أحمد (رقم ٤٠٩ ج ١ ص ٥٨) من طريق محمد بن إبراهيم
التيمي عن عثمان بن عفان ، وهذا الأخير لإسناد متقطع ، لأن محمد بن إبراهيم لم
يدرك عثمان .

(٦) الزيادة من م و ع و س .

(٧) الزيادة من ع و س ، قال ابن سعد في الطبقات (٦ : ٢٢) : « جندب
بن عبد الله بن سفيان البجلي ، وهو العلقمي ، وعلاقة : بطن من بجيلة ، وبعضهم ينسبه
إلى أيه فيقول : جندب بن عبد الله ، وبعضهم ينسبه إلى جده فيقول : جندب
بن سفيان . وهو واحد » . و « علاقة » بالعين المهملة واللام المفتوحتين .

(٨) الزيادة من ع و هـ و هـ و هـ .

وأبي موسى، ورُبَّ ذَنَّةٍ.

قال أبو عيسى: حديثُ عثمان^(١) حديثٌ حسنٌ صحيحٌ^(٢).

وتدروى هذا الحديثُ عن عبد الرحمن بن أبي عمرة عن عثمان موقرفاً^(٣)، وروى من غير وجهٍ عن عثمان مرفوعاً^(٤).

٢٢٢ - حدثنا محمد بن بشار حدثنا يزيد بن هرون أخبرنا داود بن أبي هند عن الحسن بن جندب بن سفيان عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «مَنْ صَلَّى الصُّبْحَ فَهُوَ فِي ذِمَّةِ اللَّهِ، فَلَا تَخْزُوا اللَّهَ»^(٥) فِي ذِمَّتِهِ». [قال أبو عيسى: حديثٌ حسنٌ صحيحٌ^(٦)].

(١) في م: «هذا حديث».

(٢) كلمة «صحيح» لم تذكر في م.

(٣) في م: «موقوف» بالرفع، وكتب فوقه «كذا».

(٤) في م: «مرفوع» بالرفع، وكتب فوقه «كذا». والكلام على حديث عثمان هذا.

من أول قوله «قال أبو عيسى» إلى هنا: مؤخر في الأصول - فيما عدا ع - بعد

الحديث الآتي (رقم ٢٢٢) وانبعنا ما في نسخة ع لأنه أنصب للسياق.

(٥) «تخفروا» من الرابع، قال في النهاية: «أخفرت الرجل: إذا نفقت عهده

وذمامه، والهمزة فيه الإزالة، أي أزلت خفارته، كأنه كفته: إذا أزلت شكايته،

وهو المراد في الحديث».

(٦) الزيادة من ع وعن زيادة جيدة، ولم تقع في سائر الأصول، ولذلك قال الخارج

(١: ١٩٢): «لم يحكم الترمذي على حديث جندب بن سفيان بشيء»، وهو حديث

صحيح، أخرجه مسلم.

والحديث رواه الطيالسي (رقم ٩٣٨): «حدثنا شعبة عن أنس بن سيرين سمع

جندبا البجلي يقول: «مَنْ صَلَّى الصُّبْحَ فَهُوَ فِي ذِمَّةِ اللَّهِ عزَّ وجلَّ»، ومن أخفرت ذمة الله

كبه الله على وجهه في النار». ثم قال: «وروى هذا الحديث بشر بن الفضل

عن خالد الخذاء عن ابن سيرين عن جندب عن النبي صلى الله عليه وسلم».

ورواية بشر بن الفضل التي أشتال إليها رواها مسلم (١: ١٨٢) عن نصر بن علي

الجهضمي عن بشر، فذكره مرفوعاً، ورواه أيضاً عن يعقوب الدورقي عن إسماعيل =

٢٢٣ - حَدَّثَنَا عَبَّاسُ الْعَنْبَرِيُّ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ كَثِيرٍ أَبُو غَسَّانَ
الْعَنْبَرِيُّ عَنْ إِسْمَاعِيلَ الْكَحَّالِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَوْسٍ الْخَزَاعِيِّ عَنْ بُرَيْدَةَ
الْأَسَدِيِّ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « بَشِّرِ الْمَشَّائِينَ فِي الظُّلَمِ إِلَى
الْمَسَاجِدِ بِالنُّورِ الْقَامِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » .
[قَالَ أَبُو عِيسَى ^(١)] : هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ [مِنْ هَذَا الْوَجْهِ ^(٢)]
[مَرْفُوعٌ ، هُوَ صَحِيحٌ مُسْنَدٌ وَمَوْقُوفٌ إِلَى أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ،
وَلَمْ يُسْنَدْ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ^(٣)] .

١٦٦

باب

ما جاء في فضل الصَّفِّ الأول

٢٢٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ
عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « خَيْرُ

= عَنْ خَالِدٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ جَنْدَبٍ مَرْفُوعاً . فَلَا يَضُرُّ وَقْفَ شُعْبَةَ لِإِيَّاهُ بِمِثْلِ ذَلِكَ
وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (٤ : ٣١٢ و ٣١٣) بِإِسْنَادَيْنِ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ جَنْدَبٍ مَرْفُوعاً .
وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ أَيْضاً مِنْ طَرِيقِ الْحَسَنِ .

(١) الزيادة من م و س .

(٢) الزيادة من م و ع .

(٣) الزيادة من ع . والحديث رواه أبو داود (١ : ٢٢٠) عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ عَنْ
أَبِي عُبَيْدَةَ الْحَدَّادِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ الْكَحَّالِ بِإِسْنَادِهِ هُنَا . وَنَقَلَ شَارِحُهُ عَنِ الْمُسْنَدِ هُنَا
الِدَارِ قُطْنِي قَالَ : « تَفَرَّدَ بِهِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ سُلَيْمَانَ الضُّبِّيُّ الْبَصْرِيُّ الْكَحَّالُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ » =

صُفُوفِ الرِّجَالِ أَوَّلُهَا ، وَشَرُّهَا آخِرُهَا ، وَخَيْرُ صُفُوفِ النِّسَاءِ آخِرُهَا ،
وَشَرُّهَا أَوَّلُهَا (١) .

[قَالَ (٢)] : وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، [وَابْنِ عُمَرَ (٣)] ،
وَأَبِي سَمْعِيذٍ ، وَأَبْنِيٍّ ، وَعَائِشَةَ ، وَالْعِرْبَ بَاضِ بْنِ سَارِيَةَ ، وَأَنْسٍ .
قَالَ أَبُو حَيْسَى : حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .
وَقَدْ رَوَى عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَنَّهُ كَانَ يَسْتَغْفِرُ لِلصَّفِّ
الْأَوَّلِ ثَلَاثًا ، وَالثَّانِي مَرَّةً (٤) » .

ابن أوس . وقال المنذرى فى الترغيب (١ : ١٢٩) : « ورجال إسناده ثقات .
ورواه ابن ماجه بلفظه من حديث أنس .
واسماعيل الكحال قال أبو حاتم : « صالح الحديث » وذكره ابن حبان فى الثقات
وقال : « يخطئ » وذكره فى الضعفاء وقال : « يتفرد عن المشاهير بمناكير » .
وعبد الله بن أوس الخزاز ذكره ابن حبان فى الثقات ، وقال ابن القطان : « مجهول
الحال » ، ولا نعرف له رواية إلا بهذا الحديث من هذا الوجه . وإن كان توثيق الحافظ
المنذرى لرجال إسناده يكفى فى تصحيح الحديث أو تحسينه ، وتفرد إسماعيل وعبد الله
به لا يضر ، لأن له شواهد كثيرة بمعناه ، وبعضها بلفظه أو بنحوه ، وبعض
أسانيدنا صحيح وبعضها حسان ، من أحاديث بعض الصحابة ، وكلها مرفوعة إلى النبي
صلى الله عليه وسلم ، وانظرها فى الترغيب (١ : ١٢٩ — ١٣٠) وجمع الزوائد
(٢ : ٣٠ — ٣١) .

(١) الحديث رواه أحمد وأصحاب الكتب الستة إلا البخارى ، كما نسبته فى المنتقى (٣ :
٢٢٤ من نيل الأوطار) .

(٢) الزيادة من م و ح و ب .

(٣) الزيادة من م وحدها ، ولست أثنى بصحتها ، ولم أجده حديثا لابن عمر فى ذلك ،
ولكن فى جمع الزوائد (٢ : ٩٣) حديث لعمر بن الخطاب مرفوعا بلفظ حديث
الباب ، وقال : « رواه الطبرانى فى الأوسط » وفيه يزيد بن عبد الملك التوفلى ،
ضعفه الجمهور ، ووثقه ابن معين فى رواية وضعفه فى أخرى .

(٤) فى هـ و هـ « والثاني » بدون اللام .

(٥) ورد هذا مرفوعا من حديث العرياض بن سارية . رواه أحمد بأسانيد متعددة (٤ : =

٢٢٥ — وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « لو أن الناس يعلمون ما في النداء والصف الأول ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا عليه ^(١) » .
[قال ^(٢)] حدثنا بذلك إسحاق بن موسى الأنصاري حدثنا معن حدثنا مالك عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم :
مثله ^(٣) .

٢٢٦ — وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكٍ نَحْوَهُ ^(٤) .

(١٢٦ - ١٢٨) ورواه أيضا للنسائي (١ : ١٣١) وابن ماجه (١ : ١٦٦) والحاكم (١ : ٢١٤) وقال « صحيح الإسناد » ووافقه الذهبي .
وفي مجمع الزوائد (٢ : ٩٢) : « عن أبي هريرة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استغفر للصف الأول ثلاثا ، ولثاني مرتين ، ولثالث مرة . رواه البراء وفيه أيوب بن عتبة ، ضعف من قبل حفظه » ، ولو صح هذا لم يمارض حديث المريض ، لانهما حكايان عن واقعي حال . فعل هذا مرة ، وهذا أخرى .
(١) الاستهم : قال الحافظ في الفتح (٢ : ٧٩) : « أي الاقتراع ، ومنه قوله تعالى : [فساهم فساكن من الله حضين] قاله الخطابي وغيره : قول له الاستهم : لأنهم كانوا يكتبون أسماءهم على سهام إذا اختلفوا في الشيء ، فن خرج سهمه غالب » . وقوله « عليه » قال في الفتح أيضا (٢ : ٨٠) : « أي على مذكر ، ليشمل الأمرين : الأذان والصف الأول ، وبذلك يصح تبويب المصنف — يعني البخاري — وقال ابن عبد البر : الهاء عائدة على الصف الأول ، لا على النداء ، وهو حق الكلام ، لأن الضمير يعود لأقرب مذكور ، ونازعه القرطبي ، وقال : لأنه يلزم منه أن يبقى النداء ضائعا لا فائدة له ! قال : والضمير يعود على معنى الكلام المتقدم ، ومثله قوله تعالى : [ومن يفعل ذلك يلق أثاما] أي جميع ذلك » .

(٢) الزيادة من م و س .

(٣) كلمة « مثله » لم تذكر في م . وفي هـ « مثله » وفي ج « فيه بمثله » .

(٤) هذا الإسناد لم يذكر في هـ ، وذكر في م وعليه علامة أنه نسخة ، وأما « و » فإن إسناده الحديث فيهما مكنا : « حدثنا بذلك إسحاق بن موسى »

١٦٧

باب

ما جاء في إقامة الصفوف^(١)

٢٢٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ عَنْ
النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُسَوِّي صُفُوفَنَا،
فَيُخْرِجُ يَوْمًا فَرَأَى رَجُلًا خَارِجًا صَدْرُهُ مِنَ الْقَوْمِ، فَقَالَ: لَتُسَوَّنَّ صُفُوفُكُمْ
أَوْ لَيُخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وَجُوهِكُمْ»^(٢).

[قال^(٣)]: وفي الباب عن جابر بن سمرة، والبراء، وجابر بن عبد الله،
وأنس، وأبي هريرة، وعائشة.

= الأنصاري نا معن نا مالك ح وثنا قتيبة عن مالك عن سمى عن أبي صالح عن
أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله. وذكر في هامش ك أن في نسخة
«بمنه».

والحديث اختصره الترمذی، وهو في الموطأ (١ : ٨٧ - ٨٨) ورواه البخاري
في مواضع من طريق مالك، ونسبه العيني في شرحه (٥ : ١٢٤) لمسلم والنسائي أيضا.
(١) في م و س «الصف» بالإفراد.

(٢) قال القاضي أبو بكر بن العربي في العارضة (٢ : ٢٥) : «يعني مقاصدكم، فإن استواء
القلوب يستدعي استواء الجوارح واعتدالها فإذا اختلفت الصفوف دل على اختلاف
القلوب، فلا تزال الصفوف تضطرب وتهمل حتى يبطل الله باختلاف المقاصد، وقد
فعل، ولئلا الله حسن الخاتمة».

والحديث رواه أبو داود (١ : ٢٥٠) ونقل شارحه عن الترمذی قال :
«وأخرجه مسلم والترمذی والنسائي وابن ماجه»، وأخرج البخاري ومسلم من حديث
سالم بن أبي الجعد عن النعمان بن بشير - : الفصل الأخير منه .

(٣) الزيادة من م و ع و س .

قال أبو عيسى : حديثُ النعمان [بن بشير ^(١)] حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .
وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من تمام الصلاة إقامة الصف ^(٢) » .

وروى عن عمر : أنه كان يؤكلُ رجلاً ^(٣) بإقامة الصفوف فلا ^(٤) يكبرُ
حتى يُخبرَ أن الصفوف قد استقرت ^(٥) .

وروى عن عليٍّ وعثمان : أنهما كانا يقرأان ذلك ، ويقولان :
استووا ^(٦) .

وكان عليٌّ يقول : تقدم يا فلان ، تأخر ^(٧) يا فلان .

(١) الزيادة من هـ و هـ و هـ .

(٢) روى أحمد في المسند (رقم ١٤٥٠٦ ج ٣ ص ٣٢٢) : « حدثنا عبد الرزاق حدثنا
سعر عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم : إن من تمام الصلاة إقامة الصف » . وهذا إسناد صحيح ، ونسبه الميمني
في جمع الزوائد (٢ : ٨٩) أيضاً لأبي يعلى والطبراني في الكبير والأوسط ، وروى
أحمد والشيخان من حديث أنس : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « استووا
صفوفكم ، فإن تسوية الصف من تمام الصلاة » . وانظر نيل الأوطار (٣ : ٢٢٩) .

(٣) في ع و هـ و هـ و هـ « رجلاً » بالإنفراد .

(٤) في ع و هـ و هـ و هـ « ولا » .

(٥) في الموطأ (١ : ١٧٣) : « فذلك عن نافع : أن عمر بن الخطاب كان يأمر بسرعة
الصفوف ، فإذا جاءوه فأخبروه أن قد استقرت - كبر » .

(٦) في الموطأ أيضاً شيء عن عثمان نحوه ما رواه عن عمر .

(٧) في ب « وتأخر » وزيادة الواو مخالفة لسائر الأصول ، وهي نافية عن موضعها هنا ،
وحذفها أعلى وأفصح .

١٦٨

باب

ما جاء ليلىني^(١) منكم أولو الأحلام والنهي

٢٢٨ - حدثنا نصر بن علي الجهضمي حدثنا يزيد بن زريع

حدثنا خالد الحذاء عن أبي معشر عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ليلىني^(٢) منكم أولو الأحلام

(١) سيأتي الكلام على إثبات الياء قبل النون ، وهي ثابتة في كل الأصول ، ووضع عليها في م علامة الصحة « صح » .

(٢) قال النووي في شرح مسلم (٤ : ١٥٤ - ١٥٥) : « ليلى : هو بكسر اللامين وتخفيف النون من غير ياء قبل النون ، ويجوز إثبات الياء مع تشديد النون على التوكيد » . وهكذا طبع في صحيح مسلم بحذف الياء في طبعة بولاق (١ : ١٢٨) وفي طبعة الاستانة (٢ : ٣٠) في حديث أبي مسعود وابن مسعود ، وكتب بهامشها في حديث أبي مسعود أن في نسخة « ليلى » وضبط بتشديد النون وفتح الياء قبلها ، واسكن في نسخة بخطوطه عندي من صحيح مسلم ، يقلب عليها الصحة ، بإثبات الياء فيهما من غير ضبط ، وكتب بهامشها في الموضعين أن في نسخة « ليلى » بحذف الياء . وقال الشارح المباركفوري (١ : ١٩٣) : « قد وقع في بعض نسخ الترمذي : ليلى بحذف الياء قبل النون ، وفي بعضها بإثباتها » .

أقول : ولأن لم أرها في شيء من نسخ الترمذي بحذف الياء ، وأظن أن حذفها فيه وفي غيره من تصرف الناسخين ، وكذلك ضبط الكلمة على إثبات الياء : بفتحها وتشديد النون ، ذهبا إلى الجادة في قواعد النحو ، يجوز الفعل المعتل بحذف حرف العلة ، وقد رأيت كثيراً من الناسخين والعلماء يميزون لأنفسهم تفسير ما خالف القواعد المعروفة ، ظانين منهم أنه خطأ ، والدليل على ظن التصرف منهم أن الشارح =

والنهي^(١) ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم ، وإياكم وهيشات الأسواق^(٢) .

[قال^(٣)] : وفي الباب عن أبي بن كعب ، وأبي مسعود^(٤) ، وأبي سعيد ،

== نقل عن الطيبي قال : « من حق هذا اللفظ أن يحذف منه الياء ، لأنه على صيغة الأسماء وقد وجدنا باثبات الياء وسكونها في سائر كتب الحديث ، والظاهر أنه غلط » .
 وليس هذا غلطاً كما زعم الطيبي ، بل إثبات حرف العلة في مثل هذا ورد في الحديث كثيراً ، وله شواهد من الشعر ، وقد بحث فيسه العلامة ابن مالك في كتاب (شواهد التوضيح) بحثاً طويلاً (ص ١١ - ١٥) وذكر من شواهد البخاري قوله عائشة : « إن أبا بكر رجل أسيف ، ولأنه متى يقوم مقامك لا يسم الناس » وحديث : « من أكل من هذه الشجرة فلا ينشأنا » وحديث « مروا أبا بكر فليصل بالناس » ووجه ذلك بأوجه متعددة ، أحسنها عندى الوجه الثالث : « أن يكون أجرى المعتل مجرى الصحيح ، فأثبت الألف - يعنى أو الواو أو الياء - واكتفى بتقدير حذف الضمة التي كان ثبوتها منوياً في الرفع » .

(١) نقل الشارح (١ : ١٩٣) عن ابن سيد الناس قال : « الأحلام والنهي بمعنى واحد ، وهى العقول . وقال بعضهم : المراد بأولى الأحلام : البالفون ، وبأولى النهى : العقلاء . فعلى الأول يكون المعطف من باب قوله : وألنى قولها كذباً وميناً . وهو أن تغاير اللفظ قائم مقام تغاير المعنى ، وهو كثير في الكلام ، وعلى الثانى يكون لكل لفظ معنى مستقل » .

وقال الخطابي في المعام (١ : ١٨٤ - ١٨٥) : « لما أمر صلى الله عليه وسلم أن يليه ذرور الأحلام والنهى ليعقلوا عنه صلاته ، ولكي يخافوه في الإمامة إن حدث به حدث في صلاته ، ويرجع إلى قولهم إن أصابه سهو أو عرض في صلاته عارض ، في نحو ذلك من الأمور » .

(٢) قال الخطابي : « هيشات الأسواق : ما يكرن فيها من الجلبة وارتفاع الأصوات وما يحدث فيها من الفتن . وأصله من الهوش ، وهو الاختلاط ، يقال : تهاوش القوم : إذا اختلطوا ودخل بعضهم في بعض ، وبينهم تهاوش ، أى اختلاط واختلاف » . وسياق الكلام على تخريج الحديث .

(٣) الزيادة من م و ع و ه و س .

(٤) في س و ه و « وابن مسعود » وهو خطأ واضح ، وكذلك كانت في م . ولكن صححت فيها بنفس الخط إلى الصواب .

والبراء ، وأنس .

قال أبو عيسى : حديث ابن مسعود حديث حسن [صحيح ^(١)] غريب .
و [قد ^(٢)] روى عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أنه كان يُعَجِّبُهُ أَنْ
يُليَهُ الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ ، لِيَحْفَظُوا عَنْهُ ^(٣) » .

[قال ^(٤)] . وخالد الحذاء هو خالد بن مهران « أبا المنازل ^(٥) » .

[قال ^(٦)] : [و ^(٧)] سمعتُ محمد بن إسماعيل يقول : [يقال ^(٨)] : إنَّ

(١) الزيادة من م . وهي زيادة جيدة ، لأن هذا الحديث صحيح ، فقد رواه أيضا
أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي ، كما في عون المعبود (١ : ٢٥٣) . ونيل الأوطار
(٣ : ٢٢٢) وثقلاء عن الترمذی أنه قال : « حسن غريب » . فيظهر أن اختلاف
النسخ فيه قديم . ونقل الشوكاني عن ابن سيد الناس قال : « إنه صحيح لثقة رواه
وكثرة الشواهد له ، ولذلك حكم مسلم بصحته ، وأما غرابته فليست تنافي الصحة في
بعض الأحيان » .

ومن شواهده حديث أبي مسعود الأنصاري قال : « كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يمسح منا كبتنا في الصلاة ، ويقول : استموا ، ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم ،
لإني منكم أولو الأحلام والنهي ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم . قال أبو مسعود :
فأتم اليوم أشد اختلافاً » ، رواه مسلم (١ : ١٢٨) ونسبه في المنقح أيضا لأحمد
والنسائي وابن ماجه . (٢) الزيادة من م و ب .

(٣) رواه ابن ماجه (١ : ١٦٠) من حديث أنس ، وإسناده صحيح .

(٤) الزيادة من م و ب .

(٥) « مهران » بكسر الميم ، و « المنازل » بضم الميم ، كما ضبطه الذهبي في المشتبهِ والنفق
في المعنى والزبيدي في شرح القاموس . ونقل الحافظ في التقريب فيه قولاً آخر أنه
يفتحها ، ولم أجده متابعاً على ذلك .

(٦) الزيادة من م و ب .

(٧) الزيادة من م و ب .

(٨) الزيادة من م و ب . وفي م « ويقال » .

خالداً الخذاء ما خذاً نعلًا قطُّ ، إنما كان يجلسُ إلى خذاءٍ فنسب إليه .
[قال ^(١)] : وأبو مَنشَرٍ اسمه « زِيَادُ بْنُ كَلَيْبٍ ^(٢) » .

١٦٩

باب

ما جاء في كراهية الصَّفِّ بين السَّوَارِي

٢٢٩ — حَدَّثَنَا هَذَا حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سَفْيَانَ عَنْ يَحْيَى بْنِ هَانِيٍّ
بْنِ عُرْوَةَ الْمُرَادِيِّ ^(٣) عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ مُحَمَّدٍ ^(٤) قَالَ : صَلَّيْنَا خَلْفَ أَمِيرٍ
مِنَ الْأُمَرَاءِ ، فَأَضْطَرَّ نَا لِنَاسٍ ^(٥) فَصَلَّيْنَا بَيْنَ السَّارِيَتَيْنِ ^(٦) ، فَلَمَّا صَلَّيْنَا
قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ ^(٧) : كُنَّا نَتَّقِي هَذَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ^(٨) .

- (١) الزيادة من م و س .
(٢) بينا فيما مضى أنه ثقة ، في شرح الحديث (١١٦) .
(٣) في ع و س « عن عروة المرادي » وهو خطأ ، فإن « عروة المرادي »
جدّ يحيى بن هانيء ، لا شيخه ، ويحيى هذا ثقة ، قال شعبة : « كان سيد أهل
الكوفة » ووثقه ابن معين والنسائي وغيرهما .
(٤) عبد الحميد بن محمود هو « المعولي » بفتح الميم وكسر هاء ، لم يسكن العين المهملة وفتح
الواو وتخفيف اللام . وهو ثقة ، وقال عبد الحق في الأحكام : « لا يحتاج به » فرد
ذلك عليه ابن القطان وقال : « لم أر أحداً ذكره في الضعفاء » .
(٥) في م و س « فاضطرب الناس » .
(٦) في م و س « بين ساريتين » .
(٧) هنا في ع زيادة « قال » وهي خطأ .
(٨) الحديث رواه أحمد في المسند (رقم ١٢٣٦٦ ج ٣ ص ١٣١) عن عبد الرحمن بن =

وفي الباب عن قرّة بن إياس المزني^(١) .

قال أبو عيسى : حديث أنس حديث حسن [صحيح^(٢)] .

وقد كره قوم من أهل العلم أن يصف بين السواري .

وبه يقول أحمد ، وإسحق .

وقد رخص قوم من أهل العلم في ذلك^(٣) .

= مهدي ، وأبو داود (١ : ٢٥٢) عن محمد بن بشار عن ابن مهدي ، والنسائي (١ : ١٣١ - ١٣٢) عن عمرو بن منصور عن أبي نعيم : كلاهما عن سفيان الثوري بهذا الإسناد ، ولفظ أبي داود : « عن عبد الحميد بن محمود قال : صليت مع أنس بن مالك يوم الجمعة ، فقدمنا إلى السواري ، فقدمنا وتأخرنا ، فقال أنس : كنا نثق هذا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم » . ورواه أيضا الحاكم بأسانيد متعددة من طريق سفيان الثوري (١ : ٢١٠ و ٢١٨) وصححه هو والذهبي .

(١) « إياس » بكسر الهمزة وتخفيف الياء المثناة التحتية .

وحديث قرّة هذا رواه الطيالسي (رقم ١٠٧٣) وابن ماجه (١ : ١٦٣) والحاكم (١ : ٢١٨) من طريق هرون بن مسلم عن قتادة عن معاوية بن قرّة عن أبيه قال : « كنا نهى أن نصف بين السواري على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واطرد عنها طرداً » هذا لفظ ابن ماجه ، وصححه الحاكم والذهبي ، واسمه ابن حجر في التهذيب (١١ : ١١) أيضاً لابن خزيمة . وهرون بن مسلم قال أبو حاتم « مجهول » وذكره ابن حبان في الثقات .

(٢) الزيادة من هـ و ك . والذي نقل في نيل الأوطار (٣ : ٢٣٥) وعون المعبود (١ : ٢٥٢) عن الترمذي : التحسين فقط .

(٣) قال القاضي أبو بكر بن العربي في المارضة (٢ : ٢٧ - ٢٨) في تعطيل النهي : « إما لا تقطع الصف ، وهو المراد من التوبيخ ، وإما لأنه موضع جمع النعال ، والأول أشبه ، لأن الثاني محدث ، ولا خلاف في جوازه عند الضيق ، وأما مع السعة فهو مكروه للجماعة ، فأما الواحد فلا بأس به ، وقد صلى النبي صلى الله عليه وسلم في السكبة بين سواريها » .

١٧٠

باب

ما جاء في الصلاة خلف الصف وحده

٢٣٠ - حَدَّثَنَا هَنَّاؤُ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ ^(١) عَنْ حُصَيْنٍ ^(٢) عَنْ
هَلَالِ بْنِ إِسَافٍ ^(٣) قَالَ : أَخَذَ زِيَادُ بْنُ أَبِي الْجَعْدِ ^(٤) بِيَدِي وَنَحْنُ بِالرَّقَّةِ ^(٥) ،
فَقَامَ بِي عَلَى شَيْخٍ يُقَالُ لَهُ وَابِصَةُ بْنُ مَعْبُدٍ ^(٦) مِنْ بَنِي أَسَدٍ فَقَالَ زِيَادٌ ^(٧) :
حَدَّثَنِي هَذَا الشَّيْخُ : « أَنْ رَجُلًا صَلَّى خَلْفَ الصَّفِّ وَحْدَهُ - وَالشَّيْخُ بِسَمْعٍ - ^(٨)

(١) « أبو الأحوص » بالحاء والصاد المهملتين ، هو : سلام بن سليم - بالتصغير - الحنفى الكوفى الحافظ .

(٢) « حصين » بالحاء والصاد المهملتين وبالتصغير ، و ف ح « حصين » وهو خطأ ، وهو : حصين بن عبد الرحمن السلمى - بضم السين المهملة وفتح اللام - وهو تابعى ثقة مأمون ، مات سنة ١٣٦ .

(٣) « إساف » بكسر اليااء وتخفيف السين المهملة ، كذا ضبطه الحافظ فى القريب ، ونقل فى القاموس أنها قد تفتح ، وضبطه بالفتح آخرون . والراجح الكسر ، وقيل فيه أيضاً « إساف » بالهمزة بدل اليااء مكسورة قولاً واحداً . وهلال هذا كوفى تابعى ثقة .

(٤) « الجعد » بفتح الجيم وإسكان العين المهملة . وزباد هذا ذكره ابن حبان فى الثقات .

(٥) « الرقة » بفتح الراء وتشديد القاف ، وهى مدينة مشهورة على الفرات .

(٦) « وابصة » بكسر الباء الموحدة وفتح الصاد المهملة ، و « معبد » بفتح الميم وإسكان العين المهملة .

(٧) « زيد » وهو خطأ واضح .

(٨) قوله « والشَّيْخُ بِسَمْعٍ » جملة معترضة ، يريد بها هلال أن زياداً حدثه بالحديث عن وابصة بن معبد بحضرته وسماهه ، فلم ينكره عليه ، فيكون من باب القراءة على العالم ، وكأن هلالاً سمعه من وابصة ، ولذلك كان هلال يرويه فى بعض أحيائه عن وابصة =

فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يُعيد الصلاة^(١) .

[قال أبو عيسى^(٢)] : وفي الباب عن علي بن شيبان^(٣) .

= بدون ذكر زياد ، وهي رواية متصلة ليس فيها تدليس ، وإلى هذا يشير قول الترمذی فيما سياتی : « وفي حديث حصن ما يدل على أن هلالاً قد أدرك وابصة » .

(١) سياتى الكلام على الحديث في آخر الباب إن شاء الله .

(٢) الزيادة من ... و ...

(٣) كلمة « علي » لم تذكر في ... وحديث علي بن شيبان رواه أحمد في المسند .

(٤ : ٢٣) قال : « حدثنا عبد الصمد وسريج قالا : حدثنا ملازم بن عمرو حدثنا

عبد الله بن بدر أن عبد الرحمن بن علي حدثه أن أبا علي بن شيبان حدثه . أنه خرج

وافداً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : فصلينا خلف النبي صلى الله عليه

وسلم ، فلم يجز غير غيبته إلى رجل لا يقيم صلبه في الركوع والسجود ، فلما انصرف

رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : يا معشر المسلمين ، إنه لأصلاة لمن لا يقيم صلبه

في الركوع والسجود ، قال : ورأى رجلاً يصلي خلف الصف ، فوقف حتى انصرف

الرجل ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : استقبل صلاتك ، فلا صلاة لرجل

فرد خلف الصف » .

ورواه ابن ماجه مختصراً (١ : ١٦٣) عن أبي بكر بن أبي شيبة عن ملازم

بن عمرو ، ورواه ابن حزم في المحلى (٤ : ٥٣) من طريق محمد بن وضاح عن

أبي بكر بن أبي شيبة ، ورواه البيهقي (٣ : ١٠٥) من طريق سليمان بن حرب

وأبي النعمان والحسن بن الربيع : ثلاثهم عن ملازم بن عمرو ، ونسبه الزيلعي

في نصب الراية (١ : ٢٤٤) لابن حبان في صحيحه والبراء في مننده .

وهذا حديث صحيح : نقل السندی عن البوصیری في زوائد ابن ماجه أنه قال :

« إسناده صحيح ورجاله ثقات » . ونقل الحافظ في التلخيص (ص ١٢٥) عن الأثرم

عن أحمد : « هو حديث حسن » . ونقل الشارح المباركفوري (١ : ١٩٤) عن

ابن سيد الباس قال : « رواه ثقات معروفون » . وقال ابن حزم في المحلى :

« ملازم ثقة ، وثقة ابن أبي شيبة وابن نمير وغيرهما ، وعبد الله بن بدر ثقة مشهور ،

وما نعلم أحداً عاب عبد الرحمن بأكثر من أنه لم يرو عنه إلا عبد الرحمن بن بدر ،

وهذا ليس جرحاً » . وما قاله ابن حزم هو الصحيح ، ومع ذلك فإن عبد الرحمن

بن بدر روى عنه أيضاً ابنه يزيد ووعلة بن عبد الرحمن ، وذكره ابن حبان

في الثقات ، ووثقه أبو العرب التميمي .

وأبن عباس^(١) .

قال [أبو عيسى^(٢)] : [و^(٣)] حديث وابصة حديث حسن .

وقد كره قوم من أهل العلم أن يصلي الرجل خلف الصف وحده ،
وقالوا : يعيد إذا صلى خلف الصف وحده .

وبه يقول أحد ، وإسحاق .

وقد قال قوم من أهل العلم : يجزئه إذا صلى خلف الصف وحده^(٤) .
وهو قول سفيان الثوري ، وابن المبارك ، والشافعي .

وقد ذهب قوم من أهل الكوفة إلى حديث وابصة بن معبد أيضاً ،
قالوا : من صلى خلف الصف وحده يعيد .

منهم حماد بن أبي سليمان ، وابن أبي ليلى ، ووكيع .

وروى حديث حصين عن هلال بن يساف غير واحد مثل رواية
أبي الأحوص عن زياد بن أبي الجعد عن وابصة [بن معبد^(٥)] .
وفي حديث حصين ما يدل على أن هلالاً قد أدرك^(٦) وابصة .
واختلاف^(٧) أهل الحديث في هذا :

(١) حديث ابن عباس بمعنى حديث وابصة ، وهو حديث ضعيف ، نسبه في جمع الزوائد
(٢ : ٩٦) للبخاري والطبراني في الكبير والأوسط .

(٢) الزيادة من ح و ه و ه و ه .

(٣) الزيادة من م و س .

(٤) من أول قوله « وبه يقول أحد » إلى هنا - : سقط من م خطأ .

(٥) الزيادة من س .

(٦) في م « سمع » بدل « أدرك » .

(٧) في ه و ه « فاختلف » .

فقال بعضهم : حديث عمرو بن مرة عن هلال بن إساف عن عمرو بن راشد عن وابصة [بن معبد ^(١)] : أصح .

وقال بعضهم : حديث حصين عن هلال بن إساف عن زياد بن أبي الجعد عن وابصة بن معبد : أصح .

قال أبو عيسى : وهذا عندي أصح من حديث عمرو بن مرة ، لأنه قد روي من غير حديث هلال بن إساف عن زياد بن أبي الجعد عن وابصة ^(٢) .

٢٣١ - حدثنا محمد بن بشار حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن عمرو بن مرة عن هلال بن إساف عن عمرو بن راشد عن وابصة بن معبد : « أن رجلا صلى خلف الصف وحده فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يعيد الصلاة ^(٣) » .

(١) الزيادة من ع و ه .

(٢) عقب هذا في النسخ الثلاث المطبوعة ب و ه و ك زيادة نصها :

« حدثنا محمد بن بشار حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن عمرو بن مرة عن زياد بن أبي الجعد عن وابصة . قال : « و » . وهي زيادة لأصلها ، وهي خطأ ، ولم تذكر في النسخ الثلاث المخطوطة م و ع و ه .

(٣) خلاصة القول في حديث وابصة : وجاء من رواية هلال بن إساف عن عمرو بن راشد عن وابصة ، وجاء من رواية هلال عن وابصة بغير واسطة ، وجاء بأسانيذ أخرى سند كرها ، ثم اختلف المحدثون في أي هذه الروايات أرجح ؟

أما رواية هلال عن عمرو بن راشد عن وابصة : فقد رواها الترمذي هنا عن محمد بن بشار عن محمد بن جعفر عن شعبة عن عمرو بن مرة (رقم ٢٣١) ورواها الطيالسي (رقم ١٢٠١) قال : « حدثنا شعبة قال : أخبرني عمرو بن مرة قال : سمعت هلال بن إساف قال : سمعت عمرو بن راشد عن وابصة بن معبد : أن النبي صلى الله عليه وسلم أجاز رجلا يصلي في الصف وحده فأمره أن يعيد الصلاة » . وهذا لمسناد متصل بالسماع . ورواه البيهقي في السنن الكبرى (٣ : ١٠٤) من طريق =

= الطيالسي بهذا الإسناد ، ولكن خيه : « يصلي خلف الصف وحده » ورواه
أحمد عن محمد بن جعفر ، وعن يحيى بن سعيد : كلاًهما عن شعبة عن عمرو بن مرة
(ج ٤ ص ٢٢٧ - ٢٢٨) . ورواه أبو داود (١ : ٢٥٤) عن سليمان
بن حرب وحفص بن عمر عن شعبة عن عمرو بن مرة .

وأما رواية هلال عن وابصة ، أو عن زياد بن أبي الجعد عن وابصة : فإنها عندنا
بمعنى واحد ، لأن هلالاً سمع الحديث من زياد بحضور وابصة وإقراره ، فهو كالقراءة
على الشيخ والعرض عليه ، كما قلنا آنفاً ، وقد رواه الترمذي هنا (رقم ٢٣٠) عن
هناد عن أبي الأحوس عن حصين بن عبد الرحمن عن هلال : أن زياداً حدثه به
بمضور وابصة ، وكذلك رواه أحمد (٤ : ٢٢٨) عن وكيع عن سفيان عن
حصين ، وعن محمد بن جعفر عن شعبة عن حصين ، ورواه ابن ماجه (١ : ١٦٣)
عن أبي بكر بن أبي شعبة عن عبد الله بن إدريس عن حصين ، ورواه الدارمي (١ :
٢٩٤ - ٢٩٥) عن أحمد بن عبد الله عن عبيد بن القاسم عن حصين ، ورواه
البيهقي (٣ : ١٠٤ - ١٠٥) من طريق الحميدي عن ابن عينة عن حصين : كلهم
كرواية الترمذي .

ورواه ابن الجارود (ص ١٦١) عن عبد الرحمن بن بشر عن عبد الرزاق عن
الثوري عن منصور عن هلال عن زياد عن وابصة ، وكذلك رواه البيهقي (٣ :
١٠٤) من طريق خلاد بن يحيى عن الثوري ، كرواية ابن الجارود .
ورواه أحمد (٤ : ٢٢٨) عن أبي معاوية عن الأعمش عن شمر بن عطية عن
هلال عن وابصة ، بدون ذكر زياد بن أبي الجعد . و« شمر » بكسر الشين المعجمة
واسكان الميم والراء ، وهو الأسدي الكاهلي الكوفي ، وهو ثقة ، وثقه ابن تيمر
وابن مبن والعجلي والنسائي وابن سعد وغيرهم . وهذا إسناد صحيح رواه ثقات .
وأيضاً فقد رواه أحمد (٤ : ٢٢٨) عن وكيع عن يزيد بن زياد بن أبي الجعد
عن عمه عبيد بن أبي الجعد عن زياد بن أبي الجعد عن وابصة ، ورواه الدارمي (٢ :
٢٩٥) عن مسدد عن عبد الله بن داود ، ورواه البيهقي (٣ : ١٠٥) من طريق
مسدد عن عبد الله بن داود عن يزيد بن زياد ، كرواية وكيع . وهما إسناد صحيح
أيضاً ، يزيد بن زياد وثقه أحمد وابن معين والعجلي وغيرهم ، وعمه عبيد بن أبي الجعد
ثقة ، ذكره ابن حبان في الثقات ، وهو يدل على أن الحديث كان معروفاً عند
آل زياد بن أبي الجعد ، وأن ابنه يزيد كان ممن يتحرى في الرواية ، فلم يسم =
(٢٩٩ - سنن الترمذي - ١)

== الحديث من أبيه ، وسمعه من عمه ، فرواه كما سمع .

ولاختلاف هذه الأسانيد ظن بعض العلماء أن الحديث معلول أو مضارب ، فقد نقل الريلمی ونصب الراية (١ : ٢٤٤) عن البيهقي في المعرفة قال : « وإنما لم يخرجوه صاحباً الصحيح لما وقع في إسناده من الاختلاف » نقل من البراز أنه « رواه في مسنده بالأسانيد الثلاثة المذكورة ، ثم قال : أما حديث عمرو بن راشد فإن عمرو بن راشد رجل لا يعلم حديثه إلا بهذا الحديث ، وليس معروفًا بالعدالة ، فلا يحتج بحديثه . وأما حديث حصين فإن حصيناً لم يكن بالمألف ، فلا يحتج بحديثه . وقد روى عن شمر بن عطية عن هلال بن يساف عن وابصة ، وهلال لم يسمع من وابصة ، فأمكننا عن ذكره لإرساله » .

واختار بعض العلماء الترجيح بين هذه الأسانيد ، فرجع الترمذی هنا أن رواية حصين أصح ، وذكر ابن أبي حاتم في الملل (رقم ٢٧١ ج ١ ص ١٠٠) أنه سأل أباه عن روايتي حصين وعمرو بن مرة عن هلال : أيهما أشبه ؟ وأن أباه قال : « عمرو بن مرة أحفظ » .

والراجح الصحيح أن هذه الروايات يؤيد بعضها بعضاً ، ولا يضرب بعضها بعضاً ، وكلها أسانيد صحاح . رواها ثقات . كما قدمنا ، واظهر عندي أن هلال بن يساف سمعه من عمرو بن راشد عن وابصة ، ثم أتى وابصة بحضور زياد بن أبي الجعد ، وأن زياداً حديثه به والشيخ يسمم ، فصار يرويه في بعض أحبابه عن عمرو بن راشد . في بعضها عن زياد عن وابصة ، إذ هو الذي حدث به ، وفي بعضها عن وابصة ، إذ سمع الشيخ حين التحديث ، وفي بعضها يحكى ما حصل من تحديث زياد بمحضرة وابصة ، وكل صحيح ، وكل ثابت ، وقد يكون اختلاف السيل في طريق زياد من تصرف للرواة ، ثم تأيد ذلك كله برواية يزيد بن زياد بن أبي الجعد عن عمه عن زياد . وهذا هو الذي رويته ابن حزم في المحلى (٤ : ٥٣ - ٥٤) قال : « ورواية هلال بن يساف حديث وابصة مرة عن زياد بن أبي الجعد ، ومرة عن عمرو بن راشد - : قوة للخبر ، وعمرو بن راشد ثقة ، وثقه أحمد بن حنبل وغيره » .

وقال الزيلعي ونصب الراية (١ : ٢٤٤) : « ورواه ابن حبان في صحيحه بالأسانيد المذكورة ثم قال : وهلال بن يساف سمعه من عمرو بن راشد ومن زياد بن أبي الجعد عن وابصة ، فالخبران محفوظان ، وليس هذا الخبر بما تفرد به هلال بن يساف . ثم أخرجه عن يزيد بن زياد بن أبي الجعد عن عمه عبيد بن أبي الجعد عن أبيه زياد بن أبي الجعد عن وابصة ، فذكره » .

وللحديث إسناده آخر لا أس به يصلح للثبوت ، قال ابن أبي حاتم في الملل (رقم ٢٨١ ج ١ ص ١٠٠) : « سألت أبي عن حديث رواه عمر بن علي عن أشعث بن سوار عن بكير بن الأخنس عن حنن بن العتمر عن وابصة بن معبد عن النبي صلى الله عليه وسلم : أن رجلاً صلى خلف الصف وحده » . قال أبي : « رواه بعض الكوفيين » .

قال [أبو عيسى ^(١)] : [و ^(٢)] سمعتُ الجارودَ يقولُ : سمعتُ وكيعاً يقولُ : إذا صلى الرجلُ خلفَ الصفِّ وحده فإنه يُعيدُ ^(٣) .

١٧١

باب

ما جاء في الرجل يصلي ^(٤) ومعه رجلٌ

٢٣٢ — حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الطَّائِرُ عَنْ عَمْرِو

= عن أشعث عن بكير عن وابصة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال أبي : أما عمر فجله الصديق ، وأشعث هو أشعث ، قال أبو محمد : يعني أنه ضعيف الحديث ، وهو أشعث بن سوار ، قال أبو محمد : قلت لأبي: حنث أدرك وابصة ؟ قال : لا أبده . وأشعث بن سوار وثقه ابن معين مرة وضعفه مرة ، وهو ممن يعتد بحديثه ، وقد أخرج له مسلم في المتابعات . وقد وقع في النسخة للطبوعة من العلل « بكير بن الأحفش » وهو خطأ ، صوابه « بن الأخنس » بالنون والسين المهملة ، ووقع فيها أيضاً « حنث بن العنمر » وهو خطأ ، صوابه « حنث » بالنون والسين المعجمة .

(١) الزيادة من ع و ه و ه .

(٢) الزيادة من م .

(٣) هذا هو الحق الذي يؤيده حديث وابصة وحديث علي بن شيبان . وإليه ذهب أحمد بن حنبل ، ونقل عبد الله بن أحمد في المسند (٤ : ٢٢٨) بعد حديث وابصة قال : « وكان أبي يقول بهذا الحديث » . وإليه ذهب الدارمي أيضاً ، فقال في سننه بعد حديث وابصة : « قال أبو محمد : أقول بهذا » .

وفي مسائل الإمام أحمد لأبي داود (ص ٣٥) قال : « سمعت أحمد سئل عن رجل ركع دون الصف ثم مشى حتى دخل الصف ، وقد رفع الإمام قبل أن ينتهي إلى الصف ؟ قال : تجزئه ركعة ، وإن صلى خلف الصف وحده أعاد الصلاة » . والذي قال أحمد هو الجواب الراجح والجمع الصحيح بين حديث وابصة وبين حديث أبي بكرة الذي رواه البخاري وغيره : « أنه انتهى إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو راكع فركع قبل أن يصل إلى الصف ، ثم مضى إلى الصف فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : زادك الله حرصاً ولا تعد » .

(٤) في ه « يصلي وحده » وزيادة « وحده » خطأ صرف .

بن دينار عن كُرَيْبٍ مولى ابن عباسٍ عن ابن عباسٍ قال : « صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ لَيْلَةٍ ، فَقَعْتُ عَنْ يَسَارِهِ ، فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِرَأْسِي مِنْ وَرَائِي فَجَمَعَنِي عَنْ يَمِينِهِ ^(١) » .

[قال أبو عيسى ^(٢)] : وفي الباب عن أنسٍ .

قال [أبو عيسى ^(٣)] : [و ^(٤)] حديثُ ابن عباسٍ حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .
والعملُ على هذا عند أهل العلم ^(٥) من أصحاب النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ ، قالوا : إذا كان الرجلُ مع الإمام يقومُ عن يمين الإمام .

١٧٢

باب

ما جاء في الرجل يصلي مع الرجلين

٢٣٣ - حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بَشَارٍ ^(٥) حَدَّثَنَا [مُحَمَّدٌ ^(٦)] عَنْ

أَبِي عَدِيٍّ قَالَ : أَنبَأَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ قَالَ : « أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا كُنَّا ثَلَاثَةً أَنْ يَتَقَدَّمَ ^(٧) »

(١) رواه البخاري ومسلم وغيرهما .

(٢) الزيادة من م و ه .

(٣) الزيادة من م و ه و ه و ه .

(٤) في ه « عندنا كثير أهل العلم » .

(٥) في م « حدثنا بندار حدثنا محمد بن بشار » وهو خطأ .

(٦) الزيادة من ه و ه .

(٧) اختلفت نسخ الترمذي في هذا الحرف كثيراً ، فاهنا هو الذي في م و ه و ه .

وفي م « أن يتقدمنا إمامنا » . وفي ه « أن يتقدم أحدنا » .

وهذه توافق ما نقله المجد بن تيمية في المنتقى (٣ : ٢١٩ من قبل الأوطار) =

أحدنا^(١) .

[قال أبو عيسى^(٢)] : وفي الباب عن ابن مسعود ، وجابر ، [وأنس بن مالك^(٣)] .

قال [أبو عيسى^(٤)] : وحديثُ سمرة حديثٌ [حسن^(٥)] غريبٌ .
والعملُ على هذا عند أهل العلم^(٦) ، قالوا : إذا كانوا ثلاثة قام رجلان خلف الإمام .

وروى عن ابن مسعود : أنه صلى بعلقةمة والأسود فأقام^(٧) أحدهما عن يمينه ، والآخر عن يساره ، ورواه عن النبي صلى الله عليه وسلم^(٨) .

= وكذلك هو في مخطوط قديم من المتقي . وفي س « أن يتقدم منا أحدهما »
وأنا أظن أن هذا خطأ .

(١) هذا الحديث لم أجده مرويًا في غير سنن الترمذي ، ولم أجد أحداً نسبته إلى غيرها .

(٢) الزيادة من م و س .

(٣) الزيادة من ع و م و س وهي زيادة جيدة - لأن حديث أنس في هذا معروف ، وسيأتي في الباب التالي برقم (٢٣٤) .

(٤) الزيادة من ع و م و ه و ك .

(٥) الزيادة من نسخة بهامش س ويرجح إثباتها أن الشوكاني نقل عن الأطراف لابن عساكر أنه نقل عن الترمذي قوله فيه « حسن غريب » .

(٦) في م زيادة « من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم » وليست في سائر الأصول .

(٧) من أول قوله « قام رجلان » إلى هنا سقط من م فاضطرب فيها الكلام ، لأنه يكون هكذا : قالوا : « إذا كانوا ثلاثة أحدهم عن يمينه » الخ .

(٨) حديث ابن مسعود بهذا رواه مسلم (١ : ١٥٠) من طريق الأعمش عن إبراهيم عن الأسود وعلقمة ، فذكره مطولاً موقوفاً عليه ، ثم رواه أيضاً من طريق منصور عن إبراهيم ، فذكره مختصراً ، وفي آخره : « فلما صلى قال : هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فهذا ما إذن مرفوع كله ، وقد وهم من ظن من العلماء أن مسلماً رواه موقوفاً ولم يروه مرفوعاً .

وقد تكلم بعض الناس في إسماعيل بن مسلم [المكي^(١)] من قبل حفظه^(٢).

١٧٣

باب

ما جاء في الرجل يصلي ومعه الرجال والنساء^(٣)

٢٣٤ - حدثنا [إسحاق^(٤)] الأنصاري حدثنا معن حدثنا مالك [بن أنس^(٥)] عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك : « أن جدته ملىكة^(٦) » دعت رسول الله صلى الله عليه وسلم لطعام صدقة ،

(١) الزيادة من هـ .

(٢) إسماعيل بن مسلم هذا تابعي ، روى عن أبي الطفيل عامر بن واثله . وقد تكلم فيه بعضهم من قبل حفظه كما قال الترمذي ، ولعله أخطأ في بعض أحاديثه فتكلم فيه من تكلم . وقال ابن سعد في الطبقات (ج ٧ ق ٢ ص ٣٤) : « أخبرنا محمد بن عبد الله الأنصاري قال : كان إسماعيل بن مسلم بصرياً ، ولكنه نزل مكة سنين ، فتعرف بذلك ، فلما رجع إلى البصرة قيل له المكي ، وكان له رأى وفتوى وصر وحفظ للحديث وغيره ، وكان الناس عليه وعلى عثمان البتي ، وكان مجلس إسماعيل ويونس بن عبيد واحداً ، فكنت أجيء فأجلس إليهما ، فأكتب على إسماعيل وأدع يونس ، لنباهة إسماعيل عند الناس ، لما كان شهر به من الفتوى . وهذه شهادة عظيمة من الأنصاري ، إذ رجحه على يونس بن عبيد ، وشهد له بحفظ الحديث ، وهو أعرف بشيخيه .

(٣) في ع و هـ و هـ و هـ « رجال ونساء » .

(٤) الزيادة من ع و هـ و هـ و هـ .

(٥) الزيادة من م و ع و س .

(٦) « ملىكة » بضم الميم وفتح اللام ، وقد أخطأ من ضبطه بفتح الميم وكسر اللام . وقوله =

فَأَكَلَ مِنْهُ ، ثُمَّ قَالَ : قَوْمُوا فَلَنْصَلَّ بِكُمْ ، قَالَ أَنَسٌ : فَفَتَتْ إِلَى حَصِيرِ الْفَأِ وَقَدْ

= « جدته » اختلف اختلافاً كثيراً في الضمير ، هل هو عائدة على أنس ، فتكون مليكة جدته هو ؟ أو على إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة ، فتكون جدة إسحاق ؟ وقد ادّعى ابن عبد البر أن مليكة هي أم أنس بن مالك ، وأنها هي أم سليم بنت ملحان زوج أبي طلحة الأنصاري ، وأن الضمير في « جدته » عائدة على إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة ، واحتدل لذلك برواية عبد الرزاق لهذا الحديث عن مالك « عن إسحاق عن أنس : أن جدته مليكة ، يعني جدة إسحاق » وذكر الحديث بمعنى ما في الموطأ . وقد كثير من العلماء ابن عبد البر في ذلك ، ورواية عبد الرزاق رواها أحمد في المسند (رقم ١٢٧٠٨ ج ٣ ص ١٦٤) وليس فيها قوله : « يعني جدة إسحاق » .

وما ذهب إليه ابن عبد البر خطأ ، فإن أم سليم بنت ملحان اختلفت في اسمها : فقيل الرميضاء ، وقيل : الرميضاء ، وقيل : رميلة ، وقيل : رميثة ، وهذه الأسماء بضم الأول فيها كلها ، ولم يقل أحد إن اسمها « مليكة » . وأما مليكة « فهي أمها » وهي جدة أنس لأمه ، وهي جدة إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة ، لأنها جدة أبيه عبد الله لأبيه ، وكانت ابنتها أم سليم تحت مالك بن النضر ، فولدت له أنساً في الجاهلية ، وأسلمت مع السابقين من الأنصار ، فغضب ملكك وخرج إلى الشام ومات بها ، فتزوجها بعده أبو طلحة زيد بن سهل الأنصاري ، فولدت له عبد الله وأبا عمير ، وهؤلاء بنو ملحان معروفون ، لإخوة أشقاء : سليم وزيد وحرام وعباد وأم سليم وأم حرام ، أبوهم : ملحان ، بكسر الميم وإسكان اللام ، واسمه : مالك بن خالد بن زيد بن حرام ، من بني النجار ، مؤأمنهم : مليكة بنت مالك بن عدي بن زيد مناة بن عدي ، من بني النجار . (انظر الإصابة ج ٨ ص ١٩٠ - ١٩١ وطبقات ابن سعد ج ٣ بق ٣ ص ٧١ و ٧٢ وج ٨ ص ٣١٠) .

وبؤيد هذا ما نقله السيوطي في شرح الموطأ (١ : ١٦٩) عن فوائد المراقبين لأبي الشيخ من طريق القاسم بن يحيى الملقب عن عبد الله بن عمر عن إسحاق بن أبي طلحة عن أنس قال : « أرسلني جدي إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، واسمها مليكة ، فجاءنا فحضرت الصلاة » . فهذا مريب في أنها جدة أنس لأمه . وانظر فتح الباري (١ : ٤١١ - ٤١٢) .

اسْوَدَّ مِنْ طُولِ مَا لَيْسَ^(١) ، فَتَضَعُهُ بِالنَّاسِ^(٢) ، فَقَامَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَصَفَّتْ عَلَيْهِ^(٣) أَنَا وَالْيَتِيمُ وَبَاءَهُ ، وَالْعَجُوزُ مِنْ وَرَائِنَا ، فَصَلَّى بِهَا^(٤) رَكْعَتَيْنِ ، ثُمَّ انْصَرَفَ^(٥) .

قال أبو عيسى : حديث أنس حديث حسن صحيح .

والعمل عليه^(٦) عند [أكثر^(٧)] أهل العلم ، قالوا : إذا كان مع الإمام رجل وامرأة قام الرجل عن يمين الإمام والمرأة خلفهما .

وقد احتج بعض الناس بهذا الحديث في إجازة الصلاة إذا كان الرجل خلف الصف وحده^(٨) ، [و^(٩)] قالوا : إن الصبي لم تكن له صلاة وكان أنسا كان خلف النبي^(٩) صلى الله عليه وسلم وحده [في الصف^(١٠)] .

(١) « ليس » بضم اللام وكسر الباء الموحدة وبالسین المهملة ، من اللباس ، يعني « استعمل ، وليس كل شيء بحسبه ، ومنه يؤخذ أن الافتراش يسمى لبسا ، قال الرافعي : « كأنه يريد فرش ، فإن ما فرش فقد ليسته الأرض ، كما أن ما يستر الكعبة والهودج يسمى لباساً لبسا » .

ووقع في نسخة الموطأ طبعة الحلبي سنة ١٣٤٣ هـ لبث « وهو خطأ مطبعي ، وقد شرح السيوطي الحكمة على أنها « ليس » وكذلك الزرقاني .

(٢) في ب « بقاء » وهو الموافق لما في الموطأ .

(٣) كلمة « عليه » لم تذكر في هـ وكذلك لم تذكر في الموطأ والبخاري .

(٤) في الموطأ والبخاري « فصلي لنا » .

(٥) الحديث رواه أحمد وأصحاب الكتب الستة إلا ابن ماجه .

(٦) في هـ « على هذا » .

(٧) الزيادة من م و ع و هـ .

(٨) الزيادة من م و ب و هـ و ك .

(٩) في م و هـ و هـ و ك « وكان أنس خلف النبي » .

(١٠) الزيادة من ع و هـ و هـ و ك .

وليس الأمر على ما ذهبوا إليه ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم أقامه مع
اليتم خلفه ، فلو لا أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل لليتم صلاة كما أقام
اليتم معه ، [ولأقامه (١) عن يمينه (٢)] .

وقد روى عن موسى بن أنس عن أنس (٣) : « أنه صلى مع النبي صلى الله
عليه وسلم فأقامه عن يمينه (٤) » .

وفي هذا الحديث دلالة أنه إنما صلى تطوعاً ، أراد إدخال البركة
عليهم (٥) .

(١) في م و ع و ب « ولا أقامه » وهو خطأ .

(٢) الزيادة من م و ع و ب و ه و ك .

(٣) في ه « عن أبيه » بدل عن أنس .

(٤) رواية موسى بن أنس رواها أحمد في المسند من طريق شعبة عن عبد الله بن المختار عن

موسى بن أنس (رقم ١٣٠٥١ و ١٣٧٤٣ و ١٣٧٨٠ ج ٣ ص ١٩٤ - ١٩٥

و ٢٥٨ و ٢٦١) وفيها أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل أنساً عن يمينه ، وأمه

أم سليم وخالته أم حرام خلفهما ، وأسانيدهما صحيح . وروى أحمد هذا المعنى أيضاً

من حديث ثابت عن أنس (رقم ١٢٦٥٢ و ١٣٠٤٥ و ١٣٣٠٢ و ١٣٥٤٣

و ١٣٥٨٠ ج ٣ ص ١٦٠ و ١٩٣ - ١٩٤ و ٢١٧ و ٢٢٩ و ٢٤٢)

وأسانيدهما صحيح أيضاً .

(٥) جاء في رواية المسند (١٢٦٥٢) التصريح بأنه صلى بهم تطوعاً . وليست صلاة

النبي صلى الله عليه وسلم في بيت أنس وأمه وخالته وجدته حادثة واحدة ، بل هي

حوادث متعددة ، في بعضها أن مليكة جدة أنس دعتهم إلى طعام ، كما في حديث الباب ،

وفي بعضها أنه دخل على أم سليم فأنته بتمر وسمن ، وكان صائماً ، فقال : أعيذوا

بتمرك في وعائه ، وسمنكم في سقائه ، ثم قام إلى ناحية البيت ، فصلى ركعتين ، وصلينا

معه الحديث ، رواه أحمد بإسنادين صحيحين (١٢٠٧٨ و ١٢٩٨٥ ج ٣ ص

١٠٨ و ١٨٨) وفي بعضها أنه صلى في بيت أم حرام ، فأقام أنساً عن يمينه وأم حرام

خلفهما ، وهو في المسند بإسناد صحيح (رقم ١٣١٥٠ ج ٣ ص ٢٠٤) وفي بعضها أنه

١٧٤

باب

[ما جاء ^(١)] مَنْ أَحَقَّ بِالْإِمَامَةِ٢٣٥ - حَدَّثَنَا هَذَا حَدَّثَنَا أَبُو معاوية عن الأعشى ^(٢) [قال ^(٣)] :وحدثنا محمود بن غيلان حَدَّثَنَا أَبُو معاوية و [عبد الله ^(٤)] بن نمير عن الأعشى

== صلى معه أنس وأم سليم ، فجعل أنساً عن يمينه وأم سليم خلفهما ، وهو في المسند بإسناد صحيح (رقم ١٣٣٠٤ ج ٣ ص ٢١٧) وفي بعضها ما يدل على أنه كان يزورهم فرعاً تحضره الصلاة ، وهو في المسند بإسناد صحيح (رقم ١٣٢٤٢ ج ٣ ص ٢١٢) وهو يدل على أنه كان في بعض أحيائه يصلي الفريضة عندهم . وكل هذا يدل على أنها حوادث متعددة مختلفة ، فلا تعارض بينها في اختلاف الروايات ، ويدل على صحة ما قال الترمذي أنه « لولا أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل لليتيم صلاة لما أقام اليتيم معه ولأقامه عن يمينه » . وانظر باقي روايات الحديث في المسند (رقم ١٢٢٢٥ و ١٢٣٦٧ و ١٢٥٣٤ و ١٢٧٨١ ج ٣ ص ١١٩ و ١٣١ و ١٤٩ و ١٧١) .

وبمجموع هذه الروايات يرد على من زعم أن مليكة هي أم سليم أم أنس احتجاجاً ببعض الروايات التي فيها أن أم سليم صلت خلفهما ، لأنه تبين أنها حوادث متعددة مختلفة .

(١) الزيادة من ح

(٢) هنا في ح زيادة « عن أبي صالح عن أبي هريرة » وهي خطأ صرف ، ليس لها أصل في الأصول ولا في كتب السنة .

(٣) كلمة « قال » ليست في هـ و ك وفيهما بدلها « ح » وهي المعروفة لتجريد الإسناد .

(٤) الزيادة من م و ع و ب

عن إسماعيل بن رجاء الزبيدي^(١) عن أوس بن ضميم^(٢) قال^(٣) :
سمعت أبا مسعود الأنصاري يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« يَوْمُ الْقَوْمِ أَقْرَبُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً فَأَعْلَمُهُمْ
بِالسَّنَةِ ، فَإِنْ كَانُوا فِي السَّنَةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ هَجْرَةً ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْهَجْرَةِ
سَوَاءً فَأَكْبَرُهُمْ سِنًا ، وَلَا يَوْمُ الرَّجُلِ فِي سُلْطَانِهِ ، وَلَا يَجْلِسُ هَلَى
تَكْرِمَتِهِ^(٤) [فِي بَيْتِهِ^(٥)] إِلَّا بِإِذْنِهِ » . قال محمود [بن غيلان^(٦)] :
قال ابن نمير في حديثه : « أَقْدَمُهُمْ سِنًا^(٧) » .

- (١) « الزبيدي » بضم الزاي وبالذال ، وفي م « الزبيدي » بالراء ، وهو خطأ .
(٢) ضميم « بفتح الضاد المعجمة وإسكان الميم وفتح العين المهملة وآخره جيم » . وأوس
هذا تابعي كوفي ثقة ، أدرك الجاهلية .
(٣) كلمة « قال » لم تذكر في م .
(٤) في ع « مكرمه » وهو خطأ . و « التكرمة » بفتح التاء ، قال في النهاية :
« الموضع الخاص للجلوس الرجل من فراش أو سرير مما يعد لإكرامه » وهي تفعلة
من الكرامة .
(٥) قوله في « بيته » لم يذكر في م و ع وهو ثابت في الحديث .
(٦) الزيادة من ع .
(٧) يعني بدل « أكبرهم سنًا » .

والحديث رواه أحمد (٢٧٢ : ٥) عن أبي معاوية ، ومسلم (١ : ١٨٦) من
طريق أبي خالد الأحمر وجريز وأبي معاوية وابن فضيل وسفيان ، وأبو داود (١ :
٢٢٨) من طريق ابن نمير ، والنسائي (١ : ١٢٦) من طريق فضيل بن عياض ،
وابن الجارود (س ١٥٥) من طريق جريز : كلهم عن الأعمش بهذا الإسناد .
ورواه أيضا الطيالسي (رقم ٦١٨) عن شعبة عن إسماعيل بن رجاء عن أوس بن ضميم
عن أبي مسعود ، ورواه أحمد (٤ : ١١٨) عن عفان ، و (٤ : ١٢١) عن محمد
بن جعفر ، و (٤ : ١٢١ - ١٢٢) عن يحيى : كلهم عن شعبة ، ورواه مسلم
(١ : ١٨٦) من طريق محمد بن جعفر ، ورواه أبو داود (١ : ٢٢٧ - ٢٢٨)
عن أبي الوليد الطيالسي وعن ابن معاذ عن أبيه : كلاهما عن شعبة ، ورواه ابن ماجه
(١ : ١٦٠) من طريق محمد بن جعفر عن شعبة ، كرواية الطيالسي .

[قال أبو عيسى ^(١)] : وفي الباب عن أبي سعيد ، وأنس بن مالك ،
ومالك بن الحويرث ، وعمرو بن سلمة ^(٢) .
قال [أبو عيسى ^(٣)] : [و ^(٤)] حديث أبي مسعود ^(٥) حديث حسن
صحيح .

والعمل على هذا ^(٦) عند أهل العلم .
قالوا : أحق الناس بالإمامة أقرؤهم لكتاب الله وأعلمهم بالسنة .
وقالوا : صاحب المنزل أحق بالإمامة .
وقال بعضهم : إذا أذن صاحب المنزل لغيره فلا بأس أن يصلي به ^(٧) .
وكرهه بعضهم ، وقالوا : السنة أن يصلي صاحب البيت .
قال ^(٨) أحمد بن حنبل : وقول النبي صلى الله عليه وسلم : « [و ^(٩)] لا

(١) الزيادة من م و ب .

(٢) « سلمة » بفتح السين المهملة وكسر اللام .

قال الشارح : « أما حديث أبي سعيد فأخرجه مسلم والنسائي ، وأما حديث أنس .
فلم أقف عليه ، وأما حديث مالك بن الحويرث فأخرجه الجماعة ، وأما حديث عمرو
ابن سلمة فأخرجه البخاري » .

أقول : حديث أنس وجده في مسند أحمد مختصراً بلفظ : « يؤم القوم أقرؤهم
للاقرآن » (رقم ١٢٦٩٢ ج ٣ ص ١٦٣) ولم أجده في شيء من كتب الحديث في غير
هذا الموضع .

(٣) الزيادة من م و ه و ه .

(٤) الواو لم تذكر في م .

(٥) في م « ابن مسعود » وفي ه « أبي سعيد » وكلاهما خطأ .

(٦) في م و ب « والعمل عليه » .

(٧) في ه و ه « أن يصلي بهم » .

(٨) في م « وقال » .

يَوْمَ الرجلُ في سلطانه ولا يُجَلَسُ على تكريمته^(١) [في بيته^(٢)] إِلَّا بإِذنه :-
فَإِذَا أُذِنَ فَأَرْجُو أَنَّ الإِذْنَ في الكلِّ ، ولم يَرَ [به^(٣)] بأساً إِذَا أُذِنَ له
له أن يصليَ به^(٤) .

۱۷۵

باب

ما جاء إذا أمَّ أحدُكم الناسَ (٥) فَلْيُخَفِّفْ

٢٣٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا الْمُغِيرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ
عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِذَا أَمَّ
أَحَدُكُمْ النَّاسَ ^(٥) فَلْيُخَفِّفْ ، فَإِنَّ فِيهِمُ الصَّغِيرَ وَالْكَبِيرَ وَالضَّعِيفَ وَالْمَرِيضَ ،
فَإِذَا صَلَّى ^(٦) وَحْدَهُ فَلْيُصَلِّ كَيْفَ شَاءَ ^(٧) » .

(۱) ف ع «مکرمته» وهو خطأ .

(٢) الزيادة من م و ه و ه و ك ونسخة بهامش ب .

(٣) الزيادة من ع و ه و ه و ك .

(٤) مقاله أحمد بن حنبل استنباطاً ورد في بعض روايات هذا الحديث نصاً ، فقد نقل المجد

بن تيمية و المنتقى (٣ : ١٩٢ من نيل الأوطار) قال : « ورواه سعيد بن منصور

لكن قال فيه : لا يؤم الرجل الرجل في سلطانه ، الا بإذنه ، ولا يقعد على تكريمه في

بيته إلا بإذنه . فالإذن في الكل .

(٥) في « بالناس » في الموضعين .

(۶) فی ۴۰۰ « فایان صلی » .

(٧) الحديث رواه أيضا مالك في الموطأ عن أبي الزناد (١ : ١٥٤) ورواه أحمد وأصحاب

الكذب البتة إلا ابن ماجه .

[قال أبو عيسى ^(١)] : وفي الباب عن عدي بن حاتم ، وأنس ، وجابر بن سمرّة ، ومالك بن عبد الله ^(٢) ، وأبي واقد ^(٣) ، وعثمان بن أبي العاص ^(٤) ، وأبي مسعود ، وجابر بن عبد الله ، وابن عباس .

قال أبو عيسى : [و ^(٥)] حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح .
وهو قول أكثر أهل العلم : اختاروا ^(٦) أن لا يطيل الإمام الصلاة ، مخافة المشقة على الضعيف والكبير والمريض .

[قال أبو عيسى ^(٧)] : وأبو الزناد اسمه « عبد الله بن ذكوان » .
والأعرج هو « عبد الرحمن بن هرمز المديني » ^(٨) [و ^(٩)] يكتفى « أبداود » .

(١) الزيادة من س .
(٢) مالك بن عبد الله هو الخزاعي ، وحديثه : « غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فما صليت خلف إمام يؤم الناس أخف صلاة من رسول الله صلى الله عليه وسلم » : رواه ابن سعد في الطبقات (٦ : ٤١) ونسبه ابن حجر في الإصابة (٦ : ٢٦) للبغاري في التاريخ وابن أبي شعبة وابن أبي عاصم والبخاري ، ونسبه الهيثمي في مجمع الزوائد (٢ : ٧٠) لأحمد والطبراني في الكبير ، وقال : « رجاله ثقات » .
(٣) أبو واقد هو الليثي أو الكندي ، وحديثه : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أخف الناس صلاة بالناس ، وأطول الناس صلاة لنفسه » رواه أحمد في المسند (٢١٩) ونسبه الهيثمي أيضا لأبي يعلى والطبراني في الكبير ، وقال : « رجاله موثقون » .

(٤) في س « العاصي » .

(٥) الزيادة من س و س .

(٦) في ع « اختاروا أهل العلم الخ ، والزيادة غير جيدة ، ومخالفة لسائر الأصول » .

(٧) الزيادة من ع .

(٨) في س « المديني » .

(٩) الزيادة من س و ع و ه و س .

٢٣٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ

[بن مالك^(١)] قَالَ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَخَفِّ

النَّاسِ صَلَاةً فِي تَمَامٍ ^(٢) » .

[قَالَ أَبُو عِيسَى ^(١) : [و^(٢)] هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

[وَأَسْمُ أَبِي عَوَانَةَ « وَضَّاحٌ ^(٣) »] .

قَالَ أَبُو عِيسَى : سَأَلْتُ قُتَيْبَةَ ، قُلْتُ : أَبُو عَوَانَةَ مَا سَمِيَهُ ؟ قَالَ : وَضَّاحٌ ،

(١) الزيادة من م و ع و س .

(٢) الحديث رواه أيضا أحمد في المسند (رقم ١١٩٩١ و ١٢٠١٥ و ١٢٦٨١ و

١٢٧٦٢ و ١٢٨٠١ و ١٢٨٧٣ و ١٢٩٠٩ و ١٢٩١٠ و ١٣١٥٨ و

١٣٤٤٧ و ١٣٤٧٩ و ١٣٤٨٢ و ١٣٤٨٣ و ١٣٥٥٧ و ١٣٧٩٤ و

١٣٧٩٥ و ١٣٩٦٩ و ١٣٩٨٧ و ١٣٩٨٨ و ١٤٠١٠ و ١٤٠٤٢ و

١٤٠٥٤ ج ٣ ص ١٠٠ و ١٠١ و ١٦٢ و ١٧٠ و ١٧٣ و ١٧٩ و ١٨٢ و

٢٠٥ و ٢٣١ و ٢٣٣ و ٢٣٤ و ٢٤٠ و ٢٦٢ و ٢٧٦ و ٢٧٧ و ٢٧٩ و

و ٢٨١ و ٢٨٢) ورواه أيضا الشيخان وغيرهما .

وليس معنى التخفيف والإيجاز في الصلاة ما يفهم بعض الناس ويفعلونه : أن يصلوا صلاة لا يكادون يقيمون ركوعها ولا سجودها ، ويظنون أن من الإيجاز أن يأتي بأقل ما يجزئ من التسبيح في الركوع والسجود ، وبأقل ما يجزئ من القراءة والحركات في الأركان ، إنما الإيجاز أن لا يطيل طولا يلهي المؤمن ويضعف منه ، وأن يأتي بصلاة بأناة وتمام ، وقد فسر الرواة عن أنس وصف هذا الإيجاز ، فروى أحمد في المسند (رقم ١٢٦٨٨ ج ٣ ص ١٦٢ - ١٦٣) : « عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَشَبَّ بِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ هَذَا الْغُلَامِ ، يَعْنِي عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْغَزِيِّ ، قَالَ : فَخَزَرْنَا فِي الرُّكُوعِ عَشْرَ تَسْبِيحَاتٍ ، وَفِي السُّجُودِ عَشْرَ تَسْبِيحَاتٍ » . وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ ، وَنَسَبَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي التَّهْذِيبِ (٥ : ١٣٧) لِأَبِي دَاوُدَ وَالدَّهَلِيِّ .

(٣) الزيادة من م و ه و ه .

(٤) الزيادة من م و ع و م .

قلتُ : ابنُ مَنْ ؟ قال : لا أدري ، كان عبداً لامرأةٍ بالبصرة (١) .

(١) الزيادة من ع .

وهكذا قال أيضاً ابن سعد في الطبقات (ج ٧ ق ٢ ص ٤٣) : « أبو عوانة واسمه الواضح مولى يزيد بن عطاء ، وكان ثقة صدوقاً ، فلم يذكُر اسم أبيه ، ولكن في الميزان والتهذيب والتقريب والخلاصة « واضح بن عبد الله الشكري » فسموا أباه « عبد الله » والله أعلم بصحة ذلك .

وقول قتيبة « كان عبداً لامرأة من البصرة » لم أجد ما يؤيده ، فإن المعروف أنه مولى يزيد بن عطاء ، وأن الذي اعتقه يزيد ، واعتقه قصة طريفة مروية بأوجه مختلفة ، تستفاد من التهذيب (١١ : ١١٨ - ١١٩) ومن تاريخ بغداد للخطيب (١٣ : ٤٦٠) .

الحمد لله وحده ، وصلى الله على محمد وآله ، وسلم تسليمًا .
أكملت الجزء الأول من شرحي على الترمذی صبيحة يوم السبت ٢٨ ربيع الأول سنة ١٣٥٧ - ٢٨ مايو سنة ١٩٣٨ ، وأسأل الله سبحانه المعونة على إتمام شرح الكتاب كله بهديته وتوفيقه . إنه سميع الدعاء .

عن كوبرى القبة بمصر

كتبه

أبراهيم شبال

أحمد محمد رشيد

عفا الله عنه

تم الجزء الأول

ويليه الجزء الثاني ، وأوله :

« باب ما جاء في تحريم الصلاة وتحليلها »

فهرس

الجزء الأول من سنن الترمذی

تفہیم

ما کتب فی الفهرس بحرف صغیر فهو من أبحاث الشرح

أبواب الطهارة

رقم الصفحة	رقم الباب	
٥		أبواب الطهارة
٥	١	باب لا تقبل صلاة بغير طهور
٦		الصدقة من الفلوس
٦	٢	» فضل الطهور
٨	٣	» مفتاح الصلاة الطهور
١٠	٤	» ما يقول إذا دخل الخلاء
١٢	٥	» » » خرج من الخلاء
١٣	٦	» انتهى عن استقبال القبلة بغائط أو بول
١٤		تأويل الشافعي وأحمد لحديث الباب
١٥	٧	» الرخصة في ذلك
١٧	٨	» النهي عن البول قائماً
١٩	٩	» الرخصة في ذلك
٢١	١٠	» الاستئثار عند الحاجة
٢٣	١١	» كراهة الاستنجاء باليمين
٢٤	١٢	» الاستنجاء بالحجارة
٢٥	١٣	» » بالحجرين
٢٩	١٤	» كراهية ما يستنجى به

رقم الصفحة	رقم الباب	
٣٠	١٥	باب الاستنجاء بالماء
٣١	١٦	» أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد الحاجة أبعد في المذهب
٣٢	١٧	» كراهية البول في الغسل
٣٤	١٨	» السواك
٣٦	١٩	» إذا احتيةظ أحدكم من منامه فلا يغمس يده في الإناء حتى يفضلهما .

٣٧	٢٠	» التسمية عند الوضوء
٤٠	٢١	» المضمضة والاستنشاق
٤١	٢٢	» » من كف واحد
٤٢		تذكير كلمة « كف » وتأنيدها
٤٣		زيادة التهمة
٤٤	٢٣	» تحليل اللحية
٤٧	٢٤	» مسح الرأس ؛ أنه يبدأ بمقدم الرأس إلى مؤخره
٤٨	٢٥	» أنه يبدأ بمؤخر الرأس
٤٩	٢٦	» مسح الرأس مرة
٥٠	٢٧	» يأخذ لرأسه ماء جديداً
٥١		تحقيق لفظ الحدث وتخطئة الترمذي في نقله عن ابن أبيه
٥٢	٢٨	» مسح الأذنين ظاهرها وباطنهما
٥٣	٢٩	» أن الأذنين من الرأس
		تحقيق القول في عدم إدراج هذه الجملة
٥٦	٣٠	» تحليل الأضراس
٥٨	٣١	» ويل للأعقاب من النار

رقم الصفحة	رقم الباب	
٦٠	٣٢	باب الوضوء مرة مرة
٦٢	٣٣	» الوضوء مرتين مرتين
٦٣	٣٤	» » ثلاثا ثلاثا
٦٥	٣٥	» » مرة ومرتين وثلاثا
٦٦	٣٦	» فيمن يتوضأ بعض وضوئه مرتين وبعضه ثلاثا
٦٧	٣٧	» وضوء النبي صلى الله عليه وسلم كيف كان؟
٦٩		الرد على تغليطهم شعبة في اسم شيعته
٧١	٣٨	» الفضح بعد الوضوء
٧٢	٣٩	» إسباغ الوضوء
٧٤	٤٠	» التمسيد بعد الوضوء
٧٧	٤١	» ما يقال بعد الوضوء
٧٩		تحقيق القول في عدم اضطراب حديث الباب
٨٣	٤٢	» الوضوء بالمد
٨٤	٤٣	» كراهية الإسراف في الوضوء بالماء
٨٦	٤٤	» الوضوء لكل صلاة
٨٩	٤٥	» يصلي الصلوات بوضوء واحد

٩١	٤٦	» وضوء الرجل والمرأة من إناء واحد
٩٢	٤٧	» كراهية فضل طهور المرأة
٩٤	٤٨	» الرخصة في ذلك
٩٥	٤٩	» أن الماء لا ينحسه شيء
٩٧	٥٠	» منه آخر [فيه حديث القاتنين]

رقم الصفحة	رقم الباب	
٩٨		تحقيق الكلام على حديث القلتين
١٠٠	٥١	باب كراهية البول في الماء الراكد
١٠٠	٥٢	» في ماء البحر أنه طهور
١٠٢	٥٣	» التشديد في البول
١٠٣		بدعة وضع الزهور على القبور
١٠٤	٥٤	» نضح بول الغلام قبل أن يطعم
١٠٦	٥٥	» بول ما يؤكل لحمه
		❦
١٠٩	٥٦	» الوضوء من الريح
١١١	٥٧	» الوضوء من النوم
		تحقيق الكلام على حديث «إن الوضوء لا يجب إلا على من نام مضطجماً»
١١٤	٥٨	» الوضوء مما غيرت النار
١١٦	٥٩	» ترك الوضوء مما غيرت النار
١٢٠		تحقيق الخلاف في ذلك
١٢٢	٦٠	» الوضوء من لحوم الإبل
١٢٤	٦١	» الوضوء من مس الذكر
		تحقيق صحة حديث بسرة في ذلك
١٣١	٦٢	» ترك الوضوء من مس الذكر
١٣٣	٦٣	» ترك الوضوء من القبلة
١٣٥		تحقيق صحة حديث عائشة في ذلك
١٣٩		تحقيق الخلاف في الوضوء من لمس المرأة
١٤٢	٦٤	» الوضوء من القيء والرعاف
١٤٧	٦٥	» الوضوء بالنبيد
١٤٩	٦٦	» المضمضة من اللبن

رقم الصفحة	رقم الباب	
١٥٠	٦٧	باب كراهة رد السلام غير المتوضي
١٥١	٦٨	» سؤر الكلب
١٥٣	٦٩	» سؤر الهرة
١٥٥	٧٠	» المستخ على الخطين
١٥٨	٧١	» » » » المسافر والمقيم
١٦٢	٧٢	» » » » أعلاء وأسفل
١٦٥	٧٣	» » » » ظاهرهما
١٦٧	٧٤	» » » » الجوربين والنملين
١٧٠	٧٥	» » » » العمامة
١٧٣	٧٦	» الفصل من الجنابة
١٧٥	٧٧	» هل تنقض المرأة شعرها عند الغسل
١٧٦		الكلام على رفع الفعل بعد « أن »
١٧٨	٧٨	» تحت كل شعرة جنابة
١٧٩	٧٩	» الوضوء بعد الغسل
١٨٠	٨٠	» إذا التقى الختانان وجب الغسل
١٨٣	٨١	» الماء من الماء
١٨٦		تحقيق القول في هذا الباب
١٨٩	٨٢	» فيمن يستيقظ فيرى بللا ولا يذكر استلامه
١٩٣	٨٣	» المنى والمذى
١٩٧	٨٤	» المذى يصيب الثوب
١٩٨	٨٥	» المنى » »

رقم الصفحة	رقم الباب	
٢٠١	٨٦	باب غسل المني من الثوب
٢٠٣	٨٧	» الجنب ينام قبل أن يغتسل
٢٠٣		تحقيق صحة حديث عائشة في ذلك
٢٠٦	٨٨	» الوضوء للجنب إذا أراد أن ينام
٢٠٧	٨٩	» مصافحة الجنب
٢٠٩	٩٠	» المرأة ترى في المنام مثل ما يرى الرجل
٢١٠	٩١	» الرجل يستدفئ بالمرأة بعد الغسل
٢١١	٩٢	» التيمم للجنب إذا لم يجد الماء
٢١٣		تحقيق صحة حديث أبي ذر في ذلك
٢١٧	٩٣	» في المستحاضة
٢٢٠	٩٤	» المستحاضة تتوضأ لكل صلاة
٢٢١	٩٥	» تجمع بين الصلاتين بفصل واحد
٢٢٤		تحقيق كلمة « استنقأت » وعمز غير المهور
٢٢٩	٩٦	» المستحاضة تغتسل عند كل صلاة
٢٣٠		كلام ابن العربي في أحوال النساء في الحيض والاستحاضة
٢٣٤	٩٧	» الحائض لا تقضي الصلاة
		عدم تحكيم العقل في الشريعة
٢٣٦	٩٨	» الجنب والحائض لا يقرآن القرآن
٢٣٩	٩٩	» مباشرة الحائض
٢٤٠	١٠٠	» مؤاكلة الحائض وسورها
٢٤١	١٠١	» الحائض تتناول الشيء من المسجد
٢٤٢	١٠٢	» كراهية إتيان الحائض
٢٤٤	١٠٣	» الكفارة في ذلك
٢٤٦		تحقيق حديث ابن عباس في ذلك

رقم الصفحة	رقم الباب	
٢٥٤	١٠٤	باب غسيل دم الحيض من الثوب
٢٥٦	١٠٥	» كم تمسكت النفساء
٢٥٩	١٠٦	» الرجل يطوف على نسائه بغسل واحد
٢٦١	١٠٧	» الجنب إذا أراد أن يعود توضأ
٢٦٢	١٠٨	» إذا أقيمت الصلاة ووجد أحدكم الخلاء فليبدأ بالخلاء
٢٦٤	١٠٩	» الوضوء من الموطأ تحقيق كلمة « موطأ »
٢٦٨	١١٠	» التيمم
٢٧٢		حديث لابن عباس لم يروه إلا الترمذى
٢٧٣	١١١	» قراءة القرآن عالم يكن جنبا
٢٧٥	١١٢	» البول يصيب الأرض
٢٧٨		أبواب الصلاة
٢٧٨	١١٣	» مواقيت الصلاة
٢٨٣	١١٤	» منه
٢٨٦	١١٥	» »
٢٨٧	١١٦	» التفائس بالفجر
٢٨٩	١١٧	» الإسفار بالفجر
٢٩٢	١١٨	» التمجيل بالظهر
٢٩٥	١١٩	» تأخير الظهر في شدة الحر
٢٩٨	١٢٠	» تمجيل العصر
٣٠١		معنى أن الشمس بين قرني الشيطان
٣٠٢	١٢١	» تأخير صلاة العصر

رقم الصفحة	رقم الباب	
٣٠٤	١٢٢	باب وقت المغرب
٣٠٦	١٢٣	» » العشاء
٣٠٨		تحقيق قول النعمان » لسقوط القمر لثلاثة »
٣١٠	١٢٤	» تأخير العشاء
٣١٢	١٢٥	» كراهية النوم قبلها والسمر بعدها
٣١٥	١٢٦	» الرخصة في السمر بعدها
٣١٩	١٢٧	» ما جاء في الوقت الأول من الفضل
٣٣٠	١٢٨	» السهو عن وقت العصر
٣٣٢	١٢٩	» تعجيل الصلاة إذا أخرها الإمام
٣٣٤	١٣٠	» النوم عن الصلاة
٣٣٥	١٣١	» الرجل ينسى الصلاة
٣٣٧	١٣٢	» الرجل تفوته الصلوات بأيتن يبدأ
٣٣٩	١٣٣	» صلاة الوسطى أنها العصر أو الظهر
٣٤٣	١٣٤	» كراهية الصلاة بعد العصر وبعد الفجر
٣٤٥	١٣٥	» الصلاة بعد العصر
٣٥١	١٣٦	» » قبل المغرب
٣٥٣	١٣٧	» من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب
٣٥٤	١٣٨	» الجمع بين الصلاتين في الحضر
٣٥٨		ترجيح جوازه للحاجة أو الضرورة

٣٥٨	١٣٩	» بدء الأذان
٣٦٦	١٤٠	» الترجيع في الأذان

رقم الصفحة	رقم الباب	
٣٦٩	١٤١	باب أفراد الإقامة
٣٧٠	١٤٢	» أن الإقامة مثنى مثنى
٣٧٣	١٤٣	» الترحيل في الأذان
٣٧٥	١٤٤	» إدخال الإصبع في الأذن عند الأذان
٣٧٨	١٤٥	» التشويب في المنبر
٣٨٣	١٤٦	» من أذن فهو يقيم
٣٨٦		حديث زياد الصدائي مطولا من رواية ابن عبد الحكم
٣٨٩	١٤٧	» كراهية الأذان بغير وضوء
٣٩١	١٤٨	» الإمام أحق بالإقامة
٣٩٢	١٤٩	» الأذان بالليل
٣٩٧	١٥٠	» كراهية الخروج من المسجد بعد الأذان
٣٩٩	١٥١	» الأذان في السفر
٤٠٠	١٥٢	» فضل الأذان
٤٠٣	١٥٣	» الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن
٤٠٧	١٥٤	» ما يقول إذا أذن المؤذن
٤٠٩	١٥٥	» كراهية أخذ الأجرة على الأذان
٤١١	١٥٦	» ما يقول إذا أذن المؤذن من الدعاء
٤١٣	١٥٧	» منه آخر
٤١٥	١٥٨	» الدعاء لا يرد بين الأذان والإقامة

٤١٧	١٥٩	» كم فرض الله على عباده من الصلوات

رقم الصفحة	رقم الباب	
٤١٨	١٦٠	باب فضل الصلوات الخمس
٤٢٠	١٦١	» فضل الجماعة
٤٢٢	١٦٢	» من يسمع النداء فلا يجيب
٤٢٤	١٦٣	» الرجل يصلي وحده ثم يذكرك الجماعة
٤٢٧	١٦٤	» الجماعة في مسجد قد صلى فيه مرة
٤٢٧		شرح كلمة « يتجر » من الوجهة الصرفية
٤٣٠	—	حكمة من تعدد الجماعات وتعدد أحوال بعض المساجد
٤٣٣	١٦٥	» فضل العشاء والفجر في جماعة
٤٣٥	١٦٦	» فضل الصف الأول
٤٣٨	١٦٧	» إقامة الصفوف
٤٤٠	١٦٨	» « ليليني منكم أولو الأحلام والنهي »
٤٤٠		إثبات حرف العلة في الفعل المعتل المجزوم
٤٤٣	١٦٩	» كراهية الصف بين السواري
٤٤٥	١٧٠	» الصلاة خلف الصف وحده
٤٤٨		تحقيق الكلام في صحة حديث وابصة في ذلك
٤٥١	١٧١	» الرجل يصلي ومعه رجل
٤٥٢	١٧٢	» » » مع الرجلين
٤٥٤	١٧٣	» » » ومعه الرجال والنساء
٤٥٤		تحقيق أن ملبكة جنة أنس
٤٥٨	١٧٤	» من أحق بالإمامة
٤٦١	١٧٥	» إذا أم أحدكم الناس فليخفف
٤٦٣		معنى تخفيف الصلاة